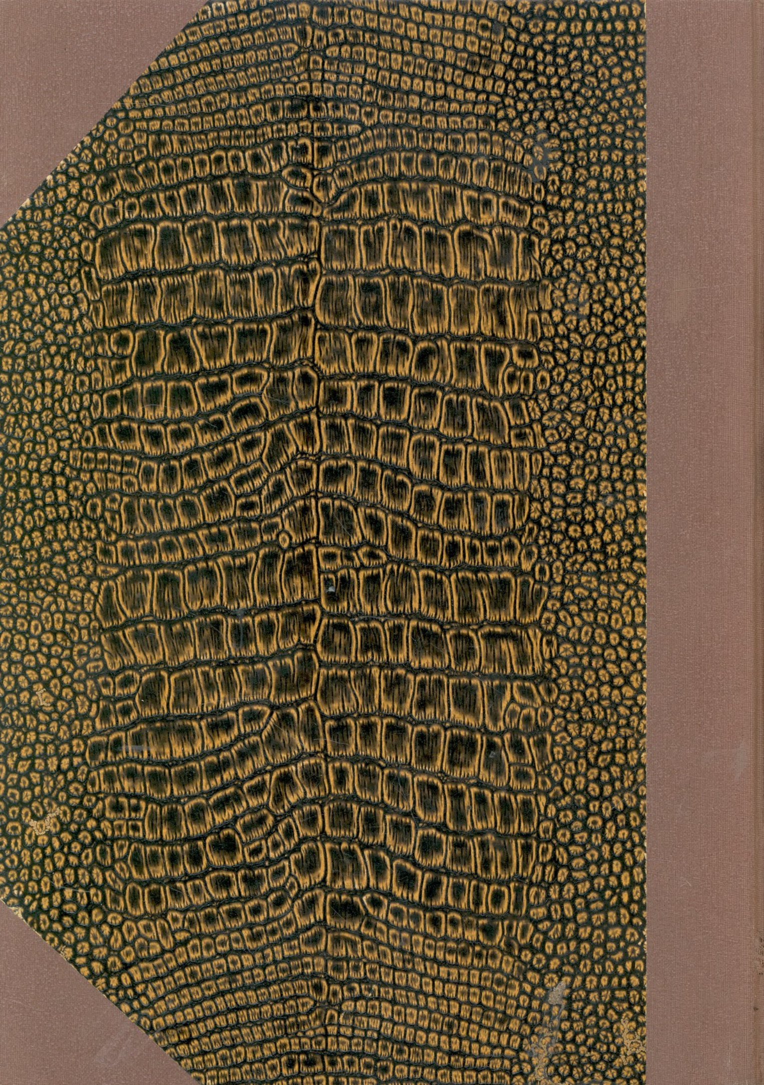






﴿ الجزء الاول ﴾
من تجريد العلامة البنانى على مختصر
الامام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص
فى علم المعانى تغمدهما الله برحمته
وأسكنهما فسيح
جنته
م

موشى الحواشى بمهمات من تقرير العلامة المحقق
مربى العلماء وقدوة الفضلاء شيخ الاسلام شمس
الدين الانبابى رحمه الله

﴿ طبعه ﴾
﴿ بمحل السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى ﴾
﴿ وأخيه بجوار المسجد الحسينى ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾
﴿ بالمطبعة العلميه سنة ١٣١٥ هجريه ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك) يامن أبرزت للبلغاء عرائس المعانى فى حلل البيان وأحرزت للفصحاء قصبات السبق فى ميادين التبيان ونصلى ونسلم على نبيك محمد المخصوص بالفصاحة الباهرة للعقول والاذهان المعجز ببلاغته فرسان البلغاء فى كل ميدان وعلى آله وصحبه فروع شجرة كمالاته الباسقة وفراقد سماء أنعامائه البارقة صلاة وسلاما دائمين متلازمين مادام القلم منقادا للافكار جاريا بعنان البنان لبيان الاسرار ﴿أما بعد﴾ فيقول العبد الفقير الفانى مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته اليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلت عن الحشو والتعقيد وحوت كل عقد فريد تعبر عن حسن معانيها وتغرب فى وجه شانيها اذا وصل اليها خاطب معناها وأذن له فى كشف غطاها أسفرت عن كل مراده وأسعفته باسعاده كفؤها ذهن رائق وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص فى علم المعانى لسيد المحققين مولانا سعد الدين التفتازانى جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة الفاضل والهمام الكامل سيد المحققين وسند المدققين كشاف المشكلات ومزيل المعضلات لوذعى زمانه وألمعى عصره وأوانه أستاذنا فخر الاقران وتحفة الزمان المحفوف برعاية المنان سيدنا ومولانا الشيخ محمد الصبان لازالت الطروس ضاحكة ببكاء أقلامه ولابرحت رقائق العبارات متبسمة بذكاء أفهامه وانما عنيت بجمعها وان لم أكن من فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة فى هذا الشان ورجاء للعفو والغفران بدعوة صالح من الاخوان وبالله أستعين على سلوك سبيل الرشاد فهو المعتز به لتبليغ المراد قال نفعنا الله به (قوله نحمدك) فيه أسئلة خمسة الاول ان ذكر نعمتى شرح الصدور وتنوير القلوب وان احتمل أن يكون لمجرد تعيين المحمود أو لمجرد براعة الاستهلال المتبادر منه أنه لاجل كونهما المحمود عليه لان الموصول مع صلته فى معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يقصد به غالبا الاشارة الى علية المشتق منه فهذا الحمد حمد وشكر فلم اختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر والجواب أن ذلك لافتتاح القرآن المجيد بمادة الحمد ولانه رأس الشكر كما فى الحديث لانه أصرح أنواعه ولذلك روى ماشكر الله عبد لم يحمده أى ما أظهر نعمته كل الاظهار عبد لم يثن

(بسم الله الرحمن الرحيم) نحمدك

(قوله عرائس المعانى) من اضافة المشبه به الى المشبه وقوله فى حلل ترشيح للتشبيه واضافة حلل للبيان تخييل لمكنية (قوله الباهرة) اى الغالبة أى الغالب هو بسببها العقول أى لذوى العقول (قوله والاذهان) فى المصباح الذهن الذكاء والفطنة والجمع أذهان اه والذكاء حدة القلب وكمال العقل وسرعة الفهم (قوله لانه أصرح أنواعه) أى الشكر ووجه الاصرحية أن ما بالجنان خفى وما بالاركان يمكن أنه اتفاقى ولا يعلم كونه حمدا الا بقرينة ألا ترى أن هيئة السجود قد تصدر من الشخص لغرض آخر ويصادفها استقبال القبلة وعدم العبث ونحوهما وقس على ذلك فحينئذ لا يخصان للدلالة على اظهار النعمة بخلاف الثناء اللسانى فانه نص صريح فى مدلوله فهو اظهار لها ألبتة (قوله أى ما أظهر نعمته كل الاظهار) فليس المراد أن عمل الاركان أو اعتقاد الجنان فى مقابلة احسان ليس شكرا أصلا بل المراد أنه ليس شكرا كاملا (قوله لم يثن عليه باللفظ) أى فى مقابلة انعام

عليه

يا من شرح صدورنا لتلخيص
البيان في ايضاح المعاني
ونور قلوبنا

عليه باللفظ ولانه أقرب الى امتثال حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم على رواية ضم الدال وان قيل انها ضعيفة ولا يرد أن زيادة النعم مترتبة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم اذ ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل ما يشمل الثناء بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح ووجه أيضا اختيار الحمد على المدح بأن فيه تنبيها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاخيار الثاني لم اختار الجملة المضارعية على الجملة الاسمية مع انها تدل على دوام مضمونها ومع انها المفتتح بها كتاب الله تعالى والجواب أن ذلك لدلالة المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك بتجدد ما يقابل بالحمد من النعم دائما فهى أنسب هنا لان المحمود عليه متجدد ولما كانت الربوبية دائمة ناسبها الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى الثالث لم آثر النون التى هى للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا يناسب أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان المقام مقام خضوع والجواب أن ذلك للاشارة الى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وانه لا تفى قوة شخص واحد به أو لتشريكه اخوانه من العلماء معه فى ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تقرأ شيأ وتهدى ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم الثواب غاية الامر أنه نزل الشركة فى الحمد منزلة الشركة فى الثواب اقامة للسبب مقام المسبب هكذا ينبغى تقرير هذا الجواب ومنه يعلم أن تنظيره بنحو ما وقع فى التشهد حيث قيل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام اذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشريك فيه نفسه بخلاف غيره فالتشريك انما هو فى ثوابه أو لجعله موارد الحمد من اللسان والاركان والجنان حامدة فتكون النون عبارة عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال على طريق ذلك نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع وآلته هذا كله ان جعلنا النون للمتكلم مع غيره فان جعلناها للمعظم نفسه فالتعبير بها لاظهار سبب مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم الرابع لم آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر والجواب أن ذلك للاشارة الى قوة اقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة والى وقوع حمده على وجه الاحسان المفسر بحديث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول مع أن تقديمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لان تأخيره هو الاصل وللاشارة الى استغناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله نحمدك جملة خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى ويحصل بها الحمد ضمنا فى ابتداء التصنيف لان الاخبار عن حمد يقع منه يستلزم ان ذلك المحمود أهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الاخبار وان لم يكن حمدا صريحا فى ابتداء التصنيف يستلزم الوصف بالجميل الذى هو حقيقة الحمد أو يقال هو اخبار عن حمد واقع بنفس ذلك الاخبار كما قيل فى نحو أتكلم انه اخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم فى بعض تآليفه محل نظر تام وأما كون الاخبار عن الحمد حمدا فانما ينفع اذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله يا من شرح) أورد كلمة يا التى لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب الينا من حبل الوريد تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدرات البشرية ولا ينافى هذا ما سلف فى نكتة الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى وقد ورد فى الكتاب والسنة اطلاق المبهمات عليه تعالى نحو سبحان الذى أسرى بعبده أفمن يخلق كمن لا يخلق وفى السنة يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شئ فمنع صاحب المتوسط اطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح فى الاصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التهيئة لقبول العلوم والمعارف وهو وسيلة لتنوير القلب فلذلك قدم عليه وعبر فى جانبه بالصدر والبيان وفى جانب التنوير بالقلب والتبيان ذكرا للاعلى مع الاعلى والادنى مع الادنى تدبر (قوله صدورنا) أى أرواحنا القائمة بقلوبنا التى محالها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبتين من اطلاق المحل على الحال فيهما وقوله لتلخيص البيان أى لعلم كيفية تلخيصه أى تنقيحه وتخليصه عن القصور فى افهام المراد مثلا والبيان مصدر بان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقيل كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله فى ايضاح متعلق بتلخيص وفى بمعنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكائن أو البيان الكائن فى وقت ايضاح المعانى وحالته قال ابن يعقوب أى نحمدك يا من علمتنا كيف نلخص البيان عند قصدنا لايضاح المعانى

المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه بأسرار بلوامع التبيان من مطالع البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق

بذلك البيان اه قال السيرامي والمعاني هي الصور العقلية من حيث انها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمي بمعنى المفعول أو اسم مكان العنى أي القصد لانه يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العلمين فني بمعنى مع وكتب أيضا قوله لتلخيص البيان الخ لا يخفى ما في ذكر البيان والمعاني والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما في ذكر التلخيص والايضاح والتبيان ودلائل الاعجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الاولان للمصنف والثالث الطيبي والاخيران للشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يحتمل أن المراد باللوامع المعاني المفهومة بالتبيان فالاضافة لادنى ملابسة أو المراد بالتبيان اللفظ المبين به من اطلاق المصدر على اسم المفعول فالاضافة من اضافة المدلول للدال وعلى كل سمى المعاني لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق الاستعارة التصريحية والمطالع ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذي هو كالانجم اللوامع في الاهتداء بكل فهو من اضافة المشبه به الى المشبه وعليه فأل في التبيان للاستغراق ليلائم جمع اللوامع أو قصد المبالغة في تشبيهه بجميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفتح وهو مصدر بين ونظيره في الكسر شذوذا التلقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالتذكار والتكرار وهو أبلغ من البيان لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب والقولان متقاربان كذا في خسرو (قوله من مطالع المثاني) حال من التبيان أو صفة له وشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف اليه في صحة حذفه ومن سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع وهذا ان أبقى التبيان على مصدريته فان جعل بمعنى المبين به فمن بيانية وعلى الاحتمال الاول يصح أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فمن ابتدائية والمثاني بالمثلثة كما في النسخة التي صححها الشارح والمراد بها القرآن لان السور والقصص والاحكام ثنيت فيه أي كررت جمع مثنى كمفعل اسم مكان أو مثنى بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس لان منها تبدو المعاني ففيه استعارة تصريحية والاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل ويحتمل أن لا استعارة وأن الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه وعلى نسخة المباني بالموحدة فالمطالع استعارة للمركبات أو الاضافة من اضافة المشبه به للمشبه (قوله ونصلي) لعله لم يأت بالسلام خطا اكتفاء باثباته له لفظا لاندفاع الكراهة بجمعهما لفظا قال الشوبري محشي التحرير وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووي عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الآخر أي لفظا لا خطا خلافا لمن عمم قيل والافراد انما يتحقق اذا اختلف المجلس أو الكتاب أي بناء على التعميم (قوله دلائل اعجازه) الاضافة لمجرد الملابسة اذ الاولى أن يجعل مدلول تلك الدلائل التي هي المعجزات الصدق لانه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملابسة لاعجاز الخلق أي اثبات عجزهم عن الاتيان بمثلها ودلت على الصدق بواسطته أي الاعجاز أضيفت اليه وقوله بأسرار البلاغة أي الاسرار الواجبة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وأسرارها الامور التي يقتضيها الحال كالتأكيد عند الانكار وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سيأتي وسماها أسرارا لانها لا يعرفها الا أربابها تشبيها لها بالسر بين الاثنين لا يعرفه الا هما على طريق الاستعارة المصرحة فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر مثلا فما معنى كونه مؤيدا بأسرار البلاغة قلت المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأييد ثابت له بهذا الاعتبار أي بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وأردنا بدلائل اعجازه السور القرآنية فقط وأمارات الاعجاز في القرآن وان كانت كثيرة من الاخبار بالغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن أقواها كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار تأمل (قوله المحرزين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان ليأخذه من سبق اليه أولا ففي الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة بهيئة الفرسان في احرازهم قصب السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو استعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بأن شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو رتبهم

(قوله التصريحية) أي التبعية فشبه وضوح المعاني بمعنى اللمعان فان كلا سبب في الاهتداء بما قام به واستعار اللمعان للوضوح واشتق منه لامعة بمعنى واضحة (قوله ويحتمل أن يكون الخ) مقابل قوله يحتمل أن المراد باللوامع الخ اذ اللوامع على هذا الاحتمال باقية على حقيقتها سواء أبقى التبيان على مصدريته أم جعل بمعنى المبين به الا أنه على الاول فيه تشبيه الحدث بالذات (قوله ليلائم جمع اللوامع الخ) أي فلا يقال فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع ما لم تقصد المبالغة (قوله وهذا ان بقي الخ) لا يخفى أن جعلها سببية مع تقدير المضاف الذي قدره أظهر عند جعل البيان بمعنى المبين به (قوله وهي سهم صغير الخ) المناسب رمح صغير لان السهم في العادة يكون صغيرا عن الرمح فاذا كان صغيرا عن عادته لا يمكن جعله علامة للمناضلة قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ضعفه (قوله ففي الكلام استعارة الخ) تفريع على معلوم وهو كون المقام دالا على عدم ارادة شيء من ذلك هنا وصدر بما فرعه بالتمثيلية لكونها الاولى اذ هي محط رجال البلغاء لا يعدلون عنها متى أمكنت

فى الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشيح أومكنية فى الآل والاصحاب بأن شبههم بفرسان الميدان واحراز قصب السبق تخييل والمضمار ترشيح والفصاحة والبراعة على كل تجريد ويصح جعل المضمار استعارة تصريحية فى المقام واجراء الاستعارة المكنية فى الفصاحة والبراعة بتشبيههما فى النفس بالخيل الجياد وكتب أيضا قوله المحرزين صفة للآل والاصحاب معا وقوله قصبات السبق أى القصبات الدالة على السبق أى الدال احرازها عليه (قوله فى مضمار) أى ميدان (قوله والبراعة) فى القاموس برع وتثلث براعة وبروعا فاق أصحابه فى العلم وغيره أوتم فى كل فضيلة وجمال فهو بارع وهى بارعة وبرع صاحبه غلبه اهـ (قوله فيقول) فيه التفات (قوله الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فهو مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث لان استواءهما فى فعيل بمعنى مفعول كقتيل وجريح وكتب أيضا قوله الفقير أى الى الله حذف المفتقر اليه فيه ايذانا بالعموم (قوله الغنى) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أى الغنى عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو بسعد) أى المسمى بسعد وكما أن التسمية تعدى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها يعدى بالباء قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها أى سموه كما فى الكشاف كما يعدى بنفسه قال الله تعالى أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالباء يكون ضمن الدعاء معنى الاشتهار تضمينا نحويا أو بيانيا فعداه بالباء أومعنى التسمية تضمينا بيانيا لا نحويا لان الدعاء بمعناها وضعا وعلى فرض عدم التضمين تجعل الباء زائدة للتأكيد لا للتقوية واندفع مانقل عن الشارح أن الاولى لسعد باللام الموجه بأن الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى الى مفعوليه بنفسه والشائع زيادته للتقوية اللام لا الباء على أن الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافيجى ويقتضيه التعبير بالشيوع فى اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو بسعد تبرأ منه مع أنه لم يشتهر الا به دفعا للمدحة عن نفسه وحذف المضاف اليه من اللقب الذى هو سعد الدين لجواز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة ومثله قولهم فى عصام الدين العصام (قوله التفتازانى) بالجر تبعا لسعد وبالرفع تبعا لمسعود وهو أولى نسبة الى تفتازان بلد بخراسان ولد سنة اثنتى عشرة وسبعمائة وتوفى سنة احدى وتسعين وسبعمائة أخذ عن القطب والعضد بسمرقند وكان شافعى المذهب وممن نص على ذلك السيوطى فى تاريخه الذى ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) آثره على الى سواء الطريق أولسواء الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت أى الى المفعول الثانى بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر من اللام أوالى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم وانك لتهدى الى صراط مستقيم اهـ حربى وهكذا فى الخطائى وبقولنا أى الى المفعول الثانى بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم نعم يعكر على ذلك ما فى المصباح من أن لغة الحجازيين تعديتها الى الثانى بنفسها ولغة غيرهم تعديتها اليه بالى أو اللام الا أن يدعى أنها عند الحجازيين بمعنى الايصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده ويعكر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أى الطريق السواء أى السوى أى المستقيم أو السواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصرحة ولذا عطف على الهداية اليه نتيجتها فقال وأذاقه حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صح غيره (قوله وأذاقه حلاوة التحقيق) فى التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخييل والاذاقة ترشيح أومصرحة فى الحلاوة والاذاقة ترشيح وفى التعبير بالاذاقة اشارة الى أن التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعه انما يصل الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما يذوقه (قوله فيما مضى) أتى به وان استفيد من شرحت الذى هو فعل ماض تأكيدا لدفع توهم التجوز فى شرحت الى معنى أشرح أو المراد فى زمن هنى خال من الكدر والغم أى بخلاف هذا الزمن الذى سألونى فيه اختصار ذلك الشرح وربما يرشح هذا قوله بعد فانتصبت لشرح الكتاب ثانيا الى أن قال مع جمود الخ ويوجه أيضا بان لفظة فيما مضى تشعر بالبعد فيفهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المفهوم من شرحت أعم من البعيد والقريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بثم فى قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) للعلامة محمد ابن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق اهـ مطول (قوله وأغنيته) الضمير فيه وفى معانيه وفى أستاره راجع لتلخيص المفتاح وباقى الضمائر راجعة للشرح واتكل فى ذلك وان كان فيه تشتيت على

فى مضمار الفصاحة والبراعة
﴿وبعد﴾ فيقول الفقير الى الله الغنى مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازانى هداه الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنيته

(قوله صفة للآل والاصحاب معا) يقتضى أن الكلام فى آلهم فصحاء فان أردت التعميم المناسب لمقام الدعاء جعلت الصفة للاصحاب (قوله وان استفيد الخ) لكن لا على سبيل الجزم كما هو ظاهر ولذلك احتيج لدفع توهم معنى أشرح (قوله الى أن قال مع جمود الخ) هو محل الشاهد ووجه ترشيحه أن المتبادر أن ذلك فى زمن الشارح دون الزمن السابق فهو طارئ لا أصلى وقال بعض مشايخنا انه غير مرشح لانه محتمل لكون الجمود المذكور طارئا أو أصليا وعلى احتمال كونه أصليا فلا يرشح المراد المذكور اهـ ولا يخفى بعد هذا الاحتمال من السياق والسباق

ظهور المعنى هذا هو القريب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس فى غير ضمير اختصاره أماهو فللشرح قطعا فتأمل (قوله بالاصباح الخ) الاصباح هو الدخول فى وقت الصباح والاقرب أن المراد به هنا لازمه وهو الصبح ثم استعير لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غيره وانما آثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح موازنة للفظ المصباح وفى ذلك ايماء الى أنه ينبغى أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يسم بذلك بل غلبت عليه التسمية بالمطول فتامل (قوله وأودعته) أى وضعت مجازا مرسلا عن قولهم أودعت فلانا كذا أى وضعت عنده كذا وديعة أوشبه شرحه بأمين تودع عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية وآثر لفظ أودعته اشارة الى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لانه يفهم منه أنه ملتفت اليها وملاحظها كما هو شأن من يودع (قوله غرائب نكت) أى نكتا غرائب والنكت جمع نكتة من نكت فى الارض اذا بحث فيها بعود مثلا والنكتة فى الاصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها فى الهيئة ثم استعملت لكل مخالف لما أحاط به ثم استعيرت للطائف المعانى لمخالفتها لغيرها بزيادة الحسن (قوله سمحت) فى التعبير به اشارة الى ان شأنها أن يبخل بها فهو يفهم عزتها وحسنها أيضا واسناد السماح الى الانظار مجاز عقلى أو على تشبيهها بعاقل يسمح على طريق المكنية وهذه السجعة أعنى قوله وأودعته الخ تضمنت مدح الشرح باشتماله على المعانى اللطيفة الحسنة والتى بعدها تضمنت مدحه باشتماله على العبارات الرائقة والجمل الفائقة فمفاد الثانية غير مفاد الاولى وكتب أيضا قوله سمحت بها الانظار أى أنظارى والجمع باعتبار متعلقات النظر والنظر هو الفكر المؤدى الى علم أوظن والفكر هو حركة النفس فى المعقولات (قوله ووشحته) أى زينته مجازا مرسلا عن الباس الوشاح وهو أديم مرصع بالجواهر تجعله المرأة من خاف بين عاتقها وكشحها (٣) ويحتمل أنه شبه الشرح بعروس على طريق المكنية والتوشيح تخييل وقوله بلطائف فقر اما بالاضافة من اضافة الصفة للموصوف فلطائف مجرور بالكسر واما بتركها فلطائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كما قاله الحفيد أو بدل على الاوفق بالقواعد لان فقر اسم جامد وكون المبدل منه فى نية الطرح أغلبى والفقر جمع فقرة بكسر الفاء وهى فى الاصل فقار الظهر أى سلسلته ثم استعير لحلى يصاغ على هيئته يسمى بالحياصة ثم استعير لنكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا ويصح أيضا ارادة الحلى هنا فعلى الاضافة يكون من اضافة المشبه الى المشبه به وان كانت قليلة بخلاف عكسها أى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة يكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أى لطائف كالفقر (قوله سبكتها يد الافكار) أى صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح فتشبيه الفكر فى النفس بالصائغ فيه استعارة بالكناية واثبات اليد استعارة تخييلية وذكر السبك ترشيح لان اليد من لوازم المشبه به والسبك من ملائماته اه حفيد وكتب أيضا قوله الافكار أى أفكارى والجمع باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) ان كانت بصرية كانت جملة يسألوننى حالا أو علمية كانت فى موضع المفعول الثانى والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى الى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام تعدى الى الثانى بعن أو بما فى معناها نحو فاسأل به خبيرا ونحو

فان تسألونى بالنساء فاننى * خبير بأحوال النساء طبيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون لان المعنى يسئلونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرماء حال من الكثير أو صفة (قوله والجم) من الجموم وهو الكثرة والغفير الساتر لكثرته وجه الارض أو ما وراءه من الغفر وهو الستر والاذكياء أهل الذكاء وهو كمال العقل والخطب محل اطناب فلا يعترض بان هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع بان الجم الغفير أبلغ فى الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم اه ملوى (قوله صرف الهمة) بفتح الهاء وكسرها لغة الارادة وعرفا حالة للنفس يتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عاليا فهى علية وان كان دنيا فهى دنية وفى كلامه استعارة مكنية حيث شبه الهمة بناقة بيد صاحبها زمامها يصرفها به الى أى جهة يريد والصرف تخييل (قوله نحو اختصاره) أى جهته أى الى جهته والمراد بها هنا تعاطيه فنحو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بمقصد ذى جهة على طريق المكنية واثبات

بالاصباح عن المصباح وأودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت كثيرا من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألوننى صرف الهمة نحو اختصاره

(قوله لان المعنى الخ) أشار الى أنه فى المعنى متعد الى المفعول الثانى بعن وأما فى اللفظ فلا عمل له فيه حتى يتعدى اليه بنفسه أو بالحرف لكونه معلقا عنه بالاستفهام (قوله أبلغ فى الكثرة) أى للتصريح فيه بلازم شدة الكثرة فان ذلك يشعر بشدتها جدا (قوله أعم من الفضلاء) اذ كثيرا ما يكون الشخص كامل العقل وليس بكثير العلم

(٣) قوله بين عاتقها وكشحها الذى فى الصحاح وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها اه

النحو تخييل (قوله والاقتصار الخ) أتى به اشارة الى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤل الاتيان بجميع مسائل المطول فى الفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب ان يكون مصدر بان المتعدى بمعنى بين على ما فى القاموس حيث قال بان بيانا اتضح فهو بائن وجمعه أبيناء و بنته بالكسر و بينته وتبينته وأبنته واستبنته أوضحته وعرفته فبان وبين وتبين وأبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفى المصباح ان بان الثلاثى لا يكون متعديا فتدبر وكتب أيضا قوله على بيان أى تبيين (قوله وكشف أستاره) فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح أو مصرحة بتشبيه الخفاء والغموض بالاستتار و يحتمل أن تكون الاستار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق بيسألونى أى علموا علما كالمشاهدة وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهب من يجوّز زيادتها فى الاثبات وكتب أيضا قوله لما شاهدوا الخ انما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكورين (١) علة لطلب اختصاره لان فى اختصاره نفع المتقاصرين باعطائهم مقدورهم وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيتركون الانتهاب والمسخ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاولى والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأنهم التحصيل (قوله تقاصرت) ما تفيده صيغة التفاعل من التعنى والتكلف غير مراد بل المراد قصرت ومثله يقال فى قوله الآتى وتقاعدت وذكر بعضهم أن تفاعل يأتى للمبالغة وانها هنا كذلك أى قصرت قصورا تاما واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والقعود الى العزائم مجاز عقلى اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع أنواره) السين والتاء اما للطلب أى طلب طلوعها أى ظهورها أو زائدتان لتحسين اللفظ والاضافة فى طوالع أنواره من اضافة الصفة الى الموصوف والمراد بانوار الشرح علومه استعار لها لفظ الانوار استعارة تصريحية والطوالع ترشيح ويصح كون الطوالع استعارة لمعانى الشرح والانوار استعارة لالفاظه أى عن استخراج معانى ألفاظه فالاضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طوالع بالنسبة الى الشارح أما بالنسبة اليهم ففى غاية الدقة فتحتاج الى استطلاع أو المراد بكونها طوالع أن استفادتها منه سهلة لخلوه عن التعقيد فاندفع الاعتراض بلزوم طلب تحصيل الحاصل وهو عبث على كون السين والتاء للطلب وتحصيله وهو محال على كونهما زائدتين (قوله عزائمهم) جمع عزيمة وهى الارادة على وجه التصميم (قوله عن استكشاف الخ) فى السين والتاء ما مر والاضافة فى خبيات أسراره من اضافة الصفة الى الموصوف أى أسراره الخبيات وهذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب محل اطناب على أن هذه أفادت اتصاف طوالع أنواره بكونها خبيات أسرار أى بالنسبة الى غير الشارح أو أنها فى المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها فى المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الاولى تقديم هذه على ما قبلها العلم بها مما قبلها بالاولى لانهم اذا عجزوا عن الصعبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاولى (قوله وأن المنتحلين) أى الآخذين لكلام غيرهم مظهرين أنه لهم (قوله أحداق الاخذ) الاضافة تأتى لادنى ملابسة والمعنى هنا قلبوا أحداقهم الملابسة للاخذ والانتهاب أى الملابس تقليبها ومثل هذا يجرى فى قوله أعناق المسخ فلا حاجة الى تكلف استعارة والمسخ تبديل صورة بصورة دون الاولى وشبه به أخذهم على سبيل الاستعارة التصريحية اشارة الى قبح ما غيروا به عبارات الشارح من عباراتهم التى هى كالصورة تأمل (قوله والانتهاب) عطف خاص على عام لان الانتهاب الاخذ قهرا التفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مدّ الاعناق تطويلها وهو كناية عن اكمال الميل كما فى الفنرى (قوله على ذلك الكتاب) على بمعنى الى متعلقة بمدوا وآثر التعبير بعلى للطيفة وهى أن على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع ففيه اشارة الى أنهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ورشحه لام البعد وكافه فى ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا) أى أمسك نفسى عن هذا الامر العظيم امساكا كما فى الجلالين فى تفسير قوله تعالى أفنضرب عنكم الذكر صفحا ونصه أفنضرب نمسك عنكم الذكر القرآن صفحا امساكا اه أو أعرض اعراضا فالفعل على الاول متعد حذف مفعوله وعلى الثانى لازم وعلى كل فصفحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله

والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيات أسراره وأن المنتحلين قد قلبوا أحداق الاخذ والانتهاب ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا

(قوله ويحتمل أن تكون الاستار الخ) فالمكنية بتشبيه معانيه بالعرائس (قوله أى بالنسبة الى غير الشارح) ليس محتاجا اليه بالنظر الى المراد من خبيات (قوله أى الملابس تقليبها) أى لان الشأن ان الانسان وقت أخذ شئ غيره ظلما يقلب أحداقه اه

(١) قوله المذكورين لعله المذكوران بالتثنية فيكون صفة لشيئين التقاصر والتقاعد واحد والتقليب والمد واحد لكن هكذا فى أصل التأليف اه من هامش

والعلة فى الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال اللذين لا يخلو تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه وقيل حال مؤكدة بناء على مانقل عن المبرد من قياسه ووقوع المصدر حالا مطلقا كما فى الاشمونى وان كان المشهور عنه كما فيه التقييد بكون المصدر من أنواع ناصبه كجاء زيد مشيا (قوله وأطوى دون مرامهم) أى مطلوبهم كشحا والكشح هو مابين أسفل الخاصرة الى الضلع الاسفل وطيه معلوم أى زهو لى الجنب وعبر به عن لازمه وهو عدم وصول صاحبه به الى المطوى عنه أى بعده عنه ثم استعمل فى مطلق الامتناع من الشئ مجازا مرسلا بما هو موضوع لعدم الوصول بنفى (١) مخصوص عن عدم الوصول مطلقا ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وانه شبه حاله من الامتناع من الشئ المطلوب بحال من طوى كشحه عن مماسة الشئ فعبر بلفظ الثانى عن الاول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفى القاموس دون بالضم نقيض فوق و بمعنى امام ووراء و بمعنى غير اه وكتب أيضا قوله دون مرامهم أى قدام مطلوبهم وقبل الوصول اليه (قوله علما) علة لقوله أضرب عن هذا الخطب صفحا وأطوى دون مرامهم كشحا على التنازع واعترض هذا التعليل بانهم لم يسألوه أن يكون ماياتى به تستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للامتناع ويجاب بأن المراد علما منى بأن الاختصار الذى آتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يخلص من اعتراضهم لان الاختصار الذى تستحسنه كل الطباع أمر لا تسعه الخ فانا آثرت الراحة (قوله بأن مستحسن) أى ابراز مستحسن وقوله الطباع أى ذوى الطبائع (قوله باسرها) أى بجميعها والاسر فى الاصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أى بقيده كناية عن ذهابه بكليته ثم كنى به عن الجميع مطلقا سواء كان ثم أسير أم لا كان ثم قيد أم لا (قوله ومقبول الاسماع) أى ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أى الى آخرها أى من أولها الى آخرها وهو تأكيد لان أل الاستغراقية فى الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح ابقاء عن على معناها أى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ عن الآخر نشأ عن غيره بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمى أى قدرتهم فهى بضم الدال وفتحها وأما المقدرة من القضاء والقدر فبالفتح لا غير و بمعنى اليسار فبالضم لا غير ذكره فى المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصدق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أى فالتعب فى التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لقلة المشتغلين به جدا وقوله قد نضب اليوم ماؤه شبه نفائس الفن بالماء ونضب ترشيح أو الفن بالنهر والماء تخييل فالاستعارة مصرحة على الاول مكنية على الثانى ومراده باليوم زمان الشارح وماقرب منه مما قبله وكتب أيضا قوله قد نضب من باب قعد أى غار (قوله فصار) أى الكلام فيه جدالا أو صار هو محل جدال أو صار هو جدالا حقيقة قصدا للمبالغة (قوله بلا أثر) أى بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسراره فيتمشدقون بظواهره اه ع ق (قوله وذهب رواؤه) بضم الراء منظره الحسن وبفتحها عذبه استعارة للطائفة على الوجهين ويحتمل انه شبه الفن بانسان حسن أو بنهر ورواء تخييل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافا أى عاد الكلام فيه أو عاد هو محل خلاف أو فى الكلام مبالغة وقوله بلا ثمر أى بلا فائدة أو فى الكلام تشبيه بليغ أى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا ثمر له وعليه فقوله بلا ثمر بيان للواقع واعلم أن الخطب محل اطناب فلا يقال هذا بمعنى ماقبله (قوله حتى طارت) أى وانتهى الامر الى ان طارت فحتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليلية وطارت استعارة تبعية فى الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أى فوائدهم أو من بقى من تلامذتهم والسلف من تقدمك من آبائك أطلق هنا على من تقدمك من العلماء المقررين لقواعد الفن لانهم آباء فى التعليم (قوله أدراج الرياح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طيران أدراج الرياح أى طيران مافيها أو حال أى طارت حالة كونها مثل أدراج الرياح أى مثل مافيها فى سرعة ذهابه أو ظرف أى فى أدراج الرياح وفيه أن اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان مبهما والادراج يفى وأما قوله
* كما عسل الطريق الثعلب * أى اضطرب فى الطريق فضرورة كما فى الاشمونى فاعرفه والكلام كناية عن اضمحلال هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف ويتوجه فى هذه العبارة أن يكون شبه تلك الاحاديث وهى تلك الابحاث بقوم مسرعين السير حتى غابوا فى عدم الوجدان

وأطوى دون مرامهم كشحا علما منى بأن مستحسن الطباع بأسرها ومقبول الاسماع عن آخرها أمر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا أثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح وسالت

(قوله أى ابراز مستحسن) انما قدر هذا المضاف لان الذى تسعه المقدرة أو لا تسعه ليس هو ذات المستحسن (قوله ثم كنى به عن الجميع) أى عبر بالاسر عن كل فرد من الافراد مجازا من اطلاق الخاص وارادة العام اه (قوله أى بلا فائدة) فاطلق العام وأريد الخاص (قوله وذهابها الخ) ظاهر على التصريحية ووجهه على المكنية اعتبار التصريحية معها أو اعتبار لازم الرواء فانه يلزمه ذهاب الطائف اه (قوله أن يكون شبه تلك الاحاديث) أو من كان بقى من تلامذة السلف وكذا يقال فى قوله ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حال الابحاث الخ كما هو مقتضى قوله هذه أيضا عبارة عن اضمحلال بقية السلف الا أن يكون ابن يعقوب لم يجعل فى بقية السلف احتمالين لكن لا مانع من ذلك

(١) قوله بنفى لعل الاولى بشئ لانه ليس فى الكلام نفى اه من هامش

بعد الحضور بسرعة فاضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر المطايا والبطاح والاعناق تخييل ويحتمل ان يكون الكلام تمثيلا وأنه شبه حال الابحاث فى ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثانى للاول وعلى هذا يكون ذكر الاحاديث تجريدا وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا باطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق المطى الاباطح

والاباطح جمع أبطح وهو المكان المنبسط فيه دقاق الحصى والمطى هى الابل ولما كان سيرها عند كثرتها يشبه سيل الماء فيه فى الاتصال والسرعة والحسن شبهوا سير الابل فيه بالسيلان ونسبوه للاعناق لان فيها تظهر السرعة فهذا الكلام مجاز فى أصله وتجوّز فيه ثانيا بالاستعارة أو التمثيل كما قررنا فليفهم اه ع ق وقوله بالركب المسرعين أى بحالهم وقوله ونسبوه للاعناق الصواب ونسبوه للاباطح مبالغة كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة السير التى هى الاباطح وجعلوا سيرانها ملتبسا بالاعناق لان فيها الخ اللهم الا أن يبنى كلامه على أن الباء للآلة ويراد بالنسبة للاعناق الايقاع عليها ويصح أن يراد بالمطايا جملة تلك الابحاث من العلماء بها وبالبطاح مدارسهم وكتب أيضا قوله وسالت أى جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والجمع القياسى أباطح اه جربى (قوله وأما الاخذ الخ) ان جعلنا أما لمجرد التأكيد فالامر ظاهر وعليه فالواو للاستئناف وان جعلناها للتفصيل كما هو الشائع كان مقابلها مأخوذا من مضمون الكلام السابق أعنى قوله علماء منى الخ كما ذكر فى قوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ الآية وعليه فالواو للعطف وكأنه قال أما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب فى الاختصار ويحمل عليه لولا أنى أعلم أن مستحسن الخ مع علمى بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضييعا للوقت لعدم المشتغلين وأما الاخذ والانتهاب فليس مما يحمل على الاختصار أفاده ع ق وكتب أيضا قوله وأما الاخذ الخ سكت عن المسخ الصادر منهم لانه غير واقع فى شرحه بل فى عباراتهم فلذا لم يحتج الى الاعتذار عنه (قوله يرتاح) أى ينشط ويفرح اه جربى (قوله اللبيب) أى الذى وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ (قوله فللارض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شرابا طيبا عند طيب * بذاك شراب الطيبين يطيب
شربنا وأهرقنا على الارض جرعة * وللارض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفى الكلام تشبيه نفسه ونفس مطوّله والمنتحلين منه بالكرام والكأس والارض وكتب أيضا قوله فللارض الخ فيه اشارة الى أن هؤلاء المنتحلين كالارض فى التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينهر الخ) أى فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المنتحلين الذين هم كالسائلين أى الشحاتين عن المطوّل الذى هو كالانهار فكلامه هذا متضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لا بنهر واحد واختار الانهار على الابحار لعذوبتها واختار ينهر على يطرد مثلا لمجانسته الانهار اشتقاقا وكتب أيضا قوله وكيف استفهام انكارى بمعنى النفى فى قوة تعليل ثان وقوله ينهر أى يمنع ويطرد (قوله ولمثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء فى جواب شرط مقدر تقديره مهما يكن من شئ فليعمل العاملون لمثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المعمول لافادة الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى وربك فكبر قال البيضاوى الفاء فيه لافادة معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها الا ان محله اذا جاءت على أصلها من توسطها بين جملتى الشرط والجزاء لفظا وكتب أيضا قوله ولمثل هذا أى الاخذ والانتهاب وافراد اسم الاشارة باعتبار أنهما بمعنى أو باعتبار تأويلهما بالمذكور وتقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى فليعمل العاملون لمثل هذا لا لاجل حظوظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضر مخالفة مرجع اسم الاشارة هنا لمرجع اسم الاشارة فى الآية (قوله ثم مازادتهم مدافعتى) عبر بثم لافادة تراخى زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذى تضمنه قوله وكنت أضرب الخ فيكون فيه اشارة الى كثرة مدافعتهم بحيث ان زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخ جدا عن زمن ابتدائها اه (قوله شغفا الخ) الشغف العشق

باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح وأما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من كأس الكرام نصيب وكيف ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم مازادتهم مدافعتى الا شغفا وغراما

(قوله بالركب المسرعين) لعل مراده بالركب المطايا لا القوم لانه لم يذكر فى تركيب المشبه به الا أن يكون محذوفا (قوله فهذا الكلام مجاز فى أصله) أى بالنظر لاصله المأخوذ منه وهو كلام الشاعر وبقى هذا التجوز على حاله بعد الاخذ اه

(قوله الشحاتين) كذا فى الاصل بالتاء المثناة فوق وصوابه الشحاذين بالذال المعجمة انظر القاموس (قوله مخالفة اسم الاشارة الخ) فمرجع اسم الاشارة فى الآية الفوز العظيم من النعمة والامن من العذاب والمرجع هنا الاخذ والانتهاب

وظما في هواجر الطلب وأواما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامى البلدان بي والاقطار

يقال شغفه الحب أي أحرق قلبه والغرام الولوع والظمأ العطش والهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والأوام شدة العطش وحرارته اهـ جربي وأراد الشارح بالظما والاوام لازمهما وهو الميل والحب واضافة هواجر الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه أي في الطلب الذي هو كالهواجر بجامع أن في كل منهما صعوبة على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المكنية والهواجر تخييل (قوله فانتصبت) أي تهيأت وتفرغت مجازا عن الوقوف (قوله على وفق) أي انتصابا على وفق أو شرحا على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشئ من غير روية وفكر ففي قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة الى أنهم سألوه ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم اهـ جربي (قوله ثانيا) أي انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا أو زمنا ثانيا فهو اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الاولى ترك الواو ليكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه ولا مجال لجعلها واو الحال ويمكن أن يجعل ثانيا الثاني أيضا صفة للمصدر المحذوف على طريق الاسناد المجازي حيث أسند الصرف الذي هو معنى ثانيا الثاني الى المصدر المحذوف الذي هو موصوف ثانيا الاول أو يجعل ثانيا الاول حالا من فاعل انتصبت أي جاعلا للشرح ثانيا كما صرح الرضي بأنه اذا كان بمعنى التصيير فهو اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر فثانيا الثاني حال أخرى معطوفة على الاولى لكن تجوز في جعل ثانيا الاولى بمعنى جاعلا للشرح ثانيا لانه انما يقال ثناه أي جعل له بنفسه ثانيا لا جعل له شيأ غيره ثانيا فاستعماله بهذا المعنى مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد أو استعارة تبعية بان يشبه تصيير الشارح غيره ثانيا بتصييره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل ويستعار للاول اللفظ الموضوع للثاني وهو الثني ويشتق منه ثانيا على طريق التبع أو يقدر في الاول حال يعطف عليها أي فانتصبت ثانيا مجتهدا ولعنان الخ أو العامل في الثاني محذوف أي واجتهدت ثانيا لعنان العناية الخ على أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله يس في حواشيه على الحفيد عن أمالي ابن الحاجب حيث جوزه فيها في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب أو يرسل رسولا أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطفا على وحيا على تقدير حاصلا وان لم يكن ما قبله حاصلا كما تقول ما ضربته الا تأديبا وقائما يوم الجمعة اهـ وبتقرير هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما في كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) ظرف لثانيا بعده (قوله مع جمود القريحة) أي عدم انبساطها في المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القريحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والجمود تخييل والقريحة في الاصل اسم لاول ما يستنبط من البئر استعير لاول ما يستنبط من العلم أو لما يستنبط منه مطلقا بجامع أن كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب لحياة الجسم والعلم سبب لحياة الروح ثم أطلق على العقل لانه محل العلم أو بعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازا مرسلا أو استعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصر البليات أي البليات التي كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات والحرث وقوله بصرصر النكبات أي بالنكبات التي كالصرصر وهي الريح العاصفة وفي قوله خمود الفطنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخييل على ما مر في جمود القريحة ولا يخفى ما في ذكر الجمود مع القريحة التي هي الماء في الاصل وجعله بالصر الذي يحصل منه تجميد الماء وذكر الخمود مع الفطنة التي تشبه بالنار في الذكاء وجعله بالصرصر التي تخمد النار من المناسبة الظاهرة واللطف البين فتدبر وكتب أيضا قوله مع جمود الخ في وصف قريحته بالجمود وفطنته بالخمود اشارة الى أن عقله كالماء والنار وهو غاية اللطف والجودة اهـ جربي ببعض تصرف (قوله القريحة) أي العقل (قوله الفطنة) هي في الاصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات) أي المصائب (قوله وترامى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخييل حيث شبه البلدان والاقطار بعقلاء وأثبت لها الترامي تخييلا أو المعنى وترامى أهل البلدان الخ وكتب أيضا قوله وترامى البلدان أي رمى كل بلدة بي الاخرى كناية عن عدم استقراره في محل (قوله والاقطار) جمع قطر وهو مجموع

(قوله اعترض بان الاولى الخ) يندفع هذا وما ارتكبه من التكلفات في الاجوبة بجعل على وفق مقترحهم حالا من فاعل انتصب أي جاريا على وفق مقترحهم وثانيا العنان الخ اهـ شيخنا (قوله ولا مجال الخ) أي لان واو الحال انما تدخل على الجملة لا على المفرد (قوله فهو اسم فاعل الخ) أي فلذلك صح وقوعه حالا (قوله أي جعل له بنفسه ثانيا) فقد صير ذلك الشخص الشئ ذا ثان هو نفس ذلك الشخص (قوله وان لم يكن ما قبله حاصلا) أي لفظا الا على ذات وحصول بل على مجرد حصول (قوله ظرف لثانيا) ليس المعنى على هذا بل على صرف عنان العناية في غير جهة الاختصار الى جهة الاختصار فافهم (قوله أي عدم انبساطها الخ) أي عدم جولانها وتوغلها في المعاني التي يتعلق بها الادراك (قوله الا بعد تكلف) اذ لا يعظم الانتفاع بذلك الماء الا بعد تسخينه وحله ولا بتلك القريحة الا بعد طول نظر وفكر اهـ

بلاد كثيرة ولا يلزم من ترامى البلدان به ترامى الاقطار فلذا عطف عليه (قوله ونبو) أى بعد (قوله والاوطار)
أى المقاصد (قوله حتى طفقت) الظاهر أن حتى تفريعية على وترامى الخ لا انتهائية اذ ليس نهاية الترامى
المذكور الشروع فى جوب كل أغبر الخ كما لا يخفى (قوله أجوب) أى أقطع (قوله أغبر) أى ذى غبرة
(قوله قاتم الارجاء) أى مظلم النواحى جمع رجا بالقصر وألفه عن واو (قوله فى شطر) أى قطعة وقوله من
الغبراء أى الارض (قوله يوما الخ) أى وصار حالى فى هذه الاسفار بجامع التنقل كحال القائل يوما بحزوى الخ
والأربعة أسماء مواضع بالحجاز (قوله بعون الله) الباء تصويرية لا سببية اذ لا صحة لقولنا توفيق الله بسبب
عن عونه الا أن يجعل معنى وفقت وصلت أو تعلق الباء بالاتمام ومعمول المصدر يغتفر تقدمه اذا كان
ظرفا كما يجىء تحقيقه عند قول المصنف للاصول جمعا وكتب ايضا قوله بعون اسم مصدر بمعنى الاعانة
(قوله للاتمام) فيه اشارة الى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أى أزلت مجازا عن تقويض البناء أى نقضه
من غير هدم واضافة خيام الى الاختتام من اضافة المسبب الى السبب أى الخيام المضروبة عليه بسبب
الاختتام أى انتظار الاختتام لانه مستور لا يشتغل به الا بعد اختتامه وفى ضمير عنه استعارة بالكناية
حيث شبه الشرح بشئ نفيس مضروب عليه الخيام والاستار بجامع الحسن وخيام تخييل وقوضت ترشيح
أو استعار الخيام على طريق التصريح لانواع التحجب والتستر وهذه النسخة هى المصححة بتصحيح الشارح ولو
قال خيام الختام لكان فيه جناس التصحيف وفى بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أى بسبب
حصول الاختتام بالفعل وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بمكتوب
ختم بنحو شمع فأزيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفت عن وجوه خرائده
اللثام الخرائد جمع خريدة وهى الخبيئة من النساء استعارها للدقائق والوجوه واللثام ترشيحان وكتب أيضا
قوله اللثام أل جنسية فيصدق بالمتعدد ليناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضعت الخ) وضع الفرائد على
طرف الثمام وهو نبت صغير يتناول باليد لقربه من الارض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها وتيسر
طريق الوصول اليها اه حرى وكتب أيضا قوله كنوز فرائده أى مكنوزات فرائده أى فرائده
المكنوزة أو المراد بالكنوز الالفاظ وبالفرائد معانيها فحينئذ لا تأويل وقوله على طرف الثمام أى وضعا آتيا
على طرف الثمام أى حالته من سهولة التناول أو المراد على حده الاعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل
تحصيلها (قوله سعد الزمان) أى بظهور الخير فيه وهو جواب لما وساعد الاقبال أى اقبال مطالبى على بعد
اباءتها ودنا المنى أى قرب ما أتمنى بظهور أماراته وأجابت الآمال أى المأمولات أى أتت الى مرجوّاتى بعد
الاباءة ونسبة السعادة الى الزمان والمساعدة الى الاقبال مجاز عقلى أو فى الكلام حذف مضاف أى أهل
الزمان وتشبيه الاقبال بشخص على الاستعارة بالكناية وشبه الآمال بانسان يجيب بعد الطلب فى حصول
النفع بكل فأضمر التشبيه فى النفس كناية وذكر الاجابة تخييلا أو شبه حصول المرجو باجابة المدعو على
طريق المصرحة بجامع الانتفاع بكل وتبسم فى وجه رجائى المطالب شبه المطالب بانسان مرغوب منه
التناول متبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة بالكناية فيهما واضافة الوجوه الى الرجاء والتبسم
المنسوب للمطالب تخييل والمراد اقبال المطالب بعد بعدها وكتب أيضا قوله الاقبال أى اقبال الخلق على
وقوله ودنا المنى جمع منية وهى ما يتمنى والآمال بمعنى المأمولات أى المرجوّات كأنه يقول ودنا ما كنت
أعتقد استحالته أو ما فيه عسر وأجاب ما أحبه مما هو ممكن ولا عسر فيه فليس معنى الجملتين واحدا لكن
كان الاحسن فدنا بالفاء لتسبب هاتين الجملتين عما قبلهما (قوله بان توجهت) سبب للافعال الخمسة قبل
ويرد عليه أنه جعل السبب هو التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن لما بمعنى
حين وليست للتعليق أو سبب لقوله وتبسم الخ فقط فلا يرد شئ وهناك وجوه أخر تأمل وكتب أيضا قوله
بأن توجهت الخ لا يخفى ما فيه من حسن التخلص اه حرى (قوله مدين المآرب) أى مكان شبيه بمدين
بلد سيدنا شعيب فى حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تأويله بكلى وفيه تلميح الى قصة سيدنا
موسى عليه السلام وقوله حضرة من أى مكان حضور من أئمة الخ كما فى ع ق وهى بدل من مدين وقرر
بعضهم أن الحضرة فى الاصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانها هنا بمعنى الذات

ونبو الاوطان عنى والاوطار
حتى طفقت اجوب كل
اغبر قاتم الارجاء واحرر
كل سطر منه فى شطر من
الغبراء يوما بحزوى ويوما
بالعقيق وبالعذيب يوما
ويوما بالخليصاء ولما وفقت
بعون الله تعالى للاتمام
وقوضت عنه خيام الاختتام
بعدما كشفت عن وجوه
خرائده اللثام ووضعت
كنوز فرائده على طرف
الثمام سعد الزمان وساعد
الاقبال ودنا المنى وأجابت
الآمال وتبسم فى وجه
رجائى المطالب بان توجهت
تلقاء مدين المآرب

(قوله بظهور اماراته) سبب لحكمه بالقرب (قوله بانسان طالب) اى بجامع ان كلا وسيلة لحصول المقصود (قوله واضافة الوجوه الى الرجاء) اى مع اعتبار معونة المقام (قوله والمراد اقبال المطالب الخ) اى ان الكلام بعدما تقدم كناية عن ذلك (قوله وليست للتعليق) اى ليست ظرفا مضمنا معنى التعليق اه شيخنا على ان التعليق لا يقتضى سببية الشرط بل المدار فيه على لزوم الجزاء للشرط (قوله او سبب لقوله الخ) عطف على قوله سبب للافعال الخمسة

حضرة من انام الانام فى ظل الامان وافاض عليهم سجال العدل والاحسان ورد بسياسته الغرار الى الاجفان وسد بهيبته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد رميم الفضائل والكمالات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بريته

وابد الهامن مدين المآرب ظاهر لانها مكان لحصول المآرب وصدورها (قوله فى ظل الامان) أى فى الامان الذى كالظل فى الاراحة أوشبه الامان بشجرة تشبيها مضمرا فى النفس والظل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخيره عن السجعتين بعده (قوله سجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل اوكثر ولا يقال للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب اه جربى وشبه العدل والاحسان بالماء بجامع الاحياء تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشيح وقوله ورد بسياسته أى حسن تدبيره وتقويمه وحكمه الغرار وهو فى الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاجفان أى أجفان العيون وهو كناية عن الامن ويطلق أيضا الغرار على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا وأنه أرجع السيوف الى أغمادها بعدما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته ففى الغرار والجفن ايهام وهو غير التورية عند متأخرى أهل البديع لارادة البعيد فيها وتساوى المعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وما أحسن قول بعضهم

بين السيوف وعينيه مشاكة * من أجلها قيل للاغماد أجفان

كذا فى يس على الحفيد (قوله دون يأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى كيأجوج فى الانتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أهله أى سدها عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسد المنع وبطرق العدوان أنواعه ووجوهه وممن فسر دون هنا بعند الجربى ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس أن دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقرر بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سد قدام الفتنة التى كيأجوج طرقها الملابسة للعدوان فلم تصل الى الرعية تلك الفتنة ويصح على هذا أن يكون استعار يأجوج للقوم المفسدين فى زمنه وأضافهم الى الفتنة لما بين المتضايفين من الملابسة اى سد قدامهم طرق العدوان فلم يجدوا مسلكا أو فلم يتلبسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالطرق (قوله وأعاد رميم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح بها الانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرميمة أى البوالى تخييلا ونسب الى الممدوح أنه أعادها منشورة أى مبعوثة بعد موتها اه ع ق وقوله شبه الفضائل أى والكمالات ويصح ان تكون الاضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكمالات ويكون الرميم استعارة للمضمحل من الفضائل والكمالات من الميت المتجوز اليه بالرميم عن العظم البالى فيكون مجازا على مجاز وهذا أوفق بقوله منشورا فان النشر للميت جميعه لا لعظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالرميم استعارة كما مر أو المشبه به للمشبه فالرميم حقيقة (قوله والكمالات) عطف عام على خاص ان أريد بالفضائل معناها المتعارف الذى هو النعم القاصرة وتفسير ان أريد معناها اللغوى الاعم (قوله ووقع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أى بالخطيات التى كالاقلام فى التأثير بها وضبطت الخطيات بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الظاء المعجمة مخففة جمع حظية تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضم وهى سهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها نصل فهى حظية فالحظيات السهام الصغيرة التى لا نصال لها وقوله على صحائف الصفائح أى صفائح أعدائه جمع صفيحة وهى السيف العريض والمراد بصحائفها جوانبها كما فى الجربى أو اضافة الصحائف الى الصفائح من اضافة المشبه به الى المشبه أى الصفائح التى كالصحائف أى الاوراق فى التأثر وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كتابا منشورا أى كتابة منشورة أى تأثيرات منتشرة لكثرتها وفى نسخ منثورا بالمثلثة أى تأثيرات ككتابة كلام منثور وتخصيص المنثور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال آلاتهم واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لاضعف آلاته التأثير فى أقوى آلات أعدائه فما بالك بأقوى آلاته وأضعف آلاتهم (قوله السلطان) من السلاطة وهى القهر اه فنرى (قوله مالك رقاب الامم) أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الامم أى ذوات الامم من اطلاق الجزء وارادة الكل والامم الجماعات (قوله ملاذ) أى ملجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسمية ظلا لانه يلجأ

(قوله فى حصول المآرب فيه) فى الاولى سببية وليس ذلك بيانا للجامع كما لا يخفى فتنبه لمثله اه (قوله أى تأثيرات ككتابة كلام الخ) الداعى الى هذا مع امكان أن يقال أى تأثيرات متفرقة أن هذا لا يلائم مقام المدح (قوله وتخصيص المنثور الخ) الاولى لانه يكون غير مفرق عادة بخلاف المسجع والمنظوم (قوله وفيه من المبالغة الخ) هذا ظاهر على الاحتمال الثانى فى الخطيات أما على الاول فلا يظهر الا ان ادعى أن الرماح أضعف اه شيخنا

وخليفته فى خليقته حافظ
البلاد وناصر العباد ماحى
ظم الظلم والعناد رافع
منار الشريعة النبوية
ناصب رايات العلوم الدينية
خافض جناح الرحمة لاهل
الحق واليقين مادّ سرادق
الامن بالنصر العزيز
والفتح المبين
كهف الانام ملاذ الخلق
قاطبة * ظل الاله جلال
الحق والدين
أبو المظفر السلطان محمود
جانى بيك خان خلد الله
سرادق عظمته وجلاله
وأدام روى نعيم الآمال من
سجال افضاله

اليه كما يلجأ الى الظل من الحر أى فهو استعارة مصرحة وفى الحديث السلطان ظل الله فى أرضه يأوى اليه
كل مظلوم واضافته الى الله تعالى لانه هو البارئ له والمملك له اه ع ق بزيادة (قوله وخليفته) الخليفة
فى الاصل كل من خلف غيره فى أمر من الامور يخلفه بالضم والخليفى بكسر الخاء المعجمة وتشديد اللام
مبالغة فيها الا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من
الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا أى نفس خليفة وفى الصحاح الخليفة السلطان الاعظم
وجمعها جار يا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا
يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء اه فنرى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سجعة
واحدة مقابلة لقوله ماحى الخ لا سجعتان لئلا يلزم عدم الازدواج وكتب أيضا قوله حافظ البلاد أى من
الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ماحى ظلم الظلم) أى الظلم الذى كالظلم فهو من اضافة
المشبه به الى المشبه وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى أن الظلم كان كثيرا أو شبه الظلم بالليل تشبيها مضمرا فى
النفس والظلم تخييل (قوله والعناد) فسره خسرو بالميل عن الحق وعدم الانقياد اليه والفنرى بالمكابرة
وفرق بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكابرة بأن العناد النزاع فى المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام
صاحبه والمكابرة انكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار العلم وشبه كلا من الشريعة والعلوم
بالجيوش تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية ومنار تخييل فى الاولى ورايات تخييل فى
الثانية ورافع ترشيح فى الاولى وناصب ترشيح فى الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن اظهار الشريعة والعلوم
وتأييدهما (قوله خافض جناح الرحمة) فى ضمير خافض استعارة بالكناية شبه الملك بطائر يخفض جناحه
على أفراخه بجامع الشفقة والحنو تشبيها مضمرا فى النفس والجناح تخييل والخفض ترشيح واضافة جناح
الى الرحمة لمجرد الملابسة اذ الرحمة التى هى سبب لخفض الجناح ملابسة للجناح تامل (قوله لاهل الحق) هو
على أنه مصدر مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة ما طابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد
والصدق كذلك الا أن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد ولبعض المحققين أنهما متحدان
فى المفهوم غير أنه شاع استعمال الصدق فى الاقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد فعطف
اليقين عليه عطف خاص على عام وكتب أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد
الجازم المطابق للواقع عن دليل ولذا لا يوصف به الله (قوله مادّ سرادق) قال فى المختار السرادق واحد
السرادقات التى تمد فوق صحن الدار أى الخيام التى تمد لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق صحن الدار قال
وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مسردق اه والانسب هنا لقول الشارح مادّا لمعنى الاول
واضافته الى الامن من اضافة المشبه به الى المشبه والجامع اندفاع الضرر مع كل والمدّ ترشيح للتشبيه
ويصح أن يكون فى الامن استعارة مكنية شبهه بالدر بجامع الحفظ واندفاع الضرر فى كل تشبيها مضمرا فى
النفس وسرادق تخييل ومادّ ترشيح (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله
كهف الانام) أى ملجؤهم قال فى المختار الكهف كالبيت المنقور فى الجبل والجمع كهوف وفلان كهف
أى ملجأ اه وكتب أيضا قوله كهف الانام الخ هذا البيت مستفاد مدلوله مما قدمه من قوله وهو السلطان
الى آخر السجع الا أن الخطب محل اطناب سيما وهذا نظم (قوله جلال الحق والدين) أى عظمتهما فهو
على حذو يد عدل (قوله السلطان) أعاده مع تقدمه فى قوله وهو السلطان تأدبا لانه يستقبح أن يؤتى باسم
السلطان من غير أن يلصق بجانبه وصفه بالسلطنة كما هو العادة تامل (قوله جانى بيك خان)
لقب أعجمى له وفى بعض الحواشى جانى بالفارسية أى روح وبيك كبير وخان سلطان فمعناه روح كبراء
السلاطين (قوله خلد الله) استعمل التخليد مجازا فى لازمه وهو اطالة البقاء (قوله سرادق) فيه ما مر
والكلام كناية عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وجلاله) عطف مرادف (قوله وأدام روى) بكسر
الراء مع القصر أى ارتواء قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا وريا أيضا بفتح الراء وكسرها
وارتوى وتروى كله بمعنى اه وفى نعيم استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع أو انسان يرتوى وروى تخييل
وسجال ترشيح وقوله الآمال على حذف مضاف أى نعيم أهل الآمال وقوله من سجال متعلق بروى

(قوله فهو استعارة
مصرحة) أى على مذهب
الشارح فى زيد أسد (قوله
على اسقاط الهاء) أى من
خليفة وضمير أنه لخلفاء اه
(قوله رحمه الله بالنصر
العزيز) أى الذى لم يحصل
لاحد من الملوك نظيره
والفتح أى فتح البلاد بنحو
الجهاد المبين أى البين
الواضح لكل أحد لكثرته
وشهرة أمره من أبان بمعنى
بان أى ظهر وقوله قاطبة
بمعنى جميعا كما فى الدسوقى
(قوله المنقور) يظهر أنه
بالرفع خبر ثان عن الكهف
(قوله وفلان كهف) محل
الشاهد على ما تقدمه (قوله
فيه ما مر) لكن كل من
المعنيين المتقدمين
للسرادق يساوى الآخر
هنا (قوله متعلق بروى)
فمن ابتدائية اه

وفى افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء بجامع الاحياء وسجال تخييل أو بفتح الراء مع المد وهو الماء العذب و يظهر على هذا أن اضافته الى نعيم من اضافة المشبه به الى المشبه ومن سجال صفة لنعيم أى النعيم الذى كالماء العذب فى التذاذ النفس وانبساطها بكل الحاصل هذا النعيم من سجال افضاله أو بضم الراء مع المد بمعنى المنظر الحسن على تشبيه النعيم بشخص ذى منظر حسن على طريق الاستعارة المكنية فتكون من سببية متعلقة بأدام وأقرب الوجوه الثلاثة الاول (قوله فحاولت) تفريع على ماقبله أى فحيث كان السلطان متصفا بهذه الصفات حاولت أى قصدت التشبث وهو كما فى الجربى التمسك من الادنى الى الاعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفا على توجهت المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذيال الاقبال أى اقباله على وشبه الاقبال بانسان من تمسك باذياله وصل على طريق الاستعارة بالكناية والاذيال تخييل والتشبث ترشيح (قوله والاستظلال) أى التظلل والسين والتاء للطلب وقوله بظل الرأفة يجرى فيه مايجرى فى قوله ظل الامان والرأفة أشد الرحمة على مافى الصحاح (قوله خدمة لسدته الخ) السدة عتبة الباب والاقيال جمع قيل وهو الملك من ملوك حمير والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلتثم أو تستلم بشفاه الملوك فما ظنك بغيرهم والسدة كناية عن الممدوح أى جعلت هذا الكتاب خدمة للممدوح والخدمة فى الاصل السعاية فى مراد المخدوم ولما كان هذا الممدوح راغبا فى العلم بزعم المادح كان التأليف خدمة له فى الكلام مدحه بهذا المعنى وهو كونه راغبا فى الخيرات آمرا بها اه ع ق وعبارة الفنرى على المطول الخدمة مصدر خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد (قوله الاقيال) آثره على نحو الملوك للسجع والجناس (قوله ومعول رجاء) أى المعول عليه فى رجائى وقوله رجاء الآمال أى أهلها (قوله ومبوأ) أى منزل (قوله وعون الاسلام) أى ببقاء صاحبها يخدم الاسلام ويشيده (قوله بالنبى) أى متوسلا بالنبى الخ ويوجد فى بعض النسخ عقب هذا مانصه فجاء بحمد الله كما يروق النواظر و يجلو صدأ الاذهان ويرهف البصائر ويضىء ألباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية وهو حسبى ونعم الوكيل وقوله فجاء أى حصل أو صار وهو عطف على قوله سابقا انتصبت الخ وقوله كما يروق أى على وجه يروق أى يعجب يقال راقنى الشئ أى أعجبنى وقوله صدأ الاذهان أى وسخها وغباوتها قال فى المختار صدأ الحديد وسخه وبابه طرب فهو صدئ بوزن كتف اه وقوله ويرهف البصائر أى يقويها مجازا عن ارهاف السيف أى ترقيقه والبصائر جمع بصيرة وهى قوة فى القلب يحصل بها التمييز التام وهى فى القلب بمنزلة البصر فى الرأس وقوله ويضىء ألباب أرباب البيان أى ينورها بازالة ظلمة جهل ما يجهلونه واثبات فوائد الشرح فى تلك الالباب وفى ضمير يضىء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو الشمس مثلا تشبيها مضمرا فى النفس والاضافة تخييل والاوجه أن المراد بالبيان هنا جميع الفنون الثلاثة لان كثيرا يسمى الجميع علم البيان كما يأتى فى آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى وأن تكون خبرية لفظا انشائية معنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظا ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علما للذات من حيث هى لا باعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير فى عبارة الحمد تنبيها على استحقاق الذات للحمد من حيث هى أى من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعترض بانه لا اشعار فى الكلام بالاستحقاق الذاتى اذ لم يعهد أن تعليق أمر باسم غير صفة يدل على منشئية مدلوله على أن هذا ان سلم فانما هو اذا لم يصرح بجهة للاستحقاق غير الذات كما فى قول المصنف على ما أنعم والجواب أن هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم أو الحمد لله المنعم لا من حيث ان تعليق أمر باسم يدل على منشئية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لا يضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصافها بها بحيث تلاحظ كثيرا الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبعد أن يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق الدال على منشئية جميع الصفات لكن هذا الجواب الثانى انما يلائم تفسير الاستحقاق الذاتى بالاستحقاق بجميع الصفات الكمالية كما أشار

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال والاستظلال بظلال الرأفة والافضال فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقيال ومعول رجاء الآمال ومبوأ العظمة والجلال لازالت محط رحال الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبى وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام (الحمد

(قوله مجازا عن ارهاف السيف) أو شبه البصائر الضعيفة بالسيوف المحتاجة الى الارهاف على طريق المكنية ويرهف تخييل (قوله أن هذا) أى المذكور من دلالة التعليق بالاسم على منشئية مدلوله (قوله اذا لم يصرح الخ) اى لان اعتبار الاشار اذا لم تصرح الاشارة وقوله كما راجع للمنفى (قوله مع أنه أخصر الخ) الانسب مع أنه أخصر من الحمد لله على ما أنعم وكون الترديد فى كلامه للاشارة الى اختلاف نسخ المتن يتوقف على برهان وكونه عدل عن الحمد لله المنعم الى ماذكره يحتاج لنكتة ولعلها الدلالة على كمال تمكن الحمد من الانعام اه (قوله فى حكم التعليق بالمشتق الدال الخ) أى فى حكم التعليق بكل مشتق ولذلك قال الدال

اليه الشريف فى حواشى الكشاف وعليه فذكر صفة الأنعام مع اندراجها فى الاستحقاق الذاتى المشار اليه بالله ليكون كالتصريح بانه أدى الواجب من شكر المنعم أو يقال المراد بالصفات فى تفسير الاستحقاق الذاتى الصفات الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام وقيل الاستحقاق الذاتى انه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما يستحقه للصفات اه فنرى مع تصرف وايضاح ويظهر أن القول الاوّل الذى أشار اليه الشريف مبنى على ما قيل ان الذات لا تستحق الحمد لذاتها بل لما لها من نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشريف الصفوى ان كمال الصفات دليل على كمال الذات ولولا ان للذات كمالا فى ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص لما اتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الاخرى واذا كانت الصفات مقتضى الذات فالامر أجلى فلولا أن ذاته من حيث هى أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات أواقتضتها الذوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وان كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن لم يفهم فلا يحمل القصور الا على نفسه وعن الرازى أن ذاته تعالى لم تحتج الى شئ من صفاته الذاتية وانما اقتضاها كمال الذات وفى الحكم الهى انت الغنى بذاتك عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عنى ونقل الشيخ عن الاجهورى عن بعضهم اجماع أهل المكاشفة عن عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا فى رسالة بعض الفضلاء على البسملة والحمدلة هذا وفرق فى الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعليقه بالانعام ان العلية المستفادة من الاوّل علية الذات لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من الثانى علية الانعام لانشاء الحمد لا لثبوته لعدم صحة ذلك وقد يمنع دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب أيضا قوله الحمد لله هذه الجملة اما خبرية لفظا انشائية معنى استعملها المتكلم فى الانشاء مجازا كما حققه الفنرى أو لنقلها شرعا اليه كما ذكره الحفيد واما خبرية لفظا ومعنى والحمد حاصل بها صراحة لانها اخبار بمستحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو الثناء بجميل ولا شك أن ذلك الاخبار ثناء بجميل وقولهم الاخبار عن الشئ ليس ذلك الشئ محله اذا لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه أما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما فى قولنا الخبر يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذى هو الصفة المذكورة فى صيغة الحامد أو بالمحمود عليه الذى هو الجميل الاختيارى لان ذلك مجاز علاقته فى الاوّل التعلق وفى الثانى التعلق أو المسببية والمجاز خلاف الاصل ولا بدّ له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما أنعم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى تهافته الا أن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما أنعم (قوله هو الثناء باللسان) تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جميلا لان لفظ الثناء يشعر بذلك اذ هو الذكر الجميل واسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجميل الاختيارى اكتفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا فى يس وفى دلالته على كون المحمود عليه اختياريا نظر فالاوجه أنه تعريف بالاعم والمراد بالجميل فى المحمود به والمحمود عليه أعم مما فى الواقع كالعلم والزهد مثلا أو عند الحامد أو المحمود بزعم الحامد بان يزعم الحامد ان هذا جميل عند المحمود فيشمل الثناء بنحو ظلم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنه اذ المناط التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف للحمد اللغوى فالمناسب ان يراد بالجميل ما عدّه أهل اللغة جميلا والمراد بالاختيارى الاختيارى حقيقة بان سبق بالاختيار أى القصد كالانعام أو حكما بان ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فاندفع ايراد الحمد عليها على انه قد يقال كما فى الفنرى ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما فى قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ومن قيد المحمود عليه بكونه فعلا أراد بالفعل ما يشمل الذات والصفة أو يذهب الى مجازية الحمد عليها كما مر وكتب على قوله بان ترتب عليه الخ ما نصه أى كان له دخل ما فيها ولو بغير السببية فدخل نحو الحياة وصفات السلوب وكتب أيضا قوله هو أى لغة وقوله الثناء اسم مصدر أثنى (قوله باللسان) ان جرينا على أن الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة وانه الاتيان بما يدل على التعظيم فالاحتياج الى هذا القيد ظاهر وان جرينا على اختصاصه بفعل اللسان وانه الذكر بخير فذكره لدفع توهم المجاز فى الثناء بجعله عاما وتنصيصا على ما يقابل به الحمد الشكر ليظهر التفريع الآتى والمحدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر اللسان فى الحد وعلى تسليم عموم المحدود يراد باللسان مطلق الكلام مجازا مرسلا

هو الثناء باللسان

(قوله وعليه) اى على الجواب الثانى (قوله وفرق فى الاطول الخ) أى رادا على الشارح فى المطول حيث أفاد كلامه فيه ان تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام وهو يصلح هنا جوابا بالمنع عن الاعتراض السابق المذكور فى ضمن قوله وعليه فذكر صفة الانعام الخ كما تقدم (قوله لانشاء الحمد) أى لايجاده والحمد الذى أوجده هو تلفظه بالجملة لدلالتها على الجميل ولا يخفى ان ما ذكره متبادر لا يليق اعتبار خلافه وان صح على تكلف لا يليق ومن علية الانعام لثبوت الحمد الذى هو موضوع الجملة (قوله علاقته فى الاول التعلق) أى الخاص وهو التعلق الاشتقاقى فلا يقال مطلق التعلق لا يصلح علاقة بل لا بد من بيان جهته الخاصة كالمشابهة والسببية

على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم

(قوله اما التحققه الخ) كانه مبنى على الخلاف فيما فقد شرط صحة أى يصدق عليه حالة الفقد اسمه فتطلق الصلاة مثلا حقيقة على الاقوال والافعال المعلومة بدون طهارة أم لا اه (قوله فى تأويل مصدر) فى عبد الحكيم ان الفعل هنا مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر (قوله نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو) وكذا أم فى الآية الكريمة ولا يضر انه لم يعهد مع غير سواء كون أم بمعنى الواو (قوله دالة على جواب) هو فى الحقيقة علة الجواب (قوله كانت بمعنى أو) أى جردت عن معنى الاستفهام كما ذكره الرضى فى مبحث همزة التسوية (قوله وأما الشكر فهو مختص بها) منه مع ما قبله يعلم مخالفة الرازى للمشهور فى كل من الحمد والشكر (قوله أنظر لماذا الخ) قد يقال اعادة العامل تشعر بالاعتناء بالمعمول ففيه اشارة خفية الى الرد على الرازى (قوله لقربه من الحمد) أى بكونه فى الواقع المعنى الآخر العرفى للفظ الحمد وباعتبار قصد التعظيم فى كل وكون كل لا يكون الا للعاقل بخلاف المدح فى كل وان قيل ان الحمد والمدح أخوان

بمرتبتين استعمال اللسان فى الكلام اللسانى لعلاقة الآلية ثم استعماله فى مطلق الكلام لعلاقة الاطلاق والتقييد أو بجعل قيد اللسان من قبيل الكناية وهى لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلى وما ذكر أحسن مما قيل فى توجيه التجوز باللسان عن الكلام انه أطلق عليه نظرا الى أن الغالب فيه أن يكون باللسان لما أورد عليه من أن كلام الله تعالى أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله وان اعتذر عنه بان وجه الغالبية تعدد الخلق وتفرد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القيد من ماهية الحمد بل شرط اما لتحققه أو للاعتداد به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الحال من الخبر أى حال كون ذلك الثناء على قصد التعظيم وعلى للاستعلاء المجازى أى تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد اه يس فلو كان الثناء لا على قصد التعظيم لم يتحقق الحمد أو لم يعتد به بأن كان على قصد التحقير أو لا على قصد تعظيم ولا تحقير كأن كان القصد مجرد الاخبار وطعن بعضهم فى اشتراط ذلك توهيم للائمة بلا دليل بقى أنه لا يستغنى عن ذكره بالثناء على تعريف بعضهم له بما يدل على التعظيم لان الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضا على قصد أى مع قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على الصحيح وهو هنا خبر والفعل بعده أعنى تعلق فى تأويل مصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها سيان فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابك نعم يحتاج الى جعل أو بمعنى الواو لان التسوية انما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضى التعدد انما يعطف فيه بالواو كاصطف هذا وابنى وللرضى فى اعراب هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج عليه الى جعل أو بمعنى الواو وملخصه أن سواء فى مثله خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدر ان لم تذكر همزة التسوية صريحا بعد سواء فان ذكرت كانت بمعنى ان وان كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هنا ان تعلق الثناء بالنعمة أو بغيرها فالامران سواء أفاده السيرامى مع بعض زيادة وكتب أيضا قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان عموم متعلق الثناء الذى هو المحمود عليه لا من تمام التعريف اذ التعريف لبيان ماهية المحدود لا لبيان عمومه (قوله تعلق) أى الثناء (قوله بالنعمة) أى الانعام وقوله أو بغيرها أى كالفضائل وهى المزايا القاصرة أى التى تتحقق وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم والشجاعة والكرم كما فى السيرامى ويقابلها الفواضل وهى التى لا تتحقق الا بذلك كالانعام والانقاذ من مكروه وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الانسان ولا ينتقل منه الى غيره والفواضل ما ينتقل منه الى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى اللغوى لكل منهما فأعم فانهما من الفضل وهو الزيادة مطلقا نبه عليه السيرامى ويدخل فى قوله أو بغيرها الذات فيدخل فى كلامه الحمد على الذات فعبارته أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها) هذا على رأى الجمهور وذهب الامام الرازى الى أنه مخصوص بالنعمة وفرق بينه وبين الشكر بانه لا يختص بالنعمة الواصلة الى الحامد وأما الشكر فهو مختص بها اه يس وكتب أيضا انظر لماذا أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع أنه غير مذكور فى المتن لقربه من الحمد ولكون حمد المصنف شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الانعام وان لم يكن شكرا من حيث وقوعه فى مقابلة الذات والصفات المشار اليه بالله وكتب أيضا والشكر أى لغة (قوله فعل) أى أمر وشأن فظهر التعميم الآتى وقوله ينبئ عن تعظيم المنعم أى يدل على تعظيمه أى اعتقاد عظمته ودلالته عليه بحيث لو عرف المنبئ عرف المنبأ عنه وبهذا صحت دلالة فعل الجنان الذى هو اعتقاد خفى على التعظيم معرفة الاعتقاد المنبئ اما بالهام أو بقول الشاكر أو فعله فعلى الاول ثم شكر واحد وعلى الاخيرين شكران قول الشاكر أو فعله والاعتقاد والاول منبئ عن الثانى وكلاهما منبئ عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة هو الشكر الجنانى فيكون منبئا عن نفسه لانا نقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال وهذا يدل على اعتقاد آخر هو اعتقاد عظمته فتغايرا ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما أو راجحا ثابتا أم لا وقيل المراد الجازم كذا فى الفنرى (قوله ينبئ عن تعظيم الخ) اعترض بان الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده مع ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر فكان الاحسن أن يقول

فقصد

يقصد به تعظيم المنعم اه فنرى (قوله لكونه منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أى صادر أو صدر لكونه الخ لا بفعل لانه بمعنى الامر والشان فليس فعلا ولا مافيه رائحة الفعل حتى يتعلق به الجار ولا بتعظيم لان المقصود جعل الانعام علة للشكر الذى هو الفعل المنبئ لا للمنبئ عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا للشكر لا للمنبئ عنه الشكر ولا ينبئ ولا بالمنعم لما هو ظاهر تأمل (قوله سواء كان باللسان) قدم اللسان لانه ظهر فى الانباء ووسط الجنان رمزا الى خير الامور أوسطها (قوله أو بالجنان) عطف بأو اشارة الى استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكرا ولا يدافعه ما أشير اليه فى حواشى شرح المطالع من وجوب مطابقة الاعتقاد فى الشكر اللسانى والاركانى وعدم مخالفة الاركان أيضا فى اللسانى لان ماذكر شرط خارج كذا فى الفنرى (قوله وبالاركان) المراد بالاركان ماعدا اللسان من الجوارح والاعضاء وانما أفرده بالذكر مع أنه داخل فى الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فيه يتحقق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان اه جربى (قوله فمورد الخ) بدأ بالمورد فى جانب الحمد وبالمتعلق فى جانب الشكر تقديما للاخص فى جانب كل منهما افاده سم وظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عموما وخصوصا مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة احسان وينفرد الحمد فى ثناء بلسان لا فى مقابلة احسان وينفرد الشكر فى ثناء بغير لسان فى مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فمورد الحمد تفريع على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ماهو قاعدة التعليم اه جربى وكتب أيضا قوله فمورد الحمد اعترض بان الاولى أن يقول فمصدر الحمد لان مورد الشئ مايرد عليه ذلك الشئ بعد وجوده وتحققه وصدوره عن غيره مع أن الحمد اللغوى لا يوجد ولا يتحقق الا بصدوره من اللسان وأجيب بان تعبيره به للاشارة الى أن الحمد ينبغى أن يكون عن صميم القلب فكأنه صادر منه ثم يرد على اللسان (قوله أعم) أى مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله وأخص) أى مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس أى المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ماقابل الكنية واللقب أو ماقابل الصفة وبهذا يشعر كلامه فى المطول لا ماقابل الفعل والحرف وعلميته بوضع منه تعالى علمه غيره بوحى أو الهام لقول الكمال بن الهمام فى تحريره الخلاف فى الواضع انما هو فى أسماء الاجناس أما اسماء الله والملائكة فالواضع لها هو الله تعالى اتفاقا وأما أعلام الاشخاص كزيد وعمرو فالواضع لها البشر اتفاقا اه وبكونه الواضع يندفع الاستشكال بان وضع العلم لذات يستدعى علمها وذاته غير معلومة لنا سواء كان العلم بها ممتنعا كما عليه الحكماء أو ممكنا غير واقع كما عليه المتكلمون أو واقعا بتصفية الباطن كما نقله السيرامى عن بعض الصوفية على أن التعقل بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له وتوضيحا له لا تقييدا له والا كان كليا وآثرهما دون غيرهما لان وجوب الوجود مبنى سائر صفات الكمال واستحقاق جميع المحامد يقتضى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ويشير الى وجه تخصيص الحمد به تعالى الدال عليه الحمد لله وفى يس وغيره ان معنى قولهم الله اسم جامع لصفات الكمال أن الذات الموضوع لها جامعة لها لانه لوحظ ذلك فى وضعه وقيل لوحظ فى وضعه مرجحا للتسمية به لتضمن الالوهية الدال عليها أصله وهو الاله كل صفة كمال (قوله والعدول الخ) يريد أن قوله الحمد لله كان فى الاصل جملة فعلية أى حمدت الله حمدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا فى سلام عليك اه جربى فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول اليها عن الفعلية التى هى الاصل فى الاخبار عن الامور التى تتجدد كالحمد لا بسبب الوضع فلا ينافى قول الشيخ عبد القاهر لا دلالة فى زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد على أن ظاهر كلام الكشاف والمفتاح أن الدوام أصل فى الاسمية كما فى الحفيد (قوله للدلالة الخ) ان قلت دلالتها عليه اذا لم يكن خبرها فعلا والا دلت على التجدد كما فى الله يستهزئ بهم أو ظرفا والا احتملتهما بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل فى الخبر الافراد فيترجح تقديره اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مرادف فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد)

لكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس (لله) هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد

(قوله تقديما للاخص الخ) أى وجريا فى التفريع على اللف والنشر المرتب كما هو ظاهر (قوله وظهر من كلام الشارح الخ) لان تفريعه الاول كالصريح فى اجتماع الموردين وانفراد مورد الشكر واجتماع المتعلقين وانفراد متعلق الحمد وتفريعه الثانى كالصريح فى اجتماع المفهومين وانفراد كل منهما (قوله ثم ظهر الخ) عطف على معمولى عامل واحد (قوله ينبغى أن يكون الخ) أى لا يكون حسنا الا اذا كان كذلك فليس الانبغاء بمعنى الوجوب كما علم مما مر والتعبير فى الشكر بالمورد مشاكلة والا فلا يقال فى الشكر الجنانى كانه صادر من القلب ثم ورد على الجنان كما لا يخفى وان كان لابد من هذه الكائنية فى القسمين الآخرين منه لاشتراط مطابقة الجنان فيهما فتدبر

باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجىء وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته (على ما أنعم) أى على انعامه ولم يتعرض

أورد عليه أن النكتة انما تذكر للزال عن محله الاصلى لا القار فيه والحمد هنا مبتدأ والاصل فيه التقديم وأجيب بأن أصل الحمد لله أحمد الله حمدا فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته عنه وأدخل لام الجر فى المفعول تقوية وعدل عن النصب لما ذكر فصار لله حمد فقدم وأجاب الفنرى بانه سيأتى فى تقديم المسند اليه أنك تعمد الى اسم فتقدمه تارة فتجعله مبتدأ أو تؤخره تارة فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعى نكتة فكون النكتة للتقديم للزال عن محله لا القار فيه ممنوع اه يس (قوله باعتبار) الباء سببية (قوله نظرا الخ) أى فهو أهم لعارض المقام وقوله وان كان ذكر الله الخ أى لان الاهم الذاتى انما يقدم اذا لم يقتض الحال تقديم غيره كما هنا فان الحال يقتضى تقديم الحمد لكون المقام مقامه فانه بصدد حمد الله تعالى والبلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضى تقديم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضى تقديم المجموع على ما سواه لا أحد الجزأين على الآخر قال الحفيد والجواب ان لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى أى معنى الحمد وأورد عليه أيضا ان هذه النكتة معارضة بافادة تقديم لله الاختصاص والجواب أن الاختصاص مستفاد على تأخيره أيضا لتعريف المبتدأ بلام الجنس وقيل لان اللام تفيده وأورد أيضا تقديم الجار والمجرور فى نحو فلله الحمد رب السموات وله الحمد فى السموات والارض مع أن المقام مقام الحمد والجواب بمنع أن المقام فى نحو الآية المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد واختصاصه كما أشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى تقديم الظرف قاله الفنرى (قوله مقام الحمد) لم يضمر لان الحمد المتقدم بمعنى اللفظ (قوله فى تقديم) أى فى توجيه تقديم الخ وهو مبنى على أن باسم متعلق باقرأ الاول واليه ذهب صاحب الكشاف وجعله صاحب المفتاح متعلقا باقرأ الثانى واقرأ الاول منزل منزلة اللازم وعليه فلا تكون الآية نظير ما نحن فيه والى ذلك أشار الشارح بقوله على ما سيجىء (قوله وان كان ذكر الله) أى ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا الى ذاته أى بقطع النظر عن المقام (قوله على ما أنعم) الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتى والوصفى لا لغو متعلق بالحمد لانه يلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الذاتى على الوصفى لانه أقدم من الوصفى اه يس ملخصا وفى عبد الحكيم ان على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات فهو علة له أى أثبت هذا الحمد أعنى الحمد لله لانعامه وكتب أيضا على هنا للتعليل (قوله أى على انعامه) جعل ما مصدرية لا موصولة ولا موصوفة كما فعل بعض الشارحين لاولويتها لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تحتاج الى تقدير بخلافهما فانهما يحتاجان الى تقدير العائد فى أنعم أى أنعم به مع ان مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جره بما جر به الموصول نعم نقل السيوطى عن بعض النحاة ان الجار اذا تعين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول وفى علم أى وعلم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره وهو مع تكلفه لم يوجد فيه مسوغ أصلا وعلى كل حال ما لا يحتاج الى التقدير أولى وأما معنى فلأن الحمد على الانعام الذى هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لان الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثانى بواسطة أن النعمة أثر الانعام وبهذا يعرف منع قوله فى المطول يتعذر تقدير العائد فى المعطوف وانه لا حاجة الى جعل ما لم نعلم بدلا من ضمير المفعول المحذوف مع أن الجمهور على منع حذف المبدل منه فى غير الاستثناء المفرغ وابن الحاجب على منعه مطلقا ولا الى جعله خبر محذوف أو مفعوله (قوله ولم يتعرض) أى تفصيلا للمنعم به أى لا كلا ولا بعضا ولا اجمالا لبعض المنعم به فقوله انها ماعلة لترك التعرض لكل المنعم به تفصيلا أى ايقاعا فى الوهم أى الذهن قصورا الخ أى ليوقع فى ذهن السامع على سبيل الافادة أو التذكير أن العبارة تقصر عن الاحاطة بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالايهام ايقاع السامع فى توهم شئ غير ثابت حتى يرد أن القصور المذكور ثابت وقوله ولئلا يتوهم الخ علة لترك التعرض لبعض المنعم به تفصيلا كأن يقال على انعامه بالعافية أو اجمالا كأن يقال على انعامه ببعض الاشياء أى يتوهم لو تعرض لبعضه اختصاص الحمد بما تعرض له أى ان الحمد لا يكون الا عليه دون غيره من النعم ان أرجعنا الضمير اختصاصه للحمد أو اختصاص المنعم به بما تعرض له أى ان المنعم به هو ما تعرض له دون

غيره

(قوله والجواب أن الاختصاص الخ) على أن المقام ليس مقام افادة الاختصاص بل مقام ثناء لكن يعكر على هذا أن الاختصاص أدخل فى التعظيم ومقام الحمد يناسب ذلك كما علم فى الكلام على حمد الشارح (قوله الظاهر انه ظرف) مقابل ذلك كونه متعلقا بمحذوف أى حمدته على ما أنعم أو بالجملة باعتبار دلالتها على الاثبات لا لما ذكره بقوله لا لغو الخ كما لا يخفى (قوله لانه أقدم من الوصفى) أى من حيث التعقل على أن الذاتى لنفس الذات بقطع النظر عن الصفات او المراد أن الوصفى بعض متعلقه حادث وهو صفات الافعال بخلاف الذاتى على أن متعلقه الذات بقطع النظر عن الصفات أو جميع الصفات الذاتية (قوله باعتبار الاثبات) أى اثبات المسند كما علمت فقوله بعد أى أثبت هذا الحمد لله انما يصح باعتبار أن كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والا فكان الواجب ان يقول أى أثبت للحمد كونه لله على وجه استحقاقه تعالى له مثلا فتدبر

غـيره ان أرجعناه للمنعم به وهو الاقرب أو اختصاص الله بما تعرض له المصـنف أى ان الله لم ينعم الا به دون غيره ان أرجعناه لله وفهم من هـذا ان المصـنف تعرض لـكل المنعم به اجمالا وهو كذلك قال الحفيـد لان ما أنعم فى تأويل انعام الله والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام فى قوة ذكر المنعم به اجمالا اهـ ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعـلم الخ لانا نقول المراد بالتعليل ههنا حـذف المنعم به فى ابتداء الـكلام عند ذكر الانعام اهـ اى بأن يقول أنعم بكذا اهـ كذا ينبغى تقرير هـذا المحل (قوله ابهاما) مفعول له لفعل تضمنه لم يتعرض أى ترك التعرض ابهاما الخ كما سيجىء الـكلام عليه عنـد قول المصنف ولم أبالغ فى اختصاره تقريبا فانظره (قوله بشئ) الباء داخـلة على المقصور عليه (قوله وعلم) أى علمنا فالمفعول الاول محـذوف (قوله من عطف الخاص) انما يتصوّر كونه من عطف الخاص على العام بعد التاويل فى أنعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا عـلم دلالة على العموم اذ الفعل لا عموم فيـه أى شمولى وانما عمومه بدلى ع ق سم (قوله رعاية الخ) المفعول له قد يكون غاية مترتبة وقد يكون علة باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام لاشتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثـة على العطف المذكور فاندفع ما قيـل ان الرعاية انما تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيـه عبـد الحـكيم على المطول وأجاب بعضهم بأن عطف الخاص على العام يتضمن شـيئين ذكر الخاص بعـد العام وعلله بالرعاية وكونه بطريق العطف وعلله بالتنبيه ففى الـكلام لف ونشر مرتب وكتب أيضا قوله رعاية أى حفظا (قوله لبراعـة الاستهلال) هو أول تصويت الصبى استـعير لاول كل شئ فبراعة الاسـتهلال بحسب المعـنى اللغوى تفوّق الابتـداء سمى بها اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود لانه سبب لتفوّق الابتداء فهو من تسمية السبب باسم المسبب تنبيها على كماله فى السببية كذا فى الفنرى واضافة براعة للاستهلال مجاز عقلى ان كانت لامية وكان الموصوف بالبراعة حقيقة المتـكلم فان كانت بمعـنى فى أو كان يوصف بها حقيقة الـكلام فلا وكتب أيضا قوله لبراعة الاستهلال هى هنا حاصلة بذكر البيان اما باعتبار ان هذا الـكتاب فى فن البيان والبيانان وان اختلفا معنى لـكن تشاركا فى الاسم واما باعتبار ان فن المعانى والبيان يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الخ اهـ جرى ببعض تصرف وقوله فى فن البيان المراد به جميع العـلوم الثلاثة المعانى والبيان والبـديع اذ هى كلها تسمى بالبيان كما سـيأتى (قوله الاستهلال) أى الابتداء (قوله وتنبيها الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلته على بقية أفراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علل به ترك التعرض للمنعم به جار فى المعلم فلم ذكره قلت للنـكتتين المـذكورتـين فى قوله رعاية الخ والنـكات لا تتزاحم (قوله لقوله مالم نعلم) أى لما من قوله مالم نعلم (قوله مالم نعلم) ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد مالم نـكن نعلمه بقوتنا لو خلينا وأنفسنا لعلوه عن كسب قوتنا ففيه اشارة الى كمال المنـة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه ولان المقام مقام خضوع فيناسـبه التنصيص على عدم العلم ولاجـل السجـع وللتنصيص على أن الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهـل الى نور العـلم ولدفع توهم أن المراد بالتعليم تذكير ما نسى تجوّزا اهـ من حواشى المطول (قوله قدم) أى البيان على المبـين أى بعـد ذكر العامـل أولا كما هو الاصـل فلا يرد حصول الرعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان علم ودفع سم هذا الايراد بلزوم تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بان الممتنع انما هو تقـديم الصـلة أو بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) أى المنطوق به بدليل وصفه بالفصيح (قوله الفصيح) أورد عليـه انه اما أن يكون بمعنى المظهر فالمعرب يستغنى عنه أو بمعـنى الخالص من اللـكنة فالاظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان ورب ما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله أراد معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له من الفنرى ببعض تغيير (قوله عما فى الضمير) من تسمية المحل باسم الحال (قوله والصلاة) جـملة خبرية لفظا انشائيـة معنى أتى بها معطوفة ايماء الى تبعيتها لجملة الحمد وعطفها عليها ظاهر ان جعلت الاولى انشائية وبتقدير أقول ان جعلت خبرية أو جرى على الجواز (قوله على سـيدنا) أى البشر أو العـقلاء أو الخلق ولا يلزم النقص بالتفضيـل على الناقص لانه عند التفضيل عليه بخصوصه (قوله محمد) أى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان أحدهما

للمنعم به ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص عـلى العام رعاية لبراعـة الاسـتهلال وتنبيها عـلى فضيلة نعمة البيـان (من البيان) بيان لقـوله (مالم نعلم) قدم عليه رعاية للسجـع والبيان هو المنطق الفصيح المعـرب عما فى الضـمير (والصـلاة والسـلام على سيدنا محمد

(قوله أى بأن يقـول أنعم بكذا) يشـير الى ان المراد ذكره فى ابتـداء الـكلام على وجه كونه صلة لأنعم والا ورد أن التعليم مذكور فى ابتداء الـكلام عند ذكر الانعام (قوله ولا علم) فيه أن العموم ليس مدعى فى عـلم نعم تأويـله ليتضح اندراجـه فى العام (قوله وانما عمومه بدلى) أى لان الفعل فى حكم النـكرة وهى فى سـياق الاثبات لا تعم عموما شموليا بل بدليا (قوله وأجاب بعضهم) أى عن القيل المندفع بما تقـدم (قوله والتنصـيص الخ) اذ لا يوجد التنصيص الا بذكر ذلك فاندفع بحث الدسوقى بان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة

خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة) هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وترك فاعل الابتاء لان هذا الفعل لا يصلح الالله تعالى (وفصل الخطاب) أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل (وعلى آله) أصله أهل

(قوله وهي أنسب لفظا ومعنى) اللفظية ظاهرة والمعنوية من حيث ان الحدث في كل واقع من الفاعل على المفعول (قوله لمناسبة ماذكر في الحمد الخ) لان النطق بالصواب يناسب معنى البيان وكذا الحكمة اذ هي علم الشرائع وهو لا يستفاد الا للبيان أو هي الكلام الموافق للحق فهي كلام مخصوص والبيان منطق مخصوص ومعنى فصل الخطاب الكلام المفصول أو الفاصل (قوله وبمعنى من الخ) فيه نظر لا يخفى اذ ليس بين المضاف والمضاف اليه هنا عموم وجهي كما في خاتم حديد وليس في المضاف معنى الحدث مع كون المضاف اليه ظرفا له كما في نحو مكر الليل وانما الاضافة هنا على معنى لام الاختصاص نعم قد يقال كون الملكة من الشرائع باعتبار حصولها من ممارستها فكأنها من جنسها وظرفية الملكة في الشرائع باعتبار جولانها فيها وفهمها وفيه تكلف

يفيد المبالغة في المحمودية والآخر المبالغة في الحامدية واشتهر من بين الاسمين الاول أكثر وخصت به كلمة التوحيد لانه أنسب بماله من مقام المحمودية قاله في المطول (قوله خير من نطق) آثر النطق على التكلم والقول مثلا موافقة للآية الشريفة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب بذكر البيان السابق لانه المنطق الخ ولعدم شموله للباري تعالى فلا يحتاج الكلام معه الى تخصيص بخلاف مالو قال تكلم أو قال مثلا لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك لاخراجه تعالى بان يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب أيضا قوله من نطق في نسخة أنطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأوتي كما في يس (قوله خير من نطق بالصواب الخ) اختار هذين الوصفين لمناسبة ماذكر في الحمد من البيان والصواب ماطابق الواقع فهو مرادف للصدق (قوله هي) قيل أتى بهي دون أي لافادة حصر معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى أنه المرضي في معناها دون غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم بمعنى المسائل ولامية ان جعل بمعنى الادراك وبمعنى من أوفى ان جعل بمعنى الملكة وكتب أيضا قوله علم الشرائع الخ وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشية والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والعملية تزكية وتحلية اه جربي (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله قام زيد المطابق للواقع (قوله وافق الحق) أي وافقت نسبته الكلامية النسبة الخارجية التي هي الواقع ونفس الامر فالمراد بالحق هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لمحذوف وتقدير الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو ويدل عليه ماسيأتي أن من نكات حذف المسند اليه تعينه (قوله الا الله) أي فسند الله (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو اشارة الى المعجزة قال الفنري أراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد أن فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالاعجاز في غير القرآن غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر أظهر اه وانما امتنع أن يراد به القرآن لاختصاص القرآن بنبينا ومفاد العباد الاشتراك في فصل الخطاب لانه معمول صلة الموصول المضاف اليه أفعل التفضيل الذي هو بعض ما يضاف اليه (قوله أي الخطاب المفصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان كان مصدرا في الاصل مستعمل هنا اما بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري وذلك لان المراد الاشارة بفصل الخطاب الى معجزة القرآن كما في المطول ولا يناسبها المعنى المصدري في شئ منهما اه خسرو وجوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدري على أن يكون الكلام من قبيل جرد قطيفة وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الاوجه من اضافة الصفة الى الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد الاشارة الى المعجزة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الاضافة حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للفصول ولو قال المبين لكان أنسب بالمفصول وقوله الذي الخ تفسير للبين (قوله الذي يتبينه) أي يعلمه علما بينا فالتبين بمعنى العلم ولذا عدي بنفسه وأما الذي بمعنى الظهور فهو لازم وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه اه فنري والاظهر أنه عطف لازم وكتب أيضا قوله يتبينه من يخاطب به أي من البلغاء أي يفهم مافيه من النكات والاسرار التي توجب بلاغته كالحذف والاضمار والعطف وتركه والتأكيد وتركه عند اقتضاء الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى يرد أن ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على رأي السلف هذا خلاصة ما في الحفيد وفي الجربي ان المراد فهم معانيه وأجاب عن الايراد بأن الكلام في الخطاب المتعلق بالمكلفين كالمتعلق بالصلاة والصوم والزكاة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين فيه من العلماء نحو يد الله فوق أيديهم اه وهذا بمعنى قول عبد الحكيم فصل الخطاب وصف لبعض ما أوتوه لا لجملته حتى ترد المتشابهات وماذكر من السؤال والجواب انما هو من حيث فصل الخطاب الذي أوتيه نبينا وهو القرآن الذي هو جزئي من جزئيات فصل الخطاب الكلي الواقع في عبارة المتن اذ ليس المراد بفصل الخطاب في عبارته خصوص القرآن بل ما يشمل كل ما أوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فابدلت

الهاءهمزة توصلا الى الالف لالا بقائها فلايرد أن الهاء أخف من الهمزة ثم أبدلت الهمزة ألفا وانما لم تقلب الهاء ابتداء ألفا لان قلبها ألفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فمحقق كماء أصله ماه بدليل مياه وأما قلب الهمزة ألفا فشائع اه فنرى بايضاح (قوله بدليل أهيل) لايخفى ضعفه باحتمال انه مصغر أهل كما جزم به في الاطول ويؤيده مار وى عن الكسائي انه سمع اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل وبهذا يعرف مافي قول الحفيد لم يسمع أويل وكتب أيضا قوله بدليل الباء سببية والاضافة للبيان (قوله خص استعمال الخ) أي وان وضع عاما اه سم (قوله في الاشراف) أي العقلاء الاشراف أي بأن لايضاف الا الى الاشراف من ذوي العقول فلا ينافي تصغير آل المقتضي للتحقير (قوله وأولي الخطر) في المختار الخطر القدر والمنزلة فعطف أولي الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أي الطاهرين من وصم الشقاوة وفيه ايماء الى قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس الخ وفي قوله الاخيار ايماء الى قوله تعالى كنتم خير أمة وبهذا تبين وجه تخصيص الآل بالاطهار والصحابة بالاخيار اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أي بحسب المعنى لأنه جمع حقيقي له فلا ينافي ماقاله في حواشي الكشاف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وأنمار أو صحب بالسكون اسم جمع كنهر وأنهار اه يس وفي ع ق جمع طاهر على غير قياس اه وقيل جمع طهر وصفا بالمصدر للمبالغة وفيه أن المصدر يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كشاهد وأشهاد وبار وأبرار على أن المفرد بار كما جوزه الزمخشري وأحسن من الكل أنه جمع طهر كفرح بمعنى طاهر على مافي القاموس وقوله أو صحب بالسكون فيه أن فعلا لا يطرد جمعه بأفعال الا اذا اعتلت عينه كثوب وبيت وباب على الصحيح اه حلبي (قوله وصحابته) الصحابة في الاصل مصدر بمعنى الصحب كالصحابة بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم بالغلبة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الاصحاب ولكون الصحابة كالعلم صح النسبة اليه كالصحابي فسقط ماقيل الجمع لاينسب اليه اه فنرى بزيادة على أن الجمع الذي لاينسب اليه هو الجمع اللفظي لا المعنوي كالصحابة (قوله جمع خير بالتشديد) اعترض بانه يصح أن يكون جمع خير مخفف خير المشدد فاوجه التقييد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الاصل فدخل خير مخفف خير المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الا لخير المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا أريد جمع خير مخفف خير رد الى أصله من التشديد ثم جمع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خير الذي هو أفعل تفضيل أصله أخير حذفت همزته تخفيفا لانه لا يثنى ولا يجمع لا عن خير مخفف خير والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به هذا ايضاح ماذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان المفرد اذا دخله تغيير حرف منه بآخر أو حذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في ميت وأموات وشفة وشفاه واعترض الثالث بأن أفعل التفضيل انما يمتنع جمعه اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة كما قال في الخلاصة * وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا * وتلو أل طبق وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه * وان لمنكور يضف البيت أما مع الاقتران بأل كما هنا فالمطابقة واجبة كما قال فيها أيضا * وتلو أل طبق أو مع الاضافة الى معرفة فالوجهان جائزان الافراد والمطابقة كما قال فيها أيضا وما لمعرفة الخ والجواب عن النظر في الثالث أن التفصيل المذكور في غير خير أما هو فقال في الاطول انه لايتغير في التأنيث والجمع والتثنية على مافي الصحاح اه وكذا في شر وغيره وعلل الخطائي عدم تغييره كتغيير أفعل التفضيل بحسب ماقدمناه فقال ان خير الذي هو اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرف فيه على طريق جريانها في أفعل التفضيل وكونه في الاصل على أفعل من منع من اجرائها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقييد بالتشديد لدلالة المشدد على الخيرية في الدين والصلاح بخلاف المخفف فانه يدل على الخيرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول أليق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد لا مع تفصيل المجمل والتزام ذلك يحوج الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطول وغيره وقال الحفيد المناسب ان تجعل أما هنا لمجرد فصل الخطاب لا للتأكيد وقوع الجزاء فانه غير مقصود اه ووجهه أن مضمون الجزاء هنا ربط تأليفه

بدليل أهيل خص استعماله في الاشراف وأولي الخطر (الاطهار) جمع طاهر كصاحب وأصحاب (وصحابته الاخيار) جمع خير بالتشديد * (أما بعد)

(قوله وان وضع عاما) يحتاج لنقل وأما كون أصله أهلا فلا دلالة فيه كما لايخفى اذ هو على حد قولهم أصل قال قول مجرد تقدير فلا ينافي أن الواضع وضع لفظ آل وضعا مستقلا كما وضع لفظ أهل (قوله ايماء الى قوله تعالى كنتم الخ) أي بناء على أن الخطاب لخصوص الموجودين وهم الصحابة (قوله اسم جمع) راجع لصحب أي ان مفرد هذا الجمع اسم جمع (قوله وفيه أن المصدر الخ) قد يقال اعتبار اتحاد المصدر بالذات سوّغ ذلك (قوله فهو أخص من الاصحاب) لصدق لفظ أصحاب بأصحاب الرسول وأصحاب غيره (قوله لفصل الخطاب) أي الكلام المخاطب به أي تدل على أن ما بعدها منفصل عما قبلها ليس من تمامه بل كلام آخر مسوق لغرض آخر (قوله مع التأكيد) أي تأكيد مضمون الجزاء الذي هو لازم لتعليقه على محقق

بكون علم البلاغة وتوابعها بالاوصاف الآتية وليس فى تأكيده كبير فائدة قال يس وفيه ان الجزاء فى الحقيقة الاخبار والاعلام وكأنه قيل فاقول أوفاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أى بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والا فضمون المذكور ثابت حمد أولم يحمد على انه أجيب عن هذا بأن البعدية رتبية اه وبذلك أيضا يظهر استقبال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أى بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبرك بها ليكون آن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد فى التبرك أطول (قوله هو) أى ههنا (قوله المبنيـة) أى لشبهها بأحرف الجواب كنعم فى الاستغناء بها عما بعدها كما فى الفاكهى لا للافتقار لانه انما يوجب البناء اذا كان الى جملة وبنى على حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات الثلاث وجبرا لما فاته من الاعراب باعطائه أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أى لفظا لا معنى بدليل قوله المبنية وانظر لم اقتصر على هذا الاحتمال مع أن عبارة المصنف محتملة لنية لفظ المضاف اليه فتكون بعد معربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل فى الاسماء الاعراب فكان ينبغى ذكره ان لم يقتصر عليه اه يس وقد يقال ثبتت الرواية عند الشارح بالضم امابالتلقى عن المشايخ أو لكونه رآها كذلك بخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أى بعد الحمد والصلاة) فيه اشارة الى أن المضاف اليه نوى ثبوت معناه دون لفظه والا لقال أى بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الخ والمراد بالحمد الثناء فدخلت البسملة وبالصلاة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ التى ليس فيها ذكر السلام وبذلك اندفع ماقيل ان الشارح لم يأت فى تقدير المضاف اليه بالمضاف اليه جميعه تأمل (قوله والعامل فيه) أى فى محله حال البناء كما هنا وفى لفظه حال الاعراب نصبا على الظرفية كقولنا اما بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه اما صريح فى أنه من متعلقات الشرط والاوجه أنه من متعلقات الجزاء اذ القصد تحقيق الجزاء والملائم له اطلاق الشرط لا تقييده كذا فى الصغرى وكتب ايضا قوله والعامل فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنيابتها عن الفعل) أى فعملها بطريق النيابة ولم يقل ومهما مع أنها نائبة عنها أيضا لان نيابتها عنها لا مدخل له فى العلة (قوله والاصل) أى ماحق التركيب أن يكون عليه وانما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا وماذكره من أن الاصل مهما يكن من شئ مبنى على أن مراد سيبويه بقوله معنى أما زيد فنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير أن أما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا أنه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شئ فحذف الشرط وزيدت ما وأدغمت النون فى الميم وفتحت الهمزة والتفصيل فى الرضى اه فنرى وقوله مهما فى القاموس مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ماما خلافا لزاعميهما ولها ثلاثة معان الاول مالا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط نحو ومهما تأتنا به من آية الثانى الزمان والشرط كقوله * وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا * الثالث الاستفهام كقوله * مهمالى الليلة مهماليه * وفى هذين خلاف وقوله يكن هى تامة وفاعله ضمير راجع لمهما ومن شئ بيان لمهما فى موضع الحال لتأكيد العموم أولادخال الزمان أيضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله من شئ ومن زائدة لان الشرط فى حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وفاعله ضمير الخ أى ان كانت مهما هنا بالمعنى الاول من معانيها بدليل ما بعد ويصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين واسمها الضمير أو شئ وخبرها بعد وقوله أولادخال الخ أى وادخال ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنيابتها عن الفعل فهو استئناف بيانى (قوله بعد الحمد) مبنى على أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أى فى هذا الاصل قال ع ق وانما قيدنا بابتدائية مهما هنا لانها قد تكون فى غير هذا المكان مفعولا كقوله مهما تعط من شئ أقبل اه ومحل كونها فى هذا الاصل مبتدأ اذا لم تجعل للزمان والشرط كما جوزه عبد الحكيم والا كانت فى محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب أيضا قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف فى خبر هذا المبتدا ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده والجزاء قيد فيه والثانى أنه الجزاء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزاء اه بجريى (قوله والاسمية لازمة للمبتدا) لم يقل له وان كان مقتضى الظاهر لئلا يتوهم رجوع الضمير لمهما وليس مرادا

هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط

(قوله يحوج الى تقدير الخ) كان يقال هنا الازمان شتى ولا علقة لنا بالزمن السابق على البسملة وما معها وأما بعد البسملة وما معها فلما كان الخ (قوله والمقصود منه تذكير الخ) فان علق الظرف بنحو القول والتأليف قصد مع ذلك الاحتراز عن الزمن السابق للاشارة الى الامتثال (قوله أى ههنا) تقييد اذ هى فى غير ما هنا قد تكون معربة مع الاضافة ودونها (قوله اذا كان لجملة) أى وكان لازما (قوله صريح فى أنه من متعلقات الشرط) سواء حملت النيابة على الحلول محل فعل الشرط أو حملت على افهام معناه بسبب حلولها محل اسم الشرط (قوله والملائم له اطلاق الشرط الخ) هذا مسلم لكن لا يفيد المدعى لان التقييد وان لم يلائمه لكن لا ينافيه ولا يبعده أدنى ابعاد كما علمت ذى اقتضاه المقام لفائدة كما مر تعين وان اقتضى أيضا تقييد الجزاء لفائدة من فوائده قيد اجميعا (قوله ولا من ماما) أى مهما الشرطية وما المزيدة ثم أبدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار كما فى المغنى

والفاء لازمة له غالبا فمن تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم ٢٣ مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة (فلما)

لايقال هذا لاراعي ذلك أيضا في قوله لازمة له لانا نقول الاضمار أصل ولزوم الاسمية للمبتدا من لزوم الصفة للموصوف لا من لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان كما زعم يس لان ذلك انما يصح في جعل اللازم للمبتدا الاسم (قوله والفاء لازمة له) أي لاتنفك عن الاتيان بعده متصلة بجوابه وقوله غالبا أي في غالب أحواله ومواضعه فلاينافي اللزوم وكتب أيضا قوله غالبا أي في غالب أحواله وهو ما أشير اليه في هذا البيت

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

واحترز بقوله غالبا كما قال يس عما اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد أومضارعا مثبتا أومنفيا بلا أو عن الحذف في غير ذلك للضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * (قوله فمن تضمنت أما معنى الابتداء والشرط) أي أفهمتهما ودلت عليهما بالوقوع موضعهما والمراد بالابتداء المبتدأ وبالشرط فعل الشرط فاضافة معنى الى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى مايعني و يقصد مطلقا لا ماقابل اللفظ ويصح قراءة الشرط بالنصب عطفا على معنى وعبارته في المطول فوقعت كلمة أما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما اه قال عبد الحكيم أي كتضمن نعم جملة الجواب وفي ذلك دلالة على ما ذكرنا انه عبارة الشارح هنا و به يسقط مايقال لم يعهد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبني على أن القصد بالتضمين الاشراب وكتب أيضا قوله فمن تضمنت الخ قال الفنري اعلم أن ظاهر ماذكره هنا من كون أما واقعة موقع المبتدا وفعل الشرط مخالف لما ذكره في أحوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم حيث قال ثم أصل أما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط أعني يكن من شئ وأقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد لانه يدل على أن أما لم تقع الا موقع أداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين اه وقد أشار ثم كما في الحفيد الى أن الظرف بين أما والفاء من معمولات الجزاء خلاف ماشى عليه هنا قال الحفيد في كبراه المحققون على هذا مطلقا سواء كان مابعد الفاء مما يجب له الصدر كان وما النافية أولا اه (قوله لزمتها الفاء) في الحواشي الخسروية فان قيل اذا كان علة لزوم الفاء لأما تضمنها معنى الشرط وكانت الفاء لازمة للشرط غالبا لزم أن يكون لزومها لأما أيضا غالبا والا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت أما معنى الشرط ولم يكن الشرط مصرحا به وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر الشرط فانه لايحتاج الى دليل لذلك فلزوم الفاء كليا لضعفه لا لمزيته اه وفي كون اللزوم كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول حذف وبقي مقوله نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم الا أن يقال هذا قليل وقد تحذف في الضرورة كقوله * أما القتال لاقتال لديكم * وفي ندور كقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد مابال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله فيحتمل أن التقدير فأقول مابال رجال فهو من قبيل الآية تدبر اه يس وحاصل الجواب أن حذف الفاء لما لم يطرد اختيارا الا في موضع واحد وهو موضع حذف القول قالوا بكلية لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فطرد في مواضع وكتب أيضا قوله لزمتها الفاء الخ ينبغي أن يكون بمعنى ألزمت الفاء والصوق أو جعلت الفاء والصوق لازمين ونحو ذلك ليتحد الفاعل فيصح نصب اقامة على أنها مفعول لاجله اذ شرطه اتحاده وقوله لزمتها الفاء راجع لقوله والشرط وقوله ولصوق الاسم راجع لقوله الابتداء وكتب أيضا قوله لزمتها الخ اعلم أن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ والكلمة فلذا قال لزمتها الفاء ولو قال لزمها صح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على الفاء الصوق وهو مذكر فقد اجتمع مذكر ومؤنث لكنه مجازي وأسند الفعل اليهما والحكم في ذلك للسابق منهما فاحفظه اه يس (قوله ولصوق الاسم) لما كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضا كذلك ولما لم يمكن لتعين حرفية أما جعل لصوق الاسم أي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لايدرك كله لايترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين وأجاب الشارح في الحواشي بأن التقدير فأما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا والرضي قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما أم لا اه سم (قوله اقامة للازم) هو الفاء والاسمية وقوله مقام الملزوم هو المبتدأ والشرط (قوله في الجملة) يرجع الى ماقبل قوله وابقاء أيضا وذلك لان الفاء وان قامت في مقام الشرط وهو ماقبل

(قوله فاضافة معنى الخ) لاحاجة الى ذلك كما لايخفى اذ المقصود دفع ماسيذكره من الاشكال ومجرد كون التضمن هنا ليس بطريق الاشراب كاف في دفعه فالاضافة من اضافة المدلول الى الدال والمعنى قابل اللفظ وسيأتي انه لادلالة في عبارة المطول وما كتبه عبد الحكيم عليها على شئ من ذلك سوى أنه ليس المراد التضمن بطريق الاشراب فقوله بعد وعبارته في المطول الخ لايشهد له اه (قوله كتضمن نعم) ظاهره أن نعم حلت محل الجواب بحيث لايقدر بعدها وصرح سم بانه مقدر بعدها (قوله سواء كان مابعد الفاء الخ) أي لانه يجوز الغاء المانع لغرض مهم وهو هنا الدلالة على أن مابعد الفاء لازم لما قبلها (قوله وجعل الفاء دليلا عليه) لايمنع من ذلك جعل أما دالة عليه كما لايخفى على أن الفاء هي التي دلت على حلول أما محل الشرط فافهم (قوله وأجاب الشارح الخ) لايخفى أن هذا التقدير مستغنى عنه ولا دليل عليه الا اطراد الحكم الذي هو الدعوى فقد جعل الدعوى دليلا فالظاهر أن لصوق الاسم أكثري لا كلي افاده عبد الحكيم والسبب الجعلي والعلة الباعثة كل منهما لايصلح دليلا (قوله والرضي قال الخ) محصل كلام الرضي أن أما نائبة عن مهما فقط وأتي بشئ من الجزاء اسما أوغيره ليكون كالعوض عن فعل الشرط فلا يلزم لصوق الاسم بها

الجزاء الا انها ليست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ماقبل الظرف لانه معموله وكذا الصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدا لان مقامه حقيقة هو موضع أما لانها نابت عنه ووقعت في موضعه تأمل سم وقوله لانه معموله أي على تعلقه بالجزاء ومعمول الشرط على تعلقه به والعامل مقدم فكذا ما اقام مقامه من الفاء فاندفع بحث الحفيد وأما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو كما قال الحفيد ان آثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فالصوق الاسم ابقاء لها في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أي بحسب الامكان (قوله هو ظرف) أي فيما اذا وقع بعده جملتان فانه يجيء بمعنى لم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم و بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اه عبد الحكيم وكتب أيضا وقيل حرف (قوله بمعنى اذ) أي ملتبس بمعناها وهو الزمن الماضي وهو أولى من قوله في المطول بمعنى اذ الا ان اذ للاستقبال (قوله يليه فعل ماض) أي لفظا أو تقديرا كقوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

وكتب أيضا قوله يليه الخ سكت عن جوابها لما فيه من الخلاف والاصح وجوب كونه أيضا ماضيا (قوله لفظا) أي ومعنى وقوله أو معنى أي فقط كالمضارع المنفي بلم في نحو لما لم يقم زيد لم يقم عمرو (قوله علم البلاغة) ليس القصد المعنى العلمي بل المعنى الاضافي والمراد علم له زيادة تعلق عن غيره كالنحو بالبلاغة وتوابعها فلا يلزم العطف على جزء العلم ولا ارجاع الضمير في توابعها على جزئه على أنه يصح ارادة المعنى العلمي و يكون حذف من الثاني المضاف وأبقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعا الى علم البلاغة وأنث باعتبار أنه صناعة وكتب أيضا قوله علم البلاغة أفرد مع أن المتعلق بالبلاغة علمان لان المفرد المضاف يعم واشارة الى شدة تناسبهما حتى كأنهما واحد (قوله وعلم توابعها) أشار بتقدير المضاف الى أن توابعها بالجر عطفا على البلاغة وأن المضاف الذي هو علم مسلط عليها فيكون واقعا على ثلاثة علوم وكتب أيضا قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علما برأسه مع أن الزمخشري حصر علم الادب في اثني عشر علما ولم يعد البديع علما برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة لرجحان ما سلكه المصنف لان للبديع موضوعا متميزا عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة أيضا فجعله علما مستقلا أولى (فان قلت) لا دخل للبديع في الكشف عن وجوه الاعجاز على المذهب المنصور وهو أن اعجاز القرآن لكونه في أعلى طبقات البلاغة ولا في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو أقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لابد منه في الافادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها وعلله بأن بها الكشف والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية وأجرى التعليلان على ذلك أفاده الفنري واعلم أن المراد بعلم الادب علم العربية بالمعنى العام لاثني عشر علما قال السيرامي علم العربية هو العلم الباحث عن أحوال اللفظ صحة وفسادا فالباحث عن حال جوهر اللفظ ومادته لغة وعن أصله وفرعه اشتقاق وعن هيئته تصريف وعن حال آخره اعرابا و بناء نحو وعن حال مطابقته مقتضى الحال المعاني وعن اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحا وخفاء البيان وعن محاسنه البديع وعن وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتيبه قرض الشعر وعن كيفية ترتيب المنثور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ايراده في الكتابة علم الخط فهذه اثنا عشر علما ينقسم اليها علم العربية والفرق بين العروض وقرض الشعر أن العروض يتميز به الموزون من غيره وقرض الشعر يعرف كيفية انشاء الموزون المنقى السالم من العيوب اه وكتب أيضا وعلم توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها أجلها جميعها وانما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصح أن يكون من تلك الطائفة ما هو أجل منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق أي لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) أي رتبة ومنزلة وكتب أيضا قوله قدرا تمييزا ما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون أصله من أجل قدر العلوم أي اقدارها واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون أصله من قدر أجل العلوم أي اقدارها وعلى التقديرين لابد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومعطوف عليه أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر

هو ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا أو معنى (كان علم البلاغة) هو علم المعاني والبيان (و) علم (توابعها) هو البديع (من أجل العلوم قدرا

(قوله لم يقم في مقام المبتدا) أي الحقيقي كما يفيده ما بعده فلا ينافي أنه قام في مقامه التسمحي وهو ما قبل الجزاء (قوله أي على تعلقه بالجزاء الخ) المناسب أن يقول أي على تعلقه بالشرط والعامل مقدم فكذا ما قام مقامه من الفاء وعلى تعلقه بالجزاء الامر ظاهر لان الرد من سم على الحفيد انما هو عند تعلقه بالشرط (قوله من جملة الشرط) أي كون الشرط جملة مركبة من مسند ومسند اليه فلا يقال فيه جعل الشيء علامة على نفسه قاله بعض مشايخنا

العلوم

وأدقها سرا اذ به) أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو (يعرف دقائق العربية واسرارها)

فيكون من أدق العلوم سرا (ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن أستارها) أي به يعرف أن القرآن معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة

العلوم أو قدرا أجلها اه أطول والاحتمالان اللذان في قدرا يجريان في سرا أي وأدق سرها أي أسرارها أو وسرا أدقها أي اسراره على ما مر اه وقال عبد الحكيم قدرا تمييز من نسبة الاجل الى العلوم مزال عن الفاعل أي من طائفة علوم أجل قدرها وكذا قوله سرا أي من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير اعتبار لا استعمال كما وهم الفاضل الاسفرايني (قوله وأدقها سرا) أراد بسر العلم ما يدرك بذلك العلم اه ع ق كدقائق العربية المدركة بعلم البلاغة وتوابعها (قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد بتقديم به وقوله من العلوم اشارة الى أن الحصر اضافي والا فقد يكون ذلك بغير علم كالالهام اه سم وكالسليقة (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله فيكون الخ) فيه اشارة الى أن قوله يعرف الخ دليل للادقية لكن لا يتم الدليل الا بواسطة مقدمة مطوية مسلمة وهي أن دقائق العربية وأسرارها من أدق الدقائق والاسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية وأسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق العلوم سرا والدقائق والاسرار بمعنى كما في ع ق والمراد الامور التي تقتضيها البلاغة كالتأكيد للمنكر وعدمه لخالي الذهن هذا ان أرجعنا ضمير أسرارها للعربية وهو المتبادر ويصح ارجاعه للدقائق ويراد بها تلك النكات وبأسرارها فوائدها كدفع الانكار بالتأكيد ويمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقائق أدقها فلا يحتاج الى توسط مقدمة محذوفة كما في يس (قوله ويكشف الخ) أي يزال علة للاجلية كما سيشير اليه الشارح ففي كلام المصنف لف ونشر مشوش قال الفنري وانما بدأ بالاجلية في اللف لانها أدخل في المدح من الادقية وأخرها في النشر لان دليلها انما ينكشف بما ذكره في توجيه الادقية من أنه يعرف به دقائق العربية (قوله عن وجوه الاعجاز) أي طرقه وأسبابه وهي دقائق البلاغة وأسرارها كما سيشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله عن وجوه الاعجاز لم يقل عن الاعجاز لانه انما يعرف بالذوق المكتسب من كثرة مزاولة الوجوه المكشوفة بهذا العلم لانه كما في المفتاح اه أطول ملخصا (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه أو من الاعجاز أو صفة لاحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو نكرة وكتب أيضا قوله في نظم القرآن هو في الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرأ وقرآنا أي جمعته وبمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآنا فنقل الى الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه هذا هو المفهوم من شرح الكشاف للشارح أو جعل أولا بمعنى المفعول ثم نقل الى الكلام المذكور وهذا هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الاول خفة المؤنة ووجه الثاني الانسبية وهو علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو عرف أهل العربية وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف محل فقط كما اشتهر بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف ألفاظ مسمى الكتب باختلاف التلفظ (قوله أي به يعرف الخ) بيان لحاصل معنى مجموع قوله ويكشف الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التفصيل والتحقيق فلا يرد ذكر اعجازه في كتب الكلام لانه على وجه الاجمال والتوسل لاثبات مسئلة النبوة على أن علم الكلام يعرف فيه أن القرآن معجز وهذا العلم يعرف به أنه معجز وفرق بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا يرد من أصله (قوله لكونه في أعلى الخ) يصح تعلقه بيعرف على أن المعنى لانه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمعجز فالمعرفة منصبة على الاعجاز وعلته وعلة علته لكن معرفة الاولين به بواسطة معرفة الدقائق والاسرار التي اشتمل عليها القرآن ومعرفة هذه به مباشرة فناسب حل الشارح عبارة المصنف وكتب أيضا قوله لكونه في أعلى الخ أي لا لكونه يخبر عن المغيبات ونحوه من الاقوال في وجه الاعجاز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد أن الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى اه يس أي فالمراد الاعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقا وبذلك أيضا يندفع ما أورد على كلامه من أنه يقتضى أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس بعضه أعلى

(قوله وقال عبد الحكيم الخ) وعلى هذا لا يحتاج الى تقدير مضاف في علم البلاغة (قوله من نسبة الاجل الى العلوم) أي التي هي مدلول الضمير في أجل العائد على موصوف أجل وليس المراد العلوم المنطوق بها لانها مفضل عليها والمراد المفضل (قوله ولا يلزم عمل اسم التفضيل الخ) فيه أن الاصل أن لا يقدر الا ما يصلح أن يظهر وان كان التقدير اعتبارا لا استعمالا فالحق مع الاسفرايني وهو العلامة عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عرب شاه (قوله ونظمه) ذكر المصنف صغراه بقوله اذ يعرف الخ وطوى كبراه لعلمها وذكر الدعوى في قوله ولما كان علم البلاغة وهو عين النتيجة اذ الاختلاف بينهما انما هو بالاعتبار (قوله على أن المعنى الخ) اشارة الى تقدير مضاف ومتعلق بذلك المضاف هو لفظ به والاصل لمعرفة كونه في أعلى الخ به وكذا يكون التقدير في قوله لاشتماله الخ (قوله فناسب حل الشارح عبارة المصنف) فانها تفيد أن هذا العلم يعرف به الاشتمال المذكور فافهم

عن طوق البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قدرا لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات وتشبيه وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام أو تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما اتفق

من بعض وليس كذلك (قوله عن طوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه ويقال أطاقه اطاقة (قوله وهذا) أي ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة الى تصديق النبي أي لكون القرآن معجزته (قوله فيكون) أي هذا العلم (قوله لكون معلومه الخ) تعليل لتفريع كونه من الاجل على ما تقدم لا لكونه من الاجل لان علته المفرع عليه وكتب أيضا قوله لكون معلومه وهو الاعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح ووجه أجليته هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذى هو القرآن وقوله وغايته يجوز أن يراد بها الفوز ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافى ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا من سم (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) أي في النفس قال الشارح في مطوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف أي في الاستعارة بالكناية فانها عنده التشبيه المضمر في النفس اه وجرى على مذهبه مع ضعفه لانه المستعير وكتب أيضا قوله وتشبيه وجوه الاعجاز أي هذا المركب الاضافى اه يس أي معناه (قوله واثبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا مبنى على ما هو العرف من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالستر يطلق في اللغة على المعنوى أيضا اه والذى في القاموس والصحاح والمصباح وغيرها أن الستر بكسر السين واحد الستور والاستار وهو ما يستتر به وأما بالفتح فمصدر وليس في ذلك ما ادعاه بل قد يتبادر منه خلافه (قوله ايهام) أي تورية لان الوجه يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والطريق أي المعنوى وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبيه الاعجاز الخ) وعليه يكون المراد بالاعجاز المعجو زعنه وهو جمل القرآن اه عبد الحكيم أي ليتوافق المشبه والمشبه به في الجمعية ولك أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة وكتب أيضا قوله أو تشبيه الاعجاز أي المضاف اليه فقط اه يس (قوله بالصور) أي المصورات وجمع ليلائم وجوه (قوله ترشيح) الترشيح أن يذكر شئ من ملائمات المشبه به سواء ذكر المشبه به كما في المصرحة أو لم يذكر كما في المكنية وما قيل من أنه لا يكون الا في المصرحة لانه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فمردود وكتب أيضا ظاهره أنه لا ترشيح للاستعارة على الوجه الاول مع أن الكشف ترشيح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسرو المراد بهذا الكلام بيان نكتة ايثار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ وهى التنبيه على منشأ الاعجاز فان النظم تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كائنا ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الاعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان اختار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها المقتضيات الاحوال ومناسبتها اياها فلا ترد المتشابهات لان تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها فيه كان ارتفاع شأنها وفي الفنرى النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضا لم يقل والنظم لانه بلا اضافة للقرآن قد يستعمل في أعم من المعنى المذكور كما في الفنرى وكتب أيضا قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أي المراد به هنا ذلك مجازا لان النظم في الاصل ادخال الدر ونحوه في السلك استعير هنا للتأليف على سبيل الاستعارة التصريحية ويصح أيضا اجراء الاستعارة في القرآن بأن يكون شبه بالدر على سبيل الاستعارة بالكناية والنظم تخييل (قوله تأليف كلماته) المراد الالفاظ مفردة أو مركبة لا خصوص المفردات (قوله مترتبة المعاني) أي الامور التى يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه قال عبد الحكيم وهذا اشارة الى علم المعاني وقوله متناسقة الدلالات قال عبد الحكيم أي في الوضوح والخفاء وهذا اشارة الى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة في وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البليغ راجع لكل منهما كما في عبد الحكيم وسيأتى ان علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات (قوله لا تواليها في النطق الخ) أي بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى الى فساد في اللفظ اه مطول (قوله وضم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أي على أي حالة وقع الضم ولو من غير مراعاة العلمين أي

(قوله أي هذا المركب) أي وجوه الاعجاز وقوله أي معناه في تسمح أي معنى المضاف منه اذ هو المشبه ومعنى المضاف اليه غير داخل (قوله أي عقل البليغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قواعد العلمين (قوله ولو من غير مراعاة العلمين) أي اللذين يحصل بمراعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضح أن يقول ولو من غير ترتيب وتناسق

(وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه) أى فى علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف (نفعا) تمييز من أعظم (لكونه) أى القسم الثالث (أحسنها)

المعانى والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالى والضم وأفرده لتلازمهما (قوله وكان) عطف على كان الاولى (قوله القسم الثالث) هو الاخير وأما القسم الاول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق وقوله من مفتاح العلوم فى العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخييل أو تصريحية فى مفتاح أصلية أوتبعية على الخلاف فى أسماء الزمان والمكان والآلة وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التى اشتمل عليها أولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أى الكائن من مفتاح أو كائنا من مفتاح فهو صفة للقسم أوحال منه وفيه أنه مبتدأ فى الاصل والحال لا يأتى من المبتدا الا أن يجرى على أن اسم كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أوعلى جواز اتيان الحال من المبتدا وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لادلالة له على الحدث والا كانت أل موصولة فيلزم حذف الموصول وبعض الصلة وهو غير سائغ وكتب على قوله أى الكائن من مفتاح مانصه ولا يرد أن الظرف بعد المعرفة حال لان ذلك اذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لمجىء الحال منه على الراجح كما هنا أفاده يس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لا ينافى ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السين مع الهمز أو الواو كما فى شيخ الاسلام على البخارى (قوله السكاكى) نسبة الى سكاكة قرية بنيسابور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله أعظم ما صنف الخ) أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيقتضى ان القسم الثالث كتاب مع أنه بعض كتاب ويجاب بأنه كتاب باعتبار نقله على حدته مع انه كتاب لغة لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعض قال شيخ الاسلام زكريا فى حواشى المطول ما موصولة أو نكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولا حرفيا اذ المعنى أعظم التصنيف لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصنيف فلا يجوز الا ادعاء اه وظاهره أنه مع الادعاء يجوز كونها مصدرية والظاهر خلافه لانه بين ما بقوله من الكتب اه يس وفيه أن تبيين ما بقوله من الكتب لا ينافى مصدريتها الادعائية لان المراد بالتصنيف عليها المصنف غاية الامر أنه ادعى أنه عين التصنيف بالمعنى المصدرى مبالغة ويمكن وجه آخر لجواز المصدرية وهو جعل المصدر المؤول بمعنى اسم المفعول أى أعظم المصنفات كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن أن يفترى فى تأويل افتراء بمعنى مفترى وحينئذ لا اشكال فى بيان ما بقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالاولى اه ع ق (قوله بيان لما) تعقب بان من البيانية مع مدخولها فى موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف اليه فالاقرب أنه بيان للضمير المستتر فى صنف ولا يلزم مقارنة الاشتهار لزمن التصنيف لجعله من الحال المقدرة وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اه يس وقوله اذ دعوى الاطلاع الخ ودعوى اثبات الخ أى اللازمتين لقوله أعظم ما صنف فيه نفعا مع حذف قوله من الكتب الخ وقوله قيل بل مضاف اليه أى والحال لا يأتى من المضاف اليه الا اذا صلح المضاف لعمله فى الحال النصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا أو كان جزأ من المضاف اليه نحو أعجبنى وجه زيد متبسما أو مثل جزئه فى صحة اسقاطه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وهنا ليس كذلك (قوله من أعظم) أى من نسبة أعظم الى ما صنف فيه فلابد من تقدير مضاف فى القسم الثالث أى لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ويحتمل أنه تمييز من نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه وجعله تمييزا من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أى المشهور نفعها لانه لا يكون حينئذ نصا فى المقصود وهو أن الاعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون باعتبار آخر اه يس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره وجمعه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وأتم تحريراتها وأكثر جموعها ففيه حذف مضاف ومعطوفين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال فى الاطول وبين كونه أعظم نفعا بكونه جامعا الثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لا بكل من الثلاثة كما يشير اليه كلام الشارح حيث جعل قوله وأتمها تحريرا فى قوة ولكونه أتمها تحريرا وقوله وأكثرها

(قوله هو الاخير) أفاد أنه ثلاثة أقسام فقط (قوله أوتبعية) فيشبه التوصل بالكتاب الى العلوم بالفتح ويستعار لفظ الفتح للتوصل اليها ويشتق منه مفتاح بمعنى موصل الى العلوم (قوله بمعنى الصفة المشبهة) أى وأل الداخلة عليها حرف تعريف على الصحيح (قوله ولا يرد أن الظرف الخ) مبنى على ظاهر كلام المعربين وقد رده فى المغنى بان المدار على المتعلق فان قدر معرفة كان نعتا والا كان حالا اه (قوله وهنا ليس كذلك) لا يقال ان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه لانا نقول هو فرد مما يضاف اليه لا جزء منه قاله بعض مشايخنا (قوله فتقدير المضاف) أى الزائد على التمييز وقوله فيما الخ خبر عن تقدير (قوله وان كانت أقرب) أى فى اللفظ الى التمييز

أي أحسن الكتب المشهورة (ترتيبا) وهو وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه (أتمها تحريرا) هو تهذيب الكلام (وأكثرها) أي أكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف

للاصول جمعا في قوة ولكونه أكثرها للاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما كان حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت الطالب وأما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما الانفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت و يكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر اه يس وقوله كما يشير راجع للمنفي على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله أحسنها ترتيبا فيه أن الترتيب وضع كل شيء في مرتبته وهذا لا تفاوت فيه وأجيب بانه يقبله من حيث ان المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها ببعضها أنسب فالتفاضل بهذا الاعتبار وكتب أيضا قوله ترتيبا لا يخفى أن الترتيب والتحرير صفتان للمرتب الذي هو السكاكي لا للمرتب الذي هو القسم الثالث فوصفه بهما مجاز عقلي للملابسة بينهما وهي وقوعهما عليه أو هما مصدران للمبني للمفعول فوصفه بهما حينئذ حقيقة و يحتاج عليه الى جعل المصدرين في تفسير الشارح لهما كذلك تدبر (قوله أي أحسن الخ) لو قال أي الكتب لكان أخصر (قوله وضع كل شيء الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء لئلا يرد الاعتراض المشهور اه عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبته الى كل لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة كل شيء وهو فاسد ولا الى شيء لانه يلزم عليه أن يكون كل شيء في مرتبة الشيء الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بان الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع أي وضع الاشياء في مراتبها أي هذا في مرتبته وهذا في مرتبته وهكذا وأجاب الحفيد بما حاصله ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة على الراجح واضافة المرتبة للعهد الخارجي والمعنى وضع كل شيء في المرتبة اللائقة بهذا الشيء الموضوع فيها وفيه أن الاشكال باق بحاله عليه اذ المعنى حينئذ وضع جميع الاشياء في مرتبة شيء معين تليق هي به فتدبر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشيء نهايته فلا يقبل الزيادة وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام القريب اليه وهو يقبلها فالكتب قريبة الى تمام التحرير والقسم الثالث أقربها اليه أو يقال التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس كما في يس وفيه نظر وبهذا أيضا يندفع ما قيل ان تمام التحرير لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول بعد غير مصون الخ لان كونه أقرب الى تمام التحرير بالنسبة اليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه على أن توهم المنافاة اذا أريد بالتحرير التهذيب عن الزوائد لا التهذيب عن الخطا والا لم تتوهم وفي الاطول ان معنى كون الكتاب أتم تحريرا كون أجزائه المحررة أكثر من محررات غيره فلا يرد الاعتراض وحاصله أن المراد بالاتمية الاكثرية وهو يرجع الى الجواب الاول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما أن التقرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه اه فنري (قوله وأكثرها) لم يقل ولكونه أكثرها كما قال في سابقها اكتفاء بالمقايسة وقوله أي أكثر الخ هلا حذفه كما فيما قبله اكتفاء بتفسير الضمير الاول وكتب ايضا قوله وأكثرها الخ جمع الاصول مقدم على الترتيب والتحرير عادة فكان المناسب تقديمه ذكرا الا أنه أخره رعاية للسجع (قوله للاصول) المراد بها اما الشواهد لانها أصل للقواعد واما القواعد لان الاصل يرادف القاعدة اه يس والاولى ارادة الثاني (قوله يفسره الخ) فيه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير مطلق الدلالة والافهام قال في الاطول فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف اه يس (قوله لا يتقدم عليه) لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ان أريد الماضي أو المستقبل وما مع الفعل ان أريد الحال كما نص عليه ابن مالك في الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدري لا يتقدم عليه لانه ومعموله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها اه يس وعبارة غيره ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول اه (قوله والحق جواز ذلك في الظروف) أي لوروده في التنزيل كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وقوله ولا تأخذكم بهما رأفة وتقدير عامل للظرف تكلف وليس كل مؤول حكمه حكم ما أول به فسقط ما قيل ان المصدر مؤول بان والفعل أو ما والفعل وأن أو ما موصول حرفي والفعل صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كتقدم جزء الشيء المرتب الاجزاء عليه على أن الذي في كلام أئمة العربية أن المصدر انما يؤول بان أو ما والفعل اذا كان

(قوله في مرتبة الشيء الواحد) أي أي واحد من مصدوق شيء العام عموما بدليا على ان العموم الشمولي في كل وأما على أن مدخول كل عام عموما شموليا فارجاع الضمير الى شيء يؤدي المعنى السابق لا هذا (قوله وأجيب عنه أيضا الخ) هو باختيار عود الضمير على كل (قوله من باب مقابلة الخ) محصله أن كل شيء بمعنى جميع الاشياء فالكل في نحو ذلك من الكل المجموعي لا من الكل الافرادي واضافة مرتبة للعموم لانه مفرد مضاف لمعرفة فالمرتبة بمعنى المراتب ويرتكب التوزيع وبما تقرر اندفع ما يقال التوزيع انما يصح في الكل المجموعي لان الكل الافراد فافهم (قوله هلا حذفه) قد يقال ذكره لطول العهد (قوله عطف بيان للتمييز المحذوف) فيه أن هذا من باب التوكيد على الاصح لا من باب عطف البيان ولا يرد ان الحذف ينافي التوكيد اذ لا منافاة لان التوكيد يعتمد المعنى لا اللفظ ولذا أجاز س وغيره الحذف مع التوكيد والتوكيد هنا يكون للاهتمام بجمع الاصول لعظم نفعه جدا نعم يمكن هنا أن يقدر المحذوف من معنى المذكور لا من مادته

بمعنى

بمعنى الحدوث فاذا كان بمعنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤول به و يعمل حينئذ فى الظرف نحو له ذكاء فى الطب ومعرفة فى النحو ويجوز تقديم معموله الظرف عليه لعدم المحذور وهو تقديم مافى حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك فى المغنى فى الكلام على قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم وجهركم وقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فجوز فى الظرف المتقدم على المصدر تعلقه به قال لانه لا ينحل لان والفعل أى ولا لما والفعل واشتراط التأويل انما هو للعمل فى غير الظرف من يس وكتب أيضا هذا مذهب الرضى والاول مذهب الجمهور (قوله لانها) أى الظروف مما أى من شئ يكفيه أى يكفى ذلك الشئ أى من المعمولات التى يكفيها رائحة من الفعل ومنها الحال فى قولهم تلك هند مجردة لان تلك فى قوة أشير والتمييز فى قولهم رطل زيتا أى والمصدر دال على الحدث الذى هو جزء معنى الفعل ففيه رائحة من الفعل فهو يكفى الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع توهم نشأ من وصف القسم الثالث بما مر (قوله أى غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير وفى نسخ حذف غير (قوله وهو الزائد) أى اللفظ الزائد على أداء أصل المراد وقوله المستغنى عنه أى فى أداء أصل المراد سواء كان متعينا أم لا اه عبد الحكيم وكتب أيضا المستغنى عنه أى بلا فائدة (قوله وهو الزيادة) أى الزائد كما فى نسخ (قوله بلا فائدة) يلزم من كونها بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس فى كلامه احتباك كما قيل (قوله وستعرف الفرق بينهما) هو ان الزائد فى الحشو متعين كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فلفظ قبله زائد قطعا والزائد فى التطويل غير متعين كقوله * وألفى قولها كذبا ومينا * فالكذب والمين بمعنى واحد فيكون أحدهما زائدا قطعا لكن لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحشو يكون مفسدا وغير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا وفى قوله الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكره هنا ليس فرقا يعتد به وذلك أن هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا وأما الفرق الذاتى الذى وعد به فى بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح اه حربى وجعل التطويل فى جانب الاختصار والحشو فى جانب التجريد لا يناسب الا الفرق الآتى قال الحفيد ما معناه ليت شعرى لم أقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الآتى مع اختصاره ومع مناسبته للمصنوع هنا ومع أنه المعتد به وكتب أيضا قوله وستعرف الفرق أى المعتد به الاصطلاحى وما تقدم تقريبى لغوى (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغى أن يجعل متناولا لضعف التأليف نظرا الى ان مخالفة النحو توجب صعوبة فهم المراد على المتقن لقواعده ويمكن ان يقال هذا القسم من التعقيد لم يوجد فى القسم الثالث وكتب أيضا لعله حمل التعقيد على أنه مصدر عقد مبنيا للمفعول ليكون وصفا الكتاب فلذا فسره بذلك لكن يرد ان التطويل ليس وصفا الكتاب فكان ينبغى تأويله أيضا الا أن يقال تركه اتكالا على المقايسة تأمل سم وكذا يقال فى الحشو وقد يقال ان تفسير الشارح الحشو والتطويل بالزائد يفيد حملهما على المحشو والمطول به لا المعنى المصدرى حتى يحتاج الى أن يؤولهما بما أول به التعقيد فالثلاثة فى الاصل مصادر وهذا أو بناء المصدر من المجهول لا يراه المحققون دفعا للبس لانه يتبادر منه أنه من المعلوم وقد يدفع بوجود القرينة كما هنا اه (قوله قابلا) اختار فى جانب الاختصار القبول وفى الاخيرين الافتقار ايماء الى أن الاحتراز عن الاخيرين أهم من الاحتراز عن الاول وأراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم أنه قدم فى اللف الحشو على التطويل لكونه أهم فى مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما فى النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع اه فنرى (قوله خبر بعد خبر) يحتمل أن سكوته عن تجويز الحالية من ضمير غير مصون بمعنى مغاير للمصون لان الخبرية أظهر وأقرب أولانه يوهم أن مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لانه فى نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك حرر اه سم (قوله لما فيه الخ) أى ففى كلام المصنف لف ونشر مختلط (قوله عما فيه من الحشو) لم يقل لما فيه من الحشو على طريقة ما قبله اذ لا يعلم حينئذ أن المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله لا يلزم فيه مثل ذلك فتأمله سم (قوله ألفت الخ) انما قال ذلك دون اختصرته مع أنه أخصر للاشارة الى انه ليس مطمح نظره اختصار القسم

لانها مما يكفيه رائحة من الفعل (ولكن كان) القسم الثالث (غير مصون) أى غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه (والتطويل) وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر أى كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مفتقرا) أى محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (ألفت)

(قوله يفيد حملهما على المحشو الخ) أى والكلام حينئذ مستقيم أى فالحشو والتطويل حينئذ جزآن من القسم الثالث وليس المراد كما لا يخفى أنهما بهذا الحمل صح كونهما وصفين كما وهم (قوله على التطويل) أى وعلى التعقيد أيضا وما ذكره منتج لذلك كما لا يخفى اذ الحشو قد يكون مفسدا (قوله يتضمن ما فيه الخ) لا يخفى ما فيه من القصور كما يعلم بتتبع ما ذكره المصنف بعد وما يستغنى عنه أشار اليه فى قوله ويشتمل على ما يحتاج اليه الخ وقوله ولم آل جهدا الخ

الثالث لامر دعاه اليه بل محط نظره تأليف مختصر يتضمن مافيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه اهـ سم وكتب أيضا قوله ألفت قال فى الاطول ولا يخفى أن من تتمة دواعى تأليف مختصر كذا أنه كان عنده فوائد تختص به لم يسبقه بها أحد فكان الانسب أن يضمه الى ماذكر فى الشرط بان يزيد واجتمع عندى فوائد كذا وكذا ألفت (قوله يتضمن) أى تضمن وكذا قوله ويشتمل ليناسب الفعل قبله وبعده قيل ويحتمل العكس ويؤيد الاول أنه تأويل عند الحاجة وأن الافعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب أيضا قوله يتضمن الخ عبر فى جانب القواعد بالتضمن وفى جانب الامثلة والشواهد بالاشتمال لان المتضمن جزء من المتضمن فقصد ان القواعد مضمنة لانها أجزاء الكتاب والامثلة لما لم تكن ركنا من موضوعه جعل مشتملا عليها فان الشئ قد يشتمل على ماهو زائد على أجزائه الاصلية اهـ من يس (قوله حكم كلى) أى حكم على كلى فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير فى ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه صدقه عليه أى الجميع وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام فى ليتعرف لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا فى مفهوم القاعدة وما قيل من أن المراد قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء على الكل وحذف المضاف فين أوان الكلام محمول على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقى وبضميرى ينطبق وجزئياته المعنى المجازى أعنى المحكوم عليه أو أن اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتمال والاندراج فتكلفات لا تليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم الغفير اهـ عبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن فى تقرير هذا التعريف أربعة أوجه والقاعدة على الثانى اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة الباقية اسم لنفس الحكم الذى هو جزؤها وحاصل الرابع أنه شبه حكم القضية العامة التى هى أصل لما تحتها من القضايا بالمعنى الكلى بجامع الاشتمال وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجامع الاندراج فاطلق على حكم الاصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع لفظ الجزئى فلا يرد ان الشائع اطلاق الكلى والجزئى على المفهوم الكلى وأفراده لا على حكم القضية الكلية وما تحتها من القضايا المخصوصة بل الشائع اطلاق الاصل والفرع عليهما والحامل على الوجه الثانى قصد موافقة التعريف للمعروف من ان القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار اليه العلامة سم واضافة أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليته باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته وذلك لان القضية الواحدة لا تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اهـ حرى وقوله لان القضية أى ان أردنا بالحكم القضية وقوله ولا الحكم أى ان أبقيناه على ظاهره (قوله ليتعرف الخ) وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئى وتجعله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم بقى شئ آخر وهو أن ان التى فى موضوع الصغرى اما أن تكون من المحكى أو من الحكاية فان كان الاول لم يلتئم مع قوله يجب توكيده لئلا يلزم تحصيل الحاصل والجواب أن معنى قولنا يجب توكيده أى لابد أن يكون مؤكدا وان كان الثانى لم يلتئم مع قوله يلقى الى المنكر اذ لا يلقى اليه الخالى عن التوكيد والجواب أن معنى قوله يلقى أى يراد القاؤه وان كان لا يلقى بالفعل وكتب أيضا فيه انه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى ان الشاهد جزئى يذكر لاثبات القاعدة فتتوقف هى على معرفته والجواب ان الجهة منفكة لان توقف القاعدة على معرفته بعض جزئياتها أى بالسماع من الموثوق بعربيته بالنسبة الى المستنبط أى الذى استنبط القاعدة وتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غيره من المقلدين له اهـ من يس (قوله يجب توكيده) أى لابد ان يكون مؤكدا اهـ عبد الحكيم (قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا اهـ مطول قال عبد الحكيم الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشتماله على الحشو وفيه اشارة الى أن القسم الثالث حشوه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اهـ (قوله وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد) قال فى الاطول المثال جزئى الموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لايضاح القاعدة

جواب لما (مختصرا يتضمن مافيه) أى فى القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد

(قوله من ان المراد قضية كلية الخ) لا يخفى انه يصح ذلك سواء كان قوله حكم كلى تركيبا اضافيا أو توصيفيا سواء اعتبرنا كلية الحكم بكلية المحكوم عليه أو قلنا انها بتعلقه بكل فرد والنسبة الى كل أى كل فرد انتهى (قوله واضافة أحكامها) أى فى قوله ليتعرف أحكامها وقوله على الاول هو ما اختاره عبد الحكيم لكن هذا بناء على ما فهمه فيه والا فالاضافة حقيقية أو لادنى ملابسة وقوله والثالث أى من الاقوال الثلاثة المردودة ان كان رابعا بالنسبة لعد ما اختاره عبد الحكيم أولا فكان الاوضح أن يبدله بالرابع (قوله أى لابد ان يكون الخ) اشارة لدفع الاشكال المتقدم فى القولة السابقة باختيار الشق الاول منه

وهو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة اه فقوله المذكورة لايضاح القواعد أي الصالحة لان تذكر لايضاحها وكذا يقال في تعريف الشارح للشواهد وبذلك يتضح أخصية الشواهد من الامثلة لان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلي لاشتراط كون الجزئي من كلام الموثوق به في الشاهد دون المثال وليس المراد أنها تذكر بالفعل للايضاح أو الاثبات اذ لا يلزم للجزئي المثالي أو الشاهدي أن يكون مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه للايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا للايضاح أو للاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما ولو اعتبر ذلك فان أريد للايضاح فقط أو للاثبات فقط فبينهما تباين كلي ويلزم أن ما قصد به معا واسطة وان أريد للايضاح مطلقا أي سواء كان للاثبات أيضا أولا وللاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا أم لا فبينهما عموم وخصوص من وجه (قوله فهي أخص من الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله تعالى أو البلغاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آل) مضارع معتل مبدوء بهمزة المتكلم ماضيه ألا كعلا وأصل آل أألو بهمزتين أبدلت الثانية من جنس ما قبلها ألفا وحذفت الواو للجازم (قوله من الالو) ومثله الالي بالتشديد أيضا فهما مصدران لألا كعتا عتوا وعتيا كما هو القاعدة في مثل هذه الافعال (قوله وهو التقصير) ذكر أولا المعنى الحقيقي للالو وهو التقصير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين وهو المنع ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن المعنى الاول وان أمكن ان يراد هنا بوجوه غير مشهورة ذكرها المحشي الا أن الانسب الثاني لان هذا الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد في الاستعمال الا متعديا الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسرو والحاصل ان في لم آل جهدا أوجها أحدها أن آل بمعنى أقصر وجهدا اما حال من فاعله أي مجتهدا أو مصدر لحال مقدرة أي مجتهدا جهدا أو تمييز عن نسبة التقصير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي لم يقصر اجتهادي أو منصوب بنزع الخافض أي في اجتهادي ثانيها أن آل مضمن معنى المنع فجهدا مفعول ثان والاول محذوف وهذا هو الذي حل عليه الشارح الثالث أنه مضمن معنى الترك فجهدا مفعول ولا حذف حينئذ الرابع ما نقل عن أبي البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار الشارح الثاني لانه في غاية الشيوع وكأنه رجح المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بفتح الجيم لا غير على تفسير الشارح له بالاجتهاد وبالفتح والضم ان فسر بالطاقة وبالفتح لا غير ان فسر بالمشقة هذا ما تفيده عبارة المختار وفي المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (قوله لم أمنعك) أي لم أمنع أحدا الا ان الخطاب مع غير معين فيعم اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه يس (قوله في تحقيقه أي ايراد مباحثه أولا محققة لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعلق بآل لا بجهدا لانه اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل كما قاله الزمخشري في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون اه يس (قوله أي المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصر دون القسم الثالث ليفيد الكلام عموم هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو زائد عليه وكتب أيضا قوله أي المختصر أي ما فيه اذ التحقيق للمعاني لا للالفاظ التي هي مسمى المختصر وأما التهذيب والترتيب فهما في الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر وارادة ما فيه أي بواسطة الالفاظ وارادتهما وقيل التهذيب للمعاني فهو كالتحقيق اه من يس وسم (قوله تناولا) هو في الاصل مد اليد الى الشئ فيؤخذ اه مطول فاطلاقه على نفس الاخذ من اطلاق اسم السبب على المسبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكل على الجزء ان جعل جزأ منه وعلى كل حال فقوله تناولا استعارة مصرحة أو في ضمير أقرب استعارة مكنية قوله أي أخذا) أي أخذا منه أي أخذ المعانيه من ألفاظه (قوله أي ترتيب السكاكي) انظر لم أفاد لفظ ترتيب وكثيرا ما يفعل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أي فهو مضاف اضافة المصدر الخ أو فهو من اضافة الخ (قوله في اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ المخصوصة وان الاختصار تقليل اللفظ مع بقاء المعنى فقوله لفظه تصريح بما علم التزاما وكأن نكتته أنه لو قال في اختصاره لربما توهم عود الضمير

فهي أخص من الامثلة (ولم آل) من الالو وهو التقصير (جهدا) أي اجتهادا وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين وحذف ههنا المفعول الاول والمعنى لم أمنعك جهدا (في تحقيقه) أي المختصر (وتهذيبه) أي تنقيحه (وترتيبه) أي المختصر (ترتيبا أقرب تناولا) أي أخذا (من ترتيبه) أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول (ولم أبالغ في اختصار لفظه

(قوله فان أريد الخ) أي مع ان كلام الشارح يفيد أن الشواهد أخص مطلقا (قوله كونه غير مقصود) أي على أن التعيين والحذف يؤذن بالعموم (قوله لا تحقيقه بعد فراغه كما قد يتوهم) أي من اضافة التحقيق الى المختصر اذ هو لا يقال له مختصر الا بعد تمامه وبعد تمامه لا يحقق فكيف أضاف التحقيق اليه ودفع هذا التوهم بأن المراد ايراد مباحثه محققة من أول الامر بقرينة العقل والعادة فتسميته مختصرا باعتبار حاله الآن لا باعتبار حاله وقت تحقيق المباحث (قوله دون القسم الثالث) أي وان كان الشارح أرجع اسم الاشارة في قوله وأضفت الى ذلك الى ما أخذ من القسم الثالث

للمختصر باعتبار معناه كما رجع اليه ضمير تحقيقه ثم الاضافة فى لفظه من اضافة العام للخاص كشهر أراك اه يس وكتب أيضا قوله فى اختصار لفظه قيد للنفى أو المنفى والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ فى تجريده عن الحشو والتطويل والتعقيد وكل مايعيبه أفاده فى الاطول (قوله تقريبا الخ) تعليل لقوله لم أبالغ وكذا قوله وطلبا كما هو صريح الشارح قال فى الاطول ان التعليل لترك المبالغة فى الاختصار لانه فى المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار المهرة وأما عدم التقصير فى التحقيق والتهذيب والاتيان بأحسن الترتيب فقبولان لانفسهما لايستدعيان التعليل فتامله اه من يس (قوله لما تضمنه) أى وهو علة لما تضمنه وعلى هذا يصح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثانى يس أو وهو معمول لما تضمنه فما واقعة على فعل وكتب أيضا قوله لما تضمنه ما واقعة على معنى أى لمعنى تضمنه معنى لم أبالغ وذلك المعنى اثبات وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل أن معنى لم أبالغ نفى وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة وهو المعلل بقوله تقريبا اه يس وكتب أيضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفى لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للمبالغة لان المعنى عليه أن المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع أن المبالغة فيه منفية أصلا وهذا مبنى على مافى دلائل الاعجاز أن من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وأجيب بان هذا مسلم لو كان التقييد ثابتا قبل النفى ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك التقييد وهو غير لازم بل يجوز أن يكون القيد انما اعتبر ووجد بعد النفى فلا يتأتى توجه النفى اليه حتى يقتضى الكلام وجود المقيد لا بقيده على أن توجهه الى التقييد الثابت قبله أغلبى لا كلى بل يجوز توجهه للمقيد فقط وللقيد فقط ولهما معا فيجوز أن يكون علة لا أبالغ ويكون النفى للقيد فقط وان قلنا التقييد معتبر وموجود قبل النفى فالاولى تعليل عدم كونه علة للمبالغة بما قاله فى الاطول من أنه لا وجه لقصد أن المبالغة فى الاختصار لتقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم على الطالبين بل لو كان فى المبالغة فى الاختصار تقريب التعاطى وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين فى كلام المصنف علتان للم أبالغ فقط لا لقوله ورتبته أيضا وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علتين لهما بل جوز الخطائى أن تكون الاولى للاول والثانية للثانى والعكس فتكون الصور أربعا اه ومنهم من علل عدم جعله علة للنفى بأن حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول له ولا فى الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام فى الباب الثالث من المغنى فلذا أوّله بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعماله (قوله معنى لم أبالغ) أدرج المعنى للاشارة الى أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح أيضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشئ متضمن لذلك الشئ لكن يصير الكلام خاليا عن افادة أن ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبالغ اه يزدى (قوله والضمائر) أى الاربعة (قوله وفى وصف الخ) قال فى المطول ولعمرى لقد أفرط المصنف فى وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به أوّلا ولوّح به ثانيا وعرّض به بوصف مختصره بانه منقح سهل المأخذ ثالثا اه ملخصا وقوله حيث صرح به أوّلا أى فى قوله غير مصون الخ وقوله ولوّح به ثانيا أى فى قوله قابلا للاختصار الخ قال فى الاطول أقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لبيان عذر شروعه فى التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة فى تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بانه مختصر) أخذ من قوله ألفت مختصرا وقوله ولم أبالغ الخ (قوله منقح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز أن يكون مأخوذا منه ومن قوله تحقيقه ويكون التحقيق والتهذيب يرجعان الى معنى التنقيح وقد يؤيد هذا سكوته عن التحقيق تأمل سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله تقريبا لتعاطيه وطلبا الخ (قوله تعريض بانه الخ) كان الظاهر أن يقول تعريض بأن القسم الثالث على الضد من ذلك كما تفيده عبارته فى المطول والا ففهم وصف كتابه بما ذكر ليس على طريق التعريض بل على طريق التصريح الا أن يقال مصب التعريض قوله كما فى القسم الثالث (قوله لا تطويل فيه الخ) فيه لف ونشر مرتب فقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصرا وقوله ولا حشو راجع الى قوله منقح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) اشارة الى

تقريبا) مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا (لتعاطيه) أى تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) والضمائر للمختصر وفى وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث (وأضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها

من القواعد وغيرها لضرورة أن الشئ لا يضاف الى نفسه وغيره (قوله لعل المبالغة) أى فى وصف القسم الثالث (قوله وقد يؤيد هذا الخ) انما عبر بقد لانه قد يقال ان سكوته عنه لا به لانه لا تعريض فى قوله وتحقيقه لان التعريض فيما فيه التعريض هنا القرينة ما مر من وصف القسم الثالث بان فيه تطويلا وحشوا وتعقيدا فى قوله ولكن كان غير مصون الخ قابلا للاختصار ولم يسبق وصفه بانه غير محقق لا صريحا ولا تلويحا وكذا لا تعريض فى قوله ورتبته الخ كما لا يخفى

توجيه افراد اسم الاشارة فى قوله ذلك مع عوده على متعدد اهـ يس (قوله فوائد عثرت الخ) نبه بذلك على مزيد اطلاعه وكمال ممارسته لكتب الفن كما نبه على وفور فطانته بقوله وزوائد الخ والقصد بذلك توفير الرغبة فى تعاطى كتابه وتسمية ملتقطاته من كتب القوم فوائد ومخترعاته زوائد اما تواضع منه حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة فى كمالها حيث جعلها زوائد فى الفضل على غيرها من الفوائد أفاده فى الاطول (قوله عثرت أى اطلعت) قال فى المختار العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وبابه نصر ودخل وأعثره عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك أعثرنا عليهم اهـ وفى الجربى عثرت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقفت اهـ ثم رأيت فى القاموس ما نصه عثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثارا وتعثر كبا ثم قال والعثور الاطلاع كالعثر اهـ وقاعدة صاحب القاموس أنه اذا ذكر المصدر مطلقا فالفعل منه على مثال نصر كما قال فى خطبته وكتب أيضا قوله عثرت فى بعض الخ فى ذكر العثور الذى تفهم منه المصادفة اتفاقا وذكر البعض الذى يفهم منه عدم شيوعه فى كتب القوم اشارة الى العزة اهـ يس (قوله وزوائد لم أظفر الخ) فان قيل هى حينئذ أجنبية عنهم وعما قالوه فكيف تدخل فى فنهم وتضاف الى ما قالوه ويجرى عليها حكمه قلت لمناسبتها لما قالوه وكونها على طريقته ومشابهتها له فى الفائدة (قوله أظفر) من باب طرب كما فى المختار (قوله فى كلام أحد) أى من المتصدين لتقرير هذا الفن واستنباطه وتدوينه فلا ينافى انه قد يفهم بعض تلك الزوائد من كلام نحوى ومفسر اهـ يس (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاشارة المنفية وقوله وان لم يقصدوها أى بالافادة بالتركيب أولا وبالذات فلا يرد أن الاشارة تستدعى قصدا تأمل وكتب أيضا الواو للحال وان زائدة (قوله تلخيص المفتاح) لانه تلخيص أعظم أجزائه اهـ سم فاندفع الاعتراض بانه انما هو تلخيص لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أى معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أى الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المطابقة والمناسبة أن التنقيح والتهذيب اللذين هما المعنى اللغوى للتلخيص متعلقان بتلك الالفاظ المخصوصة التى هى معنى الاسم العلمى وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تلخيص المفتاح علم فلا يدل الا على الالفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم أولا ان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفى قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوية على ما سيجىء وههنا لا يعرف لشىء منهما وجه حسن اذ لا حسن لقصر السؤال عليه بل التشريك فى السؤال حسن ليكون أقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وأبعد عن التحجر فى الدعاء ولا للتأكيد اسناد السؤال اذ لا انكار ولا تردد فيه للسامع وحاصل ما أجاب به الشارح بتوضيح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة فى الاستئناف ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة فى العطف مع ان الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو قال فى الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون الا لاحد الامرين ولا حسن لشىء منهما ههنا الا أن يقال القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية اهـ من عبد الحكيم وقال الفنرى قال بعض العلماء يجوز أن يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيرى لان ما ألفته لا يصلح لان يلتفت اليه غيرى فضلا عن أن يسأل النفع به ويكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز أن يكون القصر اضافيا أى أنا أسأل الله لا معارضى ولا حسادى من علماء الزمان وكلاهما ليس بشىء أما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما أسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف وأما الثانى فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له فى السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اهـ وفى السيرامى وخسرو والفنرى ما ملخصه يجوز أن يكون التقديم لقصد التقوية لانه لما بالغ فى مدح تصنيفه كان مظنة توهم الاعتماد فى حصول النفع به على كمال تصنيفه فلا بد عوفقوى السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اهـ وذكر فى الاطول من وجوه التقديم أنه يجوز

(فوائد عثرت) أى اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) أى على تلك الفوائد (وزوائد لم أظفر) أى لم أفز (فى كلام أحد بالتصريح بها) أى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميته تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وأنا أسأل الله) قدم المسند اليه

(قوله على جزء معناه) أى الاصلى والقصد انه لا بد أن يوجد معنيان تعتبر المناسبة بينهما اذ ليس المراد المناسبة بين اللفظ نفسه والمعنى (قوله الا بايراد الجملة الاسمية مع الواو) أى لان الواو حينئذ لا تكون ظاهرة فى العطف لاختلاف الجملة مع ما قبلها اسمية وفعلية ولا فى الاستئناف لقلته فحملت على انها للحال وقوله اذ لو أوردت الفعلية الخ وكذا لو أوردت الاسمية بدون الواو (قوله ولا حسن لشىء منهما ههنا) اذ ليس المقام مقام افادة ان الدعاء الذى صدر منه كان على وجه الانفراد وان وجد من يعتقد أنه كان على وجه الشركة ولا انكار لاسناد السؤال من السامع ولا تردد فيه له

أن يكون للتخصيص اظهار اللوحدة في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به فكأنه قال في أثناء السؤال الهي أجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان اه وكتب أيضا وهو أنا (قوله قصدا الى جعل الواو للحال) أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح اقترانها بالواو بخلاف المضارعية فانها لا يصح اقترانها بالواو اذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال الحفيد انما لم يجعله ظرفا لغوا لاسأل اشارة الى أن النفع كائن بمجرد الفضل والكرم لان الحال وصف لصاحبها لا لامر ذاتي في المختصر اه بايضاح وفيه انه لا يظهر تعلق الظرف باسأل مع استيفائه مفعوليه حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا لو سلمناه لم نسلم عدم حصول تلك الاشارة عليه فتأمل (قوله من ان ينفع) وأن ينفع في تأويل النفع مفعول ثان لاسأل فالعامل في الحال هو أسأل لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وليس هو حالا من فاعل ينفع أو ظرفا لغوا متعلقا بينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم تقديم صلة الموصول الحرفي عليه تأمل وكتب أيضا أي كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلا له باعتبار أن أعظم أجزائه الذي هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله انه الخ) علة لاسأل (قوله ولي ذلك) أي موليه ومعطيه (قوله أي محسبي وكافي) أشار الى ان الحسب بمعنى المحسب أي الكافي وهو في الاصل اسم مصدر فيستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فان ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وان ذكر بعد المعرفة كان منصوبا على الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطق بالفعل فيقال هذا رجل أحسبك أي كفاك ورجلان أحسباك ورجال أحسبوك وان قطع عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه بني على الضم تقول رأيت زيدا حسب اه من خسرو بتصرف وكتب أيضا قوله محسبي وكافي أي في جميع المهمات أو في ذلك النفع والاول أكثر فائدة والثاني أنسب بما قبله (قوله وكافي) عطف تفسير (قوله اما على جملة الخ) انما انحصر في هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع أي الرابط ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها واما على جزئها اه عبد الحكيم (قوله والمخصوص الخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخرا عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبر مبتدا واجب الحذف أي هو الله أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا أو بدل من الفاعل أقوال (قوله واما على حسبي) وان لزم عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل اه سم (قوله فالمخصوص هو الضمير الخ) يعني هو في قوله وهو حسبي وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعرف ولذلك عزاه الى القائل به اه جربي (قوله على ما صرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم عند الجمهور بل المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل فزيد المذكور دليل على المخصوص المحذوف لا نفس المخصوص لانه مؤخر دائما والتقدير زيد نعم الرجل زيد فحذف المخصوص الذي هو زيد الثاني لدلالة زيد الاول عليه هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح انه نفس المخصوص (قوله قد عطف الخ) أما على الاول فظاهر وأما على الثاني فلان حسبي بمعنى محسبي وهو بمعنى يحسبني فهو جملة خبر به في المعنى فسقط ما قيل ان المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر لان الخبر والانشاء انما يجريان في الجملة وكتب أيضا قوله قد عطف الانشاء على الخبر أي وهو ممنوع عند البيانيين وأكثر النحاة فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه اما بمنع قوله الانشاء بجعل المعطوف خبرا كالمعطوف عليه مع تقدير مبتدأ أي وهو نعم الوكيل بمعنى هو مقول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وهذا أي قولنا بمعنى هو مقول فيه على القول بمنع وقوع الانشائية خبرا والاصح جوازه من غير تقدير قول ثم ان تقدير مقول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة هو حسبي بل يجري على كونه على حسبي لان المعطوف على الخبر خبر كذا في الاطول نعم لا يحتاج الى تقدير المبتدا على كونه على حسبي واما بمنع قوله على الخبر بجعل المعطوف عليه انشاء كالمعطوف أي اللهم احسبني واكفني هذا كله على تقدير العطف على وهو حسبي واما بمنع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على حسبي لان له محلا من الاعراب لانه خبر عن هو ومحل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو في الجمل

قصدا الى جعل الواو للحال (من فضله) حال من (أن ينفعه) أي بهذا المختصر (كما نفع بأصله) وهو المفتاح أو القسم الثالث منه (انه) أي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) أي محسبي وكافي (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي أي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار

(قوله ولا على الثانية) وهي قوله انه ولي ذلك بقي عليه العطف على جزئها والمانع منه ان الجملة التي خبرها انشائية انشائية على ما يأتي عنه فلو عطف على جزئها لزم وقوع الانشاء تعليلا أما على انها خبرية فلا مانع منه وقوله لانها معللة أي مسوقة للتعليل ومقتضاه أن الجامع على هذا موجود ويوجه بان الجملة المعطوف عليها مفيدة للمدح والتعظيم (قوله وهو مبتدأ خبره الجملة قبله) على هذا يكون المعطوف جملة خبرها انشاء وسيأتي انها خبرية خلافا لعبد الحكيم وحينئذ تعلم ان كلام الشارح لا ينبني على هذا الوجه (قوله نعم لا يحتاج الخ) أي ان قدر القول والا احتيج اليه

التى لامحل لها من الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على صحته لا الاعتراض وهذا هو المنقول عن الشارح كما فى الحفيد فتأمل وقال الشيخ يس الذى يفهمه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا التنبيه ثم قال واعلم أن مبنى الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو للعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطوف عليه قوله وهو حسبى وأنه جملة خبرية أو قوله حسبى وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز الا باعتبار التضمن أى تضمن المفرد معنى الجملة وان عطف الانشائية على حسبى باعتبار التضمن يستلزم العطف الممتنع وكل واحد من هذه الامور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك فى الحواشى اه وحاصله أنا لا نسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لا نسلم كون الواو للعطف لم لا يجوز أن تكون اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آخر الكلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمنا أنه ليس من هذا القبيل لكن لا نسلم أن المعطوف عليه هو حسبى أو حسبى لم لا يجوز أن يكون وأنا أسأل الله على أنها انشائية أو اخبارية وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب كجملة الحال سلمنا أن المعطوف عليه هو حسبى لكن لا نسلم أنها خبرية لم لا يجوز أن تكون انشائية كما مر بيانه أو قوله حسبى لكن لا نسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا باعتبار تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقا سلمناه لكن لا نسلم أن العطف على حسبى بهذا الاعتبار يستلزم العطف الممتنع لجواز ذلك فيما له محل من الاعراب والمتعاطفان على هذا التقدير لهما محل لانهما خبر ولا يخفى ان المنع الثانى لا يتجه على مذهب الجمهور المانعين الاعتراض آخرا ولا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما فى الرابع لان الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير صحيح وان ذكره السيد لايجابهم تأويل المفرد بالفعل فى مثل ذلك ولهذا قال ابن مالك

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

فأحسن الاجوبة الثلاثة التى قدمناها والامور السبعة عشر تفصيلا خمسة على العطف على هو حسبى وخمسة على العطف على حسبى ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد وتبعه عليه جماعات وتعقبوا اطلاق قول صاحب المغنى منعه البيانيون أى عطف الانشاء على الخبر وعكسه بل نسبوا الى البيانيين تجويز العطف المذكور فيما لا محل له اذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما فى هذا التركيب اذ الثانية لبيان حال موضوع الاولى ومدحه فهى كالدليل على اثبات محمول الاولى لموضوعها فبينهما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارا وانشاء لا يوجب كمال الانقطاع وهذا أيضا صرح السيد هنا فى حاشيته على المطول رادا على ما سيجىء للشارح من ايجاب ذلك كمال الانقطاع ونازع جماعة السيد فى تجويزه العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وخصصوا الجواز بما اذا كان المعطوف عليه محكيا بالقول لكون المقصود من المتعاطفين حينئذ اللفظ كما يعلم بمراجعة حواشى المطول وعلى هذا الايرد على الشارح قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ان جعلنا الواو من الحكاية أى كلام الله تعالى لا من المحكى أى كلام الصحابة نعم يرد عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكاية بالقول فى القرآن وهو قوله تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضى رده والحكم بعدم صحته حتى يرد على الشارح ما ذكر لانه عبارة عن ايراد بحث فى التركيب وان كان له دافع يصحح التركيب ويوجهه هذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

﴿مقدمة﴾

(قوله رتب المختصر الخ) شرع يتكلم على خمسة مباحث الاول فى انحصار الكتاب فى أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزأ خامسا مستقلا بل هى من الثالث الثانى فى وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتى الثالث فى تنوين مقدمة الرابع فى بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس فى الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب وكتب

﴿مقدمة﴾ رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

(قوله وعلى هذا الايرد على الشارح الخ) صورة الايراد هو أن يقال كيف يحكم الشارح على هذا التركيب بالفساد مع وقوع نظيره فى القرآن ومحصل الجواب أن ما فى القرآن ليس من هذا القبيل لانه انما عطف فيه الانشاء على مقول القول وهو غير ممتنع بخلاف هذا التركيب (قوله لا من المحكى) أى والا فيرد عليه هذا التركيب القرآنى لان العطف حصل من الصحابة قبل وجود المحل الناشئ من القول

أيضاقوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتمال فعداه بعلى أى جعله مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين النحوى أورتبه مشتملا على ماذكر ان أريد التضمين البيانى والظرف لغو على الاول مستقر على الثانى فلا يرد أن الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته فى اللغة وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الاصطلاح وكل منهما لا يتعدى بعلى اه من يس لكن قوله ومستقر على الثانى فيه نظر لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد فى الدار أى كائن فى الدار والمتعلق هنا وهو مشتملا خاص فلا يكون مستقرا بل لغوا وحذف المتعلق الخاص جائز اذا دلت عليه قرينة والقرينة هنا لفظة على فتامل كذا بخط بعض الافاضل ويرده مافى بسملة الشنوانى عن السيد أن الظرف المستقر هو ما استقر فيه معنى عامله وفهم منه سواء كان عاما أو خاصا نحو زيد على الفرس أو من العلماء أو فى البصرة أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرجه خصوص معنى عامله عن كونه مستقرا لاستقراره أيضا فيه وجاز تقدير العامل العام لتوجيه الاعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام وكتب أيضا قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر لفظ فيجب كون المقدمة والفنون كذلك والالم تكن أجزاءه فقوله لان المذكور فيه ان كان مصدوقه المعانى كان فى قوله الثانى المقدمة حذف مضاف أى الثانى معنى المقدمة وهكذا التقدير فى الباقى وان كان مصدوقه الالفاظ والظرفية من ظرفية العام فى الخاص كان فى قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى قبيل دال المقاصد وفى قوله منه حذف مضاف أى من مدلوله وكذا الباقى بقى أن الفن عبارة عن العلم كما سيأتى فى قوله الفن الاول علم المعانى فلا يكون لفظا فلا يكون جزأ فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون ولعلهم يؤولون ماسيأتى أى الفن الاول دال علم المعانى أو يؤولون فيما هنا أى على مقدمة ودوال ثلاثة فنون فتأمل وكتب أيضا قوله رتب المختصر الخ أورد على الحصر المذكور الخطبة فانها من المختصر بلا شك وهى خارجة عما ذكر وأجيب بان المراد بالمختصر ماله دخل فى المسائل العلمية اطلاقا لاسم الكل على البعض اه يس وأجاب سم بان المراد المقصود بالذات من الكتاب لا من العلم فدخلت المقدمة وخرجت الخطبة (قوله لان المذكور فيه) أى مماله دخل فى المسائل العلمية لتخرج الخطبة فيطابق الدليل المدعى وكتب أيضا قوله لان المذكور الخ دليل عقلى الحصر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا فى الاول أعم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكذا قوله أولا فى الثانى أعم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أى استقراء المختصر مانصه أى استقراء أجزائه وتسمية ذلك استقراء مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات (قوله اما أن يكون) خبر أن بحذف مضاف امامع الاسم أى لان حال المذكور أومع الخبر أى لان المذكور ذو أن يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول كما هو معروف للعالم بنحوه اه يس (قوله من قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها أمثلتها وشواهدها لانها وان قصدت لغيرها باعتبار ذكرها للايضاح أو الاثبات فهى أيضا مقصودة لذاتها باعتبار أنها من جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيها لان فى ضمنها تحقيقها (قوله فى هذا الفن) أى علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث (قوله الثانى المقدمة) أخره فى التقسيم لان مفهومه عدمى وقدمه فى البيان لبساطته اه فنرى (قوله والاول ان كان الخ) عبارة ع ق فان كان الغرض ادراك الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليحترز بذلك عن الخطا فى تأدية المعنى الذى يراد زائدا على أصل المراد فهو الفن الاول (قوله فى تأدية المعنى المراد) أورد عليه أن التعقيد المعنوى خطأ فى التأدية فيشتبه الفن الثانى بالاول وأجيب بان التعقيد المعنوى خطأ فى كيفية التأدية والافادة لا فى نفس التأدية اه يس ويجاب أيضا بان المراد بالمعنى المراد مازاد على أصل المعنى من الاحوال التى يقصدها البليغ كما يؤخذ من ع ق فلا يتجه الايراد لان التعقيد المعنوى حاصل فى أصل المعنى والحاصل أن الفن الاول يحترز به عن الخطا فى نفس التأدية كالتأكيد عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبير بالمجاز عند اقتضاء الحال له وبالحقيقة عند اقتضاء الحال لها فان عكست كنت مخطئا فى التأدية والفن الثانى يحترز به عن الخطا فى كيفية التأدية كالقاء المجاز الذى اقتضاه الحال على وجه بين يظهر المراد معه فان ألقيته على خلاف

لان المذكور فيه اماأن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث

(قوله مشتملا على ماذكره) أى من اشتمال الكل على أجزائه وكان عليه أن يزيد على وجه كون كل فى مرتبته مثلا (قوله وجاز تقدير العامل الخ) أى أن الصور التى يقدر فيها العامل الخاص يجوز فيها تقدير العامل العام لكفايته فى اجراء الاعراب عليه كما يجرى على الخاص وان كان المقصود الخاص لا العام فقوله لتوجيه الخ أى لا لافادة المعنى المراد لتوقفه على الخاص بخلاف الاعراب فانه لا يتوقف عليه وقوله لكن لما كان الخ من تتمة كلام الشنوانى لبيان نكتة قصر المستقر على العام فى كلام النحاة مع أن هذه الامثلة من المستقر وان كان المتعلق فيها خاصا

هذه الكيفية كنت مخطئا فى الكيفية كان تقول رأيت أسدا تريد رجلا أبخر اذ لا يظهر هذا المعنى من هذا المجاز لخفاء وجه الشبه وبعده فتعبيرك بالمجاز من الفن الاول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثانى (قوله وهم) بل داخلة فيه لانها راجعة الى المحسنات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزأ مستقلا فهى خاتمة للثالث لا للكتاب (قوله كما ستنبين) أى فى أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدى) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحا بعنوان الفن حيث قال فى آخر المقدمة وما يحترز به عن الاول علم المعانى الخ اذ من المعلوم أن ما يحترز به عن الاول الخ فنون ثلاثة أى ضروب وأنواع مختلفة فكونها فنونا ثلاثة لازم من كلامه فالعهد هنا كالعهد فى الذكر فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى اذ لم يتقدم صريحا بل بطريق الفهم من التحرير وسيأتى الكلام على قوله الفن الاول فى محله (قوله العهدى) أى الذكرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) أى والاصل فى الاسماء التنكير فلا يعدل عنه الا لمقتض ولا مقتضى هنا (قوله والخلاف) أى الواقع بين الزوزنى القائل بانه للتعظيم وغيره القائل بانه للتقليل وكتب أيضا قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال ان تنوينها للتقليل ومن نظر الى كثرة نفعها قال ان تنوينها للتعظيم وهذا لاطائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين وفى الاطول لعل وجه التعظيم أى فى خصوص ما هنا أنها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرها من المقدمات اه فان قلت التقليل لا يقابله الا التكثير والتعظيم لا يقابله الا التحقير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى فى هذا التعبير مسلك الاحتباك فكأنه قال للتكثير والتعظيم أو التقليل والتحقير فاكتفى بذكر المقابل فى كل (قوله بين المحصلين) أى لمهمات العلوم لعلو همتهم عن الاشتغال بحقراتها وكلامه صالح لأن يكون فيه تعريض فتدبر (قوله والمقدمة) أى من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أى منقولة منها أو مستعارة اه سم والاول أولى ويجوز كما فى الخطائى والفنرى أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيش منقولا من المقدمة التى هى صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفى الفائق أن المقدمة استعيرت لاول كل شئ أى لا لخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضا قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر ثان للمقدمة بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم أن المقدمة فى الاصل صفة لانها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسما لمقدمة الجيش ثم نقلت من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب أو العلم فقوله من قدم أى حالة كون مقدمة الجيش منقولة من اسم فاعل قدم ففى كلام الشارح اشارة الى مراتب النقل (قوله للجماعة) أى الموضوعة للجماعة (قوله المتقدمة منها) أى من الجيش لتأويله بالطائفة اه يس (قوله من قدم بمعنى تقدم) أى قدم اللازم لا المتعدى لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيأ آخر أى جعلته مقدما اه سم وقد يقال كان الاولى أن يقول من قدم اللازم لان تقدم يأتى متعديا تقول زيد تقدمه عمرو ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال والاصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أى تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) ما واقعة على معان كبيان حده وموضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعانى المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الانباء عليها الا أنها مقصودة لذاتها وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كما يدل عليه قوله لطائفة من كلامه نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق انما يظهر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا فى مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهيا بناء على عدم اعتبار ذلك وهو ما يقتضيه تعريف الشارح لها فتكون المادة التى تنفرد فيها مقدمة العلم ما تتوقف عليه الشروع وكان فى الاثناء مثلا ثم لكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معانيها مقدمة العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى فى شرح الشمسية مقدمة الكتاب هنا الامور ثلاثة هى التى سماها القوم مقدمة العلم وما نقل من أن عبارته فى شرحها مقدمة الكتاب هنا أمور ثلاثة

وهم كما ستنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لايرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام والخلاف فى أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغى أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشروع عليه فى مسائله ومقدمة الكتاب

(قوله مسلك الاحتباك) أى لشبهه بالاحتباك الحقيقى ثم انه لا وجه للاعتراض اذ القصد حكاية ما وقع وبهذا تعلم فساد الجواب (قوله أو مستعارة) أى ان لم يهجر المعنى الاصلى وقوله والاول أولى أى لانها اسم لهذه الالفاظ من غير ملاحظة استعارة بل حقيقة فيها (قوله للنقل من الوصفية) أى انها يلاحظ فيها ذلك بعد أن كانت للتأنيث أو يقدر زوال تاء التأنيث والاتيان بدلها بتاء النقل وقوله استعيرت لاول كل شئ أى استعيرت من مقدمة الجيش فظهر قوله لا لخصوص الخ (قوله فقوله من قدم الخ) لا يتفرع على ما قبله وكلام الشارح مشير الى مراتب النقل على كله

فلم نجده فيما رأينا من النسخ وعلى تسليم وجوده فى نسخة يحمل على حذف المضاف أى دوال أمور أو من اطلاق ماهو اسم اللفظ على المعنى تجوزا ثم تسمية هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كتسمية طائفة من الكتاب فنا أو قسما أو بابا أو فصلا وجعلهم كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فمعنى مقدمة الكتاب مقدمة جعلت جزء الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح جديد لا دليل عليه من كلامهم على أن فى الفائق وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم اعنى مقدمة الكتاب وبما ذكرناه يندفع مااعترض به السيد هنا وكتب أيضا قوله لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله أى لمعان يتوقف على معرفتها أصل الشروع فى مسائل العلم كرسمه المفيد تصوره بوجه وككونه له فائدة ما أو كماله بحيث يكون الشارع على بصيرة كحده وموضوعه وفائدته والمراد بالمعرفة مطلق الادراك وهو بالنسبة للرسم والحد بمعنى التصور وبالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم أن أصل الشروع لا يتوقف على كل هذا بل على التصور بوجه ما والتصديق بان له فائدة ما كما فى يس وراجعه وكتب أيضا على قوله الشروع مانصه أى أصله أو كماله فدخلت جميع المبادى فاندفع اعتراض الحفيد (قوله لطائفة) هى فى الاصل صفة لما طاف بالشئ ثم جعلت اسما غالبا لجماعة أقلها ثلاث وقيل اثنان وعن مجاهد للواحد فما فوق اهـ من الفنرى (قوله من كلامه) من اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه (قوله لا ارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى أنه موقوف عليها اهـ يس (قوله بها) أى بمعناها وقوله وانتفاع بها فيه أى بمعناها سواء توقف عليها أم لا (قوله لبيان معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذ هما منشأ غايته التى هى معرفة اعجاز القرآن اهـ ع ق (قوله وانحصار الخ) يخالف ماقاله فى أواخر المقدمة فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد علمى المعانى والبيان ويمكن أن يقال المراد انحصار المسمى بعلم البلاغة أو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة فى ذينك العلمين بدليل قوله فى أواخرها أيضا وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة اهـ من خسرو وبعض زيادة من الفنرى (قوله علم البلاغة) أى وتوابعها وقوله فى علمى المعانى والبيان أى والبديع (قوله ومايلائم ذلك) عبارة المطول ومايتصل بذلك قال بعضهم عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ومرجع البلاغة وغيرهما ويصح عطفه على معنى وذلك اشارة اليه وماواقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا يخفى الخ) يؤخذ منه أنها مقدمة كتاب لكن سيأتى فيها ذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها ومايحترز به الخ فهى مقدمة علم أيضا بهذا الاعتبار (قوله بذلك) أى بالبيان المذكور (قوله الفصاحة) أورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى انهما غاية العلمين والغاية متقدمة ذهنا وأوردهما صاحب المفتاح آخرا نظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهى فى الاصل) أى اللغة تنبئ الخ لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يحقق الشارح رحمه الله تعالى منها الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى فى بيانها أى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان انباؤها عنهما مطابقة أو لهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشئ يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تنبئ عن الظهور والابانة دون أن يقول هى الظهور والابانة ومن هذا علم أن مراد الشارح بالاصل اللغة أى المعنى اللغوى سواء كان حقيقيا أو مجازيا لا الحقيقى فقط لكن قال فى المثل السائر الذى عندى ان الفصاحة فى اللغة الظهور والبيان انظر يس وكتب على قوله أو لهما ولغيرهما مانصه هذا الاحتمال لم نجده فى كتب اللغة فلعل ذكر الحفيد له لقصد التعميم لا الاشارة الى ماهو واقع بالفعل (قوله والابانة) عطف تفسير والابانة تجئ بمعنى البيان صرح به الجوهرى فلا يرد على الشارح أنه فسر اللازم بالمتعدى اهـ يس (قوله مثل كلمة فصيحة) أى مخبرا بذلك عن جزئى معين من جزئيات المفرد كقائم والاشارة بمثل الى لفظة أخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك لا الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد وقد بين أن المراد

منه

لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لا ارتباط له بها وانتفاع بها فيه وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان ومايلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس (الفصاحة) وهى فى الاصل تنبئ عن الظهور والابانة (يوصف بها المفرد) مثل كلمة فصيحة (والكلام) مثل كلام فصيح

حال فان قوله من مقدمة الجيش يفيد أن مقدمة الجيش ليس اطلاقه على الجماعة المتقدمة منه بطريق الوصفية والا فلا معنى لاعتبار مقدمة الجيش دون غيرها (قوله وراجعه) اى راجع يس فان فيه بقية متعلقة بما سبق وعليك بالسيد وعبد الحكيم ومواد الشمسية ليتضح لك المقام (قوله اشارة الى البيان) أى المذكور فى قوله وهى هنا لبيان معنى الفصاحة وقوله بيان النسبة الخ أى فى قوله فكل بليغ فصيح ولا عكس وقوله ومرجع البلاغة أى فى قوله وان البلاغة مرجعها الخ وقوله وغيرهما كقوله والثانى منه مايبين الخ وقوله اشارة اليه أى الى ذلك المعنى

منه هذا قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقيه قاله يس (قوله وقصيدة فصيحة) مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق فى الوصف بالفصاحة بين النثر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أى أقطعته قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اهـ من الفنرى (قوله قيل المراد الخ) لما كان اجراء المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهى المركبات الناقصة مع أن الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل فى المفرد أو فى الكلام حتى يشمل هذا المركب ويتناوله فاختار البعض التأويل فى الكلام بحمله على ماليس بمفرد بقرينة مقابلته بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم فى المفرد بحمله على ماليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ورجح على الاول بأنه قد عهد فى المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قوبل بالمركب يراد به ماليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ماليس واحدا منهما وبالمضاف يراد به ماليس بمضاف وبالكلام ماليس بكلام كما فى الشارح ولم يعهد فى الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحى أى المركب التام أو اللغوى أى اللفظ مطلقا والثانى غير مراد والالم يقابله بالمفرد لشموله حينئذ له فتعين الاول ووافق السيد ذلك البعض وأيده بأن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة فربما يوجد فى تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تخرجها بدونها يختل التفسير فوجب تعميم الكلام وابقاء المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة مع اشتمالها على ما يخل بفصاحة الكلام ففى غاية البعد وأبعد منه انقلابها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة اليها تصيرها كلاما تاما وأشنع من هذا انقلابها غير فصيحة من غير زيادة شئ ولا نقصه كما فى المركب التوصيفى اذا حوّل عن التوصيف وقصد اسناد أحد جزأيه الى الآخر نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره بناء على أن ضمير غلامه لعمرو ليكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه أن المفرد ما لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه أمدحه اذا سمى به فالاحتياج المذكور باق الا أن يقال لا نسلم أن أمدحه أمدحه اذا سمى به كان كل من جزأيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المبانى عند المحققين اذ لا يقصد به فى هذا الموضع معنى أصلا وعلى أن المعتبر فى المفرد والكلمة وحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأى المحققين من النحاة تخرج هذه الاعلام قطعا فلا يرد الايراد من أصله ومنهم من أبقاهما على حالهما قال وأما المركبات الناقصة فيعرف حكمها بطريق الدلالة لانه معلوم قطعا أن القيود المعتبرة فى فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتماله على التركيب ولا دخل للاسناد فى هذا المعنى وكتب أيضا قائله الخلخالى (قوله ماليس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول ماليس بمفرد وان كان المؤدى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أى الحال والشان (قوله بيت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أى فى هذا القيل مع تعليله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخ عبارة ابن يعقوب ورذيان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل فى مسماه وانما المقتضى لدخول المركب الغير المفيد فى الكلام أن يقال فيه مثلا هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لان الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام والاعم لا يستلزم الاخص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاما كما مر اهـ بحروفه (قوله لانه انما يصح ذلك) أى جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أى وأما مجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقضى بدخوله فى الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أى فوصفه بالفصاحة لا لذاته بل باعتبار مفرداته فدخل فى قوله يوصف بها المفرد من غير تأويل أى فى المفرد سلمنا انه لذاته فيحتاج اذن للتأويل لكن الحق فيه أى فى التأويل خلاف ما قلت تأمل اهـ سم ببعض ايضاح وقوله فدخل فى قوله الخ أى ولا قصور فى كلام المتن (قوله باعتبار الخ)

وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ماليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات

(قوله والكلام على ظاهرهما) الظاهر من المفرد ماليس بمركب ومن الكلام المركب التام (قوله وأورد عليه الخ) هذا ايراد على السيد المؤيد للخلخالى ومحصل الايراد أن اختلال تفسير فصاحة المفرد المحوج لزيادة القيود لازم على كل حال سواء جرينا على ما للشارح أو على ما للخلخالى والمشترك فى الالزام لا يصلح للرد على أحد الخصمين (قوله ومنهم من ابقاهما الخ) محصله أن بعضهم أبقى المفرد والمركب على حالهما فالاول ماليس بمركب والثانى المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما معلوم حكمه بالقياس على المركب التام وهذه طريقة رابعة غير ما عليه السيد والشارح وعبد الحكيم

على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على مايقابل المركب وعلى مايقابل المثنى والمجموع وعلى مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه أريد به المعنى الاخير أعني ماليس بكلام (و) يوصف بها (المتكلم) أيضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران فقط) أى الكلام والمتكلم دون المفرد اذلم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضي الحال وهى لاتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم

(قوله وهى أعم من الكلام) ولو فرض مقابلته هنا بالجملة فالمركبات الناقصة بعضها حينئذ داخل فى المفرد نحو غلام زيد وبعضها داخل فى الجملة نحو ان قام زيد ولا يتم مرام الشارح من دخول المركبات الناقصة جميعها فى المفرد (قوله انما هو بحسب اللغة) يخالفه ماتقدم من أنه فى اللغة اللفظ مطلقا ولو مفردا قاله بعض مشايخنا ويخالف مايأتى أيضا من أن التأويل فى الكلام مجاز مرسل وقد تقدم

فيكون من وصف الشئ بوصف أجزائه (قوله على أن الخ) تركيب كثير الوقوع واختار ابن الحاجب أن الجار والمجرور فى مثله خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها اه يس أو على بمعنى مع أى مع أن الحق الخ بل هذا هو المناسب هنا الان ماذكر عن ابن الحاجب انما يظهر فى عبارة ليس فيها لفظ الحق مثلا تأمل (قوله وعلى مايقابل الكلام) فيه أن المشهور مقابلته بالجملة وهى أعم من الكلام قاله ع ق (قوله ومقابلته بالكلام الخ) لا يقال قد يعكس فيقال مقابلة الكلام به أى بالمفرد تدل على انه ماليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ماليس بمفرد انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على ماليس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر من الالفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اه سم (قوله على أنه أريد الخ) يرد عليه لزوم دخول غير الفصيح من المركب الغير المفيد فى تعريف فصاحة المفرد فيما سيأتى لانه قال فيه فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف الخ ولاشك أنه يصدق على مثل قوله فى المثال الآتى وليس قرب قبر حرب أنه خالص من تنافر الحروف الى آخر القيود اذ الموجود فيه تنافر الكلمات لا تنافر الحروف فيكون مفردا فصيحا وليس كذلك الا أن يقال تنافر الكلمات يرجع الى تنافر مجموع حروفها ثم على تقدير تمحل الجواب فى هذا يدخل فى التعريف مالم يخلص من التعقيد اللفظى اه ع ق وتقدم تمام الكلام فى ذلك (قوله أريد به المعنى الاخير) أى ويكون هذا الاطلاق حقيقة عرفية لان اطلاق المشترك على أحد معانيه حقيقة عرفية بخلاف التأويل فى الكلام فانه مجاز مرسل والحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أتى به فى جانب المتكلم دون الكلام لاختلاف الجنس هنا واتحاده هنالك اذ المفرد والكلام من جنس اللفظ (قوله يقال كاتب الخ) هو منشئ النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعر أى منشئ الشعر (قوله وهى تنبئ الخ) فى التاج والقاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم فهى فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفى الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهرة ولم يقل فى الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل فى الاصل لان معناها لغة واصطلاحا واحد وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتهاء مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه اه عبد الحكيم (قوله والانتهاء) عطف تفسير (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكأنه يقول اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الكلمة بها كذا فى المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد ان نقل عن المغنى أنها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفى ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير جعلها اسم فعل فهى بمعنى يكفى قال فجعلها هنا اسم فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين وفيه انه لا مانع هنا من جعلها اسم فعل بمعنى يكفى فالغلط فى تفسيرها بانته فقط واعترض أيضا بانه لا يحذف من أدوات الشرط الا ان كما فى يس فالاولى جعل الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب خبر لمحذوف قال السيرامى وجه تزيين الفاء للفظ قط أنها على حرفين فاذا زيدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعدل الابنية لاشتماله على الاول والوسط والآخر ثم على كون الفاء زائدة لتزيين اللفظ فهى لازمة كما فى يس عن ابن هشام فى حواشى التسهيل هذا ونقل بعضهم عن الرضى فى الكلام على الفاء العاطفة مايقضى اطراد حذف اذا وفعل الشرط وعليه يتمشى كلام الشارح وغيره (قوله اذلم يسمع كلمة بليغة) ان أدخل المركب الناقص فى المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا أن يراد بالكلمة الاعم من الحقيقى والحكمى كما فى تعريف الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد ليشمل المركب الناقص وان أدخل فى الكلام كما هو رأى السيد أو أخرج عنهما كما هو عندى فلا اشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهى لا تحقق فى المفرد) لانها انما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتى فلا تحقق الا فى ذى الاسناد المفيد اه ع ق (قوله وهم) أورد عليه أن ملخص هذا التعليل أن العرب لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولنا لم تسمع كلمة بليغة ويدفعه أن المتبادر من العبارة أن بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه مبنى على المتبادر اه من الاطول (قوله لان ذلك الخ) يعنى

أن ماذكر من التعليل لا يتم الا اذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكر ومع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن يتصف بها كان يقال معنى بلاغة المفرد وقوعه في مرتبة تليق به كما ان الفصاحة في المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمتكلم واذا جاز ذلك لم يتجه هذا التعليل تعليلا لعدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب فان قال هذا المعلل لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع الذى علل به اه وكتب أيضا أى ولا دليل على انحصار البلاغة في تلك المطابقة لا في كلام العرب ولا في كلام الادباء والمصنفين أيضا أفاده الحفيد (قوله وانما قسم كلا الخ) قال ابن كمال باشا ولما كان تعريف الشئ مسبوقا بتعينه وتميزه في الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريف أقسامهما ومن توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة في تعريف واحد فقد وهم فان اشتمال التحديد على أو التنويعية غير مستنكر قال بعض المحققين ان أو في الحدود التى ذكرت فيها ليست للترديد بل للتقسيم أى أيا كان من القسمين المذكورين في هذا الحد فهو من المحدود اه وحاصله منع تعذر الجمع المذكور المقتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لامكان الجمع في تعريف مشتمل على أو التى للتقسيم كذا في يس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أو التى للتقسيم ليس في الحقيقة تعريفا واحدا بل تعريفان أو أكثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وان كان بحسب الظاهر تعريفا واحدا وكلام الشارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحفظه وكتب أيضا قوله وانما قسم كلا الخ أى وعرف كل قسم على حدته ثانيا لتعذر جمع المعانى أى الاقسام المختلفة فقوله لتعذر علة لهذا المقدر وعلة التقسيم محذوفة أى قسم كلا لتحقق الاقسام المختلفة وتميز بعض التميز وكتب أيضا قوله قسم أى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسامهما الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم والى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله الغير المشتركة الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا خفاء أن المراد من أمر يعمها أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه والا فلا شك في وجود المفهومات العامة وهى تعم المعانى المختلفة وتشترك فيها تلك المعانى اه حربى بالمعنى ونحوه في الحفيد وعليه ففى كلام الشارح مؤاخذة لان كلامه يقتضى على هذا أن هناك معانى مشتركة في أمر يعمها يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل عما سواه وهو مستحيل وقرر بعضهم أن المراد بأمر يعمها الامر الذاتى لا بقيد كونه يصلح لما مر والمراد بالتعريف التعريف بذاتى لا بقيد كونه يميز كلا عما سواه يعنى أن المعانى التى لم تشترك في أمر ذاتى يعمها كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد بأمر ذاتى يعمها أما التى اشتركت في ذلك فجمعها في تعريف واحد بامر ذاتى يعمها ممكن كالانسان والفرس فيمكن تعريفهما بأمر ذاتى يعمهما فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد) أى يخصها ويميز كلا منها عن غيره والا فالمعانى المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يخصها ولا يميز كلا عن غيره كقولنا في الانسان والحمار والفرس هى جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا في أقسام الفصاحة والبلاغة هى وصف ينتفى معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أى تقسيم المصنف الفصاحة أولا الى أقسام ثلاثة والبلاغة الى قسمين ثم تعريف كل قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع في تعريف واحد وان لم يميز كلا عن أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لاشتراكهما في أمر يعمهما وهو الذكر بعد الا أو احدى أخواتها ولك أن تقول التشبيه في مجرد سبق التقسيمين وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل ففصاحة المفرد مع انه أخصر من قوله فالفصاحة في المفرد لاحتياجه حينئذ الى أن يقول بعد وفصاحة الكلام وفصاحة المتكلم والاخصر وفى الكلام والمتكلم تدبر وكتب أيضا قوله فالفصاحة لغاء فصيحة قال السيرامى المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث وأخرى ويراد المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالايقاع من هيئة أو صفة مثلا اذا قام زيد وسخن نفسه حصل له هيئة في الاول وصفة في الثانى وهى الحرارة فالقيام أو التسخين يطلق تارة ويراد به ايقاع الهيئة أو الصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس

وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا لتعذر جمع المعانى المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (فالفصاحة

(قوله ولما كان تعريف الشئ الخ) فيه ان تقسيم الشئ مسبوق أيضا بتعينه وتميزه فيناسب تعريفه ثم تقسيمه (قوله ومن توهم الخ) يرد كلامه بانه توهم أن الكلام في مطلق تعريف مع أن الكلام في تعريف يميز الماهية الكلية لجميع الاقسام عن غيرها (قوله بحسب تعدد أو) راجع لقوله أو أكثر (قوله المفهومات العامة) أى كشئ وموجود ومستحسن (قوله فتقول هما حيوان) فيه انه تعريف بالاعم وهو ممنوع على الراجح فالمناسب ان يقول كالاسم والفعل والحرف فيمكن تعريفها بأمر ذاتى يعمها كأن يقال قول مفرد

الهيئة أو الصفة لكن هذه القاعدة جارية فى كل مصدر يحصل للفاعل بفعله معنى ثابت قائم به فما ليس بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالاعدام أو ثابت لكنه قائم بالغير كالتحريك وتسخين الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر فى هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا عرفت ذلك فنقول كل من الفصاحة والبلاغة فى الاصل مصدر مشتمل على تلك القيود فيجوز ان يراد به ايقاع المتكلم فى لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالمطابقة لمقتضى الحال وأن يراد به نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية فى اطلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون للامور الموجودة المتعلقة بذوات المواد على وجه مخصوص وليس لهم كلام فى الايقاع لانه اعتبارى غير محقق كما قرر فى موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هى تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص وبالمطابقة فتعريف بلوازم الماهية تسهيلا للامر على المتعلم لظهور تلك اللوازم وتيسر وصفها والتعبير بها عنها ولا كذلك الكيفية اه وفى بعض ذلك نظر فتامل (قوله فى المفرد) الظرف اما مستقر متعلق بمعرفة صفة للفصاحة أى الكائنة فى المفرد وبه صرح فى المطول وهذا أنسب بجانب المعنى وانما لم يقدره نكرة على أنه صفة مع تصريحه فى شرح المفتاح بأن المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهنى فى حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهنى ولا على أنه حال بناء على جواز انتصابها من المبتدا ولا يرد عليه أن الحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء لان محل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالابتداء أو بناء على تاويل أن الفصاحة لكونها معرفة مفعول للتعريف معنى كأنه قيل تعريف الفصاحة أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة لما قاله السيد من أن المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها فى المفرد وان كان المآل واحدا وقس على هذا أمثاله وراع جزالة المعنى وان أحوجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ واسم الفاعل المقدر فى مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته واما ظرف لغو متعلق بالفصاحة كما جوزه السيد حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر فى جواز اعمالها تضمن معانيها الحصول والكون وعلى هذا يمكن أن يجعل قوله فى المفرد ظرفا لغوا للفصاحة وان لم يرد بها معناها المصدرى اه ومنع الفنرى ذلك ورد قياس الفصاحة على القصة ومامعها بابداء الفرق فانظره أو متعلق بما اشتملت عليه الجملة وان كان جزآها جامدين من نسبة المسند الى المسند اليه وحمله عليه وكون المسند اليه هو المسند وذلك معنى للفعل كما فى الحفيد والخطائى وغيرهما ويرد ذلك على حصر النحاة العامل المعنوى فى الابتداء والتجرد قال السيرامى وأورد على من جعله ظرفا لغوا متعلقا بالنسبة هنا انه لا نسبة بين المعرّف والمعرّف لعدم الحكم بينهما والا كان قضية ولو سلم فهى أى النسبة غير مستقلة ولذا سمى أهل المنطق اللفظ الدال عليها رابطة وأداة فلا يجوز اعمالها وأجيب بأن أهل الادب يجوّزون اعمال غير المستقل حتى جوز واعمال حرف التنبيه فى هذا بعلى شيخا اه (قوله لتوقف معرفة البلاغة) أى من حيث هى على معرفة الفصاحة من حيث هى اذ بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة المتكلم وبلاغة المتكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكة التى يقتدر بها على تأليف كلام فصيح فى بلاغة المتكلم نعم تتوقف عليها بحسب التحقق اذ لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بليغ ولا يقتدر على تاليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أى فالتوقف المذكور من توقف معرفة الكل على معرفة الجزء (قوله لتوقفهما) أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام فى تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف الخ) الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أعاد من وأدخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكان

فى المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة فى تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) أى خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة

(قوله بجانب المعنى) أى وبسوق كلام المصنف فان مقتضاه أن اشتراك الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظى وجعله حالا يوهم الاشتراك المعنوى وان اختلافهما بحسب الاحوال اه عبد الحكيم (قوله لكن الاستعمال لا يساعده) لانه لم يوجد فى استعمال العرب وصف المعرف بلام الحقيقة من حيث هى بنكرة بل بمعرفة (قوله أو تأويلها بالمسمى بالفصاحة) وعلى هذا فالحال من نائب فاعل المسمى العائد على أل لا من الفصاحة لان المقصود لفظها (قوله ان نحو القصة الخ) أى مما يفهم منه المعنى الحدثى وان كان اسما جامدا نحو * أسد على وفى الحروب نعامة * اه عبد الحكيم (قوله حتى جوزوا اعمال حرف التنبيه) أى وحرف النفى فى نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون

أظهر فى افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد فى الخلوص من الثلاثة أن كل مفرد له مادة هى حروفه وصورة هى صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما فى مادته وهو التنافر أو فى صيغته وهو مخالفة القياس أو فى دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراؤه فى الكلام أيضا لان له مادة هى كلماته وصورة هى التأليف العارض لها ودلالة على معناه التركيبى فعيبه اما فى مادته وهو تنافر الكلمات أو فى صورته وهو ضعف التأليف أو فى دلالته على معناه وهو التعقيد اه خسرو (قوله القياس) أى الضابط (قوله اللغوى) انما لم يقل الصرفى وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفى استقراء اللغة اه ذنرى (قوله أى المستنبط الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد حقيقة القياس فى اللغة الذى هو الحاق شئ بشئ لجامع بينهما بل المراد القياس الذى منشؤه استقراء اللغة وهو القياس الصرفى كقولنا كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا ويجرى مجرى ما دخل فى القياس ماثبت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس كابدال الهاء همزة فى ماء مثلا اه ع ق فان أريد بالقياس الامر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ماء كما قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سيأتى (قوله لايخلو عن تسامح) نقل عن الشارح فى وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا لانها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الامور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هى الخلوص وان صح أن الفصيح هو الخالص لان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لايستلزم تصادق مآخذها كالنطق والضحك الا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشى فانه يصح المشى حركة مخصوصة وانما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه واعترضه السيد بان هذا الوجه يقتضى عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين وقصد المبالغة والادعاء المذكور مما لايلتفت اليه فى التعريفات وبان كون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا لايستلزم أن لايحمل الخلوص عليها لجواز حمل العدميات على الوجوديات كما فى قولك البياض لاسواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص أنسب بالمعنى اللغوى حيث يقال فصح الاعجمى اذا خلصت لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا أخذت رغوته وذهب لبؤه وأجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض كتعريف صاحب المفتاح علم المعانى بالتتبع والمعترض أيضا من المتفقين على جوازه بل ذلك واقع فى كتب المنطقيين كتعريفهم العلم بحصول صورة الشئ فى العقل ونقله السيد فى حواشيه على شرح المطالع وعن الثانى بان مراد الشارح نفى الحمل التفسيرى ولاشك فى عدم صحة حمل العدمى على الوجودى بطريق التفسير وبان للشارح أن يقول أردت بالوجودى الموجود لا مالم يجعل العدم جزأ من مفهومه وبالعدمى المعدوم لا ماجعل العدم جزأ من مفهومه ولاشك أن المعدوم لايصح حمله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد فى الوجود على أن فيما ذكره من المثال مناقشة لانه اذا أريد بلاسواد عدم السواد فهو لايحمل على البياض لان البياض لايكون فرد العدم وان أريد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بانه لايخفى على من له قدم فى الصناعة العربية وذوق أن اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل فى هذا اللفظ فصاحة يراد أن فيه سلاسة وجزالة ومايؤدى معنى ذلك لا مجرد أنه ليس فيه نقيصة كذا وكذا وان كان الثانى لازما للاول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقى الظهور والبيان فلا يتم على هذا ماذكره من أن كونها فى الاصطلاح نفس الخلوص المذكور أنسب بالمعنى اللغوى وبتسليم ان معناها اللغوى الخلوص المتقدم فيكون تفسيرها اصطلاحا بالخلوص من الامور المذكورة أنسب به نقول ان ذلك لايقدح فى كون معناها اصطلاحا كون اللفظ جاريا الخ اذ تحقق الخلوص ولزومه لكون اللفظ الخ يكفى فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوى فى الاصطلاحى وأورد على الجواب الاول أن المجاز انما ارتكب فى التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والسيد فى شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر أن الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة فى التفسير بالخلوص كيف والمدعى أنها عين الخلوص وعلى الجواب بان للشارح أن يقول اردت بالوجودى الموجود وبالعدمى المعدوم انه قد ينازع فى كون

القياس) اللغوى أى المستنبط من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لايخلو عن تسامح

(قوله الذى هو الحاق الخ) فيه أن هذا ليس هو القياس فى اللغة بل فى الاصول (قوله على القوانين) أى الصرفية والنحوية اه عبد الحكيم اى والبيانية (قوله لايستلزم تصادق الخ) لان تصادق المشتقين معناه اتحاد الذات المتصفة بمبدئهما وهو لايستلزم اتحاد المبدأين فى الصدق اه عبد الحكيم (قوله بان هذا الوجه الخ) اعترض بامور ثلاثة بل باربعة والرابع قوله بل كونها عبارة الخ (قوله بحصول صورة الشئ) اى مع انه نفس الصورة لاعتبار حصولها فى العقل وهذا اذا لم يجعل من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله وعن الثانى بان مراد الشارح الخ) اى وما استند اليه السيد من باب الحمل الحكمى اه شيخنا

(فالتنافر) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات فى قول امرئ القيس (غدائره) أى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق (مستشزرات) أى مرتفعات أو مرفوعات يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع (الى العلا)* تضل العقاص فى مثنى ومرسل * تضل أى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس

(قوله يزين المتن) أى لو أرسل فلاينافى أن الكل مشدود على ما يأتى عن السيرامى أو بالنظر للبعض على ما يأتى عن الجربى وغيره (قوله على مجرور برب تقدم فى كلام الشاعر) وهو قوله

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى
بناظرة من وحش وجرة مطفل
وجيد كجيد الرئم ليس بفاحش
اذا هى نصته ولا بمعطل

(قوله اشارة الى تسمية الخ) عرفت أنه ليس القصد أن الغدائر ترادف العقاص

الخلوص معدوما اه ملخصا من حواشى المطول (قوله فالتنافر) أى المراد هنا وسيأتى التنافر فى الكلمات (قوله ثقلها) بالكسر والفتح ضد الخفة وبالكسر والسكون الشئ الثقيل والاول هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت الهمزة الاولى فى الجمع بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اه سيرامى أى الذى شأنه الانسدال فلاينافى أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كما هنا (قوله غديرة) سمى الشعر بذلك لانه غودر أى ترك حتى طال اه فنرى (قوله والضمير عائد الى الفرع) هو شعر الرأس وفى السيرامى أنه يروى غدائرها فالضمير حينئذ للمحبوبة (قوله فى البيت السابق) أى على هذا البيت وهو قوله

وفرع يزين المتن أسود فاحم * أثيث كقنو النخلة المتعثكل

والواو عاطفة على مجرور برب تقدم فى كلام الشاعر وليست الواو واو رب كما توهم والفرع الشعر التام كذا فى القاموس والصحاح وخسرو والسيرامى والخطائى والفنرى فاضافة غدائر اليه من اضافة الاجزاء الى الكل ونقل الحفيد عن المهذب أنه الشعر مطلقا وجعل اضافتها اليه على هذا من اضافة الجزئى للكلى والمتن الظهر والفاحم الشبيه بالفحم لشدة سواده والاثيث بمثلثتين بينهما تحتية الكثير وهو صفة ثالثة لفرع وقنو النخلة بالكسر بمنزلة عنقود العنب فهو اسم للسباطة كلها ومثله العذق والكباسة والمتعثكل كثير العثاكيل جمع عثكال بالكسر أو عثكول بالضم وهما ماعليه البسر من عيدان القنو وقد يجىء العثكول بمعنى القنو أيضا وعليه يكون فى الكلام شدة مبالغة لان المعنى حينئذ كقنو النخلة صاحب القنوان المتعددة ففيه زيادة مبالغة فى وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغة فمن التشبيه بالقنو (قوله أى مرتفعات) فالزاى مكسورة وقوله أو مرفوعات فالزاى مفتوحة (قوله الى العلا) جمع العليا تأنيث الاعلى أى الى جهة العلا وهى السموات (قوله تضل العقاص) يعنى تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر اشارة الى تسمية تلك عقاصا أيضا وظن بعض الشراح أن العقاص غيرها فرتب عليه أن الشعر أربعة أقسام وفى جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهى الاشارة الى أن العقاص مع كثرتها تغيب فى الاخرين مع وحدتهما ففيه اشارة الى كثرة شعرهما أفاده الجربى وغيره وقال السيرامى أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام مفتول وعبر عنه بالمثنى وملوى كالخيط الملوى وعبر عنه بالعقاص ومرسل عن الفتل واللى وأن الملوى غائب بين المفتول والمرسل والذوائب تتناول الاقسام الثلاثة وقد شد الجميع على الرأس بالخيوط فارتفعت الى أعالى الرأس ويقدر منها بعد العقاص وبعد المرسل أى تضل العقاص منها فى مثنى ومرسل منها أى من الذوائب اه وعلى الاول مصدوق الغدائر والعقاص ههنا واحد وهو فقط الملوى المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المسرح من غير فتل وعقص وكتب أيضا أى عن العقص والتثنية (قوله جمع عقيصة) ويحتمل أن يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح به فى الصحاح ويروى بدل العقاص المدارى وهى جمع مدرى خشبة ذات أطراف يذرى بها الطعام لتنقيته من نحو التبن والمراد بها فى البيت المشط وفى التعبير بالمدارى مبالغة لاتخفى كذا فى الفنرى (قوله وهى الخصلة) بالضم أى القطعة (قوله المجموعة من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيأ من شعر رأسها فى وسط الرأس وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ويسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة ثم يسترونه بارخاء المثنى والمرسل فوقه الى وراء كذا قرره بعضهم وهو على غير ما مر عن السيرامى ويسمى المثنى والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر مانصه بفتح العين وسكونها والفتح أجود (قوله يعنى أن ذوائبه) أى الفرع (قوله مشدودة) ان قلت من أين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العقاص لان العقيصة شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به أطراف الذوائب كذا فى المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد أن شدت لاغير فظهر أن مراد الشاعر أن شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة أقسام لا الى أربعة كما توهم اه فنرى (قوله على الرأس) أى وسطه (قوله

بخيوط) أى لا بخيط واحد بمعونة أن المقام للمبالغة فى كثرة الشعر (قوله والغرض بيان كثرة الشعر) أى وان لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود فالكلام كناية ان كان مستعملا فى كثرة الشعر التى هى لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض ان كان مستعملا فى حقيقته ملتفتا فيه الى هذا اللازم (قوله والضابط) أى المعول عليه خلافا لمن قال المعول عليه بعد المخارج وان قال قربها لان كلا منهما لا يطرد لانا نجد عدم التنافر مع قرب المخارج كالجيش والشجى ومع بعدها كعلم بخلاف ملع أى أسرع قال فى المطول وليس ذلك أى عدم التنافر فى علم ووجوده فى ملع بسبب أن الاخراج من الحلق الى الشفة أيسر من ادخاله أى اللفظ من الشفة الى الحلق لما نجده من حسن غلب وبلغ وحلم وملح اهـ (قوله ههنا) أى فى معرفة المتنافر من غيره اهـ حرى (قوله ان كل ما يعده الذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا رد الى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤد الى معارضة الذوق بمثله اهـ والذوق قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سليقى كما للعرب العرباء وكسبى كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك) كتوسط الشين بين التاء والزاى كما يأتى (قوله ابن الاثير) هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد اهـ سيرامى (قوله وزعم بعضهم) هو الخلخالى وغيره (قوله توسط الشين الخ) أى فضاربت الشين ما قبلها من حيث انها رخوة والتاء شديدة وضاربت ما بعدها من حيث انها مهموسة والزاى مجهورة وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التاء بالهمس اذ لم يحصل بسببه مضاربة الشين للتاء فهو زائد فى البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة فى قول ابن الجزرى فحثه شخص سكت وقوله الرخوة هى ما عدا الحروف الشديدة المجموعة فى قوله أجد قط بكت وما عدا الحروف التى بين الرخوة والشديدة المجموعة فى قوله لن عمر وقوله من المهموسة الشديدة قد عرفتهما وقوله من المجهورة هى ما عدا المهموسة والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها بجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها فى مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها والرخاوة لغة اللين سميت حروفه بذلك لجرى النفس معها حتى لانت عند النطق بها والشدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجرى معها لقوتها فى مخارجها وسميت حروف لن عمر بينية لان النفس لم ينحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اهـ ملخصا من الجزرية وشرحها لشيخ الاسلام (قوله من المهموسة) أى انتهاء وقوله الشديدة أى ابتداء أى أول النطق فلا تنافى بين الوصفين (قوله المعجمة) لعله بيان للواقع أولان من لغاته الزاء بالمد كالراء وترسم على هذه اللغة بهمزة بعد الالف كما ترسم الراء كما فى القاموس فيحتاج على هذا الى التقييد بالمعجمة لتتميز من الراء (قوله التى هى من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاى والراء تروجا للنظر الآتى فانه لا يتم الا بذلك لضعفه اذا ذكرت الصفة المختصة بالزاى وهى الرخاوة والمختصة بالراء وهى التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الزاى والراء فاندفع ما فى الحفيد من أن وصف الزاى بالصفة المشتركة وهى الجهر دون الصفة المختصة وهى الرخاوة لغو كذا قيل وفيه نظر لان كون الراء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاى فانها رخوة مما يوجب زيادة ثقل مستشرف على ثقل مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لان معاندة الشين للراء من جهة همسها ورخاوتها اذ الراء مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة ومعاندة الشين للزاى من جهة همسها فقط اذ الزاى مجهورة رخوة وهذا يقوى نظر الشارح الآتى ولا يضعفه فاعرف ذلك (قوله لان الراء الخ) أى فالثقل باق على مقتضى علتك أيها الزاعم وان حكمت بزواله وأجيب بما حاصله ان مراد هذا الزاعم زوال الثقل المخصوص لا زواله مطلقا بدليل قوله لزال ذلك الثقل وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم والراء وان كانت مجهورة هى بين الشديدة والرخوة لا رخوة بخلاف الزاى فانها مجهورة رخوة ولكل وصف دخل وأجيب أيضا بان وجود الراء وانفاء وهما من حروف الذلاقة التى يجمعها مر بنفل فى مستشرف أورث عدم التنافر فيه بخلاف مستشزر وفى الجواب الاول نظر وان قاله الحفيد لان كون الراء بين الشديدة والرخوة مما له دخل فى زيادة ثقل مستشرف على مستشزر على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا فى خفته كما بيناه فى القولة السابقة وكتب على قوله وهما من

بخيوط وأن شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم أن منشأ الثقل فى مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التى هى من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة الشديدة والزاى المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة أيضا من المجهورة

(قوله ولا تنافى بين الوصفين) وجه التنافى أن الهمس يلزمه جريان النفس والشدة يلزمها انحباسه أخذا مما تقدم له قريبا

وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى ألم أعهد اليكم ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة فى تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على الكلام العربى ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل أو العجز الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا

حروف الذلاقة مانصه الذلاقة سرعة النطق (قوله وقيل) قائله الزوزنى (قوله قريبا من المتناهى) أى لانه
جمع بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهمزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وأما المتناهى فنحو
الهعخع فانه جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من
أدناه وهو الخاء وهو بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت أسود (قوله كما لا يخرج الخ) قاسه عليه فى صحة وصف
كل منهما بوصف ليس فى جزئه بجامع الطول ووجود الوصف فى الجل اه ع ق (قوله لان فصاحة
الكلمات الخ) ناقشه ابن جماعة بان الذى فصاحة الكلمات جزء مفهومه انما هو فصاحة الكلام الفصيح
المفردات لا مطلقا اه وعليه منع ظاهر (قوله فى تعريف فصاحة الكلام) اعترض بان الكلام يتحقق
بالمسند اليه والمسند وما زاد عليهما من الفضلات خارج عن حقيقة الكلام فبتحقق فصاحة الكلام يتحقق
فصاحتهما فقط والجواب أن الكلام يطلق على مجموعهما مع ما يتعلق بهما من الفضلات وهو المراد هنا على
ان هذا القائل مثل لما اشتمل على كلمة غير فصيحة فى زعمه بما تلك الكلمة أحد ركنيه أعنى ألم أعهد (قوله
من غير تفرقة بين طويل وقصير) يعنى هذا التوجيه الذى ذكره هذا القائل فى معرض الاعتذار عما
لزمه من قوله ان فى ألم أعهد ثقلا الخ وهو كون القرآن يشتمل على كلام غير فصيح ليس بشئ لاشتراطهم فى
فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله أو قصره فما ذهب اليه من التفرقة تحكم من
عند نفسه اه جربى (قوله على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة) يعنى أن مدخلية فصاحة
الكلمات فى فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام لانه يلزمه اشتراط
فصاحة المفردات فى المركب التام والناقص لاجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات فى فصاحة الكلام
وهو عنده يشمل المركب الناقص بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره لان فصاحة المفردات انما شرطت
فى فصاحة الكلام والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام وحينئذ فالخلل اللازم لهذا القائل من
وجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته أكثر على تفسيره لانه يلزمه الخلل فى المركب التام والمركب
الناقص لاجماع القوم على أنه يشترط فى فصاحة الكلام فصاحة كلماته وهذا القائل يفسر الكلام
بما يعم التام والناقص فلو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل فى قوله لكن الكلام
الخ لازماله فى المركب التام فقط وكتب على قوله من وجود كلام فصيح الخ ما نصه كذا قال الحفيد قال
ع ق مقتضى هذا أن صاحب هذا المذهب أى من لم يدخل المركب الناقص فى الكلام يجعل غير المفيد
عنده فصيحا ولو اشتمل على كلمات غير فصيحة ولا أظنه يقول به ولو كان هو اللازم لتفسيره اه (قوله ظاهر
الفساد) أى فساده ظاهر لوجود الفارق لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها وهى كلماته
ولم يشترط فى عربية الكلام عربية أجزائه كلها لانه يكفى كون الاكثر على لغة العرب فى نسبة المجموع
اليهم بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة فى ابراهيم ونحوه مع اجماع المسلمين على أن القرآن عربى كما نص
عليه فيه ولو سلم الاشتراط فى عربية الكلام فاطلاق العربى عليه باعتبار الاسلوب لا جميع مفرداته أو أن
ما وقع فيه مما يوهم أنه غير عربى من توارد اللغات كما فى الصابون فان معناه فى جميع اللغات واحد لكن هذا
لا ينفع فى نحو ابراهيم للاتفاق على عجمته وانما ينفع فى نحو المشكاة (قوله ولو سلم) أى بناء على تسليم ما ذكر
من القياس اه يس وكتب أيضا قوله ولو سلم عدم خروج الخ أى الذى تضمنه القول بعدم خروج الكلام
الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة لان السورة من الكلام الطويل وكتب أيضا قوله
خروج السورة أى باشتمالها على كلمة غير فصيحة (قوله فمجرد اشتمال الخ) أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال
عن الفصاحة على هذا التقدير اه سم (قوله على كلام غير فصيح) المراد بالكلام الكلمات فلا يرد أن هذا
القائل لا يقول باشتمال القرآن على كلام تام غير فصيح لا يقال هو لم يقل أيضا باشتماله على كلمات متعددة
لانا نقول تجويزه اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجويزه اشتمال القرآن على كلمات
عديدة فى مواضع مختلفة فكم كلام طويل فى القرآن (قوله بل على كلمة) أى واحدة (قوله مما يقود)
أى يجر الى نسبة الجهل بان المورد غير فصيح او بان الاولى ايراد الفصيح أو نسبة العجز عن ايراد الفصيح
بدل غيره قال سم وأورد أنه كان ينبغى أن يقول للعجز أو الجهل أو السفه لانه اذا كان عالما فان لم يكن

(قوله لا فى خفته) أى ركلام الزوزنى على ما قاله الحفيد معناه لزال ذلك الثقل وتخلفه ما هو أخف منه اذ مقصوده بقوله ولو قال الخ الاعتراض على الشاعر لا هو الظاهر (قوله بان الذى) أى لا هر الذى وقوله لامطلقا أى لا فصاحة مطلق الكلام (قوله وعليه منع ظاهر) أى بأن هذا التقييد ولم يقل به أحد وليس هذا القائل من أهل احداث الاصطلاح (قوله لانا نقول تجويزه الخ) هذا لا يدفع الاعتراض لان الجواب

قادرالزم العجز وان كان قادرالزم السفه وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل أى بأنه سفه أوأنه غير لائق فنسبته تدخل فى نسبته اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصيحة لحكمة يعلمها الله تعالى ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز الفصحاء والبلغاء جميعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصيحة والا كان لهم مساغ فى معارضته وكتب أيضا قوله بقود قلت فيه معنى لطيف زائد على يستلزم فاعلمه اه ابن جماعة هو تضمنه تشبيه من يقول بذلك بدابة تقاد وتشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغرابة كون الكلمة الخ) قال خسرو ومامخصه اعلم أن الغرابة والوحشية ومافى معناهما يعتبر تارة بالنظر الى جميع الأعراب الخلص من سكان البوادى وتارة بالنظر الى بعضهم وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالغرابة أوالوحشية مثلا فى مقام القدح يراد الاعتبار الاول واذا وصفوه بذلك فى مقام المدح يراد الاعتبار الثالث وأما الثانى فلا يلزم به قدح ولا مدح يشهد به استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون الكلمة وحشية عند الأعراب الخلص أى غير ظاهرة المعنى لهم ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لان الكلام فى بيان مخلات الفصاحة اه وفى الاطول واعلم أن الغرابة مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر الى الفصحاء كلهم لا الى العرب كلهم فانه لا يتصور اذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبتت فصاحة غريب القرآن والحديث اه وبما تقرر علم أن قوله تعالى ان هذان لساحران فصيح لانه مأنوس الاستعمال عند قوم من فصحاء العرب وكتب أيضا مانصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج فى معرفة معناه الى بحث وتفتيش فى مطولات كتب اللغة وبالاحتياج الى تخرجه على وجه بعيد فعلم من هذا أن الغريب قسمان فالاول نحو تكأكأتم والثانى نحو مسرج كما أفاده الشارح فى المطول والثانى أغرب من الاول لان تخريجه على وجه بعيد فرع عدم وجوده فى كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها فى البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بانها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب أيضا مانصه شبهت بالدابة الوحشية المنسوبة الى الوحش وهو الحيوان الذى يسكن القفار أومفرده المؤنث كما أن الوحشى مفرده المذكر أفاده فى الاطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أى الموضوع له فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لانها غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ تفسير للوحشية وأعاد النفى المستفاد من غير كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على أن النفى متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال المخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر الى المولدين اه فنرى وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قيل العطف للتفسير وليس بظاهر وقيل من عطف السبب على المسبب وهو وجيه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفائدته المقصودة منه نصب علامتين على غرابة الكلمة ولفظة غير بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما فى عبد الحكيم ويحتمل أن لا بمعنى غير بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أى استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم اه عبد الحكيم (قوله نحو مسرج) أى نحو غرابة مسرج (قوله العجاج) لقب (قوله ومقلة) عطف على واضحا فى البيت قبله وهو

أزمان أبدت واضحا مفلجا * أغر براقا وطرفا أبرجا

ومقلة الخ فأزمان اسم امرأة أبدت أظهرت واضحا أى شيأ واضحا هو السن مفلجا أى متباعدا بينه أغر أى أبيض براقا أى لماعا وطرفا أى عينا أبرجا أى بين البرج بفتح الراء وهو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد كله والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل فى الحدقة والمرسن بفتح الميم وكسر السين أو فتحها الانف كما فى القاموس وفى غيره أنه أنف البعير أطلق على أنف الانسان على سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل (قوله أى مدققا) أى خلقة لا بفعل فاعل وقوله مطولا أى مع تقوس (قوله أى شعرا الخ) هذا التعبير يشعر بان الفاحم نسبة الى الفحم نسبة تشبيهية فيكون غريبا كمسرج ويحتمل أنه تشبيه بحذف

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال (نحو) مسرج فى قول العجاج *ومقلة وحاجبا مزججا* أى مدققا مطولا (وفاحما) أى شعرا أسود كالفحم (ومرسنا) أى أنفا (مسرجا

آل الى تجويز الاشتمال والشارح ادعى لزوم الاشتمال قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لان مثل ألم أعهد فى القرآن كثير فالمقصود التجويز الوقوعى (قوله وأجيب بأن السفه نتيجة الجهل الخ) قد يمنع بأن العلم بانه سفه وانه غير لائق لا ينافى الفعل لحكمة أصلا وحينئذ فالايراد قوى (قوله والمشكل) هو ما يمكن الوقوف عليه بخلاف المتشابه فانه تعالى قد استأثره بعلمه (قوله لا بالمجموع) أى لصدقه حينئذ بوجود البعض فيقتضى أن ما ظهر معناه ولم يؤنس استعماله غريب مع أن الغريب ما اجتمع فيه العدمان (قوله وهو وجيه) أى لانه يتسبب عن مأنوسية الاستعمال ظهور المعنى (قوله وذكر غير واحد الخ) فيه نظر اذ اللزوم من جهة واحدة كما علم مما تقدم (قوله فلا يرد غريب القرآن الخ) أى لو لم نقيد باستعمال العرب العرباء لورد غريب القرآن فانه اجتمع فيه العدمان عدم ظهور المعنى وعدم أنس الاستعمال عند غير العرب العرباء

الاداة أى كالفاحم فلا غرابة الا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم لا كالفحم تأمل سم وفى القاموس الفاحم الاسود بين الفحومة كالفحيم وقد فحم ككرم فحومة اه وعلى هذا الانسبة ولا تشبيه وكتب أيضا قوله أى شعرا أسود الخ ففاحما النسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم فقول الشارح أى شعرا أسود كالفحم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر أن يقول شعرا منسوبا الى الفحم على معنى أنه كالفحم (قوله أى كالسيف السريجى الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب أيضا قوله أى كالسيف السريجى الخ بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجىء لنسبة الشئ الى أصله نحو تممته أى نسبته الى تميم فسرج بمعنى منسوب الى السريجى أو السراج أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد اه سم فهو من ثانى قسمى الغرابة وهو ما يحتاج الى تخريجه على وجه بعيد وتقرير المقام على هذا الوجه أولى مما صدر به الحفيد وارتضاه حيث قال ان فعل قد يجىء لصيرورة فاعله كاصله المأخوذ هو منه نحو قوس الرجل أى صار كالقوس فالمسرج مصدر ميمى بمعنى الفاعل فيكون المعنى ومرسنا مسرجا بكسر الراء أى صائرا كالسريجى أو كالسراج لانه يرد على هذا أن المصدر الذى على صيغة اسم المفعول لا يكون الا للمتعدى على الصحيح كما فى اليزدى محشى الخطائى وقوس المذكور لازم ومثل ذلك يرد على تخريجه على أن فعل قد يجىء لصيرورة فاعله أصله كعجزت المرأة أى صارت عجوزا وعلى أنه قد يجىء لصيرورة فاعله ذا أصله نحو ورق الشجر أى صار ذا ورق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير منقول عن ابن سيده (قوله واللمعان) عطف تفسير (قوله لم يجعلوا اسم مفعول الخ) أى ليخرج عن الغرابة أصلا وقوله قلت هو أى سرج بهذا المعنى أيضا الخ جواب على طريق المنع أى منع خروجه عن الغرابة بجعله اسم مفعول من سرج المذكور من وجهين أشار الى الاول بقوله هو أيضا من هذا القبيل أى من قبيل الغريب أى من القسم الاول من الغريب أعنى ما يحتاج الى تنقير عنه فى كتب اللغة وتفتيش لانه لم يشتهر بهذا المعنى فى كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سرج الله وجهه بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا أن يقال اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة المسرج اه واذا ثبت أن سرج بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى مسرجا غريبا أيضا الوجه الثانى ما أشار اليه بقوله أو مأخوذ وهو عطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سرج بهذا المعنى غريب من القسم الثانى من الغريب أعنى ما يحتاج الى التخريج على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى التخريج المذكور وبيانه ان المراد بسرج الله وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر لسرج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فحمله على معنى جعله ذا سراج بالمشابهة تخريج على وجه بعيد واذا كان سرج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى مسرجا كذلك فان قلت الكلام فى سرج بمعنى بهج وحسن والذى بينت تخريجه على الوجه البعيد سرج بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فان معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت كيف قابل بين الوجهين مع أن الغرابة المحوجة الى التفتيش فى كتب اللغة تجامع الاخذ من السراج قلت جعلهما وجهين اشارة الى أن كلا منهما يكفى فى المقصود مع قطع النظر عن الآخر كما فى الخطائى وهذا أحد تقريرين لكلام الشارح وثانيهما أنهما جوابان متغايران الاول بتسليم وجود سرج فى لغة العرب وحاصله أن سرج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب غريب اما من القسم الاول أو من القسم الثانى والجواب الثانى بمنع وجوده فى لغة العرب وحاصله أنه مولد مستحدث أخذه المولدون من السراج ولا وجود له فى لغة العرب فلا يتم كون مسرجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيده المطول وحواشيه وأما ما فى الحفيد فليس بجيد وعلى ما قرره هذا البعض كان الاولى تقديم الجواب الثانى على الاول ويجب على ما قرره أن المستشهد عليه بكلام المرزوقى مجرد كونه مأخوذا من السراج لانه هو الذى صرح به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد والاستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى ما قيل ومن غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله أو مأخوذ من السراج) ينبغى أن لا يكون المراد بكونه

أى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء) وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف (أو كالسراج فى البريق واللمعان) فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أى بهجه وحسنه قلت هو أيضا من هذا القبيل أو مأخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله

(قوله جعله ذا سراج بالمشابهة) أى جعله صاحب شئ يشبه السراج فكان فيه سراجا وهذا مناسب للمستشهد به بعد المنقول عن المرزوقى (قوله وحاصله أن سرج بهذا المعنى الخ) المناسب أن حاصله أنه من الغريب من حيث هو لانه ظاهر الاشارة

مأخوذا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرج الله وجهه نسبه الى السراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى اذ الصادر منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة فلعل المراد انه مأخوذ من السراج على معنى سرج الله وجهه أى جعله ذا سراج بالمشابهة اه سم وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذى أشار اليه المصنف بقوله أولا أو كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله حيث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ماقيل الخ (قوله السريجى) أى السيف السريجى (قوله منسوب الى السراج) أى على غير قياس اذ القياس سراجى وأجيب بأنه منسوب اليه مصغرا وفيه أن القياس تشديد الياء فهو بتخفيفها غير قياسى أيضا (قوله ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف بالسريجى وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف الى السراج فالوصف على هذا بمعنى النسبة والباء بمعنى الى واسم الاشارة راجع الى السراج (قوله وصفه) أى السيف وقوله بذلك أى بالسريجى (قوله لكثرة مائه) أى صفائه (قوله ومنه) أى من السراج (قوله أن تكون الكلمة الخ) المراد بالكلمة وبالمفردات مايشمل المركبات الناقصة التى فى حكمها لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء كان غير فصيح ونوقش بان مثل هذه المخالفة يقع فى المركب التام أيضا فانه اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة كان غير فصيح والجواب أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف لان الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوى (قوله أعنى على خلاف ماثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتى فنحو آل الخ اه سم وكتب أيضا مانصه يعنى أن المراد بالقانون ماثبت عن الواضع لا القياس التصريفى (قوله نحو الاجلل) أورد عليه أن عدم الادغام لم لا يجوز أن يكون لضرورة الشعر وأجيب بان أقصى ماثبت به الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على ألسنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر ألا ترى أن استعمال الجرشى جائز قطعا الا أنه مخل بالفصاحة لما ذكر اه سم وأجاب صاحب الاطول بأن الضرورة مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس اه وكتب أيضا قوله نحو الاجلل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا أنه هجر الاصل اه أطول وكتب أيضا مانصه أى نحو مخالفة الاجلل (قوله فى قوله الحمد لله الخ) تمامه * أنت مليك الناس ربا فاقبل * قال فى الاطول ربا بالالف يريد ياربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء أى فاقبل الحمد اه وفى كلام غيره أنه منون حال من الضمير فى مليك وأما من جعله منونا منصوبا على النداء ففيه أن المقصود منه معين فحقه الرفع وفى الفنرى ان تمامه * الواحد الفرد القديم الاول * ثم قال وقد روى غير ذلك وتعبير العصام فى أطوله بقوله تتمته كذا وخسرو والسيرامى والفنرى بقولهم تمامه كذا يخالف تعبير الحفيد بقوله أوله كذا وتعبير يس بقوله صدر البيت كذا وبنى على ذلك أن الحمد لله بالنصب مفعول اقبل وان فيه التفاتا (قوله فنحو آل الخ) أى وان كان ذلك على خلاف القياس التصريفى فان قلب الهاء همزة فى آل وماء اللذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس وقياس مضارع أبى كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفا ونحوه ماذكر استحوذ أى غلب فان قياسه قلب الواو ألفا وقطط شعره من باب علم أى اشتدت جعودته فان قياسه الادغام (قوله خلوصه مماذكر الخ) فان قلت قد سبق أن تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس وانما أخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد معرفة بهذا التعريف أى المزيد فيه ومن الكراهة فى السمع لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم بل كان تنقيحا للتعريف وجد فى كلامهم بحذف ماهو مستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه ويدعى وجوب زيادة قيد على التعريف الذى استخرجه المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجرى فى قوله بعد تعريف فصاحة الكلام قيل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لا جميع علماء البيان فلا يرد السؤال وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب اليمن بانه اذا لم يوجد تعريف الفصاحة والبلاغة بما ذكر فى كلام الناس فأى مستند له فى أن ماذكر هو معنى الفصاحة والبلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة

حيث قال السريجى منسوب الى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كأن فيه سراجا ومنه ماقيل سرج الله أمرك أى حسنه ونوره (والمخالفة) أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة أعنى على خلاف ماثبت عن الواضع (نحو) الاجلل بفك الادغام فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل) والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مماذكر (ومن الكراهة فى السمع) بأن تكون اللفظة بحيث يمجها

(قوله كان غير فصيح) أى لمخالفة القانون الصرفى وقد علمت مافيه (قوله أصل كل مغير الخ) الاصل هنا هو أجلل بالفك اذ هو أصل للمدغم والمغير هو أجل وموضوع خبر المبتدا أى موضوع كما أن الفرع موضوع (قوله على خلاف القياس التصريفى) أى مجرد القاعدة بقطع النظر عن الاستثناء (قوله ناس معهودون) أى فلا ينافى أن هناك ناسا غيرهم وجد التعريف فى كلامهم وأخذه منهم

فى السمع) المراد بالسمع ههنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اهـ سم (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله فى قول أبى الطيب) يمدح سيف الدولة (قوله مبارك الاسم) اسمه على وانما كان مباركا لاشعاره بالعلو وموافقته لاسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه والعلة مجموع الامرين فلا يرد أنه لا اختصاص للاسم بهذه الموافقة بل كنيته أيضا وهى أبو الحسن كذلك قال فى الاطول ولا يبعد أن تجعل البركة لموافقة اسم الله تعالى فتخص الاسم (قوله أغر اللقب) يعنى مشهور اللقب اهـ أطول وكتب أيضا ما نصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضا أغر قلت لو سلم فاللقب أكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون أسمائها تعظيما لها تأمل سم (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخيل) حال من ضمير الابيض لا من الاغر والا اقتضى ان الاغر من غير الخيل له معنى آخر مع أن الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل ومن تبعيضية وجعلها بيانية أورد عليه بيس ان من البيانية لا تتقدم على المبين الا ضرورة وأن ما بعدها مساو لما قبلها وهنا أعم (قوله ثم استعير) يحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ويحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فيشمل المجاز المرسل لصحته هنا بملاحظة أن العلاقة السببية والمسببية (قوله انما هى من جهة الغرابة الخ) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة فلا حاجة الى زيادة هذا القيد لا يقال التنافر مع الغرابة كذلك فلم اشترط الخلوص عنه لانا نقول اغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس نعم يشكل ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة له وذكره قبله الا أن يقال ذكره لمزيد الاهتمام به أفاده فى الاطول (قوله ونحو ذلك) كاطلخم الليل أى أظلم (قوله وقيل) عبارة ع ق وأما توجيه النظر بان الكراهة فى السمع ليست الا من قبح الصوت فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مردود بانه لو كان المراد كذلك لزم كون الجرشى غير مكروه فى السمع الا عند نطق خشن الصوت به وليس كذلك فانا نقطع بكراهته دون مرادفه الذى هو النفس وان نطق به جميل الصوت (قوله النغم) فى بعض الحواشى نقلا عن الصحاح انه بالفتح جمع نغمة والامر عليه ظاهر وفى بعضها انه بالفتح مصدر وبالكسر جمع نغمة وأنه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لان الذى يستطاب أو يستكره هو النغمة اهـ سم أى لا المعنى المصدرى الذى هو التصويت والنغمة الصوت يقال فلان طيب النغمة أى حسن الصوت فى القراءة أو غيرها وهذا الجمع أعنى جمع النغمة بفتح النون على نغم بكسرها غير قياسى لان فعلا بكسر الفاء انما يطرد جمعا للفعلة بكسرها أيضا كنعمة ونعم وقربة وقرب وسدرة وسدر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الاول المنقول عن الصحاح غير قياسى أيضا بل هو ليس جمعا قياسيا لشئ أصلا والجمع المطرد لفعلة بفتح الفاء فعال قال فى الخلاصة

* فعل وفعلة فعال لهما * قال الاشمونى باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال اهـ والخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وفيه) أى هذا التعليل المحكى بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره المبتدا الى أن العطف من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهما فى المفرد العامل فيه الكائنة المحذوفة أو معنى النسبة على ما مر وخلوصه من تنافر الحروف العامل فيه المبتدا وفى جوازه خلاف مبسوط فى محله نعم ان جعل فى المفرد ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة على ما مر بيانه لم يلزم ذلك (قوله وتنافر الخ) لم يلتفت الى أن العطف بالواو بعد النفى يحتمل نفى المجموع اهـ سم ولو كرر من فى المعطوف لسلم من الايهام وكتب أيضا قوله وتنافر الكلمات أى الكلمتين فأكثر والا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه واحترز باضافة تنافر الى الكلمات عن تنافر المعانى فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه فى قوله مع فصاحتها كذا فى الاطول (قوله مع فصاحتها) تأتى مع عند اضافتها لثلاثة معان لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد وبمعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير فى خلوصه) فيكون مبينا لهيئة الفاعل

السمع ويتبرأ من سماعها (نحو) الجرشى فى قول أبى الطيب
مبارك الاسم أغر اللقب
(كريم الجرشى) أى النفس (شريف النسب) والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة فى السمع وعدمها ترجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم (و) الفصاحة (فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) هو حال من الضمير فى خلوصه

(قوله وفى جوازه خلاف الخ) وأصحه الجواز ان كان أحد العاملين جارا متقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وما هنا ليس من هذا القبيل (قوله عن تنافر المعانى) نحو البقر يعلف بالكسب وزيد مخلوق (قوله ويراد بالموضع التركيب) ليس المراد بالتركيب المركب لئلا يلزم كينونة الشئ فى نفسه فافهم (قوله لانها ليست حالا له) أى لان الحال التى تكون للكلام الآخر ليست حالا لذلك الاحد (قوله أى ليس ملتبسا الا آن الخ) هذا مراد الاطول

وقيد

وقيد النفس الخلوص فهى هنا تقييد للنفى لانفى للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير فى خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل فى الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه وان قلت اذا جعل حالا من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد أجلل وشعره مستشزر فصيحا لانه كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما فى زيد أجل وشعره مرتفع وحال عدم فصاحتها كما اذا أقيم أجلل مقام أجل ومستشزر مقام مرتفع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص فى حال فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يسخو فى حال مكنته فيصدق على الفقير الذى لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ماذكرته كلاما واحدا له حالان وليس كذلك بل كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كذا فى حال يكون الكلام الآخر لانها ليست حالا له بل للآخر مثلا بخلاف المثال فان الفقير حال المكنة وغير المكنة شخص واحد اهـ سم وقال فى الاطول قلت ليس لزيد أجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا لتلك الفصاحة فلو قيل زيد أجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال المكنة ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما أجاب بان زيد أجل ليس من أحوال زيد أجلل لانهما تركيبان مختلفان وليس واحد له حالان اهـ قوله ليس لزيد أجلل خلوص الخ أى ليس ملتبسا الآن بخلوص مقارن لفصاحة كلماته لعدم مقارنة الخلوص فصاحة كلماته لعدم فصاحة كلماته وقوله فلو قيل زيد أجلل خالص الخ أى لان اسم الفاعل حقيقة فى المتلبس بالفعل وكتب أيضا ما نصه أو ظرف لغو للخلوص أى خلوصه زمن فصاحتها اهـ أطول أو صفة لمصدر محذوف أى خلوصا كائنا مع الخ اهـ فنرى (قوله زيد أجلل الخ) لم يرتب الالفاظ الثلاثة كما هى فى المتن لئلا يلزم الوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم أنفه مسرج على شعره مستشزر اشارة الى أن أنفه مسرج أقبح من شعره مستشزر لما قيل انها مولدة (قوله وفيه نظر لانه الخ) مبنى على أن النفى المستفاد من خلوص منصب على القيد أعنى قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفى المقيد بقيد فان جعلناه منصبا على المقيد فقط أعنى التنافر لم يلزم هذا القائل ما ألزمه به الشارح من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسدا ولكن يرد عليه بعد ذلك أنه يلزمه على هذا التقدير أعنى تقدير انصباب النفى للمقيد فقط وقوع اللبس والابهام فى التعريف لقيام احتمال خلاف المقصود الذى هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله فى آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم) الانسب فيلزم وكتب أيضا قوله ولزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هنا لزوم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحا مع ذكره له أيضا فى المطول لانه بنى كلامه هنا على الغالب من رجوع النفى الى القيد فقط وفى المطول على صلاحية النفى لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا ولكن حيث بنى الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف الا على غير المعرف وانه لا يكون فصيحا الا ما اشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة كما نبه عليه يس وغيره فقول الشارح ولزم ان يكون الكلام الخ أى فقط بناء على ماذكر وعبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا لانه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم اهـ قال الخطائى فى حواشيه على المطول قوله ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات الخ أى لانه يكون قيدا للتنافر الذى هو العامل وانتفاء المقيد يكون باحد الوجوه الثلاثة بانتفاء المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاء قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة أو بانتفاء كليهما بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الكلمات يصدق

واحترز به عن مثل زيد أجلل وشعره مستشزر وأنفه مسرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبى وفيه نظر لانه حينئذ يكون قيدا للتنافر لا للخلوص ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات

ولكن فيه أنه لا دليل على هذا القيد فى التعريف (قوله لم يرتب الالفاظ الثلاثة الخ) أى كأن يقول زيد شعره مستشزر وأنفه مسرج وأجلل (قوله لئلا يلزم الوصف) أى الوصف معنى اذ الموجود هنا الاخبار (قوله مبنى على أن النفى الخ) محل البناء قوله ويلزم الخ الداخل تحت قول المحشى الخ (قوله لانه قد يكون قيدا للتنافر) صوابه حذف قد كما فى نسخ

الحدّ على الامور الثلاثة مع أن المحدود لا يصدق الا على أولها والراجح هو الوجه الثانى لان الغالب فى نفى المقيد رجوع النفى الى قيده فاحتمل التعريف أوجها ثلاثة المقصود ليس الا واحدا منها ولا يخفى ما فى احتمال خلاف المقصود لاسيما اذا كان راجحا لاسيما فى مقام التعريف اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام الخ قد يقال لا يلزم لان كون هذا الكلام غير فصيح مفهوم بالاولى ويجاب بان مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجال قرب قبر حرب (قوله الغير الفصيحة) أى كلا أو بعضا (قوله على خلاف القانون النحوى الخ) قال فى الاطول يرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوى فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوى معتبرا فى مفهوم الفصاحة فى لغتهم فالصواب أن يقال وعلامة الضعف أن يكون تاليف الكلام الخ اهـ وأقول يمكن دفعه بان القانون النحوى هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وان كان بدون هذه النسبة فذكرها فى التعريف لا لاعتبارها فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه فى الواقع هو النحوى وانما نسبه الى النحو لان أهله هم المتكفلون ببيان حال تاليف الكلام تامل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب الى اللغة وشواهده أظهر فينبغى تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف أحدهما بانه الجمهور وينبغى حينئذ اعتبار ما هو أقرب الى اللغة ولو اختلف البصريون والكوفيون فقط فهل ينظر الى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس فى هذه الازمان فليحرر هذه المسائل اهـ سم وذكر فى المغنى أن بعضهم التزم جواز مجىء قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وبين ذلك ثم قال والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة اهـ وهو يقتضى أن قراءة غيرهم تكون مرجوحة وبه صرح فى موضع آخر لكن لا يلزم من مرجوحية القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لان مرجوحيتها لا تنافى تجويز الجمهور اياها نعم كثير من القراآت المشهورة اشتملت كما قاله السيرامى على وجوه غير جائزة عند الجمهور ولهذا ردها الزمخشرى فيلزم اشتمال القرآن على ضعف التاليف فيحتاج الى منع كونها قرآنا كما عليه الزمخشرى وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فما اتفق عليه الكل أولى اهـ سم ومثله فى الحفيد ويرد عليه أنه قدم أن طريق الاولوية غير ملتفت اليها فى التعريفات ومنها هذا فالاولى أن يجعل داخلا تحت المشهور بين الجمهور (قوله لفظا ومعنى وحكما) الذكر اللفظى أن يكون المرجع ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى أيضا مقدما نحو ضرب زيد غلامه أو لا نحو ضرب زيدا غلامه والذكر المعنوى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير لكن هناك ما يقتضى ذكره قبله ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وككون رتبة المفعول الاول التقديم على الثانى نحو أعطيت درهمه زيدا أو كتضمن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه أى المورث فان الكلام السابق فى بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب أى الشمس فان ذكر العشى سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمى أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضى ذكره قبله الا أن حكم الواضع أن المرجع يلزم تقدمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجىء فى وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكما كما أن المحذوف لعلة كالثابت والممتنع انما هو تأخره لا لغرض فظهر مما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه اهـ حربى ببعض تصرف ومثال الذكر الحكمى نعم رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشان كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم المرجع لكن خولف هنا لنكتة الاجمال فالتفصيل وكذا توجيه نعم رجلا زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقرر يقتضى فصاحة ضرب غلامه زيدا اذا قصدت النكتة وعدم فصاحة نعم رجلا زيد اذا لم تقصد النكتة والذى عليه النحويون جميعا فصاحة الثانى وعدم فصاحة الاول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف بالنظر الى المتن وللاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما بالنظر الى الشارح قال ابن جماعة ولك أن تقول الضعف هنا انما حصل من استعمال الضمير فهو فى المفرد ولا خلل فى الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو فى الاضافة الواقعة

الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) أن يكون تاليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر)

(قوله وعلامة الضعف) أى علامته لنا على الضعف (قوله ككون رتبة الفاعل الخ) الانسب أن يجعل هذا من التقدم الحكمى كام عن معاوية

أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحا (نحو وليس قرب قبر حرب) وهو اسم رجل (قبر) وصدر البيت
* وقبر حرب بمكان قفر *
أي خال عن الماء والكلا
ذكر في عجائب المخلوقات
أن من الجن نوعا يقال له
الهاتف صاح واحد منهم
على حرب بن أمية فمات
فقال ذلك الجني هذا
البيت (وقوله كريم متى
أمدحه أمدحه والورى *
معي وإذا ما لمته لمته وحدي
والواو في والورى للحال
وهو مبتدأ خبره قوله معي
وإنما مثل بمثالين لان
الاول متناه في الثقل
والثاني دونه ولان منشأ
الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني

بين الفاعل وما أضيف اليه فهو في المركب الناقص الذي هو من قبيل المفرد لا في الكلام اه وأقول الظاهر عدم اتجاهه لان حق التأليف تقديم المفعول هنا على الفاعل نخولف وقدم الفاعل فالضعف واقع في نفس تأليف الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضا ما نصه فانه غير فصيح وان أجاز الاخفش وتبعه ابن جني أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به كما في المطول وياء ابن جني ساكنة وليست للنسبة معرب كني كما في شرح الدماميني على المغني (قوله أن تكون الكلمات الخ) الانسب لما ذكره في تنافر الحروف أن يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اه أطول (قوله وان كان الخ) قد يقال هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف أيضا فلاي شيء لم يذكرها الشارح ثم أيضا وأجيب بانه ذكرها هنا دون ثم لتصريحه بالكلمات هنا دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب) ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أي الذي هو ممتنع (قوله وصدر البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل في بيت أبي الطيب المتقدم حيث قال نحو كريم الجرشي في قول أبي الطيب مبارك الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حرب الخ لاوهم التنافر في الصدر ولو قال نحو وليس قرب قبر حرب قبر من قوله وقبر حرب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر في قوله قرب قبر حرب مع أن مقتضى الظاهر أن يقول قربه دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره اه من الفنري وخسرو (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت اذا تعين المنعوت بدون ذلك النعت وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأن هذا ضرورة ويمكن أن يقال ان قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحله فانه أيضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عجائب الخ (قوله وقوله) أي قول أبي تمام (قوله كريم متى أمدحه الخ) في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح واذا الخالية عن هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث انه أشار الى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم اه حربي قال في المطول وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا أي في قوله واذا ما لمته الخ اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الرد على الزوزني حيث عاب الشاعر بأن اتيانه باذا الدالة على القطع في جانب اللوم لا يناسب مقام المدح فلو أتى بان الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذا مع ذلك تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل من جهة أنها تدل على الاستقبال وايهامها الوقوع لا يخل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه غاية في تنزيهه عن استحقاق اللوم قال في الاطول ومن لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة النفي فزاد ما بعد اذا اه وكتب أيضا ما نصه أي أردت مدحه (قوله والواو في والورى للحال) لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدي فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في أمدحه الثاني لو جعلنا الواو للعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء والى حمل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه عبد الحكيم وقوله ولموافقة وحدي فانه حال أي وعلى تقدير كون الواو للعطف لا يكون هناك حال في مقابلة وحدي وهذا انما يتم على تقدير العطف من عطف الجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه الثانية أما على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر في أمدحه الثانية فمعي حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حينئذ افرادا وقوله ومشاركة الورى للشاعر أي في المدح دفع لما يقال تفوت افادة المشاركة في المدح على تقدير الحالية وقوله مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضعف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على الضمير المستتر في أمدحه الثاني أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزائية يلزم اتحاد الجزاء بالشرط فيحتاج في تصحيحه الى اعتبار العطف قبل الجزائية فيكون الجزاء في الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا مع كونه خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة في ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعلمه من فعل الشرط وأيضا تقييده العطف بذلك انما هو لاجل ورود الامرين وأما العطف على جملة أمدحه فلا يرد عليه الا الاول

(قوله نحو كريم الجرشي) المناسب حذف لفظ كريم لانه ليس في لفظ الشارح الا أن يكون جاريا على ما في بعض النسخ من ثبوته (قوله لانه لو قال هنا نحو وقبر الخ) المناسب لانه لو قال هنا كقوله وقبر الخ وكذا يقال فيما بعد لان الذي في النسخ كقوله لا نحو الا أن يكون جاريا على ما في بعض النسخ أيضا اه (قوله هو التأسف الخ) لو كان بدله التأسيف والتحسير لظهر الا أن يقال طعنه لا ينافي تأسف الطاعن وتحسره اه شيخنا (قوله ثم ان اذا مع ذلك) أي الفعل الماضي (قوله لا يخل بذلك) أي بالافهام المذكور (قوله على الضمير المستتر)

يضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضى أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وقد تمنع السببية وبتسليم صحتها ففيه من القصور فى شأن المدح مالا يخفى وان أجيب عن المنع بان المراد بالسبب فى باب الشرط عند النحاة ماله افضاء فى الجملة لا مايلزم من وجوده الوجود ومدح الشاعر قد يفضى الى مدح الورى بان يشرع فى عدّ الاوصاف الجميلة ويوافقه فى ذلك العد حضار المجلس وعن القصور بانه لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز أن يكون لشئ أسباب كثيرة كما سيأتى فى بحث لو فلا محذور ويضعف خصوص احتمال العطف على الضمير المستتر أنه لا فائدة حينئذ فى معى لاستفادة المشاركة فى المدح من العطف وان التمس له فائدة بحمل المعية على الاجتماع زمانا لانه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بان معنى متى أمدحه متى أردت مدحه لامتى أمدحه بالفعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتب مدحه على ارادته ليس له كبير جدوى وان ارادة الشاعر مدحه لاتصح سببا لمدح الورى لانها لا يطلع عليها وان أجيب عن هذا بانها قد يطلع عليها بظهور أماراتها هذا ملخص ماقيل فى هذا المقام مع زيادة وكتب أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء الخ مانصه ولا يلزم ذلك على الحالية لان الحال قيد والمقصود من الكلام المقيد بقيد ذلك القيد (قوله حروف منها) المراد من الحروف مجموع الحاءين والهاءين وفى عدّ الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب اه فنرى (قوله منها) أى من الكلمات والمراد بالجمع مافوق الواحد فان منشأ الثقل فى الثانى حروف من كلمتين وهما أمدحه أمدحه وفى العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (قوله وهو فى تكرر أمدحه) أى المشتمل على الجمع بين الحاء والهاء بدليل قوله دون مجرّد الجمع الخ فاندفع الاعتراض ولو قال وفى الثانى تكرير حروف منها لكان أخصر وكتب أيضا قوله وهو أى الثقل فى الثانى (قوله فلا يصح القول الخ) لانه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير الفصيح (قوله بان مثل هذا الثقل) نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فوفدا وأمثاله وان كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا الثقل فى القرآن ولم ينزه عنه تأمل وكتب أيضا مانصه أى ثقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر الصاحب الخ) ساق هذه الحكاية تأكيدا لكون هذا التكرير ثقيلا مخرجا عن الفصاحة (قوله الصاحب اسمعيل بن عباد) قال الفنرى صحب ابن العميد فى وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما أقرانه الا أنه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد (قوله من الهجنة) أى القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن ان يعتذر عن هذا بانه عدل عن الذم اشارة الى أنه لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله نافر كل التنافر) المراد أن فيه تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافى أن هناك أكمل منه تنافرا فلا يخالف ماسبق أنه دون المتناهى فى الثقل كقوله وليس قرب قبر الخ وكتب أيضا قوله نافر كل التنافر المناسب نافر كل النفور أو متنافر كل التنافر (قوله والتعقيد الخ) عرفه دون نظائره لان له سببين الخلل فى النظم والخلل فى الانتقال ولو اقتصر على مجرّد التمثيل لم يعلم المراد اه يس (قوله أى كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبنى للفعول وهو جواب سؤال مقدر وهو ان التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فاجاب بقوله أى كون الكلام الخ اه سم وأجيب أيضا بأن المراد بالتعقيد حقيقته الاصطلاحية لا اللغوية التى هى المعنى المصدرى والايراد المذكور باعتبار حقيقته اللغوية وهذا سالم مما أورد على الاول من أن المصدر عند الجمهور لا يكون من المبنى للفعول دفعا للالباس نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفنرى نقلا عن جده صيغ المصادر تستعمل اما فى أصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية وتلك الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح أهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر

حروف منها وهو فى تكرير أمدحه دون مجرّد الجمع بين الهاء والحاء لوقوعه فى التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل ابن عباد انه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاذ هل تعرف فيه شيأ من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم أو الهجاء فقال له الاستاذ غير هذا أريد فقال لا أدرى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرار فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فأثنى عليه الصاحب (والتعقيد) أى كون الكلام معقدا

(قوله فان مصدوق الضمير الخ) أى لان المراد بالكلمات فى الاول قرب قبر حرب قبر والمراد بالضمير أمدحه أمدحه (قوله بدليل قوله دون مجرد الجمع الخ) أى فانه يفيد أن الجمع المذكور له دخل (قوله نعم قد يطلق الخ) أى فيمكن حمل الشارح على هذا فان الكون معقدا أثر حاصل للفعول بالمصدر فيندفع الايراد اه شيخنا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المراد لخال) واقع (اما فى النظم) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق فى خال هشام) ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى (وما مثله فى الناس الا مملكا * أبو أمه حى أبوه يقاربه * أى ليس فى الناس مثله حى يقاربه) أى أحد يشبهه فى الفضائل (الا مملكا) أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما (أبو أمه) أى أبو أم ذلك المملك (أبوه) أى أبو ابراهيم الممدوح أى لا يماثله أحد الا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر أعنى أبو أمه أبوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة أعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو أبوه وتقديم المستثنى أعنى مملكا على المستثنى منه أعنى حى وفصل كثير بين البدل وهو حى والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه

استعمال الشئ فى لازم معناه اه وقوله اما فى أصل النسبة الخ عبارة غيره اما فى المعنى المصدرى وهو الايقاع والاحداث واما فى المعنى الحاصل به الخ فلعل مراده بأصل النسبة الايقاع والاحداث وأراد بالهيئة ما يشمل نحو الحرارة الحاصلة من التسخين كما فى كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفى فى باب كان متوجه الى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره ههنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بان فى كلامه حمل العدمى على الوجودى اه سم (قوله لخال الخ) داخل فى التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لخلل فى النظم والانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر فى محله و[illegible] اما لمنع الخلو اه عبد الحكيم وراجعه ومن المشكل اللغز والمعمى فهما فصيحان وخفاء المراد منهما لا يمنع فصاحتهما لما عرفت فاندفع ما فى الحفيد (قوله اما فى النظم) أى فى التركيب ولو نثرا وذلك بأن لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى كما فى سم (قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما اشارة الى أن كل واحد منهما مستقل بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر اه عبد الحكيم (قوله او حذف) أى بلا قرينة واضحة والا كان فى قوة الاثبات وكتب أيضا قوله أو حذف لم يذكر له مثالا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف و بين البدل والمبدل منه بالاجنبى فى الجميع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتاخير فى بيت الفرزدق الآتى وكالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك فى يس على الحفيد ما لخصه الحق الذى لا شبهة فيه الاخذ بما يفيده كلام المطول من أنه لا تعقيد فى العطف على المحل ولا فى العطف على المعنى المسمى بالتوهم ولا فى جر الجوار اذا صحبها شروطها عند المحققين لوقوع ذلك فى أفصح كلام وأبلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الائمة خلافا لما فى الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور همام بن غالب بن صعصعة (قوله ابن اسمعيل المخزومى) ذكر فى شرح المفتاح بدله المغيرة فكأن اسمعيل اسم والمغيرة لقب اه حفيد وفى حواشى ابن جماعة على المطول ما نصه قوله وهو ابراهيم بن هشام فى المهذب للشيخ أبى اسحق انه يمدح هشام بن ابراهيم بن اسمعيل بن الوليد بن المغيرة اه (قوله فى الناس) أى لا فى العرب فقط (قوله أبو أمه الخ) فى وصف المملك بكون أبى أمه أبا الممدوح اشارة لطيفة الى أن مشابهة المملك له انما جاءت من قبله بحكم ان الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة المملك للممدوح ليست بكاملة وكان ابراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بنى أمية اه سيرامى (قوله أى ليس مثله الخ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر فى الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وابو أمه مبتدأ وحى خبر أول وأبوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة الشبابية الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما فى هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه اتباعا لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى (قوله وتقديم المستثنى الخ) ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التاخير حاصلا غير مقصود ويصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وأتى به توطئة لافادة نفى المقارب الذى هو أعم بعد نفى المماثل اه عبد الحكيم (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذى هو الفرزدق تميمى كما صرحوا به عند الكلام على قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

والاصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أى رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه الخ أى والمستثنى فى النفى اذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لانه الفصيح الشائع كقول الشاعر

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه على قلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختران ورد

وأما اذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح الاتباع نحو ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقلة والى ذلك أشار فى الخلاصة بقوله * وبعد نفى أو كنفى انتخب *

(قوله من أنه لا تعقيد فى العطف على المحل الخ) فالاول نحو مررت بالضارب الرجل وزيدا بعطف زيدا على محل الرجل والثانى نحو ليس زيد قائما ولا قاعد والثالث نحو هذا جحر ضب خرب ولا يخفى أن ترتيب الالفاظ فى ذلك على وفق ترتيب المعانى فلا تعقيد فى النظم اه

اتباع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكب فى تفسير البيت الطريقة المرجوحة فانه
نصب فى تفسيره المستثنى مع تأخره فيه عن المستثنى منه ولعله قصد بذلك موافقة ما فى البيت وفى بعض نسخ
المتن رفعه فهو على الطريقة الراجحة فافهم (قوله قيل ذكر ضعف الخ) المتبادر أنه أراد حكاية قول غير
الخالى ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد ولا ضرورة الى الحمل على حكاية قول الخالى
ان ذكر أحد الامرين الضعف والتعقيد مغن عن ذكر الآخر حتى يعترض بان دفعه لا يتم الا بانضمام بيان
تحقق الضعف بدون التعقيد فى مثل جاءنى أحمد منونا فيحتاج الى الجواب بانه انما لم يتعرض لذلك لظهوره
بخلاف عكسه الذى تعرض له فانه خفى على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلناه بالهامش عن الاطول
وكتب أيضا قوله قيل ذكر ضعف التأليف الخ هذا مبنى على أن التعقيد اللفظى لا يكون الا ناشئا من ضعف
التأليف وقوله وفيه نظر لجواز الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظى لا يكون الا من ضعف التأليف بل يجوز
أن يكون من غيره مع انتفاء ضعف التأليف اه سم أى وقد يكون هناك ضعف تأليف ولا تعقيد فان قولك
جاءنى أحمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد فعلم أنهما يجتمعان ويفترقان كذا قال غير واحد
وسيأتى عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظى) هو الواقع فى النظم التركيبى وأما التعقيد المعنوى فسيأتى
وهو الواقع فى الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الحفيد فيه اشكال قوى وهو أن اجتماع تلك الامور
اما أن يكون مخالفا للقانون النحوى المشهور أولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى
الثانى لا يصح ما سيأتى فى آخر المقدمة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظى يحصل بالنحو تأمل اه وفى
الاطول ما يدفعه وعبارته المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركيب أجزاء أصل المعنى والخلل فيه
بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا تشهد به قوانين النحو المشهورة أو الى ما تشهد به لكن تحكم بانه على
خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف
فالكلام الخالى عن التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف قوانين النحو المشهورة ولم
يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو اضمار أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية
أو معنوية كما سيأتى تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظى ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص
عنه بان يكون على قوانين هى خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف
التأليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظى بلا مخالفة لقانون نحوى مشهور مخالفا للحكم
بان مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجىء علما أنه حينئذ لا تمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه
عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل و بين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع
كثير من خلاف الاصل وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظى أم لا فالحق الثانى وان توهم بعض
الافاضل انه لا تعقيد فى جاءنى أحمد منونا لان جاءنى أحمد يفيد مجىء أحد ما الا الشخص المعين فلا يكون
ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه أن ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم
لانه لا باس باغناء المتأخر عن المتقدم كما فى العكس و يمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف
عنه أيضا بان ضعف التأليف لا يغنى عن التعقيد المعنوى وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظى الا أن المصنف
أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظى لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه فى الفصاحة
بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف اه وممن نفى التعقيد عن جاءنى أحمد منونا الحفيد وكتب أيضا
قوله وان كان الخ قال ع ق كتقديم المستثنى وتقديم المفعول وتأخير المبتدا مثلا اه ومثال ذلك قولك
الا عمرا الناس ضارب زيد وكتب أيضا ما نصه للتعميم أى سواء كان كلها جاريا على قانون النحو أو بعضها
كتقديم المستثنى فى بيت الفرزدق (قوله وبهذا) أى بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل
لفساد ما قيل الخ اه جربى (قوله يوجب زيادة التعقيد) أى وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل
الخ) تعليل لمحذوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ (قوله أى لا يكون) أى الكلام
وكتب أيضا قوله أى لا يكون الخ بيان للملحوظ بعد واو العطف فيكون بالنصب بان الداخلة على المعطوف
عليه فى قوله والتعقيد أن لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله فى انتقال الذهن) قال الخطابى ان

قيل ذكر ضعف التأليف
يغنى عن ذكر التعقيد
اللفظى وفيه نظر لجواز
أن يحصل التعقيد اللفظى
باجتماع عدة أمور موجبة
لصعوبة فهم المراد وان
كان كل منها جاريا على
قانون النحو وبهذا يظهر
فساد ما قيل انه لا حاجة فى
بيان التعقيد فى البيت الى
ذكر تقديم المستثنى على
المستثنى منه بل لا وجه له
لان ذلك جائز باتفاق النحاة
اذ لا يخفى أنه يوجب زيادة
التعقيد وهو مما يقبل
الشدة والضعف (واما فى
الانتقال) عطف على
قوله اما فى النظم أى لا يكون
ظاهر الدلالة على المراد
لخلل واقع فى انتقال الذهن
من المعنى الاول المفهوم
بحسب اللغة الى الثانى
المقصود

(قوله وعلى الثانى لا يصح
ما سيأتى الخ) أى لانه
يستلزم أن يكون التعقيد
بأمور مخالفة لقواعد النحو
اذ لا معنى للاحتراز بالنحو
الا عن أمور مخالفة له (قوله
الا وقد قامت عليه الخ)
راجع فى المعنى الى الشقين
فى قوله فلم يكن الخ فانه متى
قامت القرينة الواضحة انتفى
التعقيد اللفظى وان حصل
ضعف التأليف (قوله لما
أنه حينئذ الخ) علة للمخالفة
وقوله لان النحو الخ علة
لقوله ولا يكون وجود
التعقيد الخ

أراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن ايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان أراد الخلل الواقع للسامع فى انتقال ذهنه فلا يصح أن يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس ويمكن أن يجاب بانه أراد الاول ليناسب قرينه أعنى الخلل الواقع فى النظم ومسببيته عن الايراد باعتبار معنى العلم والظهور أى يعرف الخلل ويظهر بالايراد أو أراد الثانى وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور أيضا اه ومثله فى الفنرى ثم قال ويجوز أن يراد الاعم من كل منهما ولابد أن تحمل قوله فى انتقال الذهن على حذف المضاف أى فى طريق انتقال ذهن السامع اه والذى اختاره الحفيد أن المراد ذهن السامع وأن المراد بالخلل فى الانتقال بطء الانتقال من الاصلى الى المراد وبعدم ظهور الدلالة بطء انفهام المراد من اللفظ ولاشك أن بطء الانتقال مسبب عن ايراد المتكلم اللوازم البعيدة المذكورة وسبب بطء انفهام المراد من اللفظ وبنى الاعتراض على أن المراد بعدم الظهور الخفاء (قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة الخ) فان قلت اذا أورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له فى الكلام قلت عدم التعرض له لندوره مثله اه سم وكذا يقال فيما اذا أريد باللفظ ماليس بينه وبين معناه علاقة وكتب أيضا قوله اللوازم البعيدة أى جنس اللوازم فيصدق بالواحد أو أراد الجمع باعتبار المواد وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لابد منه حتى لو اتضحت لم يضر وان كان اللازم بعيدا كما انه لو كان اللازم قريبا بلا واسطة له لكن القرينة خفية يكون مضرا كما أوردوا ذلك عليه اه سم وكتب على قوله أى جنس اللوازم مانصه ومثله يقال فى قوله القرائن أما قوله الوسائط فوصفه بالكثرة يمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيع على أن الجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان للواقع فالاولى الجواب بأن الجمع فى اللوازم والوسائط لان الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم والواسطة فوصف اللوازم البعيدة بالافتقار الى الوسائط الكثيرة أى مافوق الواحد كاشف وكتب على قوله لم يضر وان كان اللازم بعيدا مانصه كما فى كثير الرماد كناية عن المضياف اه خسر وكتب أيضا مانصه أى أو الملزومات كما فى البيت الآتى فقوله اللوازم تمثيل لا تقييد نعم مذهب المصنف فى المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم الى اللازم فكان الاولى أن يقول بسبب ايراد الملزومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا اعتراض (قوله الى الوسائط) أى بينها وبين المقصود والوسائط من لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلابد من واسطة بينها وبينه اه يس (قوله الكثيرة) المراد بالكثرة مافوق الواحد اه سم (قوله سأطلب) أشار بالسين الى أن البعد وان كان هنا وسيلة الى القرب الذى هو المطلب الاقصى للعشاق الا أنه من حيث انه فى نفسه بعد خليق بأن يسوف طلبه هذا ان حملت السين على ظاهرها فان جعلت لمجرد التأكيد فالاشارة الى ذلك باختيار العبارة الدالة وضعا على التسويف (قوله عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد دارى عنكم وفيها اشارة الى أنه لا يرضى بنسبة البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه اه عبد الحكيم (قوله وهو الصحيح) أى رواية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصحيح اما لانه ثبت عنده بنقل صحيح واما لان الصحيح فى معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع اه حربى (قوله وهم) لان نصبه اما عطف على تقربوا أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الاول فلانه يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية عن الحزن علة لطلب البعد وهو لا يصح اذ علته القرب الذى يلزمه السرور كما قال لتقربوا وأما الثانى فلانه يقتضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال ان كان الحزن حاصلا فلا معنى لطلبه وان كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجه بان المراد بطلب ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما أو المطلوب زيادته لا أصله تأمل (قوله لتجمدا) أى العينان (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه الى لازمه الذى هو وجود الحزن الذى يحصل كثيرا عن فراق الاحبة وذا أمر سريع الادراك ولهذا يقال أبكاه الدهر كناية عن أحزنه وأضحكه كناية عن سره وأصاب فى هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الاحبة أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحبة اذ الكآبة والحزن لازمان لكل من سكب الدموع والفراق لكن قول الشارح بعد وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع يقتضى أن الحزن الملزوم وسبب

وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود (كقول الآخر) وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب) بالرفع وهو الصحيح وبالنصب وهم (عيناى الدموع لتجمدا) جعل سكب الدموع

(قوله اذا أورد لازم واحد الخ) هذه هى صورة ما اذا كان اللزوم خفيا فى نفسه (قوله وكذا يقال الخ) فيه أنه حيث لم توجد العلاقة يكون التركيب فاسدا لا معقدا اه شيخنا اللهم الا أن يكون هناك قول بعدم اشتراط العلاقة (قوله فتعدد اللوازم) أى كما اذا كانت مفردات الكلام متجوزا بكل واحد منها عن ملزومه (قوله يمنع الحمل الخ) مدفوع أخذا مما تقدم عن عبد الحكيم (قوله ويضيع) أى الوصف بالكثرة وكذا ضمير هو وأما ضمير عليه فهو راجع لكون الجمع باعتبار المواد (قوله فالاولى الجواب الخ) فيه أنه لا يسلم أن الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد اللازم

كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لكنه أخطأ فى بجعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور (فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن (لا الى ماقصده) الشاعر (من السرور) الحاصل بالملاقاة ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى

(قوله فى خلو العين) أى من البكاء لامن الدمع فان هذا يحتاج لاعتبار اللزوم والاطلاق لا لمجرد الاطلاق (قوله وكما عنه) أى عن جمود العين فهو مثال ثان (قوله فوصف العين بالجمود) أى لزوما (قوله على طريق المجاز المرسل) أى من اطلاق اسم المحل وارادة الحال أو على طريق المجاز العقلى (قوله ان كان مصدرا لازما) أى من قولهم سر زيد حصل له سرور وقوله وان كان متعديا أى من قولهم سرتنى رؤيتك (قوله لانه المناسب للمقام) أى لان المقصود اتصاف الشاعر بحصول السرور له ولمناسبته للفرح المعطوف هو عليه

لسكب الدموع والكل صحيح فيصح أن يكون كل من الحزن وسكب الدموع لازما وملزوما ويكون السكب ملزوما للحزن هو الموافق لمذهب المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم (قوله عما يلزم) أى عرفا باعتبار الغالب (قوله من الكآبة والحزن) الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة اه دنزى (قوله والحزن) عطف سبب على مسبب (قوله لكنه أخطأ) أى عند البلغاء والا فقوله وجه صحيح كما ذكر فى الشرح أنه استعمل الجمود فى خلو العين مطلقا مجازا استعمالا للمقيد فى المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور اه حربى وكتب أيضا قوله لكنه أخطأ الخ تحقيقه أن كل حقيقة جرت عادة البلغاء بالتجوز بها الى معنى دائما كما عن جمود العين الى بخلها بالدموع أو أن ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وكما عنه الى السرور مخل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل فى آحاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات اليه كما فى فصول البديع وبه ظهر وجه تخطئة الشاعر وان جعله من استعمال المقيد فى المطلق لا يفيد اه دنزى ملخصا (قوله جمود العين) الجمود فى الاصل انعقاد المائع وعدم سيلانه لعارض برد فهو انما يكون بالحقيقة فى المائع فوصف العين بالجمود على ارادة دمعها على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الدنزى فيما يأتى عن الصحاح أن العين الجمود التى لا دمع لها وعليه فجمودها خلوها من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المراد من بخلها بالدموع خلوها منها فلا يكون معنى جمود العين على كلام المصنف تغاير المنتقل عنه والمنتقل اليه (قوله والسرور) ان كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تقرير الصحاح على مافى الحفيد فالامر ظاهر وان كان متعديا كما فى الحفيد عن كثير من كتب اللغة احتيج الى جعله هنا مبنيا للمجهول لانه المناسب للمقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله أخطأ والمراد فان الانتقال بلا واسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لا مطلقا اه سم وجعل الشيخ يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت مثالا للخلل فى الانتقال والمعنى وانما كان فى ذلك خلل فى الانتقال لان الخ وبحث فى كلام سم بان أخطأ من كلام الشارح لا من المتن فكيف يجعل كلام المتن علة لكلام الشارح اه وقد يقال يمكن أن الشارح أشار الى أن ذلك علة لمحذوف تقديره أخطأ الشاعر فى جعل جمود العين الخ ويكون الشارح أظهر ذلك المحذوف تأمل (قوله الى بخلها بالدموع) خبران يعنى خلوها من الدموع أى وينتقل منه الى بخلها بالدموع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور (قوله حال ارادة البكاء) هذا القيد مفهوم من لفظة البخل والمذكور فى الصحاح أن العين الجمود مالا دمع لها مطلقا اه فنرى وعلى مافى الصحاح فجمود العين خلوها من الدمع فينتقل منه الى انتفاء الحزن ومنه الى السرور فتكون الواسطة واحدة (قوله لا الى ماقصده من السرور) أى بل الانتقال الى ماقصده من السرور يحتاج الى وسائط ولم يبين ذلك لا هنا ولا فى المطول ويمكن أن يبين بانه ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه فان ذلك هو السبب غالبا فى الدمع ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور اه سم وقوله الى انتفاء الدمع الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال الى انتفاء الدمع منها حال ارادة البكاء ومنه الى انتفاء الدمع مطلقا ومنه الى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا مانصه ولهذا لا يقال فى مقام الدعاء بالسرور لا زالت عينك جامدة (قوله ومعنى البيت انى اليوم الخ) فيه اشارة الى أن السين ليست للاستقبال بل للتأكيد كما قاله فى المطول ونظر ذلك بقوله تعالى سنكتب ماقالوا ونحوه اه سم وايضاحه أن السين موضوعة للاستقبال والتأكيد معا فاستعمل هنا فى مجرد التأكيد استعمالا للشئ فى جزء معناه كما فى يس وغيره وقد أسلفنا أنه يصح أن تكون للاستقبال أيضا (قوله أطيب) بالتخفيف كما يدل عليه قوله فى المطول أراد بطلب الفراق طيب النفس وتوطينها عليه اه وان كان التشديد هو الانسب بقوله وأوطنها (قوله والاشواق) أخذ الاشواق بطريق اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه (قوله وأتجرع غصصها الخ) كل من ضمير غصصها ولاجلها راجع الى الاشواق لا لها وللاحزان لئلا يصير التقدير أتحمل لاجل الاحزان والاشواق حزنا وقوله لاجلها هل هو علة الاحتمال أى لاجل اشتياقى أتحمل ذلك لانه يتسبب عنه مايزيله او علة حزنا اه يس وكون

لاشواق علة للتحمل غير ظاهر اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة والظاهر انه علة لحزن تقدمت عليه وأن قوله لا تسبب علة لجميع الافعال المتقدمة لا للتحمل فقط (قوله الى وصل يدوم) راجع لقوله لتدبر وقوله ومسرة لاتزول راجع لقوله اتجمدا وكتب أيضا قوله الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فيه أن المضارع لا يفيد الدوام وانما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بان المراد يدوم تجدده ولا يزول تجدده والمضارع يفيد الاستمرار التجددي بمعونة المقام أو أن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفى الجواب الاول نظر لان تجدد الوصل والمسرة يقتضى تخلل البعد والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أى تكرار اللفظ الواحد فعلا كان أو حرفا أو اسما ظاهرا أو مضمرا اه جربى وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة قطعا والالقبح التوكيد اللفظى (قوله وتتابع) أى ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وان لم يكثر ويرشح ذلك قول الشارح فيما يأتى وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضا قوله وتتابع الاضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن الصاحب قال اياك وتتابع الاضافات وذكر أنها تستعمل فى الهجاء كقوله

ياعلى بن حمزة بن عماره * أنت والله ثلجة فى خياره

ويتضح منه أن المراد بالاضافات مافوق الواحد وأن التتابع لا ينافى وقوع غير المضاف بين المضافين فلو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة كان أظهر وأخصر اه يس ومثله فى الاطول قال الفنرى عمارة بضم العين المهملة والخيار القثاء وليس بعربى أصيل ثم الاظهر أن المعنى على القلب أى أنت خيارة فى ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة التامة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع فى وسط الثلج تضاعفت البرودة وأما زيادة برودة الثلج بالوضع فى وسط الخيار حتى لا يكون ثم قلب فغير ظاهر نعم ان جعلت فى بمعنى مع فلا قلب اه ببعض تلخيص (قوله كقوله) أى أبى الطيب اه مطول وكتب أيضا قوله كقوله لوقال كما فى المطول فكثرة التكرار كقوله الخ ليكون عديلا لقوله الآتى وتتابع الاضافات مثل الخ لكان أحسن (قوله وتسعدنى) أى تعيننى ولا يخفى ما فى لطف ذكر الاسعاد فى الغمرة مع السبوح لان الغمرة فى الاصل ما يغمرك من الماء ثم استعمل فى الشدة مطلقا اه يس وكتب أيضا قوله وتسعدنى قيل المراد أسعدتنى لانه أراد الاخبار عما صدر عنها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضار الصورة الاسعاد والاقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام اه فنرى (قوله سبوح) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث من السبح وهو السباحة فى الماء واطلاقه على جرى الفرس مجاز كما صرح به العلامة فى أساسه خلافا لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبح الفرس جريه وهو فرس سابح اه والى التجوز أشار الشارح بقوله كأنها تجرى فى الماء (قوله حسن الجرى) كان الواجب أن يقول حسنة الجرى كما عبر به فى المطول لان الفرس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالمركوب مثلا وأما تأويلها بالخيل كما فى الحفيد ففيه أن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد هذا وفى القاموس أن الفرس تقع على الذكر والانثى ومقتضى وقوعه عليهما مع عدم لحاق الهاء للمؤنث تذكير ضميره وصفته كبرغوث كما نص عليه أبو حيان وان أريد به مؤنث كما أن ما لم يميز واحد مذكره من مؤنثه والحقوه الهاء مطلقا يؤنث مطلقا كنملة ولهذا قالوا لا دليل على التأنيث فى قوله تعالى قالت نملة بتأنيث الفعل نعم فى المصباح ان ابن الانبارى قال ربما قالوا فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب وعليه فما جرد عن الهاء مذكر والمقرون بها مؤنث كذا فى يس وما نقله عن ابن الانبارى ويونس ذكره فى القاموس ولا يخفى أنه يشكل ما ذكره على تأنيث ضمير الفرس فى قوله لا تتعب راكبها كأنها الخ وتأنيث ضميره وصفته فى قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الجرى الا أن يقال التأنيث باعتبار التأويل بالدابة ونوقش فى قوله حسن الجرى بان المناسب لقوله وتسعدنى الخ أن يقول شديدة الجرى لان شدته هو الذى يترتب عليه الانقاذ من العدو وأجيب بان المراد حسن الجرى لقوة جريها وسهولته لا لسهولته فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى أن قوله سبوح مجاز لان السابح والسبوح من سبح فى الماء ففيه استعارة مصرحة تبعية (قوله حال من شواهد) أى لان نعت النكرة اذا

لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية والى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه فى الشرح (قيل) فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر (ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله) وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة (سبوح) أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء (لها) صفة سبوح (منها) حال من شواهد (عليها) متعلق

(قوله وفى الجواب الاول نظر الخ) قد يقال المراد بتجدد الوصل والمسرة حصولهما شيأ فشيأ اذ هما مقولان بالتشكيك وليس المراد أنهما يحصلان ثم يفقدان ثم يحصلان وهكذا على أن التجدد لا يستدعى الفصل بالضد (قوله فلو قال المصنف الخ) فيه أنه على هذا يفوت التنبيه على شرط التتابع مع انه شرط سواء كان معه تداخل أم لا (قوله ثم الاظهر الخ) هذا على أن التقييد بقوله فى خياره لغرض تضاعف البرودة ويجوز أن يكون لغرض حفظها فافهم (قوله نعم الخ) فيه أنه وان انتفى القلب على هذا لكن لا وجه للتقييد حينئذ

تقدم عليها أعرب حالا (قوله شواهد) أى دلائل كما أشار اليه الشارح بقوله علامات دالة فاندفع أن تعدية الشهادة بعلى للضرة وأجيب أيضا بان الشهادة بنجابة الفرس ضرر عليها الان هذا الشهادة توقعها فى المعارك والمهالك (قوله فاعل الظرف) لاعتماده على الموصوف وهو سبوح اه يس وفى سم ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه اه (قوله من نفسها) من هذه ابتدائية (قوله قيل) قائله الزوزنى اه يس وكتب أيضا قوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشئ مرتين فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذ لابد لتعدده من تربيع الذكر فليس فى البيت كثرة التكرار وان جعل التكرار هو الذكر الاخير فتثليث الذكر وان تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه لا يكفى مجرد التعدد فى وجود الكثرة بل لابد من زيادة على مجرد التعدد بتربيع مثلا وحاصل ما أجاب به أن التكرار انما هو فى الذكر مرة بعد أخرى فى والذكر الاخير والكثرة تقابل الوحدة فتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر اه سم والاولى بظاهر صنيع الشارح أن يكون صاحب القيل والشارح متفقين على أن التكرار هو الذكر الثانى لا مجموع الذكرين والخلاف بينهما فيما تحصل به الكثرة فصاحب القيل يقول الكثرة لا تحصل بذكره ثالثا بل بذكره رابعا والحاصل بذكره ثالثا التعدد لا الكثرة فالكثرة هى الزيادة على الوحدة باثنين فاكثر والشارح يقول بل تحصل بذكره ثالثا لان المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ما قلناه فى تقرير كلام الشارح أن الشارح لم يجعل كلامه مع صاحب القيل الا فى تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضا أن صاحب القيل لو كان يقول ان التكرار هو مجموع الذكرين لقال ولا يخفى أنه لا يحصل تعدده بذكره ثالثا فضلا عن كثرته وعلى تقرير كلام الشارح بما ذكر درج خسرو وغيره ممن أرباب حواشى المطول وعبارة خسرو وقال الزوزنى هنا تأمل وهو أن تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا شك أن كثرته لا تحصل بذكره ثالثا بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضى كثرته فرده الشارح بان المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثا تكرران فتحصل كثرته اه (قوله لان المراد الخ) وعلى تسليم أن المراد الكثرة العرفية التى انما تحقق بالزيادة على مجرد التعدد نقول هى أيضا حاصلة بذكر الشئ ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى الذكر الاول والثالث أو نقول الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب أى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولا شك فى حصول كثرة الذكر بتثليثه كذا فى الفنرى وغيره (قوله حمامة) أى يا حمامة طائر معروف يألف البيوت أو كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام كما فى الاطول (قوله جرعا حومة الخ) اضافة جرعا الى حومة الجندل للبيان أى هى حومة الجندل أو الجزء للكل ان كانت الجرعا بعض حومة الجندل أو الكل للجزء ان كان العكس (قوله وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ) هكذا فى الاساس والذى فى الصحاح أنها نفس الرملة المستوية التى لا تنبت شيأ ولما فسر الشارح الجرعا بنفس الارض جعل المراد من الجندل نفس الارض أيضا وان كان معناه الحقيقى الحجارة اطلاقا لاسم الحال على المحل ليكون أنسب بجرعا بالمعنى الذى ذكره الشارح اه من حواشى المطول (قوله أرض ذات حجارة) يخالفه ما فى الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذى فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره رحمه الله بيان للمراد اطلاقا لاسم الجرد لى موضعه واما أن يقرأ الجندل بكسر الدال ويكون تسكين النون لاجل الضرورة بناء على أن أصله جندل بفتح النون فليس بذاك اه سم (قوله ونحوه) أى نحو هديره كحنين الناقة فهو بالرفع ولا تجوز فى الهدير ويصح قراءته بالجر أى ونحو الحمام كالناقة فيكون الهدير مستعملا فى حقيقته وهو تصويت الحمام ومجازه وهو تصويت الناقة (قوله يشهد به العقل والنقل) أما النقل فما نقل عن الصحاح وأما العقل فلان المناسب أن يكون داعى الامر بالتصويت سماع غير المصوت له لا اسماع المصوت لصوت الغير ويخدشه أنه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت وأما اذا كان الغرض اظهار النشاط كالبلبل يترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا ومما يؤيده انه لم يقتصر فى داعى الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن أن يقال معنى

بشواهد (شواهد) فاعل الظرف أعنى لها يعنى أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشئ مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا (و) تتابع الاضافات مثل (قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى) فانت بمرأى من سعاد ومسمع * ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى الجندل والجرعا تأنيث الاجرع قصرها للضرورة وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيأ والحومة معظم الشئ والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى من سعاد أى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع صوته كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل (وفيه نظر)

لان كلاما من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل
بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سوّاها فالهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) وهي

شهادة العقل بفساده أنه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مندوحة اه حوبي وقوله اظهارا لنشاط أي نشاط تلك الحمامة كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب ونصها وأما اذا كان المقام مقام اظهار أن المأمور في موضع النشاط والطرب برؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسجعي أي اهتزي واطربي من شهود سعاد وسماع كلامها اه وقوله وربما يؤيده الخ أي لانه لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن لذكر الرؤية وجه قال شيخنا الملوي في شرح ألفيته قد يقال الغرض الامر بفعل ما يرضي المحبوب أو يستعطفه ووقوع ذلك الفعل مع رؤيته وسماعه أتم وأقوى من وقوعه بدونهما اه أي فالجمع بين رؤية الحمامة وسماع صوتها أتم وأقوى في طرب المحبوبة وانبساطها ورضاها تأمل ووجه السيرامي الفساد عقلا بان المحب اذا رأى المحبوب انفعل واندهش فيفسد عليه طريق الكلام والفساد نقلا بان من لابتداء الغاية فابتداء لرؤية من سعاد فهي الرائية لا المرئية اه وفيه أن من الابتدائية تدخل على المرئي أيضا نحو رأيت القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكيم شهادة العقل بانه لو كان كما زعم هذا القائل لكان المعنى اسجعي أيتها الحمامة فانك بمكان تسمعين فيه صوت سعاد مع أنه لا يحسن في نظر العقل طلب التصويت عند سماع صوت المحبوب بل اللائق طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم أن يقول اسكتي وأنصتي واصغي اه وما مر عن ابن يعقوب والسيرامي يفيد أن سعاد محبوبة للحمامة وانها محبوبة لغيرها ولا مانع منه وكتب أيضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد تبين فساده من جهة النقل بكلام الصحاح والتفريع عليه بقوله فظهر فساد الخ فكان الاولى أن يقول والعقل يشهد أيضا بفساده (قوله لان كلاما من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة) اعترض عليه بانه قد استضعف في المطول كلام من وجه تنظير المصنف في زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع في فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له وأجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما وانما اخلالهما الافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل بالفصاحة أيضا الا انا نقول ليس المراد من التكرار الذي ندعي اخلاله بالفصاحة أن يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما شهد به أمثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة فلا تختل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع اه فنري ببعض تصرف وبحث فيما يقتضيه كلام الشارح وصرح به المحشي الفنري من حصر جهة اخلالهما بالفصاحة في الثقل بانهما قد يؤديان الى الكراهة في السمع دون الثقل فيحصل الاخلال بالفصاحة وأجيب بان ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت اليه وبانه أحال دفع الخدش بهما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة أفاده سم (قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى آخر الآيات فهي في محل رفع كأنه قال وقد وقعت هذه التراكيب في القرآن مع اشتمال التركيبين الاولين على كثرة الاضافة والثالث على كثرة التكرار أو الفاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل الخ بدل من الضمير بدل بعض أو استئناف بياني كانه قيل ما مثاله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح الخ (قوله في التنزيل) وفي السنة أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات (قوله ونفس وما سواها) أورد عليه أن التكرار في جميع السورة فلم خص هذه الآية ويمكن أن يجاب بانه انما خصها لتتابع التكرار فيها زيادة على غيرها تأمل (قوله ملكة) واعلم أن الصفة الحاصلة للانسان في أول أمرها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر على ازالتها فاذا ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن المتصف

(قوله وعنه مندوحة) قيد بذلك لانه اذا خالف النقل ولم يكن عنه مندوحة وجب ارتكابه بضرب من التجوز (قوله مع رؤيته وسماعه) أي رؤية المحبوب وسماعه فهو من اضافة المصدر لفاعله ويصح غير ذلك (قوله فكان الواجب الخ) اللهم الا أن يجعل السجع مجازا عن النشاط ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي اه عبد الحكيم وفيه على الوجه الاول في معنى كلامه انه حيث كان يسمع كلام المحبوبة يناسبه أن يصغي لا أن يأمر الحمامة بالنشاط فافهم (قوله معنى مناسب للاخلال) أي يناسب عده من مخلات الفصاحة (قوله لا يقال التكرار الخ) أي ما تقدم مسلم في تتابع الاضافات وأما كثرة التكرار بل التكرار فضلا عن كثرته فهو مثل الكراهة في السمع الخ (قوله لتتابع التكرار فيها الخ) أي أن تكرار الضمير الذي مثل به شديد التتابع فيها بخلاف تكراره في
غيرها فلا يقال التتابع في قوله تعالى فدمدم عليهم ربهم بذنبهم أشد من التتابع فيما مثل به فافهم (قوله لان المتصف الخ) أي فهي

بها ازالتها تسمى ملكة اهـ سم (قوله كيفية راسخة فى النفس) قيد بذلك لانها من الكيفيات النفسانية
وهى أحد أقسام الكيف الاربعة وعبارة اليوسى فى حواشى المختصر الكيفيات أنواع أربعة الكيفيات
المحسوسة وهى اما راسخة كحلاوة العسل وصفرة الذهب وتسمى انفعاليات أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى
انفعالات وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات النفسانية أى
المختصة بذوات الانفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات والجهالات والالذات
والالام ونحوها وهى اما راسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة واما غير راسخة وتسمى
أحوالا كالمرض والفرح والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعاليا وتهيؤا لقبول أثر ما
اما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة واما بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة اهـ وكتب أيضا قوله راسخة فيه
أن الكيفية عرض والعرض لا يبقى زمانين فكيف يقول راسخة وأجاب ع ق بقوله راسخة برسوخ
أمثالها أى توالبها اهـ وخرج بقوله راسخة الحال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وبقوله فى النفس الراسخة فى
الجسم كالبياض (قوله والكيفية) أظهر فى محل الاضمار لان المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت
راسخة أم لا أو لئلا يتوهم عود الضمير لو أضمر على النفس وان كان بعيدا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل
الغير) أى وان استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
أعنى المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما فى النسب
بل تصوراتها مستلزمة تصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة
والانحناء والتثليث والتربيع فلا تخرج عن التعريف نعم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورها
على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا أن يتكلف
ويقال فى دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فتدخل الكيفية المركبة ويقال فى دفع الثانى
المراد بالتوقف التوقف الكامل وهو الثابت فى جميع الاحوال فيخرج النظرى لانه لا يتوقف بعد العلم
ولا يخفى أن مقام التعريف يأبى ذلك وان صح فى نفسه اهـ خسرو وقوله الكيفية المركبة كمزازة الرمان
المركبة من الحلاوة والحموضة وقوله الكيفيات النظرية أى المكتسبة بالنظر أى المدركة بواسطة الحد أو
الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أى ولانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أى
المطهرة كالملائكة ومن يفيض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم هذا وأورد الفنرى ان
خروج الاعراض النسبية بهذا القيد لا يتم على المذهب المشهور وهو أن النسبة لازمة لتلك الاعراض
لا ذاتية لها اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل فى تعريف
الكيفية وانما يتم على المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام أى
لا يستلزم قسمة ولا عدمها بل تارة يكون منقسما كحمرة الخجل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط
وليس المراد بالاقتضاء القبول والا لزم خلو الشئ عن النقيضين ولا يجوز (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة
كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية (قوله فى محله) متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق
التنازع بناء على جوازه فى الجامد أو على أنه حذف من الاول لدلالة الثانى وهو لبيان الواقع قال سم كانه لان
سائر الاعراض مع قطع النظر عن محالها لا يتصور عليها القسمة ويوضح ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدى
فى رسالة المقولات ونصه والعرض صحة انقسامه انما هى باعتبار المحل كما هو معلوم فتقييدهم القبول
بالذاتية مشكل والتفصى عنه بان معنى كون القبول ذاتيا أنه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف
الكيف كالبياض فان قبوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم ألا ترى أن الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم
وما ذاك الا لفقد الكم المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال فراجعه وبه يندفع ما اعترض به
يس على كلام سم فتدبر وكتب على قوله فتقييدهم الخ ما نصه أى فى قولهم الكم ما يقبل القسمة لذاته
(قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى (قوله الاعراض النسبية) من نسبة الجزئيات
الى كليها لان هذه الاعراض السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف
تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا ولما كان المتوقف
عليه فى الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات وكتب

كيفية راسخة فى النفس
والكيفية عرض
لا يتوقف تعقله على تعقل
الغير ولا يقتضى القسمة
واللاقسمة فى محله اقتضاء
أوليا فخرج بالقيد الاول
الاعراض النسبية

بها الملكة لحلولها فى الحال فقط
فلذلك سميت حالا وقيل
ان وجه التسمية فى كلامه
أن المتصف بها يقدر على
ازالتها فى الحال ثم المناسب
للمحشى ان يقول لانها
عرضة للتحول اذ المرض
لا يقدر المتصف به على
ازالته الا أن يقال اعتبر
قدرته عليها بالمعالجة فى
الغالب فيصح كلامه
بالتوجيه الاول
(قوله من نسبة الجزئيات
الى كليها) قال بعض
مشايخنا ذا ثبت أن هذه
جزئيات لها كلى كان كليها
جنسا لها مع أنهم قالوا انها
أجناس عالية ليس فوقها
جنس اهـ وتقدم لك أن
هنالك قولا بان النسبة
جنس لما عدا الكم
والكيف من الاعراض

أيضا قوله الاعراض النسبية الخ مبنى على أن الامور النسبية لها وجود فى الخارج حيث أدخلها فى العرض
واحتاج الى اخراجها والعرض موجود والحق عند أهل السنة أنها أمور اعتبارية لا وجود لها فى الخارج
وعلى هذا فهى خارجة بقوله عرض الا أن هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسب أعراض وأورده
تشحيذا للاذهان اه وقال ع ق ومما ينبغى التنبه له هنا أن وصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة
وعدمها ودخول النسب والاضافات فى العرض وانقسام العلم باعتبار العرض اصطلاح فلسفى والا
فالمعلوم فى العرض اختصاصه بالموجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم فى العرض مطلقا أنه
لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان انقسامه على مذهبهم أيضا انما هو بناء على صحة تعلقه بمتعدد وأما ان قلنا ان
كل علم يتعلق بغير منقسم لم يتصور ما ذكر اه ببعض تغيير (قوله مثل الاضافة) وهى النسبة العارضة
للشئ بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وقوله والفعل هو كون الشئ مؤثرا فى غيره كالقاطع مادام قاطعا
وقوله والانفعال هو كون الشئ متأثرا عن غيره كالمنقطع مادام منقطعا اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاين
والمتى والوضع والملك فالاين حصول الشئ فى المكان ككون زيد فى مكان كذا والمتى حصوله فى الزمان
ككون الخسوف فى ساعة كذا والوضع هيئة حاصلة للشئ بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض وبسبب
نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود والملك حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله
ككون الانسان متقمصا أو متعمما اه يس (قوله الكميات) الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد
والمقادير كالخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشمل وجودها بالفعل كما فى الكم المنفصل (قوله
النقطة) وهى طرف الخط والخط مقدار ينقسم فى جهة واحدة فقط والوحدة كون الشئ بحيث لا ينقسم
الى أمور متشاركة فى الماهية سم وقوله فى جهة واحدة هى جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولا
وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولا وعرضا وعمقا ويسمى الجسم التعليمى والثلاثة أعراض من قبيل الكم
وأما الجسم الطبيعى فهو الجوهر المعروض للامتدادات الثلاثة أعنى الطول والعرض والعمق التى هى أى
جملتها الجسم التعليمى فالطبيعى جوهر والتعليمى عرض عارض له فالشكل المربع مثلا ذاته أى جوهره
جسم طبيعى وامتداداته الثلاث تعليمى وكون النقطة والخط والسطح والجسم أعراضا هو مذهب الحكماء
وأما عند أهل السنة فمن الجوهر فالنقطة هى الجوهر الفرد والخط جوهر ينقسم طولا والسطح جوهر
ينقسم طولا وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولا وعرضا وعمقا وكتب أيضا قوله النقطة والوحدة الاحتراز
عنهما على مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية أو من مقولة الكيف اه حفيد أما من يجعلهما
من الامور الاعتبارية فهما خارجان من الجنس وهو العرض لانه من قسم الموجود والامور الاعتبارية غير
موجودة وأما من يجعلهما من مقولة الكيف فيجب ادخالهما فى التعريف بأن يؤتى بتعريف يتناولهما
لانهما من المعرف حينئذ اه سم وعلى أن النقطة من الكيف فهى من كيفيات الكم وأما الوحدة فلم يظهر
رجوعها الى الكيفيات الاربع التى ذكروها أقساما للكيف فليحرر وفى بعض شروح الهداية أنه قد يمنع
انحصار الكيف فى الاقسام الاربعة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وهو غير تام اه من يس وكتب على
قوله على مذهب من لم يجعلهما الخ مانصه أى بل يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من المقولات التسع
قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما كذا فى الفنرى (قوله
ليدخل فيه مثل العلم) أى بناء على الصحيح أنه كيف وكتب أيضا قوله مثل العلم الخ أى فان اقتضاءه للقسمة
فى محله الذى هو النفس وعدمها ليس اقتضاء أوليا أى لذاته بل ثانويا أى باعتبار متعلقه فان كان متعلقه
بسيطا كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضيا اقتضاء ثانويا لعدم القسمة فى محله أو مركبا كالعلم بالجسم كان
مقتضيا للقسمة فى محله اقتضاء ثانويا هذا تقرير كلام الشارح قال الحفيد ما ملخصه والانصاف أن العلم ان
كان تفصيليا بأن تعلق بكل من أبعاض المعلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة بتعدد تلك الابعاض
لا علم واحد يقتضى انقسام محله بالذات أو بتبعية المعلوم وان كان اجماليا بأن تعلق بالمجموع فهناك علم
واحد لكن لا يقتضى انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فالحاصل ان كلا من التفصيلى والاجمالى لا يقتضى
انقسام محله لا بالذات ولا بالتبع فلا موقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعبارة الاطول وقولهم اقتضاء أوليا

مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضى القسمة الكميات وبقولنا والاقسمة النقطة والوحدة وقولنا أوليا ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية القسمة واللاقسمة

(قوله ان يصف بعض الاعراض باقتضاء القسمة الخ) بما يوهم أن الخلاف بين الحكماء وغيرهم فى اقتضاء القسمة وعدمها وأما ذات الكم والنقطة والوحدة فهى موجودة باتفاق وليس كذلك اذ لا يقول المتكلمون بوجود ذلك (قوله انقسام العلم باعتبار العرض) أى انقسام العلم باعتبار عروض هذا الانقسام له من تعدد المعلوم ومن كون المعلوم مقدارا كالخط والسطح على ما يأتى (قوله ليسا بجنسين لما تحتهما) أى ليسا بجنسين له لعدم اختلافه بالحقيقة فضلا عن كونهما جنسين تحتهما أجناس (قوله فان اقتضاء الخ) يفيد تسليم أن النفس منقسمة وليس كذلك كما سيأتى (قوله كالعلم بالجوهر الفرد) فيه أن الحكماء لا يقولون به فالاولى كالعلم بالنقطة

فيه ان الكم المتصل والمنفصل لا يقبل القسمة الفعلية وانما يقبلان فى الفرضية والوهمية

على ماصدق به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى أنفسهما فع قوله فى محله لا حاجة الى قوله اقتضاء أوليا الذاتى وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التعقل على تعقل الغير الى التقييد بالاولى لانه قد يعرض للكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير اه (قوله فقوله ملكة) أى دون ان يقول صفة وكتب أيضا قوله فقوله الخ تفريع على قوله أولا وهى كيفية راسخة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعنى أن لفظ ملكة يشعر بذلك ولا ينافى هذا أن يكون فى التعريف لفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد ان اللام فى المقصود للاستغراق فيخرج ذلك التعبير على أن لفظ المقصود ليس صريحا فى اخراجه لاحتمال اللام فى حد ذاتها الجنس بل هو الاصل وانما حملت هنا على الاستغراق بمعونة المقام وقرينته وقد تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة أقوى اشعارا (قوله عن المقصود) أى جنس مقصوده لا كله اذ الظاهر أنه لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله ملكة يقتدر بها الخ) قال فى المطول فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحياة ونحو هما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم أن هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء اه قال الفنرى صدقه على الادراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه عن الملكة اذ لا شئ من المذكورات ملكة اه أى فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضا قوله يقتدر به دون يقدر لمناسبة الملكة لما فى الافتعال من المبالغة ويحتمل أنه اشارة الى أنه يكفى ملكة القدرة بتكلف تأمل يس (قوله عن المقصود) اللام للاستغراق أى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته اه مطول قال الفنرى فان قلت أى حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز أن يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعانى كالمدح أو الذم أو غيرهما ولو سلم ففى الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف فى كون المتكلم فصيحا اه (قوله سواء وجد التعبير) أى عن المقصود أى جميعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بان لم يوجد التعبير عنه بالكلية أو وجد التعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول فى كلامه بالمعنى المصدرى فالمعنى وقال بلفظ فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفيا جدا اذ لا يتصور الا فى صورة واحدة تمثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه جربى (قوله فكما تقول) أى من غير تقدير ما يعبر به المفرد جملة (قوله مطابقته لمقتضى الحال) المراد المطابقة فى الجملة اذ لا يشترط فى أصل البلاغة المطابقة التامة اه فنرى أى فاذا اقتضى الحال شيئين فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا فاصل البلاغة يتحقق بمراعاة أحدهما فقط وان كانت مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى أقاده ع ق قال م ان أريد بالشيئين فى قوله فاذا اقتضى الحال شيئين التأكيد والتعريف مثلا فما ذكر ظاهر وان أريد بهما تأكيدان مثلا لقوة الانكار فما قاله مشكل لان حصول المطابقة بالتأكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة فى الوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية لدلالات أيضا كما ستعرفه فما قيل ليس المقتضى مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان فانه لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كما يدل عليه بيان الشارح ويدل له أيضا كلام الشارح فى ترجمة الفن الاول فراجعه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير فى مطابقته لانه فاعل المصدر

قوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله (يقتدر بها على التعبير عن المقصود) دون أن يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد وقوله (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب أما المركب فظاهر وأما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك (والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته) أى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى للتكلم

(قوله محل منع) أى لان المؤكد الواحد ليس هو مقتضى الحال اذ مقتضاه تعدد التوكيد الا أن يقال انه فى هذه الصورة قد تعدد الحال ومقتضاها فاصل الانكار يقتضى أصل التوكيد وقوته تقتضى الزيادة على الاصل فاذا اقتصر على مؤكد واحد فقد وجد فى الكلام مطابقة لمقتضى حال (قوله كما يدل عليه بيان الشارح) أى فى المطول حيث قال الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى اه الغرض منه وقوله كما يدل الخ مراده أن كلام الشارح صواب وليس الغرض منه الاستدلال به اذ لا يسلمه الخصم بل النزاع فيه

المضاف وكتب أيضا مانصه قيل الا اذا كان اقتضى الحال خلاف ذلك كالتعقيد فى المعميات فان رعاية التطابق أولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما فى الفنرى وقدمنا بالهامش عند تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك (قوله الى أن يعتبر الخ) أشار بهذا التفسير الى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون فى الموهمة للجزئية اهـ عبد الحكيم وقال الحفيد فى توجيه ايثار مع على فى انما لم يقل فى الكلام لانه قيد الكلام بالذى يؤدى به أصل المراد فلابد أن تكون الخصوصية خارجة عنه منضمة معه وانما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى ايثار مع على فى اشارة الى أن مقتضى الحال يجب أن يكون زائدا على أصل المعنى لا يقال قد يقتضى الحال الاقتصار فى الكلام على أصل المعنى فى خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا زائدا على أصل المعنى لانا نقول بل هذا الاقتصار أمر زائد على أصل المعنى مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب اهـ بايضاح وقوله فى خطاب البليد أى أو خالى الذهن وقوله بلادة المخاطب أى أو خلو ذهنه فافهم (قوله خصوصية ما) اعلم أن الافصح فى لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما فى علامة وأما اذا ضمت الخاء المعجمة فيحتاج الى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الى أن تجعل الياء للنسبة مبالغة اهـ فنرى ومثله الخطائى قال الحفيد والصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به ياء النسبة اهـ أى فمعنى الخصوصية الخصلة المنسوبة للخصوص وهى ما اختص بالمقام اهـ سم أى فالنسبة من نسبة الشئ الى صفته (قوله وهو) أى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اهـ عبد الحكيم ويؤيده قول الشارح بعد والتأكيد مقتضاها دون أن يقول واعتبار التأكيد مقتضاها وحمل الشارح فيما يأتى الاعتبار المناسب الذى جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذى اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح أن يرجع الضمير الى الاعتبار المفهوم من يعتبر على طريق المبالغة فى اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدها نفس مقتضى الحال وان كانت هى فى الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذى سيأتى خلافه فى قوله وتحقيق ذلك الخ وكتب أيضا قوله وهو مقتضى الحال ليس جزأ من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اهـ فنرى (قوله والتأكيد) الانسب التفريع (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال) ومعنى مطابقته له على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به (قوله وتحقيق ذلك) أى ان قولك ان زيدا فى الدار مطابق لمقتضى الحال اهـ سم وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك أى بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى أن ما ذكره أولا كلام ظاهرى وحاصله ان مقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية كما هو المصرح به فيما قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى أنه من جزئيات ذلك المقتضى وأن ذلك المقتضى صادق عليه لا اشتمال الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله وأما معنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الخ وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك استدل على هذا التحقيق بامور ثلاثة الاول قول السكاكى فى تعريف علم المعانى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور الكلام لا الخصوصيات الثانى قول المصنف فى تعريف علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لزم أن يكون الشئ سببا فى مطابقة الغير له الثالث أن المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال وانما يعتبر بين الكلام الجزئى والكلى ورد الاول بأن كلا من الكلام الكلى والاحوال مستو فى عدم الذكر فان المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التأكيد الجزئى وهو فرد من مقتضى الحال الذى هو مطلق التأكيد مثلا وبه يرد الثانى لان اللفظ باشتماله على الجزئى يطابق الكلى أى يوافقه بالاشتمال على جزئيه ويرد الثالث بانه لا حامل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل يراد معناها اللغوى الذى هو الموافقة وكتب أيضا قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلاغة فى الكلام مطابقته أى

الى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها وقولك له ان زيدا فى الدار مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

(قوله بل هو على كليهما الخ) لكن على ما بعد التحقيق يقال هو الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر الكلام المشتمل على الخصوصية التى تناسب ذلك الامر

أنه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فإن الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان أردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه

مطابقة صفته لمقتضى الحال فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام وهو متلبس به مطابقة لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو اللائق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضي الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام الجزئي من مطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانيين مطابقة الكلي للجزئي فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول بالطبع هو الكلي واللائق اعتبار مطابقته للجزئي اه وقوله وعلى هذا النحو قول المصنف الخ (أقول) يلزم عليه آن الاحوال سبب في مطابقة نفسها لغيرها بالاعتبار ولا يخفى تهافته (قوله أنه) أي المثال أعني قولك ان زيدا في الدار جزئي من جزئيات الخ والكلام الذي يقتضيه الحال هو الكلام المؤكد وهذا المثال من جزئياته لصدقه عليه وعلى قولك لزيد قائم مثلا (قوله ذلك الكلام) هو الكلام المؤكد وأشار اليه مع عدم تقدم ذكره لانفهامه من السياق ولعدم تقدم ذكره أتى بلام البعد (قوله وهذا) أي قولك ان زيدا في الدار مطابق له أي للكلام المؤكد الذي هو الكلي (قوله بمعنى أنه) أي الكلام المؤكد الذي هو كلي صادق عليه أي على هذا الجزئي (قوله على عكس ما يقال الخ) أي على عكسه بحسب اللفظ والعبارة حيث أسند المطابقة الى الجزئي في هذا المقام عكس قولهم ان الكلي مطابق للجزئيات فان المطابقة فيه مسندة الى الكلي لا بحسب المعنى اذ المسند اليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي اذ المراد بمطابقة الجزئي للكلي صدق الكلي عليه اه من سم بتصرف (قوله تحقيق هذا الكلام) أي اثباته بالدليل فقد ذكر ثم علة هذا الكلام أي قوله وتحقيق ذلك الخ فراجعه (قوله وهو مختلف فان الخ) حاصله أن مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما سيذكره الشارح وانما عبر في العلة بالمقامات اشارة الى أنهما متحدان ذاتا ومن هذا ظهر انتاج العلة للمعلول (قوله متفاوتة) أي بحسب الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه آن اختلاف المقتضى ذاتا لا يستلزم اختلاف المقتضى اذ قد تقتضي أمور كثيرة شيأ واحدا ولذا تذكر لخصوصية واحدة دواع متعددة اه عبد الحكيم (قوله لان الاعتبار) أي المعتبر الذي هو الخصوصية وهو علة للعلية أي وانما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ وقوله وهذا عين الخ من تمام العلة (قوله وهذا) أي التغاير المذكور وكتب أيضا قوله وهذا عين الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر كلام المصنف من عدم مطابقة الدليل المدعى ان كان المقام غير الحال والمصادرة ان كان عينه وحاصل الجواب أنهما متحدان بالذات لان كلا منهما عبارة عن الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص ومختلفان بالاعتبار كما بينه فباتحادهما ذاتا طابق الدليل المدعى وباختلافهما اعتبارا تندفع المصادرة فتامل اه يس ولم يظهر وجه لحصول المصادرة على اتحادهما فان زعم أن وجهه أخذ الحال في المدعى والمقام الذي يرادفها في الدليل فمجرد ذلك لا يستلزم المصادرة تأمل (قوله تفاوت) لو قال اختلاف لكان أنسب بعبارة المصنف (قوله لان التغاير بين الحال والمقام الخ) ويختلفان في الاستعمال أيضا فأكثر ما يستعمل المقام مضافا الى المقتضى بالفتح فيقال مقام التأكيد مثلا وأكثر ما يستعمل الحال مضافا الى المقتضى بالكسر فيقال حال الانكار مثلا على الاضافة البيانية (قوله بحسب الاعتبار) وأما بحسب الذات فهما واحد فاذا كان مقتضيات المقامات مختلفة كان مقتضيات الاحوال كذلك فان مقتضيات الاحوال عين مقتضيات المقامات لكون الاحوال والمقامات واحدا اه سم وكتب أيضا على قوله الاعتبار ما نصه أي التوهم (قوله وهو) أي الاعتبار (قوله أنه) أي الحال والشان (قوله يتوهم) أي مع أن الامر الداعي ليس مكانا ولا زمانا (قوله كونه زمانا) لعله لان أحد الازمنة الثلاثة يسمى حالا وقوله وفي المقام كونه محلا له

(قوله فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه) يفيد أن الاشتمال ليس مطابقة (قوله مع أن المحمول بالطبع هو الكلي) فتقول ان زيدا في الدار كلام مؤكد ولا تقول الكلام المؤكد ان زيدا في الدار وقوله واللائق الخ تفريعه على ما قبله أظهر (قوله ومن هذا ظهر الخ) أي من هذا لا يخفى الانتاج مع تعبيره أولا بالحال وثانيا بالمقامات والا فلا يظهر انتاج العلة للمعلول الا بعد اعتبار ما يأتي من أن المقصود تفاوت المقامات في الاقتضاء لا من حيث ذاتها (قوله وهو علة للعلية) أي وليس علة للعلة التي هي تفاوت المقامات لئلا يلزم الدور قاله الحفني وغيره (قوله وهو من تمام العلة) وجهه أن العلة التي هي قوله

لعله لشيوع المقام في محل القيام كشيوع المجالس في محل الجلوس (قوله وفي المقام كونه محلاله) تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان مثلا امااعتبار أن المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التأكيد أي محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه أولانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وأمثاله فأطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم اه فنرى (قوله وفي هذا الكلام) يعني قوله الآتي فمقام كل الخ (قوله اشارة اجمالية) وجه كونه اشارة أن صريحه تفصيل تفاوت المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذي هو المقتضي ووجه كونها اجمالية أنه لم يبين محال تلك المقتضيات ومتعلقاتها وأقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين أن محله المسند اليه أو المسند وهكذا قوله الى ضبط أي عدّ وكتب أيضا قوله الى ضبط أي بانها المذكورات من التنكير ومابعده اه سم وكتب أيضا قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله أنها ثلاثة أقسام مايخص أجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فمقام كل الخ ومايخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ ومالايخص شيأ بل يعم واليه الاشارة بقوله ومقام الايجاز الخ أفاده في المطول ومثله في الاطول (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كاكثر مباحث الانشاء اه عبد الحكيم (قوله وتحقيق لمقتضى الحال) أي تبيين وتعيين له على ماينبغي اه سم وكتب أيضا قوله وتحقيق لمقتضى الحال أي في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب (قوله فمقام كل من التنكير الخ) أحسن المصنف في تقديم ماهو الاصل والتصريح به وتأخير ماهو الفرع وبيانه اجمالا ألاترى أن التنكير مثلا أصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافها ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره قاله في الاطول لكن قوله وبيانه اجمالا انما يأتي في غير الوصل (قوله يباين الخ) المراد بالمباينة أن لايكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ولهذا كان قوله أي خلاف كل منها على التوزيع اذ لو أجرى على ظاهره لزم أن يكون المقام المناسب للتنكير لايناسب شيأ مماعداه مع أنه غير صحيح لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك اه سم قال السيد ما معناه المقصود من هذه العبارة أن مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا أنه أجمل هذا التفصيل طلبا للاختصار فوقع الخلل في العبارة فالمقصود صحيح وان كانت العبارة مختلة قال العصام في أطوله ونحن نقول لما تعورف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان أيضا بيان جميل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أي النسبة بين المسند اليه والمسند نحو زيد قائم أو جاء زيد وهي الاسناد الذي فسر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاق مانصه أي عن التقييد بما يأتي (قوله أو التعلق) أي تعلق المسند بملابسه سواء كان المسند اليه نحو زيد قائم أولا كالمفعول به في نحو ضربت زيدا فالتعلق أعم من الحكم أو تعلقه بمعموله غير المسند اليه فالتعلق مغاير للحكم (قوله أو متعلقه) ظاهره رجوع الضمير الى المسند فقط وعليه مشى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند والمسند اليه فانه قد يكون له متعلق يطلق ويقيد (قوله تقييده) أي المذكور وكتب أيضا قوله تقييده بمؤكد راجع للحكم والتعلق أو أداة قصر راجع لهما أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط راجع للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو مايشبه ذلك كالحال والتمييز مثال التأكيد والقصر في الحكم ان زيدا قائم ومازيد الا قائم ومثالهما في التعلق والله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمرو وماضرب زيد الا عمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ومثال تابع المسند اليه وتابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند قولك زيد ضرب عمرا الفاسق ومثال المسند المقيد بالشرط قولك أكرم زيدا ان جاء ومثال المسند اليه المقيد بالشرط القائم ان قام زيد عمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضربي زيدا اذا كان قائما ومثال مفعول المسند قولك هذا ضربي زيدا ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطي للضارب عمرا رغيفا

وفي المقام كونه محلاله وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال (فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) أي خلاف كل منها يعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو مايشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه أو المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره

لان الاعتبار اللائق الخ انما تم بعد معرفة كون الاعتبار هو المقتضي والمقام هو الحال فقال وهذا عين الخ ولما كان قوله المذكور مع بيان أن المقام هو الحال كافيا في بيان كون الاعتبار هو المقتضي اكتفى بذلك يبين أن ولم الاعتبار هو المقتضي فتامل

(قوله غير المسند اليه) احتراز عن نحو الفاعل

(قوله وقوله أو شرط راجع الخ) فيه أنه يصح رجوعه للحكم والتعلق على أنه يغني عن رجوعه للمسند اليه رجوعه للمسند على أن المتعلق كالمسند يمكن تقييده بالشرط

وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله مقام خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه أخصر وأظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على عظم الشان فصل قوله (ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) أى الاطناب والمساواة (وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى) فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية مالا يناسب الغبى (ولكل كلمة

(قوله ويمكن حل عبارة المصنف الخ) وكلام الشارح ظاهر فى هذا الحل أيضا فقوله فان مقام الاول الخ بيان لوجه الشبه اه شيخنا (قوله وهذا أيضا لا يختص الخ) أى كما أن ما قبله يعنى ومقام الايجاز الخ لا يختص (قوله من أن المراد من الخطاب المخاطب) سواء أريد الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها وحينئذ فالخطاب هو مقتضى المقام لا المقام والمقام هو ذكاء المخاطب أو غباوته وانما أريد ذلك لانه المتبادر ولقول المفتاح وكذا مقام الكلام مع الذكى يغاير مقام الكلام مع الغبى (قوله لان الظاهر أن الذكاء أخص الخ) أى لان الذكاء الفطنة مع سرعة

وجعلنا فيما مر قول الشارح أو أداة قصر راجعا الى الحكم والتعلق مماشين لقصر الحكم بما زيد الا قائم تبعنا فيه الحفيد قال يس فيه أنه سيأتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فى ما قائم الا زيد ومن قصر الموصوف على الصفة كما فى ما زيد الا قائم فكيف يكون ما زيد الا قائم من قصر الحكم وكيف يختص قوله أو أداة قصر بالحكم والتعلق دون المسند والمسند اليه ويمكن أن يقال قولنا ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد يصح فيه اعتبار القصر بالنظر الى الحكم فانه مقصور و بالنظر الى المسند اليه فى الاول والى المسند فى الثانى و يجعل قوله أو أداة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا اه بتصرف وكتب أيضا على قوله أو تابع ما نصه كالنعت (قوله وكذا مقام ذكره) أى ذكر المسند اليه أو المسند أو متعلقاته اه بجربى وكتب أيضا قوله وكذا مقام الخ فصله لئلا يتوهم ابتداء أن مقام ذكره معطوف على مقام تأخيره فقد يفضى الى الاشتباه اه سم وقوله أعنى سم ابتداء أى قبل الوصول الى قول الشارح يباين مقام حذفه وبالوصول اليه يرتفع التوهم (قوله شامل) أى صالح وقابل له وهو المراد لا ما يفهمه ظاهر اللفظ اه سم والمراد بما ذكرنا على هذا كون مباينة مقام التنكير لمقام التعريف وكون مباينة مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا و يحتمل أن المراد شامل لما ذكرنا من مقام التعريف ومقام التقييد ومقام التأخير ومقام الحذف (قوله وانما فصل قوله الخ) أى دون أن يذكره مع الاربعة السابقة بان يقول من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل (قوله هذا الباب) أى باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرف بعضهم البلاغة بمعرفة الفصل والوصل اه بجربى (قوله لانه أخصر) أى لان ألف الوصل تحذف فى الوصل فهو أربعة أحرف فقط اه سم وقال ع ق لان خلافه كلمتان والوصل كلمة واحدة وحرف التعريف كالجزء (قوله لان خلاف الفصل الخ) علة للاظهرية أى لما كان الخلاف فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكره بلفظ الوصل معينا له بحيث لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف لايهامه أن خلاف الفصل أعم من الوصل (قوله وكذا خطاب الخ) أى ومثل المقامين المذكورين فى التباين مقام خطاب الذكى مع مقام خطاب الغبى وحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين ولو صرح بذلك المصنف لكان أوضح وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فان مقام الاول الخ فلفظ مقام مقدر فى كلام المصنف اه سم ملخصا ويمكن حل عبارة المصنف بوجه لا مؤاخذة فيه بان يجعل اسم الاشارة راجعا الى الامور المذكورة التى لها تلك المقامات المتقدمة و وجه الشبه التباين فى المقامات وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الخ فصله بكذا الاختصار الان كذا ولفظ مع أخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ولأن هذا متعلق بحال المخاطب وما قبله بحال الكلام ولانه أبلغ فى الفصل فهو أدل على عظم الشأن اه سم وكتب أيضا قوله وكذا خطاب الذكى أى كذا مقام ما يخاطب به الذكى مع مقام خطاب الغبى أى ما يخاطب به الغبى وهذا أيضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصله عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبى فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبى هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه و بين الغبى ولذا لم يقل مع خلافه اه أطول وأشار بقوله ما يخاطب به الى ما صرح به الفنرى من أن المراد من الخطاب المخاطب به لا المعنى المصدرى وأشار بقوله فى القاموس الخ الى اعتراض الشارح فى مطوله على المصنف بانه كان الانسب أن يذكر مع الغبى الفطن لانه المقابل للغبى قال الفنرى انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر أن الذكاء على ما ذكره الشارح أخص من الفطانة فجاز أن يريد به ذلك اطلاقا لاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل أن يذكر مع الذكى البليد لان الفطن أنسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومه اه ورد الكلام من الغير اه وكتب أيضا على قوله خطاب الذكى ما نصه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ولكل كلمة الخ) فان قيل قد فهم من قوله فمقام كل الخ أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفائدة فى التكرار قلنا ذاك بيان لما يفيد الخواص والمزايا لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار اه خسرو وقيل ان قوله ولكل كلمة الخ اشارة الى علم البديع كما أن قوله وكذا خطاب الذكى الخ اشارة الى علم البيان وما قبله اشارة الى مقاصد علم المعانى أما الاخير فظاهر وأما المتوسط فلان البيان يبحث

عن

عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب وأما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرهما انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ويتوجه عليه أنه لا يطرد فى كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين وأنه يلزم عليه أن تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا فى البلاغة موجبا للحسن الذاتى وهو خلاف ما قالوا الا أن يقال الظاهر أن للمحسنات أحوالا ومقامات تقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال اياها يكون داخلا فى البلاغة ضرورة أنها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فينبغى المصير الى ما ذكره رحمه الله فى شرح المفتاح أن المحسنات داخلة فى علم البلاغة ان اقتضتها الاحوال خارجة عنه تابعة له ان لم تقتضها بل كان ايرادها فى الكلام وعدمه على السواء وأوجبت للكلام حسنا عرضيا والحاصل أنها داخلة فى علم البلاغة بعض من المعانى من جهة مطابقتها مقتضى الحال وايجابها الحسن الذاتى وخارجة عنه مباحث للبديع من جهة ايجابها الحسن العرضى الزائد على حصول البلاغة فان قلت لم يشتهر القول بان المحسنات توجب الحسن الذاتى بل أطلقوا القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى ما ذكر يكون ايجابها الحسن الذاتى كايجابها الحسن العرضى فما ذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول والتصريح بالثانى قلت يمكن أن يقال اقتضاء الحال اياها بعيد خفى فاسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتى ولم يذكروا جملتها فى المعانى بل ذكروا فيه منها ما يكون اقتضاء الحال اياه غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها فى البلاغة لانه علم مما فعلوا أن كونه محسنا لا ينافى الدخول فى البلاغة مع ما تقرر أن ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال داخل فى البلاغة ومن المعلوم أن الاحوال قد تقتضى المحسنات اهـ من الخطائى على المطول وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقى بالنسبة الى ما قبله فانه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى الى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها اذا قرنت بكلمة أخرى غيرها اهـ حوبى وكتب أيضا على قوله ولكل كلمة ما نصه أى لوضع كل كلمة وكتب أيضا قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس الخ يفيد أيضا بمنطوقه أن لهذه الصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك الصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة فى أصل المعنى لدخول هذه الصاحبة فى قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى الصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل لكلام المتن بالمثالين الآتيين كما سيظهر (قوله مع صاحبتها) لا يتوهم قاصر أن صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هى ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس لمرتفعة معها الا مع الاكواب فنقول يكفى للاتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى بل تستوى هى وما يشاركها فى أصل المعنى مع تلك الصواحب اهـ أطول وكتب أيضا قوله مع صاحبتها متعلق بمضاف محذوف أى لوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح أو حال من كل كلمة أو صفة لكلمة أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما كذا فى يس (قوله أى مع كل كلمة أخرى) قيل الاظهر أن يقول أو ما فى حكمها ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذى هو جملة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضا فى قوله ولكل كلمة ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه على وجه لكن يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس لشىء منها محل من الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايسة ولك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة اهـ يس (قوله مصاحبة لها) أى ذكرت وجمعت معها فى كلام واحد اهـ سم (قوله مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى) أورد عليه أمران الاول ان هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بان المفهوم من المشارك فى أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير فى المعنى فى الجملة فخرج المرادف الثانى أنه لا وجه للتقييد بالمشاركة اذ لا شك أن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك الكلمة الاخرى تلك الصاحبة فى أصل المعنى أولا وقد أطلق فى شرح المفتاح وأجيب بانه قيد بها للغرابة

مع صاحبتها) أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها (مقام) ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة

(قوله كالترقى بالنسبة الى ما قبله الخ) لا معنى له اذ على تسليم ظاهر الايراد السابق من التكرار لا يتأتى الترقى وعلى منعه فالترقى لا يتأتى أيضا لان المقام السابق أيضا للكلمة ذات الخصوصية لا للكلام والا فما الفرق حتى يعتبر ما سبق للكلام وهذا للكلمات اهـ شيخنا (قوله على وجه) وهو أنه ليس على تقدير الحرف المصدرى الذى رفع الفعل عند حذفه بل على وجه اعتبار أن الجملة اذا قصد منها الحدث كانت فى حكم المفرد والمحققون على أن الفعل اذا قصد منه الحدث كان اسما حقيقة وقوله لكن يبقى أنه يخرج الخ أى لان الجملة التى لا محل لها ليست فى حكم الكلمة

صورتها واحتياجها للبيان وانفهام حال ماسواهامنها وفى الاطول بعد أن قال تقديم الخبر فى قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام للحصر مانصه أى المقام لها لا لكلمة تشاركها فى أصل المعنى فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة مالم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها فى أصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد افادته عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما أن المقام ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بان هذا القسم أولى بالتعرض نخص بالتعرض واعتمد فى معرفة المتروك على المقايسة اه (قوله فى أصل المعنى) أى لا فى جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير فى المعنى فى الجملة كان واذا فانهما وان اشتركا فى أصل المعنى وهو الشرط اختلفا فى أن الاولى للشك والثانية للجزم والتحقق (قوله بالشرط) أى باداته اه سم (قوله فله مع ان مقام الخ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع اذا الجزم اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا يصح العكس اه حربى وكتب أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لان المبتدأ موصوف بالموصول والمبتدا اذا كان موصوفا به فانه يقترن خبره بالفاء كما ذكره الاشمونى (قوله وكذا لكل الخ) هو عكس ماقبله فان ماقبله بيان لمقام الفعل مع الادوات وهذا المقام الادوات مع الفعل (قوله مع الماضى مقام) وهو اظهار أن الشرط لتحقق وقوعه كأنه وقع اه سم كقولك ان قام زيد قمت وفيه أن ان للشك وكون مقامها مع الماضى التحقق ينافى أصل وضعها فالاولى أن يقال لغلبة وقوعه وحينئذ فلا تنافى ومقام الشرط مع المضارع اظهار عدم الغلبة واظهار الاستمرار التجددى (قوله وعلى هذا القياس) كالمبتدا مثلا فان له مع الخبر المفرد مقاما ليس له مع الخبر اذا كان جملة اه حربى (قوله وارتفاع) معطوف على قوله وهو مختلف من عطف الجمل وقدم أن الغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاه وأسفله اه عبد الحكيم (قوله فى الحسن) أى فى باب الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه فى غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته انظر عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله فى الحسن مانصه أى بالنظر لذاته اه يس (قوله والقبول) أى بالنظر الى السامع والبلغاء اه يس (قوله الامر الذى اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى المعتبر والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فطابقة الكلام له بمعنى اندراجه تحته او نفس الخصوصيات فالمطابقة بمعنى الاشتمال على مامر (قوله بحسب السليقة الخ) لقائل أن يقول بقى قسم آخر وهو أن يكون بحسب ماعرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع لماذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا فى القسم الثانى بنوع مسامحة لان تلك القواعد ماخوذة من التتبع والاخذ منها أخذ منه بواسطة وأما عدم اعتبار مثله فبعيد اه يس وكتب أيضا على قوله بحسب السليقة مانصه ان كان المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) ان كان من غيرهم (قوله وراعيت حاله) أى الامر الداعى اليه فعطفه على ماقبله من عطف السبب على المسبب لان رعاية الامر الداعى كالانكار سبب لاعتبار الشئ أى التأكيد مثلا فتأمل (قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح) أى لان الفصاحة عند المصنف معتبرة فى البلاغة و يحمل الكلام على الكلام الفصيح لا البليغ يندفع ما أورد على كل من المقدمتين فى قول المصنف وارتفاع الخ أما الاولى فلان ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول انما هو بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس المطابقة والثابت بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط فى الحسن يوجب أصل الحسن واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط فى الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها لكن يرد عليه أنه لا يوافق حكم المصنف فيما سيأتى بان غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات الحيوانات والجواب بان المراد التحاقه بها فى مجرد عدم مراعاة الخواص بعيد فالحق أن المراد الكلام البليغ ويجاب عن الايراد على المقدمتين بما ذكره المحشى وغيره اه يس وحاصل جواب المحشى الحفيد أن كمال المطابقة مطابقة فصح أن يقال الارتفاع بالمطابقة أى بجنس المطابقة فالاضافة للجنس كما أن أصل الحسن أيضا بذلك الجنس وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى الانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب

فى أصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس (وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء تقول اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى

(قوله سبب لاعتبار الشئ) الاولى سبب للنظر اليه لان مجموع المعطوف والمعطوف عليه على كلامه تفسير للاعتبار (قوله فى مجرد عدم الخ) أى وهو لا ينافى ثبوت أصل الحسن بالفصاحة وقوله بعيد أى لان المتبادر الالتحاق بها فى عدم الحسن أصلا

أيضا بان الاضافة للكمال أي الارتفاع بالمطابقة الكاملة والانحطاط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله الداخل في البلاغة) أي في بابها ليشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتي بالفصاحة كما يفيده جواب الشرح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر وليندفع الاعتراض بان الداخل في البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل ما نصه تفسير للذاتي (قوله لحصوله بالمحسنات البديعية) أي من حيث يبحث عنها في علم البديع لعدم اقتضاء الحال اياها اذ هي من حيث يبحث عنها في علم المعاني لاقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتي ولذا ذكر الالتفات الذي هو من المحسنات ونحوه في علم المعاني كذا في الحفيد وتقدم بسطه (قوله فمقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الاشارة بقول الشارح بمعنى اذا علم الخ ولم يجعل الفاء تعليلية لان المناسب حينئذ أن يقال فالاعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولان التفريع أشيع (قوله على ما) أي بناء على ما الخ (قوله تفيده اضافة المصدر) أي باللزوم فان اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أي كل ارتفاع حاصل بالمطابقة ويلزمه أنه لا ارتفاع الا بها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها وكتب أيضا على قوله المصدر ما نصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعلوم) لم يقل وعلم اشارة الى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف أي علما قريبا والى أن التفريع في كلام المصنف عليهما معا لكن حذفت احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فاذا جعلت المقدمة المعلومة صغرى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث نظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عين المدعى وان كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا رد القياس الى الشكل الاول أنتج عين المدعى بان يقال مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل ما يرتفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) ما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور المركب من الشكل الثالث ما ذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم ان نتيجته مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذي ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع الى آخر ما مر فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أي والا نقل ان المراد بهما واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وجهي أو مطلق لما صدق أنه الخ أي لما صدق هذان الحصران بل يبطلان على الاولين وأحدهما وهو الحصر في الاخص على الاخير لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم وفيه نظر لان الحصر في الاعم من وجه أو مطلقا لا يوجب وجود المحصور في جميع أفراد الاعم حتى يلزم تحقق المحصور في الفرد الخارج عن الاخص فيبطل الحصران على تقدير الاخصية من وجه والحصر في الاخص مطلقا على تقدير الاخصية مطلقا مثلا قولنا ما في الدار الا الابيض وما فيها الا الحيوان حصر في الاعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها الا الحيوان حصر في الاعم فظهر أن الحصرين اللذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاعمية من وجه أو مطلقا لا أنهما باطلان على تقدير الاعمية من وجه والحصر في الاخص باطل على تقدير الاعمية مطلقا ولئن سلم الايجاب فاللازم ليس الا بطلان أحد الحصرين لا كليهما ولا واحد بعينه فقوله بل يبطلان على الاولين وأحدهما وهو الاخص مطلقا على الاخير في حيز المنع لجواز انحصار الارتفاع في نفس الامر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو لمقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الامرين وهو المقابل للثابت في نفس الامر فلم يلزم بطلان كليهما على تقدير التباين

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام بمعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيده اضافة المصدر ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق

(قوله أي علما قريبا) فيه أنه لم يعلم منه أصلا غاية الامر أنه علم أن البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال وأما ان الارتفاع لذلك فلم يعلم فتدبر (قوله فاذا رد القياس الخ) فيه أنه ليس موافقا للرد المصطلح عليه عند الميزانيين الا أن يقال مراده ابتداء شكل لازم للمقدمتين لا الرد الاصطلاحي (قوله والصواب أن نتيجة القياس الخ) غير صواب نعم ان جعلت أل في الكائن على الجنس المتحقق في البعض حتى تكون جزئية أو جعلت القضية مهملة في قوة الجزئية صح ما ادعاه لكن لا تكون النتيجة حينئذ مستلزمة للمدعى فافهم (قوله لا كليهما) أي على فرض التباين أو العموم من وجه وقوله ولا واحد بعينه أي على فرض

أو العموم الوجهي وجواز أن يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا انما هو الحصر في الاعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر فيه المقابل للجزء السلبي للحصر في الاخص فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في الاخص بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يشتمل على اثبات ونفي فاذا قلت لا يتحرك الا الانسان ولا يتحرك الا الحيوان فالجزء الايجابي للحصر الاعم وهو ثبوت التحرك للحيوان مقابل للجزء السلبي للحصر الاخص وهو سلب التحرك عن غير الانسان لاثبات الجزء الايجابي للاعم التحرك للحمار مثلا ونفي الجزء السلبي للاخص اياه فافهم وأورد عليه أيضا أنه منقوض بصحة الحصرين في لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا صلاة الا بالطهور ودفع هذا بان الحصر في الحديثين اضافي أي بالاضافة الى عدم فاتحة الكتاب وعدم الطهور والحصر هنا حقيقي لان المقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بكل مطابق له ولا يكون بغيرها اذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع وبكون المقصود لأرباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الاول أيضا من وجوه التنظير لوجوب وجود المحصور في جميع أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانهما على الاولين والحصر في الاخص على الاخير مبني على مقتضى ظاهر لفظ الحصرين بقطع النظر عن الواقع وقبل أن يبين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الايجابي لكل حصر أمر مقرر عند القوم فالمعرض للابطال جزؤه السلبي اذا عرفت هذا فنقول الجزء الايجابي للحصر في الاعم ينافي الجزء السلبي للحصر في الاخص والجزء الايجابي للحصر في الاخص لا ينافي الجزء السلبي للحصر في الاعم حتى يتطرق للحصر في الاعم البطلان فلذلك كان الباطل هو الحصر في الاخص على التقدير الاخير أعني تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو العموم الوجهي فالايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر فلهذا بطل كل منهما والحاصل أن الباطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص على تقدير الأعمية مطلقا والجزآن السلبيان من الحصرين على تقديري التباين والعموم الوجهي اهـ هذا خلاصة ما في الاطول وحواشي المطول فاحفظه وكتب أيضا قوله والا لما صدق في كلامه مسامحة حيث أدخل اللام في جواب ان وانما تدخل في جواب لو فكأنه أعطى ان حكم لو لانهما أختان في التعليق ووقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين اهـ يس (قوله فليتأمل) قاله لامكان المناقشة في الملازمة بما مر ولان المطلوب بيان اتحادهما مفهوما كما هو مقتضى قصد تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا أحد الامرين اتحادهما في المفهوم أو تساويهما في الصدق لا خصوص اتحادهما في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو قيل ان التفريع للتنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يمتنع أن ينفك عنه كما يقتضيه لفظ المقتضي وانما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه فلا يجد بدا منه أو ان الفاء فصيحة أي اذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد لم يتجه عليه شئ كذا في الاطول (قوله في البلاغة) تفريع على تعريف البلاغة لان المطابقة صفة المطابق اهـ سم ويصح جعله تفريعا على قوله وارتفاع شأن الكلام الخ وكتب أيضا قوله فالبلاغة الخ قصده دفع التنافي بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة ان البلاغة ترجع الى المعنى لا الى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار افادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد أفاده ابن يعقوب (قوله الى اللفظ) أي الذي هو الكلام الفصيح اهـ سم (قوله يعني) في بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت) عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية اهـ سم وكتب أيضا قوله باعتبار افادته المعنى أي المعنى الثاني وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام اياها كالتأكيد بالنسبة للانكار والايجاز في الضجر وكالاطناب في المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار افادته المعنى الاول الذي هو مجرد افادة النسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فان هذا المعنى مطروح في الطريق يتناوله الاعرابي والعجمي والبدوي والقروي فلا ينظر اليه البليغ ملخص من ع ق فراد

أنه لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا ارتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) يعني أنه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) أي الغرض المصوغ له

العموم المطلق (قوله عن الوسط) هو ما أفاده بقوله ولئن سلم الخ (قوله فلو قيل ان التفريع للتنبيه الخ) أي لا لقصد التفسير الحقيقي وحينئذ لا يكون المطلوب بيان اتحادهما مفهوما بل اتحادهما أعم من أن يكون في المفهوم أو في الصدق وحينئذ لا يرد هذا الاشكال وان ورد ما مر مما تقدم الجواب عنه (قوله أو أن الفاء فصيحة الخ) وحينئذ لا استنتاج مما تقدم أصلا فلا يرد شئ أصلا

الشارح بالغرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعانى والاغراض الخ أى المعانى الثانية والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التى هى مقتضيات الاحوال وكتب على قوله باعتبار افادته المعنى الاوّل مانصه كما لا يتصف بها من حيث انه لفظ وصوت (قوله بالتركيب) بيان للواقع لالاخراج شئ ضرورة استحالة افادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب نبه عليه ع ق (قوله متعلق بافادة) جوز فى الاطول تعلقه بالمعنى مخففا أو مشددا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أى الرجوع باعتبار الافادة فقوله لان الخ علة راجعة الى اللفظ وقوله وظاهر الخ علة لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها) أما المطابقة فظاهر وأما عدمها فلانه لا يسلب الشئ الا عن شئ يصح أن يتصف به اذ لا يقال الحائط لا يبصر فظهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضا قوله وعدمها أى الاعتبار وأنثه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للمطابقة وكل صحيح (قوله باعتبار المعانى الخ) أى وجودا وعدما ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أى عن اعتبار افادة المعانى وليس المراد الغير المركبة اذ المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان أو مركبا وقوله المجرّدة أى عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما فى ع ق (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون صفة مصدر يسمى فيكون مفعولا مطلقا أى تسمية كثيرا ولا يرد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تعدد فيها وأنه كان يجب حينئذ تأنيث كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق كما يقال سمى زيد انسانا أى أطلق لفظ الانسان عليه والاطلاق يتعدد وهو مذكر فباعتبار تأويل التسمية به ذكرت الصفة وما أجاب به الحفيد عن الثانى من أن تأنيث المصدر قد لا يراعى فى صفته أى لتأويله بأن والفعل والفعل ليس مؤنثا الظاهر أنه خاص بالمصدر المؤوّل بذلك وماهنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانصه أى لاجل الظرفية فعلى تعليلية (قوله لانه) أى هنا (قوله من صفة الاحيان) أى وصفة الظرف ظرف وكتب أيضا مانصه فالمعنى وحينا كثيرا والعامل فيه يسمى (قوله ومالتأكيد الخ) فيكون حرفا زائدا اه يس (قوله والعامل فيه) أى فى الظرف (قوله يسمى ذلك فصاحة) أى تطلق عليه فالتسمية بمعنى الاطلاق كما فى سم (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه سم وكتب أيضا على قوله الوصف مانصه فيه اشارة الى أن تذكير الاشارة مع رجوعها الى المطابقة لتأويلها بالوصف (قوله فى أعلى طبقات الخ) لا يرد عليه ما فى المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض لان أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت (قوله طرفان) أى فردان اه سم أو صنفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفى الشئ الاعلى والاسفل (قوله وهو أن يرتقى) أى ذو أن يرتقى فلا يرد أن حد الاعجاز من البلاغة وهى المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء (قوله الى أن يخرج الخ) قال فى الاطول اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بهذين الامرين فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيهما حق الرعاية فيأتى بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار أقصر سورة ولا يخفى أن الاشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب أقوى وأوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلاثة الاول أن العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال وأما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فامر آخر ثم نقل الجوابين الآخرين وبحث فيهما فراجعه (قوله عن طوق البشر) أى طاقتهم ووسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بناء على أنه المشهور بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك اه سم (قوله ويعجزهم) عطف لازم على ملزوم (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفنرى قد يعترض على توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوق كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما أن قوله وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه ثانيهما أن لا تفاوت فى البلاغة القرآنية وسره أن الله تعالى عالم بكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتمل عليها

الكلام (بالتركيب) متعلق بافادة وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيرا ما) نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه قوله (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى لبلاغة الكلام (طرفان أعلى وهو حد الاعجاز) وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) عطف على قوله هو والضمير فى

(قوله وعدمها أى الاعتبار) عليه يكون عدمها منصوبا عطفا على اعتبار وقوله وظاهر كلام سم الخ وعليه فهو مجرور عطفا على المطابقة كذا يؤخذ من بعض الحواشى (قوله وماهنا ليس كذلك) انظر ما وجهه ولعله اعتبر أن المانع ختمه بالتاء (قوله وحينا كثيرا) فيه اشارة الى أن الاحيان فى كلام الشارح مراد به الجنس اذ

فى أعلى المراتب الا أن بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجيهه يقتضى التفاوت فيها حيث جعل حد الاعجاز الطرف الاعلى ومادونه مما يقرب منه وأيد ذلك فى المطول بان بعض الآيات القرآنية أعلى طبقة من بعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات فى البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الاحوال المقتضية للاعتبارات فى بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها أوفر من المقتضيات المرعية فى الاخرى وذلك لا يقدح فى أن يكون كل منها فى الطرف الاعلى أى فى مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال التى فى نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفى بعض شروح الايضاح ان قوله ومايقرب منه عطف على حد الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة فى مقدار سورة و بما يقرب منه البلاغة فى مقدار آية أو آيتين فكأنه قال ولها طرفان أعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اه بايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه فى هامش الفنرى يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بان ظاهر السوق قد يترك لما هو أرجح منه معنى وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلالة سوق كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك و بيان حد الاعجاز وقد أفاد كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو أعلى أفراد البلاغة وان حد الاعجاز أى مرتبته ونوعه هو ذلك الفرد وما قرب منه وعن الثانى بان تفاوت البلاغة القرآنية بالنظر الى ماذكره مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذى مقتضياته واعتباراته أكثر أعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا فى أن كلا منهما روعى فيه جميع ما اقتضاه الحال فى نفس الامر على أنه يمكن أن يدعى تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ماذكر بان يكون أحد الكلامين أبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كان لا يكون فى أحدهما شائبة ثقل و يكون فى الآخر شائبة ثقل لا تخل بالفصاحة نحو فسبحه ولا شك أن انقطاع الشائبة بالكلية أدخل فى الفصاحة وموجب للاعلوية فى البلاغة فيندفع الامر الثانى من أصله وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله ومايقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك أى حد الاعجاز و يجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على المبتدا بعد مضى الخبر والعطف على أحد المذكورين وأما حذف الخبر بعد قيام قرينته فشائع فنرى اه سم وناقشه يس فى قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر ثم نقل عن شيخه الغنيمى التوقف فى كلام الشارح بلزوم توسط المعمول بين أجزاء عامله اذ الصحيح أن المبتدأ عامل فى خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر و بلزوم عود ضمير واحد على متقدم ومتأخر فى آن واحد اذ تحمل الخبر ضميرا وذلك محل نظر ثم نقل عن شيخه الدنوشرى انه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كلمتين أو كلمات متفاصلة اذ هو أهون من تقديمه على جميعه وان عود الضمير فى هذه الحالة أهون من عوده على متأخر لا سيما والجزء المتأخر فى نية التقديم وفى أهونية الامرين نظر ثم نقل عن مغنى اللبيب تجويز ما أجازه الشارح فجوّز فى زيد فى الدار وعمرو عطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال فى المغنى فان قلت لو صح ماذكرته لصح زيد قائمان وعمرو قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده وكتب أيضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقى وبحد الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية اه سم وأما على زعم بعضهم الآتى فالمراد بالاعلى النوع الذى يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به فى كلام هذا البعض الاعلى الحقيقى أى الفرد الذى لا فرد فوقه و بحد الاعجاز نهايته والاضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على هذا أى ذو حد الاعجاز وكذا على الاول أى حد ذى الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة لا الاعجاز (قوله يعنى أن الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع مايقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع مايقرب منه) عبر بمع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو اشارة الى اعتبار المعية وأن حد الاعجاز الاعلى ومايقرب منه معا فتنبه (قوله لا يكون من الطرف الاعلى) مبنى على أن المراد الاعلى الحقيقى وهو الطرف

منه عائد الى أعلى يعنى أن الاعلى مع مايقرب منه كلاهما حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الاعجاز والضمير عائد اليه يعنى أن الاعلى مع مايقرب هو حد الاعجاز ومايقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك فى الشرح

ليس الموصوف الاحيان بل المفرد والا وجب التأنيث وانه كان الاوضح أن يقول من صفة الحين وفى بعض النسخ من صفات الاحيان (قوله هو مراد الشارح من تفاوتها الخ) والاعلى ومايقرب منه على هذا ومابعده مطابقة مقتضى ماوجد من الاحوال بحيث لا يترك مقتضى حال فى الواقع فى مقدار أقصر سورة فأكثر والاعلى ومابعده هو مابعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة من ذلك والقريب من الاعلى مالم يبعد عنها منه (قوله يلزم قصور البيان) فيه أنه لا قصور بل المراد بما يقرب منه ما يقرب فى البلاغة من حد الاعجاز من كل مالا يمكن معارضته كما أن المراد بما يقرب منه على كلام الشارح مايقرب من الاعلى فى البلاغة من كل مالا يمكن معارضته فالقرب على كل انما هو بالقياس لما دونه من مراتب البلاغة لا من مراتب الاعجاز كما يتوهم

الجزئي الذي لا ينقسم ويمكن أن يراد به الكلي المقول بالتشكيك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقي فيندفع النظر وايضاحه أنه يصح أن يراد به بالطرف الاعلى النوع الذي يحصل به الاعجاز وهو ماهية كلية أفرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الاعلى حينئذ بحد الاعجاز أي نهايته التي لا مرتبة للاعجاز فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر في قوله وهو حد الاعجاز وما يقرب منه لان الطرف الاعلى على هذا الوجه ليس خصوص حد الاعجاز أي نهايته وما يقرب منه بل ما يشملها ويشمل مبدأ الاعجاز وما فوقه مما لم يقرب الى حده من المراتب الوسطى وليس في البيان تعرض لهذين فيكون قد فسر النوع ببعض أفراده على أن تفسير النوع بالافراد لا يخلو عن ضعف اذ لا يحسن أن يقال نوع الانسان زيد وعمرو والى غير ذلك هذا ايضاح ما في الحفيد وأجاب ع ق عن ذلك الايراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الاعلى يشمل صنفين حد الاعجاز وما يقرب منه فيصح الاخبار عن نوع الاعلى بصنفيه كما يقال الانسان زنجي وغيره اهـ (أقول) يؤيد الشارح حسن المقابلة على ما ذكره بين أعلى وأسفل اذ الاعلى على كلامه مراد به الاعلى الحقيقي كما أن الاسفل مراد به الاسفل الحقيقي بدليل تفسيره بأنه ما اذا غير الخ (قوله وأسفل وهو ما اذا غير الخ) او رد على هذا التعريف أنه يصدق بالاعلى لانه اذا غير الى ما دون الاسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على ما دون الاسفل أنه دون الاعلى وأجيب بعموم ما في ما دونه بمعنى أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق والاعلى ليس كذلك اذ ما دونه الوسط وبتغييره اليه لا يلتحق بأصوات الحيوانات من سم وأجيب أيضا بأن المراد الى مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وكتب على قول سم بالاعلى ما نصه أي وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضا على قوله ما اذا غير ما نصه أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي الى مرتبة أخرى الخ (قوله التحق) أي في عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحا سم (قوله عن محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة اللطائف والخواص في مخاطبة من لا تناسبه لعدم فهمه لها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته على أن لك أن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضا على قوله ما يتفق ما نصه ما مصدرية أو موصولة أي بحسب ما يتفق معها اهـ سم (قوله متفاوتة) لما كان يشكل التفاوت بانه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أي كما في مقام يقتضي تأكيدا شديدا ومقام يقتضي مطلق التأكيد ورعاية الاعتبارات كما لو روعي اعتبار واحد وروعي أكثر والبعد من أسباب الخ كما لو انتفى الثقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر اهـ سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لجميع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا وبعضها أكثر وفي عددها قلة وكثرة بان تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعد معطوفان على المقامات (قوله أخر) يغني عنه قوله يتبعها فذكره بعده تكرار وهو الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها غير أنه أساء التصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لان قصد الشارح بقوله المذكور تفسير أخر كما قاله سم فالاعتراض انما هو على قول المصنف أخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا أوقع صفة للوجوه اهـ فنري وكتب أيضا على قوله سوى المطابقة الخ ما نصه تفسير لقوله أخر اهـ سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن في الكلام ولا نظر الى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اهـ أطول وقوله وليس النظر أي أولا (قوله حسنا) أي عرضيا زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اهـ أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفا

(وأسفل وهو ما اذا غير) الكلام عنه (الى ما دونه) أي الى مرتبة هي أدنى منه وأنزل (التحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند البلغاء بأصوات الحيوانات) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد (وبينهما) أي بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة (ويتبعها) أي بلاغة الكلام (وجوه أخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفي قوله يتبعها اشارة الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما تجعل المتكلم متصفا بصفة (و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف

(قوله اذ لا يحسن أن يقال الخ) أي لان النوع هو الطبيعة من حيث هي بقطع النظر عن الافراد فلا يحسن الاخبار حينئذ بالافراد لاحتياجه لتكلف اعتبار النوع من حيث أفراده

بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم فى العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اهـ سم قال الفنرى وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز أن تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لان هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته لا لبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة أم لا وأنت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أورد عليه أنه يصدق بملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ فى نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن النكرة فى الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أى فى وسع ذلك المتكلم فلا يرد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن لا بلاغة لهم وبأن المراد فى كل نوع كالامر والنهى والمدح ونحو ذلك بان يقدر على تأليف أمر بليغ ونهى بليغ وهكذا الى الآخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة فى تلك الانواع قال الصفوى على أن عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وأن ظاهر عبارتهم يخالفه وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وأن يعد بليغا بالنسبة اليه أيضا اهـ سم ثم ذكر أن هذه العناية أعنى ارادة كل نوع مأخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعاريف بغير قرينة اهـ بايضاح قال يس وفى قوله على أن الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفى فى تحققها وقال فى الاطول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أى لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة فى سياق النفى عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه (قوله فعلم) أى بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل فى التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد تفريع المعلوم الا أنه فرع العلم مبالغة فى ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف أى البيان كما هو العادة كأنه قال فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيما هو مقصوده اهـ أطول وكتب أيضا قوله فعلم الى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها فى الثلاثة وبيان الخلاف فى التسمية (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اهـ سم (قوله المشترك) أى اللفظى (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أى التأويل بمعنى يعم كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوى ويسمى بالمتواطئ (قوله مطلقا) أى بلاغة كلام أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى اللغوى) أى لا بالمعنى الاصطلاحى لثبوته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اهـ سم فيقال بعض الفصيح بليغ وكتب أيضا على قوله بالمعنى اللغوى ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية كلية (قوله أى ليس كل فصيح بليغا) ان كان المراد نفى لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف فى نفى اللزوم وان كان المراد نفى وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضا قوله أى ليس كل تفسير للنفى أعنى لا عكس ويتضمن تفسير العكس المنفى بكل فصيح بليغ (قوله لاحد) فيه استعمال أحد الملازم للنفى فى الاثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ما ذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم أن بعضه مدرك بعلوم أخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة اليهما أفاده ع ق (قوله فى الكلام) تبع فى هذا القيد الايضاح والاحسن تركه حتى يعم البلاغة فى المتكلم أيضا ح ف وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثانى ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام (قوله أى ما يجب) أى احتراز وتمييز للفصيح عن غيره وكتب أيضا قوله أى ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المرجع اسم مكان أو مصدر

كلام بليغ فعلم) مما تقدم (أن كل بليغ) كلاما كان أو متكلما بناء على استعمال المشترك فى معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا (أن البلاغة) فى الكلام (مرجعها) أى ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود

(قوله أى فى وسع ذلك المتكلم الخ) فيه أنه قد لا يكون فى وسع ذلك المتكلم الا البليغ فى نوع أو نوعين فيصدق التعريف على ما تقدم فلم يغن هذا الجواب شيأ ولا يخفى تكلف من جعل قوله بعد وبان المراد الخ من تتمة الجواب لا جوابا ثانيا على أنه لو كان من تتمته لم يكن لنا حاجة الى تكلف عموم النكرة فى سياق الاثبات

بمعنى اسم المفعول أى المرجوع اليه ورد بأن المناسبة للمتن أن يحمل على المعنى المصدرى أى بقرينة كلمة الى اهـ سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز ومابعده مكانا للبلاغة باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل فى المكان عليه وقوله أى المرجوع اليه أى ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هى أى البلاغة أى الذى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر فعندنا ضميران أحدهما المستتر عند الحذف والايصال وهو الراجع لأل الموصولة الثابتة عند التقدير وثانيهما البارز وهو راجع الى البلاغة وبهذا يتضح أن من غلط الحفيد فى تجويز اسم المفعول وجعله من باب الحذف والايصال لاختلاف الضمير مرجعا قبل حذف الجار وبعده هو الغالط وقوله ورد أى ماصنعه الشارح بأن المناسب للمتن الخ أى لان مايجب أن يحصل الذى هو مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلا موقع لالى الا أن يجاب بأن هذا تفسير لمرجع البلاغة بحسب ما ل مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز يؤل الى انه أمر ضرورى فيها الا أن الانسب حينئذ أن يؤخر هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظر الى أنه يقع الانتشار وعدم الربط لقوله والا لربما الخ كذا فى كبرى الحفيد وكتب أيضا قوله أى مايجب أن يحصل الخ فالمرجع الذى هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما فى قولهم مرجع الجدال الى فساد القلوب (قوله الى الغنى) أى يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد عليه قول الشاعر * حتى تجود ومالديك قليل * وأجيب بأن المراد بالغنى وجود شئ يجود به وان لم يكن عنده مال كثير (قوله الى الاحتراز) أى وجود الاحتراز اهـ ع ق وكتب أيضا قوله الى الاحتراز الخ أخذ من قولنا فى تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تمييز الخ أخذ من قولنا فيه مع فصاحته وكتب أيضا قوله الى الاحتراز عن الخطا الخ ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لانه خطا فى كيفية التأدية فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطا فى كيفية التأدية لافى نفسها اهـ عبد الحكيم (قوله المعنى المراد) زائدا على أصل المراد اهـ ع ق (قوله والا لربما أدى الخ) فيه اشكال لان النفى ان كان للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز ورد أنه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذا لم يوجد الاحتراز كان الكلام غير مطابق قطعا وان كان نفيا لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعا للبلاغة ورد أنه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغا اذ المناسب حينئذ فى التفريع أن يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باطل فيبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعا والجواب اما باختيار الشق الاول وتجعل ربما للتحقيق مجازا كما ذكره ابن الحاجب واما باختيار الثانى وتجعل ربما للنفى مجازا لما بين النفى والقلة من المناسبة ويجعل هذا النفى منصبا على قوله فلا يكون بليغا ونفى النفى اثبات والتقدير والا يكن الاحتراز مرجعا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله والا يكن الاحتراز مرجعا أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا أى مع أنه ليس بليغا أو يختار الشق الثانى بجعل قوله والا لربما الخ دليلا على علم كون الاحتراز مرجعا للبلاغة أى واجب الحصول فيها مما سبق من تعريف البلاغة واستلزام ماسبق له ويجعل قوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق باعتبار الواقع المعلوم مما سبق لا على نفى كون الاحتراز مرجعا حتى يراد أن المتفرع على ذلك ثبوت البلاغة لا انتفاؤها والمعنى على هذا علم مما سبق وجوب حصول الاحتراز فى البلاغة لانه لو لم يجب لجاز أن يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى ويكون بليغا وفى الواقع المعلوم مما سبق اذا كان غير مطابق فلا يكون بليغا لما مر فى تعريف البلاغة فما مر يبطل عدم وجوبه ويعين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعا وهذا الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليهما قوله والا لربما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز لا على العلم والاستلزام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغا تفريع على النفى فى والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتا بربما المجعولة للنفى فى الثانى لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث هذا ايضاح مافى الحفيد ونظير ذلك يقال فى قوله والا لربما أورد الكلام الخ وكتب أيضا قوله والا لربما الخ أى والا يوجد الاحتراز بأن انتفى وأدى الكلام اتفاقيا كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل

الى الغنى (الى الاحتراز عن الخطا فى تادية المعنى المراد) والا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا

(قوله الا أن الانسب حينئذ) أى حين اذ كان تفسيرا للما ل أن يؤخر هذا المقال وهو قوله أى مايجب أن يحصل الخ (قوله الى أنه يقع الانتشار) هذا انما يظهر لو أخره قبل قوله والا لربما الخ (قوله فان الغالب تأخر المرجع الخ) أى وهو لا يتاتى هنا اذ الاحتراز لا يكون غرضا مترتبا على البلاغة لمخالفته للواقع اذ هو متقدم عليها نعم الاحتراز متفرع على علم المعانى فهو غرض منه متأخر عنه (قوله أى وجود الاحتراز) لا حاجة لهذا المضاف اذ معنى كون الاحتراز مرجعا وجوب تحصيله وايجاده (قوله وقوله فلا يكون بليغا) عطف على لفظة قوله الواقعة فى قوله فانه عليهما قوله والا لربما الخ وقوله مع ملاحظة كونه اثباتا أى كون قوله فلا يكون بليغا اثباتا بربما وقوله فى الثانى متعلق بالمجعولة (قوله أمكن أن لا يطابق الخ) ان جرينا على مامال اليه المحشى من ارادة الاحتراز الفعلى فى قوله مرجعها الى الاحتراز ورد انه اذا لم يوجد الاحتراز الفعلى كيف يمكن أن يؤدي

الغالب حينئذ ذلك اهـ من ع ق أى وأمكن أن يطابق اتفاقيا فتوجد البلاغة وبهذا يرد الاعتراض الذى فى الحفيد على احتمال رجوع النفى فى والا الى وجود الاحتراز بانه اذا لم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة قطعا فلا محل لربما وحاصل الرد منع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لامكان حصول المطابقة اتفاقيا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الرد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذ لا تسمى المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأمل (قوله والى تمييز) أى معرفة كما أفاده فى المطول وكتب أيضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز عن أسباب الاخلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلانه الانسب بالمقابل لكونه احترازا وأما معنى فلان التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادا والتمييز فى الخارج بان يتكلم به فصيحا وهو المراد الا أن يقال المراد التمييز فى الخارج بقرينة المقام ويشعر بهذا قول الشارح بعد يعنى به يعرف تمييز السالم الخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لزم أن المعنى يعنى به يعرف معرفة السالم الخ وهو فاسد هذا ايضاح ما فى الحفيد لكن كلام الشارح فى مطوله بل وهنا حيث يقول بعد بمعنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها الخ يفيد حمل التمييز على العلم وكذا كلام الاطول وأما ما استدل به فيدفع بتقدير مضاف أى متعلق تمييز وقال الحفيد فى حواشيه على المطول ولم يحمل التمييز على التمييز العقلى أى ايراد الكلام فصيحا اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعوره بذلك اهـ والوجه حمل التمييز على ما يعم التمييزين (قوله والا لربما أورد الخ) أى وان لم يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقيا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اهـ من ع ق وكتب أيضا قوله أورد عبر هنا بأورد وأولا بأدى لان الاداء يناسب المعنى والايراد يناسب الكلام (قوله ويدخل فى تمييز الخ) ان قلت انما احتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح فى كلام المصنف الكلام ولو جعله اللفظ لم يحتج الى هذا الاعتذار قلت قيد بذلك تبعا لما صنعه المصنف فى الايضاح اشارة الى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض (قوله والثانى الخ) قسمه ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الآتية وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس فلهذا احتجنا فى معرفته الى علم البيان فالاول فى الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والثانى فى التنافر والثالث فى التعقيد المعنوى وأما المرجع الاول أعنى الاحتراز عن الخطا فى التأدية فلم يبين شئ منه فى علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتجنا فى معرفته الى علم المعانى (قوله أى تمييز الخ) وهو بالتفصيل خمسة تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة (قوله منه) ظاهره أنه خبر مقدم لقوله ما يبين الخ وفيه أن كون ما يبين فى العلوم المذكورة منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه يبين فى العلوم المذكورة فامر مجهول والانسب هو الاخبار بالمجهول لا بالمعلوم فالاقعد من حيث المعنى أن يكون مبتدأ قال شيخنا الصفوى لا بمعنى أن لفظ منه اسم بل بمعنى أنها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه لافادتها معناه كما أن لفظ نعم جملة بمعنى أنها قائمة مقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشرى ومن تبعه فى مثل ذلك اهـ سم قال يس ما ملخصه كون ذلك معنى ما ينقل عن الزمخشرى هو ما ذكره الشارح فى حواشى الكشاف حيث قال فى الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اهـ وذكره السيد عند قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم لكن القطب والطيبى صرحا فى هذا الموضع بان من التبعيضية اسم كعن فى قوله * من عن يمينى مرة وأمامى * اهـ (قوله ما يبين) أى تمييزات يبين متعلقها فى علم متن اللغة الخ فكلمة ما لف مجمل وما بعده نشر له والشائع فى هذا النشر كلمة أو فصح الجمل فى منه ما يبين الخ واندفع الاعتراض بان الاولى الواو اهـ عبد الحكيم بالمعنى وقوله يبين متعلقها الخ أن تقدر هذا المضاف بعد من أى والثانى من متعلقه ما الخ وأن تقدر تمييز قبل ما أى والثانى منه تمييز ما يبين الخ وقوله فصح الجمل أى بتقدير المضاف وقوله واندفع الاعتراض الخ أى بجعل ما لفا مجملا وما بعده نشرا له وقوله الاولى الواو أى لان أو لاحد الشيئين وهو غير مراد هنا فتأمل وفى سم اعتراض آخر وجوابه سيأتيان فيما

(والى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها (والثانى) أى تمييز الفصيح من غيره (منه) أى بعضه (ما يبين)

الكلام مطابقا اذ لو طابق لكان احتراز الفعلى حاصلا وقد علمت أن المرجع الذى يجب حصوله فى الخارج قبل حصول البلاغة هو الاحتراز بمعنى المعرفة لا الاحتراز الفعلى فافهم (قوله ولم يحمل التمييز على التمييز الفعلى الخ) أى وان كانت البلاغة متوقفة عليه وقوله تحتاج الى علم المتكلم الخ أى فالاتيان بالفصيح من غير علم وشعور به غير معتبر

نكتبه

نكتبه على قوله أو فى علم الصرف (قوله فى علم متن اللغة) أى أصلها اه سم وكتب أيضا قوله فى علم متن اللغة عبارة ع ق منه ما يبين فى العلم المسمى بعلم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات اللغوية وسمى هذا العلم علم المتن لان المتن هو ظهر الشئ ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنحو مثلا تعلقت بالالفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما تعلق بالمعنى أقوى لان الناس الى ادراك المعنى أحوج اه (قوله كالغرابة) قال فى المطول أعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وقال هنا يعنى به يعرف الخ وأشار بذلك الى أن قوله كالغرابة يحتاج الى تقدير أى كتمييز ذى الغرابة عن غيره لان التمثيل لما يبين وهو تمييز وكذا لا بد منه فى قوله كمخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغرابة الكاف استقصائية وكذا يقال فى قوله الآتى كمخالفة وما بعده (قوله أى معرفة الخ) لو حمل العلم هنا على المسائل وقال أى مسائل أوضاع المفردات لكان أنسب بقول المصنف يبين فى علم الخ (قوله لان اللغة) المراد لان علم اللغة لان العلم هو الذى يطلق على تلك الاشياء وأما اللغة فهى الالفاظ الموضوعة للمعانى اه سم وكتب أيضا قوله لان اللغة أعم من ذلك أى لانها قد تطلق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء وغير ذلك اه حربى وكتب أيضا على قوله أعم ما نصه لان علم اللغة يطلق على ما يشمل جميع علوم العربية كما فى الاطول وعلى قوله من ذلك ما نصه أى من علم متن اللغة (قوله يعرف تمييز) ان أريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج الى تقدير مضاف أى متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يخفى تهافته وان أريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فى الصرف والنحو فلعله ترك التنبيه عليه فيهما لعلمه بالمقايسة وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أى ليست معرفة السالم من غيره بقولهم هذا سالم هذا غير سالم أو هذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج فى معرفته الى تنقير أو تخريج وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقرير أن يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كما لا يخفى اه فنرى (قوله علم أن ماعداها الخ) لان الاشياء تتبين باضدادها اه ع ق (قوله الى تنقير) أى زيادة بحث لعدم وجدانه فى الكتب المتداولة وقوله أو تخريج أى على وجه بعيد كمسرج (قوله ماقيل) القائل الزوزنى وكتب أيضا قوله ماقيل أى اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله يبين فى علم متن اللغة أنه يبين فيه أن بعض الكلمات يحتاج فى معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أى لا يقال فى بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ أى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره يبين فى علم متن اللغة (قوله الى أن يبحث عنه) أى أو أن يخرج على وجه بعيد (قوله أو فى علم الصرف) ظاهره أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا اذ الذى يبين فى علم متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف الخ والجواب ان أو للتقسيم والمراد بما يبين نوع كلى والمعنى أن هذا ينقسم الى قسم يبين فى علم متن اللغة وقسم فى التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أو فى علم الصرف اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة فى اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه أن ماعدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فنرى (قوله اذ به يعرف الخ) لان من قواعدهم أن المثلين اذا اجتمعا فى كلمة وكان الثانى منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض وجب الادغام اه حربى (قوله كضعف التأليف) مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظى) رد عليه بان التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائغ الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف يبين فى علم النحو والجواب أن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفتها الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ماهو الاصل وماهو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظى والحاصل بكثرة مخالفة الاصل (قوله أو يدرك بالحس) عطف على يبين أى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ فلا يرد أن التمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك الحس ذلك التمييز لانه لا يحصل به العلم ولا يحتاج الى القول بان يدرك بمعنى يحصل

أى يوضح (فى علم متن اللغة) كالغرابة وانما قال فى علم متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة أعم من ذلك يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ماعداها مما يفتقر الى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا يتبين فساد ماقيل انه ليس فى علم متن اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج فى معرفته الى أن يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة (أو) فى علم (الصرف) كمخالفة القياس اذ به يعرف أن الاجلل مخالف للقياس دون الاجل (أو) فى علم (النحو) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى (أو يدرك بالحس)

(قوله عبارة ع ق الخ) يفيد انه لم تقع التسمية بمتن اللغة ومعنى غير المعنى الذى مر عن سم وغير ذلك (قوله قال فى المطول) أى بعد قوله كالغرابة (قوله وان أريد التمييز خارجا) عرفت أنه غير مراد فتنبه (قوله ان بعض الكلمات) أى بعضا مخصوصا كما لا يخفى

كالتنافر اذبه يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتقع وكذا تنافر الكلمات (وهو) أى مايبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها سهوا ظاهرا (ماعدا التعقيد المعنوى) اذلا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبقى الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الاول) أى عن الخطا فى تأدية المعنى المراد (علم المعانى ومايحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشار بقوله (ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع) ولما كان هذا المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى) الاول علم المعانى و(الاخيرين) يعنى البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولاتخفى وجوه المناسبة ﴿الفن الاوّل علم المعانى﴾ قدمه على البيان

الفن

بالحس أى بالذوق الصحيح الذى هو كالحس فى الادراك اهـ عبد الحكيم (قوله بالحس) أى الذوق السليم الذى هو مثل الحس فى الادراك أو مراده بالحس الباطنى وقيل مراده بالحس السمع (قوله كالتنافر) أى تنافر الحروف (قوله مايبين) أى التمييز الذى يبين متعلقه الخ (قوله أو يدرك) أو للتقسيم فاندفع مافى الحفيد اهـ (قوله فقد سها الخ) لان مايدرك بالحس ليس هو ماعدا التعقيد المعنوى بل بعضه اهـ سم (قوله التعقيد المعنوى) أى تمييز التعقيد المعنوى اهـ سم (قوله اذلا يعرف) تعليل لاستثناء التعقيد اهـ سم (قوله تمييز السالم) أى متعلق تمييز (قوله بعضه مبين فى العلوم المذكورة) أى مبين متعلقه وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه يدرك بالحس أى يدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان فى الحروف أو فى الكلمات وقوله وبقى أى من المرجع وكتب أيضا قوله وبقى الاحتراز الخ والاحتراز الخ أى غير مبينين فى علم ولا مدركين بحس فمست الخ (قوله الاحتراز عن الخطا الخ) أى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوى أى الذى هو بعض المرجع الثانى واحترز بالمعنوى عن اللفظى فانه لم يبق غير مبين فى علم بل هو مبين فى علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذلك) أى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين كما فى الجربى (قوله علم المعانى) ان أريد القواعد فالامر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف أى فوضعوا متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعد (قوله أى عن الخطا الخ) أى لا عن الاحتراز عن الخطا كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أى لان الاول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا فيوهم ظاهر عبارة المصنف أن علم المعانى هو مايحترز به عن هذا الاحتراز وهو فاسد فلذلك قال الشارح أى عن الخطا دفعا لهذا التوهم ولو عبر بيعنى دون أى كما عبر فى المطول لكان أنسب هذا وقال الفنرى الاولى فى تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أى وما يحترز به عن متعلق الاول ومتعلقه هو الخطا فى التأدية تأمل (قوله لمكان) أى لوجود اهـ جربى فهو مصدر ميمى من الكينونة (قوله مزيد اختصاص) أى تعلق فاندفع ماقيل ان الاختصاص لايقبل الزيادة والنقص وكتب أيضا قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الحفيد بما ملخصه ان مرجع البلاغة كما مر شيئان الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد زائدا على أصل المراد وتمييز الفصيح من غيره فالشئ الاول لايكون الا بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثانى كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والنحو والصرف بلا زيادة له عن غيره وأجيب عن الاول بان المراد بقوله مزيد اختصاص لهما أى لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثانى بان علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلا فانه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز المذكور بل هو حاصل منه تبعا والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعرابا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أى من حيث رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم لان هذين العلمين لايبحثان الا عما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرفة الخ) للتعليل لا صلة الاحتياج اهـ سم (قوله والثلاثة) أى وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما فى ع ق (قوله ولاتخفى وجوه المناسبة) أما وجه تسمية الاوّل بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطا فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فلتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فللبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ولا خفاء فى تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أو لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها ملخص من سم ويس وغيرهما

﴿الفن الاوّل علم المعانى﴾

(قوله الفن الاول) لما ذكر ماصدقات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسب ذكرها فى التراجم بطريق العهد لان العهد يكفى فيه الذكر الضمنى كما تقدم فاشار الى الاول منها وهو مايحترز به عن الخطا فى التأدية فقال

لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شئ آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (وهو علم)

الفن الاول علم المعاني والاخبار عنه بانه علم المعاني ولو كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما الى الاخبار لطول العهد فتجرى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب أيضا قوله الفن الاول علم المعاني فيه أن الفن الاول ألفاظ لانه جزء من المختصر الذى هو ألفاظ كما مر وعلم المعانى معان فكيف صح الحمل ويجاب بان الحمل على طريق الاسناد المجازى من اسناد ما للمدلول للدال بناء على أن المجاز العقلى لا يختص باسناد الفعل أو ما في معناه بل يكون في غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لان العلم وان كان في الاصل مصدرا ليس المقصود به المعنى المصدرى أو في الكلام حذف مضاف اما في الاول أى مدلول الفن الاول الخ أو في الثانى أى دال علم المعانى ولك منع أن الفن الاول من قبيل الالفاظ وتقدير مضاف في قول المصنف سابقا ورتبته على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أى ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه أيضا أن الخبر هنا وهو علم المعانى أعرف من المبتدا الاضافته للعلم فهو في رتبته والمتعارف العكس والجواب عن هذا بجعل الفن الاول خبرا مقدما وعلم المعانى مبتدأ مؤخرا يمنعه أن تعريف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الجواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زيد وانما الضابط جعل المحدث عنه مبتدأ والحديث عنه خبرا تأمل وكتب أيضا قوله علم المعانى من اضافة المسمى للاسم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في الموضعين ابتدائية الا أن الابتداء باعتبار الاتصال والانتساب والمعنى لكون المعانى حال كونه ناشئا من البيان أى متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب أى متصلا به وملخصه أن اتصال المعانى بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا في الفنرى ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى لكون قرب المعانى من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكره في شرح الكشاف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت منى بمنزلة هرون من موسى وكتب أيضا قوله بمنزلة المفرد يعنى أن علم المعانى ليس جزأ للبيان حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه أن الايراد الذى هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه البعدية لكفى فقوله لكونه منه أى لاجل أن علم المعانى بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم علم المعانى لذلك وضعا كذا في الجربى وكتب أيضا على قوله بمنزلة المفرد الخ ما نصه بجامع التوقف على كل (قوله لان رعاية الخ) علة للعلة (قوله وهو) أى الرعاية المذكورة وذكره باعتبار الخبر اه جربى وكتب أيضا قوله وهو مرجع علم المعانى لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما سبق اذ لا يتوقف علم المعانى وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أى على جهة الشرطية وكتب أيضا قوله معتبرة في علم البيان المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذى هو ايراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كثبوت الجود لزيد فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخى وتارة تقول زيد جبان الكلب وتارة تقول زيد كثير الرماد وتارة تقول هزيل الفصيل اه سم (قوله في طرق) أى بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعانى وأسماء العلوم المدونة نحو المعانى تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معلوماتها التى هى القواعد لكن ان علمت عن دليل وان أطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى أعنى ملكة استحضارها متى أريد لكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه في الادراك حقيقة وفي الملكة التى هى تابع الادراك في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعانى باى معنى يؤخذ اه أطول لكن الحمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه ادراك يدرك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعى للشارح الى تجويز الحمل على الملكة والقواعد دون الادراك فتأمل

(قوله في قول المصنف الخ) فيه ان المصنف لم يقل ذلك انما قال الشارح في أول المقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لم يقل وخاتمة اذ هى قطعة من الفن الثالث ومن البعيد أن يكون مراده قول المصنف في الايضاح على فرض أنه قال ذلك فيه (قوله ان تعريف الجزأين) أى تساويهما في أصل التعريف وان حصل التفاوت رتبة كما هنا اه شيخنا (قوله أى بطرق) اشارة الى انه متعلق بايراد وفي بمعنى الباء ولو جعله ظرفا للمعنى لكان التقدير بايراد المعنى الواحد الكائن في طرق ومتعلق ايراد محذوف فربما يقدر بطريق منها مع أنه لا يكون عالما بالبيان الا أن يكون عنده قدرة على الايراد بجميع الطرق كما سيأتى (قوله وقد تطلق على معلوماتها) ذكر ذلك وان فهم من قوله أسماء العلوم المدونة ليقيده بقوله لكن الخ وأنث الضمير العائد على الادراك وكان حقه التذكير لكن عبارة الاطول في بعض نسخه ادراكات بصيغة الجمع (قوله كما يقتضيه تخصيص الاسم) أى اسم العلم المدون كلفظ المعانى وقوله بالادراك عن دليل أى كما تقدم عن السيد (قوله اما حقيقة عرفية) أى عرفية عامة وقوله أو اصطلاحية أى عرفية

ثم قال ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا لا يقال انها ملكات لا ملكة
واحدة لان كل علم ملكات لابوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه واعتباره
ويمكن دفعه بتكلف أن يراد يعرف به تلك الاحوال فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما
يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسئلة منه كما اذا حفظ من شواهد
المسائل ما يفي باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الاحوال بها بل بمسائل تستحصل بها لانها لا تعرف بملكة
الاستحضار أيضا بل بمسائل تستحضر بها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فملكة
الاستحصال خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا اه ببعض تصرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل
التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية اه
حفيد على المطول ومراده بلاغة المتكلم (قوله أي ملكة) لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي أن
من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى
حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الآخر أعني الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال
تعريف علم المعاني بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم المعاني والعكس لانا نقول جهة
التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه
وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لأخذها في تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب أيضا
قوله أي ملكة يقتدر بها أي العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانها معتبرة في
مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات
المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما في التلويح اه عبد الحكيم وقوله لانها معتبرة الخ أي في
كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استفادتها من الاصول الكلية المقدور عليها
بتلك الملكة كما في الفنري مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده أصل كلي مستحضر بالملكة وفرعه
المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده وجوز الفنري أن يكون المراد بالادراكات
الجزئية ادراكات الاصول أي لا لتفاتات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل
فهي جزئيات اضافية ولا توسط على هذا * بقي شيء آخر وهو أن مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية التي
قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة في قول الشارح الآتي أي هو علم يستنبط
منه ادراكات جزئية لان الاولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى
هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال الكلية كالتأكيد في هذا التركيب والتأكيد
في ذلك التركيب اللذين من جزئيات مطلق التأكيد فكلام الشارح أولا يقتضي أن المعروف بالملكة
فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضي أن المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب
أن هذه الملكة يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى
التصديق بأن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى
الى المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار
الذي هو الحال ويصح أن يراد بالادراكات الجزئية الاولى أيضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك
تغاير فاعرفه (قوله على ادراكات جزئية) وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف
المدرك بفتح الراء فهو مجاز عقلي أو في الكلام حذف وتأويل أي ادراك مدركات جزئية أي على استحضار
ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا
للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفقاهة الى أنظار دقيقة
في استخراج بعض المسائل ولهذا سئل الائمة الاربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ)
بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم وانما كان أولى لانه لا يحوج الى ارتكاب استخدام في قول المصنف
الآتي وينحصر في ثمانية ابواب ولانه اشيع في العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه اشهر في لفظ
العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان (قوله المعلومة) أشار به الى ان العلاقة

أي ملكة يقتدر بها على
ادراكات جزئية ويجوز أن
يراد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة

خاصة بنحو أهل الفنون
(قوله مثلا) راجع للملكة
أو للعلوم الثلاثة وغير
الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال
انها ملكات) أي في الباطن
وقوله لان كل علم ملكات
أي في الباطن أي فالنظر
للباطن وترك المتعارف
غير مفيد فيرجع للظاهر
المتعارف وان كان الاشكال
باقيا (قوله لا يقال لا تعرف
الاحوال بها الخ) يعني فلا
يكون التعريف صادقا
على ملكة الاستحصال
المذكورة (قوله وصف
الادراكات الخ) لك قراءة
الشارح بالاضافة أي
ادراكات أمور جزئية
(قوله أي ادراك مدركات)
فالمحذوف هو ادراك والمؤول
هو ادراك فانه مؤول
بمدركات

في اطلاق العلم على القواعد التعلق وأنه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولاستعمالهم المعرفة الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله في الجزئيات) أي في ادراكها تصورا لها أو تصديقا بحالها أي واستعمالهم العلم في ادراك الكليات تصورا لها أو تصديقا بحالها أفاده في الاطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد الجزئي مثلا الذي في قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا وسيشير الشارح الى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج منه ومن على بابها للتعدية ان جرينا على ان المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان جرينا على ان المراد به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ (قوله كل فرد فرد) لاحاجة لفرد الثاني الا أن يجعل صفة اه سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله على تعدد المضاف اليه على حد تعدد الخبر في نحو هذا حلو حامض لانه لا يحل محلهما شئ واحد كحلول مز محل حلو حامض ولا على ترك العاطف لاقتضائه التقييد بفردين فردين قال الفنرى وقد يترك في مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كأن يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة اه ببعض تلخيص (قوله بمعنى أن أى فرد) دفع به أن الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه سم (قوله يوجد منها) أي يرد علينا من هذه الاحوال اه جربى وقرر بعضهم أن المراد أى فرد حاولنا ايجاده أمكننا أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اه جربى أو بالاصول والقواعد (قوله وما أشبه ذلك) كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه جربى وقوله مما لابد منه في تأدية أصل المعنى المراد أي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بان بعض هذه الامور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيد أجلل بالفك كان مؤديا لاصل المعنى تامل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك مما لابد منه الخ أي من حيث انه لابد منه في تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمورا لابد منها في تادية أصل المعنى المراد كأحوال اسم الاشارة وقد يبحث عنها علم المعاني لان بحثه عنها الا من حيث انه لابد منها في تادية أصل المعنى حتى يشملها كلامه لان ذلك وظيفة اللغة بل من حيث افادتها قصد المتكلم اياها واعتباره لها لاقتضاء الحال اياها وذلك امر زائد على أصل المعنى فاذا أشار المتكلم بذا التي للقريب استفيد ان المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا أشار بذلك التي للبعيد استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التي لاسم الاشارة من حيث افادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البديعية) هذا مبنى على المشهور وأما على ما حققه من أن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج عن التعريف حينئذ الا بالحيثية المرادة وكعلم البيان بعينه فنرى اه سم وقوله فلا تخرج الخ ظاهر ان كان البحث عنها من حيث انها تورث الكلام حسنا الا من حيث انها مطابقة اللفظ مقتضى الحال والا لم تخرج من التعريف بالحيثية المرادة لانها حينئذ من افراد المعرف كما حققه الشارح في شرح المفتاح وكتب على قوله لانها حينئذ الخ ما نصه أي لان علمها من افراد الخ (قوله يعرف به هذه الاحوال الخ) أي يصدق بأن هذه الاحوال بها طابق اللفظ مقتضى الحال هذا محصل العبارة الذي يرشد اليه ما بعد لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لا أن علم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما أشار اليه بقوله لظهور أن ليس الخ اه جربى وكتب أيضا قوله من حيث الخ خرج بهذه الحيثية شيا آن العلم الذي يعرف به معاني تلك الاحوال كالنحو واللغة وعلم البيان كما في الشارح (قوله أن ليس علم المعاني الخ) أي كما توهمه عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله عبارة عن تصور الخ) اذ العلوم التصديقات لا التصورات لكن اللازم مما تقدم على هذا التقدير أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة فكيف قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة

ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) أي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم وقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه في تأدية أصل المعنى المراد وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد أنه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك

(قوله كالتثنية الخ) فيه أن التثنية والجمع والتصغير وكذا الافراد مما يقتضيه الحال كتعظيم أو تحقير وان ما ذكره لا يتوقف عليه أداء أصل المراد على وفق الوضع كما سيتضح لك فتدبر (قوله كعلم البيان) أي كخروج علم البيان وقوله بعينه ضميره عائد على خروج المقدر فافهم

عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد به المسائل اهـ سم وكتب على قوله على هذا التقدير مانصه أى تقدير أن المراد بمعرفة الاحوال تصورها (قوله وبهذا) أى بقولنا من حيث الخ (قوله عن أحوال اللفظ) مثال أحوال اللفظ التى يبحث عنها فى علم البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه الحيثية) واذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني اهـ ع ق وكتب أيضا قوله من هذه الحيثية بل من حيث مايقبل ومالا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها اوشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوى اهـ ع ق (قوله الامور العارضة الخ) أى فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور الداعية التى أضيف اليه المقتضى كالانكار لان تلك ليست أحوالا للفظ بل للمخاطب (قوله على ما أشير اليه فى المفتاح) أى فى تعريف علم المعاني منه حيث قال هو تتبع خواص تراكيب الكلام الى أن قال ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره فهذا يقتضى أن مقتضى الحال هو الكلام المكيف بتلك الكيفيات لانه الذى يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأورد عليه أن الذى يذكر هو الكلام الجزئى لا الكلى ومدعى الشارح أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى وأجيب بانه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته بخلاف وصف الكيفيات بالمذكورية التى هى من أوصاف الكلام كما فى عبارة المفتاح فليس شائعا ذلك الشيوع وقد تقدم أن التحقيق أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله وصرح به فى شرحه) أى صرح به شارحه العلامة فى شرحه قال الحفيد لا يخفى أن تصريح المفتاح اولى بالقبول من تصريح الشارح اهـ ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التى صرح فيها صاحب المفتاح بان مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح فى كلام المفتاح غاية الامر أنه فى كثير من المواضع ظاهر فى أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتنكير) أى وغير ذلك وانما تركه اتكالا على ظهور ارادته وعلى المقايسة على ماسبق (قوله على ماهو) راجع للنفى وقوله عبارة المفتاح أى فى غير تعريفه لعلم المعاني كقوله فى بعض المواضع الحال المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف الى غير ذلك فان ظاهره أن مقتضى الحال هو نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالتقديم والتأخير ونحوهما وانما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أى الحال المقتضية لذى التأكيد الخ (قوله والا لما صح الخ) فيه أن غاية مايلزم أنها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها ولا نسلم استحالة ذلك ولا شك أن مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول له قاله ع س اهـ سم وماقيل من أن اللازم على ذلك مطابقة الشئ لنفسه واتحاد المطابق والمطابق يرد بانه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصرح به التعريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق والمطابق به بفتح الباء فيهما وهذا تعبير صحيح وهو بمعنى قول سم يلزم انها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها وأجاب الحفيد فى حواشيه على المطول عن الشارح بان هذا وان كان غير ممتنع عند العقل لكنه لا يصدر عن ذى عقل فانه لا يقال وجود الحسن فى زيد سبب لان يتصف به ويشتمل عليه اهـ (قوله لانها عين مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية تأمل اهـ سم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قيل انه ذكر فى التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج فيها أحوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن أحواله من مسائل هذا الفن مع أنه منها ولما قيل ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب أن يكون نفس موضوع العلم أو جزئيا من جزئياته كالخبر والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استفهامية لا جزأ من أجزائه لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادى العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية فى كل من المسند والمسند اليه أيضا ووجه الدفع أن أحوال الاسناد أحوال للكلام لان أحوال الجزء من أحوال الكل فصح اندراج أحوال الاسناد فى أحوال اللفظ العربى وصح أن موضوع مسائل أحوال الاسناد فى الحقيقة هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع أن المحقق الطوسى صرح بان موضوع المسئلة قد يكون جزأ من

وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال فى التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير اليه فى المفتاح وصرح به فى شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ماهو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح القول بانها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك فى الشرح وأحوال الاسناد أيضا

(قوله فلا يكون البحث عن أحوال الخ) أى فلا يكون مسائل البحث عن أحوال الخ وكذا يقال فى نظيره (قوله ولما قيل الخ) هذا لا يراد على ما يأتى لا على قول المصنف وهو علم الخ (قوله نفس موضوع العلم) أى كما فى قوله الكلام اما خبر أو انشاء (قوله كالخبر) أى كما فى قولك الخبر اذا ألقى الى المنكر يؤكد وقوله ككونه جملة اسمية أى كما فى قولك اسمية الجملة واجبة فى مقام افادة الدوام (قوله لان البحث عن أجزاء العلوم) أى عن أجزاء موضوع العلوم (قوله فى الحقيقة) ليس المراد

أجزاء موضوع الفن * بقي شئ آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الاحوال كالتأكيد والتعريف ليست عوارض ذاتية للموضوع لانها ما لحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة أنه انسان أو لجزئه كالحركة اللاحقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالضحك العارض له بواسطة أنه متعجب بل هي عارضة للموضوع الذي هو اللفظ العربي لامر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأما علماء الفنون الادبية فلا يراعون مثل ذلك فان الفن الادبي قد يجعل عبارة عن عدة مسائل يبين فيها أحوال متعلقة بامر واحد في الجملة هذا ايضاح ما في الحفيد ويرد عليه أن اللفظ جزء موضوع الفن فالبحث عنها بحث عن الاعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه اذ لا يخفى أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحيوان بالنسبة الى الانسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للانسان باعتبار جزئه وهو الحيوان عرضا ذاتيا للانسان والحاصل أن العموم لا يضر اذا كان العام جزأ من المعروض فتدبر هذا والاعراض الغريبة أيضا ثلاثة أقسام لانها ما لحق الشئ لخارج أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للابيض بواسطة أنه جسم أو لخارج مباين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله الى نفس الجملة) لانه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ المبحوث عن أحواله في هذا الفن باللفظ العربي والباء داخلة على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب لان الاحوال المذكورة بها يطابق مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأن كل مقال ومعنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع ما في الحفيد (قوله لان الصناعة الخ) ينبغي جعله خبرا ثانيا عن تخصيص (قوله انما وضعت لذلك) وان كان يمكن جريانها في كل لغة اهـ سم (قوله وينحصر في ثمانية أبواب) ان كان العلم عبارة عن الملكة أو التصديق فالتقدير وينحصر العلم أي عبارة متعلقه الذي هو المسائل فان الابواب عبارة عن الالفاظ فلابد أن يكون المنحصر فيها ألفاظا أيضا والا لم يكن من انحصار الكل في الاجزاء وان شئت جعلت التقدير وينحصر متعلقه في مدلول ثمانية أبواب أو المسائل فالتقدير وينحصر العلم أي عباراته لما مر وان شئت جعلت التقدير وينحصر في مدلول ثمانية أبواب ولك أن تستغني عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الاولين بجعل المراد بالابواب المسائل وان كان المختار في أسماء الكتب والتراجم أنها الالفاظ (قوله المقصود من علم المعاني) من تبعيضية والمراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود بالذات وهو بعض علم المعاني بالمعنى المذكور وليس المراد بالمقصود منه ثمرته وفائدته على أن من صلة المقصود حتى يقال ان المقصود من الشئ خارج عنه كما في قولهم المقصود من النكاح النسل مثلا وبذلك اندفع ما في الحفيد فتأمل ولك أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعاني على ظاهره بحيث لا يشمل الا مسائله ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي من علم المعاني لانه قد يتوهم ادراج هذه الامور في العلم لشدة الاتصال فاندفع ما في الحفيد على هذا الوجه أيضا وأما جعل صلة المقصود محذوفة المقصود من الفن الذي هو الالفاظ المفيدة لمسائل العلم ولغيرها من الامور المذكورة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو أي المقصود علم المعاني فتكلف لاحواجه الى تقدير وجعل الضمير في ينحصر الى الفن وهو خلاف الظاهر والى تأويل زائد في قوله الفن الاول علم المعاني أي مقصود مدلول الفن الاول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيا بالايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اهـ فنري وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الاجزاء) لان العلم اسم للجملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاسناد الخ) اما بدل من ثمانية بدل مفصل من مجمل أو خبر لمبتدا محذوف أي وهي أحوال الاسناد الخ وحذف العاطف جائز اختيارا وحسنه هنا دفع توهم صيرورة الثمانية حد عشر وهي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال

من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر) المقصود من علم المعاني (في ثمانية أبواب) انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات والا لصدق علم المعاني على كل باب (أحوال الاسناد الخبري أحوال المسند اليه أحوال المسند

بالحقيقة نفس الامر بل المراد بها الامر الحق (قوله بواسطة أنه حيوان) أي لان مدار الحركة الحاصلة باختيار من قامت به على الحيوانية لا على الانسانية (قوله أي مقصود مدلول) قد يقال لا حاجة لتقدير مدلول اذ المعنى يقصد من اللفظ (قوله أو هي مذكورة الخ) أي ليست بدلا بل مذكورة الخ (قوله مبنيات) أي لشبهها بنحو هل في كونها ليست عاملة ولا معمولة

أحوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه) لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا أو سلبا أو غيرهما كما فى الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ فى هذا المقام لانه لا يشمل النسبة فى الكلام الانشائى

الاسناد الخبرى ونحوه للتخلص من التقاء الساكنين ولا اشكال فى العطف على ما هو مذكور على سبيل التعداد فى قوله الفصل والوصل وقوله الايجاز والاطناب والمساواة وان استشكله فى الاطول لان الذى قصد عده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما للجملة من المسائل وقيل سكون الاسماء قبل التركيب وقف لا بناء اهـ يس (قوله الفعل) أى أو ما فى معناه واقتصر عليه لانه الاصل (قوله القصر) انما لم يذكر فيه وما بعده أحوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لزم اضافة الشئ الى نفسه اهـ يس وما ذكره ينتقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا حل معنى لا حل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن ينحصر وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لامحالة) مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا أى تحول اليه ويشتمل خبران وخبر لا فى قوله لامحالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم اهـ فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتمال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة التقييدية كالتى فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد مثلا فمعنى قيامها بنفس المتكلم أن النفس مدركة للنسبة لأنها صفة لها محققة فيها فاندفع ما يتراءى من التنافى بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامها بنفسه وقوله وهو تعلق الخ المقتضى قيامها باحد الطرفين هذا ما درج عليه الحفيد وقال الفنرى قوله قائمة بنفس المتكلم لاشك أن تلك النسبة فى الخبر هى ايقاع النسبة أو انتزاعها وفى اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لأنها معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتزاع وبان الموجود فى نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففى قوله هو تعلق أحد جزأى الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير اهـ أى فلابد من تأويل كلامه بان يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله باحد الطرفين عبارة الاطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا المعنى بين الطرفين تعلقها بهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو ما حكم عليه الشارح فيما بعد بانه خطأ فى هذا المقام لان المحكوم عليه بالخطئية مقتصر فيه على الايقاع والانتزاع المختصين بالخبر لكن لا يخفى أن ما درج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنرى والحق أن النسبة مطلقا لا يلزم أن توجد فى نفس المتكلم بل ذلك شأنها بدليل ما ذكره فى المطول ان قول النائم والساهى والمجنون كلام مع انه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اهـ بتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق أريد به النسبة الحكمية) أى ثبوت المحمول للموضوع اهـ يس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة الحكمية المفسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى اضرب يا زيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفى هل قام زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه وكتب أيضا قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بان تعلق أحد الطرفين وصف لاحد الطرفين فلا يلائم قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بانه لا مانع من أنه أراد بتعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اهـ سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم أو سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب لان الايجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه فى الوجود اهـ حربى وكتب أيضا قوله ايجابا أى تعلق ايجاب ويحتمل ذا ايجاب والا فالتعلق المذكور ليس ايجابا ولا سلبا كما فى الفنرى وذلك لان الايجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء ومثلهما الايقاع والانتزاع فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك أن لا وقوع (قوله كما فى الانشائيات) اذ لا سلب ولا ايجاب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه الايجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه طلب الضرب ويلزمه أن الضرب مطلوب وهو ايجاب اهـ ع س وكتب أيضا قوله كما فى الانشائيات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) أجيب بان قول المصنف والانى

(قوله لانه صار كلمة الخ) أى فليست الواو للعطف بل هى جزء من الاسم (قوله سكون الاسماء) أى التى لم يقم بها سبب البناء لا كأنا وأنت (قوله وقف) هو الراجح (قوله مطلقا) أى سواء فسرت بالتعلق أو بالايقاع الخ وهذا الاطلاق من التصرف كما علمت مما سبق (قوله لان المراد الخ) اقتصاره فى الاعتراض بذلك ظاهر ان جعلت النسبة فى الخبر مطلقا ثبوت أمر لامر فافهم (قوله أى التعلق) استفيد منه أن بحيث متعلق بالتعلق للتقييد اذ هو معنى التمام فيما سبق فتحرز معاوية تعلقه بيشتمل وضمير عليه للكلام يؤدى الى أن قول الشارح وهو تعلق الخ تفسير بالاعم (قوله بل هو ايجاد معنى الخ) هذا هو المناسب لتعريف الانشاء المشهور

للقيد أى للنسبة لا للقيد أى الخارج فالمعنى أنه ليس للانشاء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بان له نسبة مع أن الغالب رجوع النفى الى القيد اه حفيد على المطول (قوله فلا يصح) تفريع على النفى (قوله التقسيم) أى تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر والانشاء وانما لم يصح التقسيم حينئذ لانعدام النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد فيه التقسيم باعتبارها (قوله ان كان لنسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافى أن المراد به النسبة الخارجية (قوله أى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ) فان الخارج فى هذا القول أى قول الشارح أى يكون الخ بمعنى نفس الأمر اه يس وسم وكتب أيضا قوله خارج أى عن الكلام سواء كانت فى الذهن أوفى خارج اه حوبى فدخلت القضايا الذهنية المحضة وكتب أيضا قوله ان كان لنسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة انشائية كانت أواخبارية لها خارج أما الاخبارية فظاهرة وأما الانشائية فلان قولك اضرب مثلا له نسبة كلامية أى مفهومة من ذات الكلام وهى طلب الضرب من المخاطب وله نسبة خارجية وهى الطلب النفسى للضرب واذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن تخرج عن مطابقتها له بان يتحقق من المتكلم ذلك الطلب النفسى اوعدم المطابقة بان لا يتحقق منه ولذا نفى بعض مااشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتمالهما به وأثبت جميع ذلك فى الانشاء فلم يتميز الخبر من الانشاء بقول المصنف ان كان لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه فخبر ولدفع هذا الاعتراض فسر الشارح قيد المطابقة واللامطابقة بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه لكن لا يقصدان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدمها احتمال عقلى نعم ان أريد بالنسبة ثبوت أمر لامر وأنه فى الموجبة يقصد وقوعها أى مطابقتها للخارج وفى السالبة يقصد لا وقوعها أى عدم مطابقتها فالقصد فى زيد قائم الى أن ثبوت القيام لزيد واقع وفى زيد ليس بقائم الى أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع تم كلام الشارح لكنه جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق أن النسبة التى لها خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة أى حالة بين الطرفين فى نفس الامر فنعنى ثبوت الخارج لها كونه محكيها ونسب الانشاآت ليست حاكية بل محضرة ليترتب عليها وجود أوعدم أومعرفة أوتحسر أوغير ذلك اه ملخصا من الاطول مع زيادة من الحفيد قال بعضهم وما فى الحفيد وغيره من أن لجميع الانشاآت خارجا ينبغى أن يستثنى منه نحو بعت واشتريت اذ لا يظهر أن لها خارجا قبل النطق بها اذ الحاصل قبل النطق هو ارادة الشئ والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفى الآيات البينات عن الصفوى ما يؤيد ما فى الاطول من التحقيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ماعدا الخبر والتمييز بينهما مما دق واحتاج الى الايضاح وقد لخص ذلك شيخنا الشريف فى شرح الفوائد حيث قال اعلم أن كل أمرين بينهما فى حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبر حالة اما بالثبوت أوالانتفاء ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين والخبر دال وضعا على صورة ذهنية على وجه الاذعان تحكى تلك الحال الواقعية وتبينها والحكاية تدل على المحكى دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويجوز تخلفه عن كلا مدلوليه ثم ان كان الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعبرة بالايقاع والانتزاع فبالضرورة تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية فى الكيفية موافقة الحكاية للمحكى فهما ثبوتيان أوسلبيان وان لم يكونا كذلك فهى مخالفة للحالة فى الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع لما فى الواقع فى الكيفية والكذب مخالفته اياه فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللاوقوع من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طابقت فى الكيفية ما فى الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مدركة فصدق والا فكذب والتغاير الاعتبارى كاف فى المطابقة وبه اعترف المحقق فى الاطول الا أن فيه تكلفا فظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الايقاع والانتزاع وانها مدلول الخبر وكونها مدلوله موافق لقول ابن السبكى ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع أواللاوقوع سواء أريد بالحكم الايقاع والانتزاع أوالوقوع واللاوقوع وأن التغاير بين

فلا يصح التقسيم فالكلام (ان كان لنسبته خارج)

(قوله ليترتب عليها وجود) أى كما فى اضرب فانه يترتب عليها وجود الضرب بالامتثال وقوله أوعدم أى كما فى لا تضرب فانه يترتب عليها عدم الضرب بالامتثال وقوله أومعرفة أى كما فى هل قام زيد فانه يترتب عليها معرفة الجواب وقوله أوتحسر أى كما فى ليت الشباب يعود فانه يترتب عليه التحسر (قوله فالخبر يدل عليه) أى على المحكى كما يدل على الحكاية التى هى الصورة الذهنية وقوله ويجوز تخلفه الخ أى كما فى كلام النائم المخالف للواقع

المتطابقين حقيقي على الاوّل اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب أيضا فان تحققت كان صدقا والا فكذبا قلت هو موضوع لنسبة الطلب لا لما بين ثبوتها بالذات الا أنه يستلزم خبرا وهو أن الضرب مطلوب فيدل على نسبة تحتمل المطابقة لا أنه بالذات يدل على صورة تحكى ثبوت نسبته وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لصورة تبين ثبوت النسبة وتحكى ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن أن يحمل على ما حققه شيخنا قول من قال الانشاء ما حصل مدلوله خارجا به لا بدونه أى على وجه أن يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافى أنه متحقق بدونه فمدلول اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم تحصل بدون اضرب على وجه أن يكون اضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون اضرب فى نفس الامر وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجا بدونه يحمل على أن المراد بالمدلول المضمون الذى هو وقوع النسبة الحكمية على أن يكون مدلوله الحقيقى والمقصود به حكاية ذلك المضمون اه باختصار وكتب أيضا على قوله لنسبته ما نصه المفهومة منه (قوله فى أحد الازمنة الثلاثة) فيه دفع لما يتوهم من أن الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم أن تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها فى الحال اه فنرى (قوله أى يكون الخ) تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر أن يقول أى يكن لانه تفسير للمجزوم ومحلا اللهم الا أن يكون خفاء الاعراب المحلى مجوّزا لمخالفة المفسر والمفسر ولو قال أى كان الخ لكان واضحا (قوله أو سلبية) أى تسلط عليها السلب كما فى النفى المحصل نحو زيد ليس بقائم أودخل السلب فى مفهومها كما فى النفى المعدول نحو زيد هو ليس بقائم وبهذا التقرير يعلم أنه لا مخالفة فى كلام الشارح لما عليه المحققون من المتأخرين أن النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية لان معنى كونها دائما ثبوتية أنها دائما تعلق أحدهما بالآخر ولا تكون عدم التعلق وهذا لا ينافى كونها تارة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا أول بتقصد مطابقته أولا مطابقته وكتب أيضا قوله يطابقه أولا يطابقه فى المطابقة صورتان وفى عدمها صورتان (قوله تلك النسبة) أى المفهومة من الكلام وقوله ذلك الخارج أى النسبة الخارجية اه حربى (قوله أى فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذى فى الاجملة وكتب أيضا قوله فالكلام خبر أى من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه اه فنرى ويسمى دعوى أيضا من حيث انه يدعى (قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للانشاء اه فنرى وهذا مجاراة لظاهر صنيع المصنف من أن مدار الفرق الخارج فى الخبر وعدمه فى الانشاء وأن قوله تطابقه أولا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع أما اذا جعل المراد تقصد مطابقته أولا مطابقته وأن مدار الفرق القصد فى الخبر وعدمه فى الانشاء فالنفى راجع الى القيد الثانى أعنى تطابقه الخ فتدبر (قوله وتحقيق ذلك) أى الفرق بين الخبر والانشاء أن الكلام الخ وحاصله أن للانشاء أيضا نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه فالفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة فى الخبر وعدم قصد ذلك فى الانشاء وفى قوله وتحقيق الخ رمز الى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهرى ليس بتحقيق وانه يمكن حمل كلام المصنف على هذا التحقيق بان يكون معنى قوله تطابقه أولا تطابقه أى تقصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أى توجد فالعطف تفسيرى أو تفهم فغاير (قوله من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين) أى تطابقه أولا تطابقه فصب نفى القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما فى الاطول عن الشارح والانسب بقوله بعد فى جانب الخبر تطابقه أولا تطابقه ويحتمل أن المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا عن قصد المطابقة أو عدمها فيكون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجية وقصد المطابقة أو عدمها فى الخبر وعدم القصدين فى الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ) ينبغى أن يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه علة لما تضمنه من أن للخبر نسبتين لا بجميع التحقيق على أنه علة لما تضمنه من أن فى الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان صحيحا

فى أحد الازمنة الثلاثة أى يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين (أولا تطابقه) بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتى بينهما فى الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخبر) أى فالكلام خبر (والا) أى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وتحقيق ذلك أن الكلام اما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة فى الواقع بين الشيئين وهو الانشاء أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أولا تطابقه وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الكلام

(قوله يدل على ثبوت نسبة الطلب) أى فى الواقع واضافة نسبة للطلب بيانية وقوله أيضا أى كما يدل على نفس النسبة (قوله ما حصل مدلوله خارجا به) يظهر معناه فى المفهوم فقط الذى أشار اليه بقوله لا بدونه الخ والا أشكل

الحاصلة فى الذهن لابد أن تكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لابد وأن يكون بين هذين الشيئين فى الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك أوسلبية بان لا يكون هذا ذاك ألا ترى أنك اذا قلت زيد قائم فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية أوليست منها وهذا معنى

لماتقرر من أن فى الانشاء أيضا خارجا الا انه لايناسب قوله فانك اذا قلت الخ اه يس لكن قول الشارح المفهومة من الكلام دون أن يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثانى وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم لايخصص نعم قول الشارح بان يكون هذا ذاك وقوله بان لا يكون هذا ذاك يعينان الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذاك أوغيره يختص بالخبر اذ النسبة فى اضرب مثلا تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وكتب أيضا قوله لان النسبة الخ حاصله أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة فى الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة فى الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة فى الذهن) قال يس لا يشمل الكواذب عمدا وفيه نظر اذ الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لابد أن تكون الخ) لافائدة فى هذا الاخبار ولو قال لان النسبة المفهومة من الكلام هى الحاصلة فى الذهن ومع قطع النظر الخ لكان أولى (قوله بين الشيئين) أى الموضوع والمحمول (قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ) اعترضه الحفيد بخروج القضايا الذهنية نحو شريك البارى ممتنع ونحو ماسوى الواجب تعالى ممكن مما موضوعه مجموع المركب من الافراد الخارجية والذهنية لانه لا يقطع النظر فى القضايا الذهنية عن الذهن اذ لاوجود لها فى خارج الاعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لاخارج الاعيان فدخلت تلك القضايا (قوله لابد وأن يكون) الواو زائدة فى متعلق اسم لا والاصل لابد أن يكون أى لابد من أن يكون أى لاغنى عن أن يكون الخ وخبر لا محذوف أى حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بان يكون هذا) أى المحمول ذاك أى الموضوع كزيد قائم فقائم هو عين زيد وكتب أيضا قوله بان يكون هذا ذاك أى مثلا لان المتبادر منه الحمل فلا يشمل الشرطيات فان النسبة فيها اللزوم لا أن هذا ذاك اه يس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على النسبة الخارجية (قوله حاصل) أى فى الواقع اذا كان صادقا أو المقصود أن هذا مقتضى الكلام فلا يرد عليه الكواذب اه يس وقرر بعضهم أن فى كلام الشارح حذف شئ به يتم البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا أو ليس بحاصل له قطعا (قوله قطعا) يعنى وان قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه اه يس فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لادخل له فى هذا الاستدلال (قوله ان النسبة) أى الخارجية (قوله من الامور الخارجية) أى الموجودة خارج الاعيان كما عند الحكماء وقوله أو ليست منها أى بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أى ماذكرنا من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر فى الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أى معنى وجود النسبة الخارجية وجودها فى الواقع بين الشيئين وليس المراد بوجودها أنها متحققة فى الخارج والعيان كبياض الجسم فمعنى الخارج الذى نسبت اليه النسبة خارج الذهن أى الواقع ونفس الامر وليس بمعنى الاعيان أى الاشياء المعينة المشاهدة اه حفيد بايضاح وكتب أيضا قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية قال فى الاطول اطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الامور لاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين والامر الاعتبارى يصح أن يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشئ للشئ ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لايستدعى وجودها وذلك على ماحققوا للفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشئ وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود فى الخارج جعل فيه الخارج ظرفا للوجود وهو لا يقتضى وجود المظروف وانما يقتضى وجود ماجعل ظرفا لوجوده فالموجود فى هذه الصورة زيد لا وجوده ففى قولنا زيد قائم فى الخارج جعل الخارج ظرفا لثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا فى الخارج لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود فى الخارج كالذهنى الذى هو اسم للامر الموجود فى الذهن فمعنى كون الشئ موجودا فى الخارج والاعيان أنه واحد منها وفى عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس فى عداد الاعيان ومعنى زيد موجود فى الخارج أن وجوده فى وجود الخارج وفى عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشئ لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله فى سلك البدائع واعلم أن ما بسط من

(قوله نعم قول الشارح الخ) قد نقل بعد عن يس أنه تمثيل فلا تعيين (قوله مما موضوعه الخ) بيان لنحو ماسوى الواجب ممكن (قوله فان النسبة فيها اللزوم) هذا فى الشرطيات المتصلة وأما المنفصلة فالنسبة بين الجزأين فيها العناد فكان الاولى ذكر هذه النسبة أيضا كما ذكر نسبة الشرطيات المتصلة قاله بعض مشايخنا (قوله أو المقصود أن هذا الخ) وقطعا على هذا راجع لكونه مقتضى الكلام لالحصوله (قوله وليس المراد بوجودها الخ) أى حتى ينافى ماهو الحق من أن النسبة من الامور الاعتبارية وقوله أى الواقع ونفس الامر أى خارج التعقل من الكلام (قوله وثبوت الشئ للشئ الخ) بل تارة يكون المثبت ثابتا أى موجودا كما فى ثبوت البياض لزيد وتارة يكون غير موجود كما فى ثبوت النسبة للطرفين والمثبت هنا النسبة والمثبت له الطرفان (قوله على ماحققوا)

الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيهما بالخارج وكتب أيضا قوله الخارجية أي المحققة في الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسند واسناد) كان الاولى أن يقول من اسناد ومسند اليه ومسند ليوافق ترتيبه السابق في عد الابواب اجمالا واللاحق في ذكر الابواب تفصيلا وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الاول أن المتعلقات تكون للمسند اليه نحو الضارب زيدا جاءني وضربي زيدا أحسن الثاني أن المسند لا بدله من المتعلقات اذا كان فعلا أو في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تلازمه لانه وان لم يلزم أن يكون متعديا لكن لا بدله من مفعول مطلق نعم قد يحذف وكلامه أعم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أما حذفه فالخ اه يس وأجيب عن الاول بأنه بنى كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذفا والتقدير كما في ع ق قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله اذا كان فعلا أو ما في معناه) أراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبما في معناه كل ما يفهم منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أو لا كحروف التنبيه وأسماء الاشارة ولقصور شبه الفعل على القسم الاول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحا لم يقل ومعناه اه ملخصا من الفنري والاطول (قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر) قال في المطول لان الانشاء أيضا لا بدله مما ذكره وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات اه قال في الاطول وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص أذرب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كما في بعت أو حذف كما في اضرب فان أصله تضرب أو بزيادة كما في لتضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند اليه وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جملة قرنت بأخرى) أي وكانت مما تقبل العطف في أداء أصل المعنى فخرجت الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب واندفع الاعتراض بتناول عبارته لها مع أنها ليست من الوصل والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارته تذنيب باب الفصل والوصل الا أن يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به اه من الاطول (قوله اما معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد) لا يخفى أن بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ) قال في المطول لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا اه قال الحفيد في حواشيه على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام البليغ أن يطابق كل لفظ فيه مقتضى الحال وهو محل تأمل قال في الاطول وفيه أي فيما ذكره الشارح بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال في الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا ولا يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فيلغو قوله لفائدة بهذا الاعتبار لان الزائد على المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب أيضا قوله لا حاجة اليه الخ أجيب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها من مفهومه اه فنري وقوله التنبيه أي لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وبالزائد

وجود النسبة الخارجية (والخبر لا بدله من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا أو في معناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى اما معطوفة عليها أو غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ (أو غير زائد)

معترض بين المبتدا والخبر التبري (قوله ولقصور معنى الفعل الخ) يعكر على هذا ما سيأتي من قول المصنف وهي أسناد الفعل أو معناه اه مع أن المراد بمعناه ما كان من تركيبه كما أفاده الشارح هنالك (قوله لمزيد مناسبة له به) وهو أن اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل كما سيأتي

هذا كله ظاهر لكن لاطائل تحته لان جميع
ماذكر من القصر والوصل
والفصل والايجاز ومقابليه
انما هى من أحوال الجملة
أو المسند اليه أو المسند
مثل التأكيد والتقديم
والتأخير وغير ذلك فالواجب
فى هذا المقام بيان سبب
افرادها وجعلها أبوابا برأسها
وقد لخصنا ذلك فى الشرح

﴿ تنبيه ﴾

على تفسير الصدق
والكذب الذى قد سبق
اشارة ما اليه فى قوله تطابقه
أولا تطابقه * اختلف
القائلون بانحصار الخبر
فى الصدق والكذب فى
تفسيرهما فقيل (صدق
الخبر

لالفائدة فكان ينبغى أن يقول أو غير زائد على أصل المراد أصلا ويقيده بكونه لفائدة لان عدم الزيادة فى الايجاز والمساواة لابد أن يكون لفائدة اه يس (قوله هذا) أى قوله والخبر الخ وكتب أيضا قوله هذا أى دليل الحصر اه سم (قوله لاطائل تحته) عبارة ع ق ولما كان حاصل هذا الكلام حصر الابواب من غير بيان وجه افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض وحصر الابواب استقرائى لم يفد الا ما يفيده عدها وقد تقدم كان لاطائل تحته مع ظهوره اه (قوله لان جميع ماذكر الخ) يظهر أنه علة لمحذوف أى وذكر سبب افراد بعض الاحوال بالتبويب عن بعض أهم لان الخ (قوله من أحوال الجملة) راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه وقوله أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه وكذا قوله أو المسند وفيه أن المصنف لم يبوب باحوال الجملة حتى يقال هلا أدخل فيها الفصل والوصل والايجاز ومقابليه ويمكن أن يقال المراد هلا بوّب باحوال الجملة وأدخل فيها ذلك وأحوال الاسناد بدل تبويبه باحوال الاسناد (قوله أو المسند) كان عليه أن يقول أو المتعلق (قوله مثل التأكيد) هو من أحوال الجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من أحوال الطرفين (قوله بيان سبب افرادها) أى عما سبق وذكر ع ق أن سبب افرادها صعوبة أمرها لكثرة مباحثها بخلاف التأكيد والتقديم (قوله وقد لخصنا ذلك فى الشرح) عبارته فيه فالاقرب أن يقال اللفظ اما جملة أو مفرد فاحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة أو فضلة والعمدة اما مسند اليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من أحوال الجملة ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال مالا يخص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا أبحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا (قوله تنبيه) عبارة ع ق ولما ذكر الخبر ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الاشارة الى معناهما بقوله تطابقه أو لا تطابقه وفى ذلك ذكر الصدق والكذب اجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها فقال هذا تنبيه فى تفسير الصدق والكذب وفى ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف والتنبيه اصطلاحا اسم لتفصيل ما تقدم اجمالا وهو يحتمل أن يراد به المعنى أو اللفظ الدال على ذلك المعنى لا يقال فحينئذ لا يصح اطلاق التنبيه الاصطلاحى على هذا البحث لان المذكور فيما تقدم اجمالا بعد التمحل السابق انما هو مجرد الصدق والكذب لا الخلاف فى التفسير والاستدلال والرد والواسطة لانا نقول لا يجب الاقتصار فى الترجمة على مدلولها بل يجوز أن يضاف اليه ما يناسبه وقد اختلف الناس فى الخبر فقيل ينحصر فى الصدق والكذب وقيل لا ينحصر بل منه ما ليس بصدق ولا كذب وهو الواسطة ثم القائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب الذين انحصر الكلام فيهما فقال الجمهور صدق الخبر مطابقته الخ اه بحروفه (قوله على تفسير الخ) ينبغى تعلقه بمحذوف أى دال على تفسير الخ لا بتنبيه لانه وان كان فى الاصل مصدرا الا أنه هنا منسلخ عن المصدرية لانه ترجمة فهو اسم للالفاظ المخصوصة وكتب أيضا ما نصه أى مفسرهما ومعناهما (قوله اشارة ما اليه) حيث قال تطابقه أو لا تطابقه فافاد أن الكلام اما أن توجد فيه المطابقة أو لا ولا شك أن المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم مما تقدم ذات الصدق والكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين فقد سبق ذكرهما فى الجملة أى بذاتهما دون اسمهما ع س اه سم وفى قوله قد سبق اشارة ما اليه رمز الى وجه تسمية هذا المبحث تنبيها لان التنبيه يترجم به عما أشير اليه فيما سبق ولكون الاشارة هنا خفية زاد ما قال الحفيد فى حواشيه على المطول الاظهر أنه سماه تنبيها لانه فى حكم البديهى فليس له كبير احتياج الى الدليل اه (قوله فى الصدق والكذب) فيه أن الخبر ليس محصورا فى الصدق والكذب بل فى الصادق والكاذب وأجيب بتقدير مضاف قبل الخبر أى بانحصار صفة الخبر أو قبل الصدق أى فى ذى الصدق وذى الكذب تأمل (قوله صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر لا للاحتراز عن صدق غير الخبر من المركبات التقييدية

(قوله فجعل بابا سادسا)
أى مصيرا الخمسة ستة لأنه
فى المرتبة السادسة وهكذا
ما بعده فلا يرد أن ذلك
مخالف لترتيب المصنف اذ
الفصل والوصل فيه باب
سابع والانشاء سادس
والاطناب والايجاز والمساواة
ثامن اه عبد الحكيم
(قوله مالا يخص مفردا الخ)
وهو الايجاز وأخواه (قوله
بعد التمحل السابق) أى
قوله ولما ذكر الخبر ومن
وصفه المشهور الصدق
والكذب الخ (قوله الا أنه
هنا منسلخ الخ) فيه انه وان
كان اسما للالفاظ المخصوصة
لكنه بمعنى منبه أو منبه به
ففيه معنى الفعل فيتعلق
به الجار والمجرور كسائر
الجوامد التى فيها معنى
الفعل نحو * أسد على وفى
الحروب نعامة *

والانشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان أجراهما البعض فى الاضافى والتقييدى وقال النسبة فى غلام زيد وزيد الفاضل تحتملهما راجع الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ لم يذكر دليله كما صنع فى القولين بعده اهمالا لكثرة أدلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها وأنه بلغ من الظهور بحيث لا يحتاج للدليل اه يس وكتب أيضا قوله صدق الخبر مطابقته للواقع اعترض بان فيه دورا لان الخبر أخذ فى تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب أخذا فى تعريف الخبر بقولهم ما احتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاته وأحسن الاجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور أو أن الصدق والكذب المأخوذين فى تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ما هو عليه أو على خلافه والصدق والكذب المأخوذ فى تعريفهما الخبر صفتا الخبر أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله صدق الخبر الخ ولا يرد على هذا التفسير خبر الشاك لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما فى الصدق واما فى الكذب بخلافه على التفسير الثانى كما سيأتى (قوله مطابقته) خرج باضافة المطابقة الى الخبر الذى أضيف اليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التى هى صدق المتكلم فالقول بانه يكفى أن يقال المطابقة للواقع وهم أفاده فى الاطول و يعكر عليه ما مر عن الاطول أيضا من أن صدق المتكلم الاعلام بالشئ على ما هو عليه فى نفس الامر لخروج صدقه عن المطابقة وكتب أيضا قوله مطابقته للواقع أورد على التعريف المبالغة كجئتك اليوم ألف مرة فانه يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب والجواب أن المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثرة فى المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد للواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعى اه يس (قوله أى مطابقة حكمه) انما فسر بذلك لان الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع س. اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذى يكون الخ) أضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبرى لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن اه سم (قوله يعنى الخ) زيادة توضيح للكلام السابق واتى بالعناية لان ظاهر المتن أن المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع مع أنها بين حكم الخبر والواقع أى بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله ان الشيئين) الموضوع والمحمول (قوله وأن يكون بينهما نسبة) هى النسبة الخارجية (قوله فى الواقع) أى نفس الامر لكن لما كان هذا يخرج ما لا ثبوت له فى الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت أو غير ثابت قال أى مع قطع النظر عما فى الذهن فينبغى أن يكون هذا تفسيرا لقوله فى الواقع تفسير مراد لا تقييدا له ولما كان قوله مع قطع النظر عما فى الذهن قد يخرج الذهنيات المحضة أى التى لا ثبوت لها الا فى الذهن قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما فى الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أى قطع النظر عما فى الذهن من حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما فى الذهن) أى النسبة الذهنية وعما يدل عليه الكلام أى النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا الا أنه ان اعتبر تقررها فى الذهن قبل النطق بها فذهنية وان اعتبر فهمها من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالحكم فى قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع فى قول المتن للواقع النسبة الخارجية واعلم أن أرباب المعقول صرحوا بان أجزاء القضية أربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع كذا فى الفنرى فكل من النسبة الحكمية التى هى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء ومن الحكم الذى هو الوقوع أو اللاوقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من عبارة الشارح هنا أن النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية المفسرة بما مر لكن قال الفنرى كلامه فى كتبه يدل على أنها وقوع النسبة أو لا وقوعها والشريف جزم فى شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع والانتزاع وكذا الموصوف باحتمالهما ووجهه أن الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعى فهو النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتبار ان أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن

مطابقته) أى مطابقة حكمه (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه) أى كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لا بد وأن يكون بينهما نسبة فى الواقع أى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين

*(قوله مطابقة خبر المتكلم الخ) الفرق بينهما أن صدق الخبر مطابقته هو بقطع النظر عن المتكلم وصدق المتكلم مطابقة خبره فلا بد فيه من ملاحظة المتكلم اه شيخنا (قوله معنى مجازيا) أى غير المعنى الحقيقى وان لم يستعمل فيه اللفظ على طريق المجاز (قوله المفسرة بما مر) أى تعلق المحمول بالموضوع على وجه الثبوت أو الانتفاء

الواقع

الواقع والآخر كونه فى الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبارين اه (قوله بان تكون) أى مصورة بان تكون وفيه اشارة الى أن المطابقة الموافقة فى الكيف وعدمها المخالفة فى الكيف قال يس وهذا انما يحتاج اليه على أن نسبة الكلام الايقاع والانتزاع والتى فى الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السيد أما على أنها الوقوع واللاوقوع فيهما وهو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتهما ويكفى فى التغاير بين المطابق بالكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار (قوله وقيل) قائله النظام من المعتزلة قال فى الاطول وأشار الى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر القائل ووجه كمال سخافته ما أشار اليه السكاكى من أن تصديق اليهودى اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يناديان عليه بالبطلان والفساد ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب اه ببعض تصرف (قوله مطابقته) أى مطابقة حكمه (قوله لاعتقاد المخبر) أى للنسبة المعتقدة للمخبر اه ع ق (قوله ولو خطأ) قيل الواو للعطف على محذوف نقيض لما بعدها أى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ قال الحفيد على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو فى مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شئ لانتفاء غيره ولا للمضى وكذا ان لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اه قال يس وكلام المطول فى التذنيب آخر الفصل والوصل يدل على أن لو هذه جوابا حذف للعلم به مما سبق وجوز فى المطول كون هذه الواو للحال وبين ذلك الحفيد على المطول لكن هذا الوجه لا يخلو عن تكلف وغموض فالاولى طرحه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام أى نحو زيد ولو كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ وبالاولى ما لو كان صوابا فان الخبر اذا لم يطابق الاعتقاد وكان الاعتقاد صوابا أولى بكونه كذبا منه اذا كان الاعتقاد خطأ فكلام الشارح جار على القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بالحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله خطا (قوله غير معتقد ذلك) لو قال معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة أظهر اه حفيد ووجهه أن قولنا معتقدا خلافه يخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف وقوله ذلك أى الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الاصوليين بين أنه هنا يشملهما اه سم لان الاعتقاد عند الاصوليين الحكم الذهنى الجازم لغير دليل فقوله الجازم يخرج الظن وقوله لغير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أى التفسير الثانى المحكى بقيل (قوله فتلزم الواسطة) أى وهذا القائل لا يقول بثبوتها لانه من جملة القائلين بالانحصار من عبد الحكيم و ع ق (قوله اللهم الا أن يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا أنه خلاف المتبادر وأنه موهم لجريان الكذب فى الانشا آت وهو مخالف للاجماع فليتأمل اه فنرى (قوله صدق عدم الخ) أى لان السالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله والكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا فلا اشكال اه سم أى لانه لم يدخل حينئذ فى المقسم الذى هو الخبر (قوله فى ان المشكوك خبر أو غير خبر) الصحيح أنه خبر لصدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبته كائنة فى اعتقاد المتكلم به (قوله ثمة) يوقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا يقام على التصور لانا نقول هذا استدلال على الحكم التصديقى الذى تضمنه حمل التعريف على المعرف وكتب أيضا ما نصه أى مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد فاذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب أجدر واذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان

صدق وعدمها بان تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب (وقيل صدق الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته فقول القائل لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا أن يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام فى أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور فى الشرح فليطالع ثمة (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم

(قوله اعتراضية) أى داخلة على جملة معترضة وقوله مستأنفة صفة اعتراضية أو حال من الضمير فى يذكر وأنث باعتبار أن مرجعه مؤنث المعنى باعتبار أنه كلمة والمقصود من الاعتراضية هنا التأكيد كما فى عبد الحكيم

الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود فى الدليل اهـ ع ق

(قوله ورد بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لانه الذى فى ايضاح المصنف الذى هو كالشارح للتلخيص والذى فى المفتاح الذى هو أصل التلخيص ثانيها أن يكون قولهم نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال أو على الاستمرار لا انشاء لها والتكذيب راجع الى هذا الاخبار أما كذبهم على الثانى فظاهر وأما على الاول فلان الشهادة هى الخبر القاطع ولا قطع عندهم أو انشاء لها ورجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كذا فى الفنرى وغيره ثالثها ما ذكره العصام فى أطوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصف به الشهادة وهو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذان كلا منافيهما صفتا الخبر والذى فى الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى اهـ تدبر وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال فى المطول وحاصل الجواب بين الاولين منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا لهذين الوجهين والجواب على تقدير التسليم ما أشار اليه بقوله او المشهود به الخ اهـ بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ما ذكره المصنف أجوبة ثلاثة وأجيب أيضا بان التكذيب راجع الى نفى المنافقين أنهم قالوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا لما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبانه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل وبان المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وبان المعنى لكاذبون فيما يضمرونه فى نفوسهم من خلاف ما يظهرونه لك وبان التكذيب راجع الى خبر تضمنه كثرة التأكيد فى انك لرسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله فى الشهادة) أى المذكورة فى قولهم نشهد (قوله وفى ادعائهم المواطأة) عطف على الشهادة من عطف الشئ على ما تضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب واعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثانى الذى بعده معنوى خلافا لمن توهم أنه بمجرد اللفظ والعبارة وذلك لان التكذيب فى هذا الوجه راجع الى دعواهم أن شهادتهم هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب وفى الوجه الثانى راجع الى دعواهم أن اخبارهم يسمى شهادة التى تضمنها تسمية ذلك الاخبار شهادة فكأنهم قالوا اخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم كذبتم ليس اخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون من اعتقاد وهذا ليس كذلك اهـ سم وقوله من عطف الشئ على ما تضمنه يعنى أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعنى أنه مرجع التكذيب فى الحقيقة كما يفيده قول الشارح راجع الى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا لصح جعل العطف تفسيريا (قوله باعتبار تضمنها الخ) دفع به ما يقال ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله بشهادة الخ) لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده اهـ سم وبه يندفع ما قاله الحفيد من أن هذه المؤكدات مؤكدات للمشهود به لا للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيدات وان دخلت على المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة به عن صميم القلب لان تأكيد الشئ يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضا قوله بشهادة أن الخ اشارة الى ما سيأتى من أنه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم اهـ فنرى وعبارة خسرو والحكم كما سيأتى تارة يؤكد بالنظر الى فائدة الخبر اذا كان المخاطب منكرا لاصل الحكم وأخرى بالنظر الى لازم الفائدة اذا كان المخاطب منكرا كون المتكلم معتقدا المضمون ما أخبر به فكأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيد أنهم عالمون به ومعتقدون له فكذبهم الله تعالى فى دعواهم هذه (قوله ان واللام الخ) أى فى قولهم انك لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أى والتعبير بالشهادة (قوله أو فى تسميتها) فيه أن الكذب لا يدخل الا فى النسب الخبرية التامة والتسمية وصف

وان كان مطابقا للواقع (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) وفى ادعائهم المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى تسميتها) أى تسمية هذا الاخبار شهادة

(قوله وهو فيها) الضمير الاول للكذب والثانى للشهادة وقوله عن مشاهدة وعيان لعل هذا فى الشهادة بمحسوس وأما فيما نحن فيه فهو عدم كونها عن يقين جازم (قوله والجواب على تقدير التسليم) أى تسليم كون التكذيب راجعا الى انك لرسول الله وان كان منعا لشئ آخر أى منعا لرجوعه اليه من حيث عدم مطابقته للاعتقاد ولجواز رجوعه اليه من حيث عدم مطابقته للواقع فى زعمهم (قوله لبيان الخ) ولذلك فرع عليه الشارح قوله فالتكذيب الخ

من أوصاف المسمى فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا انما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا وهو ان اخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك فى كلام سم بالهامش على قول الشارح وفى ادعائهم الخ فما أجرى فى قول المتن فى الشهادة يجرى فى قوله أو فى تسميتها (قوله لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وما فى المطول من منع اشتراط موافقة الاعتقاد فى مطلق الشهادة غير مسلم كما فى حواشيه (قوله والاول محذوف) أى مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أى لانهم المنافقون والذى يعرف نبوته أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المجيد فاندفع ما فى العروس اه يس (قوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعنى عدم مطابقة الواقع انما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أى المذكور فى هذه الآية (قوله الا بمعنى عدم المطابقة للواقع) أى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع فى اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقته للواقع فى اعتقادهم ولو قرر هذا الجواب الثالث الذى هو على تسليم أن الكذب راجع للمشهود به على وجه المنع كما علمت لكان أولى من تقريره على الوجه الذى سلكه الشارح لما يرد عليه من أن المجيب حينئذ يصير مدعيا فيرد عليه المنع بأن يقال المشهود به كما لم يطابق الواقع فى اعتقادهم لم يطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقته لاعتقادهم ولا يمكن اتمام المطلوب وكتب أيضا ما نصه لتعرف صحة الجواب (قوله لئلا يتوهم الخ) أى من قولنا فى زعمهم واعتقادهم ويدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفى كلام النظام هو نفس المخالف بفتح اللام (قوله راجعين الى الاعتقاد) بل هما راجعان الى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله الجاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه التركيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أى قال الجاحظ لان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اه فنرى ويوافقه قول الاطول أى قال الجاحظ كما هو الشائع فى الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر أنكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام اه وبخط العلامة أبى بكر الشنوانى ما نصه قضية التقدير أن الجاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقدرا وفى المغنى اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى اه ولكن يبعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقديره أنكر الخ أنه يحوج الى تكلفات كما مر وفى يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بأن ما هنا ليس واحدا من المواضع التى يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدا والخبر كما صنع الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير جائز فى سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغى تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع ما نصه عدها يس أربعة فراجعه والجاحظ هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهانى أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما أحضره المتوكل ليعلم أولاده استبشع منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لو يمسخ الخنزير مسخا ثانيا * ما كان الا دون قبح الجاحظ
رجل ينوب عن الجحيم بوجهه * وهو القذى فى عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الجاحظية من المعتزلة وله التصانيف فى كل فن وأصابه الفالج فى آخر عمره وكان يطلى نصفه بالصندل والكافور لشدة حرارته والنصف الآخر المفلوج لو قرض بالمقاريض لم يحس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الايمن مفلوج فلو قرض بالمقاريض ما علمت ومن جانب الايسر منقرس فلو مر به الذباب تألمت وكان ينشد

لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثانى والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (فى المشهود به) أعنى قولهم انك لرسول الله لكن لا فى الواقع بل (فى زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا فى نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون فى هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد (الجاحظ) أنكر انحصار الخبر فى الصدق والكذب

(قوله فما أجرى الخ) وهو أن التكذيب راجع للخبر المتضمن (قوله من منع اشتراط الخ) أى لانه يقال شهادة الزور اه عبد الحكيم (قوله غير مسلم) أى لما قاله القاضى فى تفسيره الشهادة من انها اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع اه عبد الحكيم أى فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لا حقيقة ومحل الشاهد من كلام القاضى قوله من الشهود الخ

أترجو أن تكون وأنت شيخ * كما قد كنت فى زمن الشباب
لقد كذبتك نفسك أى ثوب * خليع كالجديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله واثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب أو لازم على ملزوم (قوله ان صدق الخبر) هذا حل معنى لاحل اعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف ان واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقته) أى مطابقة نسبته المفهومة منه للواقع أى النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين فى نفس الامر ومثله يقال فيما بعد (قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله بانه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثانى المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى المطابقة مع اعتقادها وكتب أيضا قوله مع الاعتقاد بانه مطابق تبع الشارح فى ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويتجه عليه أنه لا يصح ارجاع ضميرمعه فى تعريف الكذب اليه الا بتكلف فالاحسن جعل الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة لتشريك الاعتقاد والواقع فى مطابقة الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقته للواقع والاعتقاد وكذا يقال فى قوله وكذبه عدمها معه أى عدم مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة فى عدمها بناء على تصريحه فى شرح المفتاح بجواز مثل ذلك لتشريك الاعتقاد والواقع فى عدم مطابقة الخبر فالمعنى على السلب الكلى أى الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا قال فى الاطول فيكون أى على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور والنظام فى الصدق معتبرا فى الصدق عنده اى الجاحظ وكذا فى الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد فى الصدق لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد فى الكذب لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد أنه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان فى التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو أنه اذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده اه (قوله معه) حال من العدم أى مع اعتقاد أنه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا انه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها (قوله أى مع اعتقاد أنه غير مطابق) فيه ان المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما مر لا اعتقاد أنه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بان يجعل الضمير فى معه راجعا الى الاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقى اذ ليس فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالتفسيرين السابقين) أى تفسير الجمهور وتفسير النظام (قوله لانه) أى الجاحظ (قوله والاعتقاد) أى ومطابقة الاعتقاد (قوله بناء الخ) جواب اعتراض على قوله لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق أحدهما مطابق للآخر وانما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لان من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر ولو علل الشارح الاستلزام الذى ذكره بهذه العلة من أول وهلة لكان أقصر مسافة وأوضح فى انتاج المطلوب فتدبر وكتب أيضا قوله بناء على أن الخ راجع الى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فى الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد المطابقة أى المذكور فى المتن فى تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أى المذكور فى تفسير الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ كانه لانه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المتن يستلزمه (قوله مطابقة الاعتقاد) أى مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أى فى القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك رأيت زيدا واعتقدت أنه عمرو وقلت رأيت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق

وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر (مطابقته للواقع (مع الاعتقاد) بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها) أى عدم مطابقته للواقع (معه) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق (وغيرهما) أى غير هذين القسمين وهى أربعة أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد أصلا (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر فى الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفى الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد

(قوله حال من الخبر) أى وهو مطابقته هذا هو الظاهر ويرد عليه أنه لا تجىء الحال من الخبر كالمبتدا عند الجمهور ويبعد ان مراده بالخبر ضميره أى الضمير العائد الى الخبر المضاف اليه صدق وعليه لا ايراد وكونه حالا من ذلك الضمير هو ما جرى عليه عبد الحكيم

الواقع والاعتقاد اه فنرى وكتب أيضا قوله ضرورة توافق أنت خبير بأن اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال فى الكذب لانه اذا اعتقد أنه غير مطابق اعتقد خلافه اه حفيد ويجاب بأن ذلك ملاحظة للحال الراهنة واعتبار للامر الواقع هنا لان الكلام فى الصدق الذى اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفى الكذب الذى اعتبر فيه عدم مطابقتهما وكتب على قوله أنت خبير الخ ما نصه حاصله أنه لا حاجة فى بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد لحصول الاستلزام عند تخالفهما أيضا وكتب أيضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق ما نصه كاعتقاد الفلسفى قدم العالم وكتب أيضا قوله ضرورة توافق الخ أى لضرورة توافق الخ أى لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ الخ) أى حين اذ اعتقد مطابقته أى الخبر للواقع والحال أن الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالجمهور اقتصروا فى تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر فى تفسيره على المطابقة للاعتقاد وكتب أيضا ما نصه جملة حالية من ضمير اعتبر (قوله بدليل) الاقرب أنه متعلق بالحال المحذوفة أى قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل اه فنرى (قوله أفترى) بفتح الهمزة لانها استفهامية وأصله أأفترى فحذفت الثانية لانها همزة وصل (قوله لان الكفار حصروا الخ) لا دخل للحصر فى اثبات الواسطة بل كثرة أفراد الاخبار كانت أنفع فى اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع فى الآية المستدل بها لا لتوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب أيضا قوله حصروا أخذ الحصر من التعداد فى مقام البيان لاقامة الحصر (قوله اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر) قال الفنرى عدل عما فى الايضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبى صلى الله عليه وسلم للرسالة الخ لما فى ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا فى الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فتردد أحدهما بين الامرين يستدعى ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر سوق الخلق للحساب ثم لمقرهم والنشر احياؤهم بعد موتهم (قوله على ما يدل الخ) مرتبط بالاخبار بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أى حصرا جاريا على سبيل الخ وكتب أيضا قوله على سبيل منع الخلو أى الصادق بمنع الجمع أيضا فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو اذ لا يمكن فى خبره اجتماع الافتراء الذى هو الكذب عمدا مع الاخبار حال الجنة لان المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذى هو الحكم بالتنافى فى الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافى فى الصدق أيضا أولا وهو بهذا المعنى يتناول المنع الحقيقى وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقى وان كانت القضية من قبيله فى نفس الامر لانه لا غرض لهم فى نفى اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو كذا فى الفنرى وبهذا يسقط ما فى الحفيد (قوله أى الاخبار الخ) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حالة كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية واسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله أم به جنة) أى لانه من باب التصورات فلا تصديق فيه ولا تكذيب اه سم (قوله لانه قسيمه) قال الفنرى قد يجاب عن الاستدلال بأن الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتأمل (قوله أم أخبر) فيه اشارة الى أن أفترى تقديره أأفترى بهمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أى وحذفت الهمزة الثانية المكسورة لانها همزة وصل لان أصله قبل همزة الاستفهام افترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقه) بحث فيه بأن اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع وأما أنهم لا يعتقدون صدقه فغير لازم لجواز أن يعتقدوا صدقه بمعنى مطابقة خبره لاعتقاده بناء على أن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا تثبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا فى مذهب الجمهور ولو سلم فكونهم لا يعتقدون صدقه ولا يجوزونه لا يمنع أن يرددوا بينه وبين غيره لان الترديد فى المحال جائز اذا قصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فاى

حينئذ وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر فى التفسير بن السابقين على أحدهما (بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة) لان الكفار حصروا اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (و) لا شك (أن المراد بالثانى) أى الاخبار حال الجنة لا قوله أم به جنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب أن يكون غيره (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) أى لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون فى هذا المقام الصدق

(قوله والحال ان الخبر مطابق للواقع) أى للواقع ولو بحسب الزعم أو للواقع بحسب نفس الامر على ما مر وأخذ سم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد المطابقة المنضم لها المجعول معها تمام معنى الصدق وقس على ذلك فى الكذب

الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد) هذا الاستدلال (بأن المعنى) أي معنى أم به جنة (أم لم يفتر فعبر عنه) أي عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون لا افتراء له) لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

﴿أحوال الاسناد الخبري﴾

وهو ضم

الفريقين أحق بالامن فان كونهم أحق بالامن محال عنده ومع ذلك ردده وكأنه قال لا جائز أنه هم فتعين أنه نحن وما ذكره السيد من أنه لا يجوز الترديد بين المحال وغيره فذاك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال باستحالته على ثبوت ذلك الغير ضرورة أن مثل ذلك واقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في يس نقلا عن ع س (قوله الذي هو الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول مع صلته في حكم المشتق المؤذن تعلق الحكم به بالعلية (قوله بمراحل) أي بعيد بمراحل (قوله أظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم صدقه اه سم أي حتى لا يصح أن يكون أحد شقي الترديد وكتب أيضا ما نصه أي وان أمكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا أو عدم اعتقادهم الصدق ذاتا وامكانا لما في تلك الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما لزمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا الاخبار وهؤلاء من أهل اللسان واللغة فيعول عليهم في مثله لانهم لا يخطئون اه سم (قوله من أهل اللسان) أي اللغة (قوله فيجب الخ) تفريع على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون) تفريعية أو تعليلية وقوله هذا أي الاخبار حال الجنة (قوله بزعمهم) أي وان كان اخباره صلى الله عليه وسلم جميعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أي الذي قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يريدون الخ اه سم (قوله لا يتوجه ما قيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتقدوه لا يصلح علة لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتقدوه علة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق أي وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير أستاذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافي الارادة لان الشاك يردد بين المشكوك وغيره ويجاب بأن المراد لم يعتقدوه ذاتا ولا امكانا اه سم أي والشاك معتقد الامكان وقوله وغيره أي المجزوم بعدمه اذا كان ممكنا عنده ويمكن أن يكون وجه التأمل ما نقلناه عن يس عن ع س (قوله ورد الخ) حاصله كما سيشير اليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله انه قسيمه ان أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وان أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص أن يكون قسيما للاعم وكتب أيضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذي ذكره الجاحظ (قوله فعبر عنه) أي مجازا مرسلا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة اللزوم اه سم واعترضه الشيخ يس بأن القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالاولى أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أي مطلق الكذب أي الاخبار حال الجنون

﴿أحوال الاسناد الخبري﴾

(قوله أحوال الاسناد) أي الامور العارضة للاسناد وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي وكتب أيضا ما نصه أي الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبري) ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الاحوال الآتية وانما خص الخبري لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكيد في الانشائي اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم باز يدو المجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون ياهامان ابن لي صرحا فان هامان ليس هو الباني حقيقة كما سيأتي ذلك في المتن (قوله وهو ضم) أطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه وهو الانضمام لانه الذي يتصف به اللفظ كما في خسرو والمراد أيضا الازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما ستأتي الاشارة اليه في الشارح والاسهل أن في الكلام حذف مضاف أي أثر ضم أو لازم ضم والاثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب أيضا قوله وهو ضم الخ عبارة الاطول والاسناد الخبري ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أو منفي عنه وهذا

(قوله بحيث لا يجوزونه أصلا) لو جوزوه لكان قريبا للاعتقاد (قوله أي الامور العارضة الخ) أي فمراد المصنف بالاحوال الخصوصيات التي يقتضيها المقام (قوله وهي أربعة الخ) يرد عليه قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر الخ ويجاب بانه اخبار عما ذكره المصنف في هذا الباب (قوله لانه الذي يتصف به اللفظ) أي المسند والمسند اليه اذ كل منهما واقع على اللفظ كما سيأتي

أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع أواللاوقوع لا الحكم بهما وهذا أوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بأنه أى الاسناد الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له أومنفى عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أومايجرى مجراها) هذا هو المسند وقوله الى أخرى أى أومايجرى مجراها وهذا هو المسند اليه هذا هو الانسب وان صح خلافه وكتب أيضا قوله أومايجرى مجراها أراد به الجملة الواقعة فى موقع المبتدا أوالخبر اه عبد الحكيم وقال الفنرى المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات (قوله الى أخرى الخ) أى أومايجرى مجراها ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول والحاصل أن الصور أربعة اما أن يكون المسند والمسند اليه مفردين نحو زيد قائم أوجملتين نحو زيد قائم يجب توكيده اذا ألقى الى المنكر أوالمسند اليه مفردا والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لاحول ولاقوة الا بالله كنز من كنوز الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أوحالا اذ لم توضع لافادة الحكم والتعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الجملى اه يس وكتب أيضا قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدرى اللغوى وهو الادراك لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما اه فنرى وفى اخراجها بقيد الحيثية نظر والظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان ضميرا نحو قائم أوظاهرا نحو قائم أبوه فى حكم المفرد وجار مجرى الكلمة فلا ضم وقوله لا الاصطلاحى أى العلم والاذعان وكتب أيضا على قوله بحيث يفيد مانصه أى الضم (قوله بان مفهوم احداهما) أى المطابقى أوالتضمنى للقطع بان الثابت لزيد فى ضرب زيد انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم اه فنرى (قوله لمفهوم الاخرى) فيه أن المعتبر من الموضوع ماصدقه لا مفهومه فالاولى أن يقول لماصدق الاخرى دون لمفهومها اه سم وأجاب الفنرى بأن المراد بالمفهوم مايفهم من اللفظ أى مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد ان المراد من الموضوع هو الذات لا المفهوم اه وعبارة عبد الحكيم قوله لمفهوم الاخرى اما باعتباره فى نفسه كما فى الطبيعية أو باعتبار اتحاده وصدقه على شئ كما فى المتعارفة والطبيعية هى القضية المحكوم فيها على الطبيعة والماهية كقولك الحيوان جنس والانسان نوع اه وعبارة ع ق ثابت لمصدوق أومفهوم الاخرى (قوله اومنفى عنه) أى منتف لان المحكوم به هو الثبوت والانتفاء اه يس (قوله بحث الخبر) أى المذكور فى هذا الباب والابواب الاربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه ولان الخبر أصل للانشاء لان الانشاء خبر صار انشاء اما بحذف كما فى اضرب أو بزيادة كما فى لتضرب ولا تضرب والاستفهام والتمنى والترجى أو بنقل كنعم وعسى (قوله ثم قدم الخ) انما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب لان كون الاسناد نسبة يقتضى تأخر أحواله عن أحوال المسندين اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه ثم للترتيب فى الاخبار (قوله مع تأخر النسبة) فيه اشارة الى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا اليه أومسندا (قوله لاشك) الى قوله الآتى فينبغى تمهيد لتفصيل أحوال الاسناد الخبرى كما فى ع ق وقوله فينبغى الخ شروع فى تفصيلها (قوله ان قصد المخبر) أى مقصوده (قوله أى من يكون بصدد الخ) أى لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والا فالجملة الخ اه سم (قوله والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضا قوله والاعلام الاخبار وفى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا وكذا قال قدس سره فى شرح الكشاف فى قوله وبشر الذين آمنوا اه حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوى لانه المناسب للمقام حصر قصد المخبر الافادة فى قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن

كلمة أومايجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى أومنفى عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لان البحث فى علم المعانى انما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه أومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولابحث لنا عنهما (لا شك أن قصد المخبر) أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام

(قوله هو الوقوع أواللاوقوع لا الحكم بهما) فقوله بحيث يفيد أن مفهوم الخ أى بحيث يفيد وقوع أولا وقوع أن مفهوم الخ ويمكن حمل قولهم بحيث يفيد الحكم بأن الخ على جعل الباء للتصوير مع ماسمعته من التقدير فترجع عبارتهم لعبارة الاطول (قوله من تعريفه بانه الخ) أى ذهابا الى أن المراد بمعنى الاسناد النسبة (قوله لكن صاحب هذا التعريف) وهو الحكم الخ (قوله الاعلام بمضمون الجملة) المراد ماتتضمنه من الفائدة ولازمها لا المضمون الاصطلاحى (قوله وفى العرف الخ) لعل المراد العرف العام والا ورد أن قوله يشونى باسماء الخ يلائم هذا المعنى فكيف يكون عرفا خاصا

كمال باشا المخبر من هو بصدد الاخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الاعلام كما سبق الى بعض الافهام لان الاخبار أعم من الاعلام والافهام فان قوله تعالى أنبؤنى بأسماء هؤلاء صريح فى صحة الاخبار لله تعالى دون صحة الاعلام اه خروج عن المناسب للمقام فتدبر (قوله والا) أى وان لم يكن المراد بالمخبر فى قول المصنف قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاضه بنحو ماذكرنا من الآيتين اه حرى (قوله لاغراض أخر) أى على سبيل المجاز فان وضع المركب الخبرى للاخبار فاذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى مجاز مرسل من ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه لزمه اظهار التحسر والتحزن اهمن الفنرى (قوله مثل التحسر والتحزن) أى ومثل اظهار الضعف فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى (قوله والتحزن) أى بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع مافى بطنها ذكرا فيحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته اذلا يصلح لذلك الا الذكور ولا مجال للاناث فى ذلك اه حرى وكتب أيضا مانصه عطف تفسير (قوله فى قوله تعالى الخ) اذلم تقصدافادة الحكم أولازمه اذ المخاطب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اهسم (قوله وماأشبه ذلك) أى وفيما أشبه ذلك أى قوله تعالى حكاية الخ كقول الشاعر * هواى مع الركب اليمانين مصعد * الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أى من أمثلة التحسر والتحزن فليس مستدركا لان الاتيان بمثل ثم لادخال الانواع كاظهار الضعف وهذا الادخال باقى أمثلة التحسر والتحزن (قوله بخبره) المراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أولازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله افادة الخ اه أطول (قوله افادة المخاطب) لو حذف قوله المخاطب لكان أولى ليدخل مااذا وجه المخبر الكلام الى شخص وقصد افادة غيره فلو قال افادة الحكم أو كونه عالما به لكان أحسن وأخصر تأمل (قوله اما الحكم) المراد بافادة المخاطب الحكم افادة التصديق بالنسبة واذعانها قطعا أوظنا لا مجرد التصور لما صرح به السيد أنه لا يعد علما اه سم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقى أو المجازى أو الكنائى اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعدماغاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذلم يقصد بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للتذكير اه أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد معنى الجملة الخبرية الاعلام لساوى المعنى الثانى للمخبر المعنى الاول فالظاهر أن المذكور مخبر بالمعنى الثانى وكذا الاول ان أريد بالاعلام مايشمل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالما به أورد عليه أن افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما الا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بأن نقيض كل من الطرفين فى منع الخلو يجب أن يستلزم عين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت أداة الانفصال داخلة على نفس القصد كأن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم أو قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما عمن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده أجيب بان ماذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبأن للمنفصلة غير الحقيقية أقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رأيت اما زيدا واما عمرا اه فنرى (قوله أو كونه) أى أو هما فاو مانعة خلو كما اذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وأنه كان عالما به اه أطول وكتب أيضا أو كونه عالما به اعترضه الحفيد بما ملخصه ان لوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حيا فلم خص هذا اللازم من بين اللوازم وهلا قال أو لازمه ككونه عالما به ويمكن أن يجاب بان وجه ذلك كثرة قصد ماذكر دون غيره وكتب أيضا على قوله أو كونه مانصه واذا استعمل الخبر فى افادة هذا الكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أى عند أهل العربية واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع اه حرى (قوله وقوع النسبة أولا وقوعها) أى لا الايقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بانه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع أن يقال انه لم يوقع النسبة اه مطول

والا فالجملة الخبرية كثيرا ماتورد لاغراض أخر غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتحزن فى قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها أنثى وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق بقصد (افادة المخاطب) خبران (اما الحكم) مفعول لافادة (أو كونه) أى كون المخبر (عالما به) أى بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أولا وقوعها

(قوله دون صحة الاعلام) ليس مما صرحت به الآية كما لا يخفى بل هو بيان للواقع (قوله فان وضع المركب الخبرى للاخبار) هذا غرض من الوضع وقوله فاذا اورد لغرض آخر يقتضى أنه غرض من الايراد وقوله كان مجازا يقتضى أنه مدلول حقيقى (قوله من ذكر الملزوم الخ) فيه أن هذا اللازم ليس لازم المعنى بل لازم الاخبار فافهم

(قوله والقضية فيما نحن فيه اتفاقية) وهى هنا مانعة خلو تجوز الجمع (قوله رأيت اما زيدا واما عمرا) فانهما يجتمعان فى الرؤية ويخلو الامر عنهما فليس ماذكر من احدى القضايا الثلاثة لكن هى مانعته بحسب الاعتقاد لا بحسب العقل والظاهر

وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه فى الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه أن القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلى لا مدلول ولا مفهوم للفظ فليفهم (ويسمى الاول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته (فائدة الخبر والثانى) أى كون المخبر عالما به (لازمها) أى لازم فائدة الخبر لانه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كل ما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم

وفى عبد الحكيم على المطول قوله لا الايقاع أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع أى ادراك الوقوع وان كان مدلولا له اه وفى قوله وان كان مدلولا له مخالفة لما مر عن الاطول من أن الايقاع والانتزاع ليسا من مفاد الخبر والايقاع بمعنى ادراك الوقوع والانتزاع بمعنى ادراك الانتفاء قال يس ويجوز أن يكون الحكم هنا بمعنى النسبة أعنى تعلق أحد الطرفين بالآخر على ما ذهب اليه فيما سبق اه ببعض تغيير (قوله وكونه مقصودا الخ) توطئة لقوله وهذا الخ اه سم (قوله لا يستلزم الخ) أى لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست عقلية تقتضى استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف اه سم (قوله وهذا) أى كونه لا يستلزم تحققه فى الواقع وكتب أيضا قوله وهذا مراد من قال أى فليس مراده نفى دلالته على ثبوت الحكم كالقيام أو انتفاء الحكم (قوله لا يدل على ثبوت الخ) أى فالمراد أنه لا يستلزم تحققه فى الواقع أو انتفاءه فيه (قوله المعنى) أى الحكم (قوله والا) أى وان لم يكن هذا مراده كان كلامه باطلا اذ لا يخفى أن مدلول الخ (قوله احتمال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال اه عبد الحكيم (قوله ويسمى الاول) أى الحكم الاول من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر لا من حيث انه يفيده المخاطب كما تشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال فاللائق بوجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا اه أطول وكتب أيضا قوله ويسمى الاول فائدة الخبر أشار بلفظ التسمية الى أنه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه أن فائدة الشئ ما ترتب عليه والحكم أى الوقوع واللاوقوع ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على أن فائدة اللفظ ما يستفاد أى يعلم منه وهو الحكم ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه كذا فى الفنرى لان غاية ما يلزمه التجوز وهو سائغ وكتب أيضا ما نصه انما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له أطول (قوله لانه كل ما أفاد الخ) أشار به الى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لانه لا تلازم بينهما اذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن افادة الاول ملزومة لافادة الثانى وأورد على ذلك خبر الله فانه يفيد الحكم ولا يفيد أنه عالم به لان ذلك معلوم قبل الخبر وأجيب بان المعلوم قبل الخبر ما يسمى مثله عندنا تصورا والمقصود افادته بالخبر ما يسمى مثله عندنا تصديقا وهو تعالى لا يعلم جميع الاشياء على الوجه المذكور بدليل الكواذب فانها معلومة له لا على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشئ على وجه نسميه تصديقا لا نعلمه الا من خبره ويمنع تحقق علمنا بانه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه وهذا الجواب للخطائى اه من يس ويرد على الجواب الاول أنه لا يلائم قول الشارح بعد والمراد بكونه عالما الخ وانما يلائم ما سيأتى عن السيد أن المراد بعلم المتكلم الحكم تصديقه به جازما أو راجحا مع أنا نمنع أن المعلوم قبل الخبر علم له تعالى يسمى مثله عندنا تصورا بل ما هو أعم منه وما يسمى مثله عندنا تصديقا ويرد على الثانى أنه يجوز أن يتصور الحكم بخصوصه قبل الخبر مع العلم بانه تعالى يعلمه بخصوصه وحينئذ يثبت التحقق السابق ثم قال يس وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ما لو قال أعلم قيام زيد مثلا لان علم المتكلم بقيام زيد هو فائدة الخبر فى هذا الكلام ولا لازم له اه وقوله ولا لازم له أى يقصد افادته بالخبر والا فله لازم وهو علمه بعلمه بقيام زيد اذ العلم يتعلق بالعلم وقد يجاب عن هذا بان عدم اللازم المذكور لخصوص هذه المادة فلا يرد فتأمل (قوله وليس كل ما أفاد الخ) أى فاللازم أعم لا مساو لانه ليس من الجانبين (قوله لمن حفظ التوراة) أى والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة والا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح لم يقيد بذلك لان حفظ مثل التوراة لا ينفك عادة عن العلم به وان جاز فى المحقرات الانفكاك (قوله وتسمية الخ) أى حيث قيل لازم فائدة الخبر وأشار بهذا الى الجواب عما يقال ان حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به فكيف يسمى فائدة فأجاب بانه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما من شأنه الخ وكتب أيضا ما نصه جواب عما يقال اذا كان الحكم يجوز أن يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة الخبر اه حفى (قوله مثل هذا الحكم) يعنى الحكم بحفظ المخاطب التوراة من كل حكم يكون معلوما قبل الاخبار (قوله والمراد

كفايته (قوله على الوجه المذكور) أى الذى يسمى مثله عندنا تصديقا بل يعلم جميع الاشياء على الوجه الذى يسمى عندنا تصورا (قوله وأورد على قوله لانه كلما أفاد الخبر) صوابه كلما أفاد الحكم لانه الذى فى كلام الشارح وان استقام بتقدير المفعول أى كلما أفاد الخبر الحكم (قوله أى فاللازم الخ) يعلم منه أن قول الشارح لانه كلما أفاد الى آخر المقدمتين تعليل لكون الثانى لازما

بكونه) أى المخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ أشار به الى دفع منع ورد على الملازمة فى قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكره فى المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم فى ذهن المخبر وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقداله جازما أو غير جازم أولم يكن معتقداله أصلا ليتناول جميع ماذكره من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بان تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما ثم قال بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أى جازما أو راجحا وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر ان استفادة المخاطب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كل ما أفاد المتكلم الحكم أفاد أنه عالم به اه ملخصا وأجاب عنه الحفيد بان اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما اختاره السيد بانه انما يتم ماذكره فى وجه اللزوم على مختاره اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا أما فى غيره فلا كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى أدنى التفات وسماع فان المخاطب يستفيده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصفوى بان مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا تسمى تأديته افادة قال العصام فى أطوله لا ينافى قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ماذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أى المركب يخالفه العرف والشرع واللغة لانه يجوز أن يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذى ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أى صورة الحكم الحاصلة فى ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة فى الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وانما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل لصورة الحاصلة ليفيد أن العلم هو الصورة من حيث حصولها فى الذهن (قوله وقد ينزل العالم بهما الخ) أى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيدا لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا لكنه يناجى غيره بضربه عندك كأنه يخفى منك اه أطول أى وينزل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا فالصور ثلاثة (قوله وان كان) الواو للحال (قوله بالفائدتين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يتجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغى أن يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما فى المفتاح ويمكن أن يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا الخ لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغى أن يجعل الجاهل متناولا للخالى والشاك والمنكر ليتم الدفع ولا يخص بالخالى عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أى فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سيأتى لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وأن فى هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم ما نصه أى مقتضاه (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفيا عنهما جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أى بفائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أى لانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن فألقى اليه الخطاب أى من غير تأكيد ويجوز أيضا أن يعتبر مترددا فيه فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا وأن يعتبر منكرا فيلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا لكن الظاهر هنا الاول اه من الجربى (قوله وتنزيل العالم بالشئ) أى سواء كان ذلك الشئ فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما فهو أعم مما تقدم والآية من تنزيل العالم بغيرهما كما فى يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى يكون خبرا ملقى اليهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمون فقد نزلوا منزلة الجاهلين لان المراد بالفائدتين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن

حصول صورة الحكم فى ذهنه وههنا أبحاث شريفة سجلناها فى الشرح (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) أى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين (لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجرى على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة وتنزيل العالم

أى أعم وليس تعليلا لمجرد كونه لازما الالما احتيج للمقدمة الثانية أعنى وليس كلما الخ اه (قوله بناء على أن الخ) راجع لقوله كما فعله السيد وقوله وان يؤيده الخ غاية فى قوله ولا يخص الخ فان بكسر الهمزة وسكون النون وفاعل يؤيده قوله انه مثل الخ ويحتمل أنه عطف على قوله ان تنزيل الخ فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف أى بناء على أن تنزيل الخ وبناء على أنه يؤيده أنه مثل الخ أى أنه بنى السيد الامر على ذلك فى الواقع وان لم يذكره (قوله بما هو من تنزيل العالم منزلة المنكر) يعنى قوله ان بنى عمك فيهم رماح وقوله على أن دخوله الخ أى فلا صحة للبناء ولا للتأييد وقوله لبيان وقت تنزيله الخ وذلك الوقت هو ماذكر بقوله اذا لاح عليه شئ من أمارات الانكار

بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت (فينبغي) أي اذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي (أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة)

خوطب بالخبر أو قصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر اذ المخاطب بالآية انما هو النبي وأصحابه وهم المقصودون بالاعلام بمضمونها هذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من تنزيل العالم باحدى الفائدتين بل من تنزيل العالم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لاعتبارات) أي معتبرات أي أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجرى على موجب العلم فيما ذكراه (قوله خطابية) أي اقناعية تفيد الظن أي ظن غير المخاطب بكونه أي المخاطب غير عالم اه فنرى وكتب أيضا ما نصه نسبة الى الخطابة (قوله ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الآية ان صدرها أي قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وآخرها أي قوله لو كانوا يعلمون ينفيه عنهم لان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الا أن نفي العلم عنهم لاعتبار خطابي نظرا الى أنهم لم يجروا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخلة على جواب قسم محذوف ولام لمن اشتراه ابتدائية كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق أي نصيب والضمير في اشتراه لكتاب السحر والشعبذة أي استبدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليه ولبئس جواب قسم محذوف ان كان عطفا على مجموع القسم والجواب ولا حذف ان كان عطفا على الجواب فقط ما شروا أي باعوا به أنفسهم أي حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أي لم يبيعوا ويحتمل أن تكون لو للتمني فيكون أيضا نفيا للعلم بطريق آخر واعلم أن كون الآية من تنزيل العالم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المثبت ومتعلق العلم المنفي كما هو الابلغ فيما له سوق الكلام من تقبيح حالهم وسفاهة رأيهم فتعلق يعلمون انتفاء الخلاق وذلك لما فيه من الاشارة الى أن علمهم بانتفاء الخلاق والثواب كاف في الامتناع من البيع فكيف العلم بالذم والرداءة وان احتملت الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولبئس الخ وان متعلق العلم المنفي غاية الذم والرداءة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام ولا اتحاد بينه وبين انتفاء الخلاق لوجوده دون هذه الغاية في المباحات (قوله بل تنزيل الخ) للانتقال والترقي (قوله وجود الشئ الخ) فانه نزل وجود الرمى منه منزلة عدمه حيث قال وما رميت اذ رميت لانه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كالعدم (قوله وما رميت اذ رميت) اعلم انه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمى مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال أي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن فيه وكذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس بشئ لجريانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره اه أطول ودفع بعضهم التزييف بانه انما ذكر ما يجرى في جميع الافعال لدفع اعجاب النبي صلى الله عليه وسلم بفعله هذا ثم الخروج في هذين التفسيرين عما نحن فيه قد يدفع بان المراد منهما الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم لا بيان المراد بالرمى المثبت وبالرمى المنفي كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرجه عما نحن فيه اذ لا بد من اتحاد مورد الاثبات والنفي حتى يحتاج الى التنزيل (قوله فينبغي) أي يجب صناعة فلو لم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله أي اذا كان) أشار الى أن الفاء في جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذي يحذف مع فعله من أدوات الشرط ان باطراد بعد الطلب وبدونه بعد غيره كما يدل عليه اقتصارهم على تقدير ان لكن في كلام الرضي ما يؤخذ منه صلاحية تقدير اذا وعليه يتخرج كلام الشارح وغيره وأما حذف أداة الشرط دة فقيل متفق على منعه ولو كانت ان وقيل جوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل ان كان مضارعا وانظر لم لم يعد الشارح الفاء عند اعادة ينبغي ولو قدر الشرط وفعله قبل قوله فينبغي لم يحتج لاعادة ينبغي أفاده يس وظاهر أن الجزاء يتسبب عن الشرط بملاحظة مقتضى البلاغة اذ يتسبب عن كون قصد المخبر على قانون البلاغة افادة المخاطب أن ينبغي اقتصاره على محصل الافادة فاندفع ما في الحفيد وجعل الفنرى قوله اذا كان الخ اشارة الى أن الفاء تفريعية وبوضحه قول بعضهم ان فينبغي الخ لازم نتيجة قياس تركيبه مقصود المخبر بخبره افادة أحد الامرين وافادة أحدهما تحصل بقدر ما يحتاج من التركيب ويلزم أن يقتصر على ذلك بمقتضى البلاغة وحاصله أنه تفريع على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى (قوله ان يقتصر) بالبناء للمفعول أو الفاعل وقوله من التركيب أي من المركبات (قوله على قدر

(قوله لدفع اعجاب النبي) فيه نظر اذ النبي معصوم لا يحصل منه مثل ذلك حتى يدفع عنه قاله بعض مشايخنا (قوله بعد الطلب) نحو قل تعالوا أتل ان تأتوا أتل وقوله وبدونه أي بدون اطراد بعد غير الطلب نحو ياعبادي الذين آمنوا ان أرضي واسعة فاياي فاعبدون أي ان أردتم العبادة فاياي الخ ثم ان كان المراد بعدم اطراده عدم الكثرة وان كان قياسا فالامر ظاهر وان كان المراد أنه سماعي فلا يتقيم حمل المتن على حذف ان وفعل الشرط لان ما في المتن ليس من المسموع (قوله صلاحية تقدير اذا) أي فيما اذا كان المقام للتحقيق نحو زيد فاضل فاكرمه أي اذا كان فاضلا فاكرمه وقوله وعليه يتخرج الخ أي ان كان المراد بعدم الاطراد عدم الكثرة لا عدم القياسية

الحاجة) أى لايزيد ولا ينقص وقوله حذرا من اللغو أى ولو حكما كما فى الكلام الناقص فالتعليل شامل له اه من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أى على مقدار حاجة المخبر فى افادة الحكم ولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بانه انما يظهر علة لعدم الزيادة على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من غير زيادة ولا نقص فيكون التعليل أخص من المدعى وأجاب بان الكلام اذا نقص على قدر الحاجة كان غير مفيد فيصدق عليه أنه لغو فالعلة أيضا عامة وكتب أيضا مانصه علة ليقتصر لا لينبغى لاختلاف الفاعل اه يس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما أجمله بقوله فينبغى أن يقتصر الخ (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة اه ع س وقال فى الاطول قيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن أنك عالم أما المنكر والمتردد فى علمك فلا يحسن أن يقال له انك حفظت التوراة لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر حينئذ انى عالم بحفظك التوراة الى آخر ماقال فتأمله فانه قابل للمناقشة كيف وقد صرح بعد بان المؤكد وان كان وضعه للحكم يستعمل للازمه أيضا (قوله أى لا يكون) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها وقوله ولا مترددا فى أن النسبة الخ أشار به الى أن ضمير فيه يرجع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففى كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ماقيل الخ ومبنى كلام هذا القائل واعتراضه على المصنف على أن الحكم فى الموضعين بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها هذا ويصح أن يكون الشارح أشار الى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا فى قوله من الحكم أى من علم الحكم أى ادراك ولم يرتض جميع هذا عبد الحكيم على المطول وعبارته قوله خالى الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما فى السابق أعنى قوله افادة الحكم واللاحق أعنى قوله والتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع والانتزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصلا فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر فظهر فساد ماسبق الى بعض الاوهام وأن مبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ماقيل ان مبنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أو على ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيف وانه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اه وهو نفيس الا أن الاضراب فى كلام الشارح على ماذكره غيره أوقع منه على ماذكره لان مدار التنافى المذكور بعد الاضراب على أن معنى حصول الحكم الاذعان به وهذا مفهوم مما قبل الاضراب على ماذكره عبد الحكيم فلا يكون كل مما قبله ومابعده مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ماذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفنرى ويرد على الشارح أن مراد هذا القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بذكر الحكم مرادا به وقوع النسبة أولا وقوعها بناء على أن خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق به وعدم تصوره اياه ولا يخفى أن ماذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه أن خلو الذهن عن تصور الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب الحكم ولم يتوجه الى حاله ولم يلتفت الى شئ وراء تصوره كان فى حكم خالى الذهن وماذكره ذلك القائل يقتضى أن الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس بصحيح اه مع بعض تصرف وأجاب غيره بان المتبادر من خلو الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فجعله شاملا لخلوه عن تصوره ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة والذى تعورف تعلق التصور به هو النسبة الحكمية وقوله كان فى حكم خالى الذهن استوجه الصفوى جعله كالشاك تدبر (قوله عالما بوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقييدى مع أن المراد أن النسبة واقعة أوليست بواقعة للتنصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع أو اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو عن التردد فانه لابد فيه من تصور النسبة ولذا قال فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا بذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبد الحكيم وفى كون الخلو عن التردد

حذرا عن اللغو (فان كان) المخاطب (خالى الذهن من الحكم والتردد فيه) أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هى واقعة

(قوله عبر بالمركب التقييدى) يطلق المركب التقييدى على ماعدا الاسنادى فيشمل الاضافى (قوله سواء تعلق العلم) أى التصور (قوله فانه لابد الخ) أى فان الخلو من التردد لابد فيه من تصور النسبة

أم لا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متنافيان (استغنى) على لفظ المبني للمفعول (عن مؤكدات الحكم) لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) أى في الحكم (طالبا له) بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أولا وقوعها (حسن تقويته) أى تقوية ذلك الحكم (بمؤكد) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز أنه انما يحسن التأكيد اذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم (وجب توكيده) أى توكيد الحكم (بحسب الانكار) أى بقدره

(قوله منقطعة) أى فليست معادلة لهل بل هي استفهام آخر (قوله وهذا اضراب) الذى في عبد الحكيم وهذا معنى الانقطاع والاضراب (قوله وكأن هذا تحقيق الخ) أى فما بعد الاضراب ليس مستقلا عما قبله على رأى عبد الحكيم (قوله وأما الشرطية) أى لافادتها التعليق على محقق اذ المعنى مهما يكن من شئ وقوله وحروف التنبيه أى لاشعار التنبيه الى الشئ بانه محقق وقوله والزيادة أى حروف الزيادة أى الحروف الزائدة فانها تزاد للتأكيد وليست موضوعة له (قوله في التأكيد بان خاصة)

لابد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر نعم التردد نفسه لابد فيه من تصورها كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيبويه أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأن السائل ظن ان زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلابد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا اضراب اه واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الاقدام اه من عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله منقطعة مانصه فاندفع بهذا الاعتراض بانه تقرر في كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا في الفنرى اه (قوله وبهذا) أى التقرير (قوله فلا حاجة الى ذكره) أى التردد (قوله بل التحقيق الخ) أى فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وان أريد به واحد في الموضعين اذ الخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن المنافي الآخر اه سم يعنى انه لا يستلزم الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وان أريد به في الموضعين وقوع النسبة أولا وقوعها لان الحكم والتردد فيه متنافيان اذ لا يجتمعان لان حصول الحكم الاذعان به وهو ينافى التردد فيه والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب ثان قاله بعضهم وكأن هذا تحقيق لما وضحه عبد الحكيم تنبه وكتب على قوله لان الحكم والتردد فيه متنافيان مانصه لكن ان أريد بالحكم مايتناول غير الجازم فالمنافاة ممنوعة اه يس وكتب أيضا قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ماقيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقارير السابقة الى افساده بوجه آخر هو تنافى الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضا مانصه أشار الى أن ما اقتضاه ماقيل من عدم تنافيهما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المطول (قوله متنافيان) أى لا يجتمعان حصولا قط (قوله استغنى) أى وجوبا اه سم (قوله على لفظ المبنى للمفعول) كتب بخطه قدس سره على لفظ المبنى للمفعول هو الرواية وكأنه أوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده حيث لا يتعرض للمتكلم أو المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لاحتمل عود الضمير للمخبر والمخاطب والكلام اه حفيد على المطول وكتب أيضا مانصه نائب الفاعل الجار والمجرور (قوله عن مؤكدات الحكم) كان ونونى التوكيد واللام واسمية الجملة وتكريرها والقسم وأما الشرطية وحروف التنبيه والزيادة اه من يس وكتب أيضا قوله عن مؤكدات الحكم احترازعن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظى والمعنوى فانها جائزة مع الخلو عما ذكر اه ع س اه سم (قوله حيث) هى هنا تعليلية اه جربى (قوله وجده) أى الحكم الذهنى (قوله مترددا فيه) جعل الحفيد الظن الذى في عرضة الزوال كالتردد (قوله طالبا له) أى للحكم بمعنى الايقاع والانتزاع ففيه استخدام لانه في قوله فيه أى في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع اه سم والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله بان حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرفا الحكم) أى الوقوع واللاوقوع اه سم وطرفاه الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أى واحد فلو زاد أو لم يؤكد لم يستحسن اه يس (قوله لكن المذكور) أى فيكون منافيا لما ذكره القوم وجمع بان شرط الشيخ الظن في التأكيد بان خاصة لانها في التأكيد كالرعلى علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها فلا تنافى ويرد هذا الجمع آية أنهم مغرقون فان فيها التأكيد بان للتردد كما سيأتى (قوله ظن الخ) قيل أراد بالظن أن له ميلا ما الى الجانب الآخر من غير أن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر اه فنرى وكتب أيضا قوله ظن فان كان له شك أو وهم لم يحسن التأكيد فلا يؤتى به (قوله بحسب الانكار) قال في الاطول أى بقدر الانكار أى زائدا على قدر ما للسائل بالغا مابلغ على حذو الانكار فله فائدتان احداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيتهما أنه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشارح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب أبى العباس المبرد لابى اسحق المتفلسف الكندى حين سأله قائلا انى أجد في كلام

العرب حشوا يقولون عبدالله قائم ثم يقولون ان عبدالله قائم ثم يقولون ان عبـدالله لقائم والمعنى واحـد وذلك أن قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبدالله قائم أخبار عن قيامه وقولهـم ان عبـدالله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبدالله لقائم جواب عن انـكار منـكر قيامه وماذكره المصـنف فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون من أنه أكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان ممـا ينـكر لانه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بان لا ينـكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور أدلته وسيزيد رشدك بالتأمل فى اجوبة رسل عيسى عليهم السلام وبهـذا عرفت أن فى قوله وقـد يخرج الـكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يقال نجد فى مقام الاخبار من غـير الجواب ورد الانـكار ان عبدالله قائم وفى مقام رد الانـكار عبدالله قائم وفى جواب السائل عبـدالله قائم فان قلت كيف صح اشـتراط كون التأكيد على قدر الانـكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانـكار تساقطا فبقى أصل الخبر مفيدا اهـ مع بعض حـذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعنى يجب زيادة الخ اشارة الى اشتراط الزيادة على قدر تأكيد المتردد بأن يراد زيادته على قدره (قوله قوة وضعفا) أى لا عددا فقد يطلب للانـكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانـكارين ثلاث مثلا لقوتهـما والثلاث أربع لقوة الثلاثة كما فى الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانـكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهـم وكتب على قوله فقد يطلب الخ ما نصـه يقتضى أن الاصل أن يطلب للانـكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفنرى وفيما نقلناه عن الاطول خلافه (قوله يعنى الخ) أشار بهذا الى تقدير مضاف فى المتن يتعلق به قوله بحسب والتقدير وجب زيادة توكيـده وغرضه منـه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله وجب لان الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد لانه اللزوم وهو شئ واحد وتعلقه به يقتضى تفاوته وتعدده وفيـه نظر من وجهـين الاول أن الوجوب يتفاوت ويتعـدد بحسب المتعلق والثانى انه على صنيـع الشـارح يكون كلام المتن قاصرا عن افادة وجوب أصل التأكيد أى أول مرة منه فقد جلب لنا هذا التقدير اعتراضا وما قيل ان المراد زيادة التأكيد أى على أصل الكلام فيصدق بأصل التأكيد والزائد على أصل التأكيد يدفعه قوله ازدياد الانـكار فلو علق قوله بحسب الانـكار بقوله توكيده لاستغنى عن التقـدير وسـلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما فى الاطول من وجوب زيادة التأكيد فى الانـكار على التأكيد فى التردد كان المراد وجب زيادة توكيده على التوكيد فى التردد واندفع الوجه الثانى ولك ان تجعل قوله يعنى الخ بيانا لما تضمنه قوله بحسب الانكار زيادة على ما تضمنه قوله وجب توكيده وعلى هذا لا يرد على الشارح شئ فتأمل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجـمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عززهما بعد تـكذيبهما وما فى الشارح أنهـم شمعون ويحيى والثالث الذى هو بولس أو حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبـه فى حاشية الـكتاب اهـ أطول (قوله اذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والاصـل حكاية عن رسـل عيسى قولهـم اذ الخ لا لقال ولا لحـكاية اذ قول الله تعالى والحـكاية لا يساوقت التـكذيب (قوله واسميـة الجملة) أى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما توهم فانه لا يشترط فى التأكيـد كونها معـدولة اهـ عبـد الحـكيم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر فى الـكشاف أن ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله اهـ سم (قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهـم أن الرسول لا يكون بشرا واستشـكل ذلك بأن البشرية انما تنافى بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عنـد عيسى والرسـل كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسـلون من عنـد عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهـما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب فى قوله ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبـين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السـلام وخاطبوه بنفى رسالتـه من الله تعالى ونظيره فى الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خـدم السلطان حكمه الى أهل بلد فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لا يجرى علينا اذ فينا من هو أعلى يدا منكم و أن المقصود نفى الرسالة من عند عيسى أى أنتم بشر مثلنا فلا

قوة وضعفا يعنى يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانـكار ازالة له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السـلام اذ كـذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفى) المرة (الثانية) ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجـملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما أنـتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ ان أنتم الا تـكذبون

فى شرح المفتاح ما يفيد أن ذكر ان فى كلام الشيخ لمجرد التمثيل أفاده عبد الحـكيم (قوله لاستغنى عن التقدير) بل عـن العناية بتمامها (قوله نعم الخ) سـتعلم أنه لا يناسب الشارح (قوله واندفع الوجه الثانى) لا يتم الاندفاع الا ان أريد بازدياد الانكار ما يشمل زيادته على التردد (قوله بأن الخطاب فى قوله ان أنتم) المناسب للآية فى قـوله ما أنـتم اذ الـكلام فى أنتم الا بشر مثلنا لا فى ان أنتم الا تـكذبون لـكن المحشى تبـع السيد كما يعلم مما يأتى

مزية تفضيل لكم علينا فلا تستحقون لان تكونوا آمرين ناهين وقيل ان رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من عند الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب اعتقاد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى عيسى الملك أى ملك أنطاكية فقال من أرسلكما قالا الله الذى خلق كل شئ فجواب الكفار مبنى على ما فهموه (قوله وقوله) أى المصنف اذ كذبوا أى بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب فى المرة الاولى اثنان فقط (قوله مبنى الخ) هذا التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثانى أعنى فى المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو فى موضع المفعول بحكاية أى حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا فى المقالة الاولى وأما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح أو بحكاية فلا اذ ليس فى الكلام على هذين الوجهين دلالة على أن تكذيب الجميع فى المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل فى المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والفرق فى اللفظ بين المرتين لا ينافى ارادة هذا المعنى اهـ سم بحروفه وهو فى الفنرى وقوله فى المرتين أى فى شأن المرتين وقال فى الاطول المراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب فى المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة ثم قال وللفاضل المحشى للشرح وجه آخر وهو أن فى المرة الاولى وفى المرة الثانية متعلقان اما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل فى المرة الاولى ولا ينافى كون المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه أنه حينئذ لا يكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه أن المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج فى توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها اهـ وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور فى الشرح لو اقتصر على قوله فى المرة الاولى ولم يعطف عليه قوله فى المرة الثانية فحيث عطف يجعل انصباب تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اهـ وقوله وتوجيه الشارح وان استغنى عنه غير ظاهر لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وبقى توجيه آخر وهو تعلق فى المرة الاولى بقولهم المقدر الذى تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتامل (قوله تكذيب الثلاثة) لان ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لانه عينه (قوله الضرب الاول) أى الخلو عن التأكيد والثانى هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو انكار اهـ عبد الحكيم (قوله طلبيا) لانه مسبوق بالطلب وقوله انكاريا لانه مسبوق بالانكار (قوله فى الاول) أى فى الالقاء الاول كما فى ع ق لان القاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له القاء أول بالنسبة للقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد بالاول الضرب الاول لانه نفس الخلو عن التأكيد فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا يقال فى قوله فى الثانى وقوله فى الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول فى كلامه أى الشارح خالى الذهن وبالثانى المتردد وبالثالث المنكر ويزول الاشكال عليه أيضا تأمل وفسر فى الاطول الضرب الاول بالكلام الملقى الى الخالى سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أولا ويلزم أن الثانى الملقى الى المتردد والثالث الملقى الى المنكر وقد يؤيد هذا قول الشارح أى على الوجوه المذكورة دون أن يقال على الاضرب والمراد المذكورة سابقا الا فى قوله ويسمى الضرب الاول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشئ فى نفسه اذا أريد بالاول فى كلام الشارح الضرب الاول وهذا أحسن (قوله والتقوية الخ) الانسب والاخصر والتأكيد استحسانا (قوله ووجوب التأكيد) الانسب والتأكيد وجوبا (قوله اخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوى فى شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام

وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة والا فالمكذب أولا اثنان (ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا و) يسمى (اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص

(قوله بناء على أن الرسالة الخ) أى لبنائهم على أن الرسالة الخ (قوله والفرق فى اللفظ بين المرتين الخ) أى حيث قال فى المرة الاولى وفى الثانية ولم يجمعهما فيقل فى المرتين (قوله لانه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد) صوابه توجيه العصام لان توجيه العصام والشارح متفقان على أن ضمير كذبوا اثنان فى الواقع على ما تقدم بيانه فى كلام العصام لا ثلاثة كما قاله السيد الذى هو المراد بالفاضل المحشى على ما قرره (قوله الانسب والاخصر الخ) وجه الاخصرية ظاهر ووجه الانسبية أن المقابل للخلو عن التأكيد المذكور قبل انما هو التأكيد لا التقوية بمؤكد ومثله يقال فى قوله الانسب والتأكيد وجوبا قاله بعض مشايخنا

مطلقا من مقتضى الحال
لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من
غير عكس كما فى صور
اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فانه
يكون على مقتضى الحال
ولا يكون على مقتضى
الظاهر (وكثيرا ما يخرج)
الكلام (على خلافه) أى
على خلاف مقتضى الظاهر
(فيجعل غير السائل
كالسائل

(قوله لكن بقى من تفصيله
الخ) بقى أيضا من تفصيله
جعل العالم كالخالى فانه لا
يدخل فى واحد مما ذكره
ولا يقال جعل العالم كالخالى
معلوم من قوله فيما سبق
وقد ينزل العالم بهما الخ لما
ياتى أن ما سبق لا يغنى عن
ذلك اذ بعد تجهيله تارة يعتبر
خاليا وتارة سائلا وتارة منكرا
(قوله ونحن سنجعله داخلا
الخ) مثله فى الدخول فى
ذلك جعل العالم كالخالى
(قوله راجع للاول) فيه
أنه من الضرب الثالث على
ما يؤخذ من كلامه لا من
الاول للمحشى (قوله ليس
متأخرا عن الاخراج) أى
بل هو عينه ان أريد الجعل
اللفظى أو سابق عليه ان
أريد الجعل النفسى

على مقتضى ظاهر الحال والثانى خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصا مطلقا (قوله كما فى صور الخ) هى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما (قوله وكثيرا) لقد أعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافها اه أطول وكتب أيضا قوله وكثيرا الخ يعنى أن وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا اه مطول وانما قال ذلك لبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ونازع فى الاطول فى بعده وكتب أيضا على قوله وكثيرا ما نصه صفة لمفعول مطلق أو لظرف أو هو حال كما فى الاطول وكتب أيضا قوله وكثيرا ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيرا لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر باخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج الى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صح حمل الكلام على كل من الامرين بل بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما فى التأكيد مع السائل فانه يلتبس بالتأكيد مع المنكر اذ الوجوب والاستحسان لا يفهمان من اللفظ و بعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما فى جعل الخالى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر فان كان هناك قرينة عمل بها والاصح الحمل على كل أفاده يس نقلا عن شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مبنى على أنه يكفى للانكار الواحد تأكيد واحد والذى حققه فى الاطول كما قدمنا خلافه وأنه يجب زيادة تأكيده على قدر تأكيد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسب لتعبير المصنف قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما أجمله فى قوله وكثيرا الخ لكن بقى من تفصيله جعل السائل كالخالى اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفى فترقب فانه من فوائدنا الشريفة اه أطول وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثانى أعنى الطلبى وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الانكارى وقوله و يجعل المنكر الخ راجع للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضا قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن ارادته أو تجعل الفاء للتفصيل اه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل متناول للعالم والخالى والمنكر الا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغنى عن ادخاله فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل ولتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم اليه ما يلوح له بالخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم الملوح يستدعى جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر فى المنكر فيجعله مترددا فقول السيد ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر فيه أبحاث لا تخفى على مثلك قاله فى الاطول وقال أيضا مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر وأقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالى أو المتردد او المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب ينافى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتهما اه وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أى ثلاثة واحد فى قوله لان تقديم الملوح الخ وواحد فى قوله وأما تنزيل العالم الخ وهذان يؤخذان من كلام العصام قبل وواحد فى قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص ما ياتى لانه دفع للتكرار عند وقت الحاجة وكتب أيضا قوله فيجعل غير السائل مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالى وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وسيجىء الكلام على تنزيل المنكر منزلة السائل اه سم وقد علمت ما فيه مما نقلناه عن الاطول (قوله كالسائل) هو المتردد فى الحكم الطالب له المتقدم فى قول المصنف وان كان مترددا الخ

وهو

وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكد له استحسانا (قوله اذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ماهو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا أو التنبيه على غفلة السامع اه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أي يكاد يستشرف كما ستعرفه وكتب أيضا قوله فيستشرف الخ قال في الاطول ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وأن يكون موجبا للتردد احتاج الى تقييده بقوله فيستشرف له استشراف المتردد الطالب أي بالقوة القريبة من الفعل لأنه يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر اه (قوله أي للخبر) فاللام زائدة كما في ردف لكم كما في الفنري وعبد الحكيم وفي الشرح اشارة له قال الفنري أو الفعل مضمن معنى التهيؤ وكتب أيضا قوله للخبر أي لجنسه أو نوعه اه ع ق (قوله يعني ينظر اليه) عبر بيعني اشارة الى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفي وهو التأمل (قوله كالمستظل من الشمس) أي من شعاعها وعبارة ع ق كالمتقي لشعاع الشمس وهي أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) اكتفى المصنف في تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه تكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر اه أطول (قوله أي لا تدعني الخ) قال في الاطول ويحتمل والله أعلم النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يعني لا تدعني بعد لعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه وتتردد بعد الجزم به أيضا يحتمل أن تتردد أيضا في أنه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال انهم مغرقون مؤكدا اه والحاصل أنه اذا نظر الى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك اشارة الى جنس الخبر واذا نظر اليه مع واصنع الفلك كان هناك اشارة الى خصوص الخبر لا يقال في قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على اغراقهم لا تلويح له فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد فيه لانا نقول مرادنا بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحا في اغراقهم لانه يحتمل أن يكون الفلك لامر آخر غير عموم الماء الموجب لاغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التهديد فقوله واصنع الفلك لا يوجب علم اغراقهم (قوله واستدفاع) أي دفع فالسين والتاء زائدتان (قوله فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أي بجنسه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالاغراق اذ ليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضميمة قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هنا لم ينظرا الى ذلك أصلا تأمل لكن قد يتوقف حينئذ في جعل جنس الخبر ملوحا به لان التلويح هو الاشارة الخفية والاشارة الى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الاشارة الى خصوصه بهذا القول مع ضميمة واصنع الفلك وأجيب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما مر (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراف كما قررناه لا وقوع الاستشراف بالفعل والا كان المقام ظاهرا بالا تنزيلا وعلم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في صحة الجواب بالشخص مؤكدا لتضمنه للجنس اه ع ق (قوله مقام أن يتردد) أي صالحا لان يتردد وكتب أيضا قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضي حصول التردد بالفعل فانه قال المحقق الرضي في بحث وقوع المفعول المطلق لو قيل لزيد ضرب فهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قيل لزيد أن يضرب فان معناه صحة وقوع الفعل منه وليس قطعا بوقوعه اه حفيد على المطول زاد في حواشيه على المختصر ثم المناسب أن يكون الاستشراف أيضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر أنه مستلزم للتردد بالفعل الا أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى خصوصه وكتب أيضا على قوله أن يتردد الخ ما نصه أي وليس هناك تردد بالفعل والا لكان اخراجا على مقتضى الظاهر اه سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق له أن يقول بالعذاب

اذا قدم اليه) أي الى غير السائل (ما يلوح) أي يشير (له) أي لغير السائل (بالخبر فيستشرف) غير السائل (له) أي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق

(قوله ولا تجب الاشارة الى خصوص الخبر) بل تارة تحصل كما في الآية اذا نظرت لقوله واصنع الفلك وتارة لا كما في وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فان في صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو أن في صلاته عليه السلام منفعة لهم (قوله كان هناك اشارة الخ) أي لا تصريح بالجنس لاحتمال أن المراد اصنع الفلك لركوبها في البحر للارتحال (قوله والظاهر أن المثال الخ) هو منه قطعا كما لا يخفى فان كل أحد يعلم ان المحاربين فيهم سلاح (قوله المراد بامارات الانكار الخ) كلامه بظاهره لا يفهم والمقصود أنها أمارات في زعم المتكلم لولا ما عنده

أم لا فقيل (انهم مغرقون) مؤكدا بان أى محكوم عليهم بالاغراق (و يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أى ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شئ من أمارات الانكار نحو جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) أى واضعا الرمح على العرض فهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بنى عمك فيهم رماح) مؤكدا بان وفى البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء كأنه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله * فقلت لمحرز لما التقينا * تنكب لا يقطرك الزحام * يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه

ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه سم وكتب أيضا قوله غير المنكر أى انكارا يناسب التأكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كالقوى كذا فى يس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القول فالتقييد تقييد بما هو أكثر اه أطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الامارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهريا لا تنزيليا اه ع ق (قوله نحو جاء الخ) أى نحو قول حجل بن نضلة وهو بالفتح عم للنبى صلى الله عليه وسلم وأما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد لمازن كذا فى الاطول وفى القاموس ان اسم حجل عم النبى صلى الله عليه وسلم مغيرة وكون حجل هذا من أعمامه يوجب أن نضلة الذى نسبوا حجلا اليه اسم لامه أو لقب لعبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاء جاعلا عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء لا على طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعا له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح (قوله لكن مجيئه) أى للحرب (قوله أمارة أنه يعتقد الخ) أى لانه على عادة من ليس متهيئا للحرب وكتب أيضا قوله أمارة أنه يعتقد الخ كونه أمارة على ذلك باعتبار حال شقيق فى زعم الشاعر كما أفاده ع ق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون لشدة شجاعته وعدم مبالاته بالاعداء فيحتمل أنه ينكر وجود مقاوم له فيهم تعمل رماحه عمل رمحه فيكون المعنى أن فيهم رماحا تعمل عمل رمحك فيكون التأكيد ظاهريا لا تنزيليا وقد يكون لعدم اعتقاد أن فيهم رماحا لا لاعتقاد أن لا رماح فيهم فيحتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذين الاحتمالين على أن المثال يكفى فيه الاحتمال ويكفى احتمال الانكار مرجحا أنه انسب بزيادة تعيير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاحمر وحمر (قوله وخوطب خطاب التفات) أى من الغيبة الى الخطاب اذ الاصل أن يقول ان بنى عمه لان الاسم الظاهر ومنه شقيق من قبيل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات اعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام ففى الكلام التفاتان أحدهما من الخطاب الى الغيبة فى قوله جاء شقيق على ما ذهب اليه السكاكى اذ مقتضى الظاهر جئت ثانيهما على العكس فى قوله ان بنى عمك الخ وان لم يكن حاضرا فالثانى فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بنى عمك الخ لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له ان الخ فهو معتبر ولا بد فى الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص بذكر أوصافه حاضرا مخاطبا ألا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف (قوله مؤكدا بان) لم يقل واسمية الجملة لما ستعرفه من أن مؤكديتها عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هنا (قوله تهكم واستهزاء) كان سياق الكلام من الشاعر يدل عليهما والا فالبيت يحتمل النصح والنهى عن عدم التهيؤ لحرب الاعداء وعدم الجزم فى هذا الامر وكتب أيضا قوله تهكم واستهزاء لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل المذكور كما فى الحفيد وغيره لكن بذلك يصير التقييد بعرض الرمح لمجرد بيان الواقع لان حمل الرمح على أى وجه كان أمارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على ما للمرزوقى فتدبر (قوله كأنه يرميه) أى ينسبه (قوله لفت الكفاح) ظرف أى جانبه وجهته أى لما انصرف الى جانبه وجهته وكتب على قول الكفاح ما نصه أى المحاربة (قوله على طريقة) متعلق بقوله تهكم واستهزاء (قوله على طريقة قوله) أى قول أبى ثمامة البراء بن عازب الانصارى ومحرز الذى قال له لما التقوا تنكب رجل من بنى ضبة ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا أو المقاتلين أى اعدل عن طريقهم لا يقطرك الزحام بجزم يقطرك فى جواب الامر أى يلقك على أحد قطريك أى جانبيك لضعف بنائك وعدم غنائك يسخر منه ويرميه بانه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفى الحفيد التنكب التجنب والزحام المزاحمة اه أى مزاحمة الجيش بحيالها عند القتال وفى ع ق لا يقطرك الزحام أى لا يلقيك على قفاك اه وهو مخالف للتفسير المتقدم عن شرح الحماسة الموافق له ما فى الحفيد وغيره فتأمل (قوله ان يداس) هذه النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لقلة غنائه) أى نفعه وقوله وضعف بنائه أى بنيته وبدنه

من العلم بان هذا الشخص غير منكر لانها أمارات من غير معارض فافهم (قوله فيحتمل أنه منزل منزلة السائل) فيه ان الخالى العرب المتردد فى سلاح العدو على فرض أن ذلك يقع لا يترك التهيؤ للحرب

قوله

(قوله ويجعل المنكر) ويجرى مجراه المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر ان نزل منزلة الخالى لم يؤكد وان نزل منزلة السائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه اه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب اه يس فالمراد بغير المنكر الخالى والسائل وكتب أيضا قوله كغير المنكر يمكن أن يجعل متناولا لضعيف الانكار فيراد بالمنكر القوى الانكار وجعله كضعيفه بعدم زيادة التأكيد له كذا فى يس وكتب أيضا قوله كغير المنكر الظاهر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير اه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه الخ بحث العصام فى أطوله أنه يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما معه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل الانكار تأكيدا كان أو غيره (قوله تأمله) أى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر اه أطول (قوله من الدلائل) من تبعيضية فيكفى بعضها ولو واحدا (قوله والشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس (قوله ارتدع عن انكاره) بان ينتقل الى مرتبة المتردد أو خالى الذهن اه أطول (قوله أن يكون معلوما له) قال فى الاطول ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوما له ما نصه من الادلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من الادلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما مشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حينئذ ويمكن دفعه بان المراد بالدليل ما اصطلح عليه أرباب الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى قال فى شرح الفوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله الى الارتداع أو أن يتفطن للاندراج فينتقل اه من يس وكتب على قوله ما اصطلح عليه الخ ما نصه أى لا ما اصطلح عليه أرباب الميزان وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر (قوله كما تقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد ورد الجواب بأنها انما تفيده اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل عليهما فى هذا المقام بأنه بمعزل عن التحقيق لان كلا من مقدمتى دليله ممنوع و بعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيد فلا يلزم افادة التأكيد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب ورد الجواب بانها انما تفيده اذا انضمت الى غيرها من المؤكدات بمخالفته لتصريح الايضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لميتون تأكيدين ولتمثيلهم الكلام الطلبى بان زيدا قائم وأنه مؤكد تأكيدا واحدا أو لتصريح الفاضل الابهرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدا واحدا اه وقدمنا سالفا عن عبد الحكيم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية وفى الفنرى فى الجملة الاسمية اعتباران اعتبار افادتها أصل الحكم الدوامى واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة و لقاؤها الى خالى الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثانى فلا منافاة (قوله وقيل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما والحاصل أن فى معه وجهين وفى ما وجهين (قوله لان مجرد وجوده الخ) أى لان وجوده المجرد عن علمه لا يكفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه وأجيب بان اعتبار العلم مأخوذ من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لان مجرد وجوده الخ لا يخفى أن المفهوم من عبارة المصنف على هذا القيل أن التأمل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده نعم لو قال لان مجرد وجوده لا يكفى فى ترك التأكيد له كما يستفاد حينئذ من العبارة لكان تاما هذا حاصل كلام الحفيد وعبارة الجربى قوله لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع لامكان أن يكون الشئ موجودا فى نفس الامر ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له فلا يمكنه التامل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكفى فى الارتداع وجوده فى نفس الامر اه وبه يجاب عن اعتراض الحفيد ثم رأيت سم نقله عن الخطائى ثم قال وكان حاصل توجيه الخطائى لاعتراض

(و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذا كان معه) أى مع المنكر (ما ان تامله) أى شئ من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشئ (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفى فى الارتداع مالم يكن حاصلا عنده وقيل معنى ما ان تامله شئ من العقل وفيه نظر

والالتفات الى السلاح فكيف ينزل منزلة المتردد عند ترك النهى على أن الحائى للحرب لا يكون خالى الذهن عن تصور السلاح للعدو (قوله ولو بالقوة القريبة من الفعل) أى بحيث يحصل العلم بادنى الالتفات وهو غير ما اختاره الشارح وغير مراد (قوله استشكل توقف الارتداع الخ) أى لانه لا يتخلف علم المدلول عن علم الدليل اه شيخنا (قوله قال فى شرح الفوائد الخ) هذا الجواب أعم من الاول لشموله المنطقى فقد يغفل المستدل عن الاندراج فيحتاج للتأمل اه شيخنا (قوله فى هذا المقام) أى مقام تحويلهما عن الفعلية (قوله كما هو ظاهر كلام المجيب) أى لانص فيه كما لا يخفى

لان المناسب حينئذ أن يقال ان تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به (نحو لا ريب فيه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد (وهكذا) أى مثل

(قوله بل لتأكيد المحكوم عليه) لان لا هذه تفيد استغراق النفي والاستغراق راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شئ من افراده قاله بعض المشايخ (قوله لان ان أكدت الاثبات الخ) لو قال وأيضا ان أكدت الخ لكان مناسبا فان وجه اشكاله علم قبل (قوله فانه مشعر بأن ما تقدم الخ) أى ولو جعل مثالا لكان ما تقدم ليس متمحضا للاثبات بل بعضه اثبات وهو ما عدا المثال الاخير وبعضه نفي وهو المثال الاخير [illegible]

الشارح أنه ليس مراد الشارح الاعتراض على هذا القيل بانه يلزم عليه ان يكون الارتداع مرتبا على مجرد الوجود في نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بانه لا يلزم عليه ذلك وانما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل لانه الفرض كما قال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما مراد الشارح أن مجرد الوجود لا يكفي في الارتداع بل لابد فيه من التأمل والتامل انما يكون في المعلوم فلابد أن يكون ما يقع فيه التامل معلوما له اه ثم نقل اعتراض أستاذ ع س على هذا التوجيه فراجعه (قوله لان المناسب الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القيل ولعل وجه الحذف والايصال والاصل ان تأمل به فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل اه يس (قوله نحو لا ريب فيه) في كونه غير مؤكد نظر لان لا التى لنفي الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك والجواب لا نسلم أن لا لتأكيد الحكم الذى الكلام فيه بل لتأكيد المحكوم عليه وليس الكلام فيه واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا اه سم قال يس وما قاله من أن لا لتأكيد المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم معها لافادة العموم لا يقتضي الا ذلك فقول ابن مالك ومن تبعه لا لتأكيد النفي كما أن ان لتأكيد الاثبات مشكل لان ان أكدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخولها ولا نفي قبل لا حتى تؤكده وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك ما نصه لان العموم الذى تفيده في المحكوم عليه (قوله ظاهر هذا الكلام) أى المتبادر من ايراده بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر أنه مثال لها (قوله وترك التأكيد لذلك) وكان مقتضى الظاهر أن يقال انه لا ريب فيه (قوله وبيانه) أى بيان كونه مثالا (قوله ليس القرآن بمظنة للريب الخ) أى وليس معناه على نفي الريب بالكلية أى ان أحدا لا يرتاب فيه لانه يلزم عليه الكذب لوقوع الريب فيه وكثرة المرتابين فانكار نفيه حق فلا يكون حقه التأكيد لرد هذا الانكار حتى يكون تركه للتنزيل بل المعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه ولا ينبغي الارتياب فيه (قوله وهذا الحكم) أى كون القرآن ليس بمظنة للريب الخ (قوله من المخاطبين) أى من يتوجه اليه الكلام ويقصد منه وقد خوطب كل انسان بل الجن أيضا بهذا الكلام ليصدقوا بالقرآن ويعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما تدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك فاندفع ما قيل ان المخاطب بهذا الحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكرين له فلا يجب تأكيده فان منشأه عدم الفرق بين معنى المخاطب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف ولو كان المخاطب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولا لازمه اه عبد الحكيم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أى فلذلك ألقى الخبر غير مؤكد (قوله لما معهم من الدلائل) ككونه معجزا وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم أن حاصل الاول أن المنفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا بالمنكري ذلك وحاصل الثاني أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ومما يدل على أحسنيته قول المصنف وهكذا اعتبارات النفي فانه مشعر بان ما تقدم متمحض للاثبات اه سم وأيضا فهو لا يحوج زيادة على التنزيل الى تأويل بخلاف الاول فانه يحوج زيادة على التنزيل الى التأويل المتقدم أعني كون المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له (قوله انه نظير) أى لا مثال أى نظير لما نحن فيه أعني جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتنزيل اللام فيه للاجل أى لاجل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه في كل منهما بناء على وجود ما يزيله أو اللام بمعنى في فاندفع الاعتراض عن عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بان المراد من النظير ما قابل المثال بدليل مقابلته به مع أن ما هنا مثال للتنزيل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى تعويلا واعتمادا على ما يزيل انكارهم لو تأملوه اه حربى (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينبئ عنه السياق كانه قيل هذا الذى ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات اه حفيد وفيه اشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد في صورة النفي وكتب أيضا قوله وهكذا اعتبارات النفي أشار في المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه حاصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا تخصيص لشئ

منها بالاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النفى انما وقع التخصيص فى الامثلة وحاصل الدفع أنه لما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه على وجه خيف توهم اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما مع ايراد مثال لنوع واحد من النفى فاتى بهذا الكلام لدفع هذا التوهم وقال فى الاطول الاظهر أن هكذا اشارة الى أمثلة الاثبات يعنى كامثلة الاثبات أمثلة النفى فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفى وهذا أوفق بعبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال فى نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لما فى الايضاح والمفتاح فى هذا المقام وهو أن باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل ما مر نفى لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما أشرنا اليه وغير ذلك مثل لاريب فيه على وجه ومثل ومارميت اذ رميت اه (قوله اعتبارات الاثبات) يعنى من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتردد ووجوبا بقدر الانكار مع المنكر (قوله من التجريد) وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح أشار الى ذلك بقوله وعلى هذا القياس (قوله مازيد بقائم) الباء فى خبر ليس من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى اه سم لكن قال يس الباء فى خبر ليس ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه كلام السكاكى بل من مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول النحاة مازيد بقائم جواب ان زيدا قائم تامل اه بحروفه (قوله سواء كان انشائيا أواخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبرى اه مطول قال عبد الحكيم قوله لئلا يعود الخ يعنى لو ذكر المضمر لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى الظاهر فيكون هذا العدول قرينة على أن المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا أعيدت معرفة كان الثانى عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة نص عليه فى التلويح ويجئ فى بحث التشبيه أيضا اه بحروفه وكتب أيضا قوله سواء كان انشائيا أواخباريا اعترض بقصوره على الاسناد التام لاختصاص الاخبار والانشاء به مع أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى الناقص أيضا كاسناد المصدر الى ما أضيف هو اليه فى نحو أعجبنى انبات الله البقل وأعجبنى انبات الربيع البقل وأجاب الحفيد بان المراد بالاسناد الانشائى والاسناد الخبرى ما فى الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما أولا اه بقى أن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو أجريت النهر كذا فى الاطول ويمكن أن يجاب بان يراد بالاسناد ما يشمل التعلق تامل وكتب أيضا ما نصه قال الفنرى لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على أن مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى أن يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر عليه دأب المصنف فى مثله فليفهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة الاسناد فهو أحق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنقيحه ان كون الاسناد فى أنبت الله البقل الى ما هو له وفى أنبت الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له أو الى غير ما هو له قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيأ منهما فالاسناد ثابت فى محله أو متجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غيره هذا المعنى ولهذا يصير أنبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما اه أطول (قوله لان بعض الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة اما لافاد حصره فى القسمين وليس كذلك فما قيل انه يجوز أن تكون كلمة اما لمنع الجمع فلا تمنع الخلو منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على أنه يكفى فى العدول توهم منع الخلو ولا يجب أن يكون نصا فيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لافاد حصره الخ ما نصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام

اعتبارات الاثبات (اعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى تقول لخالى الذهن مازيد قائما وليس زيد قائما وللطالب مازيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس (ثم الاسناد) مطلقا سواء كان انشائيا أواخباريا (منه حقيقة عقلية) لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز

(قوله ليست من المؤكدات للحكم كما اقتضاه الخ) يحتمل ان قوله كما اقتضاه راجع للنفى فيوافق ما نقله عن سم وهو الظاهر ويحتمل أنه راجع للنفى فيكون مخالفا له (قوله مع أن الحقيقة الخ) أى ما تعرض له المصنف منهما والا ورد أنه لا يجب التعرض فى هذا الباب الا لبعض أنواعهما وهو ما كان منهما من الاسناد الخبرى (قوله الى ما أضيف هو اليه) أى الذى هو مرفوعه لا منصوبه اذ الاضافة الى المنصوب من قبيل التعلق لا الاسناد

فهو يمنع الخلو (قوله كقولنا الحيوان الخ) أى ممالم يكن المسند فعلا أوفى معناه اه سم بل اسناد الخبر الى المبتدا مطلقا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أومشتقا كما فى ع ق ويدل عليه ماسيأتى فى كلام المصنف ان اسناد الفعل أوما فى معناه الى الفاعل أونائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم الى زيد فى قولك زيد قائم ليس حقيقة ولا مجازا وأما اسناده الى ضميره فحقيقة تامل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت فى محله بحسب الذات والمتجاوز عنه بحسب الذات فهو المتصف على الحقيقة بالحقيقة والمجاز (قوله من أحوال اللفظ) أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذى هو من أحوال اللفظ فهو من وصف الشئ بوصف جزئه كما فى سم والاضافة فى أحوال اللفظ للعهد أى الاحوال المعهودة فى تعريف علم المعانى وهى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى فالبحث عنهما من حيث ان بهما تحصل المطابقة من علم المعانى وان كان البحث عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لايراد الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى أن لهما تعلقا به من حيث انهما قد يقتضيهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لاتوجب تخصيص العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها الحقيقة والمجاز اللغويين والكناية وأجيب بان الحقيقة العقلية مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان ماهو قسم له من أحواله أيضا واليه نظر المصنف وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لامن أحواله وكذا الكناية فهذا هو مناط الفرق أفاده الفنرى وقال فى الاطول ما ملخصه ذكرهما فى المعانى عقب الكلام على حال الاسناد من التأكيد وتركه ليعلم ان اسناد الشئ الى شئ قد لايراد به ظاهره فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله أنبت الربيع البقل لايحتاج الى التأكيد وليس ترك التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما أريد به ليس مما ينكره الموحد ويعلم أن مخاطبة من سمع عنه أنبت الربيع البقل بانبت الله البقل لاتحوج الى التأكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لايفيد انكاره أنبت الله البقل وحينئذ تصدير البحث بثم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا اه وكتب على قوله للعهد مانصه فاندفع أن كونهما من أحوال اللفظ لايقتضى ايرادهما فى علم المعانى (قوله اسناد الفعل) أى نسبته مطلقا ناقصة كانت أوتامة خبرية أوانشائية محققة أومقدرة فتدخل نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل فى جملة الصلة أوالصفة (قوله الفعل) أى الاصطلاحى النحوى وقوله أومعناه أى أودال معناه أى أوالدال على جزء معنى الفعل النحوى أعنى بهذا الجزء الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على مافى الاول والا كانت لادخال الاربعة (قوله أى الى شئ) فسر ما بالنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال فى المجاز الى ملابس له اه عبد الحكيم (قوله أى الفعل أومعناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير مع عوده على متعدد بالمذكور مثلا أنه مع العطف باو لايحتاج لذلك سواء كانت أوللابهام أوالتنويع كما هنا وذكر فى بحث الجملة المعترضة فى مغنى اللبيب أن الابدى نص على أن حكم أو التى للتنويع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق اه يس (قوله كالفاعل) الكاف استقصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف بالاسناد الى الفاعل أوالمفعول كما سيأتى (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضاربية لزيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اه مطول (قوله لزيد) خبران وكذا قوله لعمرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل فى مثله عامل الظرف والمآل واحد اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أى لانه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه أى الظرف فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير بعضهم مضافا فى كلام الشارح أى بمتعلق قوله له (قوله وبهذا دخل الخ) توضيح المقام أن قوله ماهو له يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول مايطابق الواقع والاعتقاد معا ومايطابق الواقع فقط ولايتناول مايطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيأ منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل مايطابق الاعتقاد فقط وخرج مايطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيأ منهما اه يس وكتب على قوله الاعتقاد مانصه أى فى نفس الامر (قوله فى الظاهر) أى ظاهر حال

كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد وأوردهما فى علم المعانى لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل أومعناه) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف (الى ما) أى الى شئ (هو) أى الفعل أومعناه (له) أى لذلك الشئ كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا أوالمفعول به فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو (عند المتكلم) متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه مايطابق الاعتقاد دون الواقع (فى الظاهر) هو أيضا متعلق

(قوله أى بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الخ) لو اعتبر أنهما الآن اسمين لنفس الاسناد لما احتاج الى ذلك لكن دعاه اليه أن البحث هنا عن أحوال الاسناد لاعن الاسناد فافهم (قوله ويرد عليه الخ) لايخفى أن هذا غير ما اعترض به فى المطول

المتكلم كما أشار له الشارح (قوله ما لا يطابق الاعتقاد) سواء طابق الواقع أم لا اهـ يس (قوله وذلك) أي ظاهر حاله مصور بأن لا (قوله بأن لا ينصب قرينة الخ) كأنه أراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الأحوال فافهم اهـ فنرى وكتب أيضا قوله بأن لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته إياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي في قوله لوجود القرينة اهـ عبد الحكيم على المطول وكتب على قوله أدير الأمر ما نصه أي النصب كما صرح به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الأطول ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الإسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للإثبات لا أن يكون قائما به كما في الشرح حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فإن الصوم حقه أن يسند إلى المتكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الإسناد حقيقة فاحفظه فإنه من الدقائق والشارح تفصى عنه تارة بأن دخوله في التعريف بتأويل التعريف بإسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له لو كان الكلام مثبتا وتارة بأن النفي إسناد إلى ما هو له باعتبار لازمه ففي ما صام زيد لازمه أفطر زيد وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالإسناد إلى ما هو له أعم من الإسناد إلى ما هو له باعتبار نفسه أو لازمه وسمى الثاني جوابا تحقيقيا والأول ظاهريا ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف (قوله ووصف له) عطف لازم (قوله أو لغيره) يعني على قول المعتزلة اهـ سم (قوله أولا) أي أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا إلا باختياره كحركة المرتعش اهـ سم وبهذا يسقط ما اعترض به الحفيد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع بجعل معنى قوله أولا أي أو كان صادرا عنه لا باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور منه ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما كما في سم أيضا (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) أن كان المخاطب مؤمنا أيضا وهو عالم بأن المتكلم مؤمن فكون هذا الإسناد حقيقة واضح وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أن المتكلم مؤمن فإن اعتقاد المؤمن نسبة الآثار كلها إليه تعالى إذ المفهوم من ظاهر حال المتكلم في هذين الحالين كون الإسناد إلى ما هو له وأما إذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا وكان يعتقد أن المتكلم كافر يضيف الإنبات للربيع فينبغي أن يكون الإسناد مجازا لأن المخاطب إنما يفهم من ظاهر حال المتكلم كون الإسناد لغير من هو له لكن هل شرط ذلك أن يكون المتكلم عالما بأن المخاطب يعتقد ما ذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أولا يشترط وقد يتجه الثاني لأن الشرط وجود قرينة لا نصبها واعتقاد المخاطب ما ذكر قد يجعل قرينة صارفة ولعل الأوجه الأول إلا أن يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو إضافة الإنبات لله أو لغيره فهل يكون الإسناد حقيقة أو مجازا يمكن أن يقال حقيقة إذ لا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ أن الإسناد لمن هو له فليتأمل اهـ سم والمفهوم من كلام الفنرى وغيره وصرح به الشنواني وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم ويؤخذ أيضا من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالمؤثر القادر وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى وكتب أيضا قوله نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل هو واضح إذا كان المخاطب يعلم حاله كان مخاطبا جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك أما إذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بأن اعتقد أنه مؤمن فينبغي أن يكون مجازا لأنه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المتكلم عالما فيه ما تقدم ولو تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم ففيه ما تقدم أيضا اهـ سم وعبارة الفنرى ينبغي أن يعتبر في هذين المثالين عدم إخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل على المجاز (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اهـ عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي وهو أي المعتزلي يخفيها منه أي ممن لا الخ والمدار على الإخفاء كما وضحه الفنرى فقوله لمن لا يعرف حاله ليس قيدا أما إذا لم يخف حاله بل أظهرها كان الإظهار قرينة على أن قوله مجاز عقلي من الإسناد

بقوله له وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا (كقول المؤمن أنبت الله البقل و) الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل أنبت الربيع البقل) والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الأفعال

(قوله أدير الأمر أي النصب) أي نصب القرينة وملاحظتها وإنما فسر الأمر بالنصب دون كون اللفظ مجازا لئلا يتوهم أنه متى وجدت القرينة وجب المجاز وإن لم ينصبها المتكلم (قوله إلا أن يظهر خلافه) أي خلاف هذا الترجي (قوله والمفهوم من كلام الفنرى الخ) قصده بذلك تعقب قول سم لكن هل شرط الخ تدبر

مهاوهذا المثال متروك فى (قولك جاء زيد وأنت) أى والحال أنك خاصة (تعلم أنه لم يجئ) دون المخاطب اذلو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر (ومنه) أى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) أى اسناد الفعل أومعناه (الى ملابس له) أى للفعل أومعناه (غير ماهوله) أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أومعناه مبنى له يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر

الى السبب وهو الله تعالى فى زعمه لامجازعن الاقدار والتمكين كما قيل اذقوله حينئذ يكون فيه مجاز فى الطرف وهو لا ينافى الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الخلق على معناه وجعله من باب الاسناد الى السبب ليكون مجازا عقليا فيصح الاحترازعنه تأمل وكتب أيضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه قال الفنرى لايخفى أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم فى نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله فى اعتقاده لالمن لا يعرف حاله فى نفس الامر اهـ وقوله سواء عرف الخ أقول كان وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لاتصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر اذعدم ارادة الظاهر ينافيه قصد اخفاء الحال اهـ سم ثم قال بقى أنه اذا قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا فى حالة واحدة ولامانع منه بالنظر لشخصين وكتب على قوله فى اعتقاده مانصه أى المتكلم (قوله كلها) أى الاختيارية والاضطرارية (قوله متروك فى المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة فى الاقسام الثلاثة بكون المقام مقام البيان فان المصنف صرح فى الايضاح بان الحقيقة العقلية أربعة أضرب وأورد الامثلة الاربعة وعندى أن هذا المثال مندرج فى المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله وأنت تعلم أنه لم يجئ وأنت تعتقد أنه لم يجئ سواء كان مطابقا للواقع أم لا فيكون مثالا للقسمين مالا يطابق شيأ منهما ومايطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة التى يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والادراج اهـ عبدالحكيم (قوله نحو قولك جاء زيد الخ) أى فهو من الحقيقة ولولم يطابق واحدا منهما الا انه لما هوله فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافى ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافى الحقيقة انظر ع ق (قوله خاصة) أخذه من تقديم المسند اليه لانه يفيد الاختصاص نحو أنا سعيت فى حاجتك (قوله دون المخاطب اذلو علمه المخاطب الخ) فيه أن المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يجئ يجوز أن يكون عالما بأن المتكلم اعتقد أنه لم يجئ ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صارفة فالمثال حينئذ مجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى اعتقاد المخاطب علم المتكلم أنه لم يجئ ولادخل فى القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بأنه لم يجئ موافقا للمتكلم أفاده الحفيد (قوله اذلو علمه الخ) أى وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك والالم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لجواز أن يكون المتكلم قدجعل علم السامع الخ) أى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد فى هذا المثال لملابسة كما فى المطول كان كان زيد هذا سببا فى مجئ الجائى حقيقة أى ويجوز أن المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما فى صورة عدم علم المخاطب بأن زيدا لم يجئ أوجعله قرينة وليس ثم ملابسة فهو ممالا يعتد به ولا يعد من الحقيقة لهذا الجعل ولامن المجاز لعدم العلاقة (قوله فلا يكون الاسناد الخ) أى فيكون مجازا اهـ سم أى ان كان الاسناد لملابسة (قوله مجاز عقلى) لان التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى اهـ يس وقوله مجازا حكميا أى منسوبا الى حكم العقل أوالحكم الذى هو أشرف أفراده وأغلب أوالى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة اهـ عبدالحكيم وكتب على قوله أفراده مانصه أى المجاز العقلى لانه كما يشمل الاسناد يشمل النسبة الاضافية والايقاعية أيضا وكتب على قوله مطلق النسبة مانصه أى لاخصوص النسبة التامة التى هى الاسناد (قوله ومجازا فى الاثبات) أى الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنفى اهـ يس نحو فمار بحت تجارتهم أوخص بالاثبات لكونه فى النفى فرعه فى الاثبات كما فى عبدالحكيم والفنرى وقوله واسنادا مجازيا قال ع ق نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان الاسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأوصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ فتح الباء وان جاز الكسر أيضا لان الملابسة من الجانبين (قوله مبنى له) أى مسند له حقيقة (قوله يعنى غير الفاعل) انما احتاج لذلك لان الضمير المجرور فى كل من قوله وهو اسناده وقوله الى ملابس له وقوله ماهوله راجع للفعل أومعناه أى لاحد الامرين كما هو قضية أو فالمعنى اسناد أحد الامرين الى

(قوله اذا عدم ارادة الظاهر) أى الذى ينصب عليه هذه القرينة (قوله فلا يتوهم الخ) أى ففائدة قوله وهذا المثال الخ دفع هذا التوهم وقوله بكون المقام الخ راجع للتوهم وقوله فان المصنف الخ راجع لنفى التوهم (قوله أخذه من تقديم المسند اليه) أى على المسند الفعلى وقوله لانه يفيد الخ عبارة عبدالحكيم فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلى قد يفيد الحصر (قوله فى أمر نقلى) أى فى متعلق أمر الخ

ملابس

[وبهذا سقط ماقيل انه ان أراد غير ماهوله عند المتكلم في الظاهر فلاحاجة الى قوله بتأوّل وهو ظاهر وان أراد غير ماهوله في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل أنبت الله البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب (بتأول) متعلق باسناده ومعنى التأوّل تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة

ملابس لاحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الامرين له فيصدق على الاسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لاحد الامرين وهو الفعل الى ملابس لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذي له أحد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك اه يس وكتب أيضا قوله له يعني الخ أي فكلامه على التوزيع ولما كان في كلام المصنف خفاء وايهام كما بينه يس قال يعني وقوله سواء الخ يشمل الاقسام الاربعة المتقدمة فانها تجري في المجاز باعتبار حال المخاطب والمتكلم مثال ماطابق الواقع والاعتقاد قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد أنه يضيف الانبات للربيع وعلم القائل بذلك ومثال ماطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد أن ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم به القائل ومثال ماطابق الواقع فقط قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله على ماتقدم ومثال مالم يطابق شيأ منهما قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ وكذلك يعلم المخاطب أنه لم يجئ وجعل المتكلم علم المخاطب قرينة على أنه لم يرد حقيقة هذا الاسناد على ماتقدم فتدبر وكتب على قوله الفاعل مانصه أي الحقيقي (قوله وبهذا) أي التعميم في غير ماهوله اه سم وكتب أيضا قوله وبهذا سقط الخ فانه حيث أريد المعنى الاعم من الغير في الواقع والغير عند المتكلم صار قوله بتاول محتاجا اليه أي بالنسبة لبعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور اه سم أي مما كان المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر (قوله فلاحاجة الخ) أي لانه انما يكون كذلك مع قرينة فهو يتضمن اعتبارها اه سم (قوله خرج عنه الخ) أي لانه نفس ماهوله (قوله الى السبب) أي وهو الله تعالى على زعمه لانه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وان الله سبب (قوله بتاول) الباء بمعنى مع وكتب أيضا قوله بتأوّل التاوّل تفعل من آل الى كذا رجع اليه ومعناه تطلب المآل وهو حقيقة الكلام التي يؤل هو اليها والتطلب لشئ انما يكون بالدليل والامارة وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن المجاز العقلي اسناد الشئ الى ملابس غير ماهوله مع كون الاسناد مصاحبا لكونه يتطلب السامع فيه حقيقة الكلام لظهور القرينة الدالة على ارادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التاوّل من السامع اه ملخصا من ع ق ولما جعل ع ق المآل حقيقة الكلام لاحقيقة الاسناد لم يحتج الى زيادة الموضع المتطلب من جهة العقل لادخال الاسناد الذي لاحقيقة له نحو أقدمني بلدك حق لي على فلان كما صنع الشارح فان الكلام المشتمل على هذا الاسناد المجازي له حقيقة وهو قدمت بلدك لحق لي على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضا أن التاول من المتكلم بل هو أقرب الى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنسب بكون الاسناد المذكور في التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه الحقيقة أو الموضع التفاته الى ماذكر لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله متعلق باسناده) أي على الاستقرار بان يكون صفة مصدر محذوف أي اسنادا ملتبسا بتأوّل اه حفيد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لازدواج التأوّل من عبد الحكيم (قوله مايؤل اليه) الضمير في يؤل راجع الى الاسناد المجازي وفي اليه راجع الى ما فكان الواجب الابراز على مذهب البصريين لان الصلة جرت على غير ماهي له (قوله من الحقيقة) بيان لما أي فيما نحن فيه اذلا يكون تاول كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كما في أنبت الربيع البقل فان التاول فيه طلب حقيقة وهو الاسناد الى ماهوله أي أنبت الله البقل في الربيع وقوله أو الموضع عطف على الحقيقة أي طلب مايؤل اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمني بلدك حق لي عليك فانه لاحقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجئ تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لايلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة اه عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الاولى عطف على ما لئلا يلزم تكرار قوله الذي يؤل اليه على عطفه على الحقيقة وقوله الشيخ أي عبد القاهر وسيجئ هذا الكلام قبيل قول المصنف وأنكره السكاكي وعبارة الحفيد على المطول قيل التفصيل اشارة الى أن المجاز لايستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضع الذي يؤل اليه الاسناد هو الحقيقة وان نظرا الى أن طلب أمر لايستلزم وجوده فايراد القسم الاول كاف وقد أشار قدس سره في الحاشية الى أن التفصيل باعتبار أن المآل المأخوذ في تفسير التاول يحتمل أن يكون مصدرا

(قوله فيلزم أن يكون مجازا) أي فيكون التعريف غير مانع وفيه نظر لان قوله بتأوّل يخرج ماذكر (قوله له حقيقة وهو قدمت الخ) أي هذا الكلام الثاني يقال انه حقيقة للكلام الاول أي انه لفظ حقيقي في المعنى الذي هو مراد من الكلام الاول ولا يقال ان الاسناد الذي فيه حقيقة الاسناد الذي في الاوّل اذلا يكون كذلك الا اذا كان المسند واحدا مع مختلف فيهما (قوله لازدواج التأوّل) وللاشعار بان الطلب لايلزم أن يكون واقعا بل يكتفي بمجرد اعتقاد أن له حقيقة أو موضعا وان لم يطلب (قوله الاولى عطفه الخ) وقد يجاب بانه ذكره ليعلق به قوله من العقل فانه على رأي عبد الحكيم متعلق بيؤل لا بتطلب ولا بمحذوف حال أو صفة من الموضع اه شيخنا لكن المتبادر من كلام عبد الحكيم حيث قال لكن له محل من جهة العقل أن من العقل حال أو صفة من الموضع (قوله التفصيل اشارة الخ) أي لان قوله فيه أو الموضع لادخال المجاز الذي لاحقيقة له

ميميا بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خبير بان ذلك مبنى على أن يكون المآل
مذكورا فى تفسير التأول على الاجمال والاحتمال لكن المذكور فى الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول
تطلب مايؤول اليه الشئ اه وقوله وفيه أن الموضع الخ أى فلا يصح أن يكون قوله أو الموضع لادخال المجاز
الذى لاحقيقة له ولك أن لاتجعل الموضع هو الحقيقة بل مرتبة الاسناد عند العقل وأن حاله أن المسند
فيه لغير المسند اليه كذا فى سم ولك أن تقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة اسناد المسند المذكور فى
الكلام وذلك الموضع بمعنى الحقيقة كاسناد القدوم فى قدمت بلدك لحق لى عليك ليس حقيقة اسناد
المسند المذكور فى الكلام وهو الاقدام بل حقيقة اسناد مسند آخر وهو القدوم فتأمل وكتب أيضا على
قوله من الحقيقة مانصه أى حقيقة الاسناد (قوله أو الموضع) أى أو تطلب الموضع الذى الخ والمراد
بالموضع المعنى المناسب لما اسناده مجازى الذى يؤول الاسناد المجازى اليه من جهة العقل أى يرجع اليه
ويكون هو المقصود منه كالقدوم المناسب لاقدم فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل
اسناد مجازى لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل أى تحقق استعماله وقصده على ماسيأتى قريبا (قوله من
العقل) من ابتدائية أى حال كون ذلك الموضع كائنا من جهة العقل اه فنرى (قوله وحاصله) أى التأول
وكتب أيضا قوله وحاصله أى المتحصل على طريق اللزوم من التأول المفسر بما مر فان قلت لالزوم لجواز
ملاحظة الحقيقة من غير نصب قرينة قلت المراد ملاحظة معتدبها اه سم وكتب أيضا قوله وحاصله الخ
أى أن معناه الحقيقى ماذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة لان طلب مايؤول اليه رديف وتابع
لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أى وجودها
مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله أن ينصب قرينة) ولا يتكرر معه قول المصنف الآتى ولا بد
من قرينة لان ما يأتى توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يدرج العلاقة فى التأول لتقدم الاشارة
اليها فى قوله الى ملابس فاندفع ما فى الحفيد (قوله أى للفعل) أى أو معناه واقتصاره على الفعل لانه الاصل
فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحدث فيشمل الجميع قلت المانع مخالفته لما سبق من
قوله اسناد الفعل أو معناه لانه صريح فى أن المراد الاصطلاحى والالزم استدراك قوله أو معناه لايقال
من جملة ما فى معنى الفعل المصدر وقد عد المصنف المصدر من جملة الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر
للمصدر لانا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر بقرينة ماسبق أو يكون الكلام على التوزيع
فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تتحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتل ضربك
(قوله للتعريفين) لذكره الملابس الذى هو له والملابس الذى ليس هو له (قوله أى مختلفة) أى بعضها
ماهو له وبعضها غير ماهو له اه أطول (قوله جمع شتيت) أى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلابس
الفاعل) لقيامه به والمفعول لوقوعه عليه والمصدر لكونه جزء مفهومه والزمان لكونه جزء مفهومه أيضا
أو لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب لحصوله به اه سم وكتب أيضا على قوله يلابس الخ
مانصه استئناف بيانى (قوله الفاعل) أى الحقيقى (قوله والمفعول به) ينبغى أن يستثنى منه المفعول الثانى
من باب علمت والثالث من باب أعلمت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى اليه الفعل بحرف
الجر فان اسناد الفعل المجهول اليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده فى المطول وبحث فيه الفنرى بلزوم اندراج
الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بالواسطة ويلابسه الفعل بواسطة الحرف فاى حاجة الى
افرادها الا أن يقال النكتة فى التصريح ازالة الغفلة (قوله والمصدر) أى المفعول المطلق وبهذا ظهر أن
المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ماهو أعم من المفعول
له اه حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتمييز اه عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه أجاز
الكسائى نيابة التمييز عن الفاعل لكونه فى الاصل فاعلا يقال فى طاب زيد نفسا طيب نفس كذا فى الرضى
اه حفيد على المطول (قوله لا يسند اليها) أى مع بقائها على معانيها المقصودة منها فان معنى المصاحبة
المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم فيما اذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقى فلا يرد أنه قد يسند

أو الموضع الذى يؤول اليه من
العقل وحاصله أن ينصب
قرينة صارفة عن أن
يكون الاسناد الى ماهو له
(له) أى للفعل وهذا اشارة
الى تفصيل وتحقيق
للتعريفين (ملابسات
شتى) أى مختلفة جمع
شتيت كمريض ومرضى
(يلابس الفاعل والمفعول
به والمصدر والزمان والمكان
والسبب) لم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان
الفعل لا يسند اليها

(قوله لان طلب مايؤول اليه
رديف الخ) أى طلب السامع
مايؤول اليه الاسناد المجازى
رديف وتابع لوجود
القرينة اذ لولا القرينة لما
طلب السامع ماذكر هذا
على ما يأتى للمحشى والظاهر
ما يأتى عن عبد الحكيم أن
المراد طلب المتكلم مايؤول
اليه الاسناد المجازى رديف
وتابع لوجود القرينة عنده
(قوله ماهو أعم من المفعول
له) فيدخل بنى العملة
المدينة للامير وضربه تاديبا
ويصح الاسناد الى ذلك نحو
بنى الامير المدينة وضربه
التاديب

اليها

اليها الفعل كما اذا قلت فى جاء الامير والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاسناده الى الفاعل) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى أى الذى حق الاسناد أن يكون اليه لا النحوى والا لكان مثل أنبت الربيع البقل و بنى الامير المدينة حقيقة عقلية أفاده السيرامى (قوله يعنى الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا فيقتضى أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الامثلة) للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه أى المصنف أنه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى للمفعول الى المفعول اه عبد الحكيم (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى الزمان والمكان ان كان بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب فى الدار وفى يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به فى اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط فى قيد قوله والى غيرهما بقوله للملابسة ولم يتعرض لدخوله فى الحقيقة لظهوره وقد يقال ان فى صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب فى يوم الجمعة أو فى الدار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكيم وكتب على قوله والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول ما نصه ما لم يجر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس فى الدار (قوله يعنى غير الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه اذا أسند الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذ لا يصدق على ذلك أنه أسند الى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعة بعده وقوله غير المفعول أى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل لستة منها (قوله للملابسة) فيه اشارة الى أن علاقة هذا المجاز الملابسة أى المشابهة فى الملابسة كما أشار له الشارح والقرينة فى جميع الامثلة الآتية الاستحالة العقلية الا فى بنى الامير المدينة فالقرينة فيه الاستحالة العادية لا يقال حيث كانت علاقته المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل فى غير ما وضع له والاسناد ليس بلفظ وما وقع من تسميته استعارة ليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظى كما قرره بعضهم و بعضه فى عبد الحكيم وع ق وكتب أيضا على قوله للملابسة ما نصه أى لملاحظتها كما أشار اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب أيضا ما نصه خرج الاسناد الى غير ما هو له لا للملابسة فهو غلط (قوله يعنى لاجل أن ذلك الخ) ظاهره أن العلاقة الملابسة بين المسند اليه الحقيقى والمسند اليه المجازى وهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فيدخل فى تعريف المجاز العقلى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابسات شتى الخ أن المعتبر ملابسة المسند للمسند اليه المجازى فيخرج ما ذكر فان المبنى للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم الملابسة وجعلها أعم من أن تكون بواسطة أولا وما ذكر من قبيل الاول اذ يقال هو حكيم فى كتابه وكان الاولى تفسير الملابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا فى يس ثم نقل عبارة المصنف فى ايضاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واسناده الى غيرهما لمضاهاته لما هو له فى ملابسة الفعل مجاز اه ولا يبعد حمل كلام المصنف هنا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أى كالاسناد فى قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال فى الاطول ثم أشار الى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على ألسنة البلغاء اه وقوله الى أمثلة أقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب أقسامه اذ لم يمثل لجميع أقسام اسناد المبنى للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سيل مفعم وكتب أيضا قوله عيشة راضية الشاهد فى راضية لان المجاز انما يعتبر بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة و راضية اذ المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر ولا بين المنعوت والنعت

(فاسناده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أى للفاعل أو المفعول به يعنى أن اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كما مر) من الامثلة (و) اسناده (الى غيرهما) أى غير الفاعل أو المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول (للملابسة) يعنى لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية)

(قوله المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى) يوهم أنه غير مقيد فيما مر بذلك وليس كذلك وصرح المحشى سابقا بالتقييد فتنبه (قوله لاسناد الفعل المعلوم) لعله أراد بالفعل ما يشمل ما فى معناه وكذا ما بعد

فيما بني للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفعم) في عكسه أعني فيما بني للفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم أي يملأ من أفعمت الاناء أي ملأته (وشعر شاعر) في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان الشعر هنا بمعنى المفعول (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) ١٢٠ في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر (وبنى الامير المدينة) في السبب

وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية نحو أعجبني انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم الا أن يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل) أنبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط والتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان

اخراجه لنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز على
لاشتراط التأول فيه (لم يحمل (قوله بل والصادقة الخ) لا يناسب ما عمم به الشارح في قول المصنف غير ما هو له اذ قوله
بتأول عليه لا يخرج الا ما كان غيرا في الواقع من صور الحقيقة التي الاسناد فيها لغير ما هو له في الواقع ولا يناسب الا لو كان المراد بالغير

عند المصنف بل واسطة لا حقيقة ولا مجاز كما مر وهكذا الامثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بني مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسند الى المفعول به) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا فاعل نحوي (قوله وأسند الى الفاعل) أي الحقيقي والا فالمسند اليه هنا نائب فاعل (قوله من أفعمت) راجع لقولهم مفعم والاحسن من أفعم الماء الاناء تدبر (قوله في المصدر) أي فيما بني للفاعل وأسند الى المصدر وكذا يقال فيما يأتي (قوله جد جده) لان حق جد أن يسند الى صاحب الجد لا الى الجد نفسه لكنه أسند له لملابسة الجد بكونه جزء معناه اه يس (قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول) أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدري أيضا فلذا قال الاولى اه عبد الحكيم (قوله بمعنى المفعول) أي فيكون داخلا في سلك نحو عيشة راضية اه جربى (قوله وينبغي) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع (قوله يجري في النسبة الغير الاسنادية) واذا أجرى في ذلك جرت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا المجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف اه يس (قوله والايقاعية) وهي نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات الربيع وجرى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت الاضافة بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر الى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقة والا فمجاز اه يس (قوله شقاق بينهما) الاصل شقاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما وما تقدم أمثلة للنسبة الاضافية وأشار الى أمثلة النسبة الايقاعية بقوله ونحو الخ ولهذا أعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجريت النهر الاصل نومته في الليل وأجريته في النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين الاصل لا تطيعوا المسرفين في أمرهم فخذف في هذه الامثلة كلها ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون مجازا مرسلا من باب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند اليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو تؤول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنهما اسنادا قال في الاطول والجوابان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يرد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى المفعول لان تلك النسبة ليست للملابسة اه من عبد الحكيم (قوله وقولنا الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أخر فائدة قيود الحد عن قوله وله ملابسات شتى قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملابسات شتى تبيين للحد وتحقيق لمعناه فينبغي أن لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لانه مراده ومعتقده) أي فيكون حقيقة لا مجازا اه سم (قوله وكذا شفى الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) مما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كأروى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجميع اذا صدرت من الجاهل حقيقة عقلية لانتفاء التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا مجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها أنه كاذب فيها فاندفع ما يقال ظاهر كلامه أن قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع أنه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل والصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم كقول المعتزلي المخفي حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله والتنبيه الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل

على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الاصل في الكلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه
أن يكون الاسناد لما هو له عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه اذا لم يعلم ولم يظن
يحتمل أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن حمله على الحقيقة بعينها تحكم ع س (قوله نحو
قوله) أي الصلتان العبدي وهو متقارب محذوف العروض والضرب فالعشي بتخفيف الياء ساكنة
لتوافق ضروب باقي الابيات (قوله مادام) زيادة لفظ دام ليس بضروري لان ما المصدرية الظرفية يصح
وصلها بالمضارع المنفي ويمكن أن يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام أقرب منه في
غيرها من سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ دام مقدر فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى
كان سيما حذف الصلة بل بيان لحاصل المعنى بجعل ما مصدرية نائبة عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر
المؤولة هي وصلتها به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما اذا علم أنه يعتقد ظاهره أو ظن ذلك كصدقه على ما اذا
لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالاحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله ترك تعليل الاول لظهوره والحاصل أن
صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والعلة قاصرة على الثالثة وكتب أيضا
على قوله مادام لم يعلم الخ مانصه منطوق هذا القيد صور الحقيقة الثلاثة ومفهومه صورتا المجاز (قوله أو لم
يظن) أعاد كلمة لم اشارة الى دخوله تحت النفي وأن المقصود انتفاؤهما لان انتفاء أحد الامرين منهما يستلزم
انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبارة الفنري لم يعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى أن التركيب من
قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو أعاده لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وأن
المعنى على أحد النفيين وأعادها الشارح اشارة الى أن يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع
معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل أو بمعنى الى كما في قولك لالزمنك أو تقضيني حقي أو الا كما
في قولهم لاقتلنك أو تسلم فالمعنى ان الحمل منتف مادام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن أو الى أن يتحقق الظن
فان الحمل يوجد حينئذ أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ مانصه اذا قوبل العلم بالظن يراد به ماعدا
العلم فاندفع انه لا يكفي في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تقليد اذ
هو يكفي في الحمل من الاطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المطول والاطول لم يرد وهي أحسن
قال في الاطول لانه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم
أنه يخفي اعتقاده أي والمفهوم على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أي ظاهر الاسناد) لم يرجع الضمير الى
القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعاده الى الاسناد مع ما يلزم عليه من تشتيت الضمائر لان الحقيقة
والمجاز العقليين صفتان للاسناد لا للقول كما مر تأمل (قوله لانتفاء) علة لعلية قوله ولهذا الخ أي انما كان
علة لانتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لانتفاء التأول اي المشروط في تعريف المجاز فان شك فالاصل
الحقيقة فالامور الحالية خمسة علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهره
فيكون مجازا شك فيكون حقيقة اه نوبي (قوله حينئذ) أي حين اذ عدم العلم أو الظن بحال المتكلم
أو مذهبه اه نوبي (قوله لاحتمال الخ) علة لانتفاء التأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لان التأول
نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا
حتى ينفي الاحتمال الاول وأيضا انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد
الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجاب عن الاول بان المراد احتمال ذلك احتمالا
معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بان المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال
لا نفس الامر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لاحتمال ان يكون معتقدا للظاهر هذا
الاحتمال بعيد جدا لان كون كر الغداة ومر العشي موجدا للشيب معدما للكبير مما لم يقل به أحد من
المحقين والمبطلين لا يقال المراد الغداة البكارة والعشي المار لانا نقول وكذا الحكم بالنسبة الى الليل
والنهار نعم قال بعض المبطلين ان الممكن مطلقا يوجد بنفسه وذهب الحكماء الى أن المؤثر في عالمنا
العقل العاشر والمنجمون الى ان التأثيرات من الكواكب كذا في حواشي الحفيد على المطول

نحو قوله * أشاب الصغير
وأفنى الكبير * كر الغداة
ومر العشي * على المجاز)
أي على أن اسناد أشاب
وأفنى الى كر الغداة ومر
العشي مجاز (ما) دام (لم
يعلم أو لم (يظن أن قائله)
أي قائل هذا القول (لم
يعتقد ظاهره) أي ظاهر
الاسناد لانتفاء التأول
حينئذ لاحتمال أن يكون
هو معتقدا للظاهر فيكون
من قبيل قول الجاهل
أنبت الربيع البقل

ما يشمل الغير في الاعتقاد
وان لم يكن غيرا في الواقع
ولا في الظاهر (قوله لانه قد
لا يعتقد الخ) أي لخصوص
هذا الاحتمال لا مدخل له في
انتفائه اذ يحصل الانتفاء
المذكور معه ومع غيره كما
علمت اه سم (قوله لا يقال
المراد الغداة المارة الخ)
أي فالموجد للشيب والمقدم
للكبير هو الزمن الذي هو
الغداة والعشي بمعنى
الليل والنهار لا كره قاله بعض
مشايخنا (قوله مطلقا) أي
علويا أو سفليا وقوله في
عالمنا أي السفلي ح

ويخالفه ماسيذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقته الخ من أن كثيرا من العقلاء قائل بذلك وهذا هو الظاهر مما حكاه الله تعالى عن المعطلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان أجاب عنه الحفيد في حاشيته على المختصر بان اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تاثير من أحد لا من الله تعالى ولا من غيره بل لانتهاء مادة الحياة قال واما اسناد الحوادث اليه في كلام العرب فلاظهار الحزن والشكوى في صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بدليل وقوع هذا الاسناد في كلام أهل الاسلام مع اعترافهم بانفراد الله تعالى بالتأثير اه ملخصا (قوله كما استدل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع ان كلامه بعد عدة أبيات يدل على أن القائل موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره وسيصرح بذلك المصنف فما يتبادر من كلامه هنا غير مراد بل المراد تقييد عدم الحمل على المجاز بمدة عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافي العلم (قوله يعني مالم يعلم ولم يستدل الخ) اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدل تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلا من العلم والظن والاستدلال مصحح للتجوز فحاصله أن ماذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حصل هذا الاستدلال المصحح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل والظاهر أنه ليس لان زيادته أمر ضروري بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبه به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف اللازم فان نفي الاستدلال المنتج لازم لنفي العلم والظن اذ لو حصل استدلال منتج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله في الاطول متعلقا بانتفاء الحمل أي ولاخراج التأول قول الجاهل المار تحقق انتفاء حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التاول لم يستدل على مجازيته بشئ بل يكتفى بان المسند اليه فيه ليس ماهو له وكتب أيضا على قوله يعني مالم يعلم أراد بالعلم مايشمل الظن فلا قصور أفاده الحفيد (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه مالم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبديهة فلا يرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهيا لاستحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الحمل فيما ذكر على الاستدلال توقفه عليه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد ميز) أي أزال بدليل قوله عنه اه سم (قوله ميز عنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأت رأسي كرأس الاصلع

ميز الخ ونخط بعضهم نقلا عن تهذيب الاسماء واللغات أن القنزع بضم القاف وسكون النون وبضم الزاي أو فتحها لغتان (قوله عن قنزع) أي بعد قنزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلق حرفي جر متحدين لفظا ومعنى بعامل واحد (قوله الليالي) المراد بالليالي مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب أيضا مانصه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالليالي في السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالليالي (قوله أي مضيها واختلافها) الجذب لغة المد ومضى الا كثر استعمل هنا في مطلق المضي لكن اعتبار الاختلاف غير ظاهر لغة وان ناسب المراد وأشار الابهري الى أن المراد بجذب الليالي أي الازمنة طلب الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب أيضا قوله واختلافها أي تعاقبها الان بعضها يخالف بعضا اه سم (قوله أي مقولا فيها) أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطئي وحين العسر والضيق أسرعي أو من الشاعر لانه لا يبالي بعد التميز المذكور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله ويجوز أن يكون) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطئ أو تسرع وانما عبر بصيغة الامر اشارة الى أن الليالي في سيرها ومضيها مسخرات بامر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كأن الزمان قال له ما تقول فيما حدث فاجاب بانه راض بما يفعل أسرع فيه أو أبطأ اه سيرامي أي فلا يبالي بعد هرمه بها كيف كانت (قوله بمعنى الخبر) أي أبطأت أو أسرعت (قوله مجاز الخ) ان قيل أي سر في صرف الأول عن ظاهره وجعله مجازا وجعل الثاني وهو أفناه قرينة ولم يعكس مع أن الشخص الواحد اذا صدر عنه كلامان وأحدهما يدل على خلاف مادل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة على صرف

(كما استدل) يعني مالم يعلم ولم يستدل بشئ على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على أن اسنادميز) الى جذب الليالي (في قول أبي النجم ميز عنه) أي عن الرأس (قنزعا عن قنزع) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس (جذب الليالي) أي مضيها واختلافها (أبطئي أو أسرعي) حالان من الليالي على تقدير القول أي مقولا فيها ويجوز أن يكون الامر بمعنى الخبر (مجاز) خبر

(قوله في صورة الاسناد الى الدهر) يغني عنه قوله وأما اسناد الحوادث اليه (قوله وسيصرح بذلك المصنف) أي في قوله وصدوره من الموحد الخ (قوله وجعله في الاطول متعلقا الخ) أي جعله مرتبطا به في المعنى والمعنى أن انتفاء الحمل كالاستدلال في التحقق لهذا (قوله المعنى اللغوي) وهو مطلق الاسناد لشئ ولو بديهيا كالاستحالة وكلامه يوهم أن كل استحالة من البديهيات وليس كذلك (قوله أو من الشاعر الخ) أو من الله تعالى أي مقولا فيها من الله أبطئي الخ فهي مسخرة بامره اه معاوية (قوله أي أبطأت) قدر الخبر هنا ماضيا وفيما سبق مضارعا لصحة الامرين وان كان ما سبق يحتاج لاعتبار استحضار الصورة العجيبة اه

الآخر وأجيب بان صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر (قوله أى عقيب قوله ميزعنه) أى الى آخر البيت (قوله أفناه) أى جعله فانيا أى معدوما والتنزيله منزلة الفانى لاشرافه على الفناء أوفانيا بمعنى هرما اه أطول (قوله أى أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه كان حيا فى حال التكلم بهذا الشعر وأجيب بتقدير مضاف أى أفنى شبابه (قوله وارادته) فيه اشارة الى أن المراد بالامر هنا التعلق لأن الله تعالى قال للشمس اطلعى فهو تفسير مراد اه سم وعبارة عبد الحكيم قوله أى أمره وارادته فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول بقيل ان كان مصدرا وبدل أوعطف بيان منه ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل أن يكون مصدرا وأن يكون اسما بمعنى الصفة ثم بين المراد بعطف الارادة لعدم الامر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر بمعنى الحقيقى لان اطلعى بمعنى كونى طالعة (قوله اطلعى) تمامه

* حتى اذا واراك أفق فارجعى * وكتب أيضا على قوله اطلعى أى تحركى ليصح قوله حتى اه سم عن الحفيد على المطول (قوله فانه) أى قوله أفناه قيل الله حيث أسند الافناء الى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه يدل الخ فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون اسناد أفناه مجازا واسناد ميز حقيقة لان جملة أفناه قيل الله مبينة لقوله ميزعنه اه عبد الحكيم وبما ذكره هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيد بما تنقيحه ان اسناد الافناء الى قيل الله تعالى لا ينفى حقيقة اسناد التميز الى جذب الليالى لاحتمال أن يكون قائلا بتأثير الليالى بسبب خلق الله لها كما يقول المنجمون بتاثير الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شان الموحد ما نصه وسيأتى أن الصدور من الموحد من القرائن (قوله على أنه) أى التميز (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بامر الله وارادته وأن طلوع الشمس وغروبها فى كل يوم بامره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى اه فنرى فاندفع ما يقال لا دلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك ووجهت أيضا الدلالة بانه لا قائل بالفرق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لا يكون زمانا لان الجذب ليس زمانا والجواب أنه من اضافة الصفة للموصوف والتقدير الليالى الجاذبة فالمسند اليه بالحقيقة الليالى الموصوفة بالجذب وهى زمان اه سم فقول الشارح بناء على أنه زمان أى ان جعلنا الاضافة من اضافة الصفة للموصوف وقوله أوسبب أى ان جعلناها حقيقية (قوله أوسبب) أى عادى (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أى جميعهما أومجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازيتهما جميعهما وكتب أيضا قوله باعتبار حقيقية الخ وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضا قسمان لانها اما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل واما مجاز نحو لينبت الربيع البقل بمعنى الخبر اه أطول (قوله أربعة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار طرفيها لهذه الاقسام الا أنه لم يذكرها اعتناء بشأن المجاز لانه المقصود فى هذا الباب اه ع س سم قال بعضهم ويمكن ادخالها أيضا فى كلام المصنف بجعل الضمير فى أقسامه راجعا الى الاسناد مطلقا والامثلة الاربعة تصلح أن تكون أمثلة لاقسام الحقيقة بان يكون المتكلم بها جاهلا ليس مؤمنا فان محل كونها أمثلة للمجاز اذا كانت صادرة من المؤمن قال الشيخ يس ويؤيده أنه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل لكن يبعده عود ضمير وهو فى القرآن كثير الى المجاز اه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا الى المجاز ليلائم قوله بعد وهو فى القرآن كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة تامل وكتب أيضا قوله أربعة لان طرفيه الخ فيه أى فى الحصر بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت من الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف وأقسامه أربعة على قصد الحصر وأجيب بان مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقية الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا فالحصر اضافى ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ اه سم بتصرف وزيادة وجعل عبد الحكيم الكناية داخلة هنا فى الحقيقة وأطال فى ذلك فراجعه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية فالكناية تقابل الصريح لا الحقيقة مطلقا وبحث فى الحصر العصام أيضا فى أطوله بقولك سرنى ليلى وقد

أن أى استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز (بقوله) متعلق باستدل أى قول أبى النجم (عقيب) أى عقيب قوله ميزعنه قنزعا عن قنزع (أفناه) أى أبا النجم أوشعر رأسه (قيل الله) أى أمره وارادته (للشمس اطلعى) فانه يدل على أنه فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاول بناء على أنه زمان أوسبب (وأقسامه) أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقية الطرفين ومجازيتهما (أربعة لان طرفيه) وهما المسند والمسند اليه (اما حقيقتان) لغويتان (نحو أنبت الربيع البقل) فان الانبات والربيع حقيقتان والاسناد مجاز (أومجازان) لغويان (نحو أحيا الارض

شباب الزمان) فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات

والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة (أو مختلفان) بان يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا (نحو انبت البقل شباب الزمان) فيما المسند فيه حقيقة والمسند اليه مجاز (واحيا الارض الربيع) في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على ماذهب اليه المصنف ظاهر

أردت هذا اللفظ حين سمعته فان الذي يسرك من تلفظ به اولى ليس بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف و يندفع أيضا بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) في القاموس الشباب الفتاء وقد شب يشب وجمع شاب والمراد ههنا الاول اذ لا وجه لارادته جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملابسة باعتبار حصوله للكائنات فيه فيصح حمل الازدياد عليه ولا يرد أن الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها ازدياد قواها النامية اه عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازدياد وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التي فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وأما على النسخة التي فيها زيادة زمان قبل ازدياد فدفع اشكالها بان تجعل شباب جمع شاب وتجعل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أي الشباب من الزمان أي من الازمنة الشابة التي هي من مطلق الزمان أو بان تجعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف بتأويل الشباب بالشاب أي الزمان الشاب أو تقدير المضاف أي الزمان ذو الشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاء وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكلف الخ مانصه من أحسنه ما للفنري أن الازدياد مصدر المتعدي مضاف الى المفعول أي ازدياد الزمان للقوى فيكون الشباب والازدياد وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بان يشبه تهييج القوى وايجاد الخضرة وأنواع الازهار بايجاد الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ماهو منشأ المنافع اه ع ق (قوله تهييج القوى) مصدر مضاف للمفعول أي تهييج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه أن يقول المنمية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب أيضا مانصه ادخال تهييج القوى في تفسير الاحياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها اذ لا معنى لقولنا هيج القوى ازدياد القوى فالاولى أن يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة ومايناسبها مما يصلح أثرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور أفاده الفنري و يمكن دفعه بتقدير مضاف أي زمان ازدياد كما هو في نسخة وعبارة الاطول أحيا الارض أي جعلها نافعة فان ماينفع كالحي ومالا كالميت (قوله في الحقيقة) أي في اللغة اه سم وقوله اعطاء أي ايجاد (قوله تقتضي الحس) أي الادراك بالحواس الخمس الظاهرة سم وكتب أيضا قوله تقتضي الحس زاد في المطول وتفتقر الى البدن والروح قال الناصر اللقاني والحق عندهم أن الروح ليس بشرط في الحياة بل للقادر المختار أن يوجد الحياة في أي جسم أراد سواء كان فيه الروح أولا وسواء كان في صورة الحيوان أولا كما وقع في الجذع الذي حن للنبي صلى الله عليه وسلم اه ولك أن تقول يجوز أنه تعالى أوجد الروح في الجذع ثم اتصف بالحياة ثم لا يخفى أن هذا تعريف للحياة في حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض المنمية (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الارض وأحدث نضارتها زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أي الارض وقوله النامية أي التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد (قوله في الحقيقة) أي اللغة (قوله عبارة عن كون الخ) وانما سمي هذا المعنى شبابا لان الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة مشتعلة من شب النار أوقدها وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له وفي ازدياد قواه ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الاخراج والمحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار لخمول تلك المحاسن واضمحلالها اه ع ق (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة ع ق ووجه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل المجاز العقلي في اسناد الفعل أو معناه الى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ كما تقدم فالحصر فيما بين كلمتين والكلمتان لا يخلوان من هذه الاقسام فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو في اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد لانه يفسر المجاز العقلي بالكلام المفاد باسناده خلاف ماعند المتكلم بتأول فهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو أحد طرفي الجملة لا يسمى مجازا لغويا لان المجاز اللغوي فسره السكاكي بالكلمة المستعملة في غير ماوضعت له ومجموع

(قوله والمراد هنا الاول) أي المراد للنقل منه كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله باعتبار حصوله الخ) أي باعتبار حصول الشباب للامور الكائنة في الزمان كالقوى فانها كائنة في الزمان (قوله أو بان تجعل الاضافة الخ) لا يرد على هذا الجواب بيان الشارح المعنى الحقيقي بالمصدر ولا يرد على الذي بعده كما لا يخفى (قوله أو تقدير المضاف) عطف على تأويل المجرور بالباء (قوله الوجه أن يقول المنمية) أي لان قوى الارض تنمي الزرع وأما نماء القوى في نفسها فلا نظر اليه الآن (قوله ويمكن دفعه الخ) فيه أن تقدير زمان مع جعل فاعل الازدياد هو الزمان على ماتقدم عن الفنري يؤدي الى نوع ركة في الكلام ويجاب بانه عند هذا التقدير

لانه اشتراط فى المسند أن يكون فعلا أوما فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجازا (وهو) أى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) أى فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام كقوله تعالى (واذا تليت عليهم آياته) أى آيات الله تعالى (زادتهم ايمانا) أسند الزيادة وهى فعل الله تعالى الى الآيات لكونها سببا (يذبح أبناءهم) نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر

نهاره صائم ليس بكلمة فكان الحصر فى الاقسام الاربعة على مذهب السكاكى مشكلا اه بحروفه وظهور وجه الانحصار من هذه الجهة لا ينافى البحث من المتقدمين فيه كسم والعصام من جهة أخرى فلا تغفل هذا وقد دفع سم ذلك الاشكال بان يراد الحصر باعتبار حقيقة الطرفين و مجازيتهما فقط لا مطلقا كما أشار الى ذلك الشارح سابقا ودفعه الفنرى بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص أعنى الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة دورانهما على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من أنه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظية الواحدة وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها بقى أن العصام استشكل فى أطوله حصر الحقيقة العقلية فى الاقسام الاربعة على مذهب المصنف بقولنا قيل جاءنى زيد فانه حقيقة وطرفها جملة فهى خارجة عن الاقسام الاربعة (قوله لانه اشتراط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج للاستدلال أجيب بان هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أى للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثرته بالقرآن دون السنة وكلام العرب مع أنه كثير فى القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أى لانه محل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم وجوده فى القرآن لانه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه وأجيب بانه لا كذب مع اعتبار القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ ما نصه أى فى ضمن زعم عدم وجود المجاز مطلقا عقليا كان أو لغويا ولهذا قال فى الاطول فيه رد على من أنكر وقوع المجاز فى القرآن عقليا كان أو لغويا (قوله كقوله تعالى) تقديره هذا لا ينافى عدم العطف فى يذبح وما بعده لان المقول حينئذ مجموع المذكورات يس (قوله واذا تليت عليهم الخ) لم يقل المصنف نحو أو كقوله مثلا ايهاما للاقتباس فكأنه جعل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بانه فى القرآن كثير سم وقوله ايهاما للاقتباس أى وليس اقتباسا حقيقة لان الغرض الحقيقى كما أشار له الشارح التمثيل لما وقع فى القرآن والاستشهاد على وقوعه فيه بكثرة قال فى الاطول نعم يتجه على ايهام الاقتباس أن زيادة الايمان كيف تتصور فى شأن منكرى وقوعه فى القرآن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان تلاوة آية توجب الايمان وتلاوة الآيات تزيد بقى أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (قوله لكونها سببا) أى عاديا (قوله يذبح أبناءهم) فيه أنه يجوز كونه مجازا لغويا أى يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه لا يقال لا يضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه فيضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أى ابليس بواسطة وسوسته ليوافق جعل الآية من باب الاسناد الى السبب فابليس سبب للسبب بواسطة وسوسته (قوله انه لهما الخ) بكسر الهمزة و بجوز بالوجود اللام وفى بعض النسخ من الناصحين بلا لام فيصح الفتح على اسقاط الخافض أى على أنه لهما الخ والكسر على جواب المقاسمة (قوله على أنه مفعول به لتتقون الخ) اعلم أن أصل تتقون توتقون من الوقاية وهى فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوما على حذف المضاف أى عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر فيتعدى الى مفعول واحد و يحتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف تحصل لكم الوقاية أو الحذر ان كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا فى الدنيا من عبد الحكيم وكتب أيضا على قوله لكفرتم ما نصه على تأويله بجحدتم كما يشير اليه وصرح به الفنرى (قوله أى كيف) مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أى تتقون أى اتقاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا لقوله يوما يجعل الخ كذا قال الحفيد وهو مبنى على أن يوم القيامة مفعول تتقون و يوما بدل لكن قال عبد الحكيم ان يوم القيامة منصوب على الظرفية و يوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذ لا دخل فى تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى فى تتقون اه وهذا هو الاوفق بقول

يستغنى عما تقدم عن الفنرى (قوله كان الحسن تأخيره الخ) اى فيكون هو البدل و يوما هو المفعول و بهذا يظهر رد عبد الحكيم بعد فتدبر (قوله بخلاف الظرفية الخ) أى فان لها دخلا فى تفسير الفعل

يوما (يجعل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها) اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة (وغير مختص بالخبر) عطف على قوله كثيرا اى وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز فى الاثبات وايراده فى أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر (بل يجرى فى الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا قولك لينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك وليجد جدّك وما أشبه ذلك مما أسند فيه الامر أو النهى الى ماليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله تعالى أصلواتك تأمرك (ولا بد له) أى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر فى قول أبى النجم من قوله أفناه قيل الله

الشارح نصب على انه مفعول به لتتقون (قوله ان بقيتم على الكفر) فسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار اه عبد الحكيم أى فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ماهو كذلك (قوله يوما) بدل حمله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع أشيب والاصل فى شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الياء كما فى الجلالين (قوله وهذا) أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه اشارة الى أن الكناية لاتنافى المجاز العقلى (قوله لان الشيب الخ) ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى ان الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم الذى هو تسارع الشيب وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والاحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة والملزوم الطول سم وكتب على قوله الشيخوخة ما نصه أى المعبر عنها بقوله شيبا (قوله عند تفاقم الشدائد) أى تكاثرها وتراكمها وتعاظمها (قوله أو عن طوله) لايخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وأيضا طول ذلك اليوم أزيد من طول المدة التى يبلغ الاطفال فيها أوان الشيخوخة (قوله أوان الشيخوخة) أى فيشيبون سم وكتب أيضا ما نصه وهو بعد الاربعين (قوله أى ما فيها الخ) تفسير مراد والا فالاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت ح ف وكتب أيضا ما نصه دخل فى ذلك موتاها وكنوزها ع ق (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) أى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى وأخرجت من الارض لا فى الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عطف على قوله كثير) أى بقطع النظر عن تقييده بقوله فى القرآن (قوله لان تسميته بالمجاز فى الاثبات) أى فى غير عبارة المصنف ع ق (قوله يوهم اختصاصه بالخبر) لا كلام فى ايهام ايراده فى أحوال الاسناد الخبرى اختصاصه بالخبر وأما ايهام التسمية ذلك فيقال فيه كما توهم الاختصاص بالخبر توهم الاختصاص بالمثبت فدفع التوهم قاصر أفاده فى الاطول وقد يقال لما كان توهم الاختصاص بالخبر أشد لتعدد منشئه خصه بالدفع أو يقال لما لم يتعرض المنشأ توهم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب أيضا قوله يوهم اختصاصه بالخبر منشأ التوهم أى بالنسبة الى التسمية المذكورة هو أن الاثبات لا يتحقق فى الانشاء اذ الاثبات مقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم فى الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا التوجيه أن الاثبات لا يمكن فى الانشاء فكان الموافق لذلك تصريحه بالجزم بدل قوله يوهم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكفى فيها وجود المعنى فى بعض الافراد سيما والخبر أعظم من سم (قوله بل يجرى فى الانشاء) تصريح بما علم التزاما اه بحر بى أتى به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ (قوله ابن لى صرحا) أى قصرا يجوز أن يكون مجازا لغويا أى أومر بالبناء (قوله وليجد جدك) أى وليعظم عظمتك سم فالجد بفتح الجيم أو المعنى ليجتهد اجتهادك فهو بالكسر (قوله أو النهى) نحو ولا يصم نهارك ولا ينم ليلك (قوله الى ما) أى مسند اليه ليس الخ (قوله صدور الفعل) أى فى الامر وقوله أو الترك أى فى النهى (قوله وكذا قولك الخ) فصلهما عما قبلهما لانهما نوعان من الانشاء غير الامر والنهى وأصل ليت النهر جار ليت الماء جار فى النهر لانه الذى يتمنى جريه لا النهر لكن أسند الجرى المتمنى الى النهر مجازا لملابسته للماء بالمحلية وأصل أصلواتك تأمرك أيأمرك ربك بسبب صلواتك أى بسبب تلبسك بها وملابستك اياها ع ق والمجاز فى اسناد جار الى ضمير النهر واسناد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولا بد له من قرينة) أتى به توطئة للتقسيم أى لفظية أو معنوية والا فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول فقوله ولا بد الخ بمنزلة البيان لقوله بتأول فكان ينبغى أن يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من الاحكام (قوله صارفة الخ) أى ولا يشترط أن تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف فى أنه هل يلزم أن يكون له حقيقة أم لا اه أطول ولا لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب أو المفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) علة لقوله لا بد (قوله فى قول أبى النجم الخ) لايخفى أن أفناه قيل الله انما يصرف ما قبله

(قوله لئلا يحتاج الخ) وجه ذلك أن هذا التفسير مشعر بحسب العادة فى افادة أنه قد قطع النظر عن المفعول

(قول الشارح لان المتبادر الخ) أى لان المتبادر عند انتفاء القرينة ان هذا الاسناد هو الحقيقة مع انه المجاز

عن

عن ظاهر دلالته على أنه كان موحدا فقابلة قوله صدوره عن الموحد له يقتضى أن يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارنه اهـ أطول (قوله أو معنوية) وقد يجتمع القرينتان (قوله كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى اتصافه به أو صدوره عنه والظاهر أنه يدخل قيام المبنى للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف زيد بالمضروبية فلا وجه لقول صاحب الاطول الاولى كاستحالة نسبة المسند الى المسند اليه المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (قوله بالمذكور) أى فى عبارة المتكلم وليس المراد المذكور فى كلام المصنف سابقا (قوله المذكور) أى لفظا أو تقديرا اهـ أطول (قوله أى من جهة العقل) أشار الى أن عقلا تمييز من نسبة الاستحالة الى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الاحالة كما فى قولهم امتلأ الاناء ماء فالماء ليس فاعلا لامتلأ بل لملأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه ويحتمل أن تكون الاستحالة متعدية بمعنى عد القيام محالا والحكم عليه بانه محال مضافة الى المفعول وعقلا تمييز من النسبة الى الفاعل المحذوف كما جوز فى حاشية الكشاف ابراد الحال من الفاعل المحذوف للمصدر وأما جعله على نزع الخافض فيبعده أنه غير قياسى اهـ ملخصا من الحفيد على المطول والفنرى وقوله للازمه نحو وفجرنا الارض عيونا بناء على أن التمييز فيه محول عن الفاعل فان المحول عنه على هذا فاعل لازم فجر وهو تفجر وقوله أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء كما مر وقوله الى الفاعل المحذوف لعل تقديره استحالة شئ قيام الخ فعقلا تمييز لشئ مبين لابهامه هذا ولا حاجة الى تكلف شئ من الوجهين المذكورين لان تحويل تمييز النسبة أغلبى لا لزومى كما نقله سم وغيره عن ابن هشام ويجوز أن يكون عقلا مفعولا مطلقا بتقدير مضاف أى استحالة عقل (قوله يعنى الخ) اشارة الى جواب ما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله وحاصل الجواب أن المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وانبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه الى دليل سم (قوله يكون) أى المسند (قوله والمبطلين) كالدهرية اهـ سم (قوله قيامه) أى المسند (قوله لان العقل الخ) تعليل لقوله يعنى الخ سم وكتب أيضا قوله لان العقل أى كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين فالمراد بالمستحال عقلا المستحال بالضرورة أى لا يحتاج فى الحكم باستحالته الى نظر واستدلال وفى نسخة لا أن العقل وأل علم الجنس أى المراد ما تقدم لا كون جنس العقل اذا خلى الخ لئلا يرد قول الدهرى أنبت الربيع البقل فان عقل الموحد يعده محالا مع أنه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره الخ داخلا فى الاستحالة العقلية على ارادة جنس العقل فتأمل (قوله اذا خلى ونفسه) أى من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك من عبد الحكيم وهذا التفسير على نسخة لان أما على نسخة لا أن فمعنى خلى ونفسه أى من غير منازعة الوهم وغلبة الشيطان (قوله كقولك محبتك جاءت بى اليك) الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب لا على مذهب سيبويه من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب الا الحامل ولا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجئ ونحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى اليك على هذا جعلتنى جائيا من أن تشاركنى فى المجئ أى كانت سببا فى مجيئى ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجئ اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد اهـ سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسى جاءت بى بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجئ لا فاعلة قاله السيرامى والاولى أن أصله الله جاء بى بسبب المحبة (قوله قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى اهـ سم أى لان المصنف لم يقل ذلك بل قال قيام المسند بالمذكور (قوله وغيره) أى غير الصدور كالاتصاف (قوله وصدوره الخ) لا يقال هذا يخالف ما تقدم من أن البيت أعنى أشاب الصغير الخ لم يعلم حال قائله وأن البيت محمول على الحقيقة ما لم يعلم حال قائله لانا نقول المراد صدوره من غير هذا القائل من الموحدين كذا قرر بعضهم والحق أنه ليس فيما تقدم تصريح بان قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكره ثم (قوله أى وكصدور الكلام) أوقعه فى ذلك عبارة الايضاح فى هذا المقام والاولى ارجاع الضمير الى المجاز لئلا يقطع سلك الضمائر عن الانتظام يس فان قلت على هذا يصير المعنى صدور المجاز قرينة على

(أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) أى بالمسند اليه المذكور مع المسند (عقلا) أى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بى اليك) لظهور استحالة قيام المجئ بالمحبة (أو عادة) أى من جهة العادة (نحو هزم الامير الجند) لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وانما قال قيامه به ليعم الصدور عنه مثل ضرب وهزم وغيره مثل قرب وبعد (وصدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام

(قوله لدلالته على أنه كان موحدا) فجعله قرينة انما هو من حيث دلالته على أنه موحد فالقرينة فى الحقيقة صدور الكلام عن الموحد (قوله فان عقل الموحد الخ) الموحد ليس بقيد بل كل من خلى ونفسه عن منازعة الوهم وغلبة الشيطان كذلك ومن هنا تعلم أنه لا حاجة الى جعل أل للجنس

(عن الموحد في مثل أشاب الصغير) البيت فانه يكون قرينة معنوية على أن اسناد أشاب وأفنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوي العقول واحتجنا في ابطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة (اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية) لا تظهر الا بعد نظر وتأمل (كما في قولك سرتني رؤيتك أي سرني الله عند رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا
اذا ما زدته نظرا

أي يزيدك الله حسنا في وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك وليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة وكذا أقدمني بلدك حق لي على فلان

المجاز فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف اليه في قوله صدور المجاز ما يؤول الى المجاز ففيه مجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن ارجاع الضمير الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) أي الكامل والا فالموحد من يعتقد أن الله واحد وذلك يشمل المعتزلي ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحد لا بد من تقييده بغير المخفي حاله اه أطول (قوله فانه) أي الصدور (قوله لا يقال هذا) أي الصدور عن الموحد في مثل أشاب الصغير البيت وقوله داخل في الاستحالة لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالمسند اليه المذكور أي فكيف يقابل بها (قوله لا نسلم ذلك) أي لا نسلم دخوله في الاستحالة العقلية التي أردناها كون الشيء محالا بالضرورة أي بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ محالا نظريا يحتاج الى دليل ولذا قال كيف وقد ذهب الخ (قوله كيف وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضروري الذي الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أي حقيقة متعلقه الذي هو المسند اليه الذي يكون الاسناد اليه حقيقة كما يدل عليه قول الشارح فمعرفة فاعله الخ كما في سم وسبب هذا التأويل سيأتي وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قول يس لو أسقط لفظ معرفة لكان أخصر وأظهر فان الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف لا للمعرفة ففي كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والخفاء للمعرفة باعتبار متعلقها الذي هو المسند اليه الحقيقي اه ملخصا ومتعلقه المذكور هو حقيقة المجاز العقلي أي حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم ما نصه أي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعني أن الفعل) اقتصر عليه لانه الاصل والا فما في معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب زيد اه سم (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه اه عبد الحكيم قال سم وأنت اذا تأملت قوله بعد وفي هذا تعريض بالشيخ الخ علمت ان النزاع في الفاعل لا في الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أي فما ربحوا في تجارتهم) أي وأسند الربح للتجارة لكونها سببا فيه (قوله واما خفية) أي لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير ان لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الاقرب وعطف لازم ان أريد (قوله سرتني رؤيتك) هذا القول مجاز اذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما اذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أي أبي نواس الحسن ابن هانئ الشاعر المشهور على ما في الايضاح وقول ابن المعتل على ما قاله الشارح في مطوله فمن قال لا تنافي بين قوليهما لجواز أن يكون له كنيتان لم يأت بشيء وقبل هذا البيت

يزيدك صفحتي قمر * يفوق سناهما القمرا

كذا في الاطول (قوله حسنا) أي علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود في الوجه لا يزيد بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا ما يقال ان المفعول الثاني لفعل الزيادة يجب أن يصح اضافته الى الاول وما هنا ليس كذلك (قوله في وجهه) أشار الى أن وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أي ذلك الحسن المزاد سم (قوله وفي هذا) أي في قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي اما ظاهر أو خفي اه من سم (قوله فاعل يكون الخ) أي فاعل محقق في الخارج أسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بان يقصد في العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل وأما أن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيه انما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتي وكتب على قوله أسند اليه الفعل ما نصه أي قبل اسناده للمجازي كما يؤخذ من سم فيما بعد (قوله فانه ليس لسرتني الخ) أي في الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية في الاستعمال (قوله وكذا أقدمني الخ) أي فهو مجاز عقلي وليس للاقدام فاعل حقيقي وحاصل توجيه المجاز العقلي فيه أنا نبالغ في كون الحق له دخل في القدوم فنفرض اقداما صادرا من فاعل متوهم ثم

بتنقله

ننقله عنه ونسنده الى الحق مبالغة فى ملابسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقى الى الفاعل المجازى
مبالغة فى ملابسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ فى الاسناد بالفاعل الحقيقى ليس موجودا محققا فى
الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول
الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل أى محقق فى الخارج يعتد باسنادها اليه هذا ويحتمل أنه مجاز مرسل ان أريد
بالاقدام الحمل على القدوم أو استعارة بالكناية ان شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا فى النفس وطوى ذكر
المشبه به وهو المقدم ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا ملخصا من السيرامى وكتب على قوله يعتد
باسنادها اليه ما نصه بان يقصد فى العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجود ههنا الخ) يعنى
الكلام فى فاعل الفعل المتعدى لا فى فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدى غير موجود ههنا حتى يكون
له فاعل حقيقى بل الموجود هو اللازم فانتفاء الفاعل الحقيقى أعنى فاعل المتعدى لعدم وجود الفعل
المتعدى فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدى مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المتكلم بهذه
الافعال لم يقصد معنى المتعدى والاخبار عنه وان كان محققا فى الواقع الا على سبيل التخييل وما كان كذلك
لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانتفاء المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما فى المقام
وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له تدبر تام يس ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما
نبه المصنف على أن الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر فى قوله ان نحو المثالين من
المجاز فى الاسناد الذى لا حقيقة له فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ وهى ما بين من أن الاسناد فى
الأصل لله تعالى وقد تبع فى هذا الرد الفخر الرازى حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا
فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا
الكلام فقدر الفاعل فى المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقى وهذا الرد يتجه ان كان مراد الشيخ أن ثم
أفعالا لا يتصف بها شئ على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن
نحو سرتنى رؤيتك وأقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد فى الاستعمال العرفى
فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد فى ذلك الاستعمال
اسنادها لما يحق أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فى الواقع
به ولو صح أن لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة
اللازمة فصار هذا التركيب فى اسناده كالمجاز الذى لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية
لا موصوف لها فى نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا
كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب وهذا
ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والا فالرد وارد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير اه بحروفه
(قوله لا بد أن يكون له فاعل) أى موجود وهذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه (قوله لامتناع صدور الفعل
الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فيجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به تجوزا
أو يخصص بمثل أقدمنى فانه محل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير صادرين من المريض
والميت لكنهما صادران عن غيرهما وحادثان فالمقصود أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه
حفيد على المطول (قوله لا عن فاعل) أى موجود وهذا لم ينفه الشيخ بل يسلم لزومه وليس هو الذى نفى
وجوبه كما مر فاعتراض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى أن يقول والا فلا بد من
تقديره ليكون مناسبا للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) فيه أنه جعل فاعل الاقدام
النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل فى الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق
لافعاله على زعمهم بعضها بالمباشرة وبعضها بالتولد كالعلم بالنتيجة المخلوق للعبد بالتولد عن النظر فينبغى أن
يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية أفاده الحفيد وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكى
لمخالفة كلامه مذهب جماعته المعتزلة وعلى الشارح فى نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى
ويمكن أن يجاب عن الشارح بان اسم الاشارة راجع الى سرور يد على أن الجمع مراد به ما فوق الواحد

بل الموجود ههنا هو السرور
والزيادة والقدوم واعترض
عليه الامام فخر الدين الرازى
بأن الفعل لا بد أن يكون
له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما أسند اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن
تقديره وزعم صاحب
المفتاح أن اعتراض الامام
حق وان فاعل هذه الافعال
هو الله تعالى وان الشيخ

(قوله أو استعارة بالكناية)
فيه ان الكناية على رأى
القوم لم تزل اسناد الاقدام
معها الى غير ما هو له بل
وعلى رأى السكاكى أيضا
وسيأتى الكلام فى ذلك
قبيل أحوال المسند
اليه (قوله والاخبار عنه)
المناسب والاخبار به (قوله
لانها لكونها اعتبارية) أى
فرضية تخييلية أى لكونها
اريد منها المعانى الاعتبارية
وان كانت لها معان محققة

لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنف وظنى أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أى المجاز العقلى (السكاكى) وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا الى ان ما مر) من الامثلة (ونحوه استعارة بالكناية) وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب اليه شيأ من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيأ من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان (بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله أن تشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفاعل المجازى بالذكر وتنسب اليه شيأ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر لانه يستلزم أن يكون المراد

أو بتغليبهما على أقدم تدبر (قوله حقيقتها) أى الافعال أى حقيقة متعلقها وهو المسند اليه (قوله فتبعه) أى تبع صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لان تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب كذا يؤخذ من ع ق (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لانه ليس مراده نفى الفاعل رأسا بل مراده نفى وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل اسناده الى المجاز يعنى أنه لا يشترط فى المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل الى الفاعل الحقيقى بل يجوز ان يكون من أول الامر الخ لا يسند ذلك المسند الا الى المعنى المجازى سم (قوله وأنكره) تقليلا للانتشار وتقريبا للضبط اعتبارات البلغاء (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) ى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بان تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه ادخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله فردا من أفراده ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) لوح بلفظ ذاهبا الى قوله تعالى فأين تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا الى أن ما مر ونحوه الخ اعتراض على السكاكى بان التشبيه لاجل المبالغة فى المدخلية انما يقصد فى بعض المواضع كما فى الاسناد الى السبب بخلاف نحو الاسناد الى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فما ذهب اليه انما يتجه فى البعض دون البعض أفاده الحفيد (قوله أن تذكر المشبه) أى ذكر المشبه واعترض بانها عند السكاكى لفظ المشبه لا ذكره وأجيب بان اضافة ذكر المؤول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة الى الموصوف أى المشبه المذكور الخ (قوله وتريد المشبه به) أى حقيقة فى اعتقاد المصنف بدليل جواب الشارح الآتى سم (قوله من اللوازم المساوية للمشبه به) أما مساواة اللازم الذى هو الانبات للفاعل الحقيقى فظاهرة لان المراد به الانبات بالقوة وهو مساو وأما الاظفار فى السبع فالمراد بها المخصوصة لا مطلق الاظفار وهى مساوية له لان غير أظفار السبع لا ينسب اليها فعل نشب على التحقيق اهـ ع ق وقوله لان المراد به الانبات بالقوة أى لا الانبات بالفعل اذ لا يتحقق الانبات بالفعل حيث تحقق القادر المختار فانه موجود قبل وجود الانبات فاين المساواة قاله سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد الا منه ولا شك أن الانبات لا يوجد الا من الله تعالى وليس المراد بها عدم الانفكاك وكتب على قوله المخصوصة ما نصه أى التى يترتب عليها النشب بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساوية أى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى وينتفى بانتفائه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبع) فى اغتيال النفوس سم (قوله ثم تفردها بالذكر) أى مرادا بها المشبه به لقوله وتريد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الانبات اليه) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب اليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارة ما هو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية يتوهم فى المشبه تشبيها بتلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه ورد بما يقال ان السكاكى وان اشتهر عنه أن قرينة الاستعارة بالكناية اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا أنه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية أن قرينتها قد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله وعلى هذا القياس غيره نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى أكثر الامثلة عليه ونحن على أن ما ذكره ليس نصا فى ان الانبات محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا لامر وهمى ونتبع ما اشتهر عنه وستطلع على معنى كلامه فى أنبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى أطول ببعض تصرف وكتب على قوله الانبات ما نصه أى بالقوة سم (قوله وحاصله) أى جريان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا المثال جار على قياسه سم (قوله فى تعلق وجود الفعل به) وان كان أحدهما على وجه الايجاد والآخر على سبيل السبب سم (قوله لانه يستلزم الخ) استلزام ان يكون المراد بعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد

(قوله الظاهر ان مراده بالمبالغة الخ) ولا يقال هذا انما يكون بتناسى التشبيه فكيف يكون مبالغة فيه لان ذلك وان كان بتناسى التشبيه يدل على شدة الشبه فافهم

بالنهار

بالنهار فلانا نفسه وان يكون المراد بضمير هامان العملة و بالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة أن تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها كذا فى الاطول (قوله بعيشة) اما أن يراد بضمير عيشة أى الضمير الراجع اليها المستتر فى راضية أى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة المجرور بفى بمعنى صاحبها أيضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه واما أن يراد بعيشة المجرورة بفى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل أو معناه الى مرفوعه فيلزم ماذكر ولا يرد على هذا الاحتمال أن مذهبه أن يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقى والمجرور ليس فاعلا لانه فاعل فى المعنى كالمبتدا فى نهاره صائم وحينئذ فجعل المصنف التجوز فى الموصوف والمبتدا مبنى على مذهب السكاكى لا على ماذهب هو اليه من الواسطة كما عرفت يس بتلخيص وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المراد بالضمير ما أريد بمرجعه على الثانى أمر لازم قطعا لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ظرفية الشئ فى نفسه عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله لما سيأتى) الاولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه اهـ أطول (قوله فى الكتاب) أى المتن (قوله صاحبها) أى و يلزم ظرفية الشئ فى نفسه لان ضميرهو راجع الى من فى قوله تعالى فامامن ثقلت موازينه الآية فهو نفس صاحب العيشة (قوله اذ لا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعنى كائن فى أصحاب العيشة ونازل معهم اهـ يس ورده ع ق فقال وتاويله بمعنى هو مستقر فى أصحاب العيش المرضى وكائن بينهم خلاف المتبادر بل لا يصح لان عيشة نكرة ولا يصح اطلاقها على الجمع وأيضا مثل هذا الكلام لا يستعمل فى مثل هذا المعنى ولو كان من لوازم معناه اهـ قال فى الاطول و يتجه أنه لم لا يجوز أن يكون فهو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمله (قوله وهذا) أى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد (قوله وهذا مبنى على أن المراد الخ) فان أراد بالعيشة ما يتعيش به الانسان و بالضمير فى قولنا راضية العيشة بمعنى صاحبها على سبيل الاستخدام فلا فساد اذ يصير المعنى حينئذ فهو فى عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع ق وكتب أيضا قوله وهذا مبنى الخ فان قيل اسناد مجموع راضية والضمير أيضا مجازى عند السكاكى لجعله مثل ذلك من المجاز العقلى لا واسطة كما عند المصنف فالمراد بعيشة الصاحب على تقدير الاستعارة قطعا قلنا اذا جعل الضمير عبارة عن الصاحب فاسناد المجموع الى العيشة ليس بمجاز بافاده الحفيد وكتب على قوله عبارة عن الصاحب مانصه أى على طريق الاستخدام (قوله واحد) هو الصاحب أى صاحب العيشة (قوله فى كل ما) أى تركيب أو التركيب الذى والرابط محذوف أى فى كل ما أضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أى الذى هو مفاد الضمير فى نهاره وفى ذلك اضافة الشئ الى نفسه وحمله على أنه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه ببلاغة مثل هذا الكلام وكثرة وقوعه فى كلام الله تعالى وكلام العرب ع ق (قوله ولا شك) بمنزلة أن يقول واللازم باطل سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أى عدم صحة الاضافة فيما ذكره المعنى يلزم على كلامه أن لا تصح الاضافة فى كل ما أضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك فى كلام الله فوقوعها يرد عليه (قوله كقوله تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها سم (قوله وهذا أولى فى التمثيل) لانه أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه باحتمال الاستخدام لان للنهار معنيين الزمان المخصوص وهو الحقيقى والآخر الصائم وهو المعنى المجازى وقد أريد باسمه الظاهر المعنى الحقيقى و بضميره المعنى المجازى يس فتكون الاستعارة انما هى فى الضمير المستتر فى صائم لا فى نهاره حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله لان النداء له الخ) فيكون الامر أيضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب فى كلام واحد من غير تثنية أو عطف وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهامان بان يأمر العملة بالبناء ففيه أنه خروج عما نحن فيه لانه حينئذ يكون من المجاز فى الطرف حيث أريد بأن الامر به عبد الحكيم أى فيخرج عن المجاز العقلى كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكى وكتب على قوله من غير تثنية مانصه أى أو جمع (قوله و يستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجاب عن هذا الاستلزام بأن مذهب السكاكى أن أسماءه تعالى غير

بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها) لما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا فهو فى صاحب عيشة راضية وهذا مبنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم (أن لا تصح الاضافة فى كل ما أضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى (نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة وفى وقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا أولى فى التمثيل (و) يستلزم (أن لا يكون الامر بالبناء) فى قوله تعالى ياهامان ابن لى صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه (و) يستلزم (أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى فيه هو الله تعالى

أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أولم يسمع (واللوازم كلها منتفية) كما ذكرنا فينتفى كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه فى الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور أن ليس المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة والسكاكى مصرح بذلك فى كتابه والمصنف لم يطلع عليه (ولانه) اى ما ذهب اليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائم وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى (لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه) وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكى والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو برىء عنه ورأينا تركه أولى

﴿أحوال المسند اليه﴾

اى الامور العارضة له

توقيفية لان الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره ممن يذهب الى غير ذلك مع عدم انكار غيره فصار استعمالا صحيحا ولو كان كما ذكره السكاكى لتركه من يراها توقيفية أولانكر عليه ع ق وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع فى هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية) أى ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لان أسماء الله تعالى توقيفية أى ولم يرد اطلاق الربيع والطبيب والرؤية على الله تعالى (قوله توقيفية) أى لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز اه سم (قوله كما ذكرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها عبد الحكيم (قوله بل المشبه به ادعاء الخ) فيه أنه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازا بالان حق الانبات مثلا أن يسند الى القادر الحقيقى دون الزمان المشبه بالقادر المتصور بصورته فيلزم السكاكى ما هرب منه قال فى الاطول ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه أن يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هى اللفظ المستعمل فى الصورة الوهمية لا غير خطأ لانه صرح فى بحث رد المجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون أمرا وهميا كما فى أظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون أمرا محققا كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد أخبرناك بان معنى كلامه هذا شئ آخر ستطلع عليه وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وأن المراد عما أسند الى المشبه به معناه الحقيقى فى هذه الامثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به حقيقة حتى يكفى فى دفعها الاشارة الى أن يراد نفس المشبه بادعاء كونه المشبه به كما ظنه الشارح وتبعه القوم اه ملخصا (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبانهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الامر بالبناء لهامان كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا الذى ادعينا أنه مراده ظاهر مطول (قوله لم يطلع عليه) أى على ذلك (قوله ولانه ينتقض الخ) حاصل استدلال السكاكى كما أشار اليه الشارح بقوله والحاصل الخ أن كل مجاز عقلى فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية فتاهر منع لصغراه مستندا بانه يلزم المحال وهذا نقض له بالتخلف فان دليله يجرى فى المجاز العقلى الذى ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل فى تقريره الاقدام عبد الحكيم على المطول (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى) وهو الضمير فى نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير فى صائم ونائم هو الفاعل المجازى وهو المشبه (قوله على وجه ينبئ عن التشبيه) بان يكون المشبه به خبرا أوصفة أوحالا ضرورة أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون الا بتقدير أداة التشبيه والبيت والمثال المتقدم ليسا من هذا ونظيرهما قولك سيف زيد فى يد أسد ولما لقينى زيد رأيت السيف فى يد أسد وكتب على قوله أوحالا أو ثانيه أو مضافا الى المشبه كلجين الماء كما فى المطول (قوله قد زر الخ) صدره

* لا تعجبوا من بلا غلالته * قد زر الخ والبلا بالكسر والقصر مصدر بلى الثوب صار خلقا واذا فتح مد والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزراره أو ضمير غلالته عبد الحكيم

﴿أحوال المسند اليه﴾

(قوله أى الامور العارضة له) أى الامور العارضة التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع فانه عارض للمسند اليه من حيث انه مسند اليه والاضافة فى الترجمة للعهد وأخرج

(قوله ليسا من هذا) اى ليسا من الجمع بين الطرفين على الوجه المنبئ عن التشبيه بل من الجمع بينهما على وجه لا ينبئ العصام

من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند لما سيأتى (اما حذفه) قدمه على سائر احواله لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفى المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكره فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك من أصله (فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان فى الحقيقة ركنا من الكلام (او تخييل العدول الى اقوى الدليلين

العصام فى أطوله بعهدية الاضافة أحوال لاتعرض للمسند اليه بواسطة أنها أحوال الاسناد أو المسند ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التى بها الخ مانصه والقرينة على ذلك ماتقدم فى تعريف علم المعانى (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد تخرج مايعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث عدد حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا وغير ذلك (قوله وعدم المسند اليه) أى أحوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لما سيأتى) أى قريبا من أنه الركن الاعظم سم (قوله اما حذفه) أى من غير اقامة شئ مقامه وحيث يكون لغرض معنوى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدا من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما ان يقوم شئ مقامه كما فى باب النيابة و رافعه الفعل أو شبهه و باب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعى الى الحذف أو لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو اضربن ياقوم واضربن يا رجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لايناسب المقام مع أنه لا يجب اسناد الفعل ولا أن يكون المسند اليه المفعول كما عرفت اه يس وكتب أيضا قوله أما حذفه أى اعتمادا على القرينة المعينة له ولم يتعرض لها المصنف لانها مصححة للحذف والكلام فى المزايا المرجحة التى يختص البليغ بملاحظتها لان العامى أيضا يحذف لوجود القرينة أفاده فى الاطول وكتب أيضا مانصه أى انحذافه اذ الحذف فعل المتكلم فلا يكون من أحوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أى فى الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ الترك اشارة الى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط عبد الحكيم وبهذا يندفع مايتراءى فى كلام الشارح من التنافى وحاصله أن ماذكره فى هذه النكتة يدل على أن الحذف عدم الاتيان ابتداء وماذكره فى نكتة التعبير هنا بلفظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض فى معنى الحذف ودفعه الحفيد أيضا بما حاصله ان ماذكره فى النكتة الثانية مبنى على التخييل والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاسقاط بعد الاثبات وماذكره فى الاول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يؤت به أولا ثم زال بل ترك ابتداء (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فالحذف متقدم على الذكر أى والاثبات مقدم على باقى الاحوال لكونها كالتفصيل له كما قاله عبد الحكيم فاندفع مايقال هذه النكتة انما تقتضى التقديم على الذكر دون بقية الاحوال وبحث فى الدفع بماذكر بان باقى الاحوال الآتية تجرى فى المسند اليه المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف أيضا الا أن يجاب بان جريانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور أقوى فتأمل وكتب على قوله أى فالحذف مقدم على الذكر مانصه فيكون بيان أحوال الحذف أيضا مقدما (قوله وذكره) أى عدم الاتيان به و يجوز عود الضمير على الحذف بتسامح أى معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى فى الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو افتقر فى الافادة الى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد فى الحاجة عند قصد الافادة من الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض عق (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أى المنزلة وهى كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره محقق فلا يناسب ايراد لفظ كان فلعل المراد بتركه تركه مطلقا أى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا فليتأمل سم فصح أى الاتيان بكأن أى فكأنه ترك حقيقة وحكما مع أنه مذكور حكما (قوله فللاحتراز الخ) اعلم أن من النكات الآتية مايجتمع بعضه مع بعض لكن المدار على القصد والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث أى حال كون العبث مبنيا على ماهو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان فى الحقيقة الخ) أى فذكره فى الحقيقة لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالذكر فى التنصيص على ماهو المقصود الاهم من عبد الحكيم (قوله تخييل العدول) أى أن يخيل

(قوله بواسطة انها احوال) صوابه اسقاط انها وقوله لاسناد اى كائنا لاسناد وهذا من تمام الوصف بل هو محطه (قوله اى اعتمادا على القرينة المعينة له) فيه أن تعيين القرينة قد يقتضى الحال خلافه (قوله اى انحذافه الخ) لا يظهر كل الظهور لان الدواعى المذكورة ليست الا للافعال لا للآثار كما هو المتبادر فالانسب ابقاء الحذف وما معه على معناه ومعنى كون الحذف من احوال المسند اليه انه عارض له ومتعلق به وان كان صفة للمتكلم اه شيخنا (قوله وبحث فى الدفع بما ذكر الخ) اى فيكون الدفع حينئذ ليس بما ذكره بل بان جريانها فى المذكور الى آخر ماذكره واحسن منه ان يقال ان باقى الاحوال تفصيل للذكر كالحذف فتتأخر عنهما

المتكلم للسامع بذلك الحذف أنه عدل الى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ وأقواهما هو العقل أى يوقع ذلك فى خيال السامع ووهمه أى وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه كما فى الاطول (قوله من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل فى واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعى أن يراد به فى تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل من المدخولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ولهذا كاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقدير ولا باعتبار الاستصحاب أطول (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا فأجاب بان الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أى من حيث الظاهر أيضا بدليل قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ بل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل سم وكتب أيضا على قوله من حيث الظاهر ما نصه لانه يفهم من اللفظ لكن لا بقيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته والاعتماد بالآخرة على العقل عبد الحكيم (قوله لافتقار الخ) أى فان اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شئ بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لابد من تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله الافتقار علل فى الاطول كون العقل أقوى بان الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اهـ (قوله وانما قال تخييل العدول) يعنى أن العدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة عليه وليس كذلك عبد الحكيم (قوله لان الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى أى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما أشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح فى نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان أمرا ممكنا فى نفسه الا أن ما ذكر بناء على ما استمر فى العادة من أن فهم المعانى قلما ينفك عن تخييل الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقى وان الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة الى العقل تسمح لانه آلة للعلم بالدلالة فقول الشارح هو اللفظ الخ أى فليس هناك فى الحقيقة عدول عنه ولا دليل غيره اهـ وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر ما نصه بل هذا أى قوله وانما قال تخييل لان الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطلقا انما هو اللفظ وان كان بمعونة العقل اهـ (قوله هو اللفظ) بناء على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه عبد الحكيم وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أى فليس هناك فى الحقيقة عدول عنه (قوله للاحتراز الخ) قال فى الاطول وأنا أقول لم يقل أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته لا ستلذاذه ما عبر به اهـ ملخصا (قوله والتخييل فيه) اشارة الى أن أو فى قول المصنف أو تخييل مانعة خلو فتجوز الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مانعة خلو أيضا اذ يجوز أن الحذف لنكتة أخرى غيرهما (قوله أو اختبار تنبه السامع) فان قلت الحذف يفتقر الى صلاحية المقام له بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلابد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفى للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال اختبار تنبه السامع ويكفى فى قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اهـ أطول وكتب أيضا قوله أو اختبار الخ أقول أو اظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو اظهار اعتقاده أن له تنبها كاملا أو التنبيه على تنبهه أطول (قوله هل يتنبه أم لا) أم هذه منقطعة على ما من تحقيقه فاقيل الصواب أيتنبه أم لا ليس بصواب على ان أم المتصلة تجىء مع هل على قلة كما فى الرضى عبد الحكيم وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فان كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه (قوله أو اختبار مقدار الخ) كما اذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله وتريد أقدمهما لتختبار الذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التى معها خفاء وهى أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع ق (قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية) أى فيكون

من العقل واللفظ) فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل العدول لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن (كقوله قال لى كيف أنت قلت عليل) سهر دائم وحزن طويل لم يقل أنا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (أو اختبار تنبه السامع عند القرينة) هل يتنبه أم لا (أو) اختبار (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا

(قوله بدون توسط لفظ) كما فى دلالة الاثر على المؤثر وقد تقدم توضيح ذلك (قوله بخلاف الدلالة الوضعية) فيه أن تخلفها كذلك فى بعض الصور اذ لا تتخلف دلالة المفرد فافهم (قوله ونسبة الدلالة الى العقل تسمح) مبنى على تفسير الدلالة بالمعنى الثانى المتقدم (قوله ما عبر به السائل) وهو لفظ أنت وقوله عن ذاته متعلق بعبر

شديد النباهة أم لا يتنبه بالقرائن الخفية بل الا بالظاهرة فيكون ضعيفها (قوله أو ايهام صونه) عبر به هنا وفيما سلف بالتخييل كأنه لمحض التفنن ثم اذا كان قصد ايهام الصون سببا للحذف فقصد حقيقة بالاولى من سم وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه المراد بالصون التنزيه والتبعيد عن ذكره تعظيما للصون أو المصون عنه لا لمجرد ترك الذكر حتى يرد أن في الحذف حقيقة الصون لا ايهامه ودفع هذا الايراد سم بقوله المراد منه صونه عن تنجيسه بواسطة المرور على اللسان فصح ذكر الايهام اه وكتب أيضا قوله أو ايهام صونه الخ أقول أو ايهام صونه عن سمعك أو ايهام صون سمعك عنه أطول (قوله أو تأتي الانكار) أي انكار المتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتي كما في الاطول (قوله أو تعينه) اما لان المسند لا يصلح الا له أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد يقصد أحدهما وقد يقصدان معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذا لم يكن هناك تناف من عبد الحكيم وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتي من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) أجاب عنه الحفيد بما ملخصه ان العبث المحترز عنه قسمان عبث بسبب دلالة القرينة على المراد وهذا هو الذي ذكره المصنف بقوله فللاحتراز عن العبث وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند اليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وانما عبر فيه بالتعين للامرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لا يدفع ما ذكره الشارح من اغناء الموضع الاول عن الثاني لصلاحية العبث في قوله فللاحتراز عن العبث لشموله للقسمين (قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما الخ) أي فلا يقال في حذف الجلالة انه للاحتراز عن العبث لما فيه من سوء الادب بل يقال حذفه للتعين (قوله له) أي التعين (قوله أو ادعاء التعين) انظر لم أظهر في محل الاضمار وما قيل انه أظهر لئلا يتوهم عود الضمير على الانكار يبعده الاضمار في تعينه مع أنه أقرب الى الانكار ويظهر أن نكتة الاظهار أنه لو أضمر لتوهم رجوعه الى المسند اليه كبقية الضمائر المتقدمة فتدبر (قوله أو نحو ذلك) أفرد اسم الاشارة لكونها اشارة الى أحد الامور المستفادة من الترديد أطول (قوله أو فوات) أي أو خوف فوات وكتب أيضا قوله أو فوات فرصة هو وما بعده عطف على قول ضجر وسآمة فالجميع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أي قطعة من الزمان يفوت بها المقصود وقال ع ق هي ما يغتنم تناوله (قوله على وزن) كما في البيت السابق فانه لو قال أنا عليل لفات الوزن وقوله أو سجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته فات السجع وقوله أو قافية كقوله * ولا بد يوما أن ترد الودائع * فانه لو قال أن يرد الناس الودائع فاتت القافية وكتب أيضا قوله أو سجع أو قافية قال الحفيد هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذي به يحصل السجع او القافية اه أي لانه اذا لم يجب وكان المسند يحصل به السجع والقافية فلا حاجة الى حذف المسند اليه بل لو قدم على المسند لكان السجع والقافية بحالهما وفيه بحث لانه انما يتم لو شرط في النكات أن لا يحصل الشئ الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما حقق في محله ع س وكتب أيضا قوله أو قافية مقابلة الوزن بها لا تقتضي عدم تغير الوزن بذكر المسند اليه بل القافية فقط وان زعمه الحفيد لجواز أن يقصد تارة ذلك وتارة هذا وان كانا متحققين (قوله أو ما أشبه ذلك) عطف على ضجر (قوله عن غير السامع) أي المقصود بالسماع اه سم أي فلا يرد أن الحاضرين اذا كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان لم يكونوا سامعين فلا حاجة الى الاخفاء عنهم (قوله وكاتباع الخ) الفرق بين الاتباعين أن في الاول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا أولا وفي الثاني الكلام الثاني غير الاول ولا بد أن يكون الاول قياسا عبد الحكيم (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه ع ق (قوله أو ترك نظائره) أي نظائر المسند اليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به المتكلم وهو عطف على تركه بدليل قوله في المطول أو على ترك نظائره وان أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرفع على المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل للحمد أو الرفع على الذم كقولنا أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم أو الرفع على الترحم كقولنا اللهم ارحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه

(او ايهام صونه) اى المسند اليه (عن لسانك) تعظيما له او عكسه اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له (أو تأتي الانكار) أي تيسره (لدى الحاجة) نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيدا بل غيره (او تعينه) والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروه من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اى الله والثاني التوطئة والتمهيد لقوله (او ادعاء التعين) له نحو وهاب الالوف اى السلطان (او نحو ذلك) كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر أو سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع اوقافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اى هذا غزال وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم أو الترحم (واما ذكره) اى ذكر المسند اليه (فلكونه) اى الذكر

(قوله أي أو خوف فوات) أي لان المقتضي للحذف هو خوف الفوات لا نفس الفوات (قوله فانه لو قال حمد الناس الخ) هذا وما بعده مبني على ما مشي عليه

عنه أو للاحتياط لضعف التعويل) أى الاعتماد (على

(الاصل ولامقتضى للعدول
القرينة أو التنبيه على غباوة
السامع أو زيادة الايضاح
والتقرير) وعليه قوله
تعالى أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم
المفلحون (أو اظهار تعظيمه)
لكون اسمه مما يدل على
التعظيم نحو أمير المؤمنين
حاضر (أو اهانته) أى اهانة
المسند اليه لكون اسمه
مما يدل على الاهانة مثل
السارق اللئيم حاضر (أو
التبرك بذكره) مثل النبى
صلى الله عليه وسلم قائل هذا
القول (او استلذاذه) مثل
الحبيب حاضر (أو بسط
الكلام حيث الاصغاء
مطلوب)

فى المطول من شمول المسند
اليه الذى الكلام فيه
للفاعل وان تقدم عن يس
رده وقوله فات السجع
وقوله فاتت القافية أى
لصيرورة الاولى مرفوعة
والثانية منصوبة
(قوله أوجريا على تجويز
البغداديين المناسب حذف
أولانه علة لما قبله قاله
بعضهم والظاهر أن تجويز
البغداديين غير محتاج الى
التشبيه بالمضاف بخلاف
ما قاله ابن الحاجب (قوله
أراد أنه يقتضى الخ) فيه
انه لا اقتضاء لذلك أصلا
فان الذكر مع وجود
القرينة احتياط من حيث
عدم الاكتفاء بالقرينة
وضم اللفظ اليها ولا شك أن
ضم الضعيف الى القوى
فيه احتياط وتقوية فعلى

الاوجه يوجب الحذف ع ف وبحث فى ذاك صاحب الاطول بان الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أرضعف التأليف فهو من متعلقات البلاغة التى مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى هو من وظيفة علم المعانى (قوله الاصل) أى الذى لا يعدل عنه الا لمقتض (قوله ولامقتضى للعدول ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى فى قصد المتكلم على ما مر فلا يرد أن الكلام فيما أقام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه والاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق فى جميع صور الذكر وقوله لامقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه فى لا غلامى لك واما تشبيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب عبد الحكيم أوجريا على تجويز البغداديين من النحاة عدم تنوين الشبيه بالمضاف وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لامانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون ما نصه أى الاصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الاصالة لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف حتى اذا وجد رجح على الاصالة بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى (قوله لضعف التعويل الخ) أورد أنه يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو تخييل العدول الى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ فى شرح المفتاح بان هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم وأجاب الصفوى بان جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه ينبنى ما تقدم وهذا لا ينافى أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه ينبنى ما هنا اه يس (قوله أو التنبيه الخ) أو لغباوة السامع أو تو بيخه بالغباوة اه أطول وكتب أيضا ما نصه أى تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أى المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) اما لانها وصفه أو لقصد اهانته فيقال فى ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيها على أنه غبى لا ينبغى أن يكون الخطاب معه الا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أى أو لزيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الايضاح أى ايضاح المسند اليه وزيادة تثبيته فى ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أى على ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند اليه محذوفا فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند اليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو اظهار تعظيمه) عبارة القوم أو التعظيم فورد عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاسناد الى المسند اليه المخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف اظهار وهو انما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الاهانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم فليجعل العطف على التعظيم لا الاظهار أفاده يس ولا يخفى أن تسليط الاظهار على التبرك يمنع منه قوله بذكره اذ مع حذف المسند اليه ليس هناك أصل التبرك بذكره الا أن يراد بالذكر الملاحظة تامل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أى فى جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولاحقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق فاذا قيل هل حضر زيد فتقول حضر ذاك اللئيم (قوله مثل النبى صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فاذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فنقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكفى فى الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قاله اه (قوله أو استلذاذه) أى وجدانه لذيذا أطول (قوله او بسط الخ) لم يقل بعد ما ذكره من نكات ذكر المسند اليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نكات حذفه اكتفاء بقوله ذلك فى مبحث الحذف واتكالا على المقايسة أفاده فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) أورد أن هذا القيد معتبر فى غير هذه النكتة من النكات كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب وهكذا فما وجه التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكتة بهذا

القيد فلابد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا مانصه لو عبر بالسماع لكان أولى ليناسب المثال يعني قوله تعالى هي عصاى الخ اذ لا يقال في جانبه تعالى اصغاء أفاده ع ق وذكره الحفيد أيضا وكتب على قوله ليناسب الخ مانصه أما الاصغاء فلا يناسبه لانه امالة الأذن للسماع وأجيب بأن الاصغاء مجاز في الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أي محبوب (قوله أي في مقام الخ) نحيث ظرف مكان سم قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعارا للزمان (قوله نحو قوله تعالى الخ) لا يقال ينافي كون ذكر المسند اليه لان المقام مقام بسط الاجمال في قوله تعالى ولي فيها مآرب أخرى لأنا نقول هذا الاجمال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الحفيد وحاصله أنه انما أجمل المآرب وان كان المقام مقام بسط لترقبه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى وأجيب أيضا بان موسى استشعر من الله تعالى أن يريه في العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها أو أنه كان عالما بتفصيلها لكن أخذته دهشة (قوله هي عصاى الخ) وكان يكفيه لولا ذلك أن يقول عصا لان ما للسؤال عن الجنس فزاد المبتدأ والاضافة والاوصاف لذلك قال سم قوله هي عصاى فيه اشكال لان السؤال بما عن الجنس فكيف أجاب بالشخص والجواب من وجوه منها انه أجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في ضمن هذا الفرد وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والماهية فلم أتى بقوله أتوكأ عليها وأهش بها الخ فان هذه صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة فلعل السيد موسى عليه السلام حملها على الجنس فاجاب ثم جوز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للتهويل) نحو أمير المؤمنين يأمرك بكذا تهويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل أمره اه ع ق وقوله أو التعجب أي اظهار التعجب كقولك الصبي قاوم الاسد وانما قلنا اظهار لانه كما قال ع ق لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التعجب منه وكتب على قوله أي اظهار التعجب مانصه الظاهر تقدير اظهار في قوله للتهويل أيضا لحصول التهويل باسناد المسند الى المسند اليه المقتضي للتهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أي اشهاد المتكلم السامع على ثبوت المسند للمسند اليه وعبارة ع ق وقد يكون للتعيين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كان يقال لشاهد واقعة لينقل عنه ماوقع لصاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على شهادته الذي قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا ليتعين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار اه وقوله في قلب الشاهد أي على الشهادة وقوله أو التسجيل أي الكتابة وعبارة ع ق وكتعيين الذي قصد التسجيل عليه أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا لئلا يجد السامع السبيل الى أن يقول للحاكم عند التسجيل انما فهم الشاهد أنك أشرت الى غيري فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه (قوله وأما تعريفه الخ) قال في الاطول واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيأ منهما الا صورة والباحث يتكل عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام فنقول أما التعريف بالنداء في قولك يا رجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجي وربما نقصد به تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ماغرك بربك الكريم يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقية (قوله أي ايراد المسند اليه معرفة) أي لا جعله معرفة اه سم أي لان جعله معرفة من شأن الواضع لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أي الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله فبالاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجح مطلق التعريف ولابد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكأن المصنف هنا ظن ان نكتة الخاص تكفي لايراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو ومن غير ملاحظة الخاص وان كان

أي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء (نحو) قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (هي عصاى أتوكأ عليها) وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد على قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار (واما تعريفه) اى ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير (فبالاضمار

فرض أن القرينة أقوى من اللفظ ليس في كلامه مايخالف ذلك فافهم (قوله لا بمعنى الاستشهاد) اى الذي هو طلب الاداء اوطلب التحمل اذ الحاصل فيما قاله تحميل الشهادة بالفعل وقوله لينقل بالبناء للمفعول وقوله عند قصده أي قصد شاهد الواقعة وقوله هل باع هذا الخ لو قال هل هذا باع بكذا لكان مناسبا للجواب وكان الجواب على فرض حذف زيد منه على تقديره فلا يرد عليه انه على فرض حذف زيد منه يكون المسند اليه هو الضمير المستتر في باع وبهذا تعلم مافي قوله بعد فاذا قال الحاكم الخ فتدبر (قوله اى على الشهادة) فعلى كلام

لايحصل الا في ضمنها ونكتته قصد المتكلم افادة المخاطب فائدة كاملة من يس وكتب أيضا قوله
فبالاضمار قال الحفيد الاولى دخول الفاء في لان كما لايخفى اهـ أي لان المقصود الاخبار بسبب تعريف
المسند اليه فهو الخبر الذي تدل عليه الفاء بعد أما لا الاخبار بكون التعريف يكون بالاضمار وغيره لان ذلك
حظ النحوي فليس هو الخبر حتى تدخل عليه الفاء بل حال وكتب أيضا قوله فبالاضمار أي فيكون
بالاضمار الخ (قوله لان المقام للتكلم) أي ولا مقتضى للعدول عنه والا فقول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك
بكذا في مقام التكلم أطول (قوله للتكلم) أي ولا يشعر بخصوص التكلم الا ضميره أو الخطاب أي ولا
يشعر بخصوصه الا ضميره أو الغيبة أي ولا يشعر بخصوصها الا ضميرها كذا في ع ق (قوله نحو أنا ضربت)
الشاهد في أنا والتاء وجمع بينهما اشارة الى انه لافرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا
يقال فيما بعد أيضا (قوله أو الغيبة) فيه أن كون الشئ غائبا لايستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة
كلها غيب ولهذا اعترف ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما ولم يعرف بمجرد ماوضع
لغائب والبيان الوافي مافي المفتاح بدل قوله أو الغيبة أو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا
أو في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم
وارادة الاشارة اليه يتجه عليه أنه لايتعين الاضمار لجواز المعرّف بلام العهد الا أن يرجح الضمير بكونه
موضوعا له بالوضع الافرادي والمعرّف بلام العهد دخيل في ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر
ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم تقصد الاشارة اليه من
هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقولك ان جاءني زيد جاءني رجل فاضل
أطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم مانصه وعلى قيد التقدم نبه الشارح بقوله لتقدم الخ
(قوله لتقدم ذكره) أي ذكر مرجعه (قوله تحقيقا) نحو جاءني زيد وهو يضحك أو تقديرا بان يكون المرجع
في تقدير التقديم لان التقديم رتبته نحو في داره زيد فان المبتدأ في تقدير التقديم واما معنى بدلالة اللفظ عليه
نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدلوا أو بدلالة قرينة عليه
نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب فان قرينة ذكر العشي والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال
على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع للشمس واما حكما بان لايدل عليه شئ مما ذكر لكن قدم
لنكتة كضمير رب والشأن فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهي البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير
التأخر فالمرجع في حكم التقدم ذكره ع ق وكتب أيضا قوله تحقيقا أو تقديرا راجعان الى التقدم لفظا
(قوله وأصل الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله أن يكون لمعين) أي
بالشخص وكتب أيضا قوله أن يكون لمعين والاصل أيضا أن يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره كجعله كالمشاهد
لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد أطول (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة
التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا أيها
الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته فان الشمول
الاستغراقي من قبيل التعيين عبد الحكيم (قوله لان وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهني
فانه من المعارف مع أنه لايستعمل في معين والجواب أنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في
حكم النكرة أو نقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن
فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة بناء على أنها موضوعة للجنس
لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في
النكرة وان كان متحققا فتأمل سم وكتب على قوله يرد المعرف الخ مانصه نحو ادخل السوق كما سيأتي
فان المراد سوق أي سوق (قوله الى حاضر) أي والحاضر لايكون الا معينا وفيه نظر اذ يمكن أن يحضر جماعة
ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما (قوله وقد يترك) ضمنه معنى يوجه ويمال فعلق به قوله الى غيره أو التضمين
بياني أي موجها ومما لا الى غير الخ وكتب أيضا قوله وقد يترك الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن
الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه أيضا انما جعل الشارح ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون

لان المقام للتكلم) نحو أنا ضربت (أو الخطاب) نحو أنت ضربت (أو الغيبة) نحو هو ضرب لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا أو تقديرا واما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال واما حكما (وأصل الخطاب أن يكون لمعين) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر (وقد يترك)

ع ق المراد بالاشهاد الاشهاد على الشهادة بخلافه على ماقبله

(قوله فهو الخبر) الضمير راجع للسبب وقوله حظ النحوي أي لانه الذي يبحث عن حصول التعريف بالاضمار وبالعلمية وهكذا ثم ان كان هذا معنى كلام الحفيد ففيه أن محط القصد هنا هو القيد كما هو واضح وان كان غرضه انه أولى لكونه أوضح فكلامه ظاهر (قوله بل حال) يلزم عليه الفصل بين أما والفاء بالمبتدأ والحال وهو لايجوز مع مافيه من مجيء الحال من المبتدأ وهو خلاف مذهب الجمهور فالمناسب جعله متعلقا بتعريف قاله بعض مشايخنا (قوله وفي الارض اله) فلم يقل وفي الارض هو لعدم قصد الاشارة اليه من هذه الحيثية وكذا فيما بعد

المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لايهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود أمالة الخطاب المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتى به ليس بشئ اه ويرد على جوابه أن الممال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا بهذا القيد الا أن يكون معنى قوله أى الخطاب مع معين أى الخطاب الذى وضعه أن يكون مع معين فتأمل وكتب على قوله والمقصود الى الخ مانصه مع أن عبارة المفتاح والايضاح تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله وقد يترك الخ اعترض بأن هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الآتى ذكره آخر الباب فكان الاولى عدم ذكره هنا وأجاب عنه عبد الحكيم على المطول بأنه ليس من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وأطال فى بيان ذلك وتحقيقه فراجعه تستفد وكتب أيضا على قوله وقد يترك الى غيره الخ قال فى الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لاعدول لو قيل ترون لاعدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه (قوله أى الخطاب مع معين) الظرف حال أى كائنا مع معين فلا ينافى أن الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا أريدت تقويته قوى باللام لانها التى للتقوية (قوله أى غير معين) أى بالشخص (قوله كل مخاطب) أى كل من يصلح للخطاب كما فى الاطول (قوله على سبيل البدل) أى دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون سم وعبارة ع ق وانما قلنا على سبيل البدل اشارة الى أن الخطاب لايخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات فى العموم بل يصاحبه الافراد المناسب للتعيين واشارة الى أن العموم فيه هو العموم الذى كان فى أصل وضعه فان الضمير كما قيل انما وضع وضعا عاما بدليا و يتعين بعض ما يصح استعماله فيه بنفس ذلك الاستعمال والعموم البدلى فى الضمير المفرد والمثنى ظاهر وأما ضمير الجمع ان تصوّر فيه هذا العموم فالظاهر أن العموم فيه معى لابدلى ويمكن اعتبار البدلى فيه بالنظر لكل جمع جمع تأمل اه بالحرف وكتب على قوله حتى يكون كالنكرات فى العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولى وتارة للعموم البدلى (قوله ولو ترى) الجواب محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله الى تفظيع حالهم) أى بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله أى تناهت حالهم) المراد به ماطرأ عليهم فى وقت نكس الرؤس لاجل الخجالة والخوف من أهوال القيامة من رثاثة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وبسرته وصفرته وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور الخ أى شأنها ذلك فلا ينافى قوله تعالى لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب أيضا قوله أى تناهت حالهم فى الظهور فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها أطول (قوله المحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسرها غير قياسى اذ القياس الفتح هذا وفى لامية الافعال لابن مالك ان فيه الكسر والفتح (قوله واذا كان) أى حالهم وقوله كذلك أى لايختص بها الخ سم (قوله فلا يختص به) الباء داخلة على المقصور (قوله أى برؤية حالهم) فيكون الضمير راجعا للحال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاحتمالين لكن حذفه على الاوّل من الاوّل ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتيج الى تقديره لان حالهم لم يقم بالمخاطب حتى يصح أن يختص بها (قوله بايراده علما) أشار الى أن العلمية مصدر المتعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد عبد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد أى جعله علما واللازم علم بضم اللام أى صار علما وكتب أيضا قوله بايراده علما فسر العلمية بالايراد المذكور على وفق التعبير عن بقية الاحوال بنحو الذكر والحذف نعم المراد بالايراد ونظائره الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحقيقة ولم يقل فيما تقدم أى بايراده ضميرا لان هذا أحوج الى البيان لان العلمية الكون علما وليس مرادا سم باختصار وقال يس التأويل بالايراد لانه الذى يصنعه البليغ وتركه فى الاضمار لقربه من التعريف وكتب أيضا على قوله بايراده مانصه الباء للتصوير (قوله وهو ماوضع الخ) أورد عليه أن من المشخصات

أى الخطاب مع معين (الى غيره) أى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) على سبيل البدل (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم عند ربهم) لايريد بقوله ولو ترى اذ المجرمون مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم (أى تناهت حالهم فى الظهور) لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك (فلا يختص به) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ماوضع لشئ

(قوله واشارة الى أن العموم الخ) هذه الاشارة لاتناسب مذهب الشارح التابع للجمهور من أن المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا وانما تناسب مذهب من يقول انها جزئيات وضعا واستعمالا وقد يقال بل تناسب مذهب الشارح أيضا ومعنى قوله لايخرج الخ لايخرج فى الاستعمال عما اعتبر فى وضعه الاصلى من أن استعماله فى الجزئى فافهم

حال التسمية مايتبدل بعدها فيلزم ان يصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد المشخصات المشتركة بين سائر أحواله التى بها يتحقق جزئيته ويمتنع تصوره من وقوع الشركة فيه دون مايتبدل ولاشك أن له أحوالا لازمة له فى سائر أحواله مشخصة تمنع من الاشتراك فيه فتلك الاحوال هى المعتبرة فى الوضع دون غيرها مماليس كذلك سم ملخصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يراه لانه لا يعرف جميع مشخصاته وأجيب بأن معرفتها ولو اجمالا بوجه عام يكفى فى وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ماوضع الخ هذا التعريف وان تم على رأى الشيخ ان المعارف غير العلم كليات وضعا جزئيات استعمالا لايتم على القول الآخر انها جزئيات وضعا واستعمالا لانه لايكون مانعا فلابد من زيادة دون غيرها فى ذلك الوضع يس وكتب على قوله وهو مانصه أى لفظ (قوله مع جميع مشخصاته) ولو الذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لاحضاره) أى تعريفه بالعلمية لاحضاره فالضميران للمسند اليه لكن الاول بالنظر للفظ والثانى بالنظر للمعنى لان العلم هو اللفظ والمحضر فى ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فعلم جواز تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى أى ففى الكلام استخدام لذكر المسند اليه سابقا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول وعبارة سم قوله لاحضاره أى المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولاشك أن المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لاحضار مدلوله وكتب أيضا قوله لاحضاره فيه أنه قد يكون حاضرا فلا يصدق التعريف بالعلمية لاحضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع أو المراد احضاره لو لم يكن حاضرا انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر أى ملتبسا بعينه والمراد به نفس الشئ وذاته المعينة انظر عبد الحكيم ويحتمل أن الباء زائدة وكتب أيضا قوله بعينه أى شخصه اعترض بان الاحضار بالعين يشكل بما اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما فى لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالشخص مايشمل احضاره بوجه عام ينحصر فى الواقع فى الشخص والبارى تعالى يدرك بوجه عام ينحصر فى الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته تعالى (قوله أى بشخصه) أورد أنه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تشخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان الكلام فيما علميته حقيقية بخلاف علم الجنس فعلميته حكمية ولهذا صرحوا بانه انما حكم بثبوتها لضرورة الثانى ان قولنا يؤتى بالعلم لكذا لا يستلزم أن كل علم يفيد ذلك وحاصله أن العلم فى الجملة يفيد ذلك الثالث انا نعتبر تشخصات الماهية الذهنية فان الماهية تتشخص فى الذهن فيصدق عليه انه حضر شخصه بهذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب مجيئه ممنوعا من الصرف وترك ادخال اللام ومجىء الاحوال منه ووصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه (قوله عن احضاره باسم جنسه) أورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم فى البلد اذا لم يكن لهم فيها الا حاكم واحد وان الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور وأجيب بأن افادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب أيضا على قوله عن احضاره مانصه أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جنسه المناسب فى المقابلة أن يقول بجنسه (قوله نحو رجل عالم) الشاهد فى قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة وكتب أيضا مانصه وان تعين بالقرينة لانه لم يحضر الا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية (قوله أى أول مرة) فيه اشعار بان ابتداء منصوب على الظرفية وكتب أيضا قوله أى أول مرة لا يلزم من كون التعريف بالعلمية للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذ لا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجود علة أخرى فلا يرد زيد الثانى فى نحو جاء زيد زيد (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاءنى زيد وهو راكب انظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاءنى الخ كما صنع فى سابقه ولاحقه تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانصه الشاهد فى وهو راكب (قوله مختص به) الباء داخلة على المقصور عليه بدليل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه لهذه الذات المخصوصة

منع تجميع مشخصاته (لاحضاره) أى المسند اليه (بعينه) أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى (فى ذهن السامع ابتداء) أى أول مرة واحترز به عن نحو جاءنى زيد وهو راكب (باسم مختص به) أى بالمسند اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به

(قوله مايشمل احضاره بوجه عام) أى ملتبسا بوجه عام والا فالكلام فى الاحضار بالعلم وقوله والمراد بالوجه العام صفاته تعالى أى كواجب الوجود وخالق الخلق (قوله أورد أنه لا يصدق الخ) فيه أن عدم الصدق هو المقصود ويفيده كلام السيد انظر التقرير (قوله وأجيب بان افادتهما الخ) أجيب أيضا بانه لا يشترط فى النكتة أن تخص (قوله المناسب) لو قال الانسب لتم كلامه اذ الاحضار باسم الجنس احضار له بالجنس أى ملتبسا به فالمناسبة حاصلة وقوله فى المقابلة أى مقابلة قوله بعينه (قوله فيه أشعار الخ) ووجهه غلبة استعمال أول ظرفا (قوله عائد الى العلم) فيه أن المدار على كون المرجع مطلق معرفة لا خصوص العلم (قوله انظر لم يقل الخ) فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد التقييد بكون المرجع معرفة الا بجعل نحو الخ قيدا وهو

فدخل

فدخل فيه الاعلام المشتركة كزيد المسمى به جماعة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) أى فان احضارها ولو كان أول مرة الا أنه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع بناء على أن الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرف بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة وأجيب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق فى العهد الخارجي والموصول والمعرف بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ لم يوجد فيها الا أولا وفيه أن المعهود الخارجي قد يكون احضاره أولا باللفظ بأن يذكر اسم الجنس ثم يعرف بلام العهد الا أن يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقا ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ فحسن أن يقال احضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره أولا باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر انه عمم فى الذكر فاريد الذكر مطلقا ولو حكما يس وكتب على قوله وأورد عليه المعرف الخ مانصه أى فان الاحضار فى الثلاثة ثانوى لا ابتدائى وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرف بالاضافة مانصه أى المعهودان خارجا (قوله بلام العهد) أى الخارجي نخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهنى فانهما فى حكم النكرة قاله ع ق (قوله والاضافة) أى العهدية خارجا (قوله وهذه القيود) أى الثلاثة (قوله لتحقيق مقام العلمية) أى المقام الذى يؤتى فيه بالمسند اليه علما أى أتى بها لذلك لا لاحتياج اليها فى الاخراج وكتب أيضا قوله لتحقيق مقام العلمية أى للاتيان بجميع مايتعقل ويتضح به مقام العلمية (قوله والا) أى وان لم نقل ان هذه القيود لتحقيق ماذكر بل قلنا انها محتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يغنى عن الاولين فاخرج بهما يخرج به (قوله مغن عما سبق) أى من القيدين أعنى بعينه وابتداء لانه يخرج به ماخرج بهما وكتب أيضا قوله مغن عما سبق لان احضار الشئ باسمه المختص به احضار له بعينه أول مرة فلا يكون الا علما سيرامى وهذا مبنى على أن الاسم المختص بشئ انما يكون فى العلم وأورد عليه رحمن فانه خاص بالله تعالى مع أنه صفة وأجيب بأن الاختصاص عارض وكتب أيضا على قوله مغن مانصه فيه بحث للفنرى فراجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله أى أول مرة فى تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كما فى الضمير الغائب الخ) أى وكاسم الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا الرد ظاهر لو أريد بالشرط أى شرط كان ليشمل العلم بالوضع فلو أريد ماعدا العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء أى من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ آخر كان الرد على هذا القائل بأنه يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ماخرج به من بقية المعارف خرج بابتداء على ان معناه ماذكر وان كان يجاب بانه لتحقيق مقام العلمية (قوله كذلك) أى مشروطة بتقدم شئ حتى العلم أى فلو كان ماقاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود (قوله نحو قل هو الله أحد) يحتمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل أن يكون ضمير الشان والجملة خبره اه فنرى (قوله أصله) أى القريب والا فالاصل الاصيل اله منكرا هذا اذا كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذفت الهمزة) اما مع حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط الغير القياسى بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه عبد الحكيم وقوله على خلاف القياس لان الحرف المتحرك متعاص بحركته قال فى الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسى أو فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حينئذ فى كلمة واحدة وكتب أيضا قوله حذفت أى تخفيفا (قوله وعوض عنها حرف التعريف) أى قصد جعله عوضا عنها فلا يرد أن حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لو عوض عنها حرف التعريف لم يصح أن

عن احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب او اسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط تقدم ذكره والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف

غير المتبادر بخلاف ما صنعه الشارح (قوله لان اسمها يطلق على غيرها) الاولى على غيره (قوله فيكون التزام الادغام غير قياسى) وأما تجويزه فهو قياسى (قوله فلا يكون المتحركان الخ) أى لا يكونان مجتمعين فى كلمة واحدة لان الحرف المحذوف كالثابت فمحط النفى اجتماع الحرفين وبهذا يستقيم كلامه فتدبر وقوله من كل وجه أى وان كانا مجتمعين فى كلمة واحدة من بعض الوجوه وهو ملاحظة التعويض أو بالنظر لظاهر الحذف وقطع النظر عن كونه قياسيا (قوله ونحن نقول) أى ردا لما قاله السيد

يقال الاله بالهمز اذ يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض وهو لا يجوز لانا نقول الاله بالهمز ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى أن أل ليست عوضا بل تشبه العوض يعنى أنها ليست متمحضة للعوضية بل للتعريف أيضا من سم باختصار و بعض ايضاح وكتب على قوله فلا يرد الخ ما نصه هذا ان كانت أل فى قوله أصله الاله من المحكى فان كانت من الحكاية والقصد أن الله أصله اله منكرا وانما أدخل حرف التعريف فى خبر المبتدا افادة للحصر كما فى زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه أصله لاه من لاه يليه بمعنى ستر لكثرة دورانه واستعماله فى المعبود واطلاقه على الله فالامر ظاهر ولا اشكال وكتب أيضا قوله وعوض عنها حرف التعريف العوض الالف واللام كما هو رأى الخليل أو اللام وحدها و يتبعها الهمزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حفيد على المطول وكتب أيضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل باى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهمزة وأما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو أيضا علم له بالغلبة لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهمزة و بعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية و بعده لم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة تقديرية فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا ينافى قوله لا الى حد العلمية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقا كان أولا هذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا و بعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما يتبادر من لفظ الجعل ومن مقابلة قوله بعلمية الله بزعم بعضهم انه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وبالغلبة على ما اختاره فى شرح الكشاف واعترض جعل الله علما بالغلبة بانه لم يوضع الكلى ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة التحقيقية ولا وضع لمفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب بانه مع أصله الذى هو الاله بمنزلة اسم واحد فكأنه أيضا بالغلبة فهو علم بالغلبة التحقيقية تنزيلا ومن قال الله علم بالغلبة التقديرية نظر فى قوله بالغلبة الى وضع أصله الكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الاطول الاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة و بعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى أصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب أيضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب أيضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) اشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى لا بيان اعتبارها فى المسمى والا كان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل المسمى الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله للعبودية له) أى لكون غيره عبدا له نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يكون علما) أى بالاصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تفيد التوحيد وتدل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع ان أريد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر وان أريد أن افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أى بحسب معناها لغة وان أفادته من حيث انحصار الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة للفرد واللازم باطل أو بعيد

ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد أجمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد لان الكلى

الموافق لما نقله المحشى عن عبد الحكيم كما يعلم من الوقوف عليه (قوله بدون التوسل باى) قال عبد الحكيم بعد ذلك ويبقى قطعيا اه أى يبقى حال كون همزته فى حال النداء همزة قطع لا تحذف أو يبقى بمعنى يصير قطعيا خبرها (قوله غير متعين) أى لجواز أن يكون المعنى لكون غيره عابدا له قاله بعض مشايخنا أو لجواز أن المعنى لكونه معبودا لذاته (قوله تفيد التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتقاد الوحدانية فان هذا ليس مدلولها (قوله ان دلالتها على التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها (قوله واللازم باطل أو بعيد) المناسب لدعوى الشارح الاجماع هو الاول

(قوله من حيث هو كلى) أى بقطع النظر عن الوجود الخارجى والافقد ينحصر فى فرد (قوله يحتمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد الكثرة قطعا لا احتمالا وأجاب بعضهم بان المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بيحتمل فتامله (قوله كما فى الالقاب الخ) أى وكما فى الاسماء الصالحة لذلك نحو على ومعاوية اذا اعتبرناهما اسمين وكما فى الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضا قوله كما فى الالقاب نص عليها لانها الواضحة فى ذلك لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح أو الذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة أو خسيسة كمحمد وكلب أو لاشتهار مسماها بصفة محمودة أو مذمومة كحاتم ومادر وبعد الالقاب فى ذلك الكنى كابى الفضل وأبى الجهل وانما قال لتعظيم أو اهانة دون تعظيمه أو اهانته لانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه أو اهانته نحو أبو الفضل صديقك وأبو الجهل رفيقك اه أطول وكتب على قوله كما نصه أى تعظيم أو اهانة (قوله الصالحة) هذا وصف كاشف للتوضيح لا للاحتراز عن غير الصالحة لعدم وجودها لان اللقب ما أشعر بمدح أو ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم والاهانة (قوله لذلك) أى التعظيم أو الاهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو واللفظ الآخر بالذم من العواء ففيهما الاشعار بالمدح والذم مع قطع النظر عن ذكر الركوب والهروب فذكرهما ليس لتوقف الاشعار عليهما ثم والمتبادر أن المراد بعلى ومعاوية صاحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الادب فى حق سيدنا معاوية رضى الله عنه والجراءة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لو حملناهما على غيرهما لم يخل من سوء الادب لما فيه من الايهام وكتب أيضا قوله مثل ركب على وهرب معاوية أى على اعتبار أنهما لقبان فانهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والتمثيل بهما على الاعتبار الثانى (قوله أو كناية) أى تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوت لولا العلم نحو أبو لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بابى لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذى يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تتولد منه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التى وقودها الناس نار جهنم وهذا وجه بديع وقال غير نا معنى أبى لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو ملزوم الجهنمى لان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فان قلت لم لم يكتف فى المعنى الكنائى بكونه وقود نار جهنم أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد عذابه بالنار وغيرها مما فى جهنم فان قلت المعنى الاصلى المنتقل منه الى كونه جهنميا ليس معنى حقيقيا لابى اللهب لانه حيوان تتولد من نطفته اللهب قلت قد يكون الاصلى من الكناية معنى مجازيا أطول ملخصا (قوله يصلح العلم له) أى بحسب معناه الاصلى قبل جعله علما (قوله بالنظر الى الوضع الاول) أى بالنظر الى معناه المجازى بحسب الوضع الاول الذى هو الاضافى لا الحقيقى الذى هو أبو النار والنار بنته لعدم صحة قصده من هذا المركب الاضافى وكتب أيضا قوله بالنظر الى الوضع الاول أى لا الثانى أعنى العلمى وقوله أعنى الاضافى أى قبل جعله علما (قوله لان معناه) أى معنى هذا العلم أعنى أبا لهب بالنظر الى الوضع الاول قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الاول معنى مجازى له لان المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته ولكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى بهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز (قوله و يلزمه أنه) أى الشخص جهنمى أى لزوما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحدهما بحيث يصلح للانتقال منه الى الآخر على أنه قال فى المطول واللهب الحقيقى لهب جهنم فهو اشارة الى الجواب عن منع الملازمة بان اللهب أعم من لهب جهنم والخاص لا يلزم العام (قوله فيكون انتقالا الخ) فأبو لهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى الشخص المعين و ينتقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بأبى لهب لكن ينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله و ينتقل منه أى بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ الى وضعه الاصلى (قوله من

من حيث هو كلى يحتمل الكثرة (أو تعظيم أو اهانة) كما فى الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب على وهرب معاوية (أو كناية) عن معنى يصلح العلم له نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول أعنى الاضافى لان معناه ملازم النار وملابسها و يلزمه أنه جهنمى فيكون انتقالا من

(قوله والحاصل ان هذه الكناية مبنية على مجاز) ان أخذ بظاهره كان غير مناسب لقول الشارح وهذا القدر كاف فى الكناية (قوله باعتبار وضعه) أى ملاحظة وضعه (قوله عن الصفة) وهى الكون جهنميا وقوله قال فى شرح المفتاح الخ دليل لما قبله (قوله لكن ينتقل) فى نسخة عبد الحكيم المصححة لينتقل وعلى كل ليس المراد أن بين المنتقل عنه والمنتقل اليه تلازما اذ هذا الانتقال بواسطة الاستشعار بمعنى ملازم اللهب لا بواسطة لزوم

المـلزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهـذا القدر كاف فى الكناية وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت أبا لهب أى جهنميا وفيـه نظـر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية عـلى ماسيجىء ولو كان المـراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل مشيرا الى كافر وقولنا أبو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى ولم يقل به أحـد ومما يدل على فساد ذلك انه مثـل صاحب المفتاح وغيره فى هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا أبى لهب ولا شـك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر آخر (أو إيهـام استلذاذه) أى وجدان العلم لذيذا نحو قوله

بالله ياظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(أو التبرك به) نحو الله الهادى ومحمد الشفيـع

(قوله هـذا المحل الشاهد) اذ الاول قد نكر وأضيف فهو من قبيـل المعرف بالاضافة لا بالعلمية (قوله وان كان المناسب للمثال الخ) هو ظاهر مالم يرد من الايهام الايقاع فى الوهم أى الذهن ولو لما هو الواقع

الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمى (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيـه اللفظ لان المستعمل فيـه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الـكناية من المعنى المستعمل فيـه اللفظ ولو بواسطة أو بوسائط فان كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلا تـكلف فى معنى الـكناية حتى يقال وهـذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير ملازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا كاف يس ملخصا (قوله وقيل فى هذا المقام) الحاصل أنه على الاول يكون العلم مستعملا فى معناه الاصلى لينتقل منه الى لازمه وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم يس وفى جعله العلم على القول الاول مستعملا فى معناه الاصلى نظر والمصرح به فى المطول وغيره أنه مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معـه الى المعنى الاصلى ليتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أى لازم معناه (قوله لا الشخص) أى المعين وهو حاتم طيئ (قـوله أى جهنميا) أى لا الشخص المسمى بابى لهب فـفى كلامه اكتفاء (قوله وفيـه نظر الخ) رده بثـلاثة أمور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثانى بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله ومما يدل الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية مبنى على أن مراد هذا القائل أن أبا لهب معناه حينئذ جهنمى آخر لا جهنمى هو مسماه وفسر البعض كلام هذا القائل بما لا يرد عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أى الذى اشتهر اتصاف المسمى به فى ضمن هذا اللفظ وحينئذ فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الاصلى والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من مسمى اللفظ الذى هو الذات المخصوصة لاشتهار اتصافها به فى ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لهب كناية عن صفة مسماه لا غير حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أى لانه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد آخر لعلاقة المشابهة فى الجواد ولفظ أبى لهب على رجـل آخر كافر لعلاقة المشابهة فى الـكفر والجهنمية يس ففيه استعارة تصريحية وهل هى أصلية أو تبعية خـلاف ويجوز أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق المقيد على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقع فى ضمن شـفة الانسان فاذا نظرت الى خصوص المقيـد الآخر كان مجازا متفرعا على مجاز الاول من اطـلاق المقيد على المطلق والثانى بالعـكس (قوله ماسيجىء) أى فى بحث الـكناية (قوله لـكان قولنا الخ) لصاحب هذا القيل أن يكون الجهنمى يفهم من أبى لهب بواسطة اشـتهار الذات به فى ضمن هـذا اللفظ بخلاف هذا الرجـل وأبو جهل واشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من أى لفظ عبر به عن الذات كذا فى الاطول ويمكن دفعه بان مدار الـكناية على وجود اللزوم لا الاشتهار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أى والقصد أن الفعل صدر من غير الرجـل المشار اليه (قوله كناية عن الجهنمى) لان الجهنمى لازم للرجل الـكافر ولابى جهل سم (قوله ولم يقـل به أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك صحـة مثله فى المواضع الاخر المذكورة لا القول به بالفعل فان أريد به أى بقوله ولم يقـل به أحد منع صحته فهو ممنوع أو أن أحدا لم يقله لم يضره سم وكتب أيضا قوله ولم يقل به أى بانه كناية (قوله فى هذه الـكناية) أى لهذه ففى بمعنى اللام (قوله تبت يدا أبى لهب) فان قلت الـكلام فى العلم المسند اليه والآية ليست كذلك أجيب بان اليد مقحمة لان غالب الاعمال باليد فاذا هلكت فقد هلك صاحبها وقيـل المراد بيده حقيقة لما روى أنه أخذ حجرا بيده فرمى به النبى صلى الله عليه وسلم فيكون ذكر الآية فى باب المسند اليه تعميما للفائدة كما هو دأب السكاكى سيرامى وقوله بان اليد مقحمة أى فالمسند اليه فى الحقيقة أبو لهب (قـوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو ايهام) عبر بايهام اشارة الى أنه يكفى نكتة فى ايراد العـلم وبه يعلم تحقق النـكتة بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو ترك لتوهم اعتبار الاسـتلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذه) لا ينبغى أن يقصد باستلذاذ المتكلم بل يعم استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أى وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ وأشار به الى أن السين والتاء ليستا للطلب (قوله أم ليلى) هذا محل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اما على ايهام أو على استلذاذ وهذا أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب للمثال الاول (قوله نحو الله الهادى) أى عند ذكر الله تعالى وقوله

وجهد الشفيع أى عند ذكر المصطفى (قوله كالتفاؤل) نحو سعد فى دارك وقوله والتطير نحو السفاح فى دار صديقك (قوله والتسجيل) فى نسخة على السامع ومعناه أن لا يقدر على انكار السماع بعد ع س وكتب أيضا لعل المراد بالتسجيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالتنبيه على غباوة السامع (قوله وبالموصولية) قدمه على اسم الاشارة مع أنه أعرف منه لان فيه شبه الالقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها وأما المعرف بال العهدية فهو مع المعرف بالموصولية رتبة واحدة ولذلك صح وصف المعرف بال بالموصول كما فى قوله الخناس الذى ولكن قدم الموصول عليه لما ذكر أيضا والمضاف رتبته رتبة ما أضيف اليه فتأخره عن ذوات الرتب أنسب ع ق (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما أشار اليه الشارح فى مفتتح البحث فلا يرد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان فى الجملة كاف فى المقتضى فلا يتوجه أن ماذكر لا يقتضى كون المسند اليه موصولا لجواز أن يكون ما يجرى عليه الموصول نحو الرجل الذى قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود أرجح على أن اجراء الموصول لا محالة انما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فنرى (قوله بالاحوال) كان الاولى بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا ح ف (قوله المختصة به) المراد باختصاصها به عدم عمومها الغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه اذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالاضافة نحو مصاحبنا أمس كذا والجواب أنه لا يشترط فى النكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به بل يكفى مناسبة بينهما وحصولها به وان أمكن حصولها بغيره أيضا تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان فى قوله أو استهجان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطا الخ وأمثال ذلك من النكات التى تحصل مع غير ماذكرت له من الطرق فيما مر وفيما يأتى والحاصل أنه لا يجب اختصاص النكتة بما ذكرت له ولا لكونها أولى به لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكرها معه دون باقى الطرق فتأمل والذى فى الفنرى بانصه قوله الذى كان معنا أمس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلابد من أمر آخر يرجح طريق الموصولية اذا لظاهر أن المقتضى اما موجب أو مرجح ولا يكفى مجرد الملاءمة أو المناسبة اه وذكر نظير ذلك فى قول المصنف أو استهجان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما مر عن سم وتعقبه (قوله لما لا يكون) ما موصولة اسمية والعائد محذوف أى لما لا يكون فيه للمتكلم الخ وما قيل من أن ما هنا مصدرية وجوبا ليس بشئ لمنافاته ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ماقبله لف ونشر مرتب قال الفنرى والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك أمس لا أعرفهم اه ولعل وجهه انه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعنى الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أى لان المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الاحوال المختصة سوى الصلة ولا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وما قيل ان فى قولنا الذين فى بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشئ لان فيه علما للمتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزهد عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يخلو عن فائدة وأقلها افادة عدم المعرفة بذلك سم (قوله واستهجان) أى استقباح وكتب أيضا قوله أو استهجان لكون المسند اليه عظيما أو حقيرا اسيرامى (قوله بالاسم) أى العلم باقسامه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختياره على تقرير المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء اه عبد الحكيم وقال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفنرى (قوله والمراودة مفاعلة) أى على غير بابها كما سيظهر (قوله من راد) لم يقل من راود ايثارا للاصل الاصيل لان

(أو نحو ذلك) كالتفاؤل والتطير والتسجيل وغيره مما يناسب اعتباره فى الاعلام (وبالموصولية) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم) ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام (أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه (نحو وراودته) أى يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة مفاعلة من راد

(قوله عند ذكر الخ) ليس بقيد

مرود بجاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه و يأخذه منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله تعالى (التى هو فى بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا لانه اذا كان فى بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير للمسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك فى امرأة العزيز أو زليخا والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته فى الشرح (أو التفخيم) أى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم) فان فى هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى (أو تنبيه المخاطب على الخطا نحو ان الذين ترونهم) أى تظنونهم (اخوانكم * يشفى

أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة (قوله جاء وذهب) مجموعهما تفسير لراد لا أحدهما فقط (قوله وكأن المعنى) لم يجزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته) أى أرادت به المكروه من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى أن المراودة مجاز عن المخادعة اذ لم يكن مجىء وذهاب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التمثيلية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عبد الحكيم ونظير عن هنا عن فى قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى وفيه اشارة الى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الخ وفيه أيضا اشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها و يجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم تتحقق الخ أى كأنها لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا فالمخادعة متحققة منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق ثمرتها (قوله عن الشئ) متعلق بالمخادع أى لاجل الشئ الذى لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده عبد الحكيم (قوله يحتال الخ) جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العاطف أى يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه و يأخذ ذلك من صاحبه عبد الحكيم (قوله أن يغلبه) فى موضع المفعول أى يحتال عليه لان يغلبه سم فهو كقوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة المفهومة مما قبله عبارة عن التمحل أى الاحتيال لمجامعة يوسف زليخا كما فى عبد الحكيم (قوله وطهارة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم تلوثه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصرحة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملابسة صاحبه للزنا (قوله والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أو زليخا) بفتح الزاى وكسر اللام كما فى القاموس وهذا هو المشهور وفى الشهاب على البيضاوى ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب الصورة الظاهرية والا فهو نبى معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها الامراده (قوله تقرير للمراودة) أى انها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرير للمراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى الكون فى بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زيادته وشدته (قوله والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك اهـ والتى هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى اللفظى (قوله فى امرأة العزيز) راجع لقوله الابهام وقوله أو زليخا راجع لقوله الاشتراك فهو نشر على ترتيب اللف (قوله ولاستهجان) لان زليخا من المستقبح فى تركيب الحروف ومن المسترذل فى كراهة السمع ونفرته ع ق أو لان من به شرف اذا احتيج لنسبة ما صدر عنه مما لا يليق يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا ح ف (قوله أى التعظيم والتهويل) اقتصر فى القاموس على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة يشترط أن تكون معهودة الا فى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا له بهذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتهويل) أى التخويف (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين (قوله ما غشيهم) والتعظيم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان فان الماء المجتمع بالقسر اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الابهام) ولم يعين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا (قوله من التفخيم) أى لما غشيهم حتى كأنه لا تحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء كان خطأ المخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه (قوله ترونهم) من الاراءة التى تتعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول جرى مجرى الظن وانتصب اخوانكم على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الابيات حفيد على المطول (قوله أى تظنونهم) فيه اشارة الى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وان كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم لانه خلاف الرواية ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو منتف هنا وعبارة الفنرى الضم هو

الرواية

غليل صدورهم أن تصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطئهم فى هـذا الظن ما لبس فى قولك أن

الرواية وهو الانسب دراية وان جاز الفتح بأن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أى تظنونهم الخ أى لان مجهول هـذا الباب تعورف فى الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجيء بهذا المعنى فيدخل الجزم لاعن حجة فانه كالظن قد يخطئ فالناس أصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها أفاده فى الاطول اهـ (قوله غليل صدورهم) الغليل والغل بالضم حرارة العطش والغليل أيضا الحقد والضغن كالغل صحاح وفى القاموس الغليل العطش أوشدته أو حرارة الجوف اهـ (قوله أى تهلكوا الخ) الصرع الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك أو الاصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما لبس فى قولك أن القوم الفلانى) يتبادر منه أن كلام الشاعر فى قوم مخصوص والظاهر أنه تنبيه على خطاظن الاخوة بالناس أيا كانوا وفى أى وقت كان أفاده فى الاطول (قوله بناء الخبر) أى الى طريقه وعليه فقوله بناء الخبر من اضافة الصفة الى الموصوف أى الى وجه الخبر المبنى كما يدل عليه قول الشارح بعد فان فيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه الخ أى المبنى على المسند اليه أى المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة الى تأخير الخبر لان الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فاندفع ما قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق والجنس أن يكون قول المصنف بناء مستدركا تأمل (قوله أى الى طريقه) أى جنسه كما يدل عليه قول الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعنى) أشار به الى أن فى كلام المصنف نوع مسامحة اذ مقتضاه أن الايماء حاصل بالموصول فقط مع أنه انما حصل بالموصول مع الصلة قاله بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالايماء بل يجرى فى سائر نكات الموصولية وكلها انما تحصل بالموصول مع الصلة فكان على الشارح على هـذا أن يأتى بالعناية فى الجميع (قوله للاشارة الى أن الخ) أى الى جواب هذا السؤال (قوله عليه) أى الموصول وقوله من أى وجه أى جنس (قوله داخرين) أى صاغرين جلالين (قوله ومن الخطا الخ) عبارة ع ق فالمراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذى يأتى عليه وأما تفسيره بالعلة لان الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم ففاسد لانتقاضه بقوله * ان الذى سمك السماء بنى لنا * بيتا اذ ليس سمك السماء علة لبناء بيتهم وبقوله * ان الذين ترونهم اخوانكم * فان ظنهم اخوانهم ليس علة لشفاء غليل صدورهم اهـ وقوله وبقوله ان الذين ترونهم الخ أى بناء على أن هذا من الايماء فتأمل والحاصل أن تفسيره بالعلة غير صحيح لعدم اطراده فى كل الامثلة هـذا وانما يتم ماذكره الشارح من خطا التفسير المذكور لو أرجع قائله ضميرانه الى الايماء كما صنع الشارح وهو انما أرجعه الى جعل المسند اليه موصولا فلا يكون ان الذى سمك السماء الخ من أمثلة الايماء حتى يرد ما مر وقد يقال ارجاعه الى جعل المسند اليه موصولا مناف للسياق فهو خطأ والمبنى على الخطا خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف تفسير (قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الخ) فان قلت لم تجعل هـذه الاغراض مقصودة من ايراد الموصول فلا حاجة الى جعلها تابعة للايماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هـذه الاغراض أمورا مهمة جعل الايماء توطئة لها واثبات الامر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من اثباته ابتداء فيكون تفريعها عليه أمرا مناسبا مستحسنا لا ضروريا فلا اعتبار سيرامى ومراده دفع اعتراض السيد الآتى (قوله لا مجرد الخ) أى لان سياق الكلام ينافيه ولانه يفهم أن ما يذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما يظهر ع ق وكتب أيضا قوله لا مجرد الخ لانه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نسق ما قبله (قوله ربما جعل ذريعة الخ) أى فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا فى عبد الحكيم (قوله الى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له فى الكلام ذكر نحو ما أقبح البخل تريد أنه بخيل وكتب أيضا قوله الى التعريض انما ذكر التعريض فى هـذه الاغراض لانها ليست مستعملا فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت فى ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا أو عاديا سيرامى بتغيير (قوله نحو ان الذى الخ) من كلام الفرزدق (قوله أو بيت الشرف والمجد) الاضافة بيانية أو المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه وكتب أيضا قوله أو بيت الخ أى فيكون بيتا معنويا لاحسيا وكتب أيضا قوله أو بيت الخ عبارة ع ق أى بيت الشرف والمجد لا بيت

القوم الفلانى (أو الايماء) أى الاشارة (الى وجه بناء الخبر) أى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى) فان فيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال وهو قوله (سيدخلون جهنم داخرين) ومن الخطا فى هذا المقام تفسير الوجه فى قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد استوفيناذلك فى الشرح (ثم انه) أى الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام (ربما جعل ذريعة) أى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) أى لشأن الخبر (نحو ان الذى سمك) أى رفع (السماء بنى لنا * بيتا) أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد

(قوله ان ما يذكر بعد) أى من الامثلة وقوله يوجد من غير الايماء أى لطريق الخبر على ما قاله الشارح أو للعلة على ما قاله الترمذى الذى رد عليه الشارح بذلك (قوله وهو فاسد) أى لوجود

الايماء الى طريق الخبر فى جميع الامثلة وللعلة فى بعضها وقد يقال لا فساد اذ لا مانع من تحقق داع فى مقابل داع آخر بل هو كثير

الـكعبة فان ما تضمنته القصيده بعده (قوله دعائمه) أى قوائمه كما فى ع ق وقال سم جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من بيتك يا جرير وقيل من السماء وقيل عز بزطويل حفيد على المطول (قوله عند من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه عرفا ان ما بنى عليه أمر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالتأكيد لما أشار اليه أول الـكلام ع ق (قوله ثم فيه) أى فى هذا الايماء كما عبر به ع ق وكتب أيضا قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخ قال السيد لانزاع فى كون هذا الـكلام مشتملا على الايماء بالمعنى الذى ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر الا أن ذلك الايماء لا مدخل له فى افادة تعظيم الخبر أصلا فـكيف يجعل ذريعة الى التعريض وانما نشأ التعظيم عن نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ألا ترى أنك لو قلت بنى لنا بيتا من سمك السماء لـكان التعريض بتعظيم البناء باقيا على حاله ولا ايماء فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا وكـذا يقال فى قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا ان الذى يستفاد منه تعظيمه و يتوسل به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبيه وكذلك اهانة التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال المحبة من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الـكلام منبهة للفطن على خاتمته فهو مفقود فيما اذا أخر الموصول مع أن تلك الامور مستفادة منها أيضا اهـ وأجاب الفاضل الخطائى وتبعه الحفيد بان التعظيم المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج الى التوسل بالايماء والـكلام فى هـذا لان الـكلام فى فوائد الموصول وأما التعظيم المدلول عليه بمجموع الـكلام فلا يحتاج اليـه كما يقال بنى لنا بيتا من سمك السماء اذ لا ايماء فيه لتأخر المشير وتلخيصه أن فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الايماء فلا يفهم التعظيم من قوله الذين كذبوا شعيبا الا لان فيه اشارة الى أن الخـبر من جنس العـقاب حتى يكون تـكذيبه قبيحا فيكون هو عظيما والا فلو كان الخبر من جنس المدح مثلا لم يفهم من اثبات تـكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال فى ان الذى سمك السماء الخ ان فهم تعظيم شان الخبر انما يفهم بسبب الايماء الى أن الخـبر من جنس البناء الرفيـع اذ لولاه لاحتمل أن الخبر من جنس البناء الوضيـع فيفوت التعظيم هذا وفى كون التعظيم فى بنى لنا بيتا من سمك السماء مستفادا من مجموع الـكلام نظر والظاهر أن المفيد له الموصول مع صلته فقط لـكن بلا ايماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر لانا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر ع ق (قوله لـكونه فعل الخ) أى وآثار المؤثر الواحد متشابهة (قوله أو ذريعة الى تعظيم) كان الظاهر ان يقول أو ذريعة الى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف تفسير (قوله وتعظيم لشأن شعيب) أى حيث أوجب تـكذيبه الخسران فى الدارين وكان المناسب أن يقول وفى هذا الايماء تعظيم لشأن شعيب (قوله وربما يجعل) أى الايماء (قوله نحو ان الذى الخ) لان المبـنى على الجهـل شئ قبيح سم (قوله نحو ان الذى يتبع الخ) لما كان اتباعه أمرا قبيحا علم أنه هو قبيح ثم يقال تفهم اهانته من العـلم بقباحة اتباعـه مع قطع النظر عن جنس الخبر الا أن يقال تحصل بواسطة الايماء الى جنس الخبر اهانته أتم مما تحصل به أولا سم ببعض تغيير (قوله وقد يجعل) أى الايماء (قوله ثابتا) أى فى الخارج ونفس الامر ع ق (قوله ان الـتى ضربت بيتا مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما فى الحفيد على المطول وضرب البيت كناية عن الاقامة (قوله مهاجرة) حال من التاء فى ضربت وفيه أن هـذه الحال لا مقارنة ولا منتظـرة لان المهاجرة حصلت قبل الضرب الا أن يقال معـنى قوله مهاجرة أى سابقا منها المهاجرة (قوله بكوفة الجنـد) نسب الـكوفة الى الجند لاقامتهم فيها وعنى جند كسرى وكتب أيضا قوله بكوفة الباء بمعـنى فى متعلقة بضربت وقوله غالت وذها غول أى أخذت الغول ودها وأهلـكته ع ق فودها مفـعول غالت وغول فاعله وأنث الفعل لان غول مؤنث سماعا كالدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما فى الحفيد (قوله عن زوال المحبـة) أى منها (قوله ثم انه يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اما علة لزوال المحبة أو العـكس وقد ذهب الى كل منهـما طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فاثبات المراد على الاول ببرهان لمى وعلى الثانى ببرهان انى حفيـد على المطول ملخصا ومقتضاه حـذف كان فى قوله حتى كانه برهان الا أن يقال أتى بـكان لانه لم يسق مساق

(دعائمه أعز وأطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لـكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء أعظم منها ولا أرفع (أو) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) أى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب صلى الله عليه وسلم وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان خاسر (وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر) أى جعله محققا ثابتا نحو * ان التى ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول * فان فى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق

البراهين المعتاد (قوله زوال المودة الخ) أى منها وقوله ويقرره أى فى ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) اذ حاصل الايماء أن يشعر السامع بجنس الخبر ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث تزول عنه الشك والانكار له وهو المراد بتحقيقه ألا ترى أن قوله ان التى ضربت الخ يحصل منه فى ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت فيه بحيث تزول عنه الشك والانكار اذ يلزم عادة من المهاجرة الى الكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذى سمك السماء اذ لا يلزم عقلا ولا عادة من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما والا لم يوجد أحدهما بدون الآخر فتأمل سم والحاصل انه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك الى الرد على المصنف حيث اعترض بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه (قوله لتمييزه أى المسند اليه) ولا بد من ارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أى لتمييز معنى المسند اليه لما تقدم أن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ والمميز أكمل تمييز انما هو الذات (قوله أكمل تمييز) فيه أنه يقتضى أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة فى التعريف عن بعضها كما تقرر فى محله والجواب اما أن المراد أنه أكمل تمييزا بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه أيضا ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف واما أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية أكمل فى التمييز من غيره وان كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه وتلك الحيثية غاية الامر أن يقال اذا كان غيره أكمل منه من وجه آخر فلا تختص هذه النكتة به ولا يضر ذلك اذ ليس الغرض انحصار النكتة فيه بل حصولها به وان حصلت بغيره أيضا سم وفى الاطول اشارة الى الجواب الاول حيث قال أكمل تمييز مما يمكن من المعارف التى يسعها المقام والا فاكمل التمييز انما يتصور باعرف المعارف وهو المضمر على المذهب المنصور والقول بانه اسم الاشارة مهجور فلا يليق أن ينبنى عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الاشارة لان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذى يتأتى للمتكلم أن يحضره فى ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة فى كلامه تعالى سواء كان الى المبصر أو غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير المبصر سواء كان مما يدرك بالبصر أولا ولكن يكون مدركا بالحس أولا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر بالفعل من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر بالفعل والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد الى تأويل واحد وهو تنزيله منزلة المشاهد فليس بذاك اهـ ملخصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الاشارة أو عطف بيان وخبره قوله من نسل شيبان (قوله نصب على المدح) أى بفعل محذوف ولا يشترط تقديره من مادة المدح بل أن يخلو عن الذم فيصح تقدير أعنى (قوله أو على الحال) قيل العامل فى الحال معنى الفعل فى اسم الاشارة أو حرف التنبيه أى أشير اليه أو أنبه عليه فى حال كونه منفردا فى محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة بناء على اشتهاره بذلك ادعاء ومن نسل شيبان أيضا حال بعد حال أى متولدا من نسل شيبان وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيبان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم قيل حال من شيبان وقيل من نسل شيبان وهو الاوجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهى شجرة السدر البرى والسلم جمع سلمة وهى شجرة العضاه وهى كل شجر له شوك عظيم وقوله وهما شجرتان الانسب أن يقال شجران لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حد تمر وتمرة فنرى على المطول ويجاب بأن التاء للنوعية كما فى قولهم تمرة خير من جرادة تأمل وقوله قيل العامل الخ عبارة يس والعامل اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أو ها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير عامل صاحبها لان الخبر فى المعنى مفعول لمعنى الهاء اهـ وقوله وقيل الاولى أن يجعل حالا مؤكدة أى لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيبان أيضا حال الخ وقيل حال من ضمير فردا وأما جعله ظرفا لغوا

زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سمك السماء اذ ليس فى رفع الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة (لتمييزه) أى المسند اليه (أكمل تمييز) لغرض من الاغراض (نحو هذا أبو الصقر فردا) نصب على المدح أو على الحال

(قوله ولم يبين المصنف المقام الخ) ليس مراده بالمقام الداعى لان المصنف بينه بقوله لتمييزه أكمل تمييز الخ وانما مراده الحالة التى يتأتى للمتكلم فيها أن يحضر المسند اليه فى ذهن السامع الخ (قوله فغير المبصر الخ) بيان لما هو المناسب والملحوظ للبليغ والا فلا مانع من تنزيل المعقول منزلة المبصر بالفعل من أول الامر وتنزيل المحسوس غير المبصر منزلة المبصر بالفعل من أول الامر

(فى محاسنه) من نسل
شيبان بين الضال والسلم
وهما شجرتان بالبادية يعنى
يقيمون بالبادية لان فقد
العز فى الحضر (أو التعريض
بغباوة السامع) حتى كأنه
لا يدرك غير المحسوس
كقوله

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
اذا جمعتنا يا جرير المجامع

(أو بيان حاله) أى حال
المسند اليه (فى القرب
أو البعد أو التوسط كقولك
هذا أو ذلك أو ذاك زيد)
وأخر ذكر التوسط لانه انما
يتحقق بعد تحقق الطرفين
وأمثال هذه المباحث تنظر
فيها اللغة من حيث انها
تبين أن هذا

(قوله لا المعنى الزائد الخ)
أى كما هو مآل كلام
الشارح (قوله فيكون
بحثا عن المعانى الاصلية)
أى من حيث جعلها دواعى
لغيرها (قوله فان قلت
لعله أراد الخ) وحينئذ
فالخصوصية هى ايراد
اسم الاشارة للقريب والداعى
هو بيان أى تبيين القرب
للمخاطب فكل من
الخصوصية والداعى اليها
ليس معنى وضعيا (قوله
قلت هذا جار الخ) يعنى
فيلزم أن كل معنى وضعى
للفظ فالبحث عنه داخل فى
الفن من حيث ان قصد
المتكلم بيانه زائد عليه
قال معاوية ويلزم أيضا
أن كل كلام بليغ من وجه
وكذا كل متكلم

متعلقا بفردا أى ممتازا منهم فلا يناسب مقام المدح المقتضى ثبوت الفردية بالقياس الى كافة الناس لا نسل شيبان فقط الا أن يبنى الكلام على ادعاء اشتهار أن نسل شيبان ممتاز عمن سواهم فى المحاسن (قوله فى محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شيبان) ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة وما فى البيت يحتملهما وذكر شرف النسب المشار اليه بقوله من نسل شيبان والفصاحة وصيانة العز المشار اليها بقوله بين الضال والسلم وان دخل ذلك فى المحاسن لان المتبادر منها غير ذلك أطول ملخصا (قوله يعنى الخ) أى فقوله بين الضال الخ كناية عن اقامتهم بالبادية (قوله لان فقد العز فى الحضر) لان عزهم بفصاحتهم وكمال فصاحتهم فى اقامتهم بالبادية اذ لو تركوها وأقاموا فى الحضر وقع الاختلاط بينهم وبين أهل الحضر الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مخلا بفصاحتهم فيكون عزهم مفقودا لان الاختلال فى الفصاحة مستلزم للاختلال فى العز ولان الحضر ينالهم ذل الحكام ومشقتهم بخلاف البادية (قوله أولئك آبائى) فلو قال فلان وفلان وفلان آبائى لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فجئنى أمر تعجيز على حد فأتوا بسورة من مثله أى لا تقدر على الاتيان بمثلهم فى مناقبهم اذا جمعتنا مجامع الافتخار يوما ما (قوله فجئنى بمثلهم) أى اذكر لى مثلهم من آبائك (قوله يا جرير) فى النداء بصيغة نداء البعيد تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب ما لم تناد ولا تحسب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيدا وفى التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما شاء قاله فى الاطول (قوله وأخر ذكر التوسط) أى فى قوله فى القرب الخ أى مع أن الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تبينه اللغة لانه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الاشارة جهتين فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب الخ وعلم المعانى يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا اذا قصد المتكلم بيان قرب المشار اليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مراده من الكلام الحكم على ذات المسند اليه معبرا عنه باى لفظ كان سواء كان علما أو موصولا أو اسم اشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به فى هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الاصلية للالفاظ فان قلت لعله أراد أن لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأمر خارج عن مفهومه الوضعى قلت هذا جار فى الالفاظ كلها فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعا وأيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا فى البيان اهـ أى فانه معلوم من قوله بيان قرب المسند اليه لانه يفهم منه زيادته على أصل المراد قاله سم قال عبد الحكيم على قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها الخ ما نصه المقتضيات والدواعى التى تبين فى علم المعانى بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها من مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فاذا قصد البليغ افادة المعانى الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكأن الداعى اليها افادة معانيها الاصلية وحينئذ زيادتها على أصل المراد اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له فى افادة الحكم على ذات المسند اليه والمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بعينه واذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة فى الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجرى فى الالفاظ كلها وأن قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وكتب على قوله جواب سؤال الخ ما نصه وأجيب أيضا بان الامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها

القصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث انهما مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب أيضا على قوله فان قلت لعله أراد الخ مانصه الحاصل أن الزائد على هذا الاحتمال بيان القرب والزائد على الاول الذى أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذان (قوله وذاك) أى مثلا نحو ذيك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كتلك وذلكم (قوله وعلم المعانى من حيث الخ) لايخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا فانه اذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا حفيد ويجاب بان معرفة أنه اذا قصد الخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع (قوله وهو زائد) أى القرب الذى أتى بهذا لبيانه سم (قوله أو تحقيره بالقرب) فان القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول اليه الى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لايخفى وصلوح اشارة القرب للتحقير بناء على انحطاط المشار اليه وللتعظيم بناء على مخالطته النفس وأنه لايغيب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله أو تحقيره بالقرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب نفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة المحل فيقال فلان قريب المحل دانى المرتبة والبعد قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجراء للامور العقلية مجرى الامور المحسوسة كذلك قد يطلق مايدل عليهما أعنى أسماء الاشارة على هذين المعنيين هذا ماذكره صاحب الكشاف وأشار اليه الشارح بقوله تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة اذ يفهم منه تنزيل قرب الدرجة وضعة المحل منزلة قرب المسافة ولك أن تقول الامر الحقير لايمتنع على الناس بل يكون قريب الوصول سهل التناول واقعا بين أيديهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكانى وتستلزمه بوجه ما والامر العظيم يتأبى عليهم ويبعد عنهم لجلالته ورفعة شأنه فالعظم يناسب البعد المكانى ويستلزمه بوجه ما سيد على المطول وقوله اجراء للامور العقلية الخ فيكون استعمال أسماء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور الحسية فى تفاوت المراتب وقوله ولك أن تقول الخ وحينئذ يكون استعمالها فى رفعة المرتبة ودناءتها بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله أهذا الذى الخ) قاله أبو جهل مشيرا الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا أهذا الذى الخ أى قائلين أهذا الذى الخ (قوله لبعد درجته) أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك اللعين الخ) أى والحال انه قريب (قوله تنزيلا لبعده) أى حقارته (قوله تنزيلا لبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بان ينزل قربه عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ماخلقت هذا باطلا ويمكن أن يقال الامر العظيم من شأنه أن تتوجه اليه الهمم وتطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب التعظيم القرب المكانى ويستلزمه والامر الحقير من شأنه أن لاتلتفت الناس اليه ويبعدوه عنهم فمن هذا الوجه تكون الحقارة مناسبة للبعد المكانى ومستلزمة له سيد (قوله صالح للاشارة الخ) أى على سبيل المجاز لان أصل أسماء الاشارة أن يشار بها الى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات ومايحس بغير البصر وقوله الى كل غائب أى عن حس البصر عينا أى كقولك جاءنى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لى رجل كذا فسرنى ذلك القول كذلك وفى الاطول عن الرضى أن اسم الاشارة المستعمل فى غير الحاضر عينا كان أو معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكره (قوله أو معنى) أراد به ماليس ذاتا محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك اشارة الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريبا ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد بالمعنى مايقوم بغيره وبالحاضر مايعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا التلفظ به وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا مايشمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفى الادراك به عنه يس (قوله أو للتنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وأعاد الجار للبعد

مثلا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعانى من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره على أى وجه كان (أو تحقيره) أى تحقير المسند اليه (بالقرب نحو أهذا الذى يذكر آلهتكم أو تعظيمه بالبعد نحو ألم ذلك الكتاب) تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة (أو تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى وكثيرا مايذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (أو للتنبيه) أى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه

الى المفعول الثانى وتقول عقبته بالشئ اذا جعلت الشئ على عقبه وبهذا ظهر فساد ماقيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب أوصاف (على أنه) متعلق بالتنبيه أى التنبيه على أن المشار اليه (جدير بما يرد بعده) أى بعد اسم الاشارة (من أجلها) متعلق بجدير أى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه (نحو) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيها على أن المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) أى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود)

(قوله فقالوا الخ) أى قالوا ذلك جوابا عن اشكال السيد (قوله لكن للمخاطب علم به) أى سواء كان حاضرا أولا فهى للعهد العلمى فى الصورتين والنحويون يسمونها اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بلام العهد الحضورى واذا كان غير حاضر بلام العهد الذهنى فلام العهد الذهنى عند النحويين غيرها عند البيانيين اه دسوقى

(قوله بأوصاف) ليس المراد بالاوصاف خصوص النعوت النحوية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كما فى نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) فالباء فى حيز التعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظهر الخ) أى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباء فى حيزه انما تدخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم الاشارة (قوله ظهر فساد ماقيل الخ) أى ظهر فساده بحسب اللغة وان كان المعنى الذى قيل حاصلا فى المثال (قوله أن معناه عند جعل الخ) فحمل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على المتقدم وفى ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) أى بمسند يرد الخ (قوله لاجل الاوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب المشار اليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ماهو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافى ذكر الصلة ههنا عد الايمان من الاوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطراد لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيم وقوله فلا ينافى ذكر الصلة ههنا أى فى قول الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعا عن المتقين مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما فى الكشاف فعلى التقدير الاول لا يحسن جعل المتقين مشارا اليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيها) وجه التنبيه أن اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان المقام يقتضى ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية سم وقال العصام لان ايراد اسم الاشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه اه (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف بخلاف الضمير (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قسمان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لان معهودها اما صريحى أى تقدم ذكره صريحا أو كنائى أى تقدم ذكره كناية أو علمى أى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به ولام الحقيقة تحتها اربعة لان مدخولها اما الحقيقة من حيث هى هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفى وسيأتى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقيل لام الحقيقة أصل ولام العهد الخارجى أصل آخر وهو الذى أشار اليه المصنف والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشاف وسائر كتب القوم وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق أن معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هى عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الاقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة أعنى تقدم الذكر أو علم المخاطب وان كان موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا (قوله أى تعريف المسند اليه باللام) لم يقل بايراده معرفا باللام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا سم (قوله للاشارة الى معهود) أى فى الخارج وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكى لان المعرف به

أعرف ولكثرة أبحاث لام الحقيقة كذا فى الاطول (قوله أى الى حصة الخ) يعنى أن المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة فى المعهودية لوقوعه فى مقابلة نفس الحقيقة والافالاشارة الى المعهود تحقق فى لام الجنس أيضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال فى شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون نوعا وقد يكون أكثر من واحد اه عبد الحكيم وقوله والفرق بينهما الخ هو أن الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص كما فى الفنرى والحصة الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد هو خارج عنها كما فى خط العلامة الشنوانى عن سم عن السيد فى حواشى شرح المطالع والظاهر أن القيد الخارج هو التشخص (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها (قوله واحدا كان الخ) كما اذا قيل لك جاء رجل أو رجلان أو رجال فتقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله يقال) أى لغة والمراد به هنا لازمه وهو التعيين قال السيرامى ادراك الشئ وملاقاته يستلزم تعينه فالمراد بالمعهود المعين (قوله وذلك) أى العهد فى الحصة أو كون اللام للاشارة الى معهود سم (قوله لتقدم ذكره الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما فى المضمر الغائب لا أنه قرينة على ارادة الحصة كما وهم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه والمراد بالكناية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبد الحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى المصنف من انها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة أفاده الفنرى (قوله أى الذى طلبت الخ) لما كان فى الآية وجهان أحدهما ماذكره المصنف والثانى ليس جنس الذكر كجنس الانثى وكان التمثيل بها للعهد انما يتأتى على الوجه الاول فسر المصنف الآية بقوله أى الخ أفاده فى الاطول وكتب أيضا قوله أى الذى طلبت هذا يشعر بأنه جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديرى أطول ولك أن تقول طلبها بقولها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وهو متضمن لذكر الذكر كناية فاعتبار طلبها اعتبار لذكره فتدبر والعهد التقديرى ما تعين فيه المدخول وعلم لا التقدم ذكره والتحقيق ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحا أو كناية وجعل الرضى وصف المنادى المبهم نحو يا أيها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وخالفهما العصام فى أطوله فاستظهر أنه لبيان الجنس دفعا للالتباس وكتب أيضا قوله الذى طلبت امرأة عمران أى طلبته ضمنا لا صريحا فى قولها رب انى نذرت الخ (قوله كالتى وهبت لها) لعل التشبيه مقلوب (قوله فالانثى) أى قال التى فى الانثى اشارة الخ ليوافق ما مر وهكذا يقال فيما بعد أيضا أفاده سم (قوله رب انى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى عبد الحكيم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ع ق (قوله وان كان يعم الذكور والاناث) اى بحسب وضعها وان كانت واقعة هنا على الذكر (قوله لكن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا كان ما مختصا بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لكن التحرير الخ الانسب بقوله محررا أن يكون التحرير فى كلام الشارح مصدر حرر المبنى للمفعول فقوله يعتق مبنى للمفعول (قوله وهو مسند اليه) لانه اسم ليس (قوله وقد يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية سم (قوله اذا لم يكن فى البلد الخ) فالقرينة حالية وهى انفراده فى البلد (قوله أو للاشارة الى نفس الحقيقة) اعلم أن المذكور فى كلام الشارح المحقق والايضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور فى حواشى السيد السند نقلا عن بعض الافاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهنى والاستغراق أطول (قوله الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الخ) ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيرى للحقيقة للتنبيه على أنه ليس المراد بالحقيقة ههنا المعنى المشهور أى الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيانية لان المفهوم قد يكون مسمى بان وضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان

أى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية (نحو وليس الذكر كالانثى أى ليس) الذكر (الذى طلبت) امرأة عمران (كالتى) أى كالانثى التى (وهبت) تلك الانثى (لها) أى لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره فى كناية قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد (أو) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى

(قوله فقيل لام الحقيقة أصل) أى لام الحقيقة من حيث هى هى

(قوله رحمه الله أو الى نفس الحقيقة) أى مع الاشارة الى حضورها فى ذهن السامع اه عبد الحكيم (قوله لان المفهوم قد يكون الخ) فى نسخ عبد الحكيم المصححة لان المفهوم قد لا يكون مسمى بان لم يوضع له الاسم الخ

فهو من قبيل خاتم فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الموجودة أى الهوية الخارجية كما فى سم (قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب أيضا قوله من غير اعتبار الخ أورد عليه أن لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سيأتى فى الشارح مع اعتبار الماصدق فيهما وأجاب عنه الحفيد بما هو فاسد والصواب أن يجاب بان المراد من غير اعتبار لماصدق عليه من الافراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بان لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف العهد الذهنى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حمل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد يأتى الخ) قد للتحقيق لا للتقليل وكتب أيضا قوله وقد يأتى الخ بقى من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبر فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما فى القضية المهملة كذا فى الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتماله عليها وعلى الوجهين فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود أى معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهنيا القانى سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أورده الحفيد هنا وقيل فى قوله عهديته حذف مضاف أى باعتبار عهدية حقيقته فالموصوف بالعهد انما هو الحقيقة والى هذا مال الصفوى كما يعلم بمراجعة سم واليه مال العصام أيضا فى أطوله بل أرجع الضمير فى قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكره باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أى عهدية ذلك المسمى فى الذهن لا باعتبار عهدية الواحد أى حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أى المعهودة (قوله يعنى يطلق الخ) أشار به الى أن قوله يأتى بمعنى يطلق واللام فى قوله لواحد بمعنى على (قوله الذى هو موضوع للحقيقة) أى من غير نظر الى الفرد لان النظر الى فرد ما أو جميع الافراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للحقيقة المتحدة فى الذهن) أى الموصوفة بالوحدة فى الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعنى ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب أيضا قوله المتحدة أى المتعينة (قوله على فرد) ظاهره أنه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حاصله انه مستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا معناه نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس القصد الخ سم وعبارته فى المطول ما نصه تحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه اذ معنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن فرد تامل (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها اذ الحقيقة لا تتجزأ (قوله باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا الخ) اى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد من حيث انه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على مسبب أو تفسير (قوله تلك الحقيقة) أى المعهودة (قوله كما يطلق الكلى الخ) أى المجرد من أل وكتب أيضا قوله كما يطلق راجع لقوله يطلق أى يطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعى أى المنسوب للطبيعة أى الماهية لقصدها منه كالحيوان فى قولك الفرس حيوان والانسان فى قولك زيد انسان لان الكلى الطبيعى هو الذى يراد به المفهوم بان يكون محمولا كما فى المثالين (قوله وذلك) أى اطلاق المعرف بلام الحقيقة على الفرد المذكور سم (قوله من حيث هى هى) أى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية

من غير اعتبار لماصدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها (كقولك ادخل السوق

(قوله فله عهدية بهذا الاعتبار) أى خلافا لمن قال لا عهدية له أصلا وقوله ومنه يعلم الخ) انما يعلم ذلك منه لو قال ولا عهدية له الا بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أى وجود الحقيقة فى ضمن الفرد

توكيد

توكيدوالخبرمحذوف ويحتمل غيرذلك (قوله حيث لاعهد) بان تتعدد أسواق البلد ولاتعين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله فى الخارج) أى لامطلقا كما يوهمه اطلاق النفى يس اذالعهد الذهنى موجودكما قدمه فى قوله باعتبار عهديته فى الذهن فلوكان المراد نفى العهد مطلقا لنافى ماهنا ماسبق (قوله وهذا) أى المعهود فى الذهن (قوله كالنكرة) أى بعد اعتبار القرينة مطول أما قبل اعتبارها فلا اذهو للحقيقة المتحدة فى الذهن سم وبه يندفع اعتراض الحفيد وكتب أيضا قوله كالنكرة أى باعتبار الشائع الغالب فلا يرد أن المصادر النكرات التى ليس فيها شائبة وحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كما نص عليه فى المفتاح وسيأتى عن السيد مثله يس وهذه المصادر كذكرى ورجعى وبشرى (قوله تجرى عليه أحكام المعارف) أى غالبا كما سيأتى (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أومعمولا أوّل لظن (قوله من تفاوت مّا) حاصل الفرق ان المعرف بلام العهد الذهنى مدلوله الجنس فى ضمن فرد مّا والنكرة مدلولها فرد مّا منتشر هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا أيضا انها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس فالفرق ان تعين الجنس وعهديته معتبر فى مدلول المعرف بلام العهد الذهنى غير معتبر فى النكرة وان كان حاصلا قال الاستاذ سواء قلنا ان النكرة للمفهوم أوللفرد المنتشر فانما تستعمل فى الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجل فى الدار قال يس وجه الورود أن النكرة هنا لم تستعمل فى الفرد بل فى الجنس لان لا نافية له اه سم (قوله وهو أن النكرة معناها) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى أفرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى (قوله كالدخول) فانه انما يتصوّر فى الافراد الخارجية سم أى ولا يتصور فى الحقيقة (قوله فالمجرد) أى من أل (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام عبد الحكيم (قوله سواء) أى فى افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالفاء (قوله يسبنى) صفة للئيم فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرّف بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية و يثبتون الوصفية ولا يخفى عليك انه ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور فقط سم قال اليعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله ثمة قلت لا يعنينى كونها حالية وانما قلنا المناسب الخ لان التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد اظهار دوام السب ولان قوله لا يعنينى انما يتبادر منه انه قاله فى حال سماع السب حال المرور ولانه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور تأمله اه بحروفه وكتب أيضا ما نصه تمامه * فمضيت ثمة قلت لا يعنينى * والمعنى فأمضى ثم أقول لكن عدل الى الماضى دلالة على التحقق وثم حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث تختص بعطف الجمل وقوله لا يعنينى بمعنى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناه أى قصده وأراده أولا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه من عنانى الامر أى أهمنى فنرى والظاهر أن ثم لمجرد الجمع (قوله أى المعرّف باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هذا هنا وقال فى قوله وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة للتفنن أوللتنبيه على أن اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال فى الاطول واعلم أن التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج وأما تعريف باقى المعارف فمن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ مع التعين وما ذكره السيد السند من أن تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة مزيف لان الخارج فى الموصول ونظيريه قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب أيضا ما نصه فهذا هو القرينة (قوله فى المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع على ارجاع الضمير فى وقد يأتى وقد يفيد للمعرف بلام الحقيقة أى فعلم ان اللام الخ اذ المتفرع على الارجاع علم ذلك لا نفسه بل الامر بالعكس أعنى أنه يتفرع و يتسبب عن كون اللام التى الخ الارجاع المذكور ولهذا قال الشارح

حيث لاعهد فى الخارج ومثله قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب (وهذا فى المعنى كالنكرة) وان كان فى اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال و وصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما من تفاوت مّا وهو أن النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء و بالنظر الى أنفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة المنكر ويوصف بالجملة كقوله *ولقد أمر على اللئيم يسبنى* (وقد يفيد) أى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام

الـتى لتعـريف العهـد الذهنى أوللاستغراق هى لام الحقيقـة حـل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله وقد يأتى وقد يفيد عائد الى المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من أن يقصـد بها الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن أسماء الاجناس النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحـدا كان أو اثنين أو جماعة ولام الحقيقـة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمـل (وهو) أى الاسـتغراق (ضربان حقيقى) وهو أن يراد كل فرد ممـا يتناوله اللفظ

(قوله بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هى الخ) فيه ان هذا من قبيل عهد النوع فان الماهيـة المخصوصـة التى هى مندرجـة تحت مـدخول ال معهـودة للمخاطب فى نحو ذلك وهذا من قبيل العهد الخارجى فانهـم سموا كل ما كانت الاشارة فيه الى حصة معهودة من مدخول ال عهدا خارجيا وان لم يكن المعهود فى الخارج فافهم

فيما سيأتى ولهذا قلنا ان الضمير الخ وبهذا يندفع ما يتراءى من التنافى بين التفريع هنا وقوله بعـد ولهـذا الخ فتدبر (قوله التى لتعريف العهد) أى المعهود فهو مصـدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعـل (قوله هى لام الحقيقة) أى هى من أفراد لام الحقيقة (قوله جـل) أى مـدخولها وقوله على ما ذكرنا أى من الفرد المبهـم فى الاوّل وجميـع الافراد فى الثانى (قوله ولهـذا) أى لكون لام العهد الذهـنى ولام الاسـتغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها الى الحقيقة) أى لا مطلق اللام وأيضا يدل على أنها لام الحقيقـة تغـير الاسـلوب حيث قال وقد يأتى وقد يفيـد ولم يقـل وللاشارة الى واحد غير معين وللاشارة الى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح وهو أن تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هى هى لم يتميز عن أسماء الاجناس الـتى ليست فيها دلالة على البعضية والكلية وان قصـد باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف العهـد الخارجى (قوله عن أسماء الاجناس) فان الاشارة اليها الا باعتبار كونها حاضرة فيـه وان كانت حاضرة فيـه ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضـع الا لما هو حاضر فالحضور جزء المسمى فى لام الحقيقة دون أسماء الاجناس النـكرات فهو ملاحظ فى الاوّل ومصاحب فى الثانى سم فان قلت ما الفرق بين عـلم الجنس واسم الجنس المعرف فان كلا ملاحظ فيه الحضور الذهنى جزأ من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعتبر فى دلالة اسم الجنس على الحضور قرينة خارجية عن اللفظ الدال على الجنس وهى أل فكأنه قال رجعى مثـلا وضـعته للدلالة على الماهـية المقيدة بملاحظة الحضور بشرط اقترانه بأل بخلاف علم الجنس فانه لم يعتـبر فيـه ذلك حفيد (قوله النـكرات) اعترضه الغنيمى بأنه كيف يوصف الجنس بالنـكرة عنـد من يفرق بينهما وأجاب بان المراد من قوله النـكرات التى ليس فيها أل (قوله مثـل الرجعى) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعى مثال لاسماء الاجناس النـكرات سم (قوله واذا اعتـبر الحضور فى الذهن) أى فى لام الحقيقـة (قوله فوجه امتيازه) أى تعريف لام الحقيقة وكتب أيضا قوله فوجه امتيازه الخ يريد التمييز بين التعريفين الذى استشـكله صاحب المفتاح كما يعـلم من المطول قال السـيد اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية فى الذهن وتعريف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معـنى التعريف حقيقـة أعـنى الحضور فى الذهن وأما ان الحاضر فى أحـدهم هو الماهيـة وفى الآخر هو الفرد والافراد فهو اختلاف راجـع الى معروض التعريف أعـنى الحاضر لا اليـه نفسـه وأطال فى بيان ذلك فراجعه سم ويس (قوله عن تعريف العهـد) أى الخارجى المذكور فى قوله وباللام للاشارة الى معهود (قوله معينة) أى فى الخارج (قوله من غـير نظر الى الافراد) أى بقطع النظر عن القرائن والا فقـد ينظر فى مدخول لام الحقيقة الى الافراد وذلك ارادة العهد الذهنى والاستغراق الى أن النظر اليها من القرينـة فقوله ولام الحقيقة اشارة أى بسائر أقسامها أى فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجى باقسامه ولام الحقيقة باقسامها تأمل كذا بخط ح ف (قوله وهو أى الاستغراق) من حيث هو لا فى خصوص المسند اليه فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى ولا بخصوص اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى ان يقول والاسـتغراق كما ذكره فى الاطول (قوله وهو ضربان) لا يخفى عليك أن التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غـير مخصص اذ اتيان المعرف باللام أيضا لواحـد مبهـم يكون عرفيا وحقيقيا اذ دخول السوق عرفى اذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هى أيضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر فان قلت لم لم تجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع فى صحته وانما الكلام فيما اذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الارادة نقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اهـ أطول (قوله وهو أن يراد الخ) فيـه أن الارادة فعل المتكلم والاسـتغراق وصف للفظ وأجيب بان الارادة سبب للاستغراق الذى هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب وكتب أيضا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوى وعرفى وفسر فى شرح

المفتاح

المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقي بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لايخرج فرد والعرفي بما بعد شمولا في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من أفراد المفهوم كذا في الاطول (قوله بحسب اللغة) أي أو الشرع ولو قال بحسب الوضع لشملهما لكن اقتصر على اللغة لانها الاصل (قوله أي كل غيب) أي غائب وقوله وشهادة أي مشاهد (قوله وعرفي) الظاهر أن المراد بالعرف هنا أعم مما كان بحسب العرف العام أو الخاص سم والمتبادر مما نقلناه عن شرح المفتاح والسيد من تفسير العرفي أن المراد العرف العام وأن ما كان بحسب العرف الخاص داخل في الحقيقي تامل (قوله بحسب متفاهم العرف) أي ما يفهمه أهل العرف (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة (قوله أي صاغة بلده) هذا اذا كان الامير أمير بلد وقوله أو أطراف مملكته اذا كان الامير أمير بلاد وكتب أيضا قوله أو أطراف مملكته كناية عن المملكة بتمامها وكتب على قوله مملكته ما نصه أي ما في تصرف الملك من البلاد (قوله على مذهب المازني) القائل بان اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا لا موصولة (قوله دون غيره الخ) ومن ذلك الصائغ فهو كالصفة المشبهة فاللام في هذه المذكورات حرف تعريف اتفاقا هذا ما يقتضيه صنيع الشارح وفيه انه اختلف في أل الداخلة على الصفة المشبهة هل هي موصولة أو معرفة وان كان الصحيح أنها معرفة فليكن مثلها أل الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث والجواب أن مراد الشارح بالخلاف الخلاف بين المازني والقائلين بموصولية أل الداخلة على اسم الفاعل وان كانوا يقولون بحرفية أل الداخلة على الصفة المشبهة وحينئذ فالمفهوم أن اللام الداخلة على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث حرف اتفاقا من المازني والقائلين بموصولة أل في اسم الفاعل الذي بمعنى الحدوث وان قال بموصولية أل في اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث من يقول بموصولية أل في الصفة المشبهة فتدبر (قوله نحو المؤمن الخ) مثال للغير (قوله لانهم) أي غير المازني (قوله هذه الصلة) أي صلة أل التي بمعنى الحدوث (قوله فعل الخ) ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي (قوله ولو سلم) أي شمول الخلاف للجميع وأن لا فرق وقوله فالمراد الخ أي فالكلام صحيح لان المراد الخ (قوله تقسيم مطلق الخ) وعليه فقوله وهو أي الاستغراق لا بقيد كونه مفادا بال ففيه استخدام (قوله والموصول أيضا الخ) من تتمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتي للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجيء لمعان أربعة فالاصل فيه العهد والجنس عبد الحكيم (قوله واستغراق المفرد أشمل) أي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أو لا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله بدليل صحة لا رجال الخ لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال وينساق الفهم مما ذكره الى ان استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجلا حتى انه كان الواضح أن يقول واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل أطول ثم قال اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق لزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد أريد بالجمع المعرف باللام الجنس في ضمن أي بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أي لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما أي لا تخاصم عن خائن وكتب على قول الاطول أو لا كالجمع المحلى باللام الخ ما نصه بدخوله في المفرد اندفع اعتراض الشارح الآتي كما نبه عليه العصام آخرا وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد

بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو) أطراف (مملكته) لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك الا زيدا أو اضرب القائمين الا عمرا (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف

(قوله الظاهر أن المراد الخ) اذ لا مانع من أن يحمل اللفظ الموضوع في اللغة مثلا لماهية تتحقق في أفراد كثيرة بحسب العرف الخاص على ارادة تلك الماهية من حيث تحققها في كل فرد من أفراد مخصوصة من تلك الافراد (قوله كالجمع المحلى باللام) أي الاستغراقية فانه بمعنى كل فرد فرد لا بمعنى كل جماعة جماعة وقوله أشمل من الجمع أي ومن المثنى

أشمل أورد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجال اذ يلزم من عدم حمل كل رجال للصخرة عدم حمل كل رجل لها بالاولى ومن اشباع الخبز لكل رجال اشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل الصخرة وهذا الخبز يشبع كل رجل اذ لا يلزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا اشباع الجمع وأجيب بان الشمول في نحو هذين المثالين انما هو باللزوم لا بالوضع وأشملية المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضا قوله واستغراق المفرد الخ اعتمد المصنف على تنبه الفطن من هذا الان استغراق المثنى يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضا ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله أو غيره) كحرف النفي في النكرة ولذا لم يقل واستغراق المحلى باللام (قوله يتناول كل اثنين) ولا ينافي خروج الواحد مطول (قوله يتناول كل جماعة) ولا ينافي خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضا قوله يتناول كل جماعة لان الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة عبد الحكيم (قوله بدليل صحة لا رجال الخ) أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي الحريري يا أهل ذا المغنى وقيتم شرا * وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان مطول قال في الاطول وذلك يعني قوله أورد البيان الخ يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره السيد السند أنه يعني أورد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى و يعارضه أن المفرد فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما أنه يعني انه لا ريبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لا رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شمول لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى وأورد على كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه وأجيب بانه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب وكتب أيضا قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جاؤني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر أطول وكتب على قوله صحة ما نصه أي صدق (قوله أو رجلان) هذا على القول بان أقل الجمع ثلاثة دون القول بانه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس نوبي (قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعرف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض مدفوع من أصله فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف التعريف أو غيره في حيز المنع ولهذا قال في الاطول وانما لم يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع جمع قال السيد كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري فيعفى عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية في الحكم ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول والقائل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في

أو غيره (أشمل) من استغراق المثنى والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فانه لا يصح اذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم

(قوله بيان ذلك) أي بيان أن لا نص في الاستغراق اذا كانت نافية للجنس وقوله والاستفهام الظاهر أن محل ذلك اذا كان بمعنى النفي (قوله وقد تستعمل فيه مجازا) قيل من اطلاق اسم الجزء على الكل والظاهر أنه من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله وقيتم شرا) أي كل شر قيل انه من الكثير لان وقيتم بمعنى النفي والمعنى لا أصابكم شر فهو نكرة في سياق النفي بقرينة قوله بعد ولا لقيتم ضرا (قوله وأما اذا كانت النكرة الخ) هذا هو محل البيان (قوله فانه ليس نصا في العموم) أي أن لفظ عام في قولهم ما من عام ليس نصا في العموم مع كون من موجودة فيه داخلة على لفظ عام وقوله فيكذب نفسه أي لان من جملة أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع أنه لم يخص منه البعض

وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره أكثر أئمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وأشار اليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان أجاب عنه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم

النكرة المنفية فلا يسلم ذلك في المعرف باللام الخ فاشار بقوله ولو سلم الى منع أن استغراق المفرد في النكرة المنفية أشمل لان رجال في لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفسه نفي الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون حينئذ فرق بينه وبين لا رجل سم وجوابه أن القصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لابد له من قرينة فلا يرد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لان أصل السياق فيه سم وكتب أيضا قوله وأما المعرف بالالف واللام نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد (قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ) قال في الاطول ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم أو العلماء الا زيدا أو الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل قال الفنري فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه فلا تدل صحة استثناء الواحد من الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وان امتناع جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا ممنوع اذ هو كالمثالين المذكورين الا أن يفرق بان الحكم اما بالنظر الى أجزاء المستثنى منه أو الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزأ وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح أن يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة جماعة اهـ ملخصا (قوله يتناول كل واحد من الافراد) أي فيكون مساويا للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام وأجيب بان كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول أل الجنسية فانها اذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاء الجمع على معناه الاصلي وكلام علماء الاصول والنحو والتفسير فيما اذا بطل منه معنى الجمعية تأمل (قوله مظنة اعتراض) قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنتشر أما على تقدير أنه موضوع للماهية فلا لانه لا تنافي بين الماهية والتعدد لانها كما تحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة ورده الحفيد وغيره وعبارة ع ق قوله ولا تنافي الخ دفع لبحث يرد وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وأقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق ينافي ذلك فاجاب بما ذكر فقوله مجردا عن معنى الوحدة أي التي وضع لها أو التي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بينا ثم قال ولا يخفى لزوم المجاز على القول بان النكرة موضوعة للواحد دون الآخر اهـ ببعض تغيير وكتب على قوله فالغرض منها ما تحقق به الخ ما نصه لان أكثر الاحكام المستعملة في اللغة والعرف جارية على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سيد وبحث في دلالة مثل لا رجل بالفتح على نفي الجنس عند من يجعل الاسم موضوعا للفرد المنتشر بان مقتضى وضعه للفرد المنتشر دلالة النفي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأجيب بان الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للمجموع بان يدعى أن المجموع من لا واسمها وضع بازاء نفي الجنس وكتب أيضا قوله مظنة اعتراض نشأ من قوله واستغراق المفرد (قوله وهما متنافيان) أي الوحدة والتعدد (قوله ولا تنافي الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستفادا بالقرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فبينهما تناف لتنافي مقتضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافي بينهما بناء على أن استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادي أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعي أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار أمر آخر مثله معه وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه لا اعتبار عدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة

(قوله أي بدخول أل الجنسية الخ) أي التي تحقق في ضمن كل فرد وهي حينئذ الاستغراقية فلا ينافي ما قاله العصام من أن أل الجنسية لا تبطل معنى الجمعية (قوله وأجيب بان الدلالة الخ) يجاب أيضا بما يأتي في المحشي من أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن أفراد الجنس قاله بعض مشايخنا (قوله يدل على تعدده) أي يستلزم تعدده لان الدال حقيقة هو حرف الاستغراق لا الاستغراق على ما يأتي (قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه) أي نفي كون الوحدة معناها اعتبار عدم أمر آخر معه مثله لعدم الدليل على أن معناها ما ذكر أعني اعتبار هذا العدم لان غاية ما يؤخذ من استعمال العرب أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وهو أعم من الاعتبار المذكور فلا دليل في استعمالهم على هذا الخاص

للتعدد انما يدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع فى نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها
وهذا مبنى على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لانه فى مقابلة المثنى
والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه وبما ذكرنا ظهر
لك أن ترتيب البحث تقديم الجواب الثانى على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه عبد الحكيم وكتب أيضا
قوله ولا تنافى بين الاستغراق الخ جعل التنافى بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد
الذى هو الدال على الوحدة والانسب أن يجعل التنافى اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق الدال على
التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لان الحرف) فيه
تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه فى ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافى
الاستغراق يجرى فى المضاف والموصول والمضاف اليه كل أيضا اه أطول (قوله الدال على الاستغراق)
فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجىء من القرينة أطول (قوله مجردا
الخ) أى فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين للتعدد وكتب
أيضا قوله مجردا الخ فتنوين المنون لمجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أى عن اعتبار الدلالة
عليها والا فاللفظ يدل بالوضع عليها سم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى
الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد واذا دل على متعدد فيلزم أن يجوز وصفه بالجمع فأجاب بما
ذكر واقتصاره على التعليل بالمحافظة مبنى على قطع النظر عن قوله ولانه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع
وصفه أى مطردا والا فقد وصف بالجمع فى أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عبد الحكيم ولم
يطرد وا ذلك نظرا الى جواز مراعاة المعنى كما جاز ذلك فى من لان دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من
فان دلالتها على الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التشاكل اللفظى) يعنى دلالة كل من الصيغتين
على الجماعة لفظا فلا يرد أسماء الجموع سم أى كالقوم والرهط فانها توصف بالجمع الصيغى (قوله ولانه الخ)
الاولى أو لانه الخ فان هذا جواب ثان مناف لما قبله لاقتضائه بقاء معنى الوحدة واقتضاء الاول سلبها عق
وكتب أيضا قوله ولانه بمعنى كل فرد أنت خبير بأنه لا يجرى فى مثل لا رجل بالفتح لان معناه نفى الجنس
وأجيب بان هذا الجواب خاص بالمعرف باللام كما فى الحفيد وذكر بعضهم أن المراد بقولهم لا التى لنفى الجنس
أنها لنفى الحكم عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يرد البحث من أصله (قوله بمعنى كل فرد) يريد أن
الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس فيه ملاحظة فرديه أصلا
بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه نوبى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعنى ولا ينافى الوحدة الا مجموع
الافراد دون كل فرد لاتصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الاول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثانى
منع أن المراد بالاستغراق مجموع الافراد حتى ينافى الوحدة بل الشمول لكل فرد فلا ينافى الوحدة (قوله
لا مجموع الافراد) أى لا كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر (قوله ولهذا) أى لاجل أن معناه كل فرد لا مجموع
الافراد وكتب أيضا ما نصه أى لا لمجرد المحافظة على التشاكل اللفظى (قوله امتنع وصفه بنعت الجمع) بان
يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا منه وخبرا له فالاولى ترك نعت ليعم الكل أطول (قوله وان حكاه
الاخفش) أى وقاس عليه (قوله فى نحو الدينار الخ) أى فى نحو قولهم أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا
الديباج أصله الدباج ولذا يجمع على دبابيج وقد أشار اليه فى الصحاح ومن قواعدهم قلب أحد حرفى
التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع فى بناء ممتد وبهذا ظهر أن السينات فى قول عمر بن عبد العزيز
لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء وأظهر السينات ودور الميم جمع سنة لا سين بناء على القاعدة
الممهدة ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وأنت خبير بأن المجاز مشروط بالقرينة الصارفة
عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق فترى وكتب أيضا ما نصه فيه أن الدينار ليس بمعنى كل دينار بل المراد مجردا
عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة على التشاكل اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هنا
فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش فى شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالاضافة أى تعريف الخ) لا يذهب

لان الحرف) الدال على الاستغراق كحرف النفى والتعريف (انما يدخل عليه) أى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة) وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى شىء من المعارف

(قوله فيه أن مدلول حرف التعريف الخ) يجاب عنه بانه لا مانع من أنه دال على الاستغراق بواسطة القرينة (قوله لمجرد التمكن) أى بعد أن كان للتمكن مع الوحدة

عليك

(لانها) أى الاضافة (أخصر طريق) الى احضاره فى ذهن السامع (نحو هواى) أى مهوبى وهذا أخصر من الذى أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانين مصعد) أى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه
جنيب وجثمانى بمكة موثق
الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتحزن (أو لتضمنها) أى لتضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه أو المضاف أو غيرهما كقولك) فى تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بان لك عبدا (و) فى تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة (و) فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه (عبد السلطان عندى) تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله أو غيرهما (أو) لتضمنها (تحقيرا) للمضاف (نحو ولد الحجام حاضر) أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
(وأما تنكيره) أى تنكير المسند اليه (فللافراد)

عليك أن الاضافة من أحوال المسند اليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى ولد حجام حضر أو بصاحبك وتحقير فى ولد الحجام الا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة أطول (قوله لانها) أى الاضافة قال فى الاطول لانها أى الاضافة أى المعرف بالاضافة فافهم (قوله أخصر طريق) ظاهره أنها أخصر طرق التعريف وليس كذلك اذ لا يظهر ذلك الا فى الموصول وأما العلم والضمير واسم الاشارة والمعرف باللام فقد يكون الامر بالعكس وأجيب بان المراد أنها أخصر الطرق التى تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فان مقصود المتكلم افادة أنه محبوب له تأمل (قوله أى مهوبى) أصله قبل الاضافة الى ياء المتكلم مهووى اجتمعت الواو الثانية مع الياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الواو الاولى للمناسبة ويصح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن يراد محل هواى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيبة وجسمى موثق بمكة أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة هذا وكان المناسب أن يقول أى مهويتى بتاء التأنيث قبل ياء المتكلم كما أشرنا اليه يدل عليه ما بعد هذا البيت من الطويل

عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق
ألمت فحيت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هواى (قوله ونحو ذلك) كمن أهواه أو الذى يميل اليه قلبى (قوله والحبيب على الرحيل) أى عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الركب) اسم جمع للراكب ويمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر أنه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصعد من أصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام انظر عبد الحكيم (قوله اليمانين) جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف المتوسطة (قوله أى مبعد) من أبعد اللازم بمعنى بعد (قوله المستتبع) الذى تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه (قوله وتحزن) أى على بعد الحبيب (قوله أو لتضمنها الخ) لا يخفى أن هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الاضافة كما فى قولك الذى هو عبد للسلطان عندى وكذا فى نظيره فالوجه أن لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليها سم وأنت خبير بما مر غير مرة أنه لا يشترط فى النكتة اختصاصها بما ذكرت له ولا كونها أولى به بل يكفى أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هو أيضا (قوله لشأن المضاف اليه) قدمه على المضاف لانه مقدم عليه فى الاعتبار وان أخر عنه فى الذكر سم (قوله عبدى حضر) الالطف عبدى عندى أطول (قوله تعظيما للمتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد الا أنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى) (قوله أو غيرهما) أى وليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل منهما اذ يصدق على الياء فى عندى أنها مضاف اليها (قوله أو تحقيرا للمضاف) أى للمسند اليه المضاف لان الكلام فيه سم (قوله أو لاغنائها عن تفصيل) هذا يغنى عنه قوله لانها أخصر طريق يس ويدفع بان الملحظ هنا وهناك مختلف (قوله أو لانه الخ) الضمير للشأن (قوله مثل تقديم البعض الخ) أى المؤدى ذلك الى منافسة وحقد أو نحوهما (قوله وأما تنكيره) أى ايراده نكرة وكتب أيضا قوله وأما تنكيره أى تنكير المسند اليه يشمل المثنى والجمع ولا ينافيه قوله فللافراد لان الافراد فى المثنى القصد الى بعض أفراد معناه وهو اثنان مما صدق عليه مفهومه وفى الجمع القصد الى بعض أفراد معناه وهو جماعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما نصه قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فللافراد) وذلك لان النكرة ان كانت موضوعة للفرد فواضح أو للجنس فالغالب استعماله فى الفرد فتذكر النكرة تحمل على الغالب

الذى هو الفرد بقرينة المقام سم وكتب أيضا مانصه الفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الافراد شاملا لهما أطول (قوله أى للقصد الخ) عبارة الاطول أى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ شيأ يكون بحسب الحقيقة و بحسب القول و بحسب الاعتقاد وعليهما قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا أى لا تعتقدوا أو لا تذكروا له ندا (قوله الى فرد) أى غير معين (قوله وجاء رجل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة نخربت بدعوة موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الاظهر أو التنويع مكان قوله أو النوعية أى جعل المسند اليه نوعا الا أنه تفنن فى ذكر الاسباب فأبرز بعضها الى صورة الغرض المترتب و بعضها فى صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أى للقصد الى نوع منه) لعله أخذ القصد من ياء المصدر بجعله مصدر المتعدى اى الجعل نوعا والجعل بالقصد كما تقدم نظير ذلك فى قوله و بالعلمية (قوله وعلى ابصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة من المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها اذ لا تخالا تحتها يس (قوله أى نوع) أى غير متعارف اذ كما يفيد التنكير النوعية يفيد الابهام المؤدى الى عسر الازالة لعدم المعرفة بذات النوع حتى يعرف طريق ازالتها فاندفع ما قالوا ان الاقصى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح أى غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية كذا فى الاطول (قوله وهو غطاء التعامى) الاضافة للبيان (قوله التعامى) عبر به اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات وأن ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون الآيات و يفهمونها لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها سم (قوله وفى المفتاح الخ) والاول ذكره الزمخشرى و رجح ما ذهب اليه الزمخشرى بانه يعلم منه أن أولئك الكفار يجحدون بآيات الله الظاهرة التى يراها كل بصير عنادا أو انكار المحسوس لان التعامى تكلف العمى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهر و يبعد عنه كل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكابرتهم على أبلغ وجه والمقصود بيان بعد حالهم عن الادراك النافع وكتب أيضا قوله وفى المفتاح الخ لا تنافى بينهما لان الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لا تنافى بينهما الخ ما نصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التحقير) بان يكون بلغ فى ارتفاع الشأن أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداد به والالتفات اليه فى الثانى فلهذا انكر وكذا يقال فى التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الحجب يستعمل بعن قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلته محذوفة وفى كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب من الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه اشارة الى أن المانع له هو كونه شينا لا أمر آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى عن و بعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الانسانية وهى كما قال الغزالى غريزة ربانية هى المخاطبة وهى التى تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجوهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن احسان طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن احسانه اليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قيل اهـ وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ما قبله عليه اذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه فتأمل أفاده فى الاطول (قوله أى مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية ليطابق الاول أى يكون بينه و بين الاول الطباق وليكون فيه اثبات الشئ بدليل لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولى وكتب أيضا قوله أى مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أى ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يفوت على هذا الطباق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم فى الجنة لان كل ما سواه من ثمراته وهذا المعنى أولى مما قيل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات

أى للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس (نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية) اى للقصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم أى غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التحقير كقوله له حاجب) أى مانع عظيم (فى كل أمر يشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أى مانع حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

قوله و بعضها فى صورة الحامل المتقدم) هو النوعية لان النوعية كونه نوعا وهذا أمر ذاتى له سابق على الايراد وهذا كله بقطع النظر عن تقدير الشارح القصد والا فهو متقدم فيهما بهذا الاعتبار وعن تاويل النوعية بالتنويع والا فهو متاخر (قوله بتقدير مضاف) أى مع جعل قوله له غير متعلق بحاجب بل بمحذوف وتقدير متعلق به هو للطلب وقوله أى عن احسان طالب العرف اضافة احسان لادنى ملابسة

ولانه يتضمن الاشارة الى كمال كبريائه والوعد لا بطريق الجزم كما هو شأن الملوك اشارة الى أنه غنى عن العالمين عبد الحكيم وكتب أيضا مانصه فالتنكير فى رضوان للتقليل وأطلق عليه التقليل مجازا باعتبار تنزيل الرضا منزلة المعدودات نظرا الى تعدد متعلقاته والا فالرضا فى نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو الطبقة) أى المرتبة (قوله باعتبار الكميات) أى فى المعدودات وقوله والمقادير أى فيما عدا ذلك من الكميات والموزونات والممسوحات (قوله أو تقديرا كما فى الرضوان) لان الكميات والمقادير فيه انما هى باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه تقديرية فالتمثيل به من حيث ان الكميات والمقادير فيه تقديرية فلا ينافى أن التنوين فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضا قوله كما فى الرضوان لكن هذا المثال ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعديه فارقا الى التقليل والتحقير (قوله وكذا التحقير والتقليل) لان التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة والتقليل بحسب الكمية تأمل (قوله وللاشارة الخ) أى لان العطف يقتضى المغايرة وقوله الى أن بينهما أى بين التعظيم والتكثير (قوله هذا ناظر الى التكثير) التكثير المستفاد بالتنكير قدر زائد على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذى هو رسل فبالتنكير حصلت المبالغة فى الكثرة فلا اعتراض (قوله أى كل فرد الخ) فيه ان الحمل على الفرد لا يناسب التفصيل بعده وهو قوله فمنهم من يمشى الخ فان الظاهر أنه تفصيل للانواع وحمله على الافراد تكلف سم وكتب أيضا قوله أى كل فرد الخ حاصل التفسير الاول أن خلق الشخص من الشخص فالتنكير فى دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثانى خلق النوع من النوع فالتنكير فى دابة وماء للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب فلا يرد آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالفأرة والعقرب والبرغوث ونحو ذلك قال الفنرى ومما ينبغى أن يتنبه له أن اعتبار الافراد أو النوعية فى الطرفين هو للملاءمة بينهما والا فيجوز اعتبار الافراد فى جانب الدابة والنوعية فى جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء أى مختص بذلك الفرد اه وبقى وجه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية فى جانب الدابة والافراد فى جانب الماء بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء وعدم صحته ظاهر فتامل ومنع فى الاطول اعتبار الافراد فى الدابة والنوعية فى الماء وعلله بانه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا يرد آدم الخ مانصه أى على الاحتمالين كما فى الاطول (قوله هى نطفة أبيه الخ) تخصيص الاب لكونه المنسوب اليه الولد فلا ينافى أن التخلق من نطفة الاب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالاب مطلق الاصل مجازا مرسلا (قوله أو كل نوع الخ) والنوع يصح خلقه والخلق منه باعتبار أفراده لكن ليس الغرض الاشعار بالفردية بل بالنوع فى ضمن الفرد ع ق وكتب أيضا قوله وكل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فانه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التى هى نطفة البغل وأجيب بان نوع النطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمار ونطفة الفرس (قوله وهو نوع النطفة) قال فى الاطول ولصاحب المفتاح تفسير آخر للماء وهو نوع الماء يعنى النطفة اذ هى نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء اه أى كل نوع من الدواب بماء أى بنوع من النطفة (قوله فأذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أى نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره اه أطول (قوله أى حرب عظيم) لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب فكان المناسب فى المقام الحرب العظيم ع ق (قوله ان نظن) أى بالساعة (قوله لا للتأكيد) أى لا لمجرد التأكيد والا فالمفعول المطلق لا ينفك عنه نوبى (قوله وبهذا الاعتبار الخ) أى بكون المفعول المطلق هنا للنوعية لا للتوكيد وهو جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وبما ذكره الشارح ينحل الاشكال ولا حاجة لما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أى ان نحن الا نظن ظنا (قوله مفرغا) أى استثناء مفرغا فمفرغا نعت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجىء الحال من المضاف اليه المعتبر عند النحاة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر للتأكيد) فان كان

أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل أو تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى أن بينهما فرقا قال (وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل) من قبلك (أى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التكثير (و) ذوو (آيات عظام) هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لى منه شئ أى حقير قليل (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أو النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب (و) من تنكير غيره (للتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله) أى حرب عظيم (وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا) أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ماضربته الا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب

والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره وكما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى (وأما وصفه) أى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما بيانه وأما الابدال منه أى أما ذكر النعت له (فلكونه) أى الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سيجىء فى البديع ان شاء الله تعالى (مبينا له) أى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فان هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له

للنوع لم يمتنع وكذا ان كان للعدد بان كان التنوين فيه للوحدة أو للتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أى والا يلزم استثناء الشئ من نفسه وكذا يلزم التناقض لان ما ضربت يقتضى نفى الضرب والا ضربا يقتضى اثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض) أى يفيد التعظيم بل هو من باب أولى (قوله ففى هذا الابهام) أى حيث أريد المقيد بالمطلق حتى كان هذا المطلق لا يصلح الا له اه سم (قوله من تفخيم فضله) أى لان ابهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم فى رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع ق (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنعت (قوله أى وصف المسند اليه) أى سواء كان منكرا أو معرفا فالوصف من جملة أحوال المسند اليه مطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو أنسب ههنا) أى بالتعليل أى لان الذى يعلل هو الافعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق الظاهر أن أفعل التفضيل ليس على بابه (قوله وأما بيانه) فيه أنه يجوز أن يراد بالبيان التابع المخصوص فلا يتعين للمصدر وأجاب الاستاذ بانه أغلب فى المصدر سم وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف البيان فنرى (قوله أى أما ذكر الخ) تفسير للمعنى المصدرى سم (قوله بمعنى المصدر) أى ذكر الصفة (قوله والاحسن ان يكون الخ) أى لان النعت هو المبين الكاشف أولا وبالذات والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضميره الخ) فيكون فيه استخدام (قوله فى البديع) قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى سم لكن رجح الشارح احتمال الاستخدام لانه من المحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره بعد قوله مبينا له لان التبيين له قد يكون ببيان لازم له أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا عن معناه تفسيرا للمراد من قوله مبينا له قال فى الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أى ما عنى به ولو مجازا (قوله الجسم الطويل الخ) أراد به الجسم الطبيعى لا التعليمى اذ هو لا يحتاج الى فراغ لكونه عرضا لانه عبارة عن الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البليدى وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة وعند المتكلمين هو المركب من جزأين فصاعدا سم أى من جوهرين فردين فاكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بان كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حدته وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها أو الاول مقيد بما بعده فتدبر سم وعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب كأنه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلو حامض خبر واحد معنى كانه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعريض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال يس وانظر هلا قيل ان الاضافة فى قوله وأما وصفه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد ويؤيد هذا قول الشارح فان هذه الاوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوز هذا الوجه فى الاطول وعليه لا اشكال لافادته أن الكشف يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله انما يحتاج اليه اذا لم يرد بالكاشف الكاشف ولو من وجه فلو أريد ذلك فلا قال فى الاطول ولا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه أو مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بازيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الاجسام المتساوية الاضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج الى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر الفرد ويخالفون الحكماء فى انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد ولا يخفى

(ونحوه في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه (قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا) فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على أنه خبر ان في البيت السابق أعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني (أو لكون الوصف (مخصصا) للمسند اليه أي مقللا اشتراكه أو رافعا احتماله وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف (نحو زيد التاجر عندنا) فان وصفه بالتاجر يرفع احتماله التاجر وغيره

أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل الخ من رسالة شيخنا السيد البليدي (قوله ونحوه) مبتدأ خبره قوله الآتي (قوله وان لم يكن وصفا الخ) فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وزاد في الاطول أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي لان معناه الذكي المتوقد وان استلزمه (قوله الالمعي الخ) من المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين (قوله الذي يظن بك الظن) قيل مفعولا الظن محذوفان أي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قد رأى الخ حال من فاعل يظن أي يظن مشبها للرائي والسامع وهو أولى من جعله حالا من الظن أي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع سم وقوله للرائي والسامع الاوضح ان يقول للرؤية والسمع أي الرائي والسامع لكنه قصر المسافة وقوله بالمرئي والمسموع الاولى بالرؤية والسمع الا أن يكون الظن بمعنى المظنون وجوز الحفيد كونه صفة للظن بجعل ال للعهد الذهني فهو في حكم النكرة (قوله الذكي المتوقد) فقوله الذي يظن بك الظن الخ تفسير للالمعي باللازم اذ يلزم من كون الشخص ذكيا متوقدا أنه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع كأنه رآه ان كان من المرئيات أو سمعه ان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار المشتعلة (قوله مما يكشف معناه) أي باللازم (قوله لكنه ليس بمسند اليه) أعاده توطئة لما بعده والا فقد تقدم ذلك (قوله لانه مرفوع الخ) لو قال لانه خبر ان لكان أخصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة لاسم ان أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبر ان) الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد خمسة أبيات

أودى فلا تنفع الاشاحة من * أمر لمن قد يحاول البدعا

أودى هلك والاشاحة الحذر والبدع جمع بدعة بمعنى الامر الغريب أي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من أمر كائن لا محالة يس (قوله والنجدة) أي القوة والشجاعة وقوله جمعا جمع جمعاء تأنيث أجمع فهو من ألفاظ التوكيد بمعنى جميعا (قوله أو مخصصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقللا اشتراكه) أي في النكرات أو رافعا احتماله أي في المعارف فالتخصيص يدخل المعارف والنكرات عند البيانيين بخلافه عند النحويين فانه عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو توضيح لا تخصيص كما ذكره الشارح وكتب أيضا ما نصه أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الاعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق الا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء أفاده السيد قال سم وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن الموضح والمخصص جميعا اه وناقش العصام السيد في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية مخصص عند النحاة لانه يزيل اشتراك العين في هذه الحالة بين معان اه ببعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا للفظي دخول اشتراك الاعلام مع تخصيصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الا أن يقال المراد تقليل الاشتراك في النكرات بقرينة الاصطلاح على أن الوصف في النكرات تقليل الاشتراك وفي المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النحاة) جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في النكرات) ان كانت النكرة موضوعة للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لان في المفهوم الكلي اشتراكا حقيقة وان كانت موضوعة لفرد ما ففيها اشتراك على سبيل البدل لصدقها على كل فرد على البدل اذ لا تعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذي فيه بمعنى انه فرد الرجل لا فرد غيره لا بمعنى أنه مشخص معين للمخاطبين سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي أو ازالته بالكلية الا أنه اقتصر على التقليل لانه الغالب في التخصيص أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يتأتى في المعرف بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ولا في المعرف بلام العهد

(قوله الا أن يكون الظن الخ) هذا مخالف لما سبق من جعل مفعولي الظن محذوفين أو تنزيله منزلة اللازم اذ المفعولان على هذا مذكوران والمفعول الثاني هو بك أي يظن الشئ المظنون بهذا الظن واقعا بك فهو وجه آخر (قوله فشبهه بالنار المشتعلة) أي وحذفها ورمز اليها بشئ من لوازمها وهو الاتقاد ويحتمل أن يكون فيه استعارة تصريحية تبعية (قوله ونرد على جعل الخ) هذا لا يتضح الا على كلام البيانيين لا على كلام النحاة لتصريحهم بأن تقليل الاشتراك في النكرات وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله تقليل الاشتراك الخ) في هذا الاخبار مسامحة ولو أبدل الوصف بالتخصيص لسلم من ذلك (قوله من نحا نحو الخ) هذا ليس من وضع اللغة كما لا يخفى

(أو) لكون الوصف (مدحا أو ذما نحو) جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين) أي الموصوف أعني زيدا (قبل ذكره) أي ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا (أو) لكونه (تاكيدا نحو أمس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (وأما توكيده) أي توكيد المسند اليه (فللتقرير) أي تقرير المسند اليه أي تحقيق مدلوله ومفهومه أعني جعله

الذي لصدقه على كثيرين على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فلعل مرادهم المعارف ماعدا هذين سم وعبارة ع ق رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرف بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار عهديه جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مدحا أو ذما) أي ذا مدح أو ذا ذم (قوله حيث يتعين) اما العدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضي أنه لا يكون للمدح الا اذا انتفى التخصيص وفيه نظر سم ويأتي جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة أحق بالتقييد وجعله قيدا لها بارجاع ضمير يتعين الى الموصوف بعيد ومخالف للايضاح كذا في الاطول (قوله والا لكان الخ) قيل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد المعاني المذكورة سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا ما نصه أي كان القصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان غير مقصودين (قوله أو لكونه تاكيدا) ليس المراد التأكيد الاصطلاحي لا اللفظي ولا المعنوي بل المراد المقرر ع س سم (قوله أمس) مثلثة الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ الامس مما يدل على لدبور) أي فوصفه بالدابر تاكيد وقد يقال أي فائدة لهذا التوكيد ويجاب بان ذلك انما يقال اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في أمس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الاطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرق بين هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بان يحتمل اللفظ معنيين فأكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به ايضاح المعنى لا بيان أحد المحتملات ع س سم والفرق بينه وبين المؤكد أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلي بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف اه حفيد وقول سم بيان أحد المحتملين الخ يلزم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص وهو ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في النكرات وحينئذ فاللزوم المذكور ممنوع (قوله وتفسيره) عطف تفسير (قوله وما من دابة في الارض) أي سواكم بقرينة قوله أمثالكم اذ المماثل غير المماثل أفاده في الاطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم (قوله لبيان أن القصد منهما الى الجنس دون الفرد) توجيه ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان يراد بها هنا دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان على السواء فاتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق وظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لان كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لان كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها هنا محمولة على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه أن الفرد ليس بمحتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل أراد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمحتمل الخ أي حتى يحتاج الى نفيه بقوله دون الفرد (قوله الى الجنس) أي المتحقق في كل فرد وكتب أيضا قوله الى الجنس أي متوجه اليه فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ من وقوع النكرة في سياق النفي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وبهذا الاعتبار) هو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس سم (قوله أفاد هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقق الجنس في جميع الافراد فلا تنافي بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم الخ) واما أصل التعميم والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن (قوله أي تحقيق الخ) تفسير للتقرير وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالتقرير أنه ذكر أولا ثم تذكر ما يقرره سم (قوله ومفهومه) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسير للتحقيق وكتب أيضا ما نصه أي ليس المراد

(قوله ويرد على ذلك أن النكرة الخ) يعني أن التنكير اما للفردية أو للنوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله أمم لأن الفرد ليس جماعة فضلا عن كونه جماعات والنوع ليس بجماعات وما قيل ان النوع يشتمل على أصناف وكل صنف أمة أو الامة كل جماعة في كل زمان فيراد بالامم الاصناف أو الجماعات باعتبار الازمان فيدفعه توصيف أمم بامثالكم اذ المراد بكم أفراد نوع الانسان فالمناسب تشبيه أفراد النوع بأفراد النوع في كونها محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها

تحقيقه

تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عبد الحكيم (قوله مستقرا) اى قارا في ذهن السامع وقوله محققا أي متقنا سم (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المعنى الاعم الشامل للتوهم (قوله أو عن حمله) يحتمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن حمله المسند اليه على معناه ويحتمل المتكلم أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند اليه على معناه فلا يحمله على معناه سم ويحتمل أن الضمير راجع الى لفظ المسند اليه على أن الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله أو عن حمله على معناه لا يخفى حصول هذا الغرض بالتأكيد المعنوي أيضا نحو جاء زيد نفسه قال في المطول ومثل هذا وان أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم مع التقرير سم (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المسند اليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند اليه (قوله نحو أنا عرفت) اذ فيه تكرير الاسناد مرتين يس (قوله وحدي) في قصر الافراد وقوله أو لا غيري في قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدي أو لا غيري أي فان كلا منهما تأكيد للمحكوم عليه يس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة ع ق ولا يصح في مثل هذا المقام لان المراد التأكيد الاصطلاحي والتأكيد الاصطلاحي لا يفيد الاسناد مرتين حتى يتقرر به الحكم وانما قلنا أنا عرفت ليس من التأكيد الاصطلاحي للعلم الضروري بان الفاعل لا يكون تأكيد المبتدأ ولو اتحد مصدوقهما وانما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي أيضا لان وحدي حال ولا غيري عطف اه ملخصا وقوله عطف أي عطف نسق (قوله لانه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس من تأكيد المسند اليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجهه أن نحو أنا سعيت الخ التأكيد فيه التخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند اليه وقوله وتأكيد المسند اليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أنا عرفت ووجهه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم هكذا يستفاد من المطول في هذا المحل سم وهذا مبني على أن التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحي بان أريد مطلق تكرير المسند اليه الداخل فيه نحو أنا عرفت فضمير لانه يرجع للمثال الاخير لكن يلزم عليه أن يكون في قوله وسيصرح المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحي لكن يعلم منه غيره فالمراد أنه صرح بما يعلم منه هذا لكن المتبادر والذي أراده المصنف الاصطلاحي كما يعلم من المطول وتقرير نظر الشارح على هذا الوجه أن يقال ضمير لانه يرجع الى ما ذكر من المثالين فقوله ليس من تأكيد الخ رد للمثالين وقوله وتأكيد المسند اليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لانه اذا كان الغرض انه تأكيد للمسند اليه لم يكن مفيدا لتقرير الحكم أفاده يس وكتب على قول سم بدليل انه ليس في نحو عرفت أنا تقرير الحكم ما نصه أي مع أن فيه تكرير المسند اليه مرتين ولك أن تقول المفيد لتقرير الحكم تكرير الاسناد المترتب على التقديم لا تكرير المسند اليه كما في عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير الحكم قط) وقع له مثل هذا التركيب في غير هذا الموضع وفيه اعمال المضارع المستقبل في قط وقد عد من الخطأ قولهم لا أكلمه قط لما فيه من التناقض لان قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح عمل المستقبل فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعقبه ابن جماعة قال وقصاراه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا لا لحنا اه وفيه نظر لا يخفى يس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أو حذف المضاف اليه ويمكن جعل التجوز شاملا له ويرد أن زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز العقلي على مذهب غير المصنف لا على مذهبه فبيان النكتة قاصر على مذهبه أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق بل يجامعه فقولنا رماني الاسد نفسه تأكيد للاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز ان قلت جعل دفع توهم التجوز مقابلا للتقرير يدل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التأكيد الا أن القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير أي فللقصد الى مجرد التقرير فلا اشكال اه فنري أو يقال التقرير حاصل غير مقصود

مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو أنا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تأكيد المسند اليه في شئ وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيصرح المصنف بهذا (أو دفع توهم التجوز) أي التكلم بالمجاز

(قوله على هذا الوجه) وهو كون التأكيد اصطلاحيا وحينئذ فقول الشارح ليس من تأكيد المسند اليه في شئ أي تأكيدا اصطلاحيا لا لفظيا ولا معنويا وقوله وتأكيدا اصطلاحيا وان لم يكن مثال هذا القائل من قبيله (قوله ولك أن تقول الخ) هو مجرد بحث مع سم لا تأييد فيه للقيل فتدبر (قوله أو حذف المضاف اليه) أي الى المسند اليه فاندفع ما قيل المناسب حذف اليه لانه مبني على أن الضمير للال وليس كذلك كما علمت

(قوله نحو قطع اللص الامير الامير) اعترض بان التأكيد هنا انما يفيد دفع توهم التجوّز فى المسند اليه بان يراد بالامير غيره كغلمانه وهذا لا يستلزم دفع التجوّز فى الاسناد اللهم الا أن يقال ان دفع التجوّز فى الاسناد يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لئلا يتوهم الخ) أى فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحمل على المجاز المرسل من اطلاق السبب وهو الامير على المسبب كما فى ع ق أو استعارة بان شبه بعض الغلمان بالامير بجامع ملابسة الفعل لكل واستعار الامير لبعض الغلمان فيكون مجازا فى الطرف (قوله أو لدفع توهم السهو) أى توهم السامع السهو من المتكلم أى ان المتكلم سها فى ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم السهو ترك النسيان مع أنه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة فى القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول (قوله نحو جاءنى زيد زيد) اقتصر على التأكيد اللفظى لان المعنوى لا يدفع هذا التوهم كما صرح به فى المطول لانه اذا قال جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وبنى التأكيد على سهوه بخلاف توهم التجوّز فيندفع به (قوله توهم عدم الشمول) أى فى المسند اليه أو فى النسبة أى الاسناد وقد أشار الشارح الى الاوّل بقوله الا أنك لم تعتدهم والى الثانى بقوله أو أنك جعلت الخ فيندرج التجوّز اللغوى والتجوّز العقلى فى كلامه وقول المصنف أو دفع توهم التجوّز خاص بالتجوّز العقلى كما يفهم من المطوّل فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العموم فى الاوّل بحيث يتناول التجوّز اللغوى والعقلى ولكن يقيد بغير صورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا أيضا من عطف الخاص على العام وبهذا يجاب عن بحثه فى المطول حيث قال وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والا لكان تأسيسا ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر ولا يخفى أن البحث أقوى وأجيب عنه أيضا بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول مما ينبغى أن ينبه عليه أن التأكيد لدفع توهم عدم الشمول اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة اختصم الرجلان كلاهما دون جاءنى الرجلان كلاهما الاحتمال جعلهما كالواحد أطول وكتب أيضا ما نصه لو ذكره عقب دفع توهم التجوّز لكان أنسب كما أفاده فى الاطول (قوله الا انك لم تعتدهم) أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول فى لفظ القوم سم فالمجاز المدفوع على هذا لغوى (قوله أو انك جعلت الخ) قال السيد وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول فى لفظ القوم اذ علم أنه أريد به الكل لكن توهم أن الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر ففى الكلام حينئذ مجاز اسنادى وفى كون التأكيد بكل وأخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث قائل اذا قلت جاءنى القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول فى آحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ألا ترى أن قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول الآحاد ومع ذلك يحتمل أن يكون الفعل المنسوب الى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بان احاطة الافراد تستلزم عرفا احاطة النسبة نظير ما مر عن سم فى نحو قطع اللص الامير الامير (قوله كالواقع من الكل) فاسندت ما هو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم فى حكم شخص واحد فلا تفاوت فى أن تنسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر أن يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب المجاز اللغوى عبد الحكيم أى مع أن المجاز على هذا الوجه الثانى فى الشرح عقلى (قوله وأما بيانه) بالمعنى المصدرى أى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح أى تعقيب المسند اليه الخ

نحو قطع اللص الامير الامير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه (أو) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل السهو (أو) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ الا أنك لم تعتدهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم فى حكم شخص واحد (وأما بيانه) أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان

(قوله ودخل سبق اللسان) أى فى السهو كما يفيده ما بعد وفى دخوله نظر لانه اذا سبق لسانه من عمرو الى زيد لا يلزم زوال صورة لفظ عمرو من مدركته بل السبق متأت ولو كان متصورا للفظ عمرو اه شيخنا (قوله ولا يخفى أن البحث أقوى) أى لان حمل التجوّز على خصوص العقلى بعيد لان التعريض لدفع المجاز العقلى مع بعض المجاز اللغوى وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا

بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون فى النكرات نحو من ماء صديد يس (قوله باسم مختص به) المراد به مايقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قدم صديقك خالد) اعلم أنه لا خلاف فى أن كل موصوف أجرى على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا وانما النزاع فى الاحسن فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به ولك أن ترجح البدل بما وجه به السيد ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرر العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن أن يقال حق الصفة أن تجرى على الغير ويفادبها معنى فيه لاأن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ الى الذات فالاولى أن تجعل الذات بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما يحصل به من الايضاح وأن ليس قصد الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به أطول مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع فى الاشارة الى اعتراضات ثلاثة على المصنف فى قوله فلايضاحه الخ والجواب فى كل من الثلاثة ان كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما) وذلك فيما اذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لاولئك العشرة فاذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءنى أبو حفص عمر أفاد ايضاحها عند الاجتماع وان كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثانى أشهر من الاول فانه اذا اشتهر بكنيته أكثر من اشتهاره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان لها حصل الايضاح وان كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكى فى علم النحو أن عطف البيان يكون أعرف البتة فنرى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به) حمل فى الاطول الاختصاص على مايطرد فى كل عطف بيان حيث قال مختص به فى التركيب وان كان لا اختصاص له بانفراده فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لايحتمل غيره فلا يرد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع اهمع حذف وكتب أيضا قوله بغير اسم مختص به أى على الاطلاق وأما الاختصاص بوجه فلا بد منه وأقله بالقياس الى بعض مايطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدر قال السيد نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص أصلا لا مطلقا ولا من وجه يس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ مانصه كالطير فانه مختص ببعض مايطلق عليه العائذات وذلك البعض هو طير الحرم وان لم يختص بالبعض الآخر وهو وحش الحرم فالقصد بالطير ازالة ابهام محقق وكتب على قوله ان قصد به دفع ابهام مقدر مانصه كقوم هود فى قوله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود فانه جعل عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام له لدفع ابهام تقديرى أى حاصل من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم أو من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود كذا فى الاطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن العائذات أى الملتجئات الى الحرم الساكنات به احتماء من الصياد والطير عطف بيان على العائذات وهو اسم غير مختص بالعائذات لانه يشملها وغيرها كما أن العائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص وجهى وجواب القسم قوله فى البيت بعده ما ان أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فنصب الطير على هذا باعتبار محل العائذات والاول أظهر وكتب أيضا تمامه * يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند * وبعده

ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه * اذن فلا رفعت سوطا الى يدى

والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله جئ به للمدح الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم الكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان أطول وكتب أيضا قوله جئ به للمدح لا للايضاح على هذا يشكل اعتبارهم فى تعريف عطف البيان الايضاح الا أن يقال انه غالبى ع س سم (قوله لا للايضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شئ اه عبد الحكيم (قوله وأما

(فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها* فان الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما يختص بها وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك (وأما

(قوله بيان لحاصل المعنى) أى لانه يلزم من كشفه وايضاحه بعطف البيان تعقيبه به فالشارح ذكر المعنى المصدرى اللازم قيل عليه ماصنعه الشارح أولى لئلا يلزم اتحاد العلة مع المعلول (قوله وكان المصنف رجح احتمال الخ) أى لان الايضاح له مزيد اختصاص به (قوله يكون أعرف) أى أقل اشتراكا وأشهر والاظهر أن التعريف فى كلامه باق على حقيقته وأن المقصود دفع مايتوهم من أن عطف البيان حيث جاز كونه أقل وضوحا وشهرة يجوز كونه أقل فى التعريف أو مساويا

الابدال منه) أي من المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال في التأكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا لا يخلو عن نكتة وهي الايماء الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق (نحو جاءني أخوك زيد) في بدل الكل فيحصل التقرير بالتكرير (وجاءني القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال

(قوله ليس كليا) أي بل هو أغلبي لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى دائما والى اللفظ في بعض الصور هذا هو مفاد صنيعه وفيه أنه قد يكون مقصودا معنى كما في صراط العزيز الحميد الله وكما في وجعلوا لله شركاء الجن حيث جعل صاحب الكشاف أن الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن وان كان يجوز أن يكون مفعولا شركاء والجن ولله متعلق بشركاء (قوله ويمكن أن يجاب أيضا الخ) الاولى أن يقول ويمكن أن تكون النكتة في البدل الخ (قوله لكن التقرير في الاول أكمل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك (قوله قد يختلفان بالعموم الخ) أي اذا كان أخو المخاطب يوجد في غير زيد وزيد يوجد في غير أخي المخاطب

الابدال منه) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البدل ﴿فائدة﴾ قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس كليا قال الرضي ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وأيضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وقال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب ألا تراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه عمرا (قوله فلزيادة التقرير) كونه كذلك لا ينافي أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما أورد بدلا ليحصل بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شئ سابق فيحصل بذلك التقرير ع س سم (قوله من اضافة المصدر الخ) أي ان جعلت الزيادة مصدر زاد المتعدية (قوله الى المفعول) أي بعد حذف الفاعل والتقدير فلزيادة المتكلم التقرير أي على أصل المعنى أو لزيادة الابدال التقرير أي على أصل المعنى أيضا تامل وكتب أيضا قوله الى المفعول في كثير من النسخ أو أكثرها الى المعمول وهي عبارة المطول وكتب عليها عبد الحكيم ما ملخصه الزيادة تجيء مصدرا وبمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامية الى الفاعل أو الى المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول وعلى الثاني بيانية تامل (قوله أو من اضافة البيان) أي ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) اى الافتنان (قوله لا يخلو عن نكتة وهي الايماء الخ) لان ذكر لفظ الزيادة يشعر بان التقرير ليس هو المقصود من أصل الكلام سم وكتب أيضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون تفننا وهو لا يخلو عن نكتة ويجاب بان كونه تفننا بحسب بادئ الرأي لا عند التحقيق وامعان النظر (قوله وهي الايماء الخ) ويمكن أن يجاب أيضا بأن في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم أيضا لكونه بتكرير العامل وأما في التأكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليست في التأكيد فتدبر (قوله تحصل تبعا وضمنا) أي بحسب أصل الكلام والا فهو المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبحث عن المعنى الزائد على أصل الكلام سم (قوله نحو جاءني أخوك زيد) مثله جاءني زيد أخوك لكن التقرير في الاول أكمل وكذا كل ما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره ومن البدل عند البصريين ضربتك اياك وضربته اياه والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات وجعل الرضي الفرق تحكما قاله في الاطول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسمية هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى آخر فتدبر (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع أعني بدل الكل وكتب أيضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الاخ عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان مدلولهما واحد المبني عليه هذا بتغاير مفهوميهما قطعا وأجيب بان المراد أن ماصدقهما واحد وفيه أنهما قد يختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا والصواب أن يجاب بان المراد ان المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا ع س سم وبحث يس في قوله المبني عليه هذا أي التقرير بمنع البناء بدليل حصوله بالبعض والاشتمال فكان ينبغي الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجاءني القوم أكثرهم في بدل البعض الخ) اعلم أن كلا من بدل البعض وبدل الاشتمال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يعلو جاءني القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيد يده الا اذا كان مجيء البعض بمنزلة الكل وقطع يده بمنزلة استئصاله لمزيد حاجته اليها لكون اقتياته بعملها ولا يعلو سلب عمرو ثوبه الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه اما لكمال فقره أو غيره أفاده في الاطول (قوله وسلب زيد ثوبه) قال في العروس فيه نظر لان سلب يتعدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبا هو الثاني فاذا بنيته للمفعول فقلت سلب زيد ينبغي أن تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على أن يكون ثوبه بدل الاشتمال صار المعنى

سلب

وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كأنه مذكور أولا ١٧١ أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلان معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد اذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام

سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد اهـ يس وأقول الاظهر أنه يتعدى الى مفعول واحد وأن زيدا من سلبت زيدا ثوبا منصوب بنزع الخافض والاصل سلبت من زيد ثوبا بدليل صحة سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ الى أن يقال سلب ثوب زيد بياضه فتدبره (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير (قوله فيهما) أي بدل البعض وبدل الاشتمال (قوله أن المتبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتمالا وانما لم يسم أيضا بدل الاشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه الى التنبيه عليه لخفائه بخلاف الاشتمال في بدل البعض فانه ظاهر جلي (قوله أما في البعض فظاهر) لاشتمال الكل على بعضه (قوله لا كاشتمال الظرف الخ) أي لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لا أن ذلك لا يكفي بدليل قتال فيه سم فان الشهر ظرف للقتال (قوله مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له) أي من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد ناقلا عن المبرد لا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عبد الحكيم وانما كانت نسبة الفعل واسطة في اشعار المتبوع لعدم صحة نسبة الفعل الى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله اجمالا احترازا من التفصيل نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير عماله فانه من المعلوم عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه ومن قولك بنى الوزير أن الباني عماله فهما من بدل الغلط لا بدل الاشتمال اذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوقة الى البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في نحو هذين المثالين كما بين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أي طالبا للبدل أي لنوعه (قوله يجب أن يكون المتبوع فيه) أي في بدل الاشتمال (قوله بحيث يطلق الخ) أي من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع ق اعلم أن بدل الاشتمال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح افادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الافادة بالاول على وجه الاجمال لان ما يقتضي الشئ قد يستغني به عنه وهذا معنى قولهم بحيث يصح اطلاق الاول على الثاني للقطع بانه ليس المراد بزيد من قولنا سرق زيد ثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد صح المعنى (قوله ويراد به التابع) ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنوعه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه أن المراد نسبة الفعل الى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك (قوله بخلاف ضربت الخ) أي فقولك ضربت زيدا حماره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتمال ومثله رأيت زيدا عمامته أو ثوبه واستبعد الصفوي أن نحو هذا من بدل الغلط ومال الى أنه من بدل الاشتمال والى أنه لا يشترط في الاشتمال أن لا يصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره بخلاف ركبت زيدا حماره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسبه الركوب ليسند اليه كالحمار فهو يطلبه اجمالا ع س وكتب أيضا قوله اذا ضربت حماره أي أو غلامه كما في السيد (قوله بان نحو جاءني زيد أخوه) كضربت زيدا حماره وقوله بدل غلط من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا بدل الاشتمال) أي لعدم صحة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضي المبدل منه للبدل وكتب أيضا ما نصه أي ولا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله كما زعم بعض النحاة) هو ابن الحاجب وجوز العصام في أطوله أن يكون الشرط المتقدم شرطا لاعتبار بدل الاشتمال عند البليغ لا لتحققه (قوله ثم بدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما الابدال منه فلزيادة التقرير ويجاب بان التقرير يستلزم الايضاح (قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام أي فكان الاحسن أن يقول فلزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (قوله ولم يتعرض الخ) قال في الاطول سكت عن بدل الغلط لانه ليس من أحوال المسند اليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو النسيان اما قصدا أو ادعاء كما في قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه أصلا أو ترك بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق (قوله لبدل الغلط) أي البدل لاجل الغلط أي لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعني المبدل منه عبد الحكيم (قوله لا يقع في فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط

(قوله ولا بدل كل لاشتماله الخ) أي فيكون المبدل غير المبدل منه بدليل الاضافة المفيدة للمغايرة لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه (قوله اما قصدا أو ادعاء) المناسب اما حقيقة أو ادعاء لان سبق اللسان والنسيان لا يتصور قصدهما (قوله بل لم يقصد اليه أصلا) أي في صورة القصد وقوله أو تركه بالمرة الخ أي أو قصده أولا وتركه بالمرة الخ أي في صورة الادعاء (قوله أي البدل لاجل الغلط) أي ان روعي السبب البعيد وقوله أو لتدارك الغلط أي ان روعي السبب القريب والمقصود من بيان هذه المعاني دفع ما يتوهم من أن البدل نفسه وقع غلطا

فيه حقيقة وانما يكون فيه تغالط بان ترتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح ثم ههنا اشكال قوى وهو أنه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى أجيز وقوع الثانى فى الفصيح دون الاول فليحرر الفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف ببل بسبب تعلق القصد به اولا وضعف بدل الغلط بسبب عدم تعلق القصد به وكتب على قوله وهو مالا يكون الغلط فيه حقيقة الخ مانصه قال فى الاطول بدل الغلط نوعان ماهو لسبق اللسان أو النسيان وماهو لدعوى أحدهما وايهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءنى فانك وان عمدت الى بدر توى أنه سبق به لسانك والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى الاعلى وهو أبلغ من العطف ببل و يسمى غلط بداء (قوله وأما العطف) أى عطف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال العاطف أى المتكلم ولو أريد من الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا على المسند اليه كان ذلك حالا للمعطوف لا للمسند اليه الثانى انه كان الظاهر تنكير الشئ بان يقال جعل شئ معطوفا الخ اذ لا معنى للام هنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر وهو الكون معطوفا جار مجرى النسب التى لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه ففيه تعرض لاحوال المسند اليه فى الجملة وانما عرف الشئ تنبيها على أن العطف لا يحسن فى كل شئ بل انما يعطف الشئ المستوفى للشروط فال للعهد الذهنى أى جعل الشئ المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب أيضا قوله أى جعل الخ وقال فى الاطول يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على نحو وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفق بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما الان بيان خصوص كل من المتعدد مقصود يفوت بالاجمال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءنى زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصهما لو قيل جاءنى رجلان ومثال الثانى جاءنى زيد ورجل آخر واما القصد التعريض بغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد من صيغة التثنية نحو جاءنى رجل و رجل آخر فكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان فلذا لم يقل أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق لئلا يشكل عليك أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب أيضا قوله فلتفصيل المسند اليه أى ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لا يظهر فى تفصيل المسند اذ كلا المجيئين فى جاءنى زيد فعمرو ذكرا بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند الا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند فى المعطوف فكانه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها للمعطوف عليه أطول ملخصا ولك أن تجيب بالتزام اختلاف معنى التفصيل وأنه فى المسند اليه ذكره منفصلا بعضه عن بعض فى العبارة وفى المسند بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) لان الواو انما هى للجمع المطلق مطول قال الفنرى الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما فى قولهم الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما فى مغنى اللبيب من أن قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اه فنرى وكتب أيضا قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل فليس فى تفصيل المسند سم (قوله كانا معا) هذا استطرادى زائد على المقام اذ ليس لنا حرف عطف يفيد المعية وضعا حتى ينفى هنا الدلالة به على تفصيل الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذى الكلام فيه كما قال الشارح أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فليس المراد بالاحتراز هنا أنه لولا هذا القيد لدخل ذلك لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد أنه بهذا القيد حصل الاحتراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر القيد لم يخرج ذلك لجواز أن يخرج بشئ آخر ككون الكلام فى العطف على المسند اليه سم ببعض اختصار وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال فى شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى أنه لو لم يقيد فى الصورتين يعنى فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا أنه مع التقييد أقوم وأبعد عن

(واما العطف) أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه (فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو ومن غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو

(قوله بقوة المعطوف) المناسب المعطوف عليه وقوله وضعف بدل الغلط المناسب المبدل منه قاله شيخنا (قوله فكل من هذه الصور الخ) يوهم أن هذا المجمل وان لم يكن مذكورا لابد من كونه ملحوظا وليس كذلك (قوله كما فى قولهم الماهية الخ) راجع للمنفى لا للنفى فى قوله لا تقييده الخ ولا لقوله سلب الخ كما يدلك على ذلك قوله والمفعول المطلق وان وقع فى نسخة المؤلف تضبيب يدل على أنه راجع لسلب الخ أو للمنفى فى قوله لا تقييده الخ

الاشتباه وقد أشار به الى ماذكر فى أول أحوال المسند اليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم أى لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال مامعناه فاحفظ هذا الاصل فبه يندفع اعتراضات عديدة سم والحاصل أن الاحتراز غير واجب لجواز وجود النكتة فى طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو قال فى الاطول احترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف أو عطف البيان نحو جاءنى رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو وعلى ماقالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة فى نحو قولك وقعت أمور ومما يختلج فى القلب أن العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذى هو فى الكلام مطبوع محض بل يعم العطف على المسند اليه التابع كما فى جاءنى اثنان زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند بان تقول جاءنى اثنان زيد فعمرو أو ثم عمرو وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على مايفصله البيان اه مع بعض تلخيص (قوله فان فيه تفصيلا للمسند اليه) أى لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند اليه) أى الذى الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذا ترق فى خروج نحو ماذكر (قوله اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه) أى فكيف يؤتى به لتفصيله اذ البليغ لا يأتى عند ارادة شئ الا بما هو نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه الخ أى فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند اليه وكتب أيضا قوله اذ ليس فيه وأيضا فتقييده بقوله من غير عطف يرد عليه أنه مع العطف كذلك الا أن يكون التقييد من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا عنه فلم يبق فيه المسند اليه مسندا اليه وكتب أيضا مانصه أى كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فان قلت ما الفائدة فى العطف فى نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم فانه ليس لتفصيل المسند اليه ولا تفصيل المسند لعدم تعدد المجئ ولا الجائى قلت قال الشارح هو فى التحقيق من عطف الصلات أى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى جاءنى الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف أطول ملخصا وكتب على قوله قلت الخ مانصه أى فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاءنى زيد الخ) اذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وان كان فيه تفصيل المسند اليه مع اختصار من سم (قوله بعده بيوم أو سنة) لم يرد بهما تعيين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفى شرحه للمفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلا يرد ماقيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى وثم لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولافادة التعقيب بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجح العطف عليه للاختصار اه عبد الحكيم وكتب على قوله بل المهلة مانصه يمكن أن يكون أراد بقوله بيوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخى بل هذا أكثر فائدة ولا يرد أن البعدية بيوم تراخ لا تعقيب لانا نقول هو تعقيب بالنسبة الى البعدية بسنة والتعقيب مما يقبل التفاوت تدبر (قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة (قوله على أن أجزاء ماقبلها) التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر فى حتى كما صرح به فى المغنى وغيره أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها وبالجملة يشترط أن يكون متبوعها اذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه تقض اه فنرى ويمكن ادراك الابعاض وما كالاجزاء فى عبارة الشارح بان يراد بالاجزاء مايشمل الاجزاء الحقيقية والتنزيلية والابعاض (قوله مترتبة فى الذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول أولى من تعلقه بالثانى وبالعكس كذا فى سم وتبعه يس وأقول ينبغى حذف قوله وبالعكس لان أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم فى حالتى كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه

فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه ومايقال من أنه احتراز عن نحو جاءنى زيد جاءنى عمرو ومن غير عطف فليس بشئ اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل أن يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ فى دلائل الاعجاز (أو) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك) أى مع اختصار واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وعمرو وبعده بيوم أو سنة (نحو جاءنى زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاءنى القوم حتى خالد) فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند الا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخى وحتى على أن أجزاء ماقبلها مترتبة فى الذهن من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا من حيث انه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها

(قوله وجاءنى رجلان زيد وعمرو) الاولى وجاءنى الرجلان زيد وعمرو لان المشهور أن عطف البيان كالنعت فى وجوب موافقته لمتبوعه تعريفا وتنكيرا.

ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت فى هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل أو لتفصيلهما معا

قلت فرق بين أن يكون الشئ حاصلا من شئ وبين أن يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه فى هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففى هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان أن مجئ أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه (أو رد السامع) عن الخطا فى الحكم (الى الصواب نحو جاءنى زيد لا عمرو)

بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا الخ حيث جعل تعلق الفعل بالمتبوع معتبرا أولا فى كلتا الحالتين وما اعتبر تعلقه به أولا الا لكونه أولى به وكتب أيضا قوله مترتبة فى الذهن يقتضى أن مدلولها ترتيب تلك الاجزاء فى الذهن بسبب التفاوت بالضعف والقوة الى أن ينتهى الى أقواها وأدناها وهو المعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أو ضعفا والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق اللزوم لا الوضع وليس فى كلامه تصريح بأن ذلك بالوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناها الاشارة الى أن تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل وحدها كذلك انما هو باللازم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى) لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقى أنهما قد يقصدان معا الا أن يجاب بانه انما ترك ذلك لعلمه مما ذكره لانه اذا بين ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند سم وكتب أيضا قوله قلت فرق الخ أجاب فى الاطول بان تفصيل المسند اليه فى هذه الصور ليتوسل به الى تفصيل المسند وكثيرا ما يطوى فى البيان ذكر الوسيلة ويكتفى بذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع أنه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير ثم نظر فى جواب الشارح بان كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند ولولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نكتة العطف فى قولنا جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب اه وقد يجاب عنه بان مراد الشارح بكون المقصود فى هذه الامثلة تفصيل المسند أنه هو المقصود بالذات فلا ينافى قصد تفصيل المسند اليه للتوسل (قوله على قيد زائد) والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أو لا سم وكتب أيضا قد يقال يمكن مثل هذا القيد فى جانب المسند اليه لان أصل المسند اليه مطلق الجائى وأما كونه متعددا أو لا فقدر زائد وكتب أيضا ما نصه فيه دلالة على أن يكون النفى منسحبا على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفى وهذا هو الاصل وقد يراد نفى المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة اه عبد الحكيم (قوله على مجرد الاثبات) من قبيل الاثبات المقيد ضرب زيد عمرا فالغرض الخاص تقييد ضرب زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتأمل) أمر بالتامل فى هذا البحث لكثرة فوائده وللامر بالمحافظة عليه كما أشار اليه بقوله وهذا البحث الخ اه نوبى وقال سم اشارة الى ان هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتأمل أى لئلا يظن أنها كلية اه ويظهر ان كلام النوبى مبنى على أن المأمور بالتأمل فيه قوله فى أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشئ الخ (قوله وهذا البحث) أى أن الشئ قد يكون حاصلا ولا يكون مقصودا وكتب أيضا ما لفظه أى انه اذا اشتمل الكلام على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفى فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام اه سم (قوله أو رد السامع الخ) لا يرد أن الرد يتأتى بغير العطف نحو انما جاء زيد وما جاء الا زيد لما علمت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة أو يقال المراد رد السامع صريحا فلا يرد ما ذكر ولا أن الرد يتأتى بطريق عطف الجمل نحو ما جاءنى زيد لكن جاءنى عمرو لما علمت ولفقدان الاختصار (قوله عن الخطا فى الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أى فى المطول نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع والخطا فى المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطا والصواب فى النسبة والحكم بمعنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب فمن قال ان الصواب أن يفسر الخطا والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا بالخطا فى الحكم لانه يشعر بان الخطا والصواب صفتان لم يتدبر حق التدبر اه عبد الحكيم وقوله صفتان أى للحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه وخطؤه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح فى

(قوله ليتوسل به لتفصيل المسند اليه) فى هذه الصور مقصود أيضا خلافا لظاهر الشارح فان أراد أنه غير بالذات ورد عليه أن الكلام فيما هو أعم كما بينه الاطول بعد فالجواب النافع هو أن الوسيلة كثيرا ما يطوى ذكرها وبهذا يعلم ما فى جواب المحشى بعد فتدبر (قوله ويظهر أن كلام النوبى الخ) وجه ذلك أنه لم يجعل الامر بالتأمل لخوف ظن خلاف الواقع بل لكثرة الفوائد والامر من الشيخ بالمحافظة بخلاف منع فالمناسب حينئذ لما ذكر (قوله والحكم بمعنى الايقاع) مستأنف للبيان وليس من التفريع

بحث

بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد مجيء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطا فلتكن هذه نكتة أخرى للعطف أطول وبهذا تعرف أن مثل هذا التركيب يقال لقصر التعيين وهو وجيه وان كان فى عبد الحكيم خلافه وكتب أيضا قوله نحو جاءنى زيد لا عمرو ومن أمثلة ردّ السامع الى الصواب ما جاءنى زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفى والنهى كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو ومع تحقيق نفيه عن زيد وعلى ذلك ما سيأتى فى بحث القصر أن ما جاءنى زيد بل عمرو للقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا على ما قاله السيد اه عبد الحكيم وقال سم قوله لمن اعتقد أى أو ظن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمرا جاءك دون زيد أى فيكون قصر قلب وقوله أو أنهما جاآك جميعا أى فيكون قصر افراد وهذا بناء على أن لا تستعمل فى قصر الافراد والقلب وفى دلائل الاعجاز أنها تستعمل فى القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين لان المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرد الى الصواب فالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا حاصل ما فهمناه من تقرير الاستاذ لكن رأيت عن الفنرى أن المراد بالاعتقاد ما يشمل الوهم وانه سكت عن قصر التعيين لان المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطا اه وفيه تأمل فانه كيف يرد الواهم عن الخطا ولا يرد الشاك اه ببعض تلخيص والذى يظهر أن كلا من الشاك والواهم يقال له هذا التركيب لكن لا لرده عن الحكم الخطا بل لدفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنهما جاآك جميعا) يعنى أن لا تجيء لقصر القلب والافراد ولكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف عبد الحكيم (قوله الا أنه لا يقال لنفى الشركة) فلا يكون لقصر الافراد (قوله وفى كلام النحاة ما يشعر الخ) لانهم قالوا الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق كما فى نحو ما جاءنى زيد فيتوهم نفى مجيء عمرو أيضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك فى النفى والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره أوّلا الذى هو كلام المفتاح والايضاح لان حاصل ما قرره أوّلا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن النحاة أن لكن لقصر الافراد أى نفى الشركة فى الانتفاء ويكون لكن عند البيانيين لقصر القلب علم أنه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب فى قصر القلب يعتقد العكس أو يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال فى اعتقاده وهو منشأ التوهم الذى يستدرك بلكن وبهذا ينحل استشكال لكن فى قوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفى الابوة لا يوهم نفى الرسالة لعدم الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك وبيان انحلاله أن لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا فى يس (قوله بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا) أى على تقدير استعماله فى القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة فى عدم المجيء قبل القاء الكلام المشتمل عليه فيكون لقصر الافراد لا لقصر القلب على ما قال المصنف والسكاكى عبد الحكيم وما قاله المصنف والسكاكى موافقين لابن مالك من أن لكن لقصر القلب قال بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيم وكون لكن على ما يشعر به كلام النحاة لنفى الشركة فى عدم المجيء فيكون فيه قصر افراد أى افراد المتبوع بذلك العدم لا ينافيه قول سم بعد قول الشارح بأنه انما يقال لمن اعتقد الخ وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر فتأمل وانما لم يقل به أحد لانه لم يظفر به فى الاستعمال ولانه يلزم عليه استدراك الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب ونقض السيد هذا بقولنا جاءنى زيد لا عمرو وفى قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءنى زيد لغوا وأما صحة أن يقال من أول الامر ما جاءنى عمرو فلا يضر لانه طريق أخرى لتأدية المراد لا تقضى باستدراك جزء من الطريق الاولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل المتكلم لم يختر الطريق الاخرى لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفى أو لغير ذلك من الفنرى (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج

لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعا ولكن أيضا للرد الى الصواب الا أنه لا يقال لنفى الشركة حتى ان نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعا وفى كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا (أو صرف الحكم) عن محكوم عليه (الى) محكوم عليه (آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وأو ما جاءنى عمرو بل زيد) فان بل للاضراب عن المتبوع

(قوله ويمكن الجمع الخ) هو غير ممكن اذ كلا القولين صريح فى مقام الرد عن الخطا (قوله أو يتردد فيه) فيه أنه اذا كان مترددا يكون القصر للتعيين الا ان يكون المراد بالتردد الظن أو الوهم لا الشك (قوله وهو أى الاتصال (قوله أبطلت الايجاب قبلها) وذلك لان معنى لا يرجع الى الايجاب المتقدم لا الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغوا فلا أفادت نفى المجيء عن زيد ولولاها لكان زيد فى حكم المسكوت عنه اه سيد وعبد الحكيم

وصرفُ الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى ماجاءني زيد بل عمرو وأن عمرا لم يجئ وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ماجاءني زيد بل عمرو أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه اشكال (أو الشك) من المتكلم (أو التشكيك) للسامع أي ايقاعه في الشك (نحو جاءني زيد أو عمرو) أو للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للاباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير (وأما فصله) أي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من أحوال المسند اليه لانه يقترن به أولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

(قوله بيان لحاصل المعنى) أي المعنى بعد ملاحظة المضاف فهو تفسير باللازم اه

العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ماذكره ابن الحاجب وأما المعطوف ببل ولكن فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي فنري (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور سم وكتب أيضا ما لفظه نعم اذا أتى بلا قبل بل أبطلت الايجاب قبلها وقررت النفي وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو أبطلت مجيء زيد واذا قلت ماجاء زيد لا بل عمرو وقررت النفي كذا في الاطول (قوله خلافا لبعضهم) هو ابن الحاجب سم (قوله ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر) لان المتبوع فيه اما في حكم المسكوت عنه أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم له) أي المحكوم به المنفي (قوله كما هو مذهب المبرد) متعلق بقوله ان جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كما هو مذهب الجمهور) وضبط المذاهب أن بل اذا كان في الاثبات فحكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور أو انتفاء الحكم عنه قطعا عند ابن الحاجب كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان في النفي فحكم المتبوع حكم الاثبات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن مالك وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأي الجمهور والجزم بالانتفاء على رأي المبرد والتردد على رأي السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم النحو وعضد الملة والدين في الفوائد الغياثية اه فنري على المطول (قوله ففيه اشكال) أي ففي مذهب الجمهور اشكال لان الصرف لم يوجد عن المتبوع الى التابع مثلا اذا قلت ماجاءني زيد بل عمرو فاردت أن عمرا جاء فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور كما في سم عن زيد الى عمرو واذا لم يوجد نفي المجيء عن عمرو ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال بان يقال المراد من صرف الحكم تغييره فقد وجد هنا لان في قولنا ماجاءني زيد بل عمرو وتغيير الحكم النفي الى الاثبات وهذا القدر كاف (قوله أو الشك أو التشكيك) نبه المصنف بترك عدّ التفسير مقاما للعطف على قلته في الواو والفاء وعلى أن ما بعد أي وان عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا أن عدم التعرض له في باب الانشاء أيضا يوجب اهمال الفن لما يهمه اه أطول (قوله أو التشكيك للسامع) وان كان المتكلم غير شاك (قوله أو للابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وان لزم أحدهما الآخر ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) المذكور في مغني اللبيب أن الشاهد في أو الاولى ووجه التخصيص غير ظاهر فنري وكتب أيضا قوله أو اياكم عطف على اسم ان الذي هو نا من انا والاصل اننا (قوله ان في الاباحة يجوز الجمع) بقرينة خارجية سم (قوله بخلاف التخيير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو في آية الكفارة للتخيير مع أنه يجوز الجمع الا أن يجاب بانه اذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة بل الواجب أحدها ولا يجوز الجمع على أن الجميع واجب سم (قوله أي تعقيب الخ) أي فالمراد بالفصل المعنى المصدري وعبارة عبد الحكيم قوله أي تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف مضاف أي ايراد الفصل اه يشير الى أن الفصل في كلامه بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدري وأن الشارح انما قال أي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى وبهذا يندفع قول الاطول تلويحا للاعتراض على الشارح وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أخواته مصادر لا يحل به مثل هذا التكلف (قوله لانه يقترن به أولا) أي اقترانا أوليا أي قبل ذكر المسند ولدلالته على كونه مخصصا به المسند وكتب أيضا قوله لانه يقترن به أولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو القائم يدل على أنه من أحوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا أنه قائم مقامه فنري (قوله عبارة عنه) انما يأتي على قول مرجوح ان ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف سم أي واطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله وفي اللفظ مطابق له) أي في الافراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم

القائمون

القائمون وقد يقال المطابقة حاصلة لكل من المسند اليه والمسند وأجاب بعضهم بقوله وفى اللفظ مطابق له أى باطراد بخلاف المسند فانه قد لا يطابقه نحو زيد هو القائمة أمه والزيدان هما أفضل من عمرو (قوله فلتخصيصه) ينبغى أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصر نكاته فى التخصيص فلا ينافى أنه قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ولتأكيد الحصر اذا حصل الحصر بغيره نحو ان الله هو الرزاق سم وكان اقتصاره على التخصيص لانه أهم نكاته وفى يس توجيهه بغير ذلك فراجعه (قوله بالمسند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعنى الخ (قوله يعنى لقصر المسند على المسند اليه الخ) دفع أن السابق الى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند كما أوضحه فى المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الا أن الاصطلاح غالبا على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله لقصر المسند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال فى الاصطلاح وخالف السيد بجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الامرين لغة والنزاع فى الغالب فى الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه يس بأن الذى فى حواشى الكشاف للسيد وحواشى المطول له أن دخولها على المقصور أكثر فى الاستعمال بناء على أن تخصيص شئ بآخر فى قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كأنه حقيقة فيه أو طريق التضمين وان كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الاصلى دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أى صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربى جيد الا أن الاكثر فى الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكأن فيه شئ الا أن يقال انها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أى عقلا أى ما يمكن (قوله بان يثبت له المسند) لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر وما وقع فى كلام السيد مما يقتضى خلاف ذلك غير مرضى فنرى ببعض اختصار (قوله وأما تقديمه) المراد بتقديمه ايراده ابتداء أول النطق فاندفع اعتراض المطول بأنه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقار فى مكانه اه والحاصل أن فى لفظ التقديم تجوزا وكتب أيضا قوله وأما تقديمه أى على غيره من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول ففى ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقديره على المسند تفويت لما قصده المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أى من ذكر باقى أجزاء الكلام لا من ذكر المسند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره أطول (قوله ولا يكفى فى التقديم) أى فى بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعد أى لا يكفى صاحب علم المعانى أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغى أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام والا فيكفى أن يقال فى التقديم الواقع من البليغ انه للاهتمام اذ لا خفاء فى أن ما دعاه الى الاهتمام أمر معتبر فى البلاغة أطول ملخصا (قوله وباى سبب) العطف تفسيرى سم (قوله اما لانه) ظاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجبه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولمعرفته ببيان حاله وحينئذ يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل أى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل أى عن مقتضاه وفى المفتاح اما لان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى أن كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الاهمية وكون المسند اليه أو تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أى تقديم المسند اليه) بمعنى اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أى المسند اليه بمعنى المعنى ففى كلامه استخدام (قوله ولا بد من تحققه الخ) أورد عليه السيد أنه ان أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا فى الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعنى تقديم المسند اليه على المسند وان أريد به المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه فى

(فلتخصيصه) أى المسند اليه (بالمسند) يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى تأكيده لا عمرو فالباء فى قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها فى قولهم خصصت فلانا بالذكر أى ذكرته دون غيره كأنك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر أى منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه (فلكون ذكره أهم) ولا يكفى فى التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام من أى جهة وبأى سبب فلذا فصله بقوله (اما لانه) أى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون فى الذكر أيضا مقدما

(قوله وخالف السيد الخ) وعلى هذا ما قاله الدسوقى فى حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله فى النظم المشهور ذكره الحبر الهمام السيد صوابه السعد

الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى أن يلاحظ قبل المحكوم به واما أنه يجب ذلك فلا هذا ان أريد بتحققه قبل الحكم تحققه فى التعقل وان أريد تحققه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية المعانى بحسب ترتيب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج فالانسب فى التعليل أن يعتبر التحقق فى الذهن اه وقد أجاب عن ذلك الحفيد وغيره كالفنرى وعبارته مع بعض اختصار الاقرب أن المراد بقوله لابد الاولوية التى هى فى حكم الواجب فى نظر البلغاء بقرينة أن الفرض اثبات الاصالة التى هى بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فاندفع ما أورده الفاضل المحشى اه وحاصل ما دفع به أن المراد بقوله ولابد الاولوية وبالتحقق التحقق فى الذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولابد من تحققه الخ أى ولابد من وجوده قبل وجود الحكم أى المحكوم به ان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا لان المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف ان كان ثبوتها له خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجى أو ذهنيا ففرع ثبوته الذهنى نعم على قولهم ثبوت شئ لشئ فرع ثبوت الشئ الثانى اشكال لانه لا يأتى فى ثبوت الوجود لشئ فانه لو كان ثبوت الوجود لزيد فرع وجود زيد اقتضى وجودا آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لزيد فرع وجوده فيقتضى وجودا آخر وهكذا الى غير نهاية فيتوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شئ لشئ يستلزم ثبوت المثبت له ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لزيد يستلزم وجود زيد بذلك الوجود ثم قد يرد على قوله ولابد من تحققه الخ نحو قولنا المنطلق زيد مما كان المحمول فيه الذات والموضوع الوصف والجواب اما بان يؤول فى مثل ذلك الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أن الجزئى الحقيقى لا يقع محمولا فالتقدير فى المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجع الى ما سبق واما بان المراد أنه لابد من تحققه أى غالبا وهذا كاف فى المقصود اه مع بعض اختصار وكتب على قوله أى لابد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقق على ما يعم الذهنى والخارجى مخالفا فى الامرين لما نقلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه اذا كان مقتض للعدول فغايته انه نكتة أخرى معارضة لنكتة الاصالة فلم قدمت عليها بمجردها اللهم الا أن يقال الاصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجرده أو يقال ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات بل المراد مقتضى العدول بحسب النحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وبهذا يشعر كلام الشارح (قوله كما فى الفاعل) وكاسم الاستفهام (قوله واما ليتمكن الخبر) أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثانى نحو قولك علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد لكن تناوله لذلك ولغيره من الاخبار كخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما ليتمكن المسند لكان واضحا الا انه أراد التنبيه على أن المسند فى باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لان فى المبتدا الخ يحتاج الى تعميم المبتدا فالاولى لان فى تقديم المسند اليه أفاده فى الاطول (قوله لان فى المبتدا تشويقا اليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدا مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه أهم أطول (قوله والذى حارت البرية فيه) أى فى أنه يعاد أو لا يعاد (قوله مستحدث الخ) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للاجسام الحيوانية يوم القيامة ويدل عليه قوله بان أمر الاله الخ مع ما تقدم وتأخر عنه ع ق وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الاصل (قوله يعنى تحيرت الخ) حيرة البرية اما بمعنى الاضطراب والاختلاف لان الحيرة فى الشئ يلزمها الاختلاف فى بعض الصور فيكون من اطلاق الملزوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادى يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكأنه قال والذى وقع فيه تحير أولا ولم يقع استقرار فى أمر الا بعد دفع الشبه فعلى هذا لا يرد أن يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل ع ق وأجيب أيضا

(ولا مقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الاصل اذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه) أى الى الخبر (كقوله . . والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت الخلائق

(قوله فلذلك منع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنعه بل سلمه وأجاب عنه وقد يقال معناه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك الثبوت) أى سواء كان بذلك الثبوت فى خصوص مسئلة الوجود وحينئذ فليس فيها تقدم الموصوف خارجا على صفة الوجود أو بغيره كما فى زيد قائم اه

بان الحيرة فى كيفيته لا فى أصله (قوله فى المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق فى الذهاب الى المحشر فنرى وقوله بمعنى العود أى فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذى ليس بنفسانى) أى ليس متعلقا بالنفوس اى الارواح وحدها بل بهامع الاجسام (قوله بان أمر الاله) أى بالادلة وكتب أيضا قوله بان أمر الاله ان قلت كيف بان أمر الاله مع أنهم اختلفوا فداع الى ضلال وهاد وأجيب بان المراد بان أمره بالنسبة الى من دعا الى الهدى (قوله وهادى) عطف على داع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى و بعضهم لا يقول به هو الداعى الى الضلال وكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول به لا يبعد أن يكون تقديم القول بالمعاد فى تفسير البيت مع أن الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى أن مراد الشاعر بالداعى الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر فى التواريخ من أن أبا العلاء ملحد منكر للحشر ويومئ اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله

يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار

ولله در من رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

فنرى (قوله للتفاؤل) أى لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير كما فى الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه لتعجيلهما عبد الحكيم وقوله أى لكونه صالحا الخ يظهر أنه انما يحتاج اليه على جعل قوله للتفاؤل الخ علة للمسرة والمساءة فان جعل علة لتعجيل فلا بل المعنى حينئذ لحصول التفاؤل أو التطير بالفعل وقوله يفيد المسرة أو المساءة أى قدم أو أخر (قوله علة لتعجيل المسرة) ويصح أن يكون علة لنفس المسرة كما فى الفنرى وكذا ما بعد وصنيع الشارح أحسن لافادته أن التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام وبه صرح فى الاطول وكتب أيضا قوله علة لتعجيل المسرة ليس المراد بالعلة هنا العلة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لان اللفظ الذى افتتح به الكلام اذا كان دالا على ما تميل اليه النفس أو تنفر عنه تفاءل منه السامع أو تطير أى تبادر الى فهمه حصول الخير أو الشر فمنشأ من ذلك أى من التفاؤل أو التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المسرة أو المساءة ولافادة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تعجيل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطير مع أنه يكفى فى التقديم مجرد تعجيل المسرة أو المساءة ومجرد التفاؤل والتطير وان استلزما الاولين (قوله سعد فى دارك) لا يخفى أن سعدا هنا علم والا لم يجز الابتداء به لانه نكرة بلا مسوغ يس (قوله والسفاح) أى للدماء مأخوذ من السفح وهو اما علم أو صفة وهو لقب أول خليفة من بنى العباس رضى الله تعالى عنه (قوله واما الايهام) أى ايهام المتكلم السامع أنه أى المسند اليه لا يزول عن الخاطر وذلك لان ما لا يزول عن الخاطر يجرى على اللسان أولا والخاطر يجوز أن يراد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر المخاطب لان المتكلم اذا توهم أن المسند اليه لا يزول عن خاطر المخاطب لكونه مطلوبا فيقدمه لذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيرا عن المحل باسم الحال وهو الهاجس اه نوبى وأتى بلفظ ايهام لان المراد عدم الزوال أصلا ولا شك أن هذا أمر وهمى لانه يزول عن الخاطر فى بعض الأحيان (قوله أو أنه يستلذ به) أى لذة حسية فلذا زاد الايهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل فى الدار وانظر فان هذا الغرض حاصل مع التأخير اللهم الا أن يراد تعجيله سم وقال الفنرى قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم فى الذكر اللسانى يشعر بالتقدم والشرف فى الرتبة اه وقال عبد الحكيم فى حواشيه التعظيم مستفاد اما من جوهر لفظ المسند اليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال فى التحقير فلذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيه الفنرى السابق الذى تبع فيه السيد بانه انما يتم فى التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا مقابل للاهتمام لا أنه من جملة نكاته يس (قوله بالخبر الفعلى) أى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول كما فى أنا ما قلت لكن هذا الكلام من

فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى بدليل ما قبله
بان أمر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادى يعنى بعضهم يقول بالمعاد و بعضهم لا يقول به (واما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل) علة لتعجيل المسرة (أو التطير) علة لتعجيل المساءة (نحو سعد فى دارك) لتعجيل المسرة (والسفاح فى دار صديقك) لتعجيل المساءة (واما الايهام انه) أى المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) لكونه مطلوبا (أو أنه يستلذ به) لكونه محبوبا (واما لنحو ذلك) مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما أشبه ذلك قال (عبد القاهر وقد يقدم) أى المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى)

(قوله بمعنى العود) المناسب بمعنى الاعادة لانه حينئذ من أعاد لا من عاد (قوله يد بخمس مئين الخ) هذا هو القول القديم للشافعى وأما القول الجديد فديته اليد خمسون من الابل اه

المصنف قرينة على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى أثناء المبحث اه فنرى وقوله أى بنفى الخبر الفعلى أى والمخصص با لخبر الفعلى نفسه هو غير المسند اليه ومن هذا تعرف صحة وجه آخر فى تصحيح كلام المصنف بتقدير المضاف وهو أن يقدر مضاف فى قوله تخصيصه أى تخصيص غيره وان كان تقدير المضاف فى الثانى أولى لانه وقت الحاجة تدبر وقوله كما فى أنا ماقلت أى فى مطلق افادة التخصيص والا فسيأتى الفرق بينهما وقوله كما يشير اليه الشارح أى فى مطوله وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلى المراد بالخبر الفعلى الخبر الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدا الا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله تعالى وما أنت علينا بعزيز ليست خبرا فعليا فنرى وفى الاطول ان المشتقات كلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص (قوله أى قصر الخبر الفعلى عليه) فالباء داخلة على المقصور (قوله ان ولى الخ) أشار فى المطول الى أن قوله ان ولى حرف النفى شرط محذوف الجزاء أعنى فهو يفيد التخصيص قطعا أى من غير احتمال للتقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة عليهما أعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى وليس جزاؤه مادل عليه قوله وقد يقدم اذ لا معنى لقولنا ان ولى المسند اليه حرف النفى فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى لان المقصود ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو للتخصيص ولان افادته التخصيص غير مختص بصورة الولى من عبد الحكيم (قوله أى وقع بعدها) أنثه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيدا هنا وانما أتى به لانه معتبر فى حقيقة الولى اصطلاحا وان لم يعتبر فى حقيقته لغة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات مثلا نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست وكقولك ما ان أنا قلت لزيد فهذا كله مما يفيد التخصيص ولهذا لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتى والا كما ستقف عليه كذا قرر بعضهم وبعضه فى سم ثم رأيت فى الاطول عند قول المصنف والا فقد يأتى الخ ما يخالف بعض هذا وستراه (قوله مع أنه مقول لغيرى) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول المتكلم ذلك لنفى ما زعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما فى المتن هو الاصل وقد يخالف لقرينة تامل وكتب أيضا ما لفظه هذا محقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذى نفى عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكانه يقول الذى نفى عنه عليه لان عائد الموصول أو موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وأن يتحد متعلقاهما ولم يتحدا هنا لان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى (قوله من العموم والخصوص) أى ان كان النفى عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصيص الخ) هذا اذا قصد قصرا اضافيا أما لو قصد قصر حقيقى فينبغى أن يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطا أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله انما الخ اضافى كما يدل عليه قوله فى المطول لا بالنسبة الى جميع من فى العالم فلا يقدح فيه جواز أن يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد فى القائل كما فى قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وفيما سيأتى فى مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه فنرى وقد يقال عبارته تشمل المتردد فى قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما فالحصر فى قوله لان التخصيص انما هو الخ حقيقى لا اضافى فتامله سم (قوله الى من توهم المخاطب اشتراكك معه) فيكون القصر فى كلامك قصر افراد أو انفراده به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع فى الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد وكتب أيضا ما لفظه أى لا بالنسبة الى جميع من فى العالم سم (قوله ونفى الحكم عن المذكور) عطف تفسير (قوله مع ثبوته للغير) أى على الوجه الذى نفى عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا فى العلة لتوقف انتاج عدم صحة المثالين الاخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أى اذا قصد التخصيص لا مطلقا حتى اذا اقامت قرينة على عدم ارادة التخصيص صح ويمكن ان يجعل من القرينة قوله ولا غيرى سم (قوله وهما متناقضان) لك أن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم التناقض بل كون التقديم لغوا ان لم يكن له داع غير التخصيص والا لم يلزم كونه لغوا أيضا فظهر أنه يجوز التقديم لغير قصد التخصيص اذا كان ثم غرض آخر ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو

أى قصر الخبر الفعلى عليه (ان ولى) المسند اليه (حرف النفى) أى وقع بعدها بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا) أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى) فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه أو انفرادك به دونه (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما أنا قلت هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما أنا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان

(قوله والا فسيأتى الفرق بينهما) أى فيما نقله عن الحفيد عند قول الشارح قصدا الى تخصيصه بعدم السعى

(ولا ما أنا رأيت أحدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى (ولا ما أنا ضربت الا زيدا) لانه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفى هذا المقام مباحث نفيسة وشحناها الشرح (والا) أى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون فى الكلام حرف نفى أو يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه (فقد يأتى) التقديم (للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره) أى غير المسند اليه المذكور (به) أى بالخبر الفعلى (و) زعم (مشاركته) أى مشاركة الغير (فيه) أى فى الخبر الفعلى (نحو أنا سعيت فى حاجتك) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب أو زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر افراد (ويؤكد على الاول) أى على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير (بنحو لا غيرى) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى لانه الدال صريحا على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير (و) يؤكد (على الثانى) أى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة (بنحو وحدى) مثل منفردا أو متوحدا أو غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى تحقيق أنه يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى

ما كل ما يتمنى المرء يدركه * فانه لنفى الشمول خاصة والظاهر أن التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفى الى الشمول خاصة أطول ملخصا (قوله ولا ما أنا رأيت أحدا) أى لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى وان أمكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى ولذا ذكره فى المفتاح بلفظ الاستهجان فنرى سم وقوله على الاستغراق العرفى أى بان يحمل الاحد على الاحد الذى تمكن رؤيته (قوله على وجه العموم فى المفعول) لان النكرة فى سياق النفى تعم (قوله ليتحقق الخ) فيه بحث لان هذا التحقق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو واحدا فقط سم أى لان السالبة الكلية نقيضها موجبة جزئية وحينئذ فيصح هذا المثال ودفع الحفيد وغيره ذلك بما حاصله أن التركيب المفيد تخصيص المتكلم بالنفى انما يقال فى اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذى وقع عليه النفى من العموم والخصوص وأخطأ فى تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فمنع ذلك بان يقال يمكن أن يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك فى تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفى غير ناهض (قوله ولا ما أنا ضربت الا زيدا) فيه ما مر اذ يكفى فى صحة التخصيص ثبوت ضرب زيد وعمرو فقط لغيره من سم (قوله والا) نفى للشرط السابق أعنى ولى حرف النفى يعنى ان لم يقع بعد حرف النفى بلا فصل فدخل مثل ما ان أنا قلت هذا مع أنه مما يفيد التخصيص قطعا فيفسد الحكم ان الا أن لا يعد ما هو من توابع حرف النفى فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف النفى ما تقدم ولم يكن فى الكلام حرف نفى أو كان وقد تقدم على حرف النفى نحو أنا ما قلت أو تقدم حرف النفى ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا أنا ضربت فانه لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفى الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتى ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى اهـ اطول مع بعض تلخيص (قوله فقد يأتى للتخصيص) ويلزمه التقوى وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله فيه أى فى الخبر الفعلى) زاد فى الاطول أو على من زعم مشاركته فى احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله ويؤكد) أى المسند اليه (قوله مثل لا زيد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لانه) أى نحو لا غيرى سم وقوله الدال صريحا الخ أى وان كان وحدى يدل عليه التزاما وقوله على نفى شبهة أن الفعل صدر عن الغير أى والشبهة تدفع بالصريح (قوله مثل منفردا الخ) ومثل وحدك و وحده (قوله لانه) أى نحو وحدى وقوله الدال الخ أى وان كان لا غيرى يدل عليه التزاما (قوله انما يكون لدفع الخ) عبارة ع ق لان الغرض نفى الشبهة المخالطة لقلب السامع وما هو فى دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكيد بخلاف ما لو قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لا غيرى ولو كان ذلك يفيد ما ذكر فليس كما ذكر فى الصراحة (قوله خالجت) أى خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم عبد الحكيم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكى وتبعه المصنف وأما عند الشيخ ففى كل مبتدا مقدم على خبره الجملة تقوية اذ ارتباطه بالمبتدا بسبب العائد ونحوه بتقرر اسناده الى المبتدا فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلافه على ما ذهب اليه المصنف هذا ما ذكره الشارح المحقق ونازعه السيد فى ذلك وذهب الى موافقة السكاكى للشيخ والظاهر مع الشارح وكما أن التخصيص لابد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء الا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص أطول ملخصا (قوله قصدا الى تحقيق الخ) أى لا أن غيره لا يفعل ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أى فى بحث المسند عند قوله وأما كونه جملة

(وكذا اذا كان الفعل منفيا) فقد يأتى التقديم للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو انت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى والثانى (نحو انت لا تكذب) وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره (فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب) لما فيه من تكرر الاسناد المفقود فى لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من لا تكذب انت) يعنى انه اشد لنفى الكذب من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا (لانه) أى لان لفظ انت او لان لا تكذب انت (لتأكيد المحكوم عليه) بانه هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان (لا) لتأكيد (الحكم) لعدم تكرر الاسناد (هذا) الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة والتقوى اخرى ان بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر أفاد) التقديم (تخصيص الجنس او الواحد به) اى بالفعل

فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى أنا سعيت وفى وهو يعطى الجزيل لا تيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وهكذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل اذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدّر والمعنى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا (قوله منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقد يأتى الخ) تفسير لمعنى التشبيه المذكور فى قول المصنف وكذا اذا كان الفعل منفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من قوله السابق والا الخ لشموله له فكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفيا ولعله انما ذكر ذلك لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السعى) لكن ينبغى أن يفرق بين تخصيص أنا ما سعيت المتعرض له هنا وتخصيص ما أنا سعيت المتعرض له سابقا بان تخصيص أنا ما سعيت عند قصده منه انما يراد به الرد على من اعتقد عدم سعى فى حاجته وأصاب لكنه أخطأ فى الذى لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير وتخصيص ما أنا سعيت انما يراد منه الرد على من اعتقد وجود السعى وأصاب لكنه أخطأ فى الذى سعى فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص كذا فى الحفيد (قوله لتقوية الحكم) الاولى لتقوية نفى الحكم وكتب أيضا قوله الحكم المنفى الاولى حذفه لان الحكم المنفى هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفى وانما المراد تقوية نفى الكذب أو ثبوت نفى الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه أشد لنفى الكذب ولم يقل أشد للكذب المنفى فتأمل حف (قوله أشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما فيه الخ) قال ع ق وقد فهم من بيان علة التقوى أن التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين أن يكون الشئ مقصودا أو حاصلا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لأنه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله ليفرّع عليه الخ) قد يقال التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال للتخصيص أيضا بان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرّع عليه ذلك الا أن يقال انه قصد الاقتصار على أحد المثالين اختصارا فلما دار الامر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرّع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكرا جميعا سم وكتب أيضا الاوجه أن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أوّل الكلام لانه شامل للنفى فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه) فانه محل الاشتباه باعتبار أن كلا فيه عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب مرتين سم (قوله مع أن فيه) أى فى لا تكذب أنت وقوله تأكيدا أى للمسند اليه (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم (قوله هذا الخ) اشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فنرى (قوله الذى ذكر) أى فى قوله وقد يقدم الخ (قوله من أن التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا ليوافق ارجاع اسم الاشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما تدل عليه عبارته فى الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله وان بنى الفعل على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد أطول (قوله تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة عبد الحكيم وكتب أيضا قوله تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصنف وقوله أو الواحد أو لمنع الخلو فقد يجتمعان نحو رجل جاءنى أى لا امرأة ولا رجلان سم (قوله أو الواحد) الاولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع وأجيب بان المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وارادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لانه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة وفى الاطول ما ملخصه لم يقل بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نص فى العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام فى المحتمل وقد يقال الكلام فيما التخصيص الجنس وما التخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا تتجه هذه العلة

بدليل

بدليل ماقاله هو أعنى صاحب الاطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام فى المحتمل فقط لكان اطلاق المصنف المنكر غير مستقيم لدخول ماهو نص فى العدد وما هو نص فى الجنس وعلى اطلاقه اعترض صاحب الاطول بناء على دعوى أن الكلام فى المحتمل فتأمل (قوله رجل جاءنى) المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ماجاءنى الا رجل كما بين فى كتب النحو فنرى وكتب أيضا قوله رجل جاءنى بقى عليه ما رجل جاءنى ورجل ماجاءنى على نحو ماتقدم فى المعرف تدبر سم (قوله الجنسية والعدد) أى فقد نقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر وقد يقصد العدد فيبقى مقابله سم (قوله أعنى الواحد ان كان) أى العدد وكذا فيما بعده وكون الواحد يسمى عددا لايتأتى الا على اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لايطلقون على الواحد عددا (قوله أو الزائد عليه) أى على الاثنين وأفرد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لانهاية له الا أن يقال انه معين باعتبار أنه لايتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافى وجعل سم الضمير راجعا الى العدد المعين كما ضبب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وان اندفع به الاشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفريع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض فى التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايسة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل أنه بناء على أنه للمفهوم لكنه أراد هنا ان أصل المفردة أن تستعمل فى المفرد المنتشر وان كانت موضوعة للمفهوم سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أى المعبر عنها باسم الجنس لانهما مترادفان عند البيانيين (قوله أن تكون لواحد من الجنس) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس (قوله فقد يقصد به الجنس فقط) أى ولا يقصد به الواحد للعلم به كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءنى أنه قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما اذا عرف أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذى يشعر الخ) تورك على المصنف فى النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أى نصا أو احتمالا باعتبار تقدم النفى وعدم تقدمه فكون البناء قد وقد صادق مع تعين بعض الاقسام للتخصيص أعنى صورة تقدم النفى (قوله أى على ان التقديم يفيد التخصيص) اقتصر عليه لانه الذى فيه النزاع سم أى لان التقوى موجود فى جميع صور التقديم وان كان غير ملحوظ فى بعضها (قوله فى شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار الى اثنين منها بقوله ان جاز وقدر والى الثالث بقوله وشرطه أن لايمنع الخ فهذه الشروط لايقول بها عبد القاهر اذ المدار عنده على تقدم حرف النفى فمتى تقدم على المسند اليه حرف النفى كان التقديم للتخصيص والتفاصيل ترجع الى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط ومايكون للتقوى فقط وما احتملهما وقد أشار الشارح اليها بقوله ومذهب السكاكى الخ وفيه أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الاول والثالث فلعل المراد أنه خالفه فى مجموعها أو فى بعضها أى ان السكاكى قال بتفاصيل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمرا كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبل الا أيضا سم (قوله معرفا أو منكرا) هذا على ماذكره الشارح فى قوله السابق والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز الخ لا على ماذكره المصنف لان ظاهر كلامه انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا سم (قوله مثبتا كان الفعل أو منفيا) هذا التعميم مخصوص بما تحت قوله والا ولا حاجة اليه لانه مفهوم من قوله والا (قوله ومذهب السكاكى الخ) اعلم ان حاصل الصور على المذهبين تسع لان المسند اليه المقدم اما نكرة واما معرفة مضمر أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها اما بعد حرف نفى أو قبله أو فى الاثبات ولا نفى أصلا ثلاثة فى ثلاثة بتسعة ثم ان عبد القاهر فصلها تفصيلين الاول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور النكرة والمظهر والمضمر اذا وقع كل بعد حرف النفى الثانى ما يحتمل التخصيص والتقوى وهو ست صور هذه الثلاثة اذا وقعت قبل حرف النفى وهى أيضا اذا وقعت فى الاثبات وأما السكاكى ففصلها ثلاثة تفاصيل ما يتعين فيه التخصيص وهو النكرة اذا لم يمنع منه مانع على ماسيأتى وتحتها ثلاث صور ما اذا وليت حرف النفى وما اذا سبقته وما اذا لم يكن هناك نفى أصلا الثانى ما يتعين فيه التقوى وهو

نحو رجل جاءنى اى لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أو لا رجلان) فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والعدد المعين اعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى أو الزائد عليه ان كان جمعا فاصل النكرة المفردة أن تكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذى يشعر به كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز أنه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى ان البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى (ووافقه) اى عبد القاهر (السكاكى على ذلك) أى على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه فى شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولى حرف النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة

فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلى حرف النفى وغيره والى هذا أشار بقوله (الا أنه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا (نحو أنا قمت) فانه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا فاعلا معنى تأكيدا لفظا (وقدر) عطف على جاز يعنى أن افادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والآخر أن يعتبر ذلك أى يقدر أنه كان فى الاصل مؤخرا (والا) أى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفيد التقديم (الا تقوى الحكم) سواء (جاز) تقدير التأخير (كما مر) فى نحو أنا قمت (ولم يقدر أو لم يجز) تقدير التأخير أصلا (نحو زيد قام) فانه لا يجوز أن يقدر أن أصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا للتخصيص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا

المظهر وتحته أيضا هذه الثلاث صور الثالث ما يحتملهما وهو المضمر وتحته أيضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفقا فيها على ثلاثة أحدها النكرة التى وليت حرف النفى نحو ما رجل قال هذا اتفقا على ان التقديم هنا يفيد التخصيص لا غير الثانية المضمر السابق على حرف النفى نحو انا ما قلت هذا محتمل للتخصيص والتقوى عندهما الثالثة المضمر فى الاثبات نحو أنا قلت هذا محتمل لهما أيضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيها النكرة السابقة على حرف النفى نحو رجل ما قال هذا والنكرة فى الاثبات نحو رجل قال هذا كل منهما يفيد التخصيص فقط عند السكاكى ويحتمله والتقوى عند عبد القاهر ثالثها ورابعها وخامسها المظهر بصوره الثلاث المتأخر عن حرف النفى والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منها يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاول منها يفيد التخصيص عند عبد القاهر لا غير نحو ما زيد قال هذا والثانى نحو زيد ما قال هذا والثالث نحو زيد قال هذا محتملان للتخصيص والتقوى عنده سادسها المضمر الذى ولى حرف النفى يفيد التخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى مثاله ما أنا قلت هذا هذا ملخص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو للتخصيص) أى نصا وكتب أيضا قوله فهو للتخصيص للزوم الشرطين الآتيين لكل منكر ح ف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط الذى هو من شروط التخصيص عنده وكتب أيضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر المعرف على أنه فاعل معنى فى مقابلة الراجح أعنى الحمل على الابتداء كالمعدوم فاذن حكم بأنه لا يحتمل التخصيص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى هذا ما فى المفتاح وشرحه من أن زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف عبد الحكيم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو أنا عرفت فانه ان اعتبر كون أنا مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيد التخصيص دون التقوى وان لم يعتبر ذلك كان مفيد التقوى (قوله وقد يكون للتخصيص) أى عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع أن التقدير يستلزمه لئلا يحمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا الخ عبد الحكيم (قوله لا لفظا) أى بل يكون فى اللفظ تأكيدا أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون أنا فاعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع أنه قدر بالقرائن سم (قوله أى يقدر الخ) تفسير للتقدير لا الاعتبار (قوله أنه كان فى الاصل مؤخرا) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا لظهوره مما تقدم سم (قوله فلا يفيد الا تقوى الحكم) أى لا التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوى ليستفاد منه التخصيص عبد الحكيم (قوله تقدير التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أو لم يجز تقدير التأخير) أى ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أى قدر بالفعل جهلا أو لم يقدر (قوله لما سنذكره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون أصل زيد قام قام زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون نحو رجل جاءنى) من كل مسند اليه اذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كما يؤخذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) قد يقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجاب بان المراد لا معنى فقط وأجاب الاستاذ بان الفاعل معنى انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا الا فيما هو فاعل لفظا كهذا سم (قوله استثناه السكاكى) أى من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه يدل على أن ما لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى انما يفيد التقوى فيدخل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخريج على الوجه البعيد أعنى البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيد التقوى لا التخصيص فاخرجه وجعله مفيد التخصيص فاندفع اعتراض سم ههنا (قوله وأخرجه الخ) اشارة الى أن الاستثناء بالمعنى اللغوى أى أخرج السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى بان أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عبد الحكيم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع التخصيص حيث لم يجز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط و يقدر ذلك سم (قوله بان يكون بدلا من الضمير الخ) وان عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر

لفظا

لفظا ورتبة لان ذلك فى باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناة سم (قوله وهذا معنى قوله الخ) أى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطه فالمعنى واستثنى السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التاخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك فلا حاجة فيه الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره عبد الحكيم والحاصل أن المراد المنكر الخالى عن مسوغ للابتداء به هذا هو الذى يجب فيه اعتبار التخصيص بالتقديم والتأخير تامل قال الفنرى وحاصل الكلام أن ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى أنه قليل جدا فى كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز وأما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه اه وأراد بما فيه ضرورة المنكر الخالى من المسوغ (قوله أى على القول الخ) ذكر فى الآية أنه يحتمل أن يكون الذين ظلموا مبتدأ وأسروا خبرا مقدما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو فى وأسروا حرف زائد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروى عن سيبويه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدا محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لئلا ينتفى التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ أو المراد به الحصر أعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عن غيره وهو أنسب كذا فى عبد الحكيم لكن الاول أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكى أنه قال انما ترتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء أى بالنكرة ويرد المصنف فيما يأتى انتفاء التخصيص على عدم تقدير الجعل من الباب المذكور بحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتدبر (قوله ولولا أنه مخصص الخ) عبارة المطول واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اه قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن قوله بخلاف المعرف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتفى التخصيص أو بقوله اذ لا سبب الخ اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان التخصيص فيه غير منتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم اه بحروفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذ لا شيوع فى المعرف حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أى جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل فى كلامهم سيما الابدال فى المستتر والآية تحتمل وجوها أخر كأن يكون مبتدأ أقدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فيلزمه ابراز الضمير الخ) أى يلزم السكاكى أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واطراده فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال على أن رجلان ورجال بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الافصح بخلافه وان ورد الابراز فى مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة بتحرير مراد السكاكى وحاصله أنه ليس المراد أن المرفوع فى قولك جاءنى رجل بدل لا فاعل حتى يلزمه وجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده أنه يقدر فى قولك رجل جاءنى أن الاصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لا فاعل ولا يلزم من تقدير ذلك فى رجل جاءنى القول بالبدلية بالفعل فى جاءنى رجل الذى أخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب الابراز فى جاآنى رجلان وجاؤنى رجال أيضا فالذى قاله السكاكى انه فى صورة تقديم المنكر يقدر المنكر مؤخرا فى الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا ففى مثل رجل جاءنى يقدر الاصل جاءنى رجل على أن رجل بدل لا فاعل وفى رجلان جاآنى رجلان كذلك وفى مثل رجال جاؤنى جاؤنى رجال كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فيلزمه جواز ابراز الضمير فيرد أنه لا مانع من جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا ينفى جوازه أو وجوب الابراز فيرد منع هذه الملازمة اذ يكفى بناء التقدير المذكور على أحد الامرين الجائز وهو

وهذا معنى قوله (واستثنى) السكاكى (المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أى على القول بالابدال من الضمير) يعنى قدر أن أصل رجل جاءنى جاءنى رجل على أن رجل ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب (لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له) أى للتخصيص (سواه) أى سوى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على أنه فاعل معنى ولولا أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرّف) فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز الضمير فى مثل جاآنى رجلان وجاؤنى رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده أن المرفوع فى قولنا جاءنى رجل بدل

لافاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد أن في مثل قولنا رجل جاءني يقدر الاصل جاءني رجل على أن

رجل بدل لافاعل ففي مثل رجال جاؤني يقدر الاصل جاؤني رجال فليتأمل (ثم قال) السكاكي (وشرطه) أي وشرط كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه (أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جاءني على ما مر) أن معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان (دون قولهم شر أهر ذا ناب) فان فيه مانعا من التخصيص (أما على التقدير الاول) يعني تخصيص الجنس (فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الا شرا (وأما على التقدير الثاني) يعني تخصيص الواحد (فلنبوه عن مظان استعماله) أي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فالوجه) أي وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وبين قولنا بالمانع من التخصيص (تفظيع شأن الشر بتنكيره) أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع أهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس أو الواحد (وفيه) أي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) أي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى

الابدال في نحو جاءني رجل فليتأمل سم ويجاب باختيار الشق الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن السؤال غير ما أجاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لا فاعل) أي بل هو فاعل لان نفي النفي اثبات (قوله يقدر الخ) أي كما يقدر المستحيلات فلا يلزم منه وقوع تأخر على أنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتأمل) انما قال فليتأمل لانه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل نوبي (قوله ثم قال) ثم ههنا وفي جميع ما سيأتي لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء يذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج ولا أن الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأسروا النجوى سم (قوله واعتبار الخ) عطف سبب على مسبب (قوله أن لا يمنع من التخصيص مانع) توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شر أهر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم المانع أمر بين مستغن عن البيان عبد الحكيم وكتب أيضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولك رجل جاءني) أي فليس فيه مانع فهو مثال للنفي (قوله شر أهر ذا ناب) الهرير صوت الكلب عند تأذيه وتحجزه مما يؤذيه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالتقديم للتخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرا) اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه مطول أي فلا معنى للنفي اذ الشيء انما ينفى عن شيء اذا أمكن ثبوته له والا خلا النفي عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لا أنه ممتنع كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا أن ما لا يحتاج اليه ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر أن اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامعه فكيف منع هنا أن يراد أن المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور قلت لعل ما يفهم من كلام السكاكي محمول على ما اذا لم يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يتوهم حينئذ غفلة المخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به الفنري فالمنع هنا ليس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص المعلوم (قوله فلنبوه) أي بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذ قد الخ) متعلق بمحذوف أي لزم طلب وجهه والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها لها بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة فنري وذكره عبد الحكيم أيضا (قوله حيث تأولوه) أي فسروه (قوله فالوجه تفظيع الخ) يتجه عليه أنهم جعلوا التخصيص في قولهم شر أهر ذا ناب مقابلا للتفظيع كما في العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه وأنه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع المبتدا نكرة مع أنهم أفردوه بالذكر من المصححات عبد الحكيم (قوله أي جعل التنكير الخ) تفسير التنكير في عبارة المصنف بجعل التنكير للتعظيم والتهويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذكور سببا لدلالة التنكير على التفظيع لكان واضحا ولهذا قال في الاطول تفظيع شأن الشر بتنكيره بجعل التنكير للتعظيم والتهويل (قوله فيكون المعنى شر عظيم الخ) أي فيصح قولهم ما أهر ذا ناب الا شر أي الا شر عظيم فظيع (قوله اذ الفاعل الخ) رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله كالتأكيد) في أنا قمت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله سواء في امتناع التقديم) أي على العامل (قوله أولى) وجه الاولوية أنه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلامتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكفي هذه الصورة في الاولوية وان لم تتحقق الاولوية فيما اذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل وله أيضا وجه الاولوية أن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا بخلاف الفاعل جوز

تقديمه

تقديمه بعض الكوفيين وله أيضا قوله أولى وذلك لان الفاعل اذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضمير بخلاف التابع لا يخلفه شئ سم (قوله فتجويز الخ) كان الاولى أن يقول فمنع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء فى امتناع التقديم الخ لان المدعى استواؤهما فى الامتناع ولو قال سواء فى تجويز الفسخ الخ فتجويز الخ لتناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فتجويز تقديم الخ أى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية دون اللفظى مع بقائه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفريع وفيه أن ما مر عن السكاكى لا يستلزم تجويز تقديم المعنوى مع بقائه على التابعية بل مفاده فسخ المعنوى عن التابعية عند تقديمه حيث جعل رجل فى نحو رجل جاءنى مبتدأ اللهم الا أن يجعل التفريع على محذوف والتقدير وفى جوازه أى التقديم اذا لم يبقيا على حالهما ويكون المعنى فتجويز السكاكى تقديم المعنوى غير باق على حاله دون اللفظى غير باق على حاله تحكم فتدبر (قوله تحكم) بل ترجيح للمرجوح على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع) هذا جواب أن يقال الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية فى التابع فلهذا قدم بخلاف الفاعل لا يفسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم وكتب أيضا قوله وكذا تجويز الفسخ فى التابع أى عن التابعية وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية فالفرق تحكم عبد الحكيم (قوله مما أجمع عليه النحاة) يجب تقييده بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع فقط فقد حكى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

وفى الارتشاف ان بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو أكلت ثلثه الرغيف وأعجبنى حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو أكلت ثلث الرغيف وأعجبنى حسن زيد (قوله الا فى العطف فى ضرورة الشعر) كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

(قوله فمنع هذا مكابرة) أى عناد (قوله والقول الخ) كأنه جواب سؤال يرد على قوله تحكم بان يقال فرق بينهما لان تقديم الفاعل يخل بالجملة ويخرجها عن كونها جملة بخلاف تقديم التابع سم (قوله حالة تقديم الخ) أى فى هذه اللحظة التى وقع فيها التحويل فقط (قوله بخلاف الخلو عن التابع) أى فليس محالا (قوله لان هذا) أى الفسخ اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض أى فلا يضر فيه لزوم الخلو المذكور ولانه انما يضر عند التركيب اللفظى وكتب أيضا قوله لان هذا اعتبار محض أى الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباريا وأيضا بقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ سيد وكتب أيضا قوله اعتبار محض أى والاعتبارات الوهمية المحضة لا تجرى فى الاحكام العربية المبنية على القواعد الاستقرائية اللفظية دون الاعتبارات الوهمية فنقول ان امتناع خلو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظى والخلو فى هذه الحالة غير لازم انما يلزم عند التقدير الوهمى الذى لا يناسب الاحكام العربية على أنا لا نسلم الخلو ع ق مع بعض تغيير وقوله والخلو فى هذه الحالة أى حالة التقديم (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كانه قال فيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لا نسلم الخ فنرى وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم الخ منع لقول السكاكى لئلا ينتفى التخصيص على ما هو المتبادر قال فى الاطول والجواب عنه أنك ان أردت منع انتفاء التخصيص فى النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع أحد أن المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان أردت منع انتفاء التخصيص فى نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التى لا تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفى تخصيصه لولا تقدير التأخير اه وانظر هل فى قول الشارح فى نحو رجل جاءنى دفع للجواب وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم أجيب بان مراد السكاكى تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص الجنس أى رجل لا امرأة أو الواحد أى لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل ينافى هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الا لصحة الابتداء بالنكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا تتوقف على

(فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم) وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع فى أن يقال فى نحو زيد قام انه كان فى الاصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال فى جرد قطيفة أن جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة الا فى العطف فى ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ فيلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) فى نحو رجل جاءنى (لولا تقدير التقديم

لحصوله) أى التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما ارتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة و بعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية و يتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى و بما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه مّا واما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا و يقدم وأما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى أن الذى أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (ثم قال) السكاكى (ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم

تخصيص الجنس أو الواحد بل على تخصيص بوجه مّا فالجواب أن المراد أن صحة الابتداء مع كون الغرض والمطلوب تخصيص الجنس أو الواحد تتوقف على ذلك التخصيص لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص سم مع بعض حذف وكتب أيضا قوله لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم وصحته أن المراد بالتقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون فى الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك أن فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فتدبر عبد الحكيم (قوله لحصوله بغيره) سند للمنع ولا يخفى أن سند المنع انما يؤتى فيه بنحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا ولزم الغصب يس (قوله لفوات شرط الابتداء) يوجد فى بعض النسخ عقب هذا ما نصه ومن العجائب أن السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكى بدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى و بما وقع من السهو للشارح العلامة فى مثل زيد قام وعمرو قعد من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلا أو بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه مّا وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسخ كونه تابعا و يقدم وأما الا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذى من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ لا أن السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكى بدل الخ مع أن السكاكى الخ فتأمل ح ف والاحسن أن يقرأ و بعضهم بالنصب عطفا على السكاكى و يجعل الذى من العجائب المجموع وقوله و بما وقع الخ محل التمسك قوله أو بدلا مقدما وقوله للشارح العلامة أى الشيرازى وقوله يحتمل أن يكون فاعلا مقدما قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة الآتى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا أيضا سهو ويحتمل أن يكون غاية فى تصريحاتهم فيكون محل الاستشهاد قوله وأما الا على طريق الخ وقوله وأما التوابع الخ من كلام الشارح العلامة وقوله فافهم اشارة الى التناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال أولا يحتمل أن يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال أولا بدلا مقدما وثانيا وأما الا على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير) وجهه أن الهرير مطلق الصوت والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير والتحقيق ما ذكره السكاكى من أن المهر لا يكون الا شرا قال السيد لان المتبادر من قولهم شر أهر ذا ناب كون الشر بالنسبة اليه فالخير به أيضا بالنسبة اليه وظاهر أن لا يكون الخير مهرا له ولان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الاول أو الثانى وقد عرفت أن ثم فى أمثال هذه المواضع لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما فلا يرد أن قوله و يقرب الخ مقدم على بيان التخصيص فى كلام السكاكى وأما ما قيل انه للترتيب فى الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة فى ذلك عبد الحكيم (قوله و يقرب الخ) يعنى أن هو قام فيه تقوّ من غير شبهة و زيد قائم فيه تقوّ مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه فى افادة التقوى وانما قال من هو قام مع أن المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص فى التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص أيضا فانه يوهم ان زيدا قائم يحتمل التخصيص لان المذكور فى كلامه أى السكاكى قبل قوله و يقرب بيان التقوى فى المضمر المقدم عبد الحكيم (قوله زيد قائم) لا يذهب عليك أن جعل زيد قام مشتملا على التقوى يقتضى أن لا يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد و يخص بمقام جواب السائل أى المتردد كزيد قام و يكذبه ما نقله المفتاح عن أبى العباس فى جواب الكندى حين قال انى أجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى واحد من انه قال

بل المعانى مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم أصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا اه أطول (قوله فى التقوى) انما اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده فى هذا المثال أعنى زيد قائم وهو جواز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط لانه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط فى رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا أيضا عند غيره نوبى (قوله فيه يحصل للحكم تقو) أى لتكرر الاسناد (قوله وشبهه) فى قوة التعليل لاحد الامرين اللذين تضمنهما يقرب وهو انحطاطه فى التقوى عن هو قام كما أن قوله لتضمنه تعليل للامر الآخر وهو أن فيه شيأ من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضى أما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد الامرين السابق لا فى قوة التعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالى عنه فيكون قوله وشبهه متضمنا للتعليل على هذه النسخة كما هو صريح فى التعليل على النسخة الآتية فى كلام الشارح تأمل (قوله وفى بعض النسخ وشبهه) أى بفتح الشين والباء مصدر مضاف لفاعله لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم لانه بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالباء (قوله بلفظ الاسم) أى مضبوطا بالقلم بضبط لفظ الاسم فسقط اعتراض يس (قوله يعنى أن قوله الخ) عبارة المطول يعنى أن قوله يقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوّى فقوله لتضمنه الضمير علة للاوّل وقوله وشبهه علة للثانى (قوله وليس) أى ذلك الشئ الذى فيه من التقوّى (قوله فالاوّل لتضمنه الضمير) أى لاجل تضمنه وقوله والثانى لشبهه أى لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا) نحو زيد قائم أبوه فقائم أبوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها وكتب أيضا قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضا جعل هذا فى حيز التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتى فيه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه حمل على المسند للضمير وقد أوضح كل ذلك فى المطول فانظره سم وقوله وانما وجه ذلك أى الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه فى حكم الافراد اه ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان قال السيد فى حواشى شرح المفتاح الكلام ما اشتمل على نسبة أصلية مقصودة والجملة ما اشتمل على نسبة أصلية فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه يقدر بالفعل فتكون نسبة أصلية أو وقع فى مثل أقائم الزيدان فانه مع كونه كلاما جملة اه وفيه أن المقرر فى النحو أن صلة أل شبه جملة لا جملة فتدبر من يس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أى وكذا مع فاعله الظاهر ففيه حذف من الثانى لدلالة الاول وكتب أيضا قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ اى بل اعرب ومقتضاه أن الاعراب لمجموع قائم مع مرفوعه وهو ما درج عليه صاحب الاطول حيث قال الجملة اذا لم تقع فى محل مفرد لا اعراب لها أصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقعت موقع مفرد فهى معربة محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه أجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما أجرى اعراب عبد الله علما على جزئه الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو منزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصرى (فان قلت) اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه بل كان معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لوجد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى فيه يقتضى الاعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز أن يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى أجرى على الجزء اعرابا استحقه الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى للمبنى على كلمة مقارنة له كما فى لام الموصول وصلته فجوازه على جزء المركب أولى قلت لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا كما يعلم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون

فى التقوى لتضمنه) أى لتضمن قائم (الضمير) مثل قام فيه يحصل للحكم تقو (وشبهه) أى شبه السكاكى مثل قائم المتضمن للضمير (بالخالى عنه) أى عن الضمير (من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) نحو أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو أنا رجل وأنت رجل وهو رجل وبهذا الاعتبار قال يقرب ولم يقل نظيره وفى بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعنى أن قوله يقرب مشعر بان فيه شيأ من التقوى وليس مثل التقوى فى نحو زيد قام فالاوّل لتضمنه الضمير والثانى لشبهه بالخالى عن الضمير (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بانه) أى مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر أيضا (جملة ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) أى معاملة الجملة

(قوله فانه مع كونه كلاما جملة) صوابه فانه مع كونه جملة كلام (قوله وفيه ان المقرر الخ) ظاهره انه متفق عليه وليس كذلك اذ قيل بانها جملة حقيقة (قوله ليس باسم الخ) أى لان الذى يعرب لفظه لا يكون الا اسما أو فعلا مضارعا (قوله نحو قائمة الخ) أى فنزل كل من قائم مع التاء و ياء النسب مع ما قبلها منزلة اسم واحد

العرب حتى يقبل ذلك المنع اهـ مع بعض تصرف (قوله فى البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحى المقابل للاعراب لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب على الراجح وقيل مبنية كما فى يس (قوله ومما يرى) على صيغة المتكلم المعروف أو الغائب المجهول أطول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقديمه كاللازم الخ لا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغى أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجرى فى المجاز أيضا فيرى تقديم المسند اليه فى أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو ابراد الحكم على وجه أبلغ اذ المجاز أبلغ من الحقيقة أطول (قوله كاللازم) أى مثل اللازم فى القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من حيث انه لازم فى الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع ق وقال فى الاطول كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللازم وان كان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لا يجوز لعاقل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكر لانهما المستعملان فى كلامهم والقياس يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبيه والنظير كذلك عبد الحكيم وقال فى الاطول فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لا لانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف المثل فانه الادنى الملحق اهـ والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتعرفا لتوغلهما فى الابهام فنرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أريد انسان معين بالمثل والغير لم يكن التقديم كاللازم كما صرح به فى المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الاثبات بالطريق الابلغ وهو طريق الكناية واذا أريد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب أى غير مراد به التعريض بغير المخاطب فقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائد فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لا مع ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربته من غير جرم أى غير ذى جرم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه أن الغير بمعنى لا أى ضربا ناشئا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى أن تحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفى ارادة الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود لا قيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد بهما يقتضى لزوم التقديم فى الكل أطول وقوله حتى لو كان الخ تفريع على المنفى أعنى قوله قيد ثان (قوله بان يراد الخ) تصوير للنفى فالمراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الاشارة الاجمالية وعدم التصريح لانك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته لا الاصطلاحى الآتى بيانه حتى يرد أنه غير متحقق هنا لانه اذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر) أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من المثل والغير والاربع صور داخلة فى قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وبهذا تبين أن التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل لا يتوقف على كون ذلك الغير مماثلا للمخاطب والا لكان الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره أى على المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب فى مثلك لا يبخل ايقاع المثل على غير المماثل وارادة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لفا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد أن الغير فى غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره عبد الحكيم بايضاح (قوله بل المراد نفى البخل عنه الخ) أى فى مثلك لا يبخل (قوله على طريق الكناية) لم يجعل على طريق المجاز من ذكر الملزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقى أيضا (قوله لانه اذا نفى الخ) توجيه للكناية وبيان للزوم المحقق لها سم وكتب أيضا ما نصه اذ معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى أنت عليها لا يبخل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه هو لا يبخل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما اذا أريد بالمثل معين أى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود

(فى البناء) فى مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم (ومما يرى تقديمه) أى ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملا على سبيل الكناية (فى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفى عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه

فاعرب لفظه واسم الفاعل مع فاعله منزل أيضا منزلة الاسم الواحد فاعرب لفظه (قوله فقوله من غير ارادة الخ) لم يذكر فى الاطول هذا التفريع عقب وينبغى الخ بل ذكر قبله عبارة طويلة يتفرع عليها ذلك فانظره اهـ (قوله مع ارادة المخاطب) أى الحكم على المخاطب على سبيل الكناية

واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم (لكونه) أي التقديم (أعون على المراد بهما) أي بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ والتقديم لافادة التقوى أعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه في دلائل الاعجاز (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسوّر بكل على المسند المقرون بحرف النفي (لانه) أي التقديم (دال على العموم) أي على نفي الحكم عن كل فرد (نحو كل انسان لم يقم) فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الانسان (بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم

في المخاطب فيلزم أنه لا يبخل لانا نقول اذا أريد معين ولم يرد العموم لا يفهم منه عرفا علية الوصف فلا يلزم منه أن يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين سم بتصرف (قوله واثبات) معطوف على قوله نفي البخل لا على قوله نفيه عنه أي والمراد في غيرك لا يجود (قوله بنفيه عن غيره) أي عن كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود في المخاطب لانه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب سم (قوله محلا يقوم به) أي وليس الا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد في المخاطب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاه اليه بعد العهد بمتعلق اللام وقوله في مثل هذه الصورة لو قال في هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الاعانة وبناء أفعل التفضيل من باب أفعل قياسي عند سيبويه وقيل سماعي لا من العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل المصري ناقلا عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله أعون قد يرد أنهم لم التزموا هذا الاعون وفي مواضع كثيرة لم يلتزموا الاعون سم وكتب أيضا قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن المخاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وان كان خاليا فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من افادة الحكم بالطريق البليغ وليس للرد ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع التقديم أعون منهما على المراد بهما مع التأخير لا أن التقديم أعون من التأخير اذ لا اعانة في التأخير عبد الحكيم (قوله لان الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فهما من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حي مستوى القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التي هي أبلغ) أي لانها كدعوى الشئ ببينة (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما قال كاللازم ولم يقل لازما مع انه لم يسمع التأخير اذا أريد بالتركيبين معنى الكناية اشارة الى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفق أن لا يستعمل الا مع التقديم فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه كالمحصور بالا حتى لو استعملت خلافه عند قصد الكناية وقلت لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاما منبوذا طبعا ولو اقتضت القواعد جوازه (قوله مقتضى القياس) وذلك لان المطلوب وهو أنت تبخل أو أنت تجود حاصل بالكناية وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم سم (قوله أنه يجوز التأخير) أي الحال والشأن وفي نسخة ان وكتب أيضا ما نصه لحصول المقصود معه (قوله قيل) قائله ابن مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث في دليله والا فالحكم مسلم ح ف وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم الواو من وقد من المحكي وهي اما للعطف على ما قبله في كلام القائل أو للاستئناف عبد الحكيم وقد للتحقيق وكتب أيضا قوله قيل وقد يقدم لانه دال على العموم تضمن هذا المقول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عن أطول وهو انما يتأتى اذا قطع النظر عن قول الشارح المسوّر بكل (قوله المسوّر بكل) أي أو ما يجري مجراها في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط أن يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا بحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير بقي شرط آخر وهو أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم أبوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يقم أبو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل انسان لم يقم) من البين أن كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن بالبليغ أطول (قوله بخلاف ما لو أخر) أي بخلاف التأخير على أن ما مصدرية ولا نعرف فائدة لكلمة لو بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي رفع

(قوله من باب أفعل) عبارة عبد الحكيم من باب الافعال وقوله لانه اسم أي اسم مصدر لاعان لانه لم يوجد عان وقال بعض المشايخ اسم لما يستعان به فانظره اه (قوله تضمن هذا المقول الخ) مبني على ما جرى عليه في الاطول من أن الضمير عائد الى المسند اليه من حيث هو وأن قد ليست للتحقيق فلها مقابل لا على ما جرى عليه الشارح من عود الضمير على المسند اليه المسوّر بكل فتكون قد للتحقيق فلا مقابل لها فلا يقال قدر قداه باجوري

عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفى والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفى الشمول (وذلك) أى كون التقديم مفيد العموم دون التاخير (لئلا يلزم ترجيح التاكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التاسيس) وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع أن التاسيس راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس أما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة أما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفى القيام عنه لان حرف السلب وقع جزأ من المحمول وأما الاهمال فلانه لم يذكر فيها مايدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم فيها على ماصدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (لان الموجبة المهملة

(قوله ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد) مبنى على أن جملة الافراد هى مجموع الافراد كلها وقد سبق له أما جملة الافراد هى الافراد المجملة الصادقة بالكل والبعض فهى كالماصدق اه

الايجاب الكلى لا النفى عن الكل المجموعى بدليل كل وكتب أيضا مانصه أى المحكوم به أطول (قوله عن جملة الافراد) أى عن الافراد المجملة أى التى لم تفصل ولم تعين بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للامرين (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى أن رفع الايجاب الكلى يصدق بالنفى عن كل فرد كما سيأتى (قوله يفيد عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك أداة الحصر بخلاف سلب العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الحصر عبد الحكيم (قوله وشمول النفى) عطف تفسير (قوله والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما سيصرح به بناء على الغالب والا فقد يتوجه القيد فى مثله الى النفى فيفيد عموم السلب كما فى والله لا يحب كل مختال فخور كذا فى الفنرى وهو بمعنى قول بعضهم هذا عند الاطلاق والتجرد عن الصارف الى عموم السلب والا كان له كما فى الآية (قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أى يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا مانصه أى لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الاول نفى الشمول ومفاد الثانى شمول النفى وكتب أيضا قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس هذا بيان الداعى الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد أن اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول أطول (قوله لان الافادة خير من الاعادة) فان عورض بان استعمال كل فى التأكيد أكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ماذكرنا لانه أقوى لان وضع الكلام على الافادة مطول وقوله قلنا ممنوع أى كثرة استعماله فى التأكيد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لان الافادة خير من الاعادة أى غالبا فلا يرد أن المخاطب اذا كان منكرا وليس معه مايزيل انكاره وجب التأكيد والاعادة فليست الافادة خيرا حينئذ (قوله وبيان) خبره محذوف تقديره ظاهر ونحو ذلك وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أى ان لم يفد تقديم كل فى هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب العموم (قوله فلان قولنا انسان لم يقم) أى فى المثال الاول قبل دخول كل (قوله لان حرف السلب الخ) هذا وجه لفظى للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر فى موضعه لكنه جار فى لم يقم انسان أيضا مع أنها سالبة على ماسيجىء والتحقيق أن الحكم ان كان بسلب الربط فهى سالبة وان كان بربط السلب فهى معدولة فالمحكوم به فى انسان لم يقم نسبة سلب القيام الى الفاعل فهى معدولة وفى لم يقم انسان سلب نسبة القيام عن انسان فهى سالبة انظر عبد الحكيم والفرق المعنوى بين السالبة والمعدولة أن الاولى لا تقتضى وجود الموضوع والثانية تقتضى وجوده لانها موجبة (قوله وقع جزأ من المحمول) اذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذى هو لم لان لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرابطة فاندفع مايقال لا يتعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله مع أن الحكم) من جملة التعليل وأتى به لئلا ترد القضية الطبيعية نحو الانسان حيوان فانه لم يذكر فيها مايدل على كمية الافراد مع أنها لا تسمى مهملة لان الحكم فيها على الطبيعة لا على ماصدق عليه الانسان (قوله واذا كان انسان لم يقم الخ) مرتبط بقوله فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة (قوله يكون معناه) أى اللازمى لا المطابقى يؤيد هذا قوله نفى القيام اذ لو كان المراد المعنى المطابقى لقال ثبوت انتفاء القيام ليوافق ماقدمه ويؤيده أيضا قوله عن جملة الافراد دون أن يقول عن الماصدق اذ المعنى المطابقى لانسان لم يقم ثبوت انتفاء القيام عن الماصدق بقطع النظر عن كونه جملة الافراد ويؤيده أيضا دخول الشارح بقوله واذا كان انسان لم يقم الخ على قول المصنف لان الموجبة الخ (قوله لا عن كل فرد) أى فقط فلا ينافى قوله الآتى أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها (قوله لان الموجبة المهملة) أى التى هى قولنا انسان لم يقم وكتب أيضا قوله لان الموجبة المهملة هى مالم تشتمل على مايفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد أو كلها وقوله المعدولة المحمول هى ماجعل النفى جزأ من محمولها وقوله فى قوة السالبة الجزئية هى التى ذكر فيها مايدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان مايدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض ومايدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة فالسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضى أى صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفى الحكم

عن

المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان أعم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكلما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فهى فى قوة السالبة الجزئية (المستلزمة نفى الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفى الحكم عن كل فرد واما بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وأياما كان يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد وأما فى صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها (والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفى عن كل فرد) نحو لا شئ من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية بينه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهملة (فى سياق النفى) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل فى هذا المقام لا يفيد الا أحد هذين المعنيين فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفى الشمول

عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقا صريحة فى نفى الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد أو عن البعض فقط ويلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها الا انه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن أن قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها أن صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع أنها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية النفى عن كل فرد أطول وقوله ثم بنى عليه استعمال الاستلزام الخ أى نكتة استعمال المصنف الاستلزام فى قوله المستلزمة نفى الحكم عن الجملة واستعمال الاقتضاء فى قوله بعد المقتضية للنفى عن كل فرد وسيأتى عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع لما يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أما عند عدمه فليست فى قوتها بل أعم وكتب ايضا قوله عند وجود الموضوع اى فى الخارج (قوله بمعنى أنهما متلازمان فى الصدق) بيان للواقع والا ففى ثبوت المدعى يكفى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فقط عبد الحكيم (قوله بنفى القيام) أى بانتفائه على أن يكون مصدرا من المبنى للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفى والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به فتدبر أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به وكتب أيضا قوله بنفى القيام أى بثبوت نفى القيام الخ على ما سبق (قوله وأياما كان يصدق الخ) الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثانى يكون بالمطابقة نوبى (قوله يصدق نفى القيام الخ) أى الذى هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكلما صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أولا أن المهملة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله فهى فى قوة الخ) تفريع على الدليل بشقيه (قوله نفى الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الايجاب الكلى كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفى الحكم عن المجموع فلا يرد أنه قد تصدق السالبة مع كذب كل أهل البلد لا تحمل الصخرة لان رفعها ليس رفع الايجاب الكلى لان الايجاب الكلى الحكم فيه على كل فرد وليس الحكم فى كل أهل البلد تحمل الصخرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون رفعه رفع الايجاب الكلى سم أى فلا تستلزم السالبة الجزئية نفى الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمة نفى الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يقم معناه الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أى اللازم لا المطابقى اذ هو اثبات عدم القيام نوبى ويلزمه نفى القيام (قوله المقتضية) انما قال فى الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مطول أى فالاقتضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها فى سياق النفى الخ) أى وما عندهم من أن المهملة فى قوة الجزئية انما هو فى غير ما موضوعها فى سياق النفى وهى نكرة غير مصدرة بلفظ كل (قوله حال كونه نكرة الخ) أشار بذلك الى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع فى حيز النفى يفيد عموم السلب مقيد بقيدين أن يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والا كان مفيدا لسلب العموم ح ف (قوله وذلك) أى وجوب الحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتاسيس ثابت لان الخ (قوله الا أحد هذين المعنيين) أى نفى القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أى باعتبار لازم

والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب أن يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التاكيد المرجوح (وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (انما أفاده الاسناد الى ما أضيف اليه كل) وهو لفظ انسان (وقد زال ذلك) الاسناد المفيد لهذا المعنى (بالاسناد اليها) أي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) أي على تقدير أن يكون الاسناد الى كل أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لا تأكيدا) لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ انما أفاده الاسناد الى لفظ كل لا شئ آخر حتى يكون كل تأكيدا له وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التاكيد الاصطلاحي أما لو أريد بذلك أن يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فاندفاع المنع ظاهر وحينئذ يتوجه ما أشار اليه بقوله (ولان الصورة (الثانية) يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (اذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فاذا حملت) كل (على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون) كل (تاسيسا) بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وحينئذ فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم

معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أي بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيأ من هذا الحكم بل انما نازع في صحة دليله كما يدل عليه كلامه في الايضاح سم (قوله يعني الموجبة المهملة) انما قال يعني لان الصورة الاولى في كلامه محتملة لها مع كل أو بدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه كل) أي في التركيب الآخر المأتي فيه بكل (قوله بالاسناد اليها) هذا بحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم دائما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فانما هي سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا يوافق قواعد النحويين وأقره ع س سم وعبارة عبد الحكيم قيل فيما ذكره المصنف بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد للمسند اليه ولذا لا توصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما أضيفت اليه وأيضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفيد في الصورتين الاسناد الى أمر واحد فاللام لتأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مسند اليه في المعنى فسلم لكن مراد المصنف أن كل مسند اليه في اللفظ وان أراد أنه مسند اليه في اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جاؤني وأن ما ذكره لا يجري في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل أعني لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس في صورة أعني المسند اليه المسور بكل على أن المعلل وجهه في ذلك اهـ وقوله دون جاؤني ممنوع بل هذا أفصح من جاءني وقوله اذ هو أي المصنف (قوله أي الى كل) وتأنيث الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيده لفظ آخر) أي في تركيب واحد واسناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حينئذ) أي حين حول الاسناد الى لفظ كل (قوله لا نسلم أنه لو حمل الكلام الخ) أي لانه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر بل الموجود اسنادان اسناد الى كل واسناد الى انسان فلا تأكيد أصلا حتى يلزم ترجيحه على التأسيس (قوله ولا يخفى ان هذا) أي عدم تسليم كون كل للتأكيد لو حمل الكلام بعدها على المعنى الذي كان حاصلا قبلها أو اسم الاشارة راجع الى تنظير المتن في كلام صاحب القيل بهذا المنع الذي أشار اليه المتن بقوله لان النفي الخ (قوله كان حاصلا بدونه) أي ولو في تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أي الذي هو حاصل كلام المصنف سم أي حاصل تنظيره أو أن مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وحينئذ يتوجه) أي حين أريد المعنى الثاني للتاكيد وكتب أيضا قوله وحينئذ يتوجه أي على الصورة الثانية يعني لما كان يمكن أن يراد بالتاكيد هذا الثاني فيندفع المنع الاول أشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثاني بدليل حمل المصنف فيه أي في هذا المنع الثاني المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كلا على التاكيد ولا يكون كذلك الا اذا أردنا بالتأكيد المعنى الثاني الغير الاصطلاحي والحاصل أن المصنف أورد منوعا ثلاثة أولها مشترك بين الصورتين وما بعده مختص بالثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعترف بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا أفادت الخ) أجاب الشارح بان افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض وكل تفيد الثاني والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تاسيسا (قوله فقد أفادت النفي) الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد يس وكتب أيضا وجه الملازمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا حملت) أي بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أي نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصلا بدونه) أي دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) أي كما ادعاه صاحب القيل السابق وقوله اذ لا تاسيس أصلا أي لان لفظ كل للتاكيد على كل حال (قوله

ترجيح

ترجيح أحد التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين ولا محالة ههنا شئ يدل على أن الحكم فيها على كلية أفراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وحينئذ يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة في حيز النفي بان أخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لاداة النفي أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول الشاعر

(ما كل ما يتمنى المرء يدركه) تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا (أو معمولة للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفتها على أخرت بمعنى أو جعلت معمولة لان التأخير عن أداة النفي أيضا شامل له اللهم الا أن يخصص التأخير

ترجيح أحد التأكيدين) أي تأكيد النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة اذ كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة كان مفادا قبل دخول كل فبعد دخولها تكون للتأكيد سم وكتب أيضا قوله ترجيح أحد التأكيدين وهو تأكيد النفي عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تأكيد النفي عن الجملة (قوله وما يقال الخ) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا وهو من طرف صاحب القيل السابق الذي هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لان مدلوله المطابقي السلب الكلي وهو مستلزم رفع الايجاب الكلي عبد الحكيم (قوله فلا يكون تأكيدا) أي للنفي عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تأكيدا فهذا الجواب وان نفعه هنا الا أنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في المطلوب بالكلية يس (قوله لنفي الحكم) أي لثبوت نفي الخ (قوله التزام) اذ مدلوله المطابقي انما هو النفي عن انسان ما ويلزمه النفي عن الجملة سم وقوله عن انسان ما أي بعض مبهم وكون مدلوله المطابقي ما ذكر غير ظاهر بل مدلولها المطابقي ثبوت النفي عن الماصدق ويحتمل أن يكون المراد بالماصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن اللازم والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكرة الخ) هذا الا يضر صاحب القيل في مقصوده لانه مناقشة معه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا محالة) المناسب فاء التفريع (قوله ههنا شئ) هو ههنا وقوع النكرة في سياق النفي وكتب أيضا قوله ههنا شئ خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعبارة المطول أظهر من هذه وهي ولا بد لهذا البيان من شئ يبين (قوله سوى هذا) أي الدال على أن الحكم على كلية الافراد قال في المطول والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية اه وقال شيخنا الملوي في شرح ألفيته وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي أو مراده اللفظ المذكور أو ما يقوم مقامه اه وقال عق ومتى وجد ما يفيد العموم ولو قرينة حال كان ذلك المفيد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقا (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ما ذكره صاحب القيل حق وان الباطل دليله وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر أو وهو الصحيح فالاول الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النفي على كل يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي فبينهما العموم والخصوص فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا اليها وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه الفوائد الآتية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه ففي كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بان أخرت عن أداته) أي لفظا أو رتبة وقد مثل للثاني بقوله كل الدراهم لم آخذ لان كل رتبتها هنا التأخير وكتب أيضا ما نصه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لاداة النفي بجعلها حجازية ويصلح مثالا لغير المعمولة لاداة النفي بجعلها تميمية (قوله تشتهي السفن) أي أصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه بأو وهو مطول فاندفع ما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام لا يكون بأو بل بالواو وكون أو بمعنى الواو تكلف تأمل (قوله وكذا لو عطفتها الخ) أي ليس بسديد أيضا (قوله بمعنى أو جعلت معمولة) يحتمل ان المراد أن معمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما تقرر في النحو ويحتمل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقي معموله سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لان حذف المعطوف وابقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو كما في قول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ)

بمـا اذا لم تدخل الاداة على فعـل عامـل فى كل على مايشعر به المثال والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لاحدهما أو غـيرذلك (نحو ماجاءنى القوم كلهـم) فى تأكيد الفاعل (أو ماجاء كل القوم) فى الفاعل وقدم التأكيد على الفاعل لان كلا أصل فيه (أو لم آخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم آخذ) فى المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ ففى جميـع هـذه الصـور (توجه النفى الى الشمول) خاصة لا الى أصـل الفعل (وأفاد) الـكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) ممـا أضيف اليه كل ان كان كل فى المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور فى الـكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أضيف اليه كل ان كانت كـل فى المعنى مفعولا للفعـل أو الوصف وذلك بدليـل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليـل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (والا) أى وان لم تـكن داخلة فى حيز النفى

وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخلة وأخرت سم (قوله بمـا اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل فى كل) والمعنى بان أخرت عن اداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفى مطوّل هذا على تقدير عطف معمولة على أخرت والمعنى على تقـدير عطفها على داخلة ان كانت كل داخلة فى حيز النفى بان أخرت عن أداة النفى الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معمولة للفعل المنفى واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله أو غير ذلك) كأن يكون ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا لاحدهما نحو مامررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ماسرت كل اليوم أو اليوم كله (قوله أو ماجاء كل القوم) لم يقل أو ماجاء كلهم تنبيها على أن كل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا أطول ويرد عليه قول الشاعر قد أصبحت أم الخيار الخ وقول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * فـكان الاولى ان يقول لا يكون فاعلا (قوله لان كلا أصل فيه) أى فى التأكيد وان كان الفاعل أصلا فى نفسه سم وكتب أيضا مانصه قيل ان العبارة مقلوبة والاصل لان التأكيد أصل فيها اذ ليس المـراد أن كلا أصل فى التأكيد وغيرها كأجمعين فرع عنها بل المـراد أن التأكيد هو الاصل فى كل وغـيره كالفاعلية ليس أصـلا فيها ولك أن تقول المعنى ان كلا أصـل فى التأكيد دون الفاعلية فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم آخذ) قال فى المطول جعل الفعل منفيا بلم لان المنفى بمـا لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو اه وهـذا بناء على مانقل الرضى عن سيبويه أنه حكى عمـرا لن يضرب زيد فاجاز تقـديم معمول معمولها ومنعـه الاخفش يس قال الفنرى الوجه الذى ذكره انما ينهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما أخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهـم لان المقرر فى النحو امتناع الاول لا الثانى والفرق أن ما النافيـة لها الصدارة لمشابهتها حرف الاستفهام فى الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما فى حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليـه وأما لا فانها وان كانت كما فى الدخول على القبيلين الا أنها حرف كثر تصرفهـم فيها فـكما يعمل ماقبلها فيمـا بعـدها فى قولك ضربنى بـلا ذنب وعزمت عليك أن لا تضربنى يعمل ما بعدها فيما قبلها اه ملخصا (قوله وكذا لم آخذ الخ) أشار الى أن المصنف ترك مثالى التأكيـد اعتمادا على فهمهما ممـا سبق كما فى المطول (قوله توجه النفى الخ) جواب ان فقول الشارح ففى جميـع الخ حـل معنى (قوله ثبوت الفعـل) أى ثبوت مدلوله وكذا قوله أو الوصف ففى كلام الشارح توسع باقامـة الدال مقام المدلول فاندفع ماقيل ان أراد بالفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على التجوز وان أراد به الحدث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد الحكيم وكتب أيضا قوله ثبوت الفعـل أو الوصف كان الاولى أن يقول ثبوت الحـكم لاجـل أن يشمل الاسم الجامـد كما فى ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة قال فى الاطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه أو يكتب أبوه فانه ليس فيـه ثبوت الفعـل أو الوصف لبعض بل لمتعلق بعض اه وقد يدفع عـدم شموله هـذا بجعل البعض فى كلام المصنف شاملا لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله فى المعنى) أى فقط أو واللفظ وكتب أيضا قوله فى المعنى قيد به ليشمل ما اذا كانت كل فاعلا وتأكيدا للفاعل سم أو مبتـدأ أو اسما للناسخ (قوله أو تعلقه به) اطـلاق الثبوت على نسبة الفعـل أو الوصف للفاعـل أو التعلق عن نسبته للمفعول اصطـلاح شائع عـق (قوله بدليـل الخطاب) أى مفهوم المخالفة مثلا ماجاء القوم كلهم نفى لمجىء الـكل فيفهـم منه ثبوت مجىء البعض تأمـل سم (قوله والحق أن هـذا الحـكم) أى قوله توجـه النفى الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضا قوله والحق أن هـذا الحـكم أكثرى لا كلى قـد يقال بل هو كلى ولا دلالة فيما ذكره لجواز أن يعتـبر فيه دخول كل بعد النفى لا قبله فيكون قيـدا فى النفى دون المنفى فيكون من شمول النفى لان القيـد اذا اعتبر بعـد النفى كان قيـدا فيه لا فى النفى فيـكون النفى نفيا مقيـدا لا نفى مقيـد اه سم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هـذا الخ يمكن أن يقال كلام الشيخ مبنى على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول النفى بواسـطة القـرائن اه وقوله مبنى على الوضع أى باعتبار الوضـع وقطع النظر عن القـرائن (قوله والله لا يحب كل مختال) أى متـكبر معجب وقوله فخور أى كثير الفخر على الناس بغـير حق وقوله والله لا يحب كل كفار أى جاحـد بتحريم الربا فنرى وقوله أثيم أى كثير الاثم

وقوله

بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي (عم) النفي (كل فرد) مما أضيف اليه كل وأفاد
نفي أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين) اسم واحد من الصحابة رضي الله عنهم (أقصرت الصلاة) بالرفع فاعل قصرت (أم نسيت يا رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كل ذلك لم يكن) هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين أحدهما أن جواب أم أما بتعيين أحد الامرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن أحدهما والثاني ماروى أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع (وعليه) أي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) أي قول النجم (قد أصبحت أم الخيار تدعي * علي ذنبا كله لم أصنع) برفع كله على معنى لم أصنع شيأ مما تدعيه على من الذنوب ولافادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه أي لم أصنعه (وأما تأخيره) أي تأخير المسند اليه (فلاقتضاء تقديم المسند) وسيجيء المقام بيانه (هذا)

وقوله ولا تطع كل حلاف أي كثير الحلف في الحق والباطل وقوله مهين أي قليل في الرأي والتمييز أو حقير عند الناس لاجل كذبه اه فنري وكتب أيضا قوله ولا تطع كل حلاف مهين أورد هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه اشارة الى أن النهي كالنفي في الحكم السابق (قوله بان قدمت الخ) اشارة الى أن النفي المستفاد من لفظة الا يتوجه الى القيد أعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم كل عليه فلا يرد أن انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه في الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفي على اطلاقه فنري (قوله ولم تقع معمولة الخ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النفي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل (قوله اسم واحد) أي لقبه وأما اسمه فقيل الخرباق وقيل العرباض (قوله أقصرت الصلاة) اما الظهر واما العصر على ما رواه البخاري ومسلم كذا في الطيبي والقول بانها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتي العشي والمراد صلاتي وقت العشي وهو من الزوال الى الغروب اه عبد الحكيم (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة مفعول أقصرت كاكرمت بدليل أم نسيت سم أو كاضربت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت بالبناء للفاعل وروي أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك لم يكن) فان قيل لا يجوز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بان بعضه كان في نفس الامر فكيف قال ذو اليدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الامر ع س سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا قاله ع ق * فائدة * ذكر العارف ابن أبي جمرة في شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه الا أربع مرات سلم من اثنتين وقام من ثانية وقام الى خامسة وأسقط آية من سورة اه وقوله وقام من ثانية أي بلا تشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه سالبة كلية (قوله وهذا قول النبي الخ) هذا ايضاح فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوم مما من قوله كقول النبي الخ (قوله أو بنفيهما جميعا) أي وليس في الجواب تعيين أحد الامرين فيلزم أنه أراد نفي كل منهما سم وكتب أيضا قوله أو بنفيهما جميعا لم يقل أو باثباتهما جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون باثبات الامرين جميعا لان هذا غير متأت في الحديث بخلاف اثبات أحدهما ونفيهما جميعا (قوله تخطئة للمستفهم) أي في اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله لا بنفي الجمع بينهما) أي ولم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما سم (قوله لانه عارف) أي المستفهم (قوله بعض ذلك قد كان) موجبة جزئية (قوله برفع كله) اعترض على الرفع بان المذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع بان ما نقله الشارح في مطوله عن سيبويه من قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * برفع كلهن يدل على جواز التركيب المذكور وأفاده الفنري (قوله شيأ مما تدعيه على من الذنوب) أشار الى أن المراد من الذنب في قوله تدعي على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت أن ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السيرامي فنري وعبارة عبد الحكيم اشارة الى أن النكرة أعني ذنبا للعموم وان كانت في الاثبات اه (قوله ولافادة الخ) فيه بحث فلا نسلم أن العدول عن النصب لذلك لجواز أن يكون لفظ كل المضاف الى الضمير لا يقع مفعولا فانه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلكم وانما يقع تأكيدا أو مبتدأ ع س صرح بذلك في المطول ونقله عن ابن الحاجب وأطال في هذا المحل فراجعه فانه مهم سم وفي يس عن المغني أنها تقع مفعولا قليلا فراجعه (قوله وأما تأخيره) أي عن المسند (قوله فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني أن تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه أطول وكتب أيضا ما نصه ككونه عاملا أوله صدر الكلام (قوله هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة

موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعل الاحوال المتقدمة بنهاية الايضاح كالمحسوس ويحسن البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقديم وتاخير (قوله أى الذى ذكر) أشار الى أن افراد اسم الاشارة مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمذكور (قوله كله مقتضى الظاهر) مبنى على التغليب والافترك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر فنرى وتقدم عن عبد الحكيم ما يخالفه وكتب أيضا قوله كله نبه بايراد كله تاكيدا أومبتدأ على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب أيضا مانصه تقدم أن مقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال فان كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا عكس لان مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى قلته بالنسبة الى مقابله وبدأ فيه بوضع المضمر موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم الاشارة موضع المضمر لانه يفوق ماوراءه كذا فى الاطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم) أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا أو تقديرا وفى كلام المصنف أيضا وضع المضمر موضع المظهر على ماقاله الفنرى وفيه أن ثم قرينة تدل على أن المرجع العرب فهو على حد حتى توارت بالحجاب فلا يكون من وضع المضمر موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد أشار الى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة المطول وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام أعنى من غير تعيين خصلة اه قال السيد هذا يشعر بان اللام فى الرجل للعهد الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كاللام فى قولك ادخل السوق حيث لاعهد بينك وبين مخاطبك ورد كونها للجنس بفوات الابهام المقصود فى هذا الباب وبجواز أن تفسره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه وأجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لاحقيقة فالابهام موجود كما فى المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا وأما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثنى أولا وجمع ثم عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير فى نعم رجلا عائد الى الجنس أيضا اه وقال الفنرى جاء بثم لتراخى التفسير وتباعده فى الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين فى هذا الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم أبهموا الفاعل أولا لتتشوف النفس اليه وترغب فى طلبه اه (قوله عائد الى متعقل الخ) فى كلام غير واحد من النحاة كالدمامينى أنه عائد الى التمييز وعليه يكون التمييز مفسرا للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون مفسرا له بواسطة تفسيره لمرجعه وكتب أيضا قوله الى متعقل أى الى شئ مطلق متعقل معهود باطلاقه فى الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين فى الضمير والقول الثانى انه للجنس والقولان مبنيان على القولين فى أل من قولنا نعم الرجل فقيل انها للعهد وقيل انها للجنس (قوله بنكرة) أى لا بمعرفة ليعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون شخصه ليحصل الابهام ثم التعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام ثم التعيين (قوله أى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله خبر مبتدا محذوف) لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه بمن هذا فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف أى زيد ممدوح ولعل وجهه أن الحذف بآخر الجملة أنسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع أنه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر لايحذف وجوبا الا اذا سد شئ مسده صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فنرى (قوله فيحتمل عنده) أى فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهنى ويكون من هذا الباب والعائد الرابط كونه عبارة عنه فى الخارج سم ونظر يس فى قوله ويكون من هذا الباب بانه على هذا الاحتمال الثانى من موضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المضمر موضع المظهر وفى الاطول مايوافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا الى المخصوص

أى الذى ذكر من الحذف من الحال (وقد يخرج الكلام على خلافه) أى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر (فى أحد القولين) أى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل

(قوله مبهم باعتبار الوجود) أى باعتبار التحقق فى الخارج فشخصه مبهم كما أن جنسه مبهم ولذا احتاج لتمييز يبين جنسه ومخصوص يبين شخصه (قوله أعنى من غير تعيين خصلة) أشار به الى أن المراد بالعموم الاطلاق لان العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وهو غير موجود هنا انما الموجود هنا المطلق وهو مادل على الماهية بلا قيد اه عبد الحكيم بايضاح اه

فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا سم وأورد أيضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص أن الضمير حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير وأنه لم يبق لايراد التمييز فائدة وأجيب بان الابهام والتفسير يكفي له تأخير المرجع لفظا والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا (قوله نعما ونعموا) عبارة المطول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) يرد عليه أن ليس من الافعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها المرجعه تدبر (قوله وقولهم هو أو هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن تكون أمرا عظيما يعنى به ويستحق أن يحتال لتمكينه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه شئ من النواسخ اه أطول وكتب أيضا مانصه ولم يحتج الخبر الجملة هنا الى رابط لانه عين المبتدا فهو في حكم المفرد أي الشأن أي الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة تكون عين المبتدا نحو قولي زيد منطلق أي مقولي هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصة) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة فنرى وكتب أيضا مانصه فهو راجع الى الشأن المعقول وهي الى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة) ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحو انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات فلا يختار التأنيث في ذلك بل يقال انه في المثالين قال الرضى لان الضمير مقصود مهم فلا تراعى مطابقته للفضلات يس (قوله فقوله هي زيد عالم مجرد قياس) يمكن ان المصنف نبه به على أن مقتضى القياس أن يستوى المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الاطول لكن هذا لا ينهض عذرا للمصنف بعد قوله وقولهم المقتضى استعمال هي زيد عالم (قوله مجرد قياس) أي قياس مجرد عن الاستعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى أن ذلك مسموع وكتب أيضا قوله مجرد قياس أي على قولهم هي هند مليحة بجامع عود الضمير في كل على القصة ولذلك قال الرضى وتأنيثه وان لم تتضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع اه (قوله أي يجيء على عقبه) ان قلت لا حاجة لذكر على فالجواب أنه انما أتى بها تأكيدا للتعقيب والالصاق لانها تشعر بالاستعلاء والتمكن وبيانه أن عقب حال جرها بعلى ليست ظرفا بل اسم بمعنى الآخر والطرف فالمعنى على آخره وطرفه فتفيد على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما (قوله أعز من المنساق) وجه الاعزية أن فيه أمرين لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا يخفى ان اللذة المشتملة على دفع الالم أحلى من اللذة الموجودة بدونه حف (قوله ولا يخفى الخ) انما يرد اذا جعل التعليل أعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو أو هي زيد عالم فلا وروده فنرى وكتب أيضا مانصه يمكن أن يقال مراد المصنف ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر لجواز أن يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب الخ أفاده عبد الحكيم (قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم أفاده في الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه من حيث ان النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه وكأن الانتظار التام انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ كما في ضمير الشأن فان حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حينئذ وحاصله أن الانتظار انما يتحقق فيما وجد مرجعه ولم يوجد ع س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ يندفع منافاة قوله لعدم تمامه لحكم النحاة بتمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد مرجعه أي محل مرجعه (قوله فلا يتحقق فيه التشوق الخ) أي فلا يستقيم تعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره (قوله لاختصاصه) أي اختصاص مدلوله وكتب أيضا قوله لاختصاصه بحكم بديع أي لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أو ردله والاحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع أفاده في الاطول (قوله كم عاقل) كم الخبرية المضافة الى مميزها المفرد في موضع الرفع على

نعما ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة (وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله (ليتمكن ما يعقبه) أي يعقب الضمير أي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لانه) أي السامع (اذا لم يفهم منه) أي من الضمير (معنى انتظره) أي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (وقد يعكس) وضع المضمر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان) أي المظهر الذي وضع موضع المضمر (اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي تمييز المسند اليه (لاختصاصه بحكم بديع كقوله * كم عاقل عاقل)

هو وصف عاقـل الاول بمعـنى كامل العقل متناه فيـه (أعيت) أى أعيته وأعجـزته أوأعيت عليـه وصعبت (مذاهـبـه) أى طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصـير العالم النحـرير) المتقن من نحـر الامور علما أتقنها (زنديقا) أى كافـرا نافيا للصانع العـدل الحـكـيم فقوله هـذا اشارة الى حكم سابق غـير محسوس وهـو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فـكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لـكمال العنـاية وتمييزه ليرى السامعين أن هذا الشئ المتميز المتعين هو الذى له الحـكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعـالم النحـرير زنديقا فالحـكم البديـع هو الذى أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة (أو التهـكم) عطف عـلى كمال العناية (بالسامع كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمة مشار اليه أصلا (أو النداء على كمال بلادته) أى بلادة السامع بانه لا يدرك غـير المحسوس (أو) عـلى كمال (فطانته) بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس (أو ادعاء كمال ظهوره) أى ظهور المسند اليه (وعليه) أى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور (من غير هـذا الباب) أى باب المسند اليه (تعاللت) أى أظهرت العـلة والمرض

الابتداء والجملة أعنى أعيت خبر فنرى وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى ايقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز الى أن العقل بلا عـلم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب علـيـه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقـله والجـاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الـكمالات وأراد بقوله عاقل و زنديقا نفسه فاخطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلان مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الامور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلانه زنديق ملحد بئس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لانه لو كان عالما نحريرا ما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لانه رزق العلوم والمعارف والحـكم وكتب أيضا مانصـه وأين هذا من قول بعض العارفين

كم عاقل يسكن بيتا بالـكرا * وجاهل له قصور وقرى
لما قـرأت قوله سبحـانه * نحن قسمنا بينهـم زال المرا

وقول بعضهم

كم من أديب فهـم قلبـه * مستكمل العقل مقل عديم
ومن جهول مكـثر ماله * ذلك تقـدير العزيز العليم

(قوله هو وصف الخ) أى وليس بتأكيد كما سـبق الى الوهم اذ لا محـل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحـمل الابهام المستفاد من التنـكير على الـكمال فـكأنه قيل كم عاقل كامل العقل عبد الحـكيم (قوله وأعجزته) تفسير وقوله أو أعيت عليه فأعيت على هذا لازم وعلى الاول متعد والوجه الاول أحسن لان حذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور كذا فى الاطول وقوله وصعبت تفسير (قوله ترك) أى صير فان ترك اذا عدى لاثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل أطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم النحرير زنديقا) فان قلت اذا كان هـذا يصير الاوهام ذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يتحير فمن أين يصيره جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقة لا تتوقف عـلى الجزم بنفى الصانع بل تحصـل بالتردد فيـه اللازم لذلك التحـير غالبا (قوله من نحر الامور علما) تمييز محول عن المفعول والاصل نحر علم الامور أى أتقنه وتفسير النحر بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهـة فى ازالة مانع الضرر فان القتل والذبح الذى هو معنى النحر الحقيقى يزيل الدماء والرطوبات التى بالحيوان والاتقان يزيل الشـكوك والشـبهات (قوله فـكان القياس فيه الاضمار) لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحـكم البديـع) اشارة لرد ما قاله بعضهم أن الحـكم البـديـع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديـع أنه عبارة عنه ومعنى كون هـذا الحكم بديعا أنه ضد ما كان ينبغى قال فى المطول ولا يخفى ما فيـه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصـه ولا على العناية اذ التهـكم بمن لا بصر له مثلا انما يقتضى ايراد اسم الاشارة لا قصـد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيـدا له وفيـه تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التهـكم داخـلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديـع اهـ عبد الحـكيم (قوله أو لا يكون ثمة مشار اليه) أى محسوس فالمنفى المشار اليه المحسوس لا المشار اليه مطلقا فلا يقال اذا لم يكن ثمة مشار اليـه لم يكن هناك مرجـع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجـع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر تأمل من سم بالمعنى والاحسـن أن معنى ثمة فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتـكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بان كان المعبر عنه غائبا (قوله أو على كمال فطانته) زاد فى الاطول أو التنبيه على كمال حـدة بصره (قوله تعاللت الخ) قبل هـذا البيت

قفى قبل وشك البين يا ابنة مالك * ولا تحرمينى نظرة من جمالك

وبعده

فان ساءنى ذكراك لى بمساءة * فقد سرنى أنى خطرت ببالك

قوله قفى أمر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو فى وما بك عـلة حالية وتريدين قتلى فى موضـع الحال أو الاستئناف أو البـدل وقد ظفرت استئناف جواب هل ظفرت بهـذا المراد فنرى وقوله والواو فى وما بك علة حالية قال فى الاطول الجملة حال مؤكدة لانه يفهم من التعالل عـدم العلة أو جملة دعائية

معترضة اه وقوله أوالبدل أى بدل الاشتمال من تعالالت (قوله أشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما أى أحزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا أى احزن اطول (قوله بمعنى نشب) اى العظم (قوله تريدين) الظاهر اردت الا انه اراد حكاية الحال الماضية اطول (قوله الى ان قتله ظهر ظهور المحسوس) أى وظهور المعانى كالقتل كماله ان تكون كالمحسوس فظهورها ظهور المحسوس كمال فى ظهورها فكلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو ادعاء كمال ظهور المسند اليه سم بالمعنى (قوله أى غير اسم الاشارة) فان قيل اسم الاشارة فيه أيضا زيادة التمكين فالجواب نعم الا أنه يختص من بين المظهرات بكونه لكمال العناية بالتميز و بكونه المقصود منه ذلك سم قال يس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التهكم عطفا على كمال العناية يقتضى أن التهكم ومابعده من نكات وضع اسم الاشارة موضع المضمر فهلا جعلت زيادة التمكين منها اه (قوله فلزيادة التمكين) يحتمل أن تكون الاضافة فيه للبيان أى لزيادة هى التمكين أى جعل المسند اليه متمكنا فى ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها الا ان المضمر لا يخلو من تمكن معناه فى ذهن السامع فى الجملة والمظهر أقوى فى التمكين وعلى الاول يكون تسمية التمكين زيادة لان المسند اليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين اه ع ق وفى كلامه اشارة الى ان قول الشارح أى جعل المسند اليه الخ ميل الى الاحتمال الاول ويظهر أن الاحتمال الاول مبنى على ان معنى التمكين قوة الحصول فى الذهن والثانى على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين الاضافة للبيان أى زيادة هى التمكين فيوافق قوله فى ضمير الشأن ليتمكن و زيادة الزيادة هنا فى اللفظ تفنن اه يس وكتب أيضا قوله فلزيادة التمكين وذلك اما لان فى ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان كحدوث غير متوقع فأثر فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبناه عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال فى الاطول وعندى أن ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشأن الذى ذكر آنفا ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح الا بتكرار البيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته اه فنرى (قوله و يقصد فى الحوائج) عطف تفسير (قوله و بالحق أنزلناه و بالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثانى بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا وأما اذا فسر بالاوامر والنواهى على ماقيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة كذا فى شرحه للمفتاح قيل الحق أنه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير أيضا ليكون من باب الاستخدام وأنت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير فى الظاهر والكلام فيه اه فنرى (قوله أى بالحكمة المقتضية للانزال) هى اشتماله على صلاح المعاش والمعاد وتسميتها حقا لانها حق ثابت فى الواقع وتقديم الجار والمجرور للحصر قال القاضى ولعله أراد به نفى اعتراض البطلان له أول الامر وآخره عبد الحكيم (قوله و بالحق نزل) لا يخفى ان الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا أن يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند فى شرحه للمفتاح لو فسر الحق أى الثانى بالاوامر والنواهى لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو فى موقعه أطول (قوله ادخال الروع وتربية المهابة) اعتبر اجتماعهما وان كان أحدهما يكفى نكتة ملاحظة لكون الباعث على الاظهار قويا (قوله فى ضمير السامع) يعنى قلبه (قوله هذا كالتأكيد) بيانه أن الروع الخوف والمهابة وان كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرفا هى الحالة التى تكون فى القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على الملزوم اه ملخصا من عبد الحكيم وسم وردما فهمه السيدان الجرجانى والصفوى فى هذه العبارة وفى قوله فيكون عطف تربية المهابة من عطف اللازم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما اللازم نفس

(كى أشجى) أى أحزن من شجى بالكسر أى صار حزينا لا من شجا بالعظم بمعنى نشب فى حلقه (وما بك علة * تريدين قتلى قد ظفرت بذلك) أى بقتلى كان مقتضى الظاهر أن يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى أن قتله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذى موضع المضمر (غيره) أى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين) أى جعل المسند اليه متمكنا (عند السامع نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أى الذى يصمد اليه ويقصد فى الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكين (ونظيره) أى قل هو الله أحد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين (من غيره) أى من غير باب المسند اليه (وبالحق) أى بالحكمة المقتضية للانزال (أنزلناه) أى القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل وبه نزل (أو ادخال الروع) عطف على زيادة التمكين (فى ضمير السامع وتربية المهابة) هذا كالتاكيد لادخال الروع

(أو تقوية داعى المأمور
مثالهما) أى مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية
(قول الخلفاء أمير المؤمنين
يأمرك بكذا) مكان أنا
آمرك (وعليه) أى على وضع
المظهر موضع المضمر لتقوية
داعى المأمور (من غيره)
أى من غير باب المسند اليه
فاذا عزمت (فتوكل على
الله) لم يقل على لما فى لفظ
الله من تقوية الداعى الى
التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالاوصاف
الكاملة من القدرة الباهرة
وغيرها (أو الاستعطاف)
أى طلب العطف والرحمة
(كقوله
الهى عبدك العاصى أتاكا)
مقرا بالذنوب وقد دعاكا
لم يقل أنا لما فى لفظ عبدك
من التخضع واستحقاق
الرحمة وترقب الشفقة قال
(السكاكى هذا) أعنى نقل
الكلام عن الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالمسند
اليه ولا) النقل مطلقا
مختص (بهذا القدر) أى
بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة ولا تخلو العبارة
عن تسامح (بل كل من التكلم
والخطاب والغيبة مطلقا)
أى سواء كان فى المسند
اليه أو غيره وسواء كان كل
منها

المهابة وكتب أيضا قوله كالتأكيد انما لم يكن تأكيدا لان تربية المهابة أى زيادة الحالة التى تنشأ من الخوف
غير ادخال الروع أى الخوف وانما كان كالتأكيد لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والملزوم
يدل على اللازم فكان كالتأكيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية داعى المأمور) أى ما يكون داعيا لمن أمرته
بشئ الى الامتثال والاتيان به مطول فيؤخذ منه ان اضافة داعى الى المأمور من اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله ولذا أضافه بقوله الى داعى أى تقوية الشئ الذى يدعو المأمور الى الامتثال فذات الخليفة مثلا
تقتضى الداعى الى ذلك والتعبير عنه بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو
خالف تقوى ذلك الداعى وكتب أيضا مانصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية داعى المأمور) قال فى
الاطول وعليه أى على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث
لم يقل على لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع فى قلب السامع ما ليس فى
سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل ما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق
والسيد السند فى شرح المفتاح اهـ ووجه ما صنعه الشارح بانه يدل عليه افراد ضمير عليه والرجوع
لآخر المذكورات أقرب مع كون سياق الآية للترغيب والمناسب له تقوية الداعى دون ادخال الروع (قوله
فاذا عزمت فتوكل على الله) فالذات العلية تقتضى الداعى والاوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى
ذلك ع س سم وكتب أيضا مانصه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى مطول (قوله والرحمة)
عطف تفسير اهـ نوبى (قوله الهى عبدك العاصى أتاكا الخ) يوجد فى بعض النسخ بعده

فان تغفر فانت لذاك أهل * وان تطرد فمن يرحم سواكا

وقوله فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا فى شرحه للمفتاح اهـ عبد الحكيم (قوله
واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهى بمعنى الاستعطاف المذكور فى
المتن وانما زاد الشارح التخضع واستحقاق الرحمة ليبين سبب الاستعطاف بلفظ العبد فظهر توافق كلامى
المصنف والشارح (قوله أعنى نقل الكلام الخ) فسر السكاكى اسم الاشارة بهذا التفسير فهو اشارة الى
ما فهم ضمنا أيضا من ايراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله * الهى عبدك العاصى أتاكا *
مثالا لوضع المظهر موضع المضمر ويفهم ضمنا أيضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه
والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قيل انه لا فائدة فى قوله غير مختص بالمسند اليه لا فى كلام
المصنف ولا فى كلام السكاكى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم
صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة اهـ
عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصى أتاكا أى وكذا قول الخلفاء السابق وكتب أيضا قوله أعنى
الخ هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح الآتى
فنرى سم فالشارح نقل عبارة السكاكى وتفسيره ولذا قال أعنى ولم يقل يعنى (قوله عن الحكاية) أى التكلم
وقوله الى الغيبة أى الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أى عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى
الغيبة وان كان التقييد ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح ويدل على المراد قوله بل كل من التكلم الخ اذ لو
أريد النقل المقيد بما ذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية الى الغيبة مختصا بأن يكون عن الحكاية
الى الغيبة ولا يخفى فساده لاستلزامه سلب اختصاص الشئ بنفسه وهو باطل لان نفس الشئ يمتنع أن
يوجد فى غيره سم ويس بقى شئ آخر وهو أن عبارة المصنف والشارح قاصرة عن افادة عدم اختصاص
باقى أقسام النقل بالمسند اليه الا أن يجعل عدم اختصاصه مستفادا من العبارة بطريق المقايسة فتدبر
(قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المتن بقطع النظر عن اصلاح الشارح لان معناه الظاهر أن النقل عن
الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر أعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو
باطل نوبى (قوله وسواء كان كل منها الخ) فسر العصام فى أطوله الاطلاق فى كلام المصنف بقوله أى واحدا
كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فى المسند اليه أو غيره ثم اعترض على الشارح فى قوله وسواء الخ بما
لا يظهر كما لا يخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتنبه ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله

بعد

بعد عند علماء المعانى لانه من جملة مقول السكاكى فهو بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعانى فتدبر (قوله واردا فى الكلام) بان عبر به سم (قوله من ضرب الثلاثة فى الاثنين) لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فالثلاثة هى التكلم والخطاب والغيبة والاثنين مابقى من الثلاثة بعد اعتبار أى واحد منها منقولا الى غيره منها سم (قوله بحسب ماعلم من مذهبه الخ) أى لانه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ماسبقه تعبير ومالا وكتب أيضا قوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم سم ويوجد فى بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ماعلم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير ومالم يتقدمه فيكون الاطلاق ماخوذا من مجموع الامرين ماعلم من مذهبه والامثلة تامل (قوله عند علماء المعانى) انما قال عند علماء المعانى مع أن بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور أطول (قوله التفاتا) ذكر الالتفات فى علم المعانى صحيح لان المقام قد يقتضى كثرة الاصغاء الى الكلام واستحسانه فيتوصل الى ذلك بالالتفات فان أريد مجرد تحسين الكلام من غير مراعاة المطابقة كان من البديع اهـ ع ق فعلى هذا يشكل تخصيص تسميته بعلماء المعانى الا أن يقال كونه يسمى عندهم بالالتفات لا ينافى تسميته عند غيرهم بذلك أيضا تامل وكتب على قوله كان من البديع مانصه فهو من مباحث العلمين من جهتين مختلفتين وفى يس انه من مباحث البيان أيضا من حيث انه من أفراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من أفراد الكناية المبحوث عنها فى البيان لان التصريح ايراد لفظ ظاهر الدلالة من غير اعتبار معتبر والكناية بخلافه ومقتضى الظاهر من الاول وخلافه من الثانى (قوله وبالعكس) الواو بمعنى أو (قوله تطاول ليلك) بفتح الكاف وان كان خطابا للنفس بجعلها بمنزلة مكروب أو مستحق للعقاب ألا ترى أنه وقع لم ترقد بالتذكير وباقى البيت

* ونام الخلى ولم ترقد * انظر عبد الحكيم وضبطها بالفتح ع ق أيضا وصاحب الاطول وخسرو وعبارته قوله خطاب لنفسه أراد بنفسه شخصه وذاته يعنى ان الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل أراد ذاته وقد غر ظاهر اللفظ من ليس له من أسرار التركيب حظ حتى ارتكب الاعتساف فكسر من ليلك الكاف اهـ وكتب أيضا قوله تطاول ليلك يحتمل أنه تجريد وليس التفاتا وهو مانقله الفاضل اليمنى عن أبى على وابن جنى وابن الاثير وماقيل من أنه لا منافاة بينهما مردود بأن مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ماقصد به من المبالغة فى الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ماأريد به من ارادة المعنى فى صورة أخرى غير مايستحقه بحسب الظاهر فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا اهـ فنرى ملخصا (قوله بفتح الهمزة وضم الميم) فى القاموس أثمد كأحمد موضع وتضم الميم اهـ (قوله اسم موضع) زاد فى الاطول ويروى بكسرهما (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكى ويسمى الخ قال الفنرى فى حواشيه على المطول اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن فى الالتفات أربعة مذاهب ووجه الضبط أن يقال لا يخلو اما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا الثانى مذهب الزمخشرى والسكاكى ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما أن يشترط أن يكون التعبيران فى كلام واحد أولا الاول مذهب بعض الناس وعلى الثانى لا يخلو اما أن يشترط كون المخاطب فى التعبيرين واحدا أولا الاول مذهب صدر الافاضل والثانى مذهب الجمهور (قوله أى عن ذلك المعنى) صريح فى أنه لابد من اتحاد معنى الطريقين سم (قوله على خلاف مايقتضيه الظاهر) أى ظاهر الكلام لا المقام ولذلك صرح البيضاوى على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات فى قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى أن جاءه الاعمى على صيغة الغيبة لا عن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب فى الموضعين ونكتة العدول عن مقتضاه التعظيم للنبى صلى الله عليه وسلم والتلطف فى مقام العتاب بالعدول عن مواجهة الخطاب اهـ يس (قوله ولابد من هذا القيد) وانما تركه المصنف لفهمه من المقام لان كلامه فى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أنا زيد) فانه عبر أولا عن الذات بطريق التكلم وهو

واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر ايراده (ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الاثنين ولفظ مطلقا ليس فى عبارة السكاكى لكنه مراده بحسب ماعلم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة (ويسمى هذا النقل) عند علماء المعانى (التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) أى قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلى (بالاثمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من) الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى (بآخر منها) أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف مايقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو

[illegible]

أنا ثانيا بطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الامثلة سم وكتب أيضا قوله أنا زيد وأنت عمر وفان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام ولم يجر على خلاف ما يترقبه السامع لصحة الاخبار بالظاهر عن المضمر مطلقا فلا يكون من الالتفات اهـ ع ق (قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا) آخره * يوم النخيل غارة ملحاحا * قال ابن مالك فى شرح التسهيل اعراب الذين فى لغة طيئ مشهور وهى لغة هذيل أيضا والسر فى أن اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء دائما أنه حالة بنائه شبيه بالحرف وال للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه لعهد الصلة فاثر واعدم ظهورها خطا فى حالة البناء لئلا يرى حرف التعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهروها فى حالة الاعراب لالغاء شبه الحرف ثم الظاهر أن الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا أتاكيدا من صبحه اذا أتاه صباحا ويجوز أن يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه فى الوجهين على الظرفية ويحتمل أن يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل أنبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف أى صبحوهم والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل أى لاجل الاغارة ونصبه على الحال بمعنى مغيرين يمنعه افراد ملحاحا والملحاح صيغة مبالغة من الالحاح اهـ ملخصا من الفنرى وغيره (قوله وقوله تعالى) أى ومثل قوله تعالى واياك الخ مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقى جار على أسلوبه) وان صدق عليه أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت الى الخطاب صار الاسلوب للخطاب اهـ سم (قوله فقد سها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادى الموصول الا بصلته لانها كجزء منه فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء الا بعد تمامه بالصلة وأما قوله

* أنا الذى سمتن أمى حيدره * فقبيح شاذ عند النحويين كما قاله المرزوقى على ما فى المطوّل لكن فى المغنى أن نحو أنت الذى فعلت مقيس لكنه قليل اهـ لكن مقيسيته على هذا القول لاتنافى كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه (قوله ومقتضى الظاهر أرجع) يجرى على كل من التحقيق الآتى وعلى خلافه خلافا لمن قال هو مقابل التحقيق الآتى تامل (قوله والتحقيق الخ) عبارة المطوّل فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا أعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجىء فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لانسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق اهـ وكتب أيضا قوله والتحقيق مقابله أن المراد بقوله ترجعون المتكلم نفسه والاصل أرجع فعبر عنه بصيغة خطاب الجماعة وان قوله مالى لا أعبد جار على ظاهره من أن المراد المتكلم نفسه ولا تعريض فيه بالمخاطبين ولما كان الالتفات حاصلا على كلا الوجهين بينه الشارح على الوجه التحقيقى والحاصل أنه لابد من كون المعنى المعبر عنه بالطريقين واحدا كما مر فلابد فى كون الآية من الالتفات من صرف أولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون فى ومالى لا أعبد التفات على مذهب السكاكى وكتب أيضا قوله والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لان القائل حبيب النجار وهو من المؤمنين الا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين ليكون أدخل فى النصح لما أنه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التعريض لا ينافى ذلك لان التعريض عند المصنف والشارح اما مجاز أو كناية وههنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فيكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه السيد قدس سره أن المعنى التعريضى من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد أن اللفظ ليس مستعملا فى المخاطبين فلا يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا اهـ عبد الحكيم وقوله وهو من المؤمنين أى فالعبادة حاصلة منه بالفعل (قوله فيكون) أى العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات فى الآية أن فى لفظ

ونحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى واياك نستعين واهدنا وأنعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على أسلوبه ومن زعم ان فى مثل يا أيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سها على ما يشهد به كتب النحو (وهذا) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص منه) بتفسير السكاكى لان النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد عنده وعند الجمهور مختص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى تطاول ليلك (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) ومقتضى الظاهر أرجع والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك)

الرب حثا على فعل المأمور به لان من ربيك يستحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال فى المطول وقد كثر فى الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم اه ونوقش بقوله تعالى يا أيها النبى اذا طلقتم النساء وأجيب بانه من تغليب المخاطب على الغائب أى اذا طلقت أنت وأمتك وبان صاحب الكشاف والقاضى جوزا فى قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشرى بقول الشاعر * فان شئت حرمت النساء سواكم * وبان القاضى ذكر فى قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون الى القلم والجمع للتعظيم ان أريد بالقلم القلم الذى خط اللوح اه ملخصا من الفنرى ويرد عليه أيضا قوله تعالى حكاية رب ارجعون (قوله أى ذهب بك) الباء للتعدية أى أذهبك وأتلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحة على الظاهر وان كانت لخطاب النفس على ما مر وفى الاطول جواز التذكير والتانيث (قوله طروب) الطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب فى الحسان) فيه اشارة الى تعلق فى الحسان بطروب سم (قوله ونشاطا فى مراودتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله فى مراودتها أى مطالبتها بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان (قوله وكاد يتصرم) أى بالكلية وفيه اشارة الى بقاء بعض آثاره وان قول الشاعر بعيد الشباب أى بعيد معظمه بقرينة قوله حان مشيب فقول الشارح أى حين ولى الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخ بيان للمراد وهذا على أن الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة وجعله من المشيب أما على الفصل وجعله واسطة فاصلا بين الشباب والمشيب كما هو مذهب الجمهور فلا احتياج الى التقدير المار بل يحمل الكلام على ظاهره وأن المراد بعيد الشباب وذهابه وتصرمه بالكلية وزمن هذه البعدية هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله حان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر اه ملخصا من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعيد الشباب (قوله الى التكلم) أى فى تكلفنى لان ياء تكلفنى للتكلم (قوله وليلى مفعوله الثانى) أى بتقدير الباء لقول صاحب القاموس التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى الاطول والى تقديرها يشير قول الشارح والمعنى يطالبنى الخ (قوله والمعنى يطالبنى الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أى الطلب فالمفاعلة على غير بابها (قوله وروى تكلفنى) والالتفات حاصل عليه أيضا من الخطاب الى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام الانسب حينئذ أن يكون بين تكلفنى وشط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى تكلفنى ليلى أى حبها المفرط وليها وقد شط وليها وكتب أيضا ما نصه والتكليف على هذا الثانى بمعنى التحميل (قوله أو على أنه خطاب القلب) والمفعول على هذا أيضا ليلى أى وصل ليلى والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أى الطلب وكتب أيضا قوله أو على أنه خطاب القلب الخ قيل اعتبار الالتفات فى تكلفنى بالنظر الى طحابك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب فى تكلفنى لم يكن ابتناء الكلام على أسلوب طحابك اذ يكون التقدير حينئذ تكلفك على أن يكون الخطاب فى تكلف للقلب وفى الكاف للنفس وهو ممتنع وأجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل فى الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى أصله وان لم يكن بدونه فافهم اه فنرى (قوله فيكون التفاتا آخر) أى غير المقرر أولا فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة أى فى قلب وقوله الى الخطاب أى فى تكلفنى أى أنت يا قلب (قوله وقد شط) حالية وقوله وليها أى أيام وليها (قوله عواد) جمع عادية وهى ما يصرفك عن الشئ ويشغلك على ما فى القاموس أطول (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم سم (قوله فاعلت) فالاصل عادوت تحركت الواو وانفتح ما قبلها اقلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله صارت تعاديه أى وتعاديها فتحققت المفاعلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله الى ما كانت عليه قبل) من الحيلولة بيننا (قوله والقياس) الظاهر أن تعبيره تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله

ومقتضى الظاهر فصل لنا (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم) قول الشاعر (طحا) أى ذهب (بك قلب فى الحسان طروب) ومعنى طروب فى الحسان أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن (بعيد الشباب) تصغير بعد للقرب أى حين ولى الشباب وكاد يتصرم (عصر) ظرف مضاف الى الجملة الفعلية أعنى قوله (حان) أى قرب (مشيب * يكلفنى ليلى) فيه التفات من الخطاب فى بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على أنه مسند الى ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب (وقد شط) أى بعد (وليها) أى قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة) قوله تعالى (حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة الى التكلم) قوله تعالى

والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق (قوله ووجهه أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن تطرية الخ) هذه الفائدة التى ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيأ مما يصح فى حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فنرى على المطول وقوله يكون السامع فيها حضرة البارى أى كما فى اياك نعبد (قوله أى وجه حسن الالتفات) أشار الى أن ضمير وجهه يرجع الى الالتفات بحذف المضاف (قوله أحسن تطرية) هذه الفائدة فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سم (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صار كانه جديد فقوله تجديدا بيان للمعنى اللغوى وقوله احداثا بيان للمراد فان احداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكرههنا ما فى شرحه للمفتاح من كونه من طرأ بالهمز بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرية من طرأ مجرد قياس غير مذكور فى الكتب المشهورة من اللغة واللام فى قوله لنشاط لتقوية العمل لان التطرية متعد بنفسه وفى قوله للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك أن تجعلها فى الموضعين بمعنى واحد اما التعليل فيكون مفعول التطرية محذوفا أى تطرية الكلام لاجل نشاط السامع أى تحريك سروره أو للتقوية ويقدر المضاف فى الاصغاء أى ايقاظا لاجل الاصغاء اليه اه من عبد الحكيم ببعض تصرف وقوله ولم يذكر الخ منه يعلم اندفاع قول الفنرى ما نصه قد سبق أن التطرئة مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين اه وعلى ثبوت التطرئة مهموزة يجوز حمل كلام الشارح على التوزيع والاشارة الى جواز همز التطرئة وعدمه والمعنى تجديدا ان كانت ناقصة واحداثا ان كانت مهموزة أفاده سم ويبعده اقتصاره على قوله من طريت الثوب (قوله على الاطلاق) أى فى كل موضع سم (قوله وقد تختص) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يجىء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص اه عبد الحكيم (قوله مواقعه بلطائف) الباء داخلة على المقصور فنرى وهو من مقابلة الجمع بالجمع كركب القوم دوابهم أى قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة به سوى الوجه العام اه سم ومنع فى المطول الكلية ويظهر أن قد حينئذ للتحقيق لا للتقليل وقال فى الاطول أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لا أنه يختص كل الثقات بلطيفة سوى هذا الوجه العام كما فسره به الشارح والالا وجب ذلك أن لا يكتفى فى التفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله والالا وجب الخ ممنوعة فتأمل (قوله كما فى الفاتحة) أى كالالتفات الذى فى الفاتحة أو كاللطيفة التى فى الخ (قوله اذا ذكر) الاولى اذا حمد لان الحمد أقوى فى التحريك من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحقيق أخذه من كون لام لله فى الحمد لله للاستحقاق (قوله يعنى مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرف اما على مذهب الجمهور أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية خلافا للرضى واما لان الوصف أريد به الثبوت والذى اضافته لفظية ما هو بمعنى الحدوث اه ع س أقول الوصف هنا بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة على ما حرر فى حواشى الكشاف وله اعتباران فباعتبار دلالته على الماضى اضافته معنوية فيصح جعله وصفا للمعرفة وباعتبار دلالته على الحال والاستقبال اضافته لفظية فيعمل النصب ويصح اتباع معموله على المحل وبهذا يندفع التناقض عن الكشاف فى جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفا على محل الليل فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس اه يس بتصرف وبملاحظة الاعتبار اندفع ما كنت أستشكله وهو أن غاية كون اسم الفاعل بمعنى الثبوت والاستمرار أن يصير صفة مشبهة أو ملحقا بالصفة المشبهة على القولين والصفة المشبهة اضافتها لفظية لكن حدث لى بحث آخر وهو أنه يمكن اجراء اختلاف الاعتبار فى الصفة المشبهة أيضا فيلزم أن تكون اضافتها معنوية باعتبار دلالتها على الماضى ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بان

(والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومقتضى الظاهر ساقه أى ساق الله ذلك السحاب وأجراه الى بلد ميت (و) مثال الالتفات من الغيبة (الى الخطاب) قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) ومقتضى الظاهر اياه (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (أن الكلام اذا نقل من أسلوب كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع و) كان (أكثر ايقاظا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات على الاطلاق (وقد تختص مواقعه بلطائف) غير هذا الوجه العام (كما فى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه محركا للاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى أن يؤل الامر الى خاتمتها) أى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين (المفيدة انه) أى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامر كله فى يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين

اسم

اسم الفاعل يتمحض للماضي فتكون اضافته معنوية لعدم عمله حينئذ فلهذا يحسن اعتبار دلالته على المضى لتكون اضافته معنوية اذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا تتمحض للمضى فتكون اضافتها معنوية حتى يحسن اعتبار دلالتها على المضى لتكون اضافتها معنوية لانها تدل على الدوام دائما تدبر (قوله على طريق الاتساع) أى حيث أجرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف اليه اسم الفاعل (قوله والمعنى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسع فى مجرد حذف فى سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسيا منسيا كما فى قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ما قيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كأنه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى النسبة الايقاعية أنظر عبد الحكيم ومراده بالحقيقة المفعول به الحقيقى الذى هو قولنا جميع الامور وبالمجاز المفعول به المجازى الذى هو يوم الدين لانه فى الحقيقة مفعول فيه لكن شبه بالمفعول به فاوقعت عليه النسبة فقيل مالك يوم الدين مجازا عقليا والايراد وجوابه مبنيان على أن الاضافة مجازية بمعنى اللام فلو جعلناها حقيقية على معنى فى والتوسع انما هو فى مجرد حذف فى لم يرد السؤال أصلا وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفى الفنرى ما يوافق رأى عبد الحكيم وعبارته طريق الاتساع وهو أن يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله

* ويوم شهدناه سليما وعامرا * وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى فى كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان أبلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب فى الزمان وهذا ظاهر اهـ وكتب على قول عبد الحكيم فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الخ ما نصه قال فى الاطول أقول * ياسارق الليلة أهل الدار * مشتملا على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى اذا لم تجعله نسيا منسيا ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده أى عند التصريح به وجعله ياسارق الليلة أهل الدار مشتملا على ما ذكره انما يتم على اضافة سارق الى الليلة ولعله رواية فى البيت والا فالمعروف فيه نصب الليلة على الظرفية واضافة سارق الى أهل ولهذا استشهد النحاة به على الفصل بين المتضايفين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصار فلا يرد أنه لو صرح بالامر كله لحصل التعميم سم (قوله فحينئذ) أى حين اذ يفيد الخاتمة انه مالك الخ سم أو حين ازدياد قوة المحرك كما قاله النوبى (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها انه اضافى أى بالاضافة الى الاصنام ونحوها الثانى أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى والثالث أن المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قوله يافلان أعنى بمنزلة يالله أعنى بواسطة فلان سم وكتب أيضا قوله والاستعانة فى المهمات قد ظهر لك أن اياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب فى اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال أطول (قوله فى المهمات) أو فى خصوص العبادة لتناسب الجمل وكتب أيضا ما نصه تخصيص المهمات بالذكر للاهتمام والا فغير المهمات كهى (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره مطول (قوله من حذف مفعول نستعين) أى الثانى (قوله فاللطيفة المختص بها) أشار الى أن ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا يفهم نكتة الخطاب الذى وقع فى كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى أن العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على أن العبد ينبغى ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها عبد الحكيم ولعل مراده بنكتة الخطاب الفائدة المترتبة عليه لا سببه الموجب له لان كلام المصنف يفهمه وقال فى الاطول فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبه على أن القارئ ينبغى أن يأخذ

على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية أى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فحينئذ يوجب) ذلك المحرك لتناهيه فى القوة (الاقبال عليه) أى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات) فالباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هى أن فيه تنبيها على أن العبد اذا أخذ فى القراءة

(قوله ومراده بالحقيقة الخ) لا حاجة لذلك بل مراده الحقيقة العقلية والمجاز العقلى اهـ

يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر (تلقى المخاطب) من اضافة المصدر الى المفعول أى تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقب) المخاطب الباء فى بغير للتعدية وفى (بحمل كلامه) للسببية أى انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أى الكلام الصادر عن المخاطب (على خلاف مراده) أى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبيها) للمخاطب (على انه) أى ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبعثرى للحجاج وقد قال) الحجاج (له) أى للقبعثرى حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان

فى القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد فى قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغى له أن يكون كذلك فنعم البيان بيان الى حيث أسقط ما فى المفتاح من أن اللطيفة هى ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا فى تقرير كلام المفتاح وقال تتميم الشأنه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه وأقول فيه ان نزوله على لسان العباد لا يمنع قصد منزله بايراد بعض جمله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على أمر من الامور ونكات القرآن المعتبرة بحال المنزل أكثر من أن تحصى فتدبر (قوله يجب أن تكون قراءته) أى يتأكد عليه ذلك وقوله على وجه أى مشتملة على وجه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يجد من نفسه أى فيه أو معه فالرابط محذوف (قوله ولما انجر الكلام الخ) أى لما كان كلامه فى أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وانجر ذلك الى خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه أورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المسند اليه هذا ما يفيده كلامه وفيه انه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند اليه فتأمل (قوله أورد عدة أقسام) هى ثلاثة وكتب أيضا قوله عدة أقسام منه اشارة الى أن أقسامه لا تنحصر فان المجاز والكناية أيضا من خلافه عبد الحكيم (قوله تلقى المخاطب) بكسر الطاء وفتحها والكسر أنسب قال السيرامى المخاطب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثانى كما أن المتكلم بالكلام الثانى كان مخاطبا بالكلام الاول اه أى فيصح وصف كل منهما بالمخاطب أى المتكلم والمخاطب فقول الشارح أى تلقى المتكلم المخاطب ان جعلنا الطاء مكسورة فالمخاطب مجرور صفة للمتكلم ويكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضاح المخاطب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالمخاطب منصوب مفعول التلقى والمتكلم فاعله ويكون قصد الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا تلقى المتكلم بالكلام الثانى المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفى بحمل كلامه للسببية) أى فلا يلزم تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده) فمراد الحجاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أى ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبر به لكان أوضح لانه العنوان المذكور فى المعلل وان لم يشترط فى العهد الذكرى اتحاد العنوان وانما فعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه المخاطب كما يتبادر ليوافق قول الشارح فيما بعد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بأن يقصده الامير لدلالته على ان المنبه على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد الحجاج وهو مغاير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا التلقى المخاطب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول (قوله لاحملنك على الادهم) سبب قول الحجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالسا مع جماعة فى بستان عنب وكان الاوان أوان حصرم العنب فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فأخبر الحجاج بذلك فارسل اليه وهدده على قوله المذكور فقال له انما أردت بقولى المذكور العنب الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فقال الحجاج لاعوانه احملوه فلما حملوه قال سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحجاج اطرحوه فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفا عنه وقوله انما اردت العنب الحصرم أى والمراد بتسويد وجهه استواؤه وبقطع عنقه قطعه وبدمه الخمر المتخذ منه وقوله لان يكون حديدا الخ فيه أيضا حمل الحديد فى كلام الحجاج على خلاف مراده لان مراده المعدن المعروف وحمله هو ضد البليد من الحدة والقبعثرى هذا رأس من رؤس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على رضى الله تعالى عنه وكتب أيضا قوله لاحملنك على الادهم فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعى يقال حمل على الادهم أى قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو تشبيه القيد المركب على طريق الاستعارة بالكناية والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من الفرى (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع

بأن حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض وضم اليه الاشهب أى الذى غلب بياضه على سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير (أى من كان مثل الامير فى السلطان) أى الغلبة (وبسطة اليد) أى الكرم والمال والنعمة (فجدير بأن يصفد) أى يعطى من اصفده (لا أن يصفد) اى يقيد من صفده (أو السائل) عطف على المخاطب أى تلقى السائل (بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره) أى غير ذلك السؤال (تنبيها للسائل (على أنه) أى ذلك الغير (هو الاولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض

العقوبة به سم والاظهر أن المراد بما يترقبه الكلام الدال على طلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى ان السابق من الامير وعد لا وعيد (قوله بأن حمل الادهم) الباء سببية بدليل ما مر (قوله حتى ذهب البياض) يقتضى ان البياض كان موجودا ثم ذهب ولا مانع من ذلك بأن ينقلب البياض سوادا كما أن السواد ينقلب بياضا فى مثل الشعر أو المراد ذهب فى رأى العين وبادئ الرأى لقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليبين القبعثرى مراده هو (قوله أى الغلبة) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لبسطة اليد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لا من بقية التفسير وذكر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وعبارة الجربى على المطول قوله فى السلطان المراد الولاية العامة وقوله وبسطة اليد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من أن قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما فى كتب اللغة أيضا مدابغى (قوله لا أن يصفد) فى المختار أنه من باب ضرب وفيه أيضا الصفد بفتحتين القيد واعلم ان صفد فى الشر وأصفد فى الخير على عكس وعد وأوعد (قوله أو السائل) هذا أخص من الاول أعنى قوله تلقى المخاطب الخ لان فيه سؤالا وأعم باعتبار أنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه حمل الكلام الخ أى ليس فيه اشتراط حمل الكلام الخ والا لم تظهر الاعمية بل تكون النسبة حينئذ التغاير لاعتبار الحمل المذكور فى الاول واعتبار عدمه فى هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما طلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكانه أوقعه حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى * بقى أنه أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال وأجيب بان السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب أن يطابقه جوابه والثانى يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الاهلة والنفقة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله أو المهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولا يخفى سقوطه وفى الاطول ما يرده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سالوا) فى الكشاف وغيره أن السائل اثنان معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان أقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سالوا بلفظ الجمع فنرى وكتب أيضا قوله سالوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا مطول وفيه اشكال لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الا أن يقال انما تستعمل فى السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى عس سم وقوله لامكان حمله على السؤال عن الفائدة أى فيكون على مقتضى الظاهر وعبارة عبد الحكيم ما يسال بها عن الجنس فالمسؤل عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشكلاته النورانية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلته فسبب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الاهلة وأن يقدر عن حكمة الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ويرد على السكاكى انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على ان السؤال عنها أولى بحالهم (قوله فأجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمه لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا عس سم (قوله يوقت بها) أى يعين بها الناس أمورهم فهو بيان للمواقيت التى باختيارهم والحج اشارة الى المواقيت التى عينها الله للعبادة الوقتية الا أنه خص الحج بالذكر لكونه أدعى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه أداء وقضاء بخلاف الصلاة ونحوها عبد الحكيم (قوله وغير ذلك) كمدة الحمل والحيض والنفاس والعدة (قوله لانهم ليسوا

قوله ويرد على السكاكى الخ) قد يقال معنى كلام السكاكى أنه على تقدير وقوع السؤال فالاولى بحالهم السؤال عن الحكمة والا فالاولى بحالهم أن لا يسالوا عنها أيضا لظهورها حتى لا تستحق السؤال ولا الجواب عنها اه

(وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ماأنفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ماينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها لان النفقة لايعتدبها الا أن تقع موقعها (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وان الدين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا واقعا فى موقعه وواردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا

الخ) فيه سوء أدب لايخفى لان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسهولة وعبارة عبد الحكيم الصواب ان يعلل بقوله لانه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبى عليه الصلاة والسلام انما بعث لبيان ذلك لانه يدل على أن سبب الاختلاف مابين فى علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فانه مبنى على أمور لم يثبت شئ منها فى الشرع غاية الامر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اهـ بحروفه (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون) قال فى عروس الافراح ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها فنزلت هذه الآية فعلى هذا ليست الآية مما نحن فيه لان السائل لم يتلق بغير ما يتطلب بل أجيب عن بعض ماسأل عنه اهـ يس ومنه يعرف أن السائل واحد فيكون فى قوله سألوا تسامح (قوله عن بيان ماينفقون) يحتمل أن يكون عن بيان مقداره أوجنسه أو كليهما ح ف (قوله لان النفقة الخ) ان أريد بها صدقة الفرض أشكل ذكر الوالدين لانه تجب نفقتهما ولا يجزئ دفع الصدقة اليهما وان حملا على من لاتجب نفقتهما ففيه بعد لعموم اللفظ وعموم المخاطب وان أريد صدقة النفل أشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا أن يراد نفى كمال الاعتداد سم (قوله الا أن تقع موقعها) أى بخلاف المنفق أى كونه قليلا أو كثيرا فانه يعتد به مطلقا غاية الامر انه اذا وقع دون الواجب عليه فى صدقة الفرض لاتبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقى فى ذمته مع اجزاء ماوقع مطلقا ع س سم وكتب أيضا قوله الا أن تقع موقعها زاد فى المطول وكل مافيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا أغنى قوله ماأنفقتم من خير على سبيل التضمن دون القصد اهـ وبهذا يندفع مايقال ان فى الآية بيان ماينفقون وهو الخير فثبت ماسألوا عنه وزيادة فاجاب بما ذكر وأيضا ليس فى الآية بيان ماينفق بخصوصه بل بوجه عام فهو ذكر توطئة لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب وأظن بك الفا بهذا التحقيق بعد أن صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعانى لكن بقى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا فى النسخ والصواب ففزع مطول لان لفظ هذه الآية ففزع والآية التى بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ فى الصور فصعق الخ قال الفنرى وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المثلية فى التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضى وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما (قوله وان الدين) أى الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لام الابتداء هنا لمجرد التأكيد لا له ولتخليص المضارع للحال على تقدير ليقع وان كانت تفيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع احدى الآيتين بمثل ومع الاخرى بنحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين فيهما أفاده فى الاطول (قوله وههنا بحث الخ) هذا البحث وجوابه الآتى يأتيان فى الماضى المعبر به عن المستقبل فما وجه تخصيصهما باسمى الفاعل والمفعول (قوله فيكون الخ) أى فاذا كان يأتى بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته فى المطول قلت لاخلاف فى أن اسمى الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اهـ وقوله وكذا الماضى عند الاكثرين أى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبوهاشم فنرى وكتب سم لعل المراد بعض الشافعية والا فالذى استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز فى الماضى اهـ قال عبد الحكيم

وحاصله

وحاصله أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضي وشتان وأن الشارح نص في شرح المفتاح على أن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله الكناية وجريانه في بعض أفراد الحقيقة كما مر من عبد الحكيم وفيه جريان على أن معنى قوله وكذا الماضي عند الاكثرين أنه في الماضي حقيقة عند الاكثرين وهو خلاف ما قاله الفنري وكتب على قوله والجواب أنهما موضوعان الخ ما نصه الذي ارتضاه الصفوي في الجواب أن معنى قولهم حقيقة في الحال أي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وقولهم مجاز في الاستقبال أي في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل سيحصل فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالان الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أي موصوف (قوله مجازا الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر فمحصل الجواب أنه وان جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) بان يثبت لاحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع س سم وعلم من قوله بان يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت لاحد الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوي عند أهل المنطق من يس (قوله والآخر مكانه) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الخ) لان المعروض عليه ههنا يجب أن يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه مطول قال الفنري انما قال ههنا اشارة الى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي أعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم أن كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره أبو حيان اه وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه اه سيد (قوله أي أظهرته عليها) أي أريتها اياه (قوله مما يورث الكلام ملاحة) لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للاصل وذلك يورث الكلام ملاحة ع ق وكتب أيضا قوله مما يورث الكلام ملاحة فيه أنه حينئذ يكون من مسائل البديع ويجاب بانه يكون من فن المعاني ان قصد به المطابقة كما في ع ق (قوله كقوله ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب ذكر في أماكن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في البيان في بحث التشبيه وهو التشبيه المقلوب والثالث في البديع في التجنيس والرابع في البديع في غير التجنيس والخامس في الخاتمة في بحث السرقة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من الحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس (قوله أي مفازة) اسم للمكان الذي

فيما يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه (ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه (نحو عرضت الناقة على الحوض) مكان عرضت الحوض على الناقة أي أظهرته عليها لتشرب (وقبله) أي القلب (السكاكي مطلقا) وقال انه مما يورث الكلام ملاحة (ورده غيره) أي غير السكاكي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحة التي أورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) أي مفازة (مغبرة) أي متلونة بالغبرة (ارجاؤه) أي أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أي لونها) يعني لون السماء فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون أرضه

والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف ٢١٢ لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك الغبرتها مع أن الأرض

أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى سمن عليها * (كما طينت بالفدن) أى القصر (السياعا) أى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل أن يقول انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى أن صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

﴿أحوال المسند﴾

(أما تركه فلما مر) في حذف المسند اليه (كقوله) ومن يك أمسى بالمدينة رحله (فانى وقيار بها لغريب) الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر وهو ضابى بن الحرث كذا في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرا وأما اذا قدرناله خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم ان

لا ماء فيه ولا كلأ فتسميته مفازة من باب أسماء الاضداد لان هذا مهلكة لا مفازة (قوله والاعتبار اللطيف الخ) عبارة الاطول والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه الى أن استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كأن لون أرضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف أى ارتفع الغبار فيها منتشرا كما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (قوله حتى كأنه صار) أى لون السماء (قوله في ذلك) أى الغبرة سم (قوله يعتد بها) اشارة الى عدم الاعتداد بالملاحة المذكورة سم (قوله فلما) جوابها

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيأ من خواصه وهو الجرى (قوله بالفدن السياعا) الفدن بالتحريك القصر والسياع بفتح السين وكسرها الطين مع التبن وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله أى الطين بالتبن) أى المخلوط بالتبن (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطين (قوله لايهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال ان كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف بها لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة الى المقصود المترتب عليه وهو افادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار الى ذلك الشارح بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل سم

﴿تنبيه﴾ أهمل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر نحو قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء في الارض يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فمن ربكما يا موسى وأوحينا الى موسى وأخيه الآية يا معشر الجن والانس الآية ووجه حسنه ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وأمثلته في يس ومنها تذكير المؤنث وتأنيث المذكر وأمثلته في يس قال وقد جرت عادة القوم بذكر هذه الاقسام هنا وان كان أكثرها مجازا محله علم البيان لان تداخل العلمين كثير

﴿أحوال المسند﴾

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى اما مسند الى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة واما مسند الى رحله مجازا وبالمدينة خبره أو حال عبد الحكيم (قوله فانى وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير ومن يك أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداءة حالى لانى الخ (قوله اسم فرس أو جمل) في نسخة أو غلام (قوله ضابى) بضاد معجمة وبعد الالف باء موحدة فياء ساكنة مكسور ما قبلها نوبى وهو صريح في أنه غير مهموز ومقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرمى على المطول في الصحاح ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت فيها والموضع مضبأ ومثله في غيره أيضا (قوله فالمسند الى قيار محذوف) أى وغريب خبر ان لا قيار لاقترانه باللام وخبر المبتدا الغير المنسوخ لا يقترن بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر ضيق المقام فكيف يمثل المصنف للحذف لما مر هنا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر أو نحو ذلك والسؤال والجواب يجريان في قوله الآتى مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخييل العدول مع تأتيه (قوله لامتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدا وان الى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند البصريه وأما عند الكوفية فالعامل في خبر ان ما كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف المحذور المذكور اهـ ملخصا من الفنرى وسم وكتب أيضا قوله لامتناع العطف علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدا أشيا آن لانه وصف على فعيل سم أى والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا (قوله وأما اذا قدرناله) أى لقيار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل ان واسمها فنرى وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان ما نصه أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قيار

معطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو غير جائز على الصحيح فى مثل هذه الصورة قال السيرامى وقد يقال يجوز أن يكون خبر ان معمولا للابتداء محلا كاسمها فيكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ أراد به الجواب عن لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار محله معمول للابتداء وخبره باعتبار محله معمول له أعنى لنفس المبتدا على الصحيح لا للابتداء أيضا كالمبتدا فالمبتدا وخبره معمولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب الصحيح وماذكره مبنى على قول مرجوح عندهم فعلى الصحيح يبقى الاشكال (قوله لان الخبر) أى المذكور الذى هو لغريب مقدم أى على المعطوف تقديرا أى وان كان فى اللفظ متأخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا الخ) أى مما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ أى مما فيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر أى تقديرا اذ يقدر لعمرو خبر فيكون خبر الاول المذكور فى نية التقديم على المعطوف سم (قوله قيار مبتدأ والمحذوف خبره) توطئة لما بعده (قوله وكقوله) من المنسرح (قوله فالمحذوف ههنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة فى مثله أيضا نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وأما رب ارجعون فافرد ثم جمع لان غير المبتدا والخبر لا يجب له من التطابق ما يجب لهما عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه وهذا هو نكتة ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبر الثانى لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا غير المنسوخ سم قال الفنرى الا أن يجعل من قبيل * أم الحليس لعجوز شهر به * أعنى يقدر المبتدا ويقال المعنى لهو غريب فتكون فى المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة (قوله أى وعمرو منطلق) جوز الشارح فى شرح المفتاح بعد تقدير المسند أن يكون من عطف الجملة على الجملة وأن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثانى لا يتأتى على مذهب سيبويه لان العامل فى المبتدا معنوى وفى الخبر هو المبتدا عنده فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين فى غير صورة الجواز فنرى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعد ما قبله (قوله فاذا زيد) قال فى المطول والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فى اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدا أى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب اه وقوله والفاء للسببية الخ وعن الزيادى انها جواب شرط محذوف وعن المازنى انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام فى مغنى اللبيب وقوله فحينئذ يكون مفعولا به مبنى على القول بعدم لزومها الظرفية أما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهى ظرف للخبر المقدر لا مفعول به أصلا وقوله لا ظرفا أى وان كان اسم زمان وقوله ويجوز أن يكون العامل هو الخبر الخ أى على القولين كون الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على ان اذا اسم ومنهم من قال انها حرف فلا عمل لها وقوله فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه فى المضاف وقوله وقال المبرد الخ ما ذكره المبرد هو مذهب السيرافى ومن تبعه وقال الزجاج هى ظرف زمان وعليه يجوز أن يكون اذا فى فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أى فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة وقوله لكنه لا يطرد الخ أورد عليه أنه يجوز أن يكون بدلا من بالمكان بدل كل من كل وأجيب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز نعم قد يجوز أن يكون خبرا بعد خبر أو حالا وبان هذا الكلام يشعر باطراد الوجهين الاولين من الاعراب وهو مسلم فى المثال المذكور أما مع ان فلا اذ لا يجوز فى قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفنرى مع بعض زيادة من يس (قوله فحذف لما مر) أى فى المثال الذى قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذا اليه من اضافة الدال للمدلول كما تقول لام الابتداء

لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون قيار مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر أى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثانى وفى البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو) أى وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود

(قوله ماذكر المبرد الخ) قال الرضى مقتضى كونها ظرف مكان أنها ليست مضافة للجملة بعدها اذ ليس لنا مكان يضاف الى الجملة الا حيث اه أمير على المغنى (قوله وبان هذا الكلام) عطف على قوله سابقا انه يجوز أن يكون بدلا أى وأورد عليه بان هذا الكلام فالمناسب حذف الباء كما هو ظاهر

وقدينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب أوحاضر أونحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا)* وان في السفر اذ مضوا مهلا (أى ان لنا في الدنيا) حلولا (وان لنا عنها) أى الى الآخرة ارتحالا والمسافرون قد توغلوا في المضى لا رجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب فحذف المسند الذى هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى أقوى الدليلين أعنى العقل ولضيق المقام أعنى المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) فقوله أنتم ليس بمبتدا لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة (وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين) حذف المسند أو المسند اليه أى فصبر جميل (أجمل أو فأمرى)

نوبى وكتب أيضا قوله لان اذا المفاجاة الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لمامر لان الحذف لمامر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل وليس تعليلا لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه اشارة الى انه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل قرينته مجرد اذا الفجائية لانها انما تدل على مطلق الوجود فلابد للخصوصية مما يدل عليها يس (قوله أو نحو ذلك) كواقف (قوله وقوله) من المنسرح (قوله ان محلا) مصدر ميمى وكذا مرتحلا ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر كما بينه في الاطول (قوله في السفر) أى في غيبتهم والسفر جمع سافر كركب جمع راكب سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أى اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله اذ مضوا) ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أى في السفر في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاول ويمكن على الثانى أن يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلا) أى بعدا وطولا (قوله والمسافرون) أى الموتى ع ق وهو مأخوذ من قوله وان في السفر الخ (قوله لا رجوع لهم) أى الى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينة الواقع فان هذا المهل لا رجوع معه ع س سم (قوله ونحن على أثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محلا لان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا عبد الحكيم (قوله فحذف المسند) أى لنا (قوله ظرف قطعا) وأما فيما قبله فيحتمل أن يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وأن يكون غير ظرف (قوله أعنى المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن أن يكون تفسيرا للمقام تأمل سم (قوله ولاتباع الاستعمال) أى الوارد على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل أو معرفتين كان زيدا وان عمرا ع ق (قوله وقد وضع الخ) تأييد لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو اذا لامسكتم خشية الانفاق أى الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم (قوله والاصل لو تملكون تملكون) قال في الاطول الحق أن أصل التركيب لو تملكون فلما حذف تملك بقى الضمير منفصلا فسر بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالعبث هنا بذكر التفسير وفيما سبق بذكر نفس المسند فليكن هذا أيضا من موجبات ايراد هذا المثال اه ملخصا وكتب أيضا قوله والاصل لو تملكون تملكون اعترض بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يقول تقديره لو تملكون والجواب أن الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر والممتنع انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الابقاء والتقرير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم أبدل) أى عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تملكون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو أنتم (قوله فالمسند الخ) المقصود أن سبب ايراد هذا المثال هو هذا يس (قوله وفيما سبق) هو ان محلا وان مرتحلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسما وقوله أو جملة ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصبر جميل الخ) الصبر الجميل الذى لا شكاية معه والهجر الجميل الذى لا اذاية معه والصفح الجميل الذى لا عتاب معه واعلم أن الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه أى الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكو بثى وحزنى الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية الى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالى في الاحياء الجزع باطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم عبد الحكيم (قوله أى فصبر جميل أجمل) أى فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل واذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى وأورد أن التفضيل يقتضى مشاركة المفضول في أصل الجمال مع انه قيد بانه غير جميل وأجيب بان عدم الجمال بالنسبة الى الآخرة وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل الفرض كزيد أفضل من الحمار (قوله أو فأمرى) أو للتنويع والتفصيل لا الترديد وكتب أيضا قوله أو فأمرى صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لى لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا فالاصل فأصبر

صبراجميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشائع فى العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما فى الحمد لله أطول ورجح الشارح فى مطوّله كون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة فراجعه وكتب أيضا قوله أوفأمرى أى شأنى الذى ينبغى أن أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معا أى فلى صبر وهو جميل ع ق (قوله بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين) فى المقام اشكال لان كل حذف لابدله من قرينة تدل على عين المحذوف فحذف المسند اليه يحتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه لمناسبة بينها وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر أن احداهما كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول ما المانع من أن المتكلم يقصد تجويز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ماسيأتى فى بحث الايجاز فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه من أنه يحتمل ان المراد فى مراودته بدليل تراود فتاها أوفى حبه بدليل قد شغفها حبا فكذب احدى القرينتين غير لازم وكتب أيضا قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكأنه لم يذكره فى المسند اليه امالانه يحذف بلا قرينة كما اذا أقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يخص حذف المسند أى بل يجرى فى المسند اليه أيضا (قوله دالة عليه) ظاهره أن ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من الحذف نوبى ويصح جعل الحذف فى كلامه بمعنى المحذوف ويدل له قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف ويمكن اجراء الاستخدام فى الموضعين تأمل (قوله لان هذا الكلام) أى قولهم الله (قوله عند تحقق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال فى الآية ليس محققا لانه لم يقع بدليل جعله شرطا الان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق مافرض من الشرط والجزاء أى وقوع ذلك بالفعل بان تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله فحين هذا التحقق يكون قولهم الله جوابا لسؤال محقق وهذا ان أريد بالمحقق الواقع بالفعل فان أريد به المذكور صورته فلا حاجة الى التأويل المذكور على أن ابن يعقوب ضعف التأويل المذكور بان مثله يلزم فى المقدر فيقال فيه عند تحقق ماقدر من السؤال يكون هذا الكلام جوابا عنه فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أى سألتهم من خلق الخ وقوله والجزاء أى ليقولن الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة فى الآية مبتدأ والخبر محذوف بان يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا والمرجح لكونه فاعلا بقى أن جملة الجواب على ماذكره الشارح فعلية فلم يطابق جملة السؤال التى هى اسمية مع أن مطابقتهما مطلوبة وأجاب السيد بان جملة السؤال فعلية فى الحقيقة لان من قام فى قوة أقام زيد أو عمرو أو بكر أو خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فعلية معنى فايراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وبحث فيه الحفيد بان المقرر أنه يجب أن يقترن بالهمزة ماهو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ماهو محقق ولا شك أن خلق السموات والارض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس السؤال الا جملة اسمية فالمتجه ماعلل به فى الاطول ترك المطابقة من أن فى رعاية المطابقة ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام وأما ماذكره الحفيد فى حكمة ترك المطابقة فغير ظاهر وكتب أيضا قوله والدليل الخ عورض بانه كما جاء جملة فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها أجاب عنه الفاضل المحشى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يأتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكى فلا اذ لا يقول بوجود التخصيص فى أمثال الصورة

صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف مالو ذكر فانه يكون نصا فى أحدهما (ولا بد) للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) أى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق مافرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

(قوله ولا شك الخ) يوهم أن تعيين الفاعل مشكوك فيه مع أنه ليس كذلك كما لا يخفى اذ السؤال انما هو لاقامة الحجة بما يصدر عن المسؤل من الجواب فلو قال والمقصود هنا بالاستفهام هو الفاعل لسلم من ذلك (قوله من أن فى رعاية المطابقة الخ) فيه أن القرائن الواضحة كل الوضوح مانعة من توهم قصد التقوية على أن التقوية تكون للاهتمام بالحكم لفخامة مايترتب عليه مثلا وان لم يكن شك ولا انكار

على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة (أومقدر) عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل (ليبك يزيد) كأنه قيل من يبكيه فقال (ضارع) أي يبكيه ضارع ذليل (لخصومة) لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما مصدرية متعلق بمختبط أي سائل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكي المقدر أي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد (وفضله) أي رجحان نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول (على خلافه) يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع (بتكرر الاسناد) بان أجمل أولا (اجمالا ثم) فصل (تفصيلا) اما التفصيل

المذكورة كما تقدم سم وأجاب ع ق بان وقوع الاول أكثر وبان الحمل على الفاعل لكونه أقوى العمد أولى وانما كان أقوى العمد لانه أصلها على الصحيح قال يس وهذا مما يدل على أن الخلاف في أصل المرفوعات فائدة كما قال البدر الدماميني خلافا لابي حيان اه وقال في الاطول ربما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وقليل الحذف أولى ورده السيد السند بان الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أي لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله يرثي الخ) عبارة المطول في مرثية يزيد بن نهشل قال الفنري المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ (قوله يزيد بن نهشل) هو أخو ضرار (قوله ليبك يزيد) ليس من الحذف والايصال حتى يكون الاصل ليبك على يزيد لان بكى يتعدى بنفسه أيضا قال في الصحاح بكيته وبكيت عليه بمعنى سم واعلم أنه لا يجوز أن يكون في البيت حذف مع كون يبكي مبنيا للمفعول بأن يكون يزيد منادى حذف منه حرف النداء فالجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام أن يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك ناسب أن يبكي عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة يس وكتب أيضا ما نصه البكي بالقصر الدموع وخروجها وبالمد الصوت الذي يكون عند خروجها سيرامي (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أي يبكيه ضارع) جوّز في الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند اليه أي المأمور ضارع (قوله أي يبكيه ضارع) في المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعني من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله لخصومة) اللام للتعليل أو هي لام الوقت أي لاجل خصومة الغير معه أو وقتها متعلقة بضارع قال في المطول وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى اه قال السيرامي اذ البكاء حينئذ يكون للخصومة دون يزيد (قوله من غير وسيلة) أي أخفى عن الناس سؤاله لانه كان أهل ثروة وابتلي بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله أطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أي من غير علقة وسابقة عبد الحكيم أو المراد من غير شفيع و واسطة (قوله والطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال معشبات على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لان فواعل لا يكون جمعا قياسا لمفعلة بل لفاعلة وفعيلة فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا (قوله كلواقح جمع ملقحة) يقال رياح لواقح أي للسحاب عبد الحكيم (قوله أو بيبكي المقدر) قال المولى الجامي في حواشيه على شرح الكافية وتعليقه بيبكي المقدر يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا عبد الحكيم (قوله لاجل اذهاب المنايا) أي المعبر عنها بالطوائح وكتب أيضا قوله اذهاب المنايا قد سبق أن ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا تجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب أن المراد بالمنايا أسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرة تهافت قوله وقوله قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لماذا عدل الشاعر الى هذا التركيب مع امكان الاصل ويستقيم الوزن به وذلك بان يجعل يزيد مفعولا وضارع فاعلا أجاب عنه بأن ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه فقال وفضله الخ ع ق وكتب أيضا قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بان في خلافه أيضا مرجحا كالسلامة عن الحذف بل ترجيحه من حيث ما ذكره المصنف فلا ينافي ان لخلافه أيضا مرجحا آخر فيكون لكل منهما مرجح فللبليغ أن يختار كلا منهما يس ملخصا (قوله بان أجمل أولا الخ) انما فعل ذلك دفعا لما توهمه العبارة من لزوم تكرر الاجمال والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرر الاسناد أي بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمني لا للتكرر فلا يلزم المحذور وكتب أيضا قوله بان أجمل جعل اجمالا مفعولا مطلقا لفعل محذوف و يلزم عليه حذف عامل المؤكد مع انه ممتنع لكنه أجازه بعضهم اه وجعله ع ق على تقدير مضاف أي اسناد اجمال ثم اسناد تفصيل فحذف المضاف

فظاهر وأما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم أن هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولاشك أن المتكرر أوكد وأقوى وأن الاجمال ثم التفصيل أوقع فى النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما فى خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان أول الكلام غير مطمع فى ذكره) أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لابد للفعل من شئ يسند هو اليه (وأما ذكره) أى ذكر المسند (فلما مر) فى ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك (أو) لاجل (أن يتعين) بذكر المسند (كونه اسما) فيفيد الثبوت (أوفعلا) فيفيد التجدد (وأما افراده) أى جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم) اذ لو كان سببيا نحو زيد قام أبوه أومفيد التقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم

وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أى فانه أسند الى ظاهر وهو ضارع سم (قوله وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) انما صح الترجيح بذلك لانه مناسب للمقام لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان المرثية فى بيان أحواله فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك حفيد بالمعنى وكتب أيضا مانصه أشار بادراج نحو الى أن الكلام ليس فى خصوص البيت أطول (قوله غير فضلة) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أرجح من المسند والمسند من الفضلة اشارة الى كونه فى خلافه فضلة وقوله مسندا اليه عار عن هذه الاشارة (قوله بكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المنساق بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب قلت هذه النكات ترجح بعضها على بعض بقصد المتكلم واعتباره وملاحظته فلا مزاحمة وكتب أيضا قوله وبكون معرفة الفاعل الخ قال فى الاطول لايخفى أنه ينافى كونه جوابا السؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب اه والجواب أن المراد غير مترقبة فى الجملة الاولى أعنى ليبك يزيد لا مطلقا (قوله غير مترقبة) أى وغير المترقبة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فتكون ألذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه أن نيل الشئ بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح أطول أقول ألذية نيل الشئ بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بالم انتظارها (قوله غير مطمع فى ذكره) بل مؤيس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب وقد مثل هنا بقوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كهو فى قوله تعالى ليقولن الله فكيف يضعف التعويل على القرينة فى أحدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر المسند اليه لزيادة التقرير وأجيب بما لاتظهر صحته ولا مناسبة له بهذا المقام ولك أن تقول فى الجواب لما كان المسؤلون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أن يتوهموا أن السائل ممن تجوز عليه الغفلة عن السؤال أو تجوز على من معه ممن يقصد اسماعه أو ينزلوه منزلة من تجوز عليه فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذى أصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووهمهم الكاسد فيذكرونه بالمنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر عنهم الجواب مختلفا باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاورة والسؤال فتأمله اه وعبارة عبد الحكيم قوله لضعف التعويل على القرينة يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عوّل على دلالتها حذف وان لم يعوّل عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام فى الحالين واحدا اه وقوله فى الحالين أى حالة التعويل وحالة عدمه (قوله أو أن يتعين الخ) قال فى الاطول يرد أن قوله أو أن يتعين الخ داخل فيما مر لان الذكر حينئذ للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما أوفعلا (قوله اسما أوفعلا) أى بلا خفاء وكتب أيضا قوله اسما أو فعلا فى المفتاح والايضاح أوكونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد انظر الاطول (قوله فيفيد الثبوت) أى صريحا على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أوفعلا فعند الحذف أيضا افادة الثبوت أو التجدد متحققة وان لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد الحصول واقترانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله فلكونه غير سببى الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبرا ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد غير سببى ولا تفيد تقوى الحكم فتدخل فى ضابط الافراد مع كونه جملة وأجيب بأنه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدا ولهذا لايحتاج الى الضمير كما مر وان كانت جملة صورة فنرى (قوله اذ لو كان سببيا) حاصله أن سبب كونه جملة أحد الامرين كونه سببيا وكونه مفيدا للتقوى وأن سبب الافراد انتفاؤهما جميعا سم (قوله فهو جملة قطعا) لا يرد عليه نحو زيد قائم أبوه بناء على أن المسند ههنا سببى مع أنه ليس بجملة لما سيجىء فى الضابط الآتى فى كلام الشيخ للسببى من أنه ليس معدودا من المسند السببى وان كان القياس يقتضى ذلك وذلك محافظة على الضبط فى اقتضاء سببية المسند لكونه جملة فنرى (قوله وأما نحو الخ) جواب عما يقال المسند فيه مفرد ولم ينتف فيه الامر الثانى بانه ملحق بما ليس فيه التقوّى لضعفه فيه كما تقدم سيرامى والسؤال وارد على المفهوم أعنى قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بمفيد للتقوى) أى المعتبر والا فلا يخلو عن افادة التقوّى فى الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أى

بحذف فاعل المصدر اهـ سم وكتب أيضا قوله مع عدم افادة نفس التركيب الخ يشمل صورتين ما اذا لم يكن افادة التقوّى أو كانت بغير نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فيخرج الخ) لم يرد خروجه عن ضابط الافراد اذ المقصود ادخاله فيه بل خروجه عن القيد الذى أضيف اليه العدم أعنى افادة التقوّى ولو قال فيدخل فى عدم افادة التقوّى لكان أظهر فى المعنى وأنسب بسياق كلامه لكنه انما تعرّض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من أنه بواسطة افادته تقوّى الحكم بالتكرير يندرج فى افادة التقوّى فيخرج عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو نقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة الى أن التقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير الاسناد مع وحدة الفعل سم فيخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وارد على منطوق المتن (قوله عند قصد التخصيص) راجع للأمثلة الثلاثة لكن لا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الاخير الا على مذهب السكاكى القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوّى أما على مذهب عبد القاهر فلا لان مذهبه أن المسند اليه اذا تقدم وولى حرف النفى لا يكون الا للتخصيص ولا يظهر التقييد به بالنسبة للمثال الثانى الا على مذهب عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوّى أما على مذهب السكاكى فلا لان مذهبه أن النكرة المسند اليها المتقدمة ليست الا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلمنا الخ) تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوّى فى هذه الصور مجالا ولعل وجهه فى قصد التخصيص لا ينافى قصد التقوّى لاحتمال قصدهما معا (قوله أنها لا تفيد التقوّى) أى والشرط عدم افادة التقوّى مقصودة أولا (قوله ولو سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوّى أصلا فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى أى وان افراد المسند مشروط بكونه غير سببى ولا مفيد للتقوّى فهو لا يكون مفردا الا بتحقق هذا الشرط ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط نوبى وبجعل كونه غير سببى ولا مفيد التقوّى شرط الافراد المسند اندفع ما أورد على جعله علة الافراد من أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناف لظاهر كلام المصنف والشارح فالاولى الجواب بانها علة ناقصة أو حكمة غير لازمة (قوله ثم السببى والفعلى) سواء كانا فى المسند أو فى الوصف كما يعلم مما يأتى (قوله من اصطلاحات صاحب المفتاح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فانهم يسمون النعت فى نحو رجل كريم أبوه سببيا لانا نقول كلامنا فى السببى نعتا كان أولا فعلا أو كان أو اسما فتسميته على هذا الوجه سببيا خاص بصاحب المفتاح ولو سلم فتسميته المسند فعليا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب المفتاح فليتأمل سم (قوله الوصف بحال الشئ) أى صفته والوصف هو فعل الواصف وليس هو المسمى بالوصف الفعلى أو الوصف السببى بل نفس اللفظ نحو كريم وكريم أبوه والجواب أن فى الكلام حذف مضاف أى أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والباء فى بحال للملابسة من ملابسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) أى فى قولنا جاء رجل كريم ليكون كريم وصفا فيلائم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له وتسميه النحاة وصفا حقيقيا (قوله والوصف بحال ما) أى شئ كالاب فى المثال هو أى ذلك الشئ من سببه أى الموصوف (قوله من سببه) لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريمة جاريته ونحو ذلك (قوله نحو رجل كريم أبوه) أى فى قولنا مثلا جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببى وشرط كون السببى جملة اذا كان مسندا كما سيأتى فى قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة الخ فلا منافاة بين ما هنا وما سيأتى كما هو ظاهر (قوله وفسرهما) أى وفسر السكاكى السببى والفعلى (قوله نحو زيد أبوه منطلق) اعلم أن المسند السببى أربعة أقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه منطلق أو اسما جامدا نحو زيد أخوه عمرو أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو زيد انطلق أبوه عبد الحكيم وهذا ما يفيده كلام السكاكى وأما نحو زيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته فغير داخل فى المسند السببى كما أنه غير داخل فى الفعلى كما فى الاطول وان صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض عليه سم وغيره فى ادخال ذلك فيه مع أن السكاكى الذى بنى الشارح تعريفه على مذهبه واستنبطه من

تتبع

فيخرج ما يفيد التقوّى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت أو بحرف التأكيد نحو ان زيدا عارف أو تقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام * فان قلت المسند قد يكون غير سببى ولا مفيدا للتقوّى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما أنا فعلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا أن ليس القصد فى هذه الصور الى التقوّى لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوّى ولو سلم فالمراد أن افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال فقال (والمراد بالسببى نحو زيد أبوه منطلق) وكذا زيد انطلق أبوه

تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببى فعلى هذا يكون تعريف الشارح غير مانع تأمل (قوله ويمكن أن يفسر المسند السببى) أى تفسيرا لاصعوبة فيه ولا انغلاق وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر المسند السببى أى على قاعدة السكاكى وكتب أيضا قوله ويمكن أن يفسر الخ اعترضه السيد بأن فيه دور التوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد وأما كونه جملة فللتقوى أو لكونه سببيا ويستفاد من كلامه هنا مفهوما لان مفهوم قوله أما افراده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة كما صرح به الشارح وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق ومن كلامه فيما يأتى علة لايراد المسند جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا ايراده جملة لاتصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا ايراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور تأمل (قوله بعائد) أى ملتبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت (قوله ليس بعائد) أى ليس ملتبسا بعائد وكتب أيضا قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدا والخبر فلا تحتاج الى الربط وكذلك ليس بسببى ولا فعلى لانهما فيما اذا تغاير المبتدأ والخبر فلا يرد أنه اذا لم يكن سببيا كان فعليا فيدخل فى ضابط الافراد مع أنه جملة عبد الحكيم (قوله وزيد مررت به الخ) فى ادخال الامثلة الثلاثة الاخيرة نظر يعلم مما قدمناه ومما سيأتى أيضا (قوله تتبع كلام السكاكى) اعترض بان مقتضى هذا التفسير أن يندرج فى السببى نحو زيد ضربته أو ضربت عمرا فى داره لصدق هذا التفسير على ذلك مع أن السكاكى لم يجعل ذلك من السببى فكيف يكون العمدة فى ذلك كلام السكاكى سم (قوله فللتقييد بأحد الازمنة الثلاثة الخ) قال فى الاطول ومما ينبغى ان ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه وأما بعد وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه بالنكتة على الاسم لانه يغنى هيهات ورويدا وأمثالهما غناهما الا أن يقال هذه الاسماء النحوية معدودة فى هذا الفن فى عداد الافعال يرشدك اليه ماسيأتى من جعل رويدا زيدا من أمثلة الامر اه وكتب أيضا قوله فللتقييد باحد الازمنة الثلاثة فيه مسامحة لانه جعل المسند هو الفعل وحكم بانه يقيد باحد الازمنة الثلاثة مع أن المقيد باحد الازمنة الثلاثة ليس هو الفعل بل جزء معناه وهو الحدث سم اذ لو كان المقيد الفعل حدثا وزمانا لزم تقييد الشئ بنفسه وهو تقييد الزمن بالزمن فتأمل وجوز فى الاطول أن يكون الزمان قيدا للنسبة فراجعه (قوله قبل زمانك) ههنا بحث مشهور وهو أن قبل ظرف زمان فان كان عين الزمان الذى جعل ظرفا له لزم ظرفية الشئ فى نفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وكلاهما باطل وكذلك أخذه فى تعريف المستقبل يترقب وهو يدل على زمان مستقبل فان كان عين المعرف لزم تعريف الشئ بنفسه وان كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر وان حمل على الحال لزم ذكر الحال فى تعريف المستقبل وقد ذكر المستقبل فى تعريف الحال فيلزم توقف كل منهما على الآخر وجوابه ان القبلية فى أجزاء الزمان ذاتية لازمانية فظرفية قبل فيها باعتبار ذاتها الا باعتبار زمان آخر فيها فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية فانه يتوقف على ملاحظة زمان آخر على أن هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه أهل اللغة والعرف لانبناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات التى لم يخطر ببالهم شئ منها على أنه يجوز أن تكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزئية بمعنى أن كل زمان هو فى أجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض سيرامى مع بعض زيادة من الفنرى وفى الفنرى أيضا مانصه وينبغى أن يعلم أنه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لايخفى على المتأمل اه والظاهر أن ماعدا الجواب الاوسط لايحل الاشكال فى يترقب بوجوهه المتقدمة ويمكن دفعه بما صرح به السيد من أن الافعال الماخوذة فى التعاريف مجردة عن الزمان فتدبر ثم رأيت مايفيد ذلك بخط العلامة الشنوانى عن سم فلله الحمد (قوله قبل زمانك الذى أنت فيه) أى حين التكلم وعبارة المطول وهو الزمان الذى قبل زمان تكلمك قال يس وعبارته هنا أولى اذ مثل التكلم فعل غير التكلم (قوله والمستقبل) على صيغة اسم الفاعل كالماضى أو اسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمفعول لان الزمان تستقبله كما تستقبله أطول

ويمكن أن يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدا بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج عنه المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد أبوه قائم وزيد قام أبوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدا ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله (وأما كونه) أى المسند (فعلا فللتقييد) أى تقييد المسند (باحد الازمنة الثلاثة) الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى

(قوله الذى جعل ظرفا له) الضمير المستتر لقبل والبارز للزمان فالصلة جرت على غير من هى له (قوله فان كان عين المعرف الخ) ويلزم على كل حال كما قاله عبد الحكيم أن لا يكون الزمان المتصل بالحال الذى فيه الترقب من المستقبل المعرف (قوله لزم تعريف الشئ بنفسه) أى لاخذ المعرف فى التعريف

(قوله يترقب وجوده) معناه من شأنه أن يترقب فاندفع ماقيل كم من شئ لايترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا سم (قوله أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل) ينبغى مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفنرى ماذكره الشارح من تفسير الحال لايستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا أن يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحد منها وقوع فى الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أى آنات وهذا تعريف الحال العرفى وهو الزمان الذى يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه مثل يصلى ويحج وأما الحال الحقيقى فالآن الذى لايتجزأ سيرامى واعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أى بين كل جزء ومايليه لابين أول الاجزاء وآخرها اذ المهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة كشهر وهذا ايضاح لقوله متعاقبة لاقيد آخر وكتب أيضا مانصه كما يقال زيد يصلى والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عرفى) أى مبنى على عرف أهل العربية فمايعدونه حالا فهو حال كما جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقى شطر وليس أمرا مبنيا على التضييق من ع ق بالمعنى وكتب أيضا مانصه لامضبوط بحد معين بل تارة يكون طويلا وتارة يكون قصيرا بحسب العرف فى ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أى بهيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال ان التقييد بأحد الازمنة يوجد فى الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا فأجاب بان العلة هو التقييد مع الاخصرية وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لايقال قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لايحتاج لقرينة اذا أريد الحال واحتياجه لها اذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها اذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل لانا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة فى الحدث الحال لافى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزأ من مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لان من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال دلالته على الزمان الحالى لانه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الازمنة صريحا واسم الفاعل لايدل عليه صريحا بل التزاما فاذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج الى قرينة ع س سم بتصرف (قوله فانه انما يدل عليه) أى دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لايتأتى الا بقصد الاختصار فان قلت لايرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل به التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى الوضع لامحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فعلا ولامندوحة عن القرينة الا أن القرينة هنا التعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقى أنه لايظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول (قوله ولما كان التجدد الخ) التجدد يطلق على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثانى التقضى شيأ فشيأ والمعتبر فى مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى فالموافقة فى الاسم لافيه وفى المسمى وان اقتضاه كلام الشارح لان التجدد بالمعنى الثانى غير لازم للفعل ولامعتبر فى مفهومه حتى اذا أريد لابد له من قرينة تقرير م ف وهو ملخص مافى الحواشى فقول المدرسين معنى أحمد الله أنه يحمد الله حمدا بعد حمد الى مالانهاية له تفسير بحسب المقام لابحسب الوضع ح ف وظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره يفيد التجدد اللازم للزمان الذى هو التقضى شيأ فشيأ بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفى يس الجواب بان مراده أن هذا الجزء الذى هو الزمان لما كان متجددا بالمعنى الثانى ناسب أن يعتبر التجدد فى الجزء الثانى لكن لابالمعنى الثانى بل بالمعنى الاول اهـ (قوله أى لاتجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعترضه السيد بان هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب

يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عرفى وذلك لان الفعل دال بصيغته على أحد الازمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجة كقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات أى لاتجتمع أجزاؤه فى الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة

(وقوله فى ابتداء الزمان) أى أول ايجاده وقوله وانتهائه أى آخر جزء منه فى الوجود وقوله ولا بالنسبة للامور الآتية أى الواقعة فى آن التكلم الجزئى وهو الزمن الحاضر الذى زاده سم (قوله موهوم عند المتكلمين) فيه انه عندهم متجدد معلوم كطلوع الشمس يقدر به متجدد مجهول كمجئ زيد وقوله موجود عند الحكماء لانه عندهم اما حركة الفلك أو مقدارها وكلاهما وجودى عندهم

من الحدث والزمان لا على المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب أن يضم الى ذلك أن الزمان المتجدد معتبر فى مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم تجدده ولذا لم يقل أحد بان الفعل القديم زمانى كما فى علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله مفيدا للتجدد) أى الحصول بعد أن لم يكن فانه مدلول الفعل لا التقضى شيأ فشيأ عبد الحكيم (قوله أو كلما) الهمزة للتقرير والواو عطف على مقدر أى أحضروا وبعثوا وكلما ظرف لبعثوا سيرامى (قوله عكاظ) فى القاموس كغراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كان يقوم هلال ذى القعدة ويستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون عبد الحكيم (قوله هو متسوق للعرب) أى سوق اسم مكان من تسوق القوم أى باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعنى أن لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب للجرىء منهم وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف (قوله يتوسم) الشاهد فيه (قوله وتأملها شيأ فشيأ الخ) تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضى شيأ فشيأ وعبارة عبد الحكيم بيان للمعنى المراد المستفاد بمعونة المقام والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا اه وعبارة الفنرى قوله شيأ فشيأ يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث أو المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار (قوله وافادة التجدد) ذكر افادة ليس كما ينبغى اذ عدم الافادة لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ فلو حذف لفظ افادة كما فى عبارة الايضاح حيث قال فلافادة عدم التقييد والتجدد لاستقام كذا فى الاطول (قوله لافادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للموضوع فبحسب أصل الوضع وأما الدوام فمن خارج لا بحسب الوضع وأشار الى ذلك الشارح بقوله الآتى قال الشيخ عبد القاهر الخ فانه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو اشارة الى أنه ينبغى أن يحمل كلام المصنف على الدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتنافى بينهما فهو اشارة الى الجمع لا الاعتراض على المصنف سم (قوله والثبوت) الاولى تقديمه على الدوام لانه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله لاغراض) كما فى مقام المدح والمبالغة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا الخ) اعلم أن فى اضافة الصرة الى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيتوسم ولا يخفى أن قوله وهو منطلق حال دائمة أطول وقوله الى ضمير المتكلم مع الغير أى يكون للمتكلم مع الغير فلا ينافى هنا للمعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن اذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم نه لا يحصل له جنس الدرهم فازاله فنرى (قوله ثابت للدرهم دائما) لان مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا

انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا * ظلت الى طرق الخيرات تستبق

(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيأ فشيأ) فيه أن الفعل أيضا كذلك اذ لا يدل بالوضع على التجدد والحدوث شيأ فشيأ وان كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدوث أى الحصول بعد أن لم يكن والاسم لا يدل عليه وضعا بل قد يستفاد منه ذلك من خارج والفعل يفيد التجدد والحدوث شيأ فشيأ بمعونة المقام والاسم لا يمكن أن يقصد منه لانه مفيد لعدم التجدد أفاده عبد الحكيم وبما علم من كلام الشيخ وغيره من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدوث وأن استفادته منه من خارج يعلم أن ما اشتهر من دلالة اسم الفاعل على الحدوث انما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم فى توجيه الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الاول على الحدوث والثانية على الدوام أن اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على

مفيدا للتجدد واليه أشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) أى قول طريف بن تميم (أو كلما وردت عكاظ) هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع (قبيلة * بعثوا الى عريفهم) وعريف القوم القيم بأمرهم الذى شهر بذلك وعرف (يتوسم) أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيأ فشيأ ولحظة فلحظة (وأما كونه) أى المسند (اسما فلافادة عدمهما) أى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد يعنى لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك (كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *) وهو ما يجمع فيه الدراهم (لكن يمر عليها وهو منطلق) يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على أن يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدثه شيأ فشيأ فلا تعرض فى زيد منطلق

(قوله رحمه الله يعنى لافادة الدوام الخ) لا دليل فى كلام المصنف على هذه العناية فلا وجه لحمل كلامه على ذلك المؤدى الى المنافاة بينه وبين كلام الشيخ

لا كثرمن اثبات الانطلاق فعلاله كما فى زيدطويل وعمرو قصير (وأماتقييد الفعل) ومايشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما (بمفعول) مطلق أوبه أو فيه أوله أومعه (ونحوه) من الحال والتمييز والاستثناء (فلتربية الفائدة) لان الحكم كلما ازداد خصوصا زادغرابة وكلما زادغرابة زادافادة كما يظهر بالنظر الى قولناشئ ما موجود وفلان ابن فلان حفظ التوراةسنة كذا فى بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهوأن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييدبه ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه أشارالى جوابه بقوله (والمقيدفى نحو كان زيد منطلقاهو منطلقالا كان) لان منطلقاهونفس المسند وكان قيدله للدلالة على زمان النسبة كما اذاقلت زيد منطلق فى الزمان الماضى (وأماتركه) أى ترك التقييد (فلمانع منها) أى من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة أوارادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أومكانه أومفعوله أو عدم العلم بالمقيدات أونحو ذلك (وأماتقييده)

الفعل جازأن يقصدبه الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لاتدل على زمان معين وليس بعض الازمنة أولى من البعض حمل على الجميع لا باعتبارأنه يستفادمن لفظها وقال آخر جعل اسم الفاعل للحدوث والصفة المشبهة للدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضا قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد أى ومن غيراقتضاء للدوام وان كان قد يستفادمن الاسم بمعونة المقام ومن غيراقتضاء للحدوث أى الحصول بعدأن لم يكن وان كان قد يستفادمن خارج أيضا والحاصل أن الاسم لايدل على أكثرمن الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا كثرمن اثبات الانطلاق) أى وأماافادته الدوام فمن خارج فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما فى زيدطويل وعمر وقصير) تنظير للنفى فانه لاتعرض فيه لا كثرمن اثبات الطول صفة لزيد ومن اثبات القصر صفة لعمرو ولاتجددفيه واستفادة الدوام منه انما هى من خارج بمعونة أن الطول والقصر وصفان لازمان (قوله وأماتقييد الفعل الخ) لايلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المسند حتى يكون ذكره هنامن ذكر الشئ فى غيرموضعه فلا اعتراض وكتب أيضا مانصه لايخفى أن تقييد المسند لاينحصر فى تقييد الفعل بل منه هذاغلام رجل وغلام عاقل وان فى رفع نحوه عطفا على تقييد الفعل رفعه فاغتنمه ولاتحرم نفعه قاله فى الاطول فرفع النحو برفع كل قصور وان كان خلاف المتبادر (قوله ومايشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل لانه الاصل ولك أن تجعل الفعل فى كلامه بالمعنى اللغوى (قوله مطلق) أى غيرمؤكد لان المؤكدليس فيه تربية الفائدة كما لايخفى حف (قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى ان المنسوب اليه الفعل أوشبهه هوالمستثنى منه مع المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاعظم والمستثنى صار بعده فى حيزالفضلات فاعرب بالنصب اه وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل واندفع ماقيل ان المستثنى من تتمة المستثنى منه فهو من تتمة الفاعل أوالمفعول أوغيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عبد الحكيم (قوله فلتربية الفائدة) أى تكثيرها فان قلت هذا مشكل فى المفعول به لان الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لاصل الفائدة لا لتربيتها وأى فرق بينه وبين الفاعل فان تعقله يتوقف على كل منهما قلت الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فان تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لانه اعتبر فى مفهومه النسبة الى الفاعل الخاص فتامله سم (قوله زادغرابة) أى بعدا عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكلما زاد غرابة) أى بالنسبة للسامع (قوله لان منطلقاهونفس المسند) لانه الدال على الحدث بخلاف كان فانها لادلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هى انما تدل على الزمان والى ذلك اشارالشارح بقوله وكان قيدالخ وهذا بخلاف مااختاره الرضى من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى ان معنى كان زيد حصل شئ لزيد وقوله بعدمنطلقا أونحوه تفصيل وتبيين لذلك الشئ المبهم من سم (قوله وكان قيدله) مبتدأ وخبر صريح فى أن المقيدنفس المسند وهومقتضى كلام المصنف ويحتمل أن فى العبارة مسامحة والمراد أن المقيد النسبة والامر قريب لان تقييد كل يؤل لتقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هذا الوجه جار فى الافعال وأما المشتقات والمصادرفتوابع لها عبد الحكيم وعبارة الاطول ولم يدخل فى نحو كان زيدمنطلقا كون زيدمنطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذلا تقييد فيه بل لايدل الكون والكائن الا على أصل النسبة بخلاف أخوات كان فان فى فروعها تقييدا لامحالة لان فى الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييدا بخصوص النسبة تضمنه مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان اه (قوله فلمانع منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى اللغوى وهو مالايتأتى تحصيل الشئ معه وجوديا كان أو عدميا منافيا كان أولا فلا اعتراض على عدّعدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمله (قوله مثل خوف انقضاء الفرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أى لذلك الفعل الواقع فى عبارة المتكلم ومعنى عدم العلم بمقيداته جهل المتكلم بمفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله واماتقييده بالشرط) كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخرترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد كيف والتقييد بالشرط فى قوة المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى يس وأجيب بانه لما

كان محتاجا الى بسط أخره عن الترك وقوله فى قوة المفعول فيه فى عبد الحكيم ليس التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف لان الظرف قيد لنفس المسند دون النسبة أعنى ثبوت المسند للمسند اليه فانه مطلق والمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند اليه فقولنا أضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع فى يوم الجمعة للمتكلم فلابد فى صدقه من تحقق المقيد والقيد معا وأما الشرط فهو قيد لثبوت المسند فمعنى قولنا ان ضربنى زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم لزيد فى وقت ثبوت ضرب زيد له وصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على أن يكون ثبوته فى وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح فى شرح المفتاح فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد فى وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره وفى موضع آخر فان قيل قد سبق أن مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك فى الانشاء وكيف امتنع فى الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب أو التمنى أو نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا امتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه انى على تقدير صدق أنه جاءك أطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه اه كلامه فهو صريح فى أن الشرط قيد لثبوت شئ لشئ أو نفيه عنه فى الخبر ولطلب شئ أو تمنيه أو ترجيه فى الانشاء وعلى هذا ففى جعل المصنف الشرط تقييدا للمسند مسامحة وكذا فى قول الشارح ان جئتنى أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى تأمل (قوله أى الفعل) أى وما يشبهه وأراد بالفعل الجزاء تقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أى جملة فعل الشرط (قوله أكرمك ان تكرمنى) اشارة الى انه لا فرق بين صورتى التقديم والتأخير فى كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزاء لفظا كما هو رأى الكوفيين أو أن المقدم دال على الجزاء كما هو رأى البصريين عبد الحكيم وعبارة الاطول قصد الشارح المحقق أى بتمثيله بالمثالين أن الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعانى لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه فى بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط فى مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه فى المستثنى المفرغ لرعاية أمر لفظى لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك ان تكرمنى من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوى المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة فى قوة هذه الشبهة ولا تندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة القانون النحوى المشهور بقانون لم يدع اليه أمر لفظى (قوله فلاعتبارات) أى معتبرات ويدل عليه قوله وحالات لان الحالات معتبرات لا اعتبارات والحالات هى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى اما فى الماضى كما فى لو واما فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا أو مع الشك كما فى ان اه ص سم وكتب أيضا قوله فلاعتبارات لا تعرف الخ أى فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معانى تلك الادوات فاذا كان المخاطب مثلا يعتقد أنه ان كرر المجئ اليك مللت منه فتقول نفيا لذلك كلما جئتنى ازددت فيك حبا وكذا اذا كان يعتقد أن الجائى فى وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت متى جئت زيدا وجدت عنده طعاما أو يعتقد انك لا تجالسه الا بالمسجد مثلا قلت أينما تجلس أجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف تفسير (قوله ما بين أدواته) أى الشرط بمعنى التعليق ففيه استخدام (قوله من التفصيل) أى مما ذكر مفصلا أطول (قوله وفى هذا الكلام) أى قول المصنف وأما تقييده بالشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله قيد لحكم الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له لكن ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح فى شرح الكشاف لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا اجزاؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما نصه الاضافة بيانية (قوله بمنزلة قولك الخ) الذى ارتضاه فى الاطول أنه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجعه (قوله أكرمك وقت مجيئك اياى) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط علة للجزاء وزمان المعلول زمان العلة فالمعنى فى هذا

أى الفعل (بالشرط) مثل أكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى أكرمك (فلاعتبارات وحالات) تقتضى تقييده (لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته) يعنى حروف الشرط وأسماءه (من التفصيل وقد بين ذلك) التفصيل (فى علم النحو) وفى هذا الكلام اشارة الى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتنى أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت مجيئك اياى

ولايخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتنى أكرمك وان كان انشاء فانشائية نحو ان جاءك زيد فأكرمه وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وما قال من أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثانى للاول فانما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين (ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان واذا ولو) لان فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها فى علم النحو (فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن أصل ان

أكرمك لاجل مجيئك اياى وفى زمانه سم (قوله ولايخرج الكلام) وهو الجزاء حف وقوله عما كان عليه أى قبل التقييد بالشرط (قوله بل ان كان الجزاء الخ) قيل عليه ان الجزاء فى قولك أان ضربتك تضربنى خبر مع أن الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل فى المعنى على الجزاء كما صرح به الرضى فليس بخبر يس (قوله فالجملة الشرطية) وهى جملة الجزاء مع قيده الذى هو فعل الشرط وقوله خبرية أى بسبب خبرية الجزاء (قوله فانشائية) أى بسبب انشائية الجزاء (قوله عن الخبرية) لانه ليس كلاما أصلا وقوله فى المطول لان الحرف قد أخرجه الى الانشاء على حذف مضاف أى الى حكم الانشاء من حيث انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول والا فهو ليس انشاء أيضا (قوله واحتمال الخ) عطف لازم (قوله كلا من الشرط والجزاء) أى كلا منهما على حدته لا مجموعهما كما هو ظاهر (قوله فالمحكوم عليه هو النهار الخ) عبارة المطول والتحقيق فى هذا المقام أن مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار أهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية فى أنها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبأن الحكم فيها ليس بان أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية ألا ترى أن قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة أن التقدير النهار موجود فى كل وقت طلوع وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده مفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث اه قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبى أهل العربية والميزانيين فان المآل واحد قلت الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذى فى الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصص الجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل هو مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفية اه (قوله وباعتبار المنطقيين) معنى الاختلاف المذكور أن المنطقيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة فى استعمال العرب معناها الحكم بلزوم شئ لشئ وقال أهل العربية معناها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط وليس معناه أن الميزانيين وضعوا الشرط بهذا المعنى حتى يرد ما ذكره السيد بقوله كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملات عبد الحكيم (قوله والمحكوم به وجود النهار) أى لزوم وجود النهار (قوله فكم من فرق الخ) فبينهما فرق فى المحكوم عليه وفرق فى المحكوم به وفرق فى الحكم وغير ذلك ونازع السيد الشارح فى فرقه بين المذهبين ذاهبا الى موافقة أهل العربية لاهل الميزان وأطال فى ذلك بما أطيل فى رده كما بسط فى حواشى يس وقد وافق العصام الشارح رادا على السيد فراجع يس تعرف (قوله فى ان واذا ولو) ولا بد من النظر فى من وما أيضا لان أحدهما للعاقل والآخر لغير العاقل وفى استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان أطول (قوله للشرط فى الاستقبال) أى لتعليق حصول مضمون جملة الجزاء على حصول مضمون جملة الشرط فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال متعلق بالحصول الثانى الذى يتضمنه لفظ الشرط لا الاول لانه معلق بالثانى ولا بالتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال عبد الحكيم وقوله لانه معلق بالثانى أى الذى هو مستقبل فيلزم أن الاول أيضا مستقبل (قوله لكن أصل ان الخ) أى حقيقتها اللغوية يس وقدمها على اذا مع أن أصل ان عدمى وأصل اذا وجودى لان ان الاصل فى الشرط ولسبق العدم وكتب أيضا قوله لكن أصل ان مثل ان بقية أدوات الشرط غير اذا كما يدل عليه كلام الجامى تبعا للعرضى انظر يس

(قوله

عدم الجزم بوقوع الشرط) فلاتقع فى كلام الله تعالى على الاصل الاحكاية أوعلى ضرب من التأويل (وأصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان فى الاستقبال بخلاف لو ويفترقان فى الجزم بالوقوع وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلاوقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان وجه الافتراق (ولذلك) أى ولان أصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان الحكم النادر) لكونه غير مقطوع به فى الغالب (موقعا لان و) لان أصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) أى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) أى هى مختصة بنا ونحن مستحقوها (وان تصبهم سيئة) أى جدب وبلاء (يطيروا) أى يتشاءموا (بموسى ومن معه) من المؤمنين جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا (لان المراد الحسنة المطلقة) التى حصولها مقطوع به (ولهذا عرّفت الحسنة) (تعريف الجنس) أى الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع بخلاف النوع وجىء

(قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك فى الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه أما ظان الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعالها فى الاصل ولوسملتهما عبارة المصنف وأما الشك والتوهم فقيل هما معا موقع لها وقيل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا مانصه أى جزم المتكلم (قوله عدم الجزم بوقوع الشرط) وأما قولهم ان مات زيد أفعل كذا مع أن الموت مجزوم الوقوع فوجهه الزمخشرى بأن وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فنرى (قوله بوقوع الشرط) أى تحققه ليدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكاية) كقوله حكاية عن زليخا ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن الخ وعن يوسف والا تصرف عنى كيدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله أوعلى ضرب من التأويل كالنظر الى حال المخاطب الغير الجازم بوقوع الشرط كما سيأتى وكتب أيضا قوله أوعلى ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه أوكون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل فى شك المخاطب كما تستعمل أما لتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه فنرى (قوله بوقوعه) أى فى المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع فى المستقبل (قوله فلم يتعرض له) لك أن تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع فى العرف التردد عبد الحكيم (قوله لكونه مشتركا الخ) حاصل ذلك أنه كما أن ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلاوقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وان اذا كما انها للجزم بوقوع الشرط كذلك هى لعدم الجزم بلاوقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما فلم يتعرض له فى مقام الفرق بينهما العدم مدخليته فيه فتأمل سم لكن يبقى هنا شئ وهو أن عدم الجزم بلاوقوع الشرط فى اذا بمعنى أنه منتف وفى ان بمعنى أنه يجوز فلا اشتراك فى الحقيقة تأمل يس أى فعدم الجزم بلاوقوع الشرط فى ان لوجود الشك وفى اذا لوجود الجزم بوقوعه فبينهما فرق (قوله أى ولان أصل الخ) عبارة الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم كان الخ اه وهذا الصنيع أولى مما صنعه الشارح فافهم (قوله النادر) أى النادر الوقوع سم (قوله فى الغالب) انما قيد به لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما يقل وجوده جدا اما بأن يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع واما بأن يكون وقوعه لا بد منه لكنه مرة أو مرتين ع س سم (قوله موقعا لان) أى حقيقة وتجوزا فانه مع ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا موقع لان أى تجوزا أطول بادنى تغيير (قوله لفظ الماضى) أى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى أطول (قوله ههنا) أى مع اذا (قوله نحو فاذا جاءتهم الحسنة الخ) أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع وعدمه بالنظر الى حال الشئ فى نفسه وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع أو باللاوقوع فنرى (قوله أى قوم موسى) هو فرعون وجماعته وسماهم قوم موسى لانه مبعوث اليهم (قوله كالخصب والرخاء) أورد الكاف فى بيان الحسنة اشارة الى شمولها الخصب والرخاء وغيرهما وأورد كلمة أى فى تفسير سيئة اشارة الى أن المراد منها نوع منها عبد الحكيم (قوله والرخاء) عطف لازم (قوله أى هى مختصة الخ) وقال العصام أى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لا بسبب لهذه الحسنة الا نحن فاللام للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه أى يقولون هذه بشآمتهم وسبب حدوثها هم فتفسير الشارح قوله لنا هذه بانها مختصة بنا محل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عبد الحكيم (قوله أى يتشاءموا) التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى أى بسبب موسى ومن معه (قوله أى الحقيقة) أى فى ضمن فرد غير معين فأل فى الحسنة للعهد الذهنى (قوله كالواجب) لم يقل واجب لان هناك من الاجناس ما لم يقع أصلا كالعنقاء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح فى نوع معين لا فى نوع ما لانه أيضا كالواجب

الوقوع فلعل المراد بقوله فيما تقدم الجنس أى أو ما هو بمنزلته كالنوع اذا أريد به نوع ما سم فقوله بخلاف النوع أى المعين كما فى سيئة (قوله لتدل على التقليل) فيه اشكال لان المطلوب تقليل الوقوع والتنكير انما يدل على تقليلها فى نفسها بمعنى انها شئ يسير واحد لا كثير وقد يجاب بان المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة وتقليلها فى نفسها يناسب تقليل وقوعها فهو أمارة فى الجملة عليه يس (قوله وقد تستعمل) هذا مقابل للاصل فى قوله السابق لكن أصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظير ذلك فى اذا بان يبين أنها قد تستعمل فى مقام الشك لنظير ما استعملت له ان فى مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل اذا الجزم يدل على أنها قد تستعمل فى غير الجزم والا فلا يتجه ذكر الاصل وحينئذ فينبغى أن يقال انها قد تستعمل فى الشك لما يناسب ذلك من الاغراض كالاشارة الى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغى أن يكون مشكوكا بل لا ينبغى الا أن يكون مجزوما به وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم وكتغليب الجازم على غيره فليتأمل يس (قوله فى مقام الجزم) أى حالته وقدر مقام تبعا لعبارة المفتاح والايضاح قال فى الاطول وهى الصواب لان ان لم تستعمل فى الجزم (قوله بوقوع الشرط) قيد به نظرا الى الامثلة المذكورة والا فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا الذى هو خلاف أصلها أيضا لان أصلها أن تستعمل فى الامور المحتملة (قوله خوفا من السيد) لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده فى الدار وهذا التجاهل يعد من علم المعانى اذا اقتضاه المقام كما فى المثال فان كان ايراده لمجرد الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل انه من البديع فيكون ذكره هنا تطفلا (قوله أو لعدم جزم المخاطب) عطف على تجاهلا وأتى باللام لان شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المستعمل فنصب وعدم الجزم للمخاطب فجر يس وكتب أيضا قوله أو لعدم جزم الخ هذا وما بعده اعتبر فيهما حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد تأمل (قوله كقولك لمن يكذبك الخ) المثال يحتمل التجاهل للملاءمة وقطع المنازعة وعدم المخاطب فلذلك اكتفى به الا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب بما يشعر بانه خصه بالثانى فلذلك خصه الشارح المحقق فى الشارح بالثانى وان جعله فى شرح المفتاح لهما أطول (قوله لمن يكذبك) المراد به من لا يصدقك أى لا يعتقد صدقك فكنى بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق بمن يشك فى صدقك أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذبك والا كان مدخول ان مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب كما انه مجزوم بوقوعه عند المتكلم فلا يصح جرى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب أو يقال المراد بالتكذيب قول المكذب كذبت فانه يقال صدقت فلانا أى قلت له صدقت وكذبته أى قلت له كذبت والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فماذا تفعل) للتقرير أى لا تقدر على ما يدفع بخلتك أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال (قوله لمخالفته مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل بفرق بين النظرين ذو الفضل اه أطول (قوله كقولك لمن يؤذى أباه الخ) لك أن تعتبر فى هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعل المخاطب من ايذاء أبيه كأنه أوقعه فى الشك وفى هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل فى ان فترى (قوله أى لتعيير المخاطب) التقييد بالمخاطب منظور فيه الى المثال والا فقد يكون التعيير لغير المخاطب نحو ان كان هذا أبا زيد فلا يؤذه (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط منه أو اعتقاده اياه كما فى الاطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصوير المتكلم للمخاطب أى تفهيم وتبيين وقوله ان المقام أى الذى فى شانه أورد الكلام ع ق وكتب أيضا قوله وتصوير أن المقام الخ وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما فى قولك ان كان أباك فلا تؤذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب وهو يقلع الشرط عن أصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط من عبد الحكيم اه (قوله كما يفرض المحال) يعنى كما أن استعمال ان فى المحال المحقق شائع كثيرا استعمل ههنا فى المحال المقدر عبد الحكيم (قوله لغرض من الاغراض) كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك سم وكتب أيضا ما نصه يسوى بينه وبين الممكن فى الاستعمال أطول (قوله أى أنهملكم فنضرب الخ) أشار بذلك الى ان الفاء عاطفة على فعل مقدر كما هو مذهب صاحب الكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهبه وجوب

التقدير

فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) أى الى الحسنة المطلقة (ولهذا نكرت) السيئة لتدل على التقليل (وقد تستعمل ان فى) مقام (الجزم) بوقوع الشرط (تجاهلا) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول ان كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من السيد (أو لعدم جزم المخاطب) بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده (كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل) مع علمك بانك صادق (أو تنزيله) أى لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذى أباه ان كان أباك فلا تؤذه (أو التوبيخ) أى لتعيير المخاطب على الشرط (وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح الا لفرضه) أى فرض الشرط (كما يفرض المحال) لغرض من الاغراض (نحو أفنضرب عنكم الذكر) أى أنهملكم فنضرب عنكم القرآن

وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد (صفحا) أى اعراضا أو للاعراض أو معرضين (ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر) فكونهم مسرفين أمر مقطوع به لكن جىء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب أن لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغى أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (أو تغليب غير المتصف به) أى بالشرط (على المتصف) به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير قطعى لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا (وقوله تعالى) للمخاطبين المرتابين (وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم * وههنا بحث وهو أنه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها انما تستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب فى المستقبل

التقدير فى أمثال هذه العبارة وان صرح بذلك الرضى بدليل أنه جزم فى قوله تعالى أفامن أهل القرى أنه عطف على أخذناهم فهو أكثرى عنده عبد الحكيم وسيبويه والجمهور على أن الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدر فان أخواتها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون من الفنرى (قوله وما فيه الخ) عطف خاص (قوله أى اعراضا الخ) على الاول مفعول مطلق من غير لفظه وعلى الثانى مفعول له أى اعتبارا لاعراضكم فيتحد فاعله وفاعل الفعل المعلل وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سم أى فجزاؤها محذوف لدلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فيمن قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالفتح فالمعنى لان كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقراءة الفتح تدل على أن الاولى جعل المكسورة لمجرد السببية بتجريدها عن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا فى يس (قوله والمحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان بمنزلة المحال فلا تستعمل فيه ان لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكنهم الخ) فان قلت ما الفائدة فى أنه ينزل اولا منزلة المحال ثم ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدريج أبلغ فانه لو نزل ابتداء كذلك فات اعتبار محاليته وهى نكتة مطلوبة ع س سم وقوله أبلغ أى فى التوبيخ (قوله لتنزيله الخ) حاصله أن فى مثل ذلك تنزيلين الاول تنزيل المقطوع به منزلة المحال الثانى تنزيل المحال منزلة المحتمل المشكوك (قوله لقصد التبكيت) أى اسكات الخصم والزامه من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فحينئذ ترتب عليه لازام مسلم الانتفاء كما فى آية وان كنتم فى ريب أولا زما قاطعا رجاءه بتمكنه فى ذهنه كما فى آية قل ان كان للرحمن ولد بناء على أن المراد فانا أول الانفين للولد الموحدين لله والوجه الآخر أن المراد فانا أول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يكن فاعبد ربى وحده ع ق (قوله أو تغليب غير المتصف الخ) كيف يغلب العدمى على الوجودى الا أن يقال يجوز ذلك باعتبار قلة الافراد وكثرتها أو باعتبار الاصالة وعدمها نوبى (قوله غير المتصف) أى غير محقق الاتصاف على ما فى المطول لكنه لا يناسب ما سيقرره فى الآية الآتية وكتب أيضا ما نصه أى الذى هو موقع لان (قوله على المتصف) أى بالفعل فيما اذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من تحقق أنه سيتصف فى المستقبل فيما اذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعى لعمرو) بمعنى أن عمرا مشكوك فى قيامه (قوله للمخاطبين المرتابين) جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذى سيبينه (قوله أى يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر أن المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن فى التوبيخ أن يعتبر أولا تغليب المرتاب على غيره فنرى وفى الاطول خلافه حيث قال عقب قول المصنف يحتملهما لكن على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثانى الخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين (قوله لتغليب غير المرتابين) قال ع ق وظاهر أن المراد بغير المرتابين فى هذا المقام من لم يتصف بالريب لا من شك فى ريبهم لامرين أحدهما ما علم من أن المخاطبين فيهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا والآخر أن المخاطب بهذا الكلام هو الله تعالى فلا معنى لكون غير المرتاب بالنسبة اليه تعالى هو المشكوك فى ريبه وهذا المراعى فى التغليب فى الآية الكريمة على هذا وهو أنه غلب المعلوم نفى ريبه على الذى علم ريبه هو مقتضى عبارة المصنف كما أشرنا اليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث أن حقيقة التغليب أن يأخذ ما للكلمة وما ليس لها أو يغلب ما لها على ما ليس لها وهنا ليس كذلك لان البعض مرتاب قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا فلم يوجد ما يليق بان فمجرد التغليب لا يكفى بل لا بد من انضمام شئ آخر يصح به استعمال ان هنا (قوله وليس المعنى ههنا على حدوث الخ) دفع لان يقال جوابا عن الاشكال الشرط انما هو وقوع الارتياب لهم فى الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعانى المحتملة المشكوكة سم وظاهره الاحتياج الى التغليب مع هذا الجواب وليس كذلك لان الواقع منهم الريب مشكوك فى ريبهم فى المستقبل كمن لم يقع منهم

فتامل ع ق وعبارة قوله وليس المعنى الخ جواب عما يقال أى حاجة الى هذا التغليب المستلزم لايراد البحث المذكور المحتاج فى دفعه الى التنزيل الآتى مع أن أداة الشرط وهى أن تجعل الماضى مستقبلا والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالا لكن يجرى الكلام على النسق العربى وعلى الوجه الذى يجرى عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تقلبها ان للاستقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أى وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضى لان اذ للمضى (قوله على أن ان لا تقلب كان الخ) وقيل ان تقلب كان الى الاستقبال كغيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور كما فى يس (قوله لقوة دلالة كان على المضى) قال فى المطول لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان اه وقوله يستفاد من الخبر أى فى ضمن استفادة الحدث المخصوص منه ولا يضرنا أن هذا التعليل لا يجرى فى أخوات كان كصار مثلا اذ الانتقال الذى هو مدلوله لا يستفاد من الخبر حتى يتمحض للدلالة على الزمان لان المدعى مخصوص بكان كما فى الفنرى عن الرضى لكن ربما يرد أنه كما اعتبر الانتقال فى صار اعتبر الاستمرار أو الانقطاع فى كان وهما غير مستفادين من الخبر قطعا فلا يتم التعليل (قوله لما غلب صار الجميع الخ) أعاده توطئة لما بعده (قوله على سبيل الفرض والتقدير) بان نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه ففيه تنزيلان كما فى ان كنتم قوما مسرفين (قوله والالزام) أى بما لا يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى) فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا فان الايمان بمثل القرآن محال لعدم وجوده يفرض لما ذكر والتبكيت فى فرض المحال يكون من جهة أن الخصم اذا تنزل معه الى اظهار مدعاه فى صورة المشكوك اطمأن لاستماعه ع ق (قوله والتغليب يجرى الخ) قال فى المطول وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له قال الحفيد ووجه كونه مجازا فى تغليب جانب المعنى نحو بل أنتم قوم تجهلون أن صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة لم يذكروا بلفظ الغائب ولم تجر هى صفة لهم والظاهر أن علاقة المجاز المجاورة فى الذهن أو فى الذكر أو غيرهما فان قلت أى فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يتبادر أنه منه قلت أجاب السعد نفسه وتبعه السيد بان الجمع أن يراد باللفظ كل منهما وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى كل واحد منهما بل فى المجموع مجازا وللبحث فيه مجال (قوله فى فنون) أى فى أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالفنون العلوم سم (قوله كقوله تعالى وكانت من القانتين) مبنى التغليب على أن من للتبعيض فان جعلت ابتدائية أى ناشئة من القوم القانتين لانها من ذرية هرون أخى موسى فلا تغليب لكن جعلها للتبعيض هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين كما فى المطول يعنى فالغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكر الخ) ويحتمل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أى من الجمع القانتين ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلا تغليب ع س سم (قوله الصفة المشتركة) وهى القنوت ونكتة هذا التغليب الاشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت من جملتهم يس (قوله بل أنتم قوم تجهلون) قال يس قال فى العروس فى تسمية هذا تغليبا نظر انما فيه مراعاة المعنى وفى المغنى فى بحث التغليب وزعم جماعة أن منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ اه وقضيته أن ضمير تجهلون يرجع لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال فى أوائل الباب السابع وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا أنى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما اه وفى رسالة الالتفات لمولانا كمال باشازاده ومما يظن أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون لان فى لفظ القوم جهتين غيبة وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد حمل على أنتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون اعتبارا

ولهذا زعم الكوفيون أن ان ههنا بمعنى اذا ونص المبرد والزجاج على أن ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لابد من أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (والتغليب) باب واسع (يجرى فى فنون) كثيرة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) غلب الذكر على الانثى بان أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجرى على الذكور فقط (و) نحو (قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون)

لجانب خطابه المستفاد من حمله على أنتم وترجيحاله على جانب غيبته الثابت له وفى نفسه لان الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل فهو فى الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وتغليب له على جهة اللفظ وبهذا القدر لا يتغير الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى آخر اه وبه يتضح صحة أنه من التغليب فتأمل اه بحروفه وفى عبد الحكيم ليست الآية من الالتفات من الغيبة التى فى قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه فى الاسلوبين واحدا بل معنى كلى حمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أى الخطاب وقوله على جانب اللفظ أى الغيبة نظرا الى قوم (قوله لكنه فى المعنى) لاتحاده معهم بالحمل عليهم عبد الحكيم (قوله ومنه) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا وذلك لشهرة كثير منه وتداوله فى مقامات عديدة كالابوين والعمرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضا قوله ومنه أبوان اعلم أن هذا التغليب يسمى تغليب التثنية وظاهر كلام القوم أنه سماعى بل صرح بذلك غير واحد كابن ظفر فى شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تثنية مختلفى اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فان قلت التغليب مجاز وهو لا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت قالوا مما يعرف به المجاز عدم وجوب الاطراد بأن لا يطرد كما فى واسأل القرية أى أهلها ولا يقال اسأل البساط أى صاحبه أو يطرد لا وجوبا كما فى الاسد للرجل الشجاع فيصح فى جميع جزئياته من غير وجوب لجواز أن يعبر فى بعضها بالحقيقة فقولهم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل فى محل لوجود العلاقة ثم لا يجوز استعماله فى محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن النخلة تطلق على الانسان لطوله ولا تطلق على طويل آخر غير الانسان وأن الراوية تستعمل فى المزادة للمجاورة ولا تستعمل الشبكة فى الصيد للمجاورة يس ببعض اختصار (قوله كالعمرين) قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده أنه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين نعم قال قتادة أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر فنرى (قوله والقمرين) للشمس والقمر وعليه قول المتنبى

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتنى القمرين فى وقت معا

أراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعنى أن وجهها لشدة صقالته انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كما تنطبع الصورة فى المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر فى آن واحد وقال التبريزى يجوز أنه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا تجتمع الشمس والقمر وما ذكرناه أمدح وأيضا القمران فى العرف للشمس والقمر فنرى ببعض اختصار (قوله وذلك) أى كيفية التغليب (قوله بان يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق فى اللفظ يكفى فى التثنية وأن باب التغليب مثنى حقيقة وفى ذلك خلاف والاصح عندهم أنه لا يكفى الاتفاق فى اللفظ ولو كان حقيقة فى كل فلا يقال قرآن لحيض وطهر ولذلك تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فاسمع من ذلك هو ملحق بالمثنى وان باب التغليب ملحق بالمثنى وكتب أيضا ما نصه ينبغى أن يعلم أنه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا أن يكون لفظ الاعلى أثقل أو يكون مؤنثا مع تذكير الادنى فيغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب أكثر أو أشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا تخالف تلك القاعدة الا لنكتة كقوله فى الحديث باحد العمرين فتغليب عمر مع أن عمرا أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققها الله تعالى وكتسمية الشخص الذى كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل بيديه جميعا ذا الشمالين وليس هو ذا اليدين وان وهم الزهرى فى ذلك لان ذا اليدين اسمه الخرباق وذا الشمالين اسمه عمير فتغليب الشمال مع أن اليمين أشرف لان مخالفة العادة انما حصلت بعمل الشمال اه من يس وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لان الالف أخف من الياء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تفسير أى دون المادة فان مادة القنوت تكون فى الذكر والانثى (قوله وفى مثل أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ) أى وفى الهيئة أيضا اذ هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى على مذهب الجمهور أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب وانما اقتصر على جهة المادة لانها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القانتين لكن ارتكاب المجاز فى المادة فى مثل أبوين

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه فى المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أى من التغليب (أبوان) للاب والام (ونحوه) كالعمرين لابى بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بان يغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له فى الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر فى مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفى مثل أبوان من جهة المادة

وجوهر اللفظ بالكلية [(ولكونهما) أى ان واذا (التعليق أمر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان تعلق بتعليق أمر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال ألا ترى أنك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت فى هذه الحال حريته على دخول الدار فى الاستقبال (كان كل من جملتى كل) من ان واذا يعنى الشرط والجزاء (فعلية استقبالية) أما الشرط فلانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه وأما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل (ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة) لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة الى أن الجملتين وان جعلت كلتاهما أو احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فأعتد باكرامى اياك أمس وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال

لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية هنا لا تمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشيئين الى مادة الآخر حقيقة بايضاح وزيادة ويظهر انه لا مخالفة للظاهر من جهة الهيئة على مذهب ابن الحاجب الا لو اشترط فى التوافق لفظا كون اللفظ حقيقة فى كلا الشيئين فان يكتف بكون اللفظ فى أحدهما حقيقة والآخر مجازا لم يكن تجوز فى نفس هيئة التثنية انما التجوز فيما بنى عليه التثنية فتأمل (قوله وجوهر اللفظ) عطف تفسير وقوله بالكلية تأكيد (قوله ولكونهما الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أى ظرف لغو متعلق بغير و يحتمل الحالية منه والوصفية له بتقدير المتعلق نكرة أو معرفة فيكون مستقرا كذا فى الفنرى وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان جامدا الا أنه بمعنى الحصول وهو حدث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نوقش بان التعليق جعل الشئ متعلقا فالجعل فى الحال والمتعلقية فى الاستقبال وتعلق الظرف بالمتعلق الذى تضمنه التعليق لا بالجعل اهـ ملخصا من الاطول والفنرى (قوله فعلية) أى لا اسمية وقوله استقبالية أى لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله فعلية استقبالية كأنه لم يقيد بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح المحقق وان خالفه السيد قال فى الاطول وههنا بحث شريف لا ينبغى فوته وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل الى الخبر أو لا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق ان الشرط فى قولك ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد للمطلوب لا للطلب والطلب تعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما أن القيد فى أضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذا فى الطلبى فالشرطية التى جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره السيد السند فكان هذا الخلاف متفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية من أنها بين المركبين أو فى الجزاء أطول (قوله فيمتنع ثبوته) فيه أن هذا لا يقتضى الفعلية بل يقتضى ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التى خبرها فعل نحو زيد ينطلق لانها تفيد الاستمرار التجددى تأمل أجاب الاستاذ بان الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد سم وكتب أيضا قوله ثبوته أى المفيد له الاسمية وقوله ومضيه أى المفيد له الماضوية سم (قوله ويمتنع الخ) لقائل أن يقول ان أريد بتعليق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا يسلم أن معنى التعليق ذلك وان أريد به وقوعه لاجل وقوعه فلا يسلم الامتناع وما المانع من أن يكون الحصول الآن لاجل ما يحصل يس ولا يرد أنه يجب تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهى انما يجب تقدمها ذهنا لا وجودا خارجيا (قوله حصول الحاصل) أى فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخالف ذلك) أى كون جملتى الشرط والجزاء استقبالية لا يقال يرد عليه قوله الآتى وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الا لنكتة والتعليل بقوله لامتناع مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث أريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله سابقا ولكونهما التعليق أمر بغيره فى الاستقبال وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسئلة أخرى من سم باختصار (قوله اسمية) استشكل بان جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أجاز أن تكون اسمية فيكون مبنيا على هذا القول ع س وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لاذا على القول بانها لا تختص بالافعال سم (قوله معناه أن تعتد باكرامك اياى) أى أن تعد اكرامك اياى على وتمن به على (قوله الآن) هو وأمس ظرفان للاكرام لا للاعتداد من سم (قوله فاعتد باكرامى اياك) أى أعده أنا وكتب أيضا ما نصه بصيغة الامر أو المضارع كما فى سم (قوله وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال) أى وقد استعملت اذا للماضى حتى اذا ساوى بين الصدفين وللاستمرار نحو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله فى غير الاستقبال أى لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا أما الشرط فلانه مفروض الحصول فى

قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم فى ريب فان كنت فى شك كما مر وكذا اذا جىء بها فى مقام التاكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم وفى غير ذلك قليلا كقوله

فياوطنى ان فاتنى بك سابق ... من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المتأخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء (أو كون ما هو للوقوع كالواقع) هذا عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعد ذلك باولانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل على ما أشار اليه فى اظهار الرغبة ومن زعم أنها كلها عطف على ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فقد سها سهوا بينا (أو التفاؤل أو اظهار الرغبة فى وقوعه) أى وقوع الشرط (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام) هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما أشار اليه بقوله (فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره) أى الطالب (اياه) أى ذلك الامر (فربما يخيل) ذلك الامر (اليه

الاستقبال مبنى على الغالب (قوله وان كنتم فى ريب) ان كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى وان كان التقدير وان ثبت أى فى المستقبل كونكم فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الا مع المستقبل تامل سم وأجيب بان المعنى وان كنتم فى ريب أى واستمر الى وقت الخطاب للعلم بان من أمر بطلب المعارضة هو المرتاب فى الحين لا الذى سبق منه الريب وهو الآن مؤمن فليفهم ح ف (قوله لمجرد الوصل والربط) ولا يذكر له حينئذ جزاء مطول وفيه أن ان حينئذ ليست شرطية والكلام فى الشرطية الا أنه أراد افادة أنها تخرج عن الشرطية سم قال يس وربما يشعر قوله ولا يذكر بان له جزاء محذوفا وهو ما يقتضيه كلامه فى تذنيب الباب السابع لكنه فى بحث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء اه ملخصا (قوله وفى غير ذلك قليلا) أى وتستعمل فى غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله فياوطنى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوت على المقام فى وطنى فلتطب به قلوب ساكنيه اه حفيد وفى الفنرى ما نصه قوله فلينعم دال على الجزاء وهو محذوف أى لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ بالضم أو نعم كعلم أى صار لينا والبال القلب اه وفى يس أن البال هنا بمعنى الحال وكتب أيضا قوله فلينعم على صيغة المجهول سيرامى والبال نائب فاعل يس (قوله فى معرض) أى فى صورة سم وكتب أيضا ما نصه على وزن مسجد موضع عرض الشئ أى اظهاره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب على مفعل بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى فى الحال أو الماضى (قوله لقوة الاسباب) أل للجنس فيشمل ماله سبب واحد نوبى (قوله المتاخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها بعضد بعض فان الشئ اذا قويت أسبابه يعد حاصلا (قوله انعقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى آيل للوقوع سم (قوله كالواقع) أى فى ترتب ثمرة الوقوع فى الجملة على كل ع ق (قوله هذا عطف على قوة الاسباب) أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع اما لقوة الاسباب واما للعلم بوقوعه من جهة أخرى ع ق والذى يظهر أن فى عطف العام على الخاص باو ما فى عكسه من الخلاف والمشهور فيه المنع (قوله على ما أشار اليه) أى المصنف فى قوله الآتى فان الطالب الخ فان محصله ان فى اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك ولو كان العطف على ابراز لما تأتى هذا البيان سم (قوله فقد سها سهوا بينا) لانه خلاف ما أشار اليه المصنف فى اظهار الرغبة من أنها أى المعطوفات علل له أى للابراز ولان المعنى عليه لا يستقيم لان كون ما هو للوقوع كالواقع لا يصلح بمجرده سببا فى المخالفة والا لزم المخالفة فى كل تركيب كان فيه ذلك مع أنه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لذلك سم وأيضا يلزم عليه انحصار سبب الابراز فى قوة الاسباب وليس كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل مشتمل على المعطوفات فلا تكون قسيما له قاله النوبى (قوله أو التفاؤل) هو أن يذكر ما يسر به السامع فان المخاطب اذا كان يتمنى شيأ فعبر له عنه بما يشعر بحصوله وهو معنى ابرازه فى معرض الحاصل أدخل عليه ذلك الابراز السرور فيكون بذلك مناسبا للمقام ع ق (قوله أو اظهار الرغبة) قال فى الاطول أو للرغبة (قوله أى وقوع الشرط) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أى الظفر (قوله هذا يصلح مثالا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا أردت التفاؤل فتحت التاء لان حصول التفاؤل انما يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للمتكلم يس بالمعنى وقرر بعضهم أنه على جعله مثالا لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضمها اه ويؤيده قول الاطول أو التفاؤل من السامع أو اظهار الرغبة فى وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى لا تتأتى فى حق الله تعالى مع أن الابراز لاظهار الرغبة يقع فى كلام الله تعالى فلا بد من التسامح وارادة معنى يناسب فى حقه تعالى قاله يس (قوله فى حصول أمر) أى مستقبل سم (قوله يكثر تصوره) أى حصول صورته فى الذهن (قوله فربما) لعلها للتكثير أى فبسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه)

حاصلا) فيعبر عنه بلفظ الماضي (وعليه) ٢٣٢ أي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا

فتياتكم على البغاء (ان أردن تحصنا) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ماهو مقتضى التعليق بالشرط أجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني أنهن اذا أردن العفة فالمولى أحق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا قد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع (قال السكاكي أو للتعريض) أي ابراز الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكروا اما للتعريض بان ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد أوحي اليك والى الذين من قبلك (لئن أشركت ليحبطن عملك) فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك أحد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض

أي الى الطالب (قوله حاصلا) أي فيما مضى (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد هنا لازمها وهو كمال الرضا وأيضا لا يجري فيه البيان المذكور أطول (قوله لاظهار الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار شدة رضاه بارادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفنري (قوله فتياتكم) أي امائكم وقوله على البغاء أي الزنا (قوله يشعر بجواز الخ) أحسن من تعبيره في المطول بيقتضي أي يستلزم اذ لا اقتضاء كما يعلم مما يأتي (قوله أجيب بان القائلين الخ) وأيضا نزلت الآية فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا وأيضا اذا لم يردن التحصن لم يكرههن الزنا فلا يتصور اكراههن عليه اه سيد أي فالشرط الموافقة الواقع لان الاكراه انما هو حال ارادة التحصن اه ع ق (قوله فائدة أخرى) أي سوى اخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع ق (قوله المبالغة في النهي عن الاكراه) أي لما في ذلك من التوبيخ للموالي بذكر ما يظهر به فضيحتهم (قوله اذا أردن العفة) أي مع شدة ميلهن وشهوتهن ومع نقصهن وقوله فالمولى أحق بارادتها أي لكماله وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أي فالمقصود من القيد توبيخ الموالي فلا مفهوم له وكتب أيضا قوله فالموالي أحق بارادتها أي فيكون نهيهم عن الاكراه قويا أكيدا (قوله وأيضا دلالة الشرط الخ) أي وأقول في الجواب أيضا فهذا جواب ثان مقابل لقوله أجيب بان القائلين الخ لا لبيان فائدة أخرى للشرط وليس في قوله والاجماع الخ دعوى النسخ بالاجماع ويكفيه ما صرحوا من أنه يتضمن ناسخا وان لم يكن ناسخا بنفسه فاندفع اعتراض ان الحفيد تدبر (قوله على انتفاء الحكم) أي عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ما قابل النص (قوله بان ينسب الفعل الخ) لابد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء يس (قوله ولقد أوحي اليك الخ) في التعريض فائدتان الاولى أن من هو أعلى مرتبة عند الله اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره وهذا بالنسبة الينا فلا يرد أن الكفار لا يقولون بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصح بالنسبة اليهم أيضا والثانية ان الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم ففي ذلك غاية الاذلال لهم يس (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر على تقدير حصوله اضافي أي لا أمته والا فغيره من الانبياء مخاطب بدليل قوله والى الذين من قبلك وانما أفرد الخطاب باعتبار كل واحد كما قاله البيضاوي سم ويس وقيل استعمل ضمير المخاطب المفرد فيما يشمل الغائب مجازا وكتب على قوله باعتبار كل واحد ما نصه لان الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع به) أي في جميع الازمنة (قوله لكن جيء الخ) يفهم أنه لولا التعريض لجيء بلفظ الاستقبال وكانت تصح ان الشرطية وفيه انه اذا كان عدم اشراكه مقطوعا به لا تصح لانها للامور المشكوكة وجوابه يؤخذ مما سبق أنهم يستعملون في مثل ذلك ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان سم (قوله بلفظ الماضي) وان كان المعنى على الاستقبال عبد الحكيم (قوله الغير الحاصل) أي من النبي وقوله في معرض الحاصل أي منه (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أي الاشراك الحاصل على سبيل الفرض والتقدير (قوله بانه قد حبطت أعمالهم) لتحقق سببه فيهم (قوله ان شتمني الامير لاضربنه) تعريضا بان من شتمك يستحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما زعمه الخلخالي من أن التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي ولغيرهم وذا يحصل بصيغة المضارع أعني لئن تشرك ووجه الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته فنري سم وقوله لما زعمه الخلخالي أي بناء على توهم أن التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي وعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارض التعريض بالنسبة لمن يصدر عنه الفعل في المستقبل لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع لا ما سيقع وان التعريض انما نشأ من صيغة الماضي لانه على خلاف الاصل فلا بد من طلب وجه لارتكابه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله

فلا

فلا معنى لافادته التعريض (قوله لكونه على أصله) أى الشرط وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما المانع من التعريض بالمضارع بمن صدر منهم الاشراك فيما مضى باعتبار أنه انه اذا ترتب العقوبة على فرض اشراك فى المستقبل فهم منه أن كل اشراك كذلك وان من صدر منه فى الماضى يستحق العقوبة يس ملخصا (قوله نوع خفاء) أى دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أى عند المصنف فنرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فأما لما يوهم من أن التعريض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح وأما لما ذكره بعضهم من أن اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر فى النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل فى التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافى بين المقتضيات فجاز تعددها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط هو التعريض فنرى وسم (قوله فى التعريض لا فى الخ) عبارة الاطول ونظيره فى التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ابراز فى معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن أشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم فى حقه محقق بخلاف ومالى لا أعبد الذى فطرنى فانه محض تعريض اه (قوله قوله تعالى ومالى الخ) اعترض بانه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب انه صالح للالتفات بان يكون قوله ومالى لا أعبد الذى فطرنى مستعملا فى المخاطبين بان يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعريض بان يكون مستعملا فى حقيقته من المتكلم المخصوص فلا منافاة بين ما فى الموضعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظنى فى الجملة ووجهه أنه على التعريض يبقى قوله تعالى ومالى لا أعبد الذى فطرنى على حقيقته لان التعريض لا يكون الا بالمعنى الحقيقى وعلى الالتفات يكون مجازا والحمل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعريض باعتبار المعنى المجازى يجوز حصول التعريض هنا مع استعمال ومالى لا أعبد الذى فطرنى فى المخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعريض حينئذ مع أن التعريض كما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد والمراد غيره وعلى التجوز يتحد المنسوب اليه والمراد قلت قال الاستاذ يكفى صدق ذلك بحسب اللفظ فانه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو المخاطب سم ملخصا (قوله أى ومالكم الخ) ليس المراد بيان المعنى الذى استعمل فيه ومالى الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو المتكلم حقيقة الا على جواز التعريض فى المجاز كما مر سم (قوله أى حسن هذا التعريض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعريض الاخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله الآتى حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتى فى التعريض السابق أى فى قوله قال السكاكى أو التعريض الخ فهل عمم تأمل سم وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجرى ذلك فى قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلا لا يريد ترويج باطله وأسماعه على الوجه الآتى أطول وهذا الايرد على ما صنعه الشارح من ارجاع ضمير حسنه الى التعريض فى ومالى الخ اذ الامر المسمع فيه حق فى الواقع فالتقييد لموافقة الواقع (قوله هو المفعول الثانى لاسماع) لعله دفع بذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العبادة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العبادة يلزمه من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الامر فلا يريد لهم فيه الا ما يريده لنفسه ع ق (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أى حصول فرض أو مفروضا أو من حيث الفرض لا بالتعليق لكونه محققا وكذا فى الماضى متعلق به عبد الحكيم (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط فى كلام المصنف لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء اللذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط فى كلامه أما الاول فلان التعليق فى الحال لا فى الماضى وأما الثانى فلان حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضى لان المعلق بامر

لكونه على أصله ولما كان فى هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال (ونظيره) أى نظير لئن أشركت (فى التعريض) لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى (ومالى لا أعبد الذى فطرنى أى ومالكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل) قوله تعالى (واليه ترجعون) اذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنه) أى حسن هذا التعريض (اسماع المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثانى لاسماع (على وجه لا يزيد) ذلك الوجه (غضبهم وهو) أى ذلك الوجه (ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين) عطف على لا يزيد وليس هذا فى كلام السكاكى أى على وجه يعين (على قبوله) أى قبول الحق (لكونه) أى لكون ذلك الوجه (أدخل فى امحاض النصح حيث لا يريد) المتكلم (لهم الا ما يريد لنفسه ولو للشرط) أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (فى الماضى

مع القطع بانتفاء الشرط) تقول لو جئتني أكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الاول أعني الشرط يعني أن الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني ألا ترى أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم * وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول أنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني

مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي وقد سبق نظير ذلك من سم بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أي حقيقة في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فمعناه هنا غير معناه في قوله ولو للشرط لانه ثم بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد أن المعرفة اذا أعيدت كانت عينا الا ان ذلك أغلبي من سم بزيادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط ويمكن الجواب بان قوله فيلزم انتفاء الجزاء ليس تفريعا على ما قبله بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر فقوله فيلزم الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور ع س سم باختصار وعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أي الحصول المفروض للشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء المسبب عنه مدلول لو فمدلولها التعليق المذكور مع الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضي في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم انه لمجرد التعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا في المغني اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التفريع لا يوافق قوله الآتي بل معناه الخ فلعله بالنظر لما فهمه ابن الحاجب تأمل سم (قوله فهي لامتناع الخ) أي مفيدة لامتناع الخ فلا ينافي قوله سابقا التعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو ذلك التعليق وما له امتناع الثاني لامتناع الاول كذا في الاطول ثم نقل عن السيد ما يخالف ذلك وبحث فيه فراجعه (قوله يعني الخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب سم (قوله لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة) أي أسباب تامة كل واحد منها كاف في وجوده وحينئذ يكون السبب كلا منها على البدل سم أي بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد كالارث فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب التام يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فهي لامتناع الاول الخ) الحاصل أن في لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بان تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجي فتكون لامتناع الثاني لامتناع الاول ثالثها أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الاول لامتناع الثاني على العكس مما قبله رابعها أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد النقيضين كقوله * لو لم يخف الله لم يعصه * سيرامي (قوله انما سيق الخ) أي لان المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) كأنهم عدلوا الى ذلك لان ما قاله ابن الحاجب لا يأتي كليا لانه لا يتأتى في نحو ولو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا في نحو لو كان لي مال لحججت اذ وجود المال ليس سببا للحج بل شرط لكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فعدلوا الى اللازم والملزوم الا أنه أيضا لا يتم في نحو لو كان الماء حارا لكانت النار موجودة لان الحرارة ليست ملزومة للنار لانها قد توجد بالشمس فان ادعي أن المراد اللزوم ولو جعليا أو ادعائيا فلابن الحاجب أن يريد السببية ولو جعلية أو ادعائية فلا تفاوت الا أن يجاب بانه يعلم من تتبع اللغة ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح أن يعتبر كونها جعلية أو ادعائية سم (قوله أعم) نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله انه يستدل بامتناع الاول الخ) أي كما فهم ابن الحاجب وكتب أيضا قوله أنه يستدل بامتناع الاول الخ فان كلا الانتفاءين معلومان في نحو قولنا لو جئتني لاكرمتك عبد الحكيم (قوله بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصله أنها للدلالة على أن الامر في الواقع كذلك أي ان انتفاء الثاني في الواقع سببه انتفاء الاول اما بناء على انحصار سببه في الاول أو غير ذلك ويرد عليه انه يلزم أن لا تصدق الشرطية حينئذ الا اذا كان الواقع كذلك بان يكون انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول وان تكذب اذا لم يكن كذلك بان لم يكن انتفاء الاول علة لانتفاء الثاني مع انه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره أيضا كليا فلا فائدة في العدول اليه كما فهمه ابن الحاجب الا أن يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع

سم ملخصا ومما لم يكن فيه انتفاء الاول علة لانتفاء الثاني في الواقع قولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية علة لانتفاء الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو أضاءت الدار لطلعت الشمس ويمكن أن يقال أمثال هذه واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة كما في سم عن الفنري وكتب أيضا قوله بل معناه الخ قال شيخنا مغوش المغربي معنى ذلك أنها تستعمل فيما اذا علم انتفاء أمرين في الخارج للدلالة على انتفاء أحدهما وهو الثاني بسبب انتفاء الآخر وهو الاول وأما اذا جهل انتفاء شيء وعلم انتفاء سبب له فلا يستدل على انتفاء ذلك الشيء بانتفاء ذلك السبب وهذا ما أفاده الشارح وهو منشأ الاعتراض ويوافقه السيرامي سم (قوله بسبب انتفاء الاول) أي في الخارج (قوله هي انتفاء مضمون الشرط) أي في الخارج ونقض بنحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا وقد قدمنا ذلك مع الجواب (قوله من غير التفات) أي لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم لولا امتناع الثاني لانتفاء الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم أن مرادهم ان انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر (قوله ألا ترى الخ) هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام (قوله ان وجود على سبب) أي في الخارج (قوله لا أن وجوده دليل الخ) اذ لم يقصد افادته للعلم بعدم الهلاك وانما المراد بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع ع ق (قوله ولهذا) أي لكون معناها الدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال اذ لو كان كذلك لما صح استثناء نقيض المقدم اذ هو لا ينتج لجواز أن يكون اللازم أعم فلا يلزم من رفع المقدم رفع التالي فتعين أن يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء (قوله صح مثل قولنا الخ) ولو كانت للاستدلال لم يصح القول المذكور للزوم الاستدلال برفع المقدم على رفع التالي مع أنه لا ينتج وكتب أيضا قوله صح مثل قولنا الخ فيه نظر لانه ينافي ما قالوا ان في لو اغناء عن استثناء نقيض التالي وفي الماتن وضع المقدم أطول وقد يقال الاستغناء عنه لا ينافي صحته فيكون تأكيدا (قوله قال الحماسي) البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب واذا أطلق الحماسي بان قيل قال الحماسي فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب فنري على المطول في غير هذا المحل وقيل الحماسي من ينظم في الشجاعة (قوله يعني ان عدم طيران الخ) فعدم طيران الفرس معلوم والغرض بيان السبب في عدم طيرانها ع ق (قوله ولو دامت الخ) الظاهر أن معنى البيت أنهم لو بقوا كانوا رعا للممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل (قوله الدولات) أي أهل الدولات الماضية قال في المختار الدولة في الحرب أن تغلب احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول بكسر الدال والدولة بالضم في المال يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم هما لغتان بمعنى واحد وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم في المال والفتح في الحرب وقال عيسى بن عمر كلتاهما في المال والحرب وقال يونس والله ما أدري ما بينهما اه (قوله كانوا) أي أهل دولة زماننا (قوله كغيرهم) خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل فنري ويصح أن يكون رعايا خبرا بعد خبر أو خبرا أول وكغيرهم حال مقدمة (قوله وأما المنطقيون) هذا مقابل لمحذوف أي هذه قاعدة اللغويين وكتب أيضا قوله وأما المنطقيون الخ قال السيرامي استعمال لو على قاعدة اللغة أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب ومنثورهم وعلى قاعدة المنطقيين أكثر في استعمالات أرباب التآليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا وثمرة الخلاف بين الطريقين تظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند أهل العربية دون الميزانيين وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل اتفاقا اه ببعض تغيير (قوله فقد جعلوا الخ) موافق لما قاله ابن الحاجب سم وكتب أيضا قوله فقد جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا وأخذوه مذهبا عند الحكيم (قوله ان ولو) زاد

في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم أن انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر

يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر وقال المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام

وأما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو أداة للزوم دائما

وانما يستعملونها فى القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء اللازم من غير التفات الى أن علة انتفاء الجزاء فى الخارج ماهى وقوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ماذكرناه من اسرار الفن وفى هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها فى الشرح واذا كان لو للشرط فى الماضى (فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها) اذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد أنها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالصين وانى أباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط (فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لوقعتم فى جهد وهلاك (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا)

---

٢ قوله ولو يكن صوابه يكون اه

فى المطول ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) أى أداة للزوم سواء كانت ان أولو أوغيرهما كاذا وكلما (قوله لحصول العلم) أى لاكتسابه (قوله فهى عندهم للدلالة الخ) قد يفهم منه ان معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر أنه غير مراد وأن المراد ان معناها لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الملزوم المجهول كما عبر بذلك السيرامى فى بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثانى الخ) أى كما اذا استثنى نقيض التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهى هنا للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول وكتب أيضا قوله بانتفاء الثانى فيه بحث لانها قد تكون عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثانى كما اذا استثنى عين المقدم نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود الا أن يقال اقتصر على ماذكره لانه أغلب أوعلى سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) أى كما التفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد فى الخارج علة انتفاء التعدد سم (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورود بمعنى الاتيان والمجىء لامن الايراد أى ان هذه الآية آتية وجارية على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) أى الاصل الكثير فى اللغة والافالاستعمال الثانى أيضا لغوى وليس مراده أنه اصطلاحى وانما مراده أن ههنا استعمالين أحدهما كثير والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم أى فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم له كثيرا وحرياتهم عليه يس وبهذا يندفع ماقيل الاوجه لحمل الآية على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) أى غالبا كما يستفاد من قول الشارح بعد وهو مع قلته ثابت الخ وقوله عدم الثبوت أى عدم الحصول فى الخارج وكتب أيضا قوله فيلزم عدم الثبوت أى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شىء من جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع أفاد ذلك بلاخفاء والمقصود هنا بيان أنه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق فى ان وكأنه أوقعه فى هذا الظن أنه لوكان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى فى جملتيها أطول أى مع أن اغناء الثانى عن الاول غير معيب ثم قال لكن لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها أيضا الى الاسمية بخلاف ان على ماقاله الرضى وأما قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فعلى تقدير القسم وذهب جار الله الى أن الاسمية فى الآية جواب لو فقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء وكان المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه أو ايثار الما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضى) بالرفع وقوله فى جملتيها تنازعه عدم الثبوت والمضى سم (قوله اذ الثبوت الخ) راجع لقوله للشرط لان الشرط هو التعليق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله فى الماضى (قوله ينافى التعليق) أى والحصول الفرضى مطول وكتب أيضا قوله ينافى التعليق أى المتقدم الذى هو تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان منافيا للتعليق لان الحصول الفرضى المأخوذ فى تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطول فاندفع ما لابن قاسم هنا (قوله استعمال ان) أى فى المستقبل فلا يحتاج الى نكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره أنها فى ذلك شرطية فيقدر لها جزاء والتقدير ٢ ولو يكن العلم بالصين وقت طلبكم له فاطلبوه وقيل انها وصلية فلا جواب لها على ماصرح به كثير من النحاة وان أفهم كلام المطول فى تذنيب الباب السابع أن لها جوابا مقدرا وقدم نظير ذلك فى ان أيضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط فى هذين مستقبل بدليل أنه فى حيز اطلبوا وأباهى الذى هو مستقبل يس وكتب أيضا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغماز (قوله وانى أباهى الخ) حديث آخر صدره تنا كحوا تناسلوا فانى الخ (قوله جهد) بفتح الجيم أى مشقة وقوله وهلاك الواو بمعنى أو كما قاله النوبى وفى الاطول مايفيده (قوله لقصد استمرار) أى الاشارة الى استمرار الفعل عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لقصد استمرار الفعل أى الاستمرار

التجددى والمراد الفعل اللغوى وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه ففى كلام المصنف حذف مضاف أى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى أن امتناع عنتكم بسبب الخ هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره فى كلام المصنف بان يكون المعنى بقصد الاستمرار المذكور أى من يطيعكم بقطع النظر عن لو يفهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفى القيد كما فى الوجه الاول ويكون المعنى لو استمر على اطاعتكم لوقعتم فى المشقة فيفيد أن أصل الاطاعة موجود وأن يعتبر تقييد النفى بالاستمرار كما فى الوجه الثانى فالمعنى امتناع الاطاعة ونفيها مستمر فقيد الامتناع بكونه مستمرا أى فى الكثير فلا ينافى أنه أطاعهم فى القليل فيكون النفى على الثانى منصبا على المقيد والمراد بالنفى هنا الامتناع كما قاله ع ق (قوله بسبب امتناع استمراره) أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز اشارة الى رجحان الوجه الاول فى المراد بالفعل وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلان عنتهم أى وقوعهم فى المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبونه كأنه مستتبع فيما بينهم ويستعملونه فيما يعن لهم وفى ذلك من اختلال أمر الرسالة وانعكاس تدبير ما يتعلق بالرسالة ما لا يخفى على أحد وأما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا مضرة اهـ سيد وقوله فظاهر أى لان النفى فى الغالب اذا توجه الى مقيد بقيد كان مورد النفى هو القيد وهو هنا الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فيه مناقشة لان موافقته اياهم فى بعض ما يرونه حاصلة أيضا على الوجه الثانى ومفهومة منه بسبب القيد المذكور فى الآية أعنى فى كثير والمعنى على الوجه الثانى امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم فى كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم فى القليل وقرر بعضهم أن بعضهم رجح الثانى لما يلزم على الاول من ثبوت اطاعتهم فى الكثير لان المنفى عليه الاستمرار على اطاعتهم فى كثير فيثبت نفس اطاعتهم فى كثير وفى ثبوته توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يتبادر تعين هذا الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار اليه بتعبيره بالجواز وذلك لانه على هذا الوجه يكون مضمون الكلام أن علة انتفاء العنت هى استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لان العلة عليه نفى استمرار الاطاعة وهو لا ينافى ثبوت أصلها ومع ثبوته لا ينتفى العنت والجواب ما أشار اليه السيد فيما تقدم وهو أن الاطاعة فى البعض لا يترتب عليها عنت فلا حاجة لنفى أصل الاطاعة كما هو مقتضى الوجه الثانى بل الواجب نفى استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الاول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة فى البعض موجود على الوجه الثانى أيضا كما قدمته تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو الاطاعة منفى على هذا دون الاول سم (قوله استمرار الامتناع) أى الذى هو معنى لو (قوله كما أن الجملة الاسمية الخ) تنظير للفعلين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة الى الوجه الثانى لان المعتبر فيه تأكيد النفى وكذا هنا المعتبر تأكيد الثبوت (قوله والمنفية تفيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النفى فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد بان ترجع المبالغة الى نفى الظلم تأمل سم (قوله لا نفى التأكيد) لا يقال قضية قاعدة أن النفى يتوجه الى القيد فى الكلام أنها تفيد نفى التأكيد لان ذلك اذا اعتبر القيد سابقا على النفى انظر سم (قوله كقوله تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه تأكيد النفى لا نفى التأكيد والدوام لانه يفيد أن المنفى انما هو ايمانهم المؤكد الدائم فلا ينافى ثبوت الايمان لهم فى الجملة وليس كذلك ولانه لو أريد نفى التأكيد لم يكن ردا لقولهم آمنا لان دعواهم حدوث الايمان وحدوث الايمان لا ينافيه عدم استمراره الذى هو مقتضى التأكيد من سم وغيره (قوله الله يستهزئ بهم) بعد قوله حكاية عنهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى استمرار الاستهزاء أى حدوثه وتجدده وقتا فوقتا أى كما أريد بالمضارع الاستمرار فى هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين انما نحن مستهزؤن لانه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين أن الاستمرار فى الاسمية فى الثبوت والاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التجدد وقتا فوقتا وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين

والفعل هو الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفى والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم)

والمراد به لازمه وهو انزال الهوان والحقارة بهم ألا ترى الى قوله تعالى أولا يرون أنهم يفتنون فى كل عام مرة أو مرتين وما كانوا يخلون فى أكثر أوقاتهم من نزول بلية وتهتك ستر وتكشف سر نوبى قال عبد الحكيم والله مستهزئ وان كانت دالة على الدوام بمعونة المقام الا أن الاستمرار التجددى أبلغ وكتب أيضا قوله الله يستهزئ بهم قال فى المطوّل والاستهزاء السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم قال السيد أى معناه المقصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشئ على غايته لعلاقة السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به اه أى فيستهزئ مجاز مرسل وفى المقام غير ذلك أيضا فليراجع (قوله حيث لم يقل مستهزئ بهم) أى مع أنه مقتضى الظاهر لانه فى مقابلة انما نحن مستهزؤن ويحتمل أن يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم كذا فى الاطول (قوله وتجدّده) عطف تفسير (قوله فى نحو قوله تعالى الخ) مما لم يقصد به الاستمرار أطول وكتب أيضا قوله فى نحو قوله تعالى الخ وقيل لو للتمنى فلا استشهاد لان لو التى للتمنى تدخل على المضارع اه (قوله أروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه الاوّل أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى أن يدخلوها الثانى أن يكونوا قد وقفوا عليها وهى تحتهم بمعنى انهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفت الدابة والثالث أنهم عرفوها من وقفت على كلام فلان عرفت معناه عبد الحكيم فاما الوجه الثانى فى كلام الزجاج فهو عين الوجه الثانى فى كلام الشارح وأما الوجه الاول فى كلام الزجاج فهو غيره فى كلام الشارح وأما الوجه الثالث فى كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام الزجاج اذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول فلو حذف قوله أدخلوها وقال أو عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة التى فى قوله أو أدخلوها فعرفوا الخ تأمل ومما يدل على هذه المسامحة قوله فى المطوّل أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته اه فقوله من قولك الخ دليل على ما قلناه ويدل هذا أيضا على أن قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير الاخير فقط تأمل (قوله حتى يعاينوها) تعليلية (قوله أو اطلعوا) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى من الاوّل لعدم احتياجه الى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الاوّل وكون الوقف بمعنى الاطلاع مما ذكره فى القاموس وفى نسخ واطلعوا بالواو والاولى أولى وعلى النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها رفعوا فوقها وهى تحتهم كما ذكره الشارح وفى الاطول اذ وقفوا أى حبسوا أو اطلعوا أو أقيموا من وقفته بمعنى أقمته أو حبسته أو أطلعته على ما فى القاموس (قوله هى تحتهم) جملة حالية والضمير عائد على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفاسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع والادخال ع س (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى أى لو ترى الكفار فى وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال الشائع أعنى الظرفية والادراك البصرى من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم أى لو صدر منك الرؤية (قوله لرأيت أمرا فظيعا) تقصر العبارة عن تصويره (قوله لتنزيله الخ) علة لدخول لو وكتب أيضا قوله لتنزيله منزلة الماضى لصدوره الخ فيه بحث لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحققه لامحالة وأما فرضه شيأ فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بان فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب وأما أصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض فكأنه قيل يرى أهل النار موقوفين على النار ولو ترى أنت لترى أمرا عجيبا فدخول لو يجعل ترى بمنزلة الماضى فى تحقق أصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا يمكنك التفصى عن بحث آخر وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك أن تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول يظن معها أنه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام أطول ملخصا ثم ناقش الشارح فى قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه مجال للمناقشة فراجعه (قوله لصدوره الخ) علة للتنزيل (قوله عمن لا خلاف) أى تخلف وهو الله تعالى (قوله فهذه الحالة) أى رؤية الكفار فى تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل فيها لو عبد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا افادة زائدة عما فى المتن لا بيان لقول المتن لصدوره الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تامل وكتب أيضا ما نصه يعنى أن فى العدول الى

حيث لم يقل مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا (و) دخولها على المضارع (فى نحو قوله تعالى ولو ترى) الخطاب لمحمد عليه الصلاة والسلام أو لكل من يتأتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) أى أروها حتى يعاينوها أو اطلعوا عليها اطلاعا هى تحتهم أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا (لتنزيله) أى المضارع (منزلة الماضى لصدوره) أى المضارع أو الكلام (عمن لا خلاف فى اخباره) فهذه الحالة انما هى فى القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصتان بالماضى لكن عدل

المضارع تنبيها على أن لفظ المستقبل الصادر عمن لاخلاف فى اخباره بمنزلة الماضى المعلوم تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويلا مستقبلة تحقيقا روعى الجانبان معا فأتى بلو وصيغة المضارع وكتب أيضا مانصه فالمضارع حينئذ باق على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لو لكونه بمنزلة الماضى فى تحققه لصدوره الخ (قوله عن لفظ الماضى) أى الانسب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة بمنزلة الماضى سم (قوله ماض بحسب التأويل) حيث نزل لتحققه منزلة الماضى (قوله هذا الامر) أى رؤيتهم فى تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكنك مارأيته) اشارة الى معنى لو سم (قوله كما فى ربما يود) لايخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع مافيها من الخلاف المبين بعضه فيما بعد توضيح بما هو أخفى ولو قال ومثله ربما يود لكان أولى أفاده فى الاطول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أى فيكون الاصل هو الماضى بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وانه يجوز وقوع الفعل المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو مذهب الجمهور فلا يتأتى ذلك واختاره ابن هشام وقال فى المغنى ان فى المذهب الاول تكلفا فراجعه ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقيل هو مؤول بالماضى على حد قوله تعالى ونفخ فى الصور وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أى معنى نوبى (قوله لانها للتقليل فى الماضى) أى لان التقليل انما يمكن فيما عرف حده والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع لما يقال ان ودادتهم الاسلام تحصل منهم كثيرا فما معنى التقليل وقد يوجه التقليل أيضا بأن ودادتهم وان كانت كثيرة بمنزلة القليل لعدم نفعها وكتب أيضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ فى الحديث لايزال الرب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الاسلام عبد الحكيم (قوله وقيل هى مستعارة للتكثير) بل هى عند بعضهم حقيقة فيه وعليه تختص أيضا بالماضى عند ابن السراج وأبى على فان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده كما قاله فى المغنى والتكثير باعتبار أن الكفار حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة وكتب أيضا قوله مستعارة للتكثير أى مستعارة بالنسبة الى أصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى التحق بالحقيقة عبد الحكيم ويظهر أن المراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والتجوز لا المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو للتحقيق) فان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق عبد الحكيم وهو اشارة الى أن العلاقة فى الثانى اللازمية (قوله محذوف) تقديره الاسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجملة لو كانوا مسلمين فى موضع الحال أى قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز أن تكون لو للشرط والجواب محذوف أى لنجوا من العذاب عبد الحكيم وكتب أيضا قوله محذوف أى لا لو كانوا مسلمين كما قد يتوهم لان لو التى للتمنى للانشاء ولا يعمل ماقبل الانشاء فيما بعده اه يس ولانه لامعنى لكونهم يودون التمنى (قوله حكاية لودادتهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كنا مسلمين لان هذه هى الودادة التى تصدر عنهم الا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة عبر بطريق الغيبة فى ضميرهم كما تقول حلف فلان ليفعلن كذا وانما الواقع فى حلفه لأفعلن ع س سم (قوله من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا) فيه اشكال لانها اذا كانت حرفا مصدريا على هذا الرأى فكيف تكون للتمنى فاعل المعنى من جعل لو للتمنى أى لو التى نجعلها للتمنى جعلوا هذا حرفا مصدريا ع س سم وكتب أيضا مانصه أى الواقعة بعد فعل يفيد التمنى كما هنا وهو يود كذا فى المطول (قوله أو لاستحضار) السين والتاء ليستا للطلب بل للتاكيد أى لاحضارها ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم يطلب من نفسه الاحضار نوبى وكتب أيضا قوله أو لاستحضار عطف خاص على عام بناء على جوازه بأو لان استحضار الصورة فيه التنزيل أو هو عطف مغاير نظرا الى أن المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقة والمعطوف من تنزيل الماضى تقديرا كذا بخط شيخنا المدابغى (قوله يعنى أن العدول الى المضارع الخ) والحاصل أن المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما يتحقق فى المستقبل لكن نزل منزلة الماضى سعيا فى قضاء حق مادخلت عليه لو واذ وانما نزل منزلته لكونه محقق الوقوع أو يجعل كأنه كان ماضيا ثم عبر عنه بالمضارع

عن لفظ الماضى ولم يقل ولو رأيت اشارة الى أنه كلام من لاخلاف فى اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضى فى تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك مارأيته ولو رأيته لرأيت أمرا فظيعا (كما) عدل عن الماضى الى المضارع (فى ربما يود الذين كفروا) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لاخلاف فى اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضى لانه قد التزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون فان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى مستعارة للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمنى حكاية لودادتهم وأما على رأى من جعل لو للتمنى حرفا مصدريا فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين (أو لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعنى ان العدول الى المضارع فى نحو ولو ترى اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع

استحضار الصورة العجيبة تفخيما الشأنها وهو حكاية الحال الماضية سيرامى وعلى هذا الابد فى الاستحضار من تنزيل المستقبل منزلة الماضى وقد صرح ابن يعقوب بذلك بناء على ماقيل ان الاستحضار للمستقبل لم يوجد فى كلامهم وانه خاص بالماضى وعلى هذا ففى الكلام مجاز على مجاز (قوله مما يدل على الحال الحاضر) ان قلت قوله مما يدل يقتضى أنه لا يتعين العدول الى خصوص المضارع بل كان يجوز أيضا الى اسم الفاعل مع أن المقام مقام تعليل العدول الى خصوص المضارع قلت هذا مبنى على ماصرح به فى المطول من أن شرط لولا يكون الا فعلا فلما اقتضى المقام العدول عن الماضى لم يبق مما يجوز دخوله فى حيز لو مما يناسب المقام الا المضارع وكتب أيضا قوله على الحال أى الشأن والامر (قوله الحاضر) ان كان المراد بالحاضر الحاصل الآن لم يتم اطلاق قوله الذى من شأنه أن يشاهد وان كان المراد به مافى حضرة المتخاطبين لم يسلم دلالة المضارع عليه ويمكن اختيار الشق الاول والمراد من شأن موجوده أى الموجود منه أى المتصف بالوجود منه (قوله الذى من شأنه أن يشاهد) بخلاف الشئ الماضى والشئ المستقبل (قوله الصورة) أى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار (قوله السامعون) أى للفظ المضارع (قوله لغرابة) أى ندرة (قوله أونحو ذلك) كلطافة (قوله فتثير سحابا) يمكن أن يكون التعبير هنا بالمضارع لكون الاثارة مستقبلة بالنظر للارسال ع س سم (قوله والانقلابات المتفاوتة) أى اختلاف أحواله من اتصال بعض أجزائه ببعض وانفصالها ورقته وثخنه وتلونه بالالوان المختلفة وغير ذلك سم (قوله فلارادة عدم الحصر الخ) أى ارادة افادة عدم الحصر الخ أى ارادة افادة السامع ذلك وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه أن ارادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف لانه يكون لغير الحصر والعهد فهذه النكتة لا تختص بالتنكير والجواب ان ذلك لا يضر لانه لا يجب فى النكتة الانعكاس فيجوز أن تجعل سببا للتنكير وان أمكن حصولها بغيره أيضا اه ع س سم وبحث فيه يس بان التعريف وان جامع عدم الحصر والعهد لا يأتى له وكتب على قوله لانه يكون لغير الحصر والعهد مانصه كما اذا كان لتعريف الجنس فانه لا يستلزم الحصر بل انما يفيده فى الكلام الخطابى كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة فى زيد أو كون زيد كاتبا معهودا سببا الكذب زيد كاتب فى الجملة ولم يكذب أحد هذا التركيب بواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما فى المفتاح وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول مازيد الا كاتب الا أن يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفى صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند أطول (قوله زيد كاتب) أى يلقى الكلام نثرا وقوله وعمرو شاعر أى يلقى الكلام نظما (قوله أوللتفخيم) كان المراد التفخيم على وجه مخصوص وهو الاشارة الى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه والا فيمكن التفخيم بالتعريف بان يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر لان النكتة لا يجب انعكاسها كما تقرر ع س سم (قوله هدى) فالتنكير للدلالة على فخامة هداية هذا الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب المفيد أنه نفس الهداية مبالغة ع ق (قوله على أنه خبر مبتدأ الخ) فان أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا ع ق (قوله أوللتحقير) كقولك الحاصل لى من هذا المال شئ أى حقير وقد مثل بنحو مازيد شيا والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية ع ق (قوله وأما تخصيصه) الى قوله فظاهر مما سبق كان الاخصر أن يقول وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف وتركه فظاهران مما سبق أطول (قوله نحو زيد رجل عالم) اعترض بان الوصف هنا محصل للفائدة لا أن الفائدة تكون به أتم اذ لا يقصد الاخبار عن زيد بالرجولية وربما كانت فائدة الخبر فى صفته لا فى نفسه وفيه نظر لان زيدا قد يكون صبيا والرجل البالغ بل قد يكون علم مؤنث والرجل الذكر يس (قوله فلكون الفائدة أتم) قال فى الاطول وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم أن زيدا غلام ولا يعرف أنه غلام عمر فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد أن يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على أصل المراد (قوله وجعل الاضافة والوصف من المخصصات) أى مع أن تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع

مما يدل على الحال الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا فى أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله والله الذى أرسل الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) يعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة (وأما تنكيره) أى تنكير المسند (فلارادة عدم الحصر والعهد) الدال عليهما التعريف (كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر أو للتفخيم نحو هدى للمتقين) على أنه خبر مبتدا محذوف أو خبر ذلك الكتاب (أو للتحقير) نحو مازيد شيأ (وأما تخصيصه) أى المسند (بالاضافة) نحو زيد غلام رجل (أو الوصف) نحو زيد رجل عالم (فلكون الفائدة أتم) لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات

الموصوف

الموصوف والصفة مركبا تقييدا يقتضى جعلهما من المقيدات أفاده فى الاطول (قوله انما هو مجرد اصطلاح) والا فلو جعل معمولات الفعل من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات أو جعل كل منهما من المخصصات أو المقيدات لكان صحيحا سم وكتب أيضا ما نصه أى اصطلاح مجرد عن المناسبة قال فى الاطول ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله وأما تعريفه فلو قال وأما تقييده بالاضافة أو الوصف لكان شاملا للاضافة الى معرفة وللوصف بها فلما قال وأما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص فى النكرات والتوضيح فى المعارف اهـ وفيه ان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويجعلون الوصف فى المعارف مخصصا كما مر فى بحث المسند اليه يس (قوله انما يدل على مجرد المفهوم) وهو الحدث أى والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) فى المطول وهذا وهم لانه ان أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة فى الايجاب ليست كذلك فيجب أن لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل أيضا شيوع لان قولك جاءنى زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص ألا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اهـ فقد علمت وجه النظر سم وحاصله أنه ان أراد بالشيوع العموم الشمولى فهو منتف فى النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل وأجيب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولى فى الجملة ناسبه التخصيص الذى هو بعض الشيوع الشمولى بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته ذلك وانما يدل على معنى مطلق فناسبه التقييد (قوله فلافادة السامع حكما على أمر الخ) لا خفاء فى أن المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها الا الايقاع والانتزاع كما يفيده تعديته الحكم بعلى ففى كلامه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له بعيد أطول (قوله يعنى الخ) عبارة ع ق وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند انما يكون عند تعريف المسند اليه والا فلو صح الحكم به معرفا على منكر لكان الصواب ليشمل الامرين أن يكون حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذى أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراداله لانه هو المطابق لما فى الخارج اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامنا فيها وان كان فى الانشائية نحو من زيد ومن القائم اهـ وعبارة سم قوله يعنى الخ وجه أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند الافادة المذكورة وكان ظاهر اطلاقه والمقام أنه لا سبب الا ذلك دل على أنه لا يعرف الا حيث يعرف المسند اليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله اذ ليس فى كلامهم الخ) أفاد ابن مالك فى تسهيله جواز ذلك فى باب كان وان وحمل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب (قوله فى الجملة الخبرية) بخلاف الانشائية نحو من أبوك وكم درهما مالك ومثلها جملة الصفة فى نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وهذا عند سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام أو أفعل التفضيل فى جملة هى صفة وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين أفاده فى الاطول (قوله بآخر) اشارة الى أنه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتحدا فى المصدوق الخارجى وأما نحو قوله * انا أبو النجم وشعرى شعرى * فعلى تقدير شعرى الآن مثل شعرى القديم أى لم يتبدل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة ع ق ولا يكفى فى الافادة مجرد التغاير لوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به يس (قوله مثله) غير محتاج اليه (قوله أو لازم حكم) وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله أو لازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفى هذا تنبيه) أى قوله وأما تعريفه سم وكتب أيضا ما نصه دفع به شبهة أنه لا فائدة فى الحكم على الشئ بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير الى أن الجار والمجرور وقع حالا من عمرو والمنطلق لكنه مفعول به لمعنى المماثلة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله حالا من عمرو والمنطلق يستدعى حذفا

انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجئ فى الاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر (وأما تركه) أى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) فى ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة (وأما تعريفه) أى المسند (فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف) يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس فى كلامهم مسند اليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية (بآخر مثله) أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله فى كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق (أو لازم حكم) عطف على حكما (كذلك) أى على أمر معلوم بآخر مثله وفى هذا تنبيه على أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى افادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما الى الآخر (نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرفا

(باعتبار تعريف العهد أو الجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوك انما يقال لمن يعرف أن له أخا والمذكور فى الايضاح أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف ووجه التوفيق ماذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والالم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم تكن أحدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما فى الكتاب ناظر الى أصل الوضع وما فى الايضاح الى خلافه (وعكسهما) أى نحو عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط فى التقديم أنه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالاخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيد أخوك ويظهر ذلك فى نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثانى) يعنى اعتبار تعريف الجنس (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا نحو زيد الامير) اذا لم يكن أمير سواه (أو مبالغة وقوله

والتقدير حال كون المنطلق منه معرفا الخ أى من عمر والمنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق خص قوله باعتبار الخ بالمثال الثانى مع امكان جريانه فى الاول لان المضاف ينقسم انقسام ذى اللام وذلك لان الاصل فى الاضافة اعتبار العهد لا الجنس سم وهذا يقتضى استواء العهد والجنس بالنسبة الى ذى اللام وأنه ليس الاصل فيه أيضا الاضافة وسيأتى عن السيد خلافه والاسلم التعليل بانه فى الاضافة أشد تأصلا منه فى ذى اللام وجوز فى الاطول تعلقه بالمثالين وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الاشارة الى حصة معلومة للمخاطبين لانه لا يوافق التقرير الآتى بل المراد به فى نحو المنطلق الاشارة الى شخص هناك معين فى الخارج ثابت له الانطلاق وان لم يكن معينا عنده مشخصا له كما ان المراد بالجنس فى ذلك الحقيقة التى تعرفها بانها المنطلق من غير اشارة الى منطلق معين فى الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) ى المتن أى قوله بآخر مثله (قوله بعض المحققين) مراده شيخه الرضى (قوله فلم يكن الخ) تفريع على النفى (قوله فما فى الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام زيد وان كان بحسب أصل وضع الاضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلابد أن يشار به الى غلام له مزيد خصوصية بزيد لكونه أعظم غلمانه وأشهرهم بكونه غلاما له أو لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين كما ان ذا اللام فى أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا اشارة لواحد معين كما فى قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لانه لم يبين ما اذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب أن له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فيريد أن تفيده ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا اليه أطول (قوله صفتان) كالاخوة وكونه مسمى بزيد فى المثال الآتى وفى الاطول أراد بالصفة ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحدة منهما بوجه من وجوه التعريف سم (قوله فايهما) أى شرطية وجوابها قوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع كما قال فى الخلاصة * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * (قوله فاذا عرف السامع الخ) والحاصل أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالاخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن تارة يعلم الخ أى فتقول زيد أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيد أخوك) لا يقال ينبغى أن يصح لحصول المقصود عليه من افادة السامع أن الاخ متصف بانه مسمى بزيد غاية الامر أن غيره أولى فكيف جعل واجبا لانا نقول الامر المستحسن فى نظر البلغاء لا تجوز مخالفته الا لنكتة فهو واجب بلاغة وان لم يكن واجبا عقلا ع س سم (قوله ولا يصح الخ) لان المعلوم للاسود هو الغاب دون الرماح والمراد بالاسود هنا الشجعان يس ففيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة (قوله والثانى) فهم منه أن الاول وهو المعهود لا يفيد الحصر لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر فى بعض الافراد وأما المعهود الخارجى فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا فى قصر الافراد وأما قصر القلب فيتأتى فى المعهود أيضا فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمر والمنطلق زيد أى لا عمر كما تعتقده اه ع ق ومثل قصر القلب قصر التعيين كما فى السيد على أن المعهود يصح أن يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا النوع الفلانى من المنطلق فيصح حصره افرادا فالاولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أى المحلى بأل (قوله قصر الجنس) أى جنس معنى الخبر نوبى وكتب أيضا ما نصه المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود الخارجى فيتناول الاستغراق وغيره يس (قوله تحقيقا) أى قصرا محققا العدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع أو اعتقاد المتكلم

وقوله أومبالغة أى قصرا غير محقق بل للمبالغة وكتب أيضا قوله تحقيقا الخ القصر الحقيقى أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الامير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب أطول (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد منه نوبى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا انما يصح على مذهبه أن الجزئى الحقيقى يكون محمولا أما على مذهب السيد أنه لا يكون محمولا حتى ان قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد فلابد من التفاوت لاختلاف المفهوم حينئذ لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد أى الامير المسمى بزيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولا تأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحموله كلى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلى ولا شك ان ذلك يوجب التغاير فيلزم التفاوت لان المقصور عليه الامارة حينئذ على الاول هو الذات المشخصة المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلى وهو مفهوم المسمى بزيد ع س سم وكتب أيضا قوله لا تفاوت بينهما فى شرحه للمفتاح وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى الفائق أن قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه أن الجالب للحوادث هو الله لا غيره عبد الحكيم (قوله وبين ما تقدم) من زيد الامير وعمرو الشجاع (قوله والحاصل أن المعرف بلام الجنس الخ) خلاصته أن المعرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة الخ) أخذ هذا التعميم من قول المصنف على شئ نحو التوكل على الله والامام من قريش مثل بذلك فى المطول وكتب أيضا قوله معرفة يستثنى منه الخبر المعرف بلام الجنس على ما سيأتى (قوله وان جعل خبرا) بان لا يكون المبتدا معرفا بلام الجنس والخبر معرفا بها من سم وكتب أيضا قوله وان جعل خبرا الخ بقى ما اذا عرف كل من المبتدا والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدا مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدا قال السيد قلت هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدا أنسب اذ القصد فيه الى الذات وفى الخبر الى الصفة من سم وفى عبد الحكيم أنه لا تنافى بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا للقصرين وناقش السيد فى قوله هناك قصر المبتدا على الخبر أظهر فقال لا يخفى أنه يصح ذلك فيما اذا كان المبتدا أعم من الخبر كقولنا الناس العلماء وأما اذا كان الخبر أعم كما فى قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على العام فلا تتجه الاظهرية والصواب أن يقال انه ان كان أحدهما أعم فهو المقصور واذا كان بينهما عموم من وجه يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة فالاظهر قصر المبتدا فى الخبر (قوله والجنس) اى المقصور (قوله وقد يقيد بوصف الخ) فيكون حصره باعتبار ذلك القيد (قوله او نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل الكريم) أى انحصرت الرجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرجولية ع ق (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير فى البلد) أى انحصرت فيه امارة البلد دون مطلق الامارة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله وهو الواهب ألف قنطار) اى اختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهى لغيره أيضا ع ق (قوله اشارة الخ) لان قد سور للقضية الجزئية نوبى (قوله ان ليس المعنى ههنا على القصر) لان هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد اخراج بكائه من القبح الى كونه حسنا وليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء الا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط اذ لا يلائمه اذا قبح البكاء الخ وانما الملائم له اذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ع ق (قوله وان أمكن ذلك) أى بتكلف (قوله الظاهر) وهو أن التعريف فى قوله الحسن الجميلا لا يؤتى به بدلا من التنكير الا لفائدة (قوله وقيل الخ) قائله الامام الرازى والجملة عطف على ما فهم من قوله فلافادة السامع حكما على أمر معلوم الخ فانه يفهم منه أن الامر المعلوم باحد طرق التعريف سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة فكأنه قيل هذا أى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء

لكماله فيه) أى لكمال ذلك الشئ فى ذلك الجنس أو بالعكس (نحو عمرو الشجاع) أى الكامل فى الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل أن المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا والجنس قد يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير فى البلد وهو الواهب الف قنطار جميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء. وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى أنه قد لا يفيد القصر كما فى قول الخنساء اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب فى معرفة معانى كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر وان أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتامل القاصر (وقيل) فى نحو زيد المنطلق والمنطلق

زيد (الاسم متعين للابتداء) تقدم أو تأخر (لدلالته على الذات والصفة) متعينة (للخبرية) تقدمت أو تأخرت (لدلالتها على أمر نسبي) لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا وهذا رأى الامام الرازى قدّس الله سره (ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم) يعنى أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على أمر نسبي ومسندا (وأما كونه) أى المسند (جملة فللتقوّى) نحو زيد قام (أو لكونه سببيا) نحو زيد أبوه قائم (كمامر) من أن افراده يكون لكونه غير سببى مع عدم افادة التقوّى وسبب التقوّى فى مثل زيد قام على ماذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدا لكونه مبتدا يستدعى أن يسند اليه شئ فاذا جاء بعده مايصلح أن يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتدبه بان لا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتدا

الخ والمراد بالصفة هنا مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به فقابلة الاسم مايدل على الذات فقط أو المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة من عبد الحكيم اه (قوله للابتداء) الاولى للاسناد اليه لتندرج فيه معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسبي) وهو المعنى القائم بالذات عبد الحكيم (قوله ورد) تقرير الرد أن المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي أعنى ثبوت الانطلاق لشئ بل أريد به ذاته أعنى ماصدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا أريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب الاسم لان الجزئى الحقيقى لايصح حمله على شئ بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك فى المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه سيد على المطول وهو مبنى على مذهبه أنه لايصح حمل الجزئى الحقيقى على شئ ومذهب الشارح صحة ذلك وعليه فلا يحتاج الى تأويل زيد اذا أخر بالمفهوم المسمى بزيد فيكفى تأويله بالذات المشخصة المسماة بزيد فمعنى قولك المنطلق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة فى صاحب الاسم تحتمل العهد والجنس تأمل وكتب أيضا قوله ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم فى دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة فى دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم أوما فى تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق أن النزاع لفظى فنرى (قوله الشخص الذى الخ) لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدّر لامحالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول بتقدير المضاف لابتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين أطول (قوله والاسم يجعل الخ) وقد سبق الى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لاحاجة اليه عند من لايشترط فى الخبر أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليه انما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئى الحقيقى لايكون محمولا البتة فلابد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص اه بحروفه وبحث الفنرى فى عدم صحة حمل الجزئى الحقيقى بما هو فى حواشيه على المطول (قوله فللتقوى) أى تقوى ثبوت المسند للمسند اليه أو سلبه عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فللتقوى أى فلحصول التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص وسيذكر ذلك الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما فى عبد الحكيم (قوله كما مر) أى مثل مثال مر حيث وقال المراد بالسببى مثل زيد أبوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من أن افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ولايخفى مافيه من التعسف (قوله هو أن المبتدا الخ) لو قال هو أن المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعى أن يسند اليه شئ لكان أعم وأوضح ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار اسناد فيها والاظهر أنه يصرفها الضمير أولا لان كونها صالحة للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله مايصلح) أى لفظ (قوله لضميره) أى المبتدا (قوله بان لايكون الخ) أى وبان لايكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد به فى الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتى على قوله فعلى هذا يختص الخ وكتب أيضا مانصه أى فى عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة (قوله كما فى زيد قائم) مثال للمنفى ومثال الضمير المعتد به مافى قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مسند اليه وهو عين المبتدا فقد أسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدا وهذا الكلام يفيد أن المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل والضمير الذى فيه سم وتحقيق هذا الكلام ومافيه

ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب أن يجعل سببيا وأما على ماذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل اللفظية الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد أشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوي خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة أمره وكونه معلوما مما سبق وأما صورة التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهي داخلة في التقوي على مامر (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوي وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الازمنة الثلاثة على أخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط (وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي) أي الظرفية

(مقدرة بالفعل على الاصح) لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف

بطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قول المصنف تنبيه كثير من هذا الباب الخ (قوله ثانيا) فيتكرر الاسناد مرتين (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا الاصلي لان يسند الى المبتدا ولا يكتسي الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم وكتب أيضا قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ يرد عليه أن تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وقول السكاكي في زيد اعرفت ان الرفع يفيد تحقيق أنك عرفت زيدا يدل على أن ماذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه مابعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره فنري باختصار وكذا في الاطول (قوله ويخرج عنه) أي عن التقوي المسند في نحو زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نوبي بل أسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضا قوله ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يصرف الحكم اليه سم (قوله ويجب أن يجعل سببيا) لان المسند الجملة اما للتقوي أو لكونه سببيا فاذا انتفى أحدهما تعين الآخر (قوله وأما على ماذكره الشيخ الخ) كأن الشارح سكت عن رد ماذكره الشيخ بان وجوده فيما لا يفيد التقوي وهو المسند المفرد يدل على أنه ليس وجه التقوي لوضوحه سم (قوله معرى عن العوامل) في الحال أو في الاصل ليدخل فيه مادخله النواسخ نحو ان زيدا قام وما زيد قام عبد الحكيم (قوله الحديث) أراد بالحديث المحكوم به (قوله دخل) أي الاسناد عبد الحكيم (قوله ليس الاعلام بالشئ بغتة) أي الذي هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا (قوله فان ذلك) أي الاعلام بعد التنبيه وقوله يجري مجرى تاكيد الاعلام أي الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوي أي التثبت وقوله والاحكام أي الاتقان (قوله فيدخل فيه الخ) جواب أما في قوله وأما على ماذكره الشيخ الخ (قوله ومما يكون الخ) شروع في سؤال وارد على المصنف وجوابه (قوله لشهرة أمره) أي حكمه وهو أنه لا يخبر عنه الا بجملة سم (قوله مما سبق) من قوله في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم هو أو هي زيد عالم مكان ضمير الشأن أو القصة فانه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن جملة مع ظهور أنه لا يفيد التقوي وعدم سببيته يس (قوله على مامر) أي من أن التقوي أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا ضمنا فصور التخصيص تكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوي وان لم يقصد فكأنه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص أولا ولو قال وأما كونه جملة فللتقوي أو لكونه سببيا أو لضمير الشأن أو للتخصيص لكان أولى نوبي (قوله واسميتها الخ) أي المقتضي لايراد الجملة مطلقا اما التقوي أو كونه سببيا والمقتضي لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم (قوله وكون تلك الجملة اسمية) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم (قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ) نحو زيد ان تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه وزيد اذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقي المحقق وعلى هذا فقس ع ق (قوله وظرفيتها) أي الجملة أي كونها ظرفا وقوله اذ هي أي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل ففيه استخدام وفي قول الشارح بعد يقتضي أن الجملة الظرفية الخ اشارة اليه وكتب أيضا قوله وظرفيتها لاختصار الفعلية التحقيق أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتأمل أطول (قوله لان الفعل هو الاصل في العمل) وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل أشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني فنري (قوله ورجح الاول بوقوع الخ) حاصله أنه قد يتعين تقدير الفعل وذلك اذا كان الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل

حملا للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن أولى وقوله وأجيب الخ حاصل الجواب ان قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم أن الحمل على المتيقن أولى كليا ع س سم وأجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك فى موضع لا يصلح للفعل نحو أما فى الدار فزيد اذ الهم مذكر فى آياتنا الان أما لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه واذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لامكان تاويل عبارة المصنف على معنى اذ هى أى كلمة الظرف ع س سم أو يرجع الضمير الى الظروف المفهومة من الظرفية (قوله يقتضى الخ) أى ويقتضى أيضا أن نفس الظرف جملة لانه قال اذ هى أى الظرفية مقدرة بالفعل بجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيأ آخر ولا يخفى فساده أيضا لان الظرف لا يقال له جملة الا باعتبار متعلقه وتاوله ع ق على أن معنى مقدرة بالفعل أى متحققة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فساده) لان الظرف على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده مفرد لا جملة (قوله فلتخصيصه بالمسند اليه) الباء داخلة على المقصور وكان الظاهر أن يقول فلكون ذكره أهم ثم يفصل أسباب الاهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال المسند اليه على ضمير يلابس المسند نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها مفروغ عنها فى النحو وان كان لذكرها فى هذا الفن من حيث انها مقتضى الحال وجه كذا فى الاطول (قوله أنه مقصور الخ) أى فهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا فيها غول) الغول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء (قوله أى بخلاف خمور الدنيا) فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به فى بحث المساواة ردا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حياة للاختصاص من أن تقديم الخبر المبتدا المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن أن يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح فى بحث القصر وحق الخبر فى نحو فى الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص وأما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان حق الخبر التأخير ولذا أفاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدأ وان لم يقع فى سياق النفى كما فى سلام عليكم وثبت أن فى الآية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى اللب أو المراد به التعجب أيضا على ما فى مغنى اللبيب فان قلت التنوين فى غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدأ بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك فى الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته الحصر أيضا قلت فلا يلزم من عدم افادة فى الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة اذ قد صرح باب التنوين فى حياة للتنويع فيندفع النظر الذى أورده فى بحث المساواة فتدبر (قوله قلت الخ) جواب بالمنع (قوله مقصور على الاتصاف بنفى خمور الجنة) أى بالكون والحصول فى خمور الجنة فالمقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة لذلك سم وفى عبد الحكيم قوله على الاتصاف بنفى خمور الجنة أى بظرفية خمور الجنة واستوجهه عن الوجه السابق أعنى تقدير الكون والحصول فى خمور الجنة فراجعه (قوله وان اعتبرت النفى الخ) أى هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه وجعلته جزأ منه وان الخ وكتب أيضا ما نصه فتكون معدولة المحمول لجعل حرف النفى وهو لا جزأ منه فتكون القضية موجبة لا سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل حرف النفى وهو لا جزأ منه فهى عليه أيضا موجبة وباعتبار العدول فى الوجهين يندفع ما يرد أنه اذا كان تقديم المسند فى الآية للحصر فيفيد نفى حصر الغول فى خمور الجنة لا نفى الغول عنها وقد اعترض الاول بانه اذا كانت لا جزأ من الموضوع كيف فصل بالمسند بين حرف النفى والغول مع التركيب وأجاب ع ق بان الظرف يتوسع فيه أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالمعنى أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الحصر فى

صلة الموصول نحو الذى فى الدار أخوك وأجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف مقدر بالفعل على الاصح لكان أصوب لان ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده (وأما تاخيره) أى المسند (فلان ذكر المسند اليه أهم كما مر) فى تقديم المسند اليه (وأما تقديمه) أى المسند (فلتخصيصه بالمسند اليه) أى لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه فى ضمير الفصل لان معنى قولنا تميمى أنا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية (نحو لا فيها غول أى بخلاف خمور الدنيا) لان فيها غولا فان قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعنى الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفى خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بنفى خمور الدنيا وان اعتبرت النفى فى جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا.

صفة نفى مقابلها فالمتبادر من حصر الغول فى عدم الحصول فى خمور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها ألا ترى أن المفهوم من قولنا انما زيد قائم نفى قعوده لا نفى قيام عمرو وكذا المتبادر من حصر عدم الغول فى الحصول فيها نفى اتصافه بعدم الحصول فيها الا بالحصول فى خمور الدنيا وقرر الاستاذ أن فى جعل الشارح الحصر اضافيا اشارة الى دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصورا الخ) أى على الاحتمالين (قوله قصرا غير حقيقى) بل اضافى لانه فى مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم الغول لا يتجاوز الى لبن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولى دين) والقصر فيه أيضا اضافى لا حقيقى حتى يلزم من كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى أن لا يتجاوزه الى غيرى وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره ماذكره الخ) أى فى كونه قصر موصوف على صفة فى باب الظرف لا نظيره فى التقديم (قوله الى الاتصاف بعلى الخ) اشارة الى أن القصر اضافى وان أمكن الحقيقى الا أن السياق للاضافى وفى نسخة بعلى غير ربى ووجهها واضح لان الاتصاف بعلى غير ربى غير ثابت فى الواقع سواء فى ذلك الغير النبى صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاولى انه الذى يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدى للدعوة الى الله تعالى والجهاد سم (قوله فجميع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النفى فى جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم الغول وكدينكم ودينى وكحسابهم وقوله على الصفة كفى خمور الجنة ولكم ولى وعلى ربى أى كالكينونة فى خمور الجنة والكينونة فى لكم الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعى كون التقديم لقصر المسند على المسند اليه واتفاقهم على أنه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشى أيضا فجواب م. لا نا يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات فنرى وبهذا يندفع ما يقال العكس صحيح أيضا والمعنى أن الكينونة فى خمور الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه الى الغول فالقصر اضافى كما فيما اختاره من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس لخمورها صفة الا عدم الغول وهو باطل لان لها صفات أخر كالصحة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الفنرى ان كلام المعين مما لا يعتد به مبنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر وضعا فان أراد أنه قد يفيد بمعونة المقام فلا شك أن كلامه معتد به بدليل قول على كرم الله وجهه

* لنا علم وللاعداء مال * فتأمل يس فان معنى كلام على أن الاتصاف بلنا مقصور على العلم والاتصاف بللاعداء مقصور على المال أى ليس لنا الا العلم وليس للاعداء الا المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الاتصاف بلنا وأن المال مقصور على الاتصاف بللاعداء اذ السياق يأباه (قوله لئلا يفيد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال المراد لئلا يتوهم افادة ثبوت الخ سم وكتب أيضا ما نصه وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى وجود المانع اللفظى وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أى لانه اذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا (قوله فى سائر كتب الله تعالى) أى مع انتفائه عنها لان المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم (قوله بناء الخ) علة للمنفى (قوله وانما قال فى سائر كتب الله تعالى) أى دون أن يقول فى سائر الكتب وقوله لانه المعتبر فى مقابلة القرآن أى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان التخصيص انما هو باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقى الكتب السماوية فقط فالحصر اضافى كما هو الغالب (قوله أو التنبيه الخ) اعلم أن حاجة النكرة الى النعت أشد من حاجتها الى الخبر فهى تطلب النعت طلبا حثيثا وبذلك يندفع أنه مع التقديم تتوهم الحالية وانهم لم يقدموا فى نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا اذا قدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب كذا فى يس وكتب أيضا قوله أو التنبيه من أول الامر على أنه أى المسند خبر لا نعت فالتقديم فى خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل فى خبر المعرفة هذا فى مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى

فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذلك القياس فى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين ونظيره ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى ان حسابهم الا على ربى من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) أى ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذى هو المسند على المسند اليه (فى لا ريب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (لئلا يفيد) تقديمه عليه (ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر فى مقابلة القرآن كما أن المعتبر فى مقابلة خمور الجنة هى خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (أو التنبيه) عطف على تخصيصه أى تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على انه) أى المسند (خبر) لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من أول الامر لانه ربما يعلم انه خبر

لانعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا (كقوله له همم لامنتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجل من الدهر) حيث لم يقل همم له (أو التفاؤل) نحو * سعدت بغرة وجهك الايام * (أو التشويق الى ذكر المسند اليه) بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (كقوله ثلاثة) هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله (تشرق) من أشرق بمعنى صار مضيأ (الدنيا) فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور في (ببهجتها) أي بحسنها ونضارتها أي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتاخر هو قوله (شمس الضحى وأبو اسحق والقمر * تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب) يعني باب المسند (والذي قبله) يعني باب المسند اليه (غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما) من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ماذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شئ من المذكورات في كل واحد من الامور التي هي غير المسند اليه

ينتقض

مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم أنه خبر لا ليعلم من أول الامر أطول (قوله لانعت) فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعم من أن يجب التسويغ أولا فان قلت لامانع من النعتية في مثال المصنف والاخبار بجملة لامنتهى لكبارها قلت المثال يكفيه الاحتمال وأيضا فالاخبار به أظهر وأفيد سم وقوله لامانع من النعتية أي لو أخر له لا في هذه الحالة أعني حالة التقديم كما هو ظاهر فلا يرد عليه أن التابع لا يتقدم على المتبوع كما تقرر في محله تأمل وعبارة عبد الحكيم ولو قيل همم له لتوهم أنه صفة له توهما قويا لاستدعاء النكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحية الظرف لذلك وكون لامنتهى لكبارها خبرا له أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لا اثبات الصفة المذكورة لهممه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه عليه الصلاة والسلام لا لمدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا للحصر اذ ليس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها له كما يقتضيه الذوق السليم (قوله بالتأمل في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة فالشارح لم يرد الحصر يس (قوله كقوله) أي حسان يمدح النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاطول (قوله وهمته) الهمة الارادة كما في المختار وتمدح ان تعلقت بمعالي الامور (قوله أجل) أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل لانه لوقوع العظائم فيه كأن له همما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أي باعتبار متعلقها أو حذف مضافين أي من همم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا باعتبار متعلقها لان الهمة هي الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

له راحة لو أن معشار جودها * على البر كان البر أندى من البحر

(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختير على تركيب آخر وهو الايام سعدت بغرة وجهك وتمامه * وتزينت ببقائك الاعوام * وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قيل هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب فكيف يقال قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا والجواب أنه يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الايام سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز كونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الانشاء نحو من زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدا محذوف وشمس الضحى الخ بدل لكنه تكلف يس (قوله من أشرق) ضبطه بضم التاء من أشرق احترازا عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوحا سم (قوله شمس الضحى) أضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة ايذائها (قوله وأبو اسحق) كنية المعتصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر للاشارة الى انه خير منهما لان خير الامور أوساطها ح ف ولما فيه من ايهام تولده بين الشمس والقمر وأن الشمس أمه والقمر أبوه (قوله كثير مما ذكر في هذا الباب الخ) لو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه لكان أخصر وأوضح أطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكيد والعطف ع ق (قوله لان بعضها الخ) فلو قال جميع ماذكر غير مختص بالبابين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية (قوله مسندا دائما) مالم يكف بما نحو قلما وطالما (قوله وقيل الخ) قائله الشارح الزوزني وحاصل كلامه انه لو قال المصنف وجميع ماذكر غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما اقتضى أن كلا مما مر يجري في كل فرد فرد مما يغايرهما وكان يرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير اذ من افراده الحال والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتمييز والتقديم لا يجري في المضاف اليه ولا يخفى أن ماذكره انما يصح لو كان معنى قولنا جميعها غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى

والمسند فضلا عن أن يجرى كل منهما فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شئ مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) أى فى البابين (لايخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه (أحوال متعلقات الفعل) قد أشير فى التنبيه الى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى فى متعلقات الفعل لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث عنه ومهد لذلك مقدمة فقال (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض

ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلا منها يجرى فى بعض ما يصدق عليه الغير لانه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها فى بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان واحد من تلك الاحوال فى كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها فى كل ما يصدق عليه الغير فغاية الامر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذى حمل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل أن الزوزنى حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرده الشارح بما حاصله ان المراد الغير فى الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزنى بل ما ذكرته أنا بقولى وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين الخ وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس فى محله فتأمل (قوله فضلا عن أن يجرى الخ) فيه اشارة الى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما أفاد أن كل واحد مما ذكر يجرى فى كل واحد من غيرهما سم (قوله ثبوته فى شئ) ولو واحدا كما عبر فى المطول (قوله لايخفى عليه الخ) مثلا اذا عرف ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره بعينه فى ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فاريد افراده لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على أهل وقته واذا عرف أن الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف أن الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك أكرمت زيدا أخاك وعلى هذا فقس ح ف (قوله والملحقات بها) كالمجرور والحال والتمييز

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

(قوله أحوال الخ) ذكر فى هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به الثانى تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال فى الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقى بما سبق فى غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق أى فى مطوله وهم وكيف لا ولو لم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن فى الابواب الثمانية والبعض الذى يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر فى السابق الحذف لتنزيل المتعدى منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح أيضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فنرى (قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير فى غيرها أن يجرى فى تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها سم أى كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص فى التنبيه على جريان تلك الاعتبارات فى متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أى لذلك البعض أى لبعض ذلك البعض لان قول المصنف الفعل مع المفعول الى قوله لافادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور فى قوله فاذا لم يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وان كان الشائع دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار الى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع فى نظر البليغ وفى الاطول التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفى مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من الضمير فى قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل فى الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول) أى المفعول به بدليل قول الشارح فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص البحث

من ذكره معه) أى ذكر مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما (افادة تلبسه به) أى تلبس الفعل بكل منهما أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه (لا افادة وقوعه مطلقا) أى ليس الغرض من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو أريد ذلك لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا (فاذا لم يذكر) المفعول به (معه) أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله (فالغرض ان كان اثباته) أى اثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدى (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور) فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى أن يوجد منه اعطاء (وهو) أى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم (ضربان لانه

بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله اى ذكر الخ) الوجه الاول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو المتجه دون ما مشى عليه فى المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الاطول على ما هنا وزيف ما رد به الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر أن يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فترى (قوله فمن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام فى الفعل المتعدى الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول أفاده فى الاطول (قوله اذ لو أريد ذلك لقيل الخ) لا يقال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غايته أنه يفيد زيادة على المقصود فان ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذى هو المقصود مع زيادة ممن وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لانا نقول هو عبث بالنسبة الى البليغ لان قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتى فى جواب قول الشارح لا يقال افادة التعميم الخ لان الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذى هو بقدر المحتاج اليه بخلافه هنا سم (قوله فاذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضا قوله فاذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لا للواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لانه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور ارجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدى) أخذه من كون الكلام فى المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدى (قوله أى من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه انه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص فى التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتى ثم ان كان المقام خطابيا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اهـ سم والذى كتبه هو ما نصه أفاد ذلك مع التعميم لا يخفى أنه اذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وانه انما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابى وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق فى قوله السابق فالغرض ان كان اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فلذلك أدخل الشارح ذلك فى تفسير الاطلاق لهذا الدليل لا لان تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بان يراد بعضها) تصوير لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا للخصوص كما هو ظاهر (قوله لان المقدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بانه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجاب بأن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه احد ركنى الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير) أى فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغى أن يزيد أو مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيد الكلام الملقى اليه والمتردد يحسن له ذلك وأين التاكيد هنا قلت يكفى فى التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفى الخ يفيد أن فلانا يعطى يلقى الى من نفى الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أى دون الدنانير فيكون قلبا

أما أن يجعل الفعل) حال كونه (مطلقا) أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول (كناية عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) أي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله (السكاكي) ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق وإليه أشار بقوله (ثم) أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (إذا كان المقام خطابيا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهاني (أفاد) المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعا للتحكم) اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معنى يعطي

لما عند السامع (قوله إما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم بناء على أنه مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فتدبر (قوله كناية عنه) أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيتضح ذلك في المثال الذي سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يحتمله لأنه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دلت عليه الخ) ولا بد للمعنى المكني أيضا من قرينة أطول (قوله أي من يوجد له حقيقة العلم الخ) إذ المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص نوبي (قوله ذكر في بحث إفادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب أيضا ما نصه خالف العبد القاهر حيث لم يعترف إلا بكونه لمجرد إثبات الفعل أو نفيه ولم يقل بإفادة التعميم على ما في الإيضاح أطول (قوله خطابيا) أي يكتفى فيه بمجرد الظن فالنبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا لدليل قطعي وكتب أيضا قوله خطابيا نسبة إلى الخطابة (قوله لا استدلاليا) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال للخطابي (قوله غر) بكسر الغين أي غافل عن دقائق الأمور ودسائس الناس وحيلهم لعدم صرفه العقل إلى حل أمور الدنيا فينقاد ويلين لما يراد منه لكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل والغباوة وقوله كريم أي جيد الأخلاق (قوله والمنافق) أي نفاقا عمليا وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله أو فعله واللئيم ضد الكريم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسرها الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فتدبر باختصار (قوله بعلة إيهام) الباء سببية متعلقة بحمل وإضافة علة إلى إيهام بيانية والمراد بالإيهام الإيقاع في الوهم أي الذهن وفي سم إقحام الإيهام إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه حف (قوله أن القصد) أي الالتفات أي التفات السامع (قوله إيهاما للمبالغة) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور راجع الخ الباء سببية (قوله فجعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خالفه وجعله إشارة إلى شيء آخر كما بينه في المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أي السكاكي (قوله إلى قوله) أي السكاكي (قوله وإليه أشار) أي إلى الحمل أو الطريق المذكور (قوله خطابيا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمي خطابيا لأن الخطب معادن الظنون والإقناعات أطول (قوله يكتفى فيه الخ) على تقدير أي كالذي بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتي تفسير للمقام الاستدلالي (قوله لا استدلاليا) لأنه إذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لأن التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الأول أن الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن أثر المقام الخطابي إفادة مجرد التعميم في أفراد الفعل ولا دخل له في إفادة الجزء الأول وكل من الأمرين هين إذ المقصود إفادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التراكيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني أيضا فافهم فنري وأرجع في الأطول اسم الإشارة في قوله أفاد ذلك إلى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم) أنكر الأصوليون من الحنفية إفادة التعميم لأنهم لا يعتبرون كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا لأن نظرهم بحسب الاستدلال كذا في خسرو (قوله وتحقيقه) أي تحقيق

حينئذ بفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ولا يقال افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقا أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشئ معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها (والاول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البحتري في المعتز بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه و) بالسمع (أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا) نصب عطفا على يدرك أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة (الى منازعته) الامامة (سبيلا) فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع

ماذكر من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحقيقه أن معنى الخ والسر في ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله بفعل الاعطاء سيد (قوله حينئذ) أي حين اذ يكون الغرض ثبوته لفاعله سم (قوله لانا نقول الخ) اعترض السيد هذا الاعتذار بانه ركيك جدا قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والاظهر في الاعتذار أن يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق ليجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أي أفراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصودا لذاته بل لينتقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم انه لم يعتبر فيه الكناية لان ذاك في الكناية في المفعول وهذا في أفراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بمسامحة فقوله عدم كون الشئ معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أوّلا فانه قد يقصد أولا المطلق ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيك جدا ما نصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة ع ق بعد تقرير الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن عمومه في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطي يوجد جميع أشخاص الاعطاآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره وهو واضح اه وبهذا الحمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعني قوله ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فان قوله ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي (قوله لا يستلزم الخ) أي لان عدم اعتبار الشئ ليس هو اعتبار العدمه (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الاطول وههنا اشكال قوي لم يسمع ممن سبق منه دوي وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويجاب بان المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافي جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحتري) من شعراء الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجو) أي حزن (قوله أن يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشجو ونفس الغيظ بل سببهما (قوله واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح أطول أي فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيرا للفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول لا يجدوا (قوله أي من يصدر) لو حذف من لكان مستقيما كما يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء

بل لا يبصر الرائى الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ففى ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى ٢٥٣ وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله (ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشيئة) والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهداكم أجمعين) أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيأ علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع فى النفس (بخلاف ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما فى (نحو) قوله (ولو شئت أن أبكى دما لبكيته) عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به (وأما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا فليس منه) أى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صدر الافاضل فى ضرام السقط من أن المراد لو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل

اللازمة أى لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ ح ف (قوله بل لا يبصر الرائى الخ) أى من المزايا والمحاسن وكتب أيضا قوله بل لا يبصر الخ اعترض بانه ليس هنا ما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الامرين معا وأجيب بانه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزايا ما ليس فى غيره من سم وغيره (قوله فذكر الملزوم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للاشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حتى يعلم) أى ذو السمع والبصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم أو خصوص لتتم مقابلته للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص فى التنزيل وانه انما ذكره فى تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطابيا الخ تأمل (قوله بحسب القرائن) الجمع باعتبار المواد وللاشارة الى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة (قوله ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فعام كما فى قوله والله يدعو الى دار السلام (قوله فخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأى منى (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار بعد الاخفاء (قوله كما فى فعل المشيئة) أى كالحذف الذى فى فعل المشيئة سم وكتب أيضا قوله كما فى فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما) كالمحبة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق والا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله علقت المشيئة عليه) أى به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أى عدم غرابة التعلق نحو فلو شاء لهداكم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز سم (قوله ولو شئت أن أبكى دما الخ) يعنى ان بى ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بأبكى وقوله أوسع أى من ساعة البكاء سيرامى (قوله فذكره الخ) أى وان كان الجواب دالا عليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان أبكى المتبادر منه البكاء الحقيقى سم فالنفى بليس مسلط على القيد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الافاضل) تلميذ الزمخشرى وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيرامى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابة وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابة تقتضى عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الا أن يقال ان فى الكلام تنازعا لان كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكرا المذكور فمفعول أبكى اما مذكور ان أعملنا الاول أو مقدر ان أعملنا الثانى والمقدر كالمذكور انظر سم ويرد على الشق الاول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى الا أن يجرى على مذهب

من يجوز الحذف من الثانى كالاول تامل (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى) أى فليس البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد حينئذ أنه اذا لم يكن مفعول المشيئة غريبا فلم ذكر وهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذى يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما فى البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء الحقيقى فلا يصح بيانه بالثانى والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الابهام ما لم يكن غريبا ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فاجاب بانه ليس مما فيه بيان بعد ابهام وكلام دلائل الاعجاز يرشد الى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الافاضل وفى الاطول بعد قول المصنف * ولو شئت أن أبكى دما لبكيته * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله

فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى أنه لم يبق فيه غير التفكر أن يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا الا أن يقول فلو شئت ان أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله ذريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد أن أبكى دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فتدبر (قوله مبهم) أى لم يبين فى اللفظ وكتب أيضا قوله مبهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقى فلا ينافى ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقى (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى الى التفكر) تفسير لتقييده ح ف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وحرى (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر عدمى وهو أن لا يكون فى تعلق الفعل به غرابة والشرط الاول مفقود هنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لان البكاء فى البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالانسب أن لا يقيد الاعطاء فى النظير به (قوله ومما نشأ فى هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا أنه ليس مما تتداوله الالسن فى هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذاك اه (قوله والمراد) أى بقول المصنف فليس منه (قوله أن البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لان الكلام فى مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هنا للغرابة كذا قيل وللبحث فيه مجال اذ لا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتبطا بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكى تفكرا فحذف تفكرا للبيان بعد الابهام اللهم الا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابة (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولا آخر بل توجيه أى توضيح لكلام صدر الافاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذى حاصله أنه لا يوافق المقصود اه بايضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولا آخر غير قول صدر الافاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال فى قولة أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الافاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكر هنا وعدم اعتباره هناك فليحرر اه وقد يفرق أيضا بان

(لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكرى لانه أراد أن يقول أفنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى أراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت أن تعطى درهما أعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام فى مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا

بكيت تفكرا أى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ماذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته وفيه نظر لان ترتيب هذا الكلام على قوله * لم يبق منى الشوق غير تفكرى * يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لاتتوقف على أن لايبقى فيه غير التفكر فافهم (واما الدفع توهم ارادة غير المراد) عطف على اما للبيان (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله وكم ذدت) أى دفعت (عنى من تحامل حادث) يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على أنها مفعول ذدت وقيل المميز محذوف أى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة أيام) أى شدتها وصولتها (حززن) أى قطعن اللحم (الى العظم) فحذف المفعول أعنى اللحم (اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) أى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (أن الحز لم ينته الى العظم) وانما كان فى اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم (واما لانه أريد ذكره) أى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لكمال العناية بوقوعه) أى الفعل (عليه) أى المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السو * دد والمجد والمكارم مثلا) أى قد طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعنى ايقاع عدم الوجدان على صريح) لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) فى حذف مفعول طلبنا (ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له) قصدا الى المبالغة فى التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام).

معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقى وأما معناها على قول صدر الافاضل لو أردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقى فاتضح تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيت تفكرا) على انه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لان القدرة على بكاء التفكر الخ) قد يقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر فقط أى دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر وقد يدفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء فى قول هذا القائل أى لم يبق فى مادة الدمع الا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر (قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لكن الاول هو المناسب لما يأتى فى المتن (قوله وكم ذدت) قدر وى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد روى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فتدبر (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية محذوفة المميز أى كم مرة أو زمانا لادعاء الجهل بعدده لكثرته تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول) لانه اذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال فى الاطول وفيه انه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه زيد على المفعول أو التمييز وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو أو كون المزيد فيه تمييزا لكم الخبرية المفصول بينه وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أى زائدة فى الاثبات على قول س م (قوله حززن) انما قال حززن بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم سورة فتدبر ولانه ذكر الرضى أن المضاف يكتسب من المضاف اليه الجمع كما فى نحو * وما حب الديار شغفن قلبى * (قوله فحذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخيره عن قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب فى النكتة أن تكون مطردة منعكسة فحصولها مع شئ لا ينافى أن تحصل مع شئ آخر وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر ع س م (قوله ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على أن المقدر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرا أو غيره كما فى البيت الآتى فتدبر (قوله ايقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف فى مثل عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بان ذكر المفعول أولا لا ينافى ذكره ثانيا غايته انه وضع المظهر موضع المضمر لكمال العناية به وأجيب بأن الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل لانه نكرة أعيدت نكرة سيرامى (قوله اظهارا لكمال العناية) علة لارادة الاتيان بصريح الاسم ثانيا وأما نكتة الحذف أولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار ع س م (قوله بوقوعه عليه) الاولى بتلبسه به أطول وقدم وجهه (قوله كأنه) كان هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أى قد طلبنا لك مثلا الخ) ففيه تنازع واعمال للثانى (قوله لا يطلب) أى طلبا مقترنا بالسعى والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب فى كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد ان التمنى طلب وهو يتعلق بالمحال تأمل

(قوله أى جميع عباده) الا أنه لا يجيبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الاول) أى قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضا قوله فالمثال الاول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثانى) أى والله يدعو الى دار السلام (قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكرة لما سبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب القرائن ويتجه عليه أن تذكير ماسبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لان هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذ لم يتقدم فى المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يتعرض بالعلم من الخارج فكان الاولى الاقتصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار فى سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لان هذا المعنى معلوم يفيد أنه لابد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظره مع قول المطول ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف فى قوله ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله فى سائر الاقسام) أى باقيها كالحذف للبيان بعد الابهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا تعينت نظير ما مر فى ذكر المسند اليه للاصالة حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا فى يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل الذى هو أصغيت وفى الثانى جواب الطلب كذا فى الاطول (قوله أرنى أنظر اليك) فان قلت أرنى من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرنى قلت بل عبر بالاراءة عن مجرد كشف الحجاب عن الرائى لان الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال رب اكشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لانى المحجوب حقيقة أنظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم فى المفعول مع حذفه تتصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر فى الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى أن يقصد العموم فى المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعنى عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بان حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بان المقام الخطابى قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم فى ذلك المقام ما لم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبارة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومه تقدم أنه يفيد العموم فى المقام الخطابى مع جعل الفعل لازما الا أنا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم فى المفعول فيه لزومى وعند تقديره متعديا يجىء العموم من ذلك المقدّر الذى اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اه قال الفنرى وقد دفعه أى دفع الشارح البحث السابق فى شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشى يعنى السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أى ولا دخل له فى افادة التعميم (قوله للرعاية) أى المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذى هو الروى الا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله وأما للرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع فى أن يجتمع فى

أى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا (واما لمجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أى أذنى وعليه) أى الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرنى أنظر اليك أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء أحذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار (واما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودّعك ربك وما قلى) أى ما قلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (واما لاستهجان ذكره) أى ذكر المفعول

(كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت منه) أى من النبى عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى) أى العورة وأما النكتة (أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقديم مفعوله) أى مفعول الفعل (ونحوه) أى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلك (عليه) أى على الفعل (لرد الخطا فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا) وأصاب فى ذلك (و) اعتقد (انه غير زيد) وأخطأ فيه (وتقول لتأكيده) أى تأكيد هذا الرد زيدا عرفت (لا غيره) وقد يكون لرد الخطا فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا فى نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم أمرا ونهيا وكان الاحسن أن يقول لافادة الاختصاص (ولذلك) أى ولان التقديم لرد الخطا فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره) لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفى ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ فى تعيين المضروب فرده الى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته

فتأكيد ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور فى افادة الاختصاص كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع فى التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفى بعض النسخ

مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضى الله عنها ما رأيت الخ) الاحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى انه يستر لفظها عن السامع يس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمعموله ويستغنى عن ونحوه لان الكلام السابق مفروض فى المفعول لانه الاصل فى المعمولية ولم يقل وتقديمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائما جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله فى التعيين) أى تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أى تأكيد هذا الرد) قال فى الاطول أى تأكيد هذا التقديم لا لتأكيد رد الخطا لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لا مفاده ألا ترى انك تجعل فى جاء زيد زيد الثانى تأكيدا للاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق أى تأكيد هذا الرد (قوله وقد يكون لرد الخطا الخ) أى وقد يكون للتعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل فى ذلك ويقال له قصر تعيين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الاحسن الخ) أى ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمرا لا تكرم فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف مطول وقوله عن تكلف أى لان الانشاء لا حكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا مامور باكرامه أو مستحق للاكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكلف ويرد عليه كما فى الاطول أن افادة الاختصاص أيضا لا تجرى فى الانشاء الا بتكلف لانها افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا ما نصه يقتضى أن فى صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه ما قاله السيد معتذرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه فى مبحث الخبر وبحث رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايسة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الاحسنية اه لكن يتضح به حسن ما الصنيع المصنف تأمل ورد صاحب الاطول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطا فى الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطا فى التعيين يكون لرد الخطا فى اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذكر ذلك وأيضا يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله فى المشار اليه ليتم التعليل فاعتذار السيد بان المصنف لم يذكر رد الخطا فى الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادا على المقايسة بما سبق ضعيف أوجبه الغفلة عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نفى الضرب بزيد سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال فى الاطول قلت ألا يكفى قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى كما زيدا ضربت ولا غيره فى المنع عند قصد التخصيص وفى الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفى قوة وأما زيدا عرفته فمحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص أطول (قوله فتأكيد) أى ذو تأكيد وكتب أيضا أى فمضمون الكلام مؤكد بالتكرير سم (قوله والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أى ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) فى المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتأكيد تأمل سم (قوله آكد) يقتضى أن فى زيدا عرفت تأكيدا وهو كذلك لان التخصيص فيه تأكيد فبالتكرار حصل تأكيد على تأكيد (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيد

وان كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار مؤكد للتخصيص الذى اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار انما يفيد الاثبات والتخصيص مشتمل على الاثبات والنفى والتأكيد موافق للمؤكد فى المعنى ويمكن أن يجاب بانه لما كان مؤكدا لجزئه الاول وهو الاثبات كان مؤكدا له فى الجملة أو يقال التكرار مؤكد للتخصيص بجزأيه بان يجعل الاثبات اللاحق مفيدا للاختصاص كالاثبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيدا عرفته (قوله فلا يفيد الا التخصيص) أى لا مجرد التأكيد فالحصر بالنسبة الى مجرد التأكيد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا (قوله لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لان المقدر هو الجواب والمذكور انما هو مفسر والجواب لابد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر الخ) فى عقود الجمان وشرحه للجلال السيوطى ان شرط افادة التقديم التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما ثمود فهديناهم وحينئذ ففى كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم فى الآية للحصر بان الهداية المذكورة أعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب غير مخصوصة بثمود وما أجيب به عنه من أن المخصوص هو الدلالة وما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى لا يجدى نفعا لان ذلك أيضا غير مخصوص بهم كما لا يخفى يس (قوله قد يكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر سم وفى قوله قد يكون اشعار بانه قد يكون مع العلم أيضا وعلى هذا فنازعته فى كلية كونه للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقى اللهم الا أن يدعى أنه لا يجىء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافى كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بناؤه على الاكثر فنرى (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان) أى وأصاب فى ذلك وقوله وانه غير زيد أى وأخطأ فى هذا (قوله والتخصيص الخ) والذى عليه الجمهور ان التخصيص هو الحصر وقال تقى الدين السبكى هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شئ من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفى بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشئ وتقديمه له فى كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الاهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض فى الكلام لغير زيد باثبات ولا نفى وأما الحصر فمعناه نفى غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل فى معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخلة عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمرونى أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر وكذلك أهؤلاء ايا كم كانوا يعبدون أئفكا آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر فى اياك نعبد واياك نستعين للعلم بانه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقى الدين موافق فى القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبى حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بانهم لم يقولوا بلزوم التخصيص للتقديم كليا بل غالبا فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) قال فى الاطول أى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر ولا فى تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتينى وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب حزازة أطول وفى المطول ان المراد تقديم ما حقه التأخير (قوله والاستلذاذ) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أى السجع من النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أى من القرآن لان ما يسمى فى غير

(وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص) لامتناع أن يقدر الفعل مقدما نحو أما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا فهديناهم بتقديم المفعول وفى كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيدا فضربته وأما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أى ومثل زيدا عرفت فى افادة الاختصاص (قولك بزيد مررت) فى المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا جئت (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلى غير محقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة

القرآن

ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام (ولهذا) أى ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك (وفى لالى الله تحشرون معناه اليه) تحشرون (لا الى غيره و يفيد) التقديم (فى الجميع) أى جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شأنه أهم وهم ببيانه أعنى (ولهذا يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) أى بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم (وأورد اقرأ باسم ربك) يعنى لو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل و يقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (وأجيب بان الاهم فيه القراءة) لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم فى نفسه هذا جواب الكشاف (و بانه) أى باسم ربك (متعلق باقرا الثانى) أى هو مفعول اقرأ الذى بعده (ومعنى) اقرأ (الاول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته الى مقروءبه كما فى فلان يعطى كذا فى المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لان أصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه)

القرآن سجعة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع فى الاصل هدير الحمام (قوله ونحو ذلك) كتعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليكم خبران ولحافظين اسمها فكانه مبنى على أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ما حقه التأخير وان لم يتقدم على عامله و يؤيده قول المطول فى شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى أن التخصيص لا ينفك فى الغالب عن تقديم ما حقه التأخير اه فقوله تقديم ما حقه التأخير يشعر بما ذكرنا ثم رأيته صرح بذلك فيما يأتى فى قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظاهره يقتضى حصول التخصيص بتقديم المفعول الثانى على الاول فى نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الاطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافه فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أى لا تصلوه الا الجحيم و يمكن حمل آية وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فتدبر (قوله ولهذا يقال فى اياك نعبد) كون تقديم اياك للاختصاص لا ينافى أنه لرعاية الفاصلة كما علم مما مر (قوله أى جميع صور التخصيص) الذى فى الاطول أى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم اه فالذى ألجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أى بعده) انظر لم يقل أى غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره فى الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أى الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعنى قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فتدبر (قوله ولهذا) أى للاهتمام والاولى ولهذا أيضا لئلا يتوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه لمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام أطول و يمكن ارجاع اسم الاشارة فى كلام المصنف الى ما ذكر من الامرين (قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله) أى على طريق قصر الافراد لان معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى و باسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لو قال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للرد عليهم لكان أوضح وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أى على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة نزلت) فيه مسامحة لان السورة بتمامها لم تنزل أول الامر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ باسم ربك الى ما لم يعلم حتى انه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة انما نزلت بعد ذلك فلو قال لانها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة وكتب أيضا ما نصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة و وفق بان اقرأ الى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر أى أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحى والفاتحة أول ما نزل من السور (قوله فكان الامر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها المتوقف على العلم باصلها (قوله هذا جواب الكشاف) حاصله أنه روعيت الاهمية باعتبار العارض وقدمت على الاهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدته بكونه كالناسخ (قوله أى هو مفعول اقرأ الذى بعده) أى مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظيره التركيب بالقلم كتبت أو بثيابى ذهبت هذا هو المتجه وقيل مفعول به بلا واسطة فى الاصل فالمعنى اقرأ اسم ربك وانما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام ونظيره التركيب بالخطام أخذت أى أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه و يس (قوله كذا فى المفتاح) فيه اشارة الى أن فى الجواب الثانى شيأ ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب

أى عن الاصل (كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة فى الكلام وحقه أن يلى الفعل وانما قال فى نحو ضرب زيد عمرا لان فى نحو ضرب زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل (والمفعول الاول فى نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى آخذ للعطاء (أولان ذكره) أى ذكر ذلك البعض الذى يقدم (أهم) جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفى أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض (كقولك قتل الخارجى فلان) لان الاهم فى تعلق القتل هو الخارجى المقتول ليتخلص الناس من شره (أولان فى التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر) قوله (من آل فرعون) عن قوله يكتم ايمانه (لتوهم أنه من صلة يكتم) أى يكتم ايمانه من آل فرعون (فلم يفهم انه) أى ذلك الرجل كان (منهم) أى من آل فرعون والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف قدم الاول أعنى مؤمن لكونه أشرف ثم الثانى وهو من آل فرعون لئلا يتوهم خلاف المقصود (أو) لان فى التأخير اخلالا (بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف

﴿القصر﴾ فى اللغة الحبس وفى الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيقى وغير حقيقى) لان تخصيص الشئ بالشئ اما أن يكون بحسب الحقيقة وفى نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره أصلا وهو الحقيقى أو بحسب الاضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشئ وان أمكن أن يتجاوزه الى شئ آخر فى الجملة وهو غير حقيقى بل اضافى كقولك ما زيد الا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه الى

لشئ

من المصطفى قراءة مخصوصة لا ايجاده مطلق القراءة (قوله لانه عمدة فى الكلام) أى لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما فى الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الاصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تامل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الاهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بان كلامه هنا مخالف لكلامه فى أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفى ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو أن الاهمية لا تكفى سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فمراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أى لكون الاصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول المسبب لاسبابه والمعلول لعلله لا الكلى لجزئياته (قوله فى التقديم) أى فى علة التقديم (قوله مجرى الاصل) أى القاعدة الكلية فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أى كالقاعدة الكلية فى مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه يدلك على ذلك قول الشيخ يجرى مجرى الاصل ولم يقل شيأ هو الاصل (قوله وجه العناية) أى سببها وقوله يعرف له أى لذلك الشئ معنى أى مزية واعتبار (قوله فمراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ أى لا الاهمية بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف فى بحث المسند اليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعمها أراد بها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم واندفع بهذا أيضا ما يرد على جعل الاهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجى) من خرج على السلطان من نسبة الجزئى لكليه (قوله لان الاهم فى تعليق القتل هو الخارجى الخ) يعنى أن افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن الاصل ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أى مع أن المراد افهام أنه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به

﴿القصر﴾

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنيى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الاربعة الآتية (قوله بالشئ) الباء داخلة على المقصور عليه فى الاظهر (قوله وفى نفس الامر) عطف تفسيرى سم (قوله بان لا يتجاوزه) أى لا يتجاوز الشئ الاول المقصور الشئ الثانى المقصور عليه الى غير هذا الشئ الثانى (قوله وان أمكن الخ) أى امكانا ووقوعا لا مجرد الامكان والا فلو كان فى الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه اشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقى والاضافى بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقى سواء وجد الجميع أو لم يوجد شئ منه أو الى بعضها فهو اضافى وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله فى الجملة) أى فى بعض أمثلة القصر لا فى كلها اذ قد لا يتجاوزه الى شئ آخر كما اذا اعتبر القصر الذى فى لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافى مع عدم التجاوز

الى صفة أخرى أصلا
وانقسامه الى الحقيقى
والاضافى بهذا المعنى لا ينافى
كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات (وكل
منهما) أى من الحقيقى
وغيره (نوعان قصر الموصوف
على الصفة) وهو أن لا
يتجاوز الموصوف تلك
الصفة الى صفة أخرى
لكن يجوز أن تكون تلك
الصفة لموصوف آخر
(وقصر الصفة على
الموصوف) وهو ان لا تتجاوز
تلك الصفة ذلك الموصوف
الى موصوف آخر لكن
يجوز أن يكون لذلك
الموصوف صفات أخر
(والمراد بالصفة ههنا الصفة
المعنوية) أعنى المعنى
القائم بالغير (لا النعت)
النحوى أعنى التابع الذى
يدل على معنى فى متبوعه
غير الشمول وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما فى
مثل أعجبنى هذا العلم
وتفارقهما فى مثل العلم
حسن ومررت بهذا الرجل
وأما نحو قولك ما زيد الا
أخوك وما الباب الا ساج
وما هذا الا زيد فمن قصر
الموصوف على الصفة
تقديرا اذ المعنى انه
مقصور على الاتصاف بكونه
أخا أو ساجا أو زيدا (والاول)
أى قصر الموصوف على
الصفة (من الحقيقى نحو
ما زيد الا كاتب اذا أريد
أنه لا يتصف بغيرها) أى
غير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد

لشئ آخر أصلا (قوله وانقسامه الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافى كون التخصيص) الذى هو القصر (قوله مطلقا) أى حقيقيا واضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا فى الاطول وقوله بل قد يمنع نحو انما الله اله واحد وذكر مثل ذلك فى الجواز الآتى فى قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز فى قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخر) جمع هنا الصفات وأفرد فى نظيره السابق الموصوف اشارة الى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعنى المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد الا يقوم قال يس وهل يدخل فى ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوى) أى المراد اخراج النعت النحوى لانه لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس وقائم فى ما زيد الا قائم ليس نعتا نحويا كما هو ظاهر وان صلح فى غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذى يدل على معنى فى متبوعه) أى على حصول معنى فى متبوعه وثبوته له بخلاف البدل فى نحو صح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل فى زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على ان ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم فى جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه ويمكن دفعه بانه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمنا فالقائم بنفسه يدل على معنى فى الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءنى زيد أخوك لانه يدل على معنى فى المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بان المراد الدلالة المقصودة وليس فى أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلى تكرير النسبة وقوله غير الشمول أى المعهود فى باب التأكيد وهو الذى بالالفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون لزيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لان النعت النحوى اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر ان اللفظ والمعنى متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله فى مثل أعجبنى هذا العلم) فى دلالة العلم على معنى فى متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر لان مدلوله نفس الموصوف وما فى يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكله الغنيمى مع قول الشارح وأما نحو قولك ما زيد الا أخوك الخ حيث أول الاخ وجعل صفة فحينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا الا أن يؤول بالكامل فى الرجولية فهو مشتق تقديرا وفى سم جواب آخر فراجعه (قوله وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فأجاب بانها مؤولة بها سم وقد يقال كان ينبغى ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة أى مقدرة سم (قوله من الحقيقى) حال من المبتدأ أو الخبر سم أى على القول بالجواز فيهما (قوله اذا أريد انه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافى فهو يختلف باعتبار المستعمل سم (قوله بغيرها) أى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أى من البليغ المتحرى للصدق وكتب أيضا ما نصه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشئ فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفى الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشئ الى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله لتعذر وان فسر التعذر بالتعسر غالبا ناسب الاول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد مبالغة فى نفى وجوده والمراد انتفى وجوده صادقا فهو نفى لصدق هذا القصر

اتعذر الاحاطة بصفات
الشئ) حتى يمكن اثبات
شئ منها ونفى ماعداها
بالكلية بل هذا محال لان
للصفة المنفية نقيضا وهو
من الصفات التى لايمكن
نفيها ضرورة امتناع ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلنا
مازيد الا كاتب وأردنا أنه لا
يتصف بغيرها لزم أن لا
يتصف بالقيام ولا بنقيضه
وهو محال (والثانى) أى
قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقى (كثير نحو
مافى الدار الا زيد) على
معنى أن الحصول فى الدار
المعينة مقصور على زيد
(وقد يقصد به) أى بالثانى
(المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور) كما يقصد
بقولنا مافى الدار الا زيد أن
جميع من فى الدار ممن عدا
زيدا فى حكم العدم فيكون
قصرا حقيقيا ادعائيا وأما
فى القصر الغير الحقيقى
فلا يجعل غير المذكور
بمنزلة العدم بل يكون المراد
أن الحصول فى الدار مقصور
على زيد بمعنى أنه ليس
حاصلا لعمرو وان كان حاصلا
لبكر وخالد (والاول) أى
قصر الموصوف على الصفة
(من غير الحقيقى تخصيص
أمر بصفة دون) صفة
(أخرى أو مكانها) أى
تخصيص أمر بصفة مكان
أخرى (والثانى أى قصر
الصفة على الموصوف من
غير الحقيقى (تخصيص
صفة بأمر دون) أمر (آخر
أو مكانه) وقوله دون أخرى

فلا ينافى تقسيم الحقيقى اليه لانه يكفى للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام فى وجود الادعائى منه واما نفى وجوده بين التراكيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشئ ظهورا لايخفى على أحد فلا يأتى بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل فى التقسيم على مايقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لايعلمهما الا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أى احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشئ لان منها ماهو خفى فلا يقع من العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفى ماسواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا وهذا اضراب عن قوله لايكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له فى المتن انما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لان المراد التعذر عادة لاعقلا على أنه كثيرا مايراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال فانصه فيه نزاع انظره فى يس وعق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لاحصول مطلق شئ فلا يرد أن الدار لاتخلو عن شئ غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا فى قصر الموصوف على الصفة الذى جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ماهذا الثوب الا أبيض بتقدير أنه لايتصف بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وماخاتم الانبياء الا محمد من عق (قوله أى بالثانى) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله فى كلام البلغاء وان جاز وأفاد عقلا فترى (قوله المبالغة) أى فى كمال الصفة فى ذلك الموصوف فتنفى عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت فى نفس الامر للغير أيضا عق (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصر الادعائى حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثانى ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الامر سم وفى العروس أنه من المجاز المركب وفى الاطول ومن البدائع الدقيقة أنه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو وماضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ مانصه فالفرق بين الحقيقى الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ماعدا المذكور بمنزلة العدم والثانى يجعل فيه مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم نحو مافى الدار الا زيد بمعنى أن الحصول فى الدار مقصور على زيد لايتجاوزه الى عمرو وان كان حاصلا لبكر وخالد فهذا القصر الاضافى ادعائى اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيه من سوى المذكور منزلة العدم والثانى ينزل فيه بعض من سواه وهو مايكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعنى ان لم يقصد المبالغة كما صرح به المحشى يس (قوله من غير الحقيقى) منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى انظر يس وقد نازع فى الاطول عند قول المصنف الآتى ويسمى قصر تعيين فى عدم جريان الاقسام الثلاثة فى القصر الحقيقى (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباء داخلة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم ان دون يقتضى تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه فى عامله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفى الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضى تجاوز زيد عن عمرو فى تعلق المجئ به وينفى اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا ففى التعريفين اشكال قوى لانه يفيد أن فى القصر الاضافى اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة الامر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصر الآن قوله دون أخرى لايفيد سلب صفة أخرى بل لايفيد الا عدم اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال فى قوله أو مكانها كذا فى الاطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وماقبله قصر الافراد وأما قصر التعيين فداخل فى قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكى كما سيأتى (قوله معناه الخ) ذكره ليتبين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق

بالسكوت

معناه

متجاوزا الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين والمتكلم يخصصه باحداهما ٢٦٣ ويتجاوز الاخرى ومعنى دون فى

بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع أنه ليس مرادا سم أى فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الاخرى من الاثبات الى النفى وبهذا يحصل الجواب عن بحث الاطول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفى الصفة الاخرى (قوله متجاوزا الصفة الاخرى) قال الفنرى اشارة الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو فى قوة الملفوظ به وأما مكانها فقيل حال ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أى بصفة واقعة فى مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصصه باحداهما ويتجاوز الاخرى مع أن فى جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة (قوله اشتراكه فى صفتين) فى العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون أن تستعمل فى أدنى مكان من الشئ حسا يقال هذا دون ذلك اذا كان فى مكان قريب من ذلك وربما تستعمل فى المكان المعنوى مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو فى الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوى من غير مراعاة الشرف فى غيره كما فى المتن ونقلها للمكان المعنوى اما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوى بالحسى أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التى هى أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص فى الاعم فى الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطى حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقله الى المكان المعنوى المراعى فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملابسة التفاوت فى الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذى هو تجاوز شئ الى شئ أن يكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له فى الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم أمرا بصفة حال كونه متجاوزا صفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشئ) الجار متعلق بادنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلى فلا يلزم استعمال أفعل التفضيل بالاضافة ومن فنرى (قوله اذا كان أحط منه) أى فى الحس والشهادة (قوله استعيرت) أى نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للرتبة المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون دون استعمل فى المكان المعنوى بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسى (قوله فى الاحوال والرتب) نحو زيد دون عمرو فى الفضل والرتبة (قوله ثم اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيد فى المطلق أو المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل تجاوز أى فى كل ذى تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله فى كل تجاوز حد الى حد دون فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله وتخطى حكم الى حكم دون فى قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك بعضهم وفى ع ق وجه آخر فانظره بالهامش (قوله فاستعمل فى كل تجاوز حد الخ) وان لم يكن هناك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) فى قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله وان أريد الخ) لنا أن نختار هذا الشق ونريد الاعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصرا اضافيا كما يؤخذ من ع ق صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها فى الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال فى قصر الصفة الاضافى بخلاف الحقيقى فان المنفى فيه هو ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الاطلاق والاجمال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله ويعنى) انما أتى بالعناية هنا وفى قوله وبالثانى لخفاء المراد بالاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضربين والثانى منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتثنيته بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة على المراد أفاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة فيخاطبه

الاصل أدنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذلك اذا كان أحط منه قليلا ثم استعيرت للتفاوت فى الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل أن يقول ان أريد بقوله دون أخرى ودون آخر دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر (فكل منهما) أى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص بشئ دون شئ والثانى التخصيص بشئ مكان شئ (والمخاطب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ويعنى بالاول التخصيص بشئ دون شئ (من يعتقد الشركة) أى شركة صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين فى صفة واحدة فى قصر الصفة على الموصوف

فالمخاطب بقولنا مازيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة
(ويسمى) هذا القصر (قصر افراد لقطع الشركة) التى اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثانى) أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ من ضربى كل
من القصرين (من يعتقد
العكس) أى عكس الحكم
الذى أثبته المتكلم فالمخاطب
بقولنا مازيد الا قائم من
اعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما
شاعر الا زيد من اعتقد
أن الشاعر عمرو ولا زيد
(ويسمى) هذا القصر
(قصر قلب لقلب حكم
المخاطب أو تساويا عنده)
عطف على قوله يعتقد
العكس على ما يفصح عنه
لفظ الايضاح أى المخاطب
بالثانى اما من يعتقد
العكس واما من تساوى
عنده الامران أعنى
الاتصاف بالصفة المذكورة
وغيرها فى قصر الموصوف
واتصاف الامر المذكور
وغيره بالصفة فى قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا
مازيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقيام أو القعود
من غير علم بالتعيين وقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر اما زيد أو عمرو
من غير أن يعلمه على التعيين
(ويسمى) هذا القصر
(قصر تعيين) لتعيينه ما هو
غير معين عند المخاطب
فالحاصل أن التخصيص
بشئ دون شئ قصر افراد
والتخصيص بشئ مكان شئ
ان اعتقد المخاطب فيه
العكس قصر قلب وان
تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا أن فى قصر التعيين تخصيص شئ بشئ مكان آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ بشئ الافراد
دون آخر فان قولنا مازيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشئ دون
شئ مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذى سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشئ مكان شئ قصر قلب فقط (وشرط قصر الموصوف

المتكلم بذلك ردا عليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب أيضا قوله من يعتقد الشركة قال فى الاطول هكذا اتفقت كلمتهم و ينبغى أن يصح لخطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه و يجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا مازيد الخ) أى فى قصر الموصوف وقوله و بقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله و يسمى هذا القصر الخ) قال ع ق لا يخفى أنه لو عبر فى قصر الافراد بلفظة مكان وفى قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة فى مكان مشاركة الاخرى فى الاشتراك ومستقلة دون ثبوت الاخرى فى الانفراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفته لما هو كالاصطلاح (قوله من يعتقد العكس) قال فى الاطول هكذا كلمتهم و ينبغى أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتثبته للآخر وتنفيه عما أثبته له لقلب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم ع ق (قوله لقلب حكم المخاطب) أى تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفى البعض ع ق (قوله أو تساويا عنده) ينبغى أن يدخل فى قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت احدهما أو كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب و بثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ فى الصفة التى اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة اليها قصر قلب و بالنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س بقى ايضا ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما سم ملخصا (قوله على ما يفصح عنه لفظ الايضاح) أى فالاولى حمل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل ان يكون راجعا التعريفى قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع ق (قوله الامران الخ) أشار بذلك الى ان ضمير تساويا راجع الى معلوم من السياق وهو الامران الشاملان للصفتين فى قصر الموصوف وللامرين فى قصر الصفة (قوله وغيرها) أى والاتصاف بغيرها أى على البدل لا الاجتماع وكذا يقال فى قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا (قوله مازيد الا قائم) فى قصر الموصوف وقوله و بقولنا ما شاعر الا زيد فى قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أى تخصيص المتكلم شيأ بشئ ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذى هو الشئ ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء داخلة على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه اشارة الى منع كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر لان المخاطب فى قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته وكتب أيضا قوله لو سلمنا أى بان يراد مكان آخر ولو احتمالا سم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ الخ) أى فجعله من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر تحكم (قوله ولهذا جعل السكاكى) أى لكونه فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شئ بشئ دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر جعل السكاكى الخ أى فعل المصنف مؤاخذة من جهة مخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال فى الاطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما أنهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما وأنهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطا فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين برده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطا بالفعل (قوله الذى سماه المصنف) ربما يشعر بان تسميته بذلك مما انفرد بها المصنف عن السكاكى أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر

على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما فى الموصوف حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا أو منجما الا كونه مفحما أى غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية (و) شرط قصر الموصوف على الصفة (قلبا تحقق تنافيهما) أى تنافى الوصفين حتى يكون المنفى فى قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما ينافى القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح فى اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به فى المفتاح مع عدم تنافى الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب لانا نقول أما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر وأما الثانى فلان التنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره فى تفسيره أن قصر القلب هو الذى يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعا وأيضا لم يصح قول المصنف ان السكاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافى

الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين فى الشرح (وقصر التعيين أعم) من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أولا فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس

الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه انه لا اشتراط فى قصر الصفة على الموصوف افرادا مع انه يشترط فيه عدم تنافى الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد الا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الابوة لزيد اذ لم يرد الاب الاعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وأجيب بان المصنف تركه اما لندرة ذلك واما للتعويل على ظهور المقايسة كذا فى يس (قوله افرادا) أى للافراد أو قصر افراد فهو مفعول لاجله أو مفعول مطلق هذا هو الاظهر (قوله عدم تنافى الوصفين) عدم تنافيهما صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو ما زيد الا ماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو ولا زيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافى الا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثانى من يعتقد العكس فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلا باشتراط تحقق التنافى فى كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس تارة يتحقق مع تحقق التنافى كما زعمه وذلك فى قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة يتحقق مع عدم التنافى كما فى أحد قسمى قصر الصفة على الموصوف كذا فى يس (قوله وقلبا) عطف على قوله افرادا وقوله تحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا فى الفنرى والاطول وهو مبنى على كون افرادا مفعولا مطلقا أى قصر افراد أو مفعولا لاجله أو تمييزا فان جعل حالا من قصر أى حالة كون القصر افرادا فاللازم انما هو العطف على معمولى عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافى الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما فى موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن أقسام القصر) أى مع أن القصر لا يخرج عن هذه الاقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافى فى اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بان لا يمكن اجتماعهما ع س سم (قوله للفظ) أى لفظ المتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافى فى الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين المذكورين فى قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا ما نصه أى وأيضا لو قلنا المراد بالتنافى التنافى فى اعتقاد المخاطب لا فى نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أى لان التنافى فى اعتقاد المخاطب موجود فى كلام السكاكى لعلمه من قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافى على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أى فى الايضاح (قوله وعلل المصنف) أشار به الى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظر بين فى الشرح) حاصله أنه ان أراد أن اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفى غيرها فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافى وان أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافى بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد الا كاتب فيقول المتكلم ردا عليه ما زيد الا شاعر اه لكن فى الاطول أن فى الايضاح ليكون اثبات المخاطب الصفة المنفية فى كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعيين أعم) أى من كل منهما على انفراده وليس المراد انه أعم من المجموع بان يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه اشارة الى أن الاعمية والاخصية انما هى باعتبار التحقق قال فى الاطول الاعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به فى الايضاح اه ونظر ابن جماعة فى كون قصر التعيين أعم قال اذ اللازم فى قصر التعيين كون المخاطب شاكا فى اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعيين وفى قصر الافراد من يعتقد اتصافه بهما وفى قصر القلب من يعتقد اتصافه باحداهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن

(وللقصر طرق) والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك فى قصره) أى قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتبا بل شاعر) مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفى معطوف والثانى بالعكس (وقلبا زيد قائم لا قاعد أو ما زيد قائما بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافى الوصفين فى قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفى الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطا فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفى القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفى قصرها) أى قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام (زيد شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرا بل زيد) ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن فى قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الافراد وتحقق التنافى فى القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا فى سائر الطرق (ومنها النفى والاستثناء كقولك فى قصره) افرادا

قال العموم من حيث شرط شئ فيهما وعدم شرط شئ فيه لأن قصر التعيين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل فى قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ اشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وفى الاطول ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقى لكن ما فى الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمرو فان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقى ثم رأيت فى يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند المسند اليه معرفا بلام الجنس وكذا مجرّد الاستثناء على ما فى الشرح العضدى على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفى اتفاقا حفيد وسيأتى عن الاطول ما يخالف ما فى الشرح العضدى (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف فى هذا المبحث فى العطف بلا وبل مع النفى فى المعطوف عليه فلذا أطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند فى شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه فى بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لانه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفى والاثبات بخلاف غيره فان النفى فيه ضمنى ثم النفى والاستثناء أصرح من انما وأخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية كذا فى الفنرى (قوله أو ما زيد كاتبا بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفى دون الاثبات لانها بعد النفى تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله فى حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فنحو ما زيد كاتبا بل شاعر معناه نفى الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفى الكتابة واثباتها لزيد اه سيرامى وكتب أيضا ما نصه ما نافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات قال الفنرى وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوزا العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اه ولا يصح نصبه عطفا عليه بعد دخول الناسخ لانه مثبت وهى لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدا محذوف هنا وان نص عليه النحويون لان بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التى كلامنا فيها واعلم ان افادة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل فى النفى متقرر نفيه كما عليه الجمهور أما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا ووقع للحفيد مخالفة فى النقل لما ذكرنا فاحذرها (قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد) اقتصاره على القصر من رد بما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح فنرى (قوله اذا تحقق) أى ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أولا فالاشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطا الخ) أى لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة فى كلام البلغاء الخالى عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبيه على رد الخطا الخ لان كلامه فى قصر القلب ولان الايراد فيه أقوى فلا ينافى أنه قد يكون فائدة النفى التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هناك اعتقاد اشتراك حمل على الافراد وان كان هناك اعتقاد عكس حمل على القلب ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين انما يشترط عند المصنف فى قصر القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكل عليك صحة كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمرو وعلى اعراب شاعر خبرا مقدما وعمرو ومبتدأ مؤخرا لا على أن شاعرا مبتدأ وعمرا فاعل اذ حينئذ لا يجوز كما فى الاطول قال لانه بطل النفى فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد اه وقد يقال يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لبطلان العمل) أى بتقديم الخبر كما فى المطول وهذا عند الجمهور والا فقد جوّز قوم الاعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره وجوّزه ابن عصفور اذا كان ظرفا كذا فى الفنرى (قوله أورد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع أنه أورد للقلب مثالين واحدا فى الاثبات وواحدا فى النفى ويمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما واحدا نظرا الاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفى والاستثناء) فى الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاد ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاءنى الرجال العلماء ليس

(مازيد الاشاعر و) قلبا (مازيد الاقائم وفي قصرها) افـرادا وقلبا (ماشاعر الازيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب (ومنها انما كقولك في قصره) افـرادا (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) وفي دلائل الاعجاز أن انما ولا العاطفة انما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافـراد وأشار الى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن الى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كأنهما لفظان مـترادفان اذ فرق بـين أن يكون في الشئ معنى الشئ وأن يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيـه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائـل الاعجاز ولما اختلفـوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة و) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أى رفع الميتـة وتقرير هذا الـكلام أن في الآية ثلاث قرا آت حرم مبنيا للفاعـل مـع نصب الميتة و رفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في تفسـير الـكواشي فعلى القـراءة الاولى ما في انما كافـة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خـبر والموصول بـلا عائد وعلى الثانية موصولة ...

قصرا كذلك جاءني الرجال الا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءني الا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحـكم فقط والا لقيل جاءني زيد فتأمل اهـ ببعض اختصار (قوله ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم) ليس لتعداد الامثلة هنا كبير فائدة اذ المثال الواحـد نحو ما زيد الا قائم يضاف لما لا ينافيـه كالـكاتب فيكون قصر افراد ولما ينافيه كالقاعد فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة ولا يقال مثـله في العطف لانه متوقف على التصريح بالطـرفـين فـلا يتطـرق له الاحتمال في الاضافـة (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام (قوله ما شاعر الا زيد) ليس التقدير ما أحـد شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقض النفي بالا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا وليس التقدير أيضا ما شاعر أحـد الا زيد على أن يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على النفي فيما بعـد الا فيتعين أن يكون المبتدأ مؤخرا أفاده في الاطول (قوله والـكل) أى من الامثلة المـذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذ لا اعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقـدم على هـذه الدعوى ودليلها أعني قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدا للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الـكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شر أهر ذا ناب بما أهر ذا ناب الا شر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا أن يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من أن وجه افادته القصر أن ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحـدهما راجـع الى ما بعـده والآخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعـده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رده لكونه تـكلفا بعيدا عن الاختيار أطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) في تعداد أمثلة قصره ما مر (قوله افـرادا وقلبا) أى بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انما ولعله اعتمادا على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقـل عبارة دلائـل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليـه أنه استعمل انما في قصر الافراد الا أن يقال انه قصد تبيين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بانه استعمله في قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائـل تدبر (قوله المعتد به) أى البليـغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أى على خلاف ما مشى عليـه المصنف فانه صرح باستعمال لا في قصر الافـراد في بحث العطف السابق قـريبا وأما انما فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الافـراد لـكن شرحه الشارح على انها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريـع على المنفي وانما قال كأنهما ولم يقـل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المـترادفين أن يتحـدا معنى وافـرادا في اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهـذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الاطـلاق) أى من غير قيد وكتب أيضا أى من كل وجـه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريـع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصـه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينـكره المخاطب وما والا بالعكس فهـذا دليـل على أنه ليس المعنى المعنى على الاطلاق اهـ ع ق وسيأتي هـذا في قول المصنف وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخـلاف الثالث ومراده بالثاني ما والا و بالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أى من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهـد فالاستدلال بقولهـم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعـتراض بان التفسير مستمد من هذا الفن فـكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسـير وهو مرجعهـم في تصحيح دعاويهـم (قوله لبقي ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضمـيرا مستترا يعود على الذى والخـبر محذوفا والتقـدير ان الذى حرم أى هو الميتـة الله تعـالى عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحـرم بالفتح لان الـكلام حينئذ بيان للمحرم بالـكسر مع ما فيـه من التـكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمـير المفعول محـذوفا والميتـة بدلا منه أو مفعول محـذوف والخـبر

والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لايصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على مالايخفى والمعنى أن الذى حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبا وأما على القراءة الثالثة أعنى رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة أى ما حرم عليكم الا الميتة وأن تكون موصولة أى ان الذى حرم عليكم هو الميتة ويرجح هذا ابقاء ان عاملة على ما هو أصلها وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة (ولقول النحاة انما الاثبات مايذكر بعده ونفى ماسواه) أى سوى مايذكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى مايقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو من يستشهد بشعره

احسابهم

محذوف أى ان الذى حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغى ارتكابه فى كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أى هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان ما حرم فى قوة المحرم فهو كالمنطلق فى المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من ان نحو المنطلق زيد الخ) أى من الجمل المعرفة الطرفين (قوله وزيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر يس والسؤال والجواب فى الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب فى القراآت من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر فى الاولى من انما وفى الثانية من التعريف الجنسى (قوله والا) أى والا تكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أى الاولى مطابقة لها أى للثانية لافادتها أى الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبنيا حال من المحرم وفى نسخة وحرم مبنى فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول والتعريف على الثانى (قوله فى اختيار كونها موصولة) أى حيث قالا وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبنى على أن ما موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند فى افادة القصر الى ما مر فى تعريف المسند بل الى تضمنه معنى ما والا كما فى قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب ابقاء ان عاملة (قوله ولقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب (قوله انما الاثبات مايذكر بعده الخ) أى الحكم الذى يذكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفى المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة لمعناهما ولا شك أن سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفى وانما صرحوا به فى انما لخفائهما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى مايذكر بعده) أى مما يقابله كما سيظهر وصرح به فى الاطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواه مطول ولا ينافى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا الان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) لم يقل ولوجوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه اذا أريد الحصر فى الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى الفعل نحو انما قلت وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناه كما فى يس على أن انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج بجواز الفصل والوصل بناه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل اتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ماقاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع أبى حيان عليه فانه فى غير محله وكتب أيضا قوله ولصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى توقف معرفة وكتب أيضا على قوله ولصحة انفصال الضمير مانصه فى مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله الا بان يكون المعنى الخ) أى وعند الاتصال بان تقول انما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لا لفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب وأنا للمتكلم الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى مايقوم أحد الا أنا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لا شاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيدا للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لانا نقول يمنع من كونه تأكيدا ابتداءة الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل ما وهو هنا عن

وهذا صرح باسمه فقال (قال الفرزدق أنا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) ٢٦٩ أي العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم عليه وعنف من حماه وحريمه (وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى انه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود ولا يجوز أن يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا تأكيدا وليست ما موصولة وأنا خبرها اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما (ومنها التقديم) أي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدا او المعمولات على الفعل (كقولك في قصره) أي قصر الموصوف (تميمي أنا) كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب (وفي قصرها أنا كفيت مهمك) افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب (وهذه الطرق) الاربعة بعد اشتراكها في افادة القصر (تختلف من وجوه فدلالة الرابع) أي التقديم (بالفحوى) أي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك (و) دلالة الثلاثة (الباقية

أحسابهم على أنه لو كان الامر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه الشارح (قوله وهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أي العهد) وعليه فالمراد بالحماية الوفاء بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج زوجته وماله وولده (قوله وانما يدافع) ليست الواو بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل أنا الذائد الحامي لاني شجاع مطاع قال السيرامي والقصر في انما محتمل للاقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب يس (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو في الاصل المفخرة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادرة لانه أخذ الدعوى في الدليل لان كون المراد حصر المدافع لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى الخ مبني على تسليم افادة انما الحصر التي هي الدعوى (قوله وأخره) أي عن قوله عن أحسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله لانه كان يصح الخ) لا يأتي الا على قول ابن مالك ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع في الشعر (قوله على أن الخ) فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو مثلي على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع أنه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فنري (قوله وليست ما موصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذي فلا يكون مما نحن فيه وان أفاد الحصر (قوله اذ لا ضرورة في العدول الخ) قد يوجه العدول بان المراد الوصف أي ان قويا يدافع أنا كما أشار اليه صاحب الكشاف في آيات سورة الكافرين وغيرها فنري أي وما تستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة في العالم كما هنا الاسيما والمقام مقام مفاخرة وأيضا لو كانت موصولة كتبت موصولة من أن (قوله أي تقديم ما حقه التاخير) سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت أولا كما في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل تأكيدا كما سبق تحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب ههنا الا أن يبنى على الاعم الاغلب فنري (قوله ما حقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الانسب الخ) في بعض الشروح ان قول المصنف تميمي أنا قصر تعيين اذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان يعتقد أنك تميمي وقيسي من جهتين اه وبه يعرف ما في كلام سم ويوافق ما في بعض الشروح قول المطول انه يصلح لاعتباره مقابلا بالسلب التميمية فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا في يس فتعبير الشارح بالانسب لامكان صلاحية المثال لهما على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي اذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا أي وان لم يتنافيا أي اذا جوزنا في النسب اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه في الاصل توكيد فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي والمصنف ولم يرتض به فليس فيه تقديم ما حقه التأخير عنده وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفا كذا في يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب حال المخاطب اذ المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد له بل هو شاك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلمى وحمراء وعشراء هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول (قوله أي بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الاصول لان الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالجر عطفا على الرابع

كما نبه عليه الشارح ففيه عطف معمولى عاملين مختلفين قاله فى الاطول (قوله بالوضع) الا أن أحوال القصر من كونه افرادا أو قلبا أو تعيينا انما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها المعان تفيد القصر) أى اثبات المذكور ونفى ماسواه فى كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أى يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها المعان تفيد القصر فان حرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفى ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره أطول ومنه يعلم ما فى كلام الحفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس مطول (قوله الا كراهية الاطناب) أى فى مقام الاختصار أو لتأتى الانكار عند الحاجة أو قصد الابهام أو نحو ذلك كما فى يس (قوله كما اذا قيل زيد يعلم النحو الخ) قد يقال فى هذا المثال نص عليهما الا ان لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفى ويجاب بان المراد بالنص التصريح وليس فى ذكر غير ونحوها تصريح بالمنفى بل هو مذكور معها اجمالا لعدم دلالتها على المنفيات بخصوصها فليتأمل سم وقال فى الاطول وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفى كما اذا قصد القصر الحقيقى فالذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه اه (قوله فتقول فيهما) أى ردا على القائل ما مر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضيف اليه غير اذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير لحن واعلم أن كلمة غير فى ليس غير فى محل نصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفى محل رفع عند الزجاج على انه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير فى لا غير فمحلها بحسب المعطوف عليه اه سم باختصار (قوله أى لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أى لا عمرو) فيكون من قصر الصفة (قوله وبنى على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذكر بعض النحاة) المراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فنرى وكتب أيضا قوله وذكر الخ ايراد على عد المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض النحاة الخ وعليه فهى معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغى على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف فى المعنى اه وفى يس ان الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الاطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفى الجنس) والخبر محذوف أى لا غيره عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أى نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الاهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا فانه قد يتوهم اقتصر فى التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير تدبر يس (قوله مثل لا ماسواه) فى الاول وقوله ولا من عداه فى الثانى (قوله والاصل فى الثلاثة الخ) قال الفنرى وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب يترك هذا أيضا فى مثل قولك ما زيد اضربت وما أنا قلت اذا القصد به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت اه بقى أنه يرد عليه ما قاله ع س انه يلزم منه أن يكون نحو ما جاء القوم الا زيد على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفى والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يمنع أنه نص فيه على المنفى لانه القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الافاضل بان الكلام فى الاستثناء المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سينبه عليه يس وفى الاطول الاقتصار على المثبت فى النفى والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح فى حقه أن الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعنى لا مطلق النفى كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفى بلا العاطفة ليس المراد أن هذا الحكم مختص بالنفى بلا بل العطف ببل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفى بلا بقرينة الدليل والا فلا خفاء فى امتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكان الدليل الآخر هو ما ذكروه من أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها فى المثبت وتقرر حكم ما قبلها فى المنفى وتثبت ضدها لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفى بلا لان

بالوضع) لان الواضع وضعها المعان تفيد القصر (والاصل) أى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف أن الاصل (فى الاول) أى طريق العطف (النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك) النص عليهما (الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما) أى فى هذين المقامين (زيد يعلم النحو لا غير) أما فى الاول فمعناه لا غير النحو أى لا التصريف ولا العروض وأما فى الثانى فمعناه لا غير زيد أى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة أن لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أى نحو لا غير مثل لا ماسواه ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (فى) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى بلا العاطفة (لا يجامع الثانى) أعنى النفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم

لاقاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين (لان شرط المنفى بلا) العاطفة (أن لا يكون) ذلك المنفى (منفيا قبلها بغيرها) من أدوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما أوجبته للتبوع لا لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لاقاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيأ هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من أدوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيجئ فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفى شئ بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم (ويجامع) النفى بلا العاطفة (الاخيرين) أى انما والتقديم (فيقال انما أنا تميمى لا قيسى.

المقصود هو الفرق بين الثانى وبين الاخيرين وكما لا يصح ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمى أنا بل قيسى كما فى الاطول (قوله لاقاعد) انظر هل يصح بدل لاقاعد لا عمر ومثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بها منفيا قبلها لكنه يوهم أن النزاع فى قيام زيد وعمرو لا فى قيام زيد وقعوده الذى هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين) لا فى كلام الله تعالى بل ولا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول وفيه أنه وقع فى كلام الزمخشرى وهو ممن يستدل بتراكيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الا أن قال لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور ع س سم وفى الاطول ومما ينبغى أن ينظر فيه نظر من يسلك فى المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو ما يؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جئ بها للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هى الاشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدا للقصر وأراد به لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هى الاشهوات ما هى الاشهوات وكيف لا يسمى هذا المسلك مزلقة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر فى الكشاف ونكاد أن نجترئ بانكار الوقوع فيه ولا نخاف اه مع حذف (قوله لان تنفى بها ما أوجبته للتبوع) هذا ظاهر فى مثل جاءنى زيد لا عمرو لكنه يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفى بها القاعد وهو لم يوجب للتبوع أى القائم والجواب أنه نفى بها ثبوت القاعد لزيد بعد ايجاب ثبوت القائم لزيد فقد وقع للتبوع ايجاب الثبوت لزيد وهذا الثبوت منفى بلا عن التابع كذا فى الحفيد وغيره وقال فى الاطول كان مرادهم نفى ما أوجب للتبوع عما بعدها أو نفى ما بعدها عما أوجب له المتبوع أو نفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا الا أنهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذكر المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كالمستلقى (قوله هو منفى قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد) نفيت القيام عن عمرو وبكر وغيرهما فلا يصح أن تقول ما يقوم الا زيد لا عمرو وكتب أيضا ما نصه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحينئذ يكون المثال المذكور صحيحا وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا يقتضى جواز الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها الا بها (قوله أى بغير لا العاطفة الخ) وفى المثال المذكور نفى بغير شخص لا الاولى هند الداخلة فى جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيا قبلها بشخصها الا ان الممتنع أن يكون منفيا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير فى لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فيصدق بأذيته لغير الكريم (قوله ويجامع الاخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففى لا مع انما نحو انما ضربت زيدا لا عمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفى لا مع التقديم نحو زيدا ضربت لا عمرا يسند الى التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلف فى التقديم وانما فذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنرى وقوله لانه أى التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وذكر فى المطول ان انما أقوى وقال فى الاطول الاظهر ان النفى لا يجامع التقديم الذى للقصر ولا انما للقصر بل تحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان المتأكد بما ومنه انما

وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما) أي في الاخيرين (غير مصرح به) كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من أدوات النفي وهذا (كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فانه يدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة أن المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما أنا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو ولا ضمنا ولا صريحا قال (السكاكي شرط مجامعته) أي مجامعة النفي بلا العاطفة (الثالث) أي انما (أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف) لتحصل الفائدة (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فانه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال (عبد القاهر لا تحسن مجامعته للثالث (في) الوصف (المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز

زيدا ضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب * انما الذة ذكرناها * ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا اجاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه اه (قوله وهو يأتيني لا عمرو) قال في المطول والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا أحسن قال السيد لاحتمال أن يقال هو يأتيني من باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هنالك الا طريق العطف فقط الا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لا عمرو يدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا الا أن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كما في النفي والاستثناء) راجع للمنفي وكتب أيضا قوله كما في النفي والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرحا به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أي الثبوت (قوله امتناع المجيء عن زيد) في العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجيء كما في المتن فتدبر (قوله نفيا لذلك الايجاب) أي عن التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الاطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ما نصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لا عمرو للفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الاخيرين دون الثاني فلا يرد أنه لا يصلح نظيرا لما سبق لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الاولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفي الذي فيه غير مصرح به بل ضمني ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفي المجيء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم فيصح أن تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال انما المتقي يسلك مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفي الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة اه (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص الا بتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع (قوله بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره بانما فالمانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن) قيد في تحسن المنفي فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه انه تقدم منع ما زيد الا قائم لا قاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاقتصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كانه لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم) عبارة الاطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى في وان ضمير استعمل لغير ما فهي صلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس وأيضا عدم الابراز مع الفعل جائز اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعي لكن رأيت في التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجهله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فنرى وكتب أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت في الاطول ما نصه مما يجهله المخاطب وينكره فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره

لكفاه

وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه أن مراده أن اثبات تكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح (كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ماهو الا زيد اذا اعتقده غيره) أى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد (مصرا) على هذا الاعتقاد (وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له) أى لذلك المعلوم (الثانى) أى النفى والاستثناء (افرادا) أى حال كونه قصر افراد (نحو وما محمد الا رسول أى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبرى من الهلاك) فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرى من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه) أى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه الصلاة والسلام (أو قلبا) عطف على قوله افرادا (نحو ان أنتم الا بشر مثلنا) فالمخاطبون وهم الرسل عليهم الصلاة والسلام ولم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين .

لكفاه اه وقوله ولوا كتفى الخ انظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لابد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفى الثانى وعليه فلعله اذا وجد الثانى فقط كان من التنزيل الآتى اه (قوله وفيه بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال فى الاطول لا اشكال لانه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء ويكون النفى والاستثناء غالبا فى المنكر وربما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كما انه ربما تستعمل انما فى مجهول منزل منزلة المعلوم ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول الادعائى كما أن مآل تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى والاستثناء تنزيل المجهول الادعائى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله ماشأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أى التأويل المذكور (قوله كقوله الخ) تمثيل لاصل الثانى أعنى النفى والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ قال فى المطول دخولا على تمثيل المصنف ما نصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقول الخ أى الى قول المصنف الآتى مؤكدا بما ترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيتما (قوله شبحا) بالتحريك وقد يسكن أى شخصا كذا فى الصحاح أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل ولا ينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أى غير زيد بان يكون زيدا وعمرا أو يكون عمرا فالمثال يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أى الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثانى الخ (قوله لاعتبار مناسب) بتنوين اعتبار أى لامر معتبر مناسب للمقام (قوله فيستعمل له) أى فيه على ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أى حال كونه) أى كون الثانى وقوله قصر افراد أى دال قصر افراد وكتب على قوله أى حال كونه ما نصه أو لاجل الافراد (قوله أى مقصور على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفى قوله لا يتعداها الخ) اشارة الى أن القصر اضافى (قوله من الهلاك) أى الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أى فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لا شك أن المعلوم هو عدم التبرى من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ ان يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبرى منزلة المجهول لاستعظامهم هلاكه فكانهم منكرون ليجرى الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله فاستعمل له) أى فيه أى فى ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفى التبرى عن الهلاك (قوله والاعتبار المناسب الخ) قال فى الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى انه قصر قلب أى وما محمد الا رسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الالوهية ينافى اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتمد القصر ليس الصفة أعنى قد خلت من قبله الرسل وفى الكشاف كما قال السيد اشارة الى انها معتمده فكانه قيل وما محمد الا يخلو كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه نخوطبوا على طريق قصر القلب (قوله ان انتم الا بشر مثلنا) خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم أبلغ اذ كانهم قالوا انكرتم ماهو من الضروريات وهو ثبوت البشرية وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها الى الاتصاف بنقيضها الذى ثبتت معه الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكانهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصرا القلب بلا تنزيل أيضا بان يكون المراد ما أنتم الا بشر مثلنا لا بشر أعلى منا بالرسالة ع ق وكتب أيضا ما نصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بان المنشأ فى التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفى السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم

(لاعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أى مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أى قول الرسل المخاطبين (ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أى اسكات الخصم والزامه (لا لتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافى أن يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا أثبتوا البشرية لانفسهم وأما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أى الاصل فى انما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترققه عليه) أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر

لان المنشأ فى التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه فى السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رؤف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم الا بشر بمعنى ان أنتم الا غير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية وأريد انتفاء الرسالة ففى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف فى مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ لما فى الاول من الاشكال الذى أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لاعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المنافية للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبنى القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفى المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافى الخ) بيان لما (قوله فقلبوا) أى القائلون (قوله المخاطبين) أى بان أنتم الا بشر مثلنا (قوله من باب مجاراة الخصم) أى الجرى معه وعدم مخالفته فى السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشرا لا يقال لا معنى للمجاراة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجارى فيسلمه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بلا خلاف لانا نقول المجاراة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيت فى هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى انها لا دخل لها فى المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصغائه لما يلقى اليه بعد ذلك فيعثر مما يلقى اليه بعد ذلك وينفحم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أى لا من العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه) بانه يترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته فى الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا أو انه يستلزم ما يناقض المطلوب كما تقدم فى آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أى فى الصورة فانه أقوى فى المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر ألا ترى الى قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والاحسن التوجيه بان مرادهم القصر أعنى اثبات البشرية ونفى الملكية لا نفى الرسالة فمرادهم ما نحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن يرد على هذا أن المخاطبين أعنى الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعنى ان نحن الا بشر مثلكم الا أن يجاب بان القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصا من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطفه على قوله نحو وما محمد الخ فيتخلص من الاعتراض الآتى لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفى والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتى القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا فى مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهل وانما قال الاولى ولم يقل والمتعين أو والصواب لامكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقر به أى شأنه أن يعلمه ويقر به وهو جاهل له بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لا على مقتضى الظاهر) أى لانه يعلم أنه أخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل فخوطب بالقصر (قوله المجهول) أى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أى ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث

من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التأكيد بان تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف أنه يعقل منها) أى من انما (الحكمان) أعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد (وأحسن مواقعها) أى مواقع انما (التعريض) نحو انما يتذكر أولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) أى كطمع النظر من البهائم (ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل) نحو ما قام الا زيد (وغيرهما) كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا أو ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما أعطيت زيدا الا درهما وما أعطيت درهما الا زيدا وغير ذلك من المتعلقات (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء) حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو أريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف

لا يصر على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلا له ومنكرا له بالفعل (قوله بما ترى) أى بما تعلمه محققا أو بما تبصره لظهور كما له أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أى من الجملة الاسمية المورده لان المؤكد الجملة الاسمية لا ايرادها سم فهى من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أى حصر المسند فى المسند اليه والمعنى لا مفسد الاهم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيد الرد على الكفار حاصل به أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا أبلغ فى ذلك (قوله ثم تعقيبه الخ) عبارة الاطول وهنا تأكيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لا يشعرون وجعله داخلا فى قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أى شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفى والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشئ آخر وعلى النفى والاستثناء من حيث توقف الاستثناء فى الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا فى انما أقوى منه فى النفى والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت فى المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمان اجمالا أولا ملوى وكتب على قوله ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا ما نصه يؤخذ منه أنه كان الاحسن أن يقول ومزية غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل فى هذه المزية منهما كما بينه ع ق بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمان) أى بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله معا) أى وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من أول الامر كما فى المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع ق (قوله انما يتذكر أولوا الالباب) فانا نجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الالباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى فمناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على ما مر) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكد اجماعا فلا تقول ما ضربت الا ضربا وأما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فمعناه الا ظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى أحد الا أخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه اهـ وما صرح به من جواز التفريغ فى الصفات أحد قولين للنحاة عليه الزمخشرى وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والفارسى كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر اما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى أى قياس معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فمعناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على الحال نحو

وقصر الموصوف على الصفة ويكون ٢٧٦ حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قلة (تقديمهما) أى

تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما (بحالهما) وهو أن يلى المقصور عليه الاداة (نحو ماضرب الاعمرا زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب (الازيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان تؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك فيما ضرب زيد الاعمرا ماضرب عمرا الازيد فانه لايجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لامطلق الفعل فلايتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على قلة نظرا الى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (ووجه الجميع) أى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (أن النفى فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد الا بحسب العوامل (يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه) لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه

ماجاء زيد الاراكبا فمعناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجىء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ماجاء زيد الاراكبا الداخل فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية مافيه أنه اقتصر فى البيان على الظاهر المتبادر فلا ينافى أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سيأتى ملخصا من سم مع زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفرع أعم من المفرع عليه الا أن يقال قوله قصر الفعل الخ أى أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول و يكون قوله أو قصر الخ راجعا له و بيان ذلك أن فى معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ماذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ماذكره فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مامضروب زيد الاعمرو وقوله أو قصر الموصوف على الصفة نرجع الى الآخر فمعنى ماضرب زيد الاعمرا مازيد الاضارب عمرو ولكن الاظهر الاول لانه يلزم على الثانى كما فى سم عن ع س الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاوان تأخر قيده انها ولتصحيح التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقى أى فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماضارب عمرو الازيد فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فمعنى ماضرب عمرا الازيد ماعمرو الامضروب زيد فيرجع لقصر الموصوف على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت فى قصر الفاعل ماضرب زيد الاعمرا ان أريد مامضروب زيد الاعمرو دون كل ماهو غير عمرو كان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا أو على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا أو على من شك فى مضروبه منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع ق (قوله بحالهما) الباء للملابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لايجرى فى قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ماضرب الاعمرا زيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى مازيد الاضارب عمرو فهذا لايتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا فى قولك ماضرب الازيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ماعمرو الامضروب زيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها فافهم ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أى فى المثالين المذكورين والاقرب أن يحمل على حذف المضاف أى لايهام استلزامه والا فلا استلزام فى نفس الامر لان الكلام انما يتم بآخره نوبى وكذا الفنرى (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أى أو على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هى الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أى البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فتقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله ان النفى فى الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه فى النفى والاستثناء لان وجه القصر فى العطف بين وانما راجع الى النفى والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفى والاستثناء أو الى العطف فزيدا ضربت فى معنى ماضربت الازيدا أو زيدا ضربت لاغيره واقتصر على البيان فى المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال فى الاطول القول بتقدير المستثنى منه ينافى ماسيجىء فى بحث الايجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله من أمثلة المساواة وماوجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه أمر لفظى هو بمعزل عن نظر صاحب المعانى الا أن يراد بالمقدر فى هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير فى

نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفى مثل مااشتريت الأنصف الجارية يقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلى عام فبطل ماقيل أراد بالعام مايتناول الكل ليشمل نحو هذا المثال اذ المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أى ولو عموما نسبيا اذ الشرط انما هو عمومه لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافى والحاصل أن المراد بعمومه فى الحقيقى تناوله جميع الافراد وفى الاضافى تناوله المستثنى والبعض الذى أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فالاستدلال على عمومه بتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليتحقق الاخراج يكفى فيه شمول المستثنى وشئ آخر وان لم يكن جميع ماخص المستثنى باعتباره بقى أنه فى نحو مازيد الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم يس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى فى جنسه) ظاهره يقتضى أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا فى الجنس الذى هو المستثنى منه المقدر وعبارة الاطول لايخفى أن فى قوله فى جنسه مسامحة لان المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لامشاركه فى الجنس فلا تصح المناسبة فى جنسه كما صحت فى صفته فالمراد مناسب له فى كونه جنسه وأن القصر لايتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الاشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ماجاءنى أحد الا زيدا ليس مناسبا له فى صفته مع افادته القصر اه وكتب على قوله فالمراد الخ مانصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لاينافى اشتراكهما فى جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة فى كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى فى جنسه بان يقدر فيما جاء الا زيد أحد لاحيوان أوشئ حتى لاينافى القصر مجئ حمار وفيما أعطيته الا جبة لباسا حتى لاينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس مايعد فى العرف جنسا ويقال للشئ المشارك للمستثنى انه من جنسه ألا ترى أنه لايقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويقرب منه مايفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الاحوال) أى من أحوال المجئ (قوله وعلى هذا القياس) نحو ماصليت الا فى المسجد (قوله فاذا أوجب منه شئ بالا) لشئ أو أوجب الشئ منه بالا كما فى ماجاءنى الا زيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشئ منه أطول (قوله القيد الاخير) أى من قيدى الفعل لما سبق من أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح وان مختار السيد أنه مستفاد من انما الا من التقديم سم ويس زاد يس وفى العروس يرد على قولهم المحصور فيه هو الاخير أمور منها أن قولك انما قمت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل وليس الاخير فان الاخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الا كل لا أنهم لا يأكلون الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر فان المراد ما يريد الا أن يوقع العداوة فى الخمر والميسر ومقتضى ما ذكروه أن يكون المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آباؤنا الا من قبل أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى ياقوم انما فتنتم به مقتضى ماقالوه ان المعنى ما فتنتم الا به وليس المراد فانه لايصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله تعالى واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فيلزم على ماقالوه ان التقدير مايقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لايقع شئ الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فالمعنى على ماقالوه مايأتيكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد مايأتيكم به الا الله بدليل أنه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه ببعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد من التقديم مانصه فيه أن فى الحكم بان انما فى هذا التركيب لاقصر فيه وفى انما جاءنى زيد لاعمرو والقصر تحكما أطول (قوله للالباس) وذلك

(عام) ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج (مناسب للمستثنى فى جنسه) بان يقدر فى نحو ماضرب الا زيد ماضرب أحد وفى نحو ماكسوته الا جبة ماكسوته لباسا وفى نحو ماجاء الا راكبا ماجاء كائنا على حال من الاحوال وفى نحو ماسرت الا يوم الجمعة ماسرت وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس (و) فى (صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته (فاذا أوجب منه) أى من ذلك المقدر (شئ بالا جاء القصر) ضرورة بقاء ماعداه على صفة الانتفاء (وفى انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا) فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه (ولا يجوز تقديمه) أى تقديم المقصور عليه بانما (على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم أو أخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا

(وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو والله أعلم

التقرر بتأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل فى التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والا فهى كغير (قوله فى افادة الخ) تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع أحكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال فى الاطول ولك أن تريد بالقصر بين القصر بين المبتدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقى لان هذه أقسامه وليس كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا (قوله لما سبق) أى من أن شرط المنفى بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها والله أعلم

﴿تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله الانشاء﴾

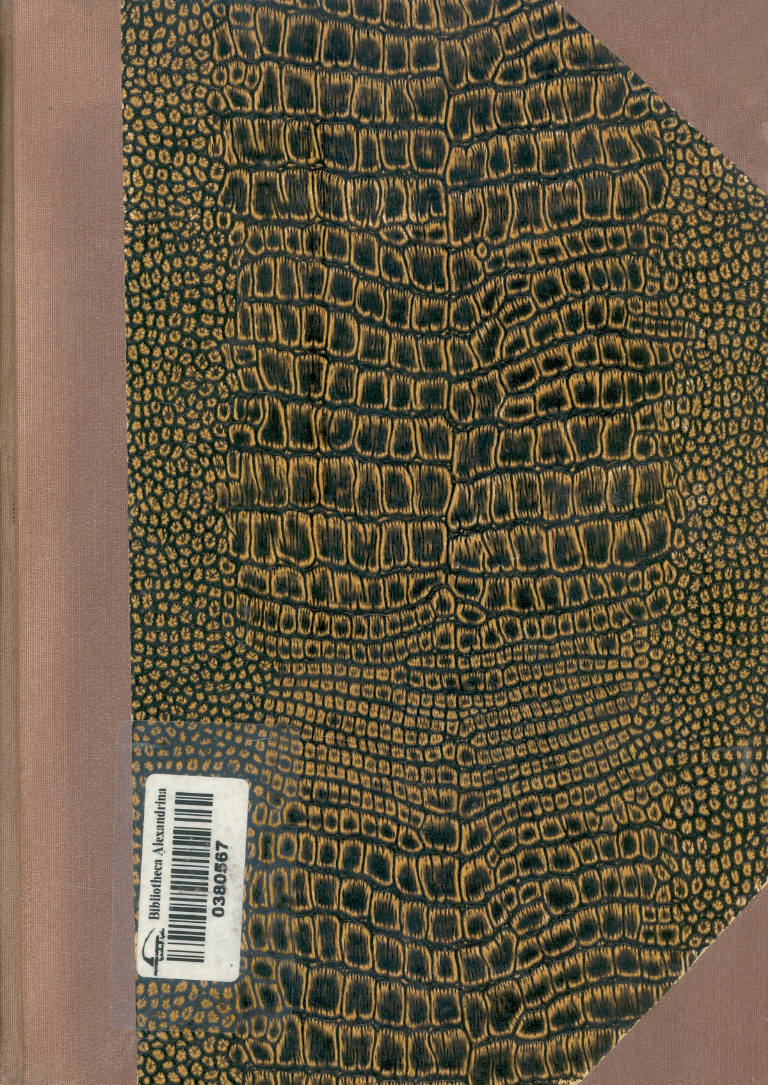
﴿ فهرسة الجزء الاول من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص ﴾

صحيفة

﴿ تمت ﴾






Bibliotheca Alexandrina
03380567